

الأعوام الثلاثون الأولى
في حياة مركز دراسات الوحدة العربية
دراسات ولمحات ووثائق



مركز دراسات الوحدة العربية

الأعوام الثلاثون الأولى

في حياة مركز دراسات الوحدة العربية

دراسات ولمحات ووثائق

عبد الإله بلقزيز
عبد الفني عماد
محمود الذواذي
هالة زين العابدين

أحمد يوسف أحمد
أنيس صايغ
ربيع كسروان
صباح ياسين

تقديم وتحرير: سمير كرم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الأعوام الثلاثون الأولى في حياة مركز دراسات الوحدة العربية: دراسات وملحات
ووثائق / أحمد يوسف أحمد . . [وآخ.]؛ تقديم وتحرير سمير كرم .

٤١٤ ص .

يشتمل على فهرس .

ISBN 978-9953-82-129-0

١ . مركز دراسات الوحدة العربية . أ . أحمد ، أحمد يوسف . ب . كرم ،
سمير (محرّر) .

060

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان
تلفون : ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً : «مرعبي» - بيروت
فاكس : ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت ، نيسان/أبريل ٢٠٠٧

إهداء

إلى روح المفكر المناضل سعدون حمادي

أكثر من جميع الذين بدأوا معه المشروع كان هو العضو «المؤسس» لمركز دراسات الوحدة العربية. عندما بدأ المركز فكرةً لبلورة الوحدة العربية مفهوماً وهدفاً بدأ في وجدانه وامتد إلى ذهنه وصار نشاطاً فكرياً وتنظيمياً في آن. وعلى مدى الأعوام لم ينقطع عطاؤه لهذا المركز من فكره ومشاعره، فقد ظل وعي الوحدة بالنسبة إليه القيمة الأعلى للهدف الأرقى للأمة العربية.

خير الدين حسيب

المحتويات

تقديم : مؤسسة لها «كاريزما» سمير كرم ٩

القسم الأول خرائط السبعينيات من القرن العشرين الواقع والتوقعات عند التأسيس

الفصل الأول : خريطة الواقع السياسي العربي
٢٣ (١٩٧٥ - ٢٠٠٦) أحمد يوسف أحمد

الفصل الثاني : خريطة الواقع الفكري العربي
٤٥ ودور مركز دراسات الوحدة العربية عبد الغني عماد

الفصل الثالث : بعض معالم خريطة الواقع الاجتماعي العربي
٥٥ منذ ثلاثين سنة محمود الذوايدي

الفصل الرابع : لمحات شخصية عن «المستقبل العربي» أنيس صايغ ٨٧

الفصل الخامس : الدراسات خلال ٣٠ عاماً صباح ياسين ٩١

الفصل السادس : التوثيق .. ذاكرة المعرفة هالة زين العابدين ١٠٩

الفصل السابع : نهاية الخط : التسويق سنوات نمو
١١٥ واستمرار وانتشار ربيع كسروان

القسم الثاني مناقشات وشهادات

- الفصل الثامن : قراءة تقويمية في حصيلة
عمل مركز دراسات الوحدة العربية حلقة نقاشية ١٢٩
- الفصل التاسع : ماذا قالوا في الذكرى العشرين لتأسيس المركز ١٩١
- الفصل العاشر : ماذا قالوا في الذكرى العاشرة لتأسيس المركز ٢٥٥

القسم الثالث توثيق للتاريخ والحاضر

- مقدمة عبد الإله بلقزيز ٢٧٣
- الفصل الحادي عشر : النشأة والنظام الداخلي ٢٧٧
- الفصل الثاني عشر : التقرير الأخير من اللجنة التنفيذية
إلى مجلس الأمناء (٢٠٠٧) ٣١٩
- فهرس ٣٩٧

تقديم

مؤسسة لها «كاريزما»

سمير كرم (*)

ماذا يكون المقصود عند إصدار كتاب تذكاري؟

لنبدأ محاولتنا للإجابة عن هذا السؤال بتعريف الكتاب التذكاري أولاً.

يصدر الكتاب التذكاري عادة إما تكريماً لشخص له مكانة كبيرة حققتها له إنجازاته - بخاصة الفكرية: علمية أو سياسية أو اجتماعية . . . ، وإما تخليداً لذكرى مفكر أو عالم اقتصادي أو زعيم وطني بارز أو قائد عسكري، فارق عالم الأحياء.

ويصدر الكتاب التذكاري أيضاً تأكيداً لإنجازات مؤسسة فكرية أو اجتماعية أو سياسية تؤدي دوراً متميزاً ومؤثراً في حياة المجتمع الذي تعنى بقضاياها. وغالباً ما يكون هذا لرصد وتسجيل إنجازات مؤسسة حية مستمرة في أداء دورها المؤثر. إنما نادراً ما يكون ذلك للمؤسسة انقضى دورها وأغلقت أبوابها، وأصبحت جزءاً من التاريخ، من الماضي.

لهذا يمكن أن نقول إن الكتاب التذكاري (Festschrift) للأفراد هو للأحياء أو الأموات . . في حين أن الكتاب التذكاري للمؤسسات هو للمؤسسات الحية وحدها.

وإذا عدنا - بعد هذا التمييز - إلى سؤالنا وطبقناه على حالتنا الراهنة، فإننا بصدد كتاب يقصد به رصد تجربة مؤسسة حية متواصلة النشاط، أدت دورها لسنوات

(*) مستشار المدير العام - مركز دراسات الوحدة العربية.

طويلة، ولا تزال تبني على ما أنجزت لدفع هذا الدور قدماً في المستقبل . . لهذا تخطط لمستقبل أطول يتجاوز أعمار الأفراد وإنجازاتهم.

وإصدار كتاب تذكاري هو بالتجربة مهمة صعبة . . وربما لا يدرك المرء صعوبتها إلا بعد أن يتصدى لها.

من ناحية أولى، لأنها مهمة تنطوي على غواية الانزلاق إلى التمجيد المفرط والتركيز على الإيجابيات ونسيان السلبيات والعيوب، التحدث عن الإنجازات وإهمال العثرات. ومن ناحية أخرى، لأنها مهمة لا يمكن أن يعهد بها - عادة - إلى من هم خارج دائرة المحتفى به أو من يجري تكريمه، إنما لا بد أن يكون المشاركون في العمل التذكاري أو التكريمي قريبين منه بمعنى ما، بالعمل، بالتعاون، بالمشاركة أو بالمشورة. والأفضل في كل الحالات أن يتوافر شرط الحضور عند التأسيس. وما أصعب الموضوعية حين تكون شرطاً فكرياً وبحثياً في عمل ارتبط المرء به وجدانياً وعاشه وعائشه في الظروف الصعبة واللحظات السعيدة على السواء.

أصعب من هذا في مهمة إصدار كتاب تذكاري أو تكريمي - وهذه نقطة ثانية - أن تضع نصب عينيك أوجب الشروط لإصدار أي كتاب: ماذا يعود على القارئ من هذا الكتاب؟ ماذا يعود على القارئ من تكريم هذه المؤسسة؟ بمعنى آخر هل يبقى الكتاب جاذباً للقراء إذا كان القصد منه هو هذا التكريم، وحتى لو انطوى التكريم على رصد التجارب والخبرات وطرح رؤية مستقبلية للمؤسسة المعنية؟ والسؤال: كيف؟ هو الأهم والأكثر صعوبة.

وثالثاً، نكاد نجزم أن القارئ يمكن أن يجد أموراً حميمة محركة لوجدانه وعواطفه، للأفكار والآراء في كتاب تذكاري عن شخص، مفكر، أديب، فيلسوف، أو فنان، أو زعيم سياسي . . . وليس هذا هو الحال مع كتاب يتناول مؤسسة، فلا حياة شخصية ولا مواقف ولا نضالات، أو تجارب فردية، ولا أبعاد سيكولوجية، أو سوسيولوجية للشخصية. وباختصار لا مجال لإسقاطات شخصية متبادلة بين القارئ والفرد موضوع التكريم.

وأخيراً، فإن كتاباً تذكاريّاً موضوعه مؤسسة لا شخص لا بد من أن يتضمن كمّاً من المعلومات يبرر إصداره. وغالباً - إن لم نقل دائماً - ما تكون المعلومات عن المؤسسة جافة وربما رقمية تعتمد المقارنات الحسابية أكثر مما تعتمد التحليل السياسي، أو الاجتماعي، أو الأيديولوجي . . . الأمر الذي يجعل مادة الكتاب خالية مما يدخل قارئها في ذلك الحوار الداخلي الذي تخلقه فيه القراءة عن شخصية أو الخروج إلى رحلة مع عمل مسرحي مكتوب أو تحليل نفسي أو فلسفي . . . على سبيل المثال.

كيف يمكن التغلب على تلك الصعوبات؟ أو على الأقل، كيف يمكن التخفيف من وطأتها بحيث يكون الكتاب التذكاري عن مركز دراسات الوحدة العربية في عيد ميلاده الثلاثين مقروءاً وجذاباً للقارئ ومفيداً في آن واحد، وأن يؤدي المهمة التي قُصد إليها من خلاله؟

إذا كانت المصاعب تخص النوع الثاني - من دون الأول - من الكتاب التذكاري، فإن المنطق يقول إن تجاوز هذه المصاعب يتطلب الاقترب - قدر الإمكان - من النمط الأول، أي أن يعالج الكتاب تمجيداً أو تكريم المؤسسة على نحو تمجيد أو تكريم الشخصية.

قبيل أن نعود ونسأل: هل هذا ممكن؟ نقول إن هذه هي الحقيقة التي عمدنا إليها في هذا الكتاب، تجديد أدق في القسم الأول منه، والتجربة خير دليل يهدي القارئ إلى الحكم بما إذا كان ذلك ممكناً أم لا.



● توفر على كتابة الجانب البحثي من هذا الكتاب عدد من الباحثين الأكاديميين الذين ارتبطوا بعلاقات مباشرة مع المركز منذ مرحلة التأسيس، أو بعدها بقليل. درسوا، أو خططوا أو عاونوا أو قدموا المشورة العلمية، أو أشرفوا (ترأسوا) بعض جوانب أعمال هذا المركز لفترة زمنية طالت أو قصرت... واحتفظوا - في كل الأحوال - بعلاقة متينة مع المركز، لم ينقطعوا عنه فكراً ولا هدفاً ولا منهجاً.

في هذا الجانب يمكن أن يجد القارئ أنه يتعامل مع المركز باعتباره شخصية وليس باعتباره مؤسسة. أو لنقل إن المركز يعالج بوصفه كائناً حياً له شخصيته. ولعل أول ما نلمسه هو أن مركز دراسات الوحدة العربية - باسمه كاملاً - هو شخصية كاريزمية. شخصية تتمتع بصفات الزعامة في مجاله وفي موقعه وفي تحركه وتطوره... وفي تأثيره في الآخرين، سواء عنيينا بالآخرين أشخاصاً أو مؤسسات أو جماعات أو مجتمعات.

والحرص الأكبر في هذا القسم هو على إلقاء الضوء على الواقع السياسي العربي الذي نشأ فيه المركز حين ولد... والتحويلات التي طرأت على هذا الواقع من لحظة بيان التأسيس إلى آخر وقت يمكن تغطيته في هذه الخريطة الزمنية وهو عام ٢٠٠٦. وقد عالج عالم السياسة العربي الدكتور أحمد يوسف أحمد هذا الفصل على طريقته البحثية التي تتسم باتساق هندسي - إذا جاز أن نقول - وعمق وشمول تحليليين،

عكس معرفته الغزيرة بطرفي المعادلة التي يمثلها هذا الفصل : الواقع السياسي خلال تلك الحقبة ، والمركز وموقعه فيها وكيفية تكيفه مع هذا الواقع وتأثيره فيه ، أي علاقة المركز بالواقع السياسي تأثراً وتأثيراً. وهو يبدأ مما يصفه في العنوان الذي وضعه للتمهيد : **مفارقة الميلاد**. ولعل من العسير للغاية على القارئ - وحتى على الناقد - أن يتصور عنواناً أكثر توفيقاً لتصوير ميلاد هذا المركز في الموقع الذي ولد فيه على الخريطة الواسعة : «خريطة الواقع السياسي العربي : (١٩٧٥ - ٢٠٠٦)». ولا حاجة بنا لأن نكرر ما يقوله هذا الباحث المتمكن. يكفي أن نذكر أنه رصد الأحداث والاتجاهات التي سارت فيها خلال تلك الحقبة من مأساة الحرب الأهلية في لبنان (الموطن الذي اتخذته المركز مقراً له واستقر فيه بالفعل متمتعاً بامتيازاته ومتحملاً ظروفه الصعبة في آن واحد) . . . وصولاً إلى إحداثيات النظام العربي بعد احتلال العراق باعتبار ذلك تطوراً كانت له - ولا تزال - آثار مزلزة في الواقع العربي وأبعد منه إقليمياً وعالمياً ، حتى نقطة الاشتعال القصوى التالية التي تمثلت في **العدوان الإسرائيلي على لبنان (٢٠٠٦)**. وفي ما بين البداية ومحطة الحرب الإسرائيلية على لبنان أثبت المركز ثباته ورسوخه وقدرته الاستثنائية على الاستمرار في مواجهة تحديات هذا الواقع من حرائق الحروب والغزو والاجتياح والحصار . . . وحتى في مواجهة تصدع العلاقات العربية - العربية الذي أعقب سياسة التسوية المصرية مع إسرائيل إلى أن تمكن جهاز المناعة الطبيعي العربي من رأب هذا الصدع بصورة ما ، أو إلى حد ما.

الختام في رسم خريطة الواقع السياسي العربي التي تحمل داخل أبعادها وأحداثها مركز دراسات الوحدة العربية ، وضعه د. أحمد يوسف أحمد في صيغة تعديل - بالأحرى تبديل - لسؤال أساسي تفرضه الضرورة الموضوعية : هل كان إنشاء المركز ونشاطه عبئاً طالما أن مسيرة النظام العربي في انحدار؟ ليصبح : ما الذي كان يمكن أن يكون حال الأمة العربية لولا مركز دراسات الوحدة العربية؟ ونترك الإجابة لنص هذا الفصل.



بينما ركز د. أحمد يوسف أحمد على الخريطة ، فإن عالم الاجتماع العربي الدكتور عبد الغني عماد عبر المسافة التي ترسمها هذه الخريطة في تناوله لموضوع «خريطة الواقع الفكري العربي ودور مركز دراسات الوحدة العربية». ولهذا فإن التكامل بين هذين الفصلين يأتي أدق تحقيقاً للقصد من الخريطين السياسية والفكرية ، فهما متكاملتان ومكملتان لفهم الواقع الذي ولد فيه المركز ونما وعمل وأعطى. يقول د. عماد في وصف نشاط المركز خلال خريطة الواقع الفكري : «إنه ورشة تضج

بالحيوية والنشاط في كل ما يتعلق بالمهمات التي تعهد القيام بها كمركز متخصص في العمل الفكري والاستراتيجي المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية والواقع العربي بكل تجلياته وأبعاده».

في فصل خريطة الواقع الفكري العربي يرد لأول مرة في هذا الكتاب تعبير مصانع الأفكار (Think Tanks) حين يشير د. عماد إلى «الدور المتنامي والفاعل الذي تقوم به مراكز البحث في الدول المتقدمة لجهة تأثيرها ودورها في صناعة القرار ورسم السياسات وتوفير المعطيات» . . . الخ. ولعل من الجدير بالذكر هنا أن مركز دراسات الوحدة العربية قد أطلق عليه في السنوات الأخيرة هذا المصطلح نفسه لوصف دوره، وصفته به بعض المراكز البحثية الأمريكية والأوروبية التي تواصلت معه أو سمعت بنشاطه وإنتاجه الفكري. وهو بهذا أصبح أول مركز للدراسات في الوطن العربي يوصف بأنه مصنع أفكار. وهو وصف لم يأت من داخله كما رأينا. وبعد هذا اتسع التعامل معه بهذه الصفة . . إنما بمعنى يختلف عن المعنى الغربي (الأمريكي خاصة) الذي يشمل مهمات صناعة الأفكار للإدارات المتعاقبة وفقاً لمقاييسها السياسية وأهدافها. يوصف مركز دراسات الوحدة العربية بأنه أهم مصنع للأفكار في المنطقة العربية بعد أن زاد عدد المراكز البحثية العربية - تلك المستقلة وتلك التابعة إدارياً ومالياً لجامعات عربية.

إلى هذين الفصلين يضيف عالم الاجتماع العربي التونسي الدكتور محمود الذواودي مساهمة في رؤية المركز في ظروف التأسيس والنمو تقع في قسمين: (أ) «بعض معالم خريطة الواقع الاجتماعي العربي منذ ثلاثين سنة»، (ب) «مشروعية الأهداف التي أعلنها المركز عند التأسيس»، يعالجها د. الذواودي ضمن شهادة له في المناسبة الثلاثين. وهو يتحدث في هذه الشهادة عن الشفافية، النظام الدقيق والصارم. وقد وجد د. الذواودي المجال مفتوحاً لتوجيه انتقادات محددة إلى المركز في هذه الشهادة، تناولت الكتب كما تناولت مجلة المستقبل العربي على الرغم من أنه خص المركز في هذين المجالين بمديح واضح. في الوقت نفسه فإنه طرح مقترحات محددة لتطوير عمل المركز، وبالأخص مجلته الشهرية وكذلك الكتب، وتناول في اقتراحات ضرورة استخدام الوسائل التقنية والتقانة الحديثة في نشر أعمال المركز، بما في ذلك اقتراحات الوسائل السمعية والبصرية (بتوزيع تسجيلات ندوات المركز الصوتية و/أو المرئية). والحقيقة أن بعض مقترحاته كان قد أخذ بها المركز من قبل، وعلى سبيل المثال ترجمة بعض كتب المركز إلى اللغة الإنكليزية ونشرها من قبل دور نشر بريطانية لها مكانتها المرموقة، الأمر الذي ساعد - فعلاً - على اتساع دائرة سمعة المركز والمعرفة بإنتاجه ونشاطه إلى خارج الوطن العربي.

اختار الدكتور أنيس صايغ - المفكر الفلسطيني البارز - الذي على يديه ولدت **المستقبل العربي** تناول موضوعه بأسلوب الذكريات الوجدانية لحقبة التأسيس تلك ، باختصار وتركيز شديدين ، أعطت اللمحات الشخصية التي قدمها صورة حميمة للأجواء التي واكبت تسلمه مسؤولية **المستقبل العربي** ليحولها من مشروع وخطة في أذهان مؤسسي المركز إلى واقع حي على الرغم من التحدي المير الذي مثله في ذلك الواقع إعلان الرئيس المصري (الراحل) أنور السادات مبادرته لزيارة إسرائيل لعقد اتفاق صلح معها. صدرت **المستقبل العربي** ولا تزال تصدر بانتظام في وجه تحديات وأخطار هائلة. يقول د. صايغ : «إنها إحدى المؤسسات القليلة التي صمدت وحافظت على رصيدها ورسالتها وسمعتها. وسبحت وما زالت تسبح عكس التيار الراهن ، محتفظة بآمال أسرتها وكتّابها بمستقبل واعد ومضيء للأمة العربية بالرغم من الظلام الحالك الذي يلف كل نواحي حياتنا المعاصرة».



ومن ماضي المركز - من سنوات التأسيس - ومن المجلة - **المستقبل العربي** - إلى الحاضر والدراسات.

حديث الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية هو حديث **الجهاز العصبي المركزي** لهذا المركز. عنده يبدأ خط سير الإنتاج الفكري في تجلياته المادية : الدراسات والأبحاث والندوات والحلقات الدراسية والمحاضرات . . . وفي نهاية خط الإنتاج هذا يبدأ عمل **التحرير** من المراجعة التحريرية والتدقيق والهوامش والفهارس وصولاً إلى المطبعة.

بطبيعة الحال ، فإن الفصل عن الدراسات تحت عنوان : «الدراسات خلال ٣٠ عاماً» كتبه مدير الدراسات الحالي ، الدكتور صباح ياسين الذي شرح عملية الدراسات بادئاً بوضعها في الإطار الفكري الذي تأسس عليه المركز وعلاقته القوية بغاية البحث العلمي ، «استناداً إلى بناء تقاليد علمية تعبر عن نظام معرفي ثقافي رصين ، يرتفع فوق الواقع السلبي ، ليس بمعنى تجاهله ، بل عبر تحليله وتفكيكه وإعادة تركيبه وفق منطق علمي موضوعي يعبر عن طموح الأمة ويتوافق مع الأهداف التي أنشئ من أجلها المركز . . .».

والواقع ، يمكن القول إنه عند خط الدراسات بدأت مميزات المركز العملية بوصفه مصنعاً للأفكار يلتزم القواعد الأكاديمية بدقة ، تلك التي جعلته على ما هو عليه اليوم ، مقارنة بالمراكز الأخرى ، تلك التي أدركت صوابية منهجها والتزامه

المنهجي بالدقة العلمية، فسارت على الدرب نفسه محاولة الوصول إلى نتائج ماثلة (وأمر الحكم على نجاحها في إدراك ذلك الهدف متروك لغيرنا) وتلك التي اعتبرت أنه درب صعب وغير مجد لمن يريد أن يبقى في الساحة محققاً نجاحاً مادياً.

يؤدي التوثيق دوره في تزويد المركز - بأقسامه جميعاً - بالخلفية المعلوماتية والوثائقية التي تضمن تطبيق القواعد المنهجية الأكاديمية الصارمة لدى تنفيذ كل عمل يصدر عن المركز وكل نشاط يقوم به.

تحت عنوان «التوثيق» . ذاكرة المعرفة» يأتي الفصل الذي تعالج فيه هالة زين العابدين - مديرة قسم التوثيق والمعلومات في المركز - هذا الجانب، ابتداء من التأسيس حتى الوقت الحاضر. وتتميز معالجتها باستخدام الأرقام في تناول علاقة هذا القسم بإنتاج المركز. وكذلك علاقته بركائز أساسية يعتمد عليها: قاعدة معلومات الببليوغرافيا، والمكتبة، ثم الإصدارات التي أدى فيها التوثيق الدور الأساسي.

تكتمل دائرة خط الإنتاج في المركز عند دور التسويق . . الذي يحمل مسؤولية إيصال إنتاج المركز من الكتب ومجلته الشهرية إلى جمهور القراء العرب في أرجاء الوطن وفي مواطن هجرتهم الأكثر كثافة في أوروبا. يعالج ربيع كسروان مدير قسم التسويق في المركز هذا الجانب الذي ينظر إليه خارج المركز أكثر من داخله باعتباره إنجازاً عملياً يصعب تكراره، خاصة في حقبة يتسم فيها موقف الناشرين في الوطن العربي بأسره بدرجة عالية من التشاؤم جراء ما يعتبرونه تراجع سوق الكتاب أمام المنافسة على وقت المواطن العربي واهتمامه من جانب الفضائيات التلفزيونية ومن جانب شبكة الإنترنت.

ذلك أن أرقام التسويق في مركز دراسات الوحدة العربية - ما يتعلق منها بالكتب وما يتعلق بشهرية المستقبل العربي - تقدم صورة مختلفة أدعى إلى التفاؤل، أي إنها تقدم نموذجاً لنجاح على الجانب العملي. ونترك لهذا الفصل تفصيل الحقائق في أرقام محددة. غير أن هذا النجاح لا يخفي جانباً معاكساً - لا تخفيه معلومات قسم التسويق، وهو الجانب الذي يتمثل في الأزمة المالية التي يعانيها المركز ويواصل - مع ذلك - أداء دوره ورسالته متصدياً لهذا النوع من الصعاب.

لكل من هذه الأقسام دوره ونصيبه في تأكيد الشخصية الكاريزمية التي يتميز بها مركز دراسات الوحدة العربية بين المراكز البحثية التي تكاثرت عدداً، في السنوات العشر الأخيرة خاصة، إنما تتضح كاريزمية المركز أيضاً في حقيقة أنه وطد دوره وصورته ونتائج عمله باعتبارها جميعاً تتصل بالمعرفة أولاً، وبصنع السياسة ثم صنع القرار ثانياً، وكذلك بالرأي العام واتجاهاته والقضايا التي تشغله.

غير أن هذه الصفة القيادية لا تعكسها المقارنات بالمراكز الأخرى الماثلة في وظائفها فحسب، تعكسها بصورة أكبر حقيقة ما أسهم به المركز في إنشاء عدد من المؤسسات التي خرجت من ضلعه مباشرة خلال مراحل مختلفة من عمله ونشاطه الفكري على قضايا عربية على درجة قصوى من الحيوية.

لقد أدى المركز دوراً خلاقاً في ميلاد المؤتمر القومي العربي، المؤتمر القومي الإسلامي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية للترجمة والمنظمة العربية لمكافحة الفساد.

وقد نما وكبر كل من هذه المنظمات، ونمت أدوارها خلال أعوام قليلة وحقت لنفسها استقلالية ذاتية في صورتها وأدائها وربما بلغت هذه الاستقلالية مدى لم يعد فيه أحد يذكر أو حتى يدرك الصلة التي ربطت هذه المنظمات بالمركز المؤسس لها. إنما المركز سعيد بهذا الانطلاق المستقل طالما أن كلاً منها يؤدي دوره المنشود الذي نصّت عليه وثائق تأسيسه.

والمجال ليس مجال تفصيل تأريخ هذه المؤسسات ولا آليات ظهورها من ضلع المركز ولا مراحل النمو التي مرت بها حتى الآن... لكن يكفي هنا تأكيد على استمرار علاقة عضوية بين المركز وبينها، تتمثل في ما ينشره المركز من إصدارات أو نشاطات هذه المنظمات. على سبيل المثال، هناك تقرير حال الأمة الذي يصدر سنوياً عن المركز ملخصاً الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو يعكس رؤية المؤتمر القومي العربي (وإن بصورة غير رسمية). ويمكن الإشارة أيضاً إلى ما تنشره المستقبل العربي بين وقت وآخر عن نشاطات ومناقشات وبيانات لهذه المؤسسات وعنهما.

وعلى أي الأحوال فإن مركزاً للدراسات أو البحوث لم يرتبط بأحداث الوطن العربي ومؤسساته وتطورات وقضاياها وصراعاته خلال السنوات الثلاثين الأخيرة كما ارتبط مركز دراسات الوحدة العربية. ولعل هذه حقيقة لا ينكرها أحد. ذلك أن التزام الأمانة العلمية وما تتطلبه من موضوعية حتى في أكثر القضايا إثارة للخلافات الفكرية، وحتى للمشاعر الوجدانية، أعطى المركز مكانة من يستطيع من دون حرج

ومن دون إثارة لأية شكوك أن يتناول القضايا العربية بالدراسة والمناقشة والتحليل من مختلف زوايا الرؤية والرأي بمشاركة كل الأطياف.

ولعل أصدق الأمثلة على هذا يتمثل في قيام المركز في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان بتنظيم ندوة كبيرة حول هذه الحرب وتداعياتها وتأثيراتها على لبنان وعلى إسرائيل وعلى المنطقة العربية والإقليم بأكمله (أي بما في ذلك إيران وتركيا) وعلى العالم ككل. عقدت هذه الندوة في بيروت التي كانت قد خرجت لتوها من الحرب من دون أن تخرج بعد من أجوائها (٣١ آب/ أغسطس - ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦). وقد عكست قائمة المشاركين فيها ثقة واضحة من جميع الاتجاهات الفكرية السياسية (وحتى الحزبية) بموضوعية التناول وحرية الرأي تحت رعاية هذا المركز. وقد نشرت أعمال الندوة كاملة (بحوثها وتعليقاتها ومناقشاتها) في كتاب شامل بعد وقت قصير من انعقادها^(١).

كان المركز قد أكمل من سنوات حياته عشرًا عندما انتهى من تنفيذ مشروعه استشراف مستقبل الوطن العربي. عندها دعا المركز لجنة موسعة من أصدقائه المطلعين على نشاطاته ومن اختصاصات مختلفة لتقويم نشاطاته وإبداء المقترحات حول البرنامج الذي يلي ذلك.

وقد أعد المركز لاجتماعات اللجنة جدول أعمال مفصلاً مع مذكرات توضيحية حول كل فقرة من جدول الأعمال، كما عُرضت عليها جميع المقترحات المقدمة إلى المركز حول برنامج العمل. واجتمعت اللجنة الموسّعة في القاهرة يوم ١٠/٤/ ١٩٨٨، وناقشت في أربع جلسات وعلى مدى سبع ساعات جدول الأعمال المعروض عليها. وبعد ذلك، وعلى مدى أسبوع كامل خلال الفترة ١١ - ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٨، اجتمعت لجنة مصغرة، برئاسة مدير عام المركز، لوضع البرنامج التفصيلي للمركز، مستفيدة من جميع المقترحات المتوافرة لها.

وفي إعداد برنامج العمل هذا، ناقشت اللجنة المداخل المختلفة الممكنة لوضع تفاصيل هذا البرنامج، وانتهت إلى تبني مدخل العناصر الرئيسية للمشروع الحضاري العربي الجديد، بوصفها عناوين رئيسة للبرنامج، وهي:

أولاً: الوحدة العربية.

(١) الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠٦)، ٤٥٦ ص.

ثانياً: الديمقراطية .

ثالثاً: التنمية المستقلة .

رابعاً: العدالة الاجتماعية .

خامساً: الاستقلال الوطني والقومي .

سادساً: التجدد الحضاري .

يقع هذا البرنامج مطبوعاً في ٣٨٢ صفحة من القطع الكبير، ويحتوي على تفصيلات محددة للأقسام الرئيسية العشرة التي تنقسم إليها نشاطاته ابتداء من الدراسات إلى الندوات الكبيرة والندوات الصغيرة، هي الأقسام التالية:

أولاً: الوحدة العربية: إعادة تأسيس فكرة الوحدة في الوعي العربي .

ثانياً: الديمقراطية: إعادة تأسيس فكرة الديمقراطية في الوعي العربي .

ثالثاً: التنمية المستقلة .

رابعاً: العدالة الاجتماعية .

خامساً: الاستقلال الوطني والقومي .

سادساً: التجدد الحضاري .

سابعاً: النشاط التوثيقي .

ثامناً: الجوائز .

تاسعاً: الندوات الكبيرة .

عاشراً: الندوات الصغيرة .

والواقع أن هذا البرنامج الذي حُدد له إطار زمني بالسنوات من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣ ظل بمثابة خطة هادية لعمل المركز لفترة أطول كثيراً، فهو لم يكن مجرد برنامج محدد بخطوات ينتهي بتنفيذها، قدر ما كان خطوطاً هادية، إنما تفصيلية فوق العادة وامتدت التفصيلات لتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - مؤسسات العمل العربي المشترك وقضية الوحدة - رؤية النخبة للوحدة في المنظمات العربية الرسمية وغير الرسمية - العربي العادي والعربي القومي: محاولة لفهم وتحليل الوعي الجماهيري - التشكيلات الاجتماعية العربية وقضية الوحدة - المعوقات الفكرية والأيدولوجية لقضية الوحدة - موقف الصهيونية وإسرائيل من الوحدة العربية - حول استراتيجية

للتضامن العربي - إمكانيات التطور إلى الوحدة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي -
الطرق البرية وتحقيق التواصل العربي - تنسيق وتوحيد النظم القانونية العربية - توحيد
قوانين ممارسة المهنة في الوطن العربي . . .

أزمة الحركة القومية العربية : المظاهر والأسباب - الشبيبة العربية وتحديات
المستقبل - التعليم العالي في الوطن العربي - دور التجمعات الإقليمية في تحقيق
الوحدة العربية - آليات نقل الواقع العربي الحالي إلى مرحلة تعاونية - إصلاح ميثاق
جامعة الدول العربية وإعادة تنظيم مؤسساتها . . . ثم إلى الديمقراطية في الفكر
السياسي العربي - التجارب الديمقراطية في العالم الثالث - توجهات الرأي العام
العربي حول عناصر المشروع الحضاري العربي الجديد - دور الطبقة الوسطى في
التطور السياسي المستقبلي للنظم العربية - دور التنظيمات الشعبية وجماعات المصالح
في التطور المستقبلي للنظم العربية . . .

التجارب البرلمانية في الوطن العربي - النخبة الوزارية في الوطن العربي، دراسة
حالات - الأحزاب السياسية وموقفها من المشروع الحضاري القومي العربي
الجديد . . .

منظومة القيم والثقافة السائدة في المجتمع العربي ومدى ملاءمتها للتطور
الديمقراطي - التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية - المؤسسة العسكرية
واحتمالات الديمقراطية - متطلبات التنمية المستقلة في ضوء الواقع العربي الراهن -
رؤية النخبة للتنمية على المستويين القطري والقومي - الأمن الاقتصادي القومي
العربي - مستقبل الموارد المائية في الوطن العربي.

البحث والتطوير في الوطن العربي - الأبعاد السياسية لنقل التكنولوجيا - القطاع
العام والقطاع الخاص في الوطن العربي - الثورة الصناعية (المعرفية) الثالثة في الوطن
العربي.

والأمر المؤكد أن القارئ المتابع لإصدارات مركز دراسات الوحدة العربية
يستطيع أن يقدر إلى أي مدى دخل هذا البرنامج/المخطط حيز التنفيذ الفعلي خلال
السنوات منذ صدوره.

القسم الأول

خرائط السبعينيات من القرن العشرين
الواقع والتوقعات عند التأسيس

الفصل الأول

خريطة الواقع السياسي العربي (١٩٧٥ - ٢٠٠٦)

أحمد يوسف أحمد (*)

تمهيد: مفارقة الميلاد

وُلد مركز دراسات الوحدة العربية في لحظة زمنية فارقة انطوت على مفارقة واضحة، فقد أسس من ناحية في أعقاب أهم إنجاز حققته جيوش عربية نظامية في الصراع العسكري مع إسرائيل منذ نشأتها عام ١٩٤٨، ألا وهو حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي كانت بحق عملاً عربياً من الطراز الأول: تخطيط عسكري مشترك بين مصر وسوريا بلغ ذروته بساعة صفر واحدة لبدء الحرب - مساهمات عسكرية فاعلة من قبل عدد من الدول العربية - تمويل عربي للجهد الحربي لدول المواجهة مع إسرائيل بموجب قرارات قمة الخرطوم ١٩٦٧ - استخدام مؤثر لسلح النفط في غمار العمليات العسكرية، ولم يكن هذا الإنجاز بعيداً بأي حال عن قضية الوحدة العربية.

غير أن تأسيس المركز تزامن من ناحية أخرى، مع بدايات الحرب الأهلية اللبنانية التي كانت نذير سوء بالنسبة إلى النظام العربي بما أشارت إليه من أن النضال من أجل الوحدة العربية أصبح محملاً بعبء إضافي هو الدفاع عن تماسك الكيانات القطرية ذاتها التي لا يمكن تصور وحدة عربية قوية من دونها. كذلك سبقت تأسيس المركز بسنتين الزيارة - الصدمة - للرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ والتي مثلت خروجاً جذرياً على ثوابت النظام العربي في ذلك

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ومدير معهد البحوث والدراسات العربية.

الوقت في الصراع مع إسرائيل، وأفضت إلى انقسام عربي غير مسبوق تمثل في عدد من الإجراءات التي فصلت الرأس المصري عن جسده العربي بقطع العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين مصر ومعظم الدول العربية، وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقرها وكذلك مقارّ منظماتها المتخصصة من القاهرة وغير ذلك من الإجراءات التي لم يُستثنَ منها إلا ما يخصّ علاقة المصريين العاملين في الأقطار العربية، سواء أكان ذلك تقديرًا لدورهم أو انعكاسًا للحاجة إليهم، أو دقًا لإسفين بينهم وبين نظام حكمهم.

منذ تلك التطورات بدا ممكناً لعين الباحث أن تلاحظ أن ثمة عملية تآكل تدريجية للنظام العربي الرسمي تتخللها محاولات من قبل جهاز المناعة في داخله لوقف هذه العملية، لكن هذه المحاولات بدت دائماً قصيرة النفس يعقبها مزيد من التآكل إلى أن وصلت عملية التآكل هذه إلى غايتها بالعدوان الأمريكي على العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ الذي حاولت مؤسسات النظام العربي أن تتصدى له لفظياً، غير أنها سرعان ما استسلمت لنتائج ذلك العدوان الذي انتهى باحتلال العراق في نيسان/أبريل من العام نفسه، وتكيفت معها تماماً، فاعترفت اعترافاً واقعياً - بل قانونياً على نحو ما سيجيء - بتلك النتائج، وشاركت لاحقاً في حصار حكومة حماس التي تشكلت في أراضي السلطة الفلسطينية في أعقاب الانتخابات التشريعية في مطلع ٢٠٠٦، واتخذت من الإجراءات ما كان كفيلاً بالقضاء على المقاومة في لبنان في وجه العدوان الإسرائيلي الهمجي في تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦ لولا صمود هذه المقاومة.

في مقابل عملية التآكل التدريجية للنظام العربي الرسمي بدأت عملية مضادة لتشكيل نظام عربي جديد قوامه قوى المقاومة والممانعة في الأمة بأوسع معانيها، وبدت هذه العملية حتمية لما تأكد غياب القدرة لدى النظام العربي الرسمي القائم على إصلاح أوضاعه بما يعالج جوانب الخلل فيه، وقد برزت هذه القوى في مواقع الخطر بصفة خاصة، فصمدت بل أنجزت، وإن لم يرق إنجازها بعد إلى مرتبة اكتمال العملية المعقدة لإنجاز أهدافها وتكوين نظام عربي جديد.

وفي إطار هاتين العمليتين التاريخيتين المتناقضتين في الاتجاه: تآكل النظام العربي الرسمي القائم بفعل عجز النظم العربية الحاكمة، وبدء عملية تاريخية لتكوين نظام عربي جديد على يد القوى المتمسكة بثوابت الأمة والمقاومة لما يتهدها من مخاطر، يسهل علينا أن نتبين موقع مركز دراسات الوحدة العربية من النضال العربي في ثلاثين عاماً.

أولاً: النظام العربي بين الانقسام الداخلي والاختراق الخارجي

في أعقاب الدرجة الرفيعة من التماسك التي ظهر بها النظام العربي في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ جاءت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ لتمثل خروجاً كاملاً على معايير النظام العربي الرسمي في صراعه مع إسرائيل.

وعندما أعلن عن الزيارة كان من الطبيعي أن تثير ردود أفعال عربية معارضة، بل معادية على جميع الصعد، وحتى تلك النظم المعتدلة التي كان لسان حالها يقوم على منطق إعطاء الفرصة للسادات لم تجرؤ على أن تصرح علناً بهذا الموقف كسياسة لها في مواجهة ما قام به السادات، وعندما تم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد بين السادات وإسرائيل برعاية أمريكية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ كان من الطبيعي أن تحدث نقلة نوعية في ردود الفعل العربية الرسمية على سياسة السادات الجديدة، فعقدت قمة بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، واتخذت عدداً من القرارات لمعالجة النظام المصري حال إقدامه على ترجمة الاتفاقية المتعلقة بالمسار المصري - الإسرائيلي إلى معاهدة سلام مصرية - إسرائيلية، بالإضافة إلى الاعتراض البديهي على الاتفاقية الثانية التي كان يفترض فيها أن تمثل إطاراً لتسوية عربية - إسرائيلية والتي أعطى السادات نفسه بموجبها حق التحدث باسم الجماعة العربية في ما لم يفوض فيه، ناهيك بمضمونها الفارغ بالنسبة إلى المسارين الفلسطينيين والأردني وغياب تناولها المسار السوري أصلاً.

تمثلت العقوبات في قطع العلاقات الدبلوماسية على الصعيد الثنائي بين مصر والدول العربية وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة وكذلك مقار المنظمات العربية المتخصصة كافة إلى خارج مصر، وبصفة عامة لم تبقى قمة بغداد من أصرة تجمع النظام العربي بمصر، إلا تلك المتعلقة بالمصريين العاملين في البلاد العربية الذين أوصت قمة بغداد بهم خيراً إما لكسبهم في المعركة مع السادات، أو حاجة الدول العربية إلى جهودهم أو للأميرين معاً. وأياً كان السبب فإن النظام العربي قد كسب بموقف قمة بغداد هذا الإبقاء على جسر مهم يربط مصر بالدول العربية بعد أن تقطعت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية على نحو شبه تام. في أعقاب ذلك تصاعدت المعارك اللفظية بين الرئيس السادات، وقيادات عدد من الدول العربية المعارضة لمسلكه على نحو تجاوز الخلاف في السياسات، إلى الإضرار بالفكرة العربية ذاتها بعد أن وصل الأمر بالسادات إلى حد وصف العرب بالجهل والتخلف، فيما لم يميز بعض النظم العربية بين موقفه، وموقف الشعب المصري.

وتمثل هذه الملامح للخريطة السياسية العربية في تلك الفترة الخلفية الضرورية لفهم تجرؤ إسرائيل على مزيد من الدول العربية بضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، وغزو لبنان عام ١٩٨٢، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، وكذلك تفاقم الخلافات العربية - العربية على نحو مقلق بعد أن وفر الانقسام المصري - العربي مناخاً مثالياً لازدهار هذه الانقسامات حتى بات المتابع لشأن بعض القمم العربية في تلك الفترة يتصور وكأن هذه القمم ليست سوى آليات لحل النزاعات والصراعات العربية - العربية وتسويتها.

وفي السنة نفسها التي شهدت بداية الاختراق الإسرائيلي الرسمي للنظام الرسمي العربي من خلال معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ نجحت قوى الثورة في الإطاحة بنظام الشاه في إيران، ما مثل بداية لحضور إيراني أقوى في النظام العربي وتأثير لا شك فيه في تفاعلاته، سواء لأن الثورة في إيران اختارت نهج التصدير إلى الخارج، فبدأت علاقات عدد من الدول العربية من بينها العراق والسعودية والكويت والإمارات والبحرين تشهد توتراً واضحاً مع إيران بسبب أعمال التخريب السياسي التي نسبتها تلك الدول للنظام الجديد في إيران، وبعضها على الأقل لم يكن موضع شك، أو لأن الثورة الإيرانية كان لها مؤيدوها في أوساط النخب والجماهير العربية، إما لنهجها المعادي للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أو لكونها ثورة إسلامية يمكن أن تتعاطف معها التيارات السياسية التي ترفع شعارات إسلامية في الوطن العربي، أو لحصولها على تأييد قطاعات من الشيعة العرب.

ووصلت التوترات بين إيران من ناحية، والنظام العربي الرسمي من ناحية أخرى، إلى الانفجار عندما اختار النظام العراقي أن يرد على الاستفزازات الإيرانية بإلغاء «اتفاقية ١٩٧٥» بين العراق وإيران والتي كانت قد استجابت للمطالب الإيرانية في شط العرب مقابل توقف إيران عن دعم التمرد الكردي في العراق آنذاك، وعبور القوات العراقية للحدود الدولية مع إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ في بداية لأطول حرب شهدتها المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحققت القوات العراقية انتصارات في البداية، ثم فرضت عليها موازين القوى أن ترتد إلى حدودها الدولية في عام ١٩٨٢، ثم حدث تجمد واضح للموقف حتى عام ١٩٨٦ حين بدا وكأن الزمن قد بدأ يعمل لصالح إيران، وبالذات بعد اختراقها شبه جزيرة الفاو في تلك السنة.

واجه النظام العربي الرسمي حينذاك مفترق طرق كذلك الذي وقف عنده عام ١٩٧٨، مع خلاف في طبيعة الموقف وتفاصيله: في السبعينيات كان النظام العربي يواجه باختراق إسرائيل له من نقطة القلب بما يهدد الثوابت العربية في الصراع

معها، وفي الثمانينيات ها هو يواجه باختراق سياسي يتمثل في نموذج جديد للحكم تطرحه الثورة الإيرانية ناهيك باختراق إقليمي محتمل لمنطقة الخليج العربية لو انهارت مقاومة العراق. وفي هذا السياق واجه النظام العربي معضلة محدودية الموارد في مواجهة الجبهتين في آن واحد، فقد بدا من ناحية، أن عودة مصر إلى المعادلة الاستراتيجية العربية ضرورية لحشد قوى النظام في مواجهة إيران، غير أن هذه العودة من ناحية أخرى، تعني التسليم - ولو على نحو غير مباشر - بنتائج التسوية المصرية - الإسرائيلية، وكان واضحاً من قمة عمان ١٩٨٧ أن النظام قد حسم أمره بإعطاء الأولوية لمواجهة إيران على التمسك بسابق موافقه من إسرائيل والتسوية المصرية معها، فهل كان هذا لأن الخطر الإيراني مثل مصدر تهديد بالنسبة إلى نظم الحكم العربية، فضلاً عن كونه خطراً يتعلق بالسلامة الإقليمية للدول العربية في الوقت نفسه، فيما كان الخطر الإسرائيلي المهدد للسلامة الإقليمية بطبيعته محايداً بالنسبة إلى نظم الحكم العربية لا يعمل على تغييرها طالما تكيفت معه؟

وعلى أية حال، فسرعان ما شهدت العلاقات المصرية - العربية على الصعيد الثنائي عقب قمة عمان ١٩٨٧ عودة سريعة - وإن تباطأ عدد قليل من الدول العربية في إعادة علاقاته بمصر، حيث كانت سوريا آخر دولة أعادت هذه العلاقات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ - وشهدت قمة الدار البيضاء ١٩٨٩ عودة مصر إلى حضور القمم العربية إيذاناً بانتهاء مشكلة علاقة مصر بالجامعة العربية، فأعيد مقر الجامعة إلى مصر ومقارَ عدد من المنظمات العربية المتخصصة في أعقابها، ورُفِع التعليق عن عضوية مصر في الجامعة ومنظماتها.

وعلى الرغم من دلالة هذه التطورات بالنسبة إلى تراجع موقف النظام العربي الرسمي إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن هذا التراجع لم يكن وليد إعادة العلاقات العربية - المصرية على الصعيدين الثنائي والجماعي فحسب، وإنما لعل مقدماته تعود إلى إخفاق هذا النظام بما في ذلك طليعته الثورية في إيجاد بدائل لسياسة السادات آنذاك، فلا الميثاق القومي الذي وقع بين سوريا والعراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ استمر، والذي كان من شأن نجاحه في تحقيق وحدة سورية - عراقية أن يعوض الخلل الذي نجم عن الموقف العربي من خروج مصر من ساحة الصراع العسكري مع إسرائيل، ولا جبهة الصمود والتصدي التي تكونت من الدول العربية التقدمية آنذاك حافظت على تماسكها أو تمكنت من تقديم بديل لسياسة السادات. على العكس من ذلك، فإن النظام العربي الرسمي بعد أن كان قد اتخذ قراراً في قمة ١٩٨٠ بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة عاد في قمتي فاس ١٩٨١ و ١٩٨٢ ليدخل مجال التسوية مع إسرائيل من أوسع أبوابه في إطار الصيغة التي

تبنتها قمة فاس ١٩٨٢ بمبادرة من العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز.

وهكذا، فإن الخطر الإيراني الذي بدا أنه يتعاظم مع بداية النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي وإن لم يكن هو العامل الوحيد الذي قوض ممانعة النظام العربي الرسمي لسياسة التسوية مع إسرائيل وفقاً لنموذج الرئيس المصري أنور السادات، فالأمر الذي لا شك فيه أن هذا الخطر قد تعاظم في وقت كان النظام قد بدأ يعيد حساباته في مسألة التسوية مع إسرائيل، فسهّل - أي الخطر الإيراني - على هذا النظام اتخاذ قرارات إعادة العلاقات مع مصر.

ثانياً: محاولات وقف التدهور

أياً كانت دلالات عودة العلاقات المصرية - العربية بالنسبة إلى موقف النظام العربي من إدارة صراعه مع إسرائيل، فإنها تبقى من دون شك علامة لتضامن عربي، وجنباً إلى جنب مع هذه العلامة ظهرت مؤشرات أخرى تراوحت من كونها دالة على تضامن عربي حقيقي في الاتجاه الصحيح إلى إثارتها جدلاً حول مغزاها بالنسبة إلى التضامن العربي والاتفاق على أهميتها وإيجابيتها وإن من منظور جزئي، وأشاعت هذه المؤشرات مناخاً بدا في سياقه أن ثمة تطورات من داخل النظام العربي تدفع باتجاه وقف التدهور الذي كان يعانيه.

أول هذه المؤشرات هو صعود ظاهرة التجمعات الفرعية داخل النظام العربي اعتباراً من عام ١٩٨١، فقد شهد ذلك العام تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو ١٩٨١ بين كل من السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين، وكان الالفت للنظر أن هذا التجمع لم يكن مجرد تجمع فرعي، بمعنى أنه ضم عدداً من دول الجامعة العربية، وإنما كان أيضاً تجمعاً جغرافياً، حيث إن الدول المنضمة إليه تشكل رقعة جغرافية متصلة، بالإضافة إلى أنه كان تجمعاً نوعياً، حقيقة كونه لم يشترط معيار التجاور الجغرافي فحسب وإنما أيضاً معيار التجانس السياسي، حيث لم يضم من دول الخليج العربية سوى تلك المتشابهة في نظمها السياسية، بدليل استبعاد العراق من عضويته.

وفي حينه لم يشكّل الأمر ظاهرة في النظام العربي، فقد كان هذا التطور مقصوراً على أقلية ضمن النظام، وكانت مبرراته مفهومة إلى حد كبير كونها رد فعل على قيام الثورة الإيرانية وما تلاها من حرب عراقية - إيرانية عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي، بالإضافة إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ الذي أعطى صدقية للمقولة التي روجتها الدوائر الغربية بإصرار عن الخطر السوفياتي على الخليج، حدث ذلك كله في ظل استبعاد مصر من النظام العربي عقب معاهدتها مع إسرائيل

عام ١٩٧٩، الأمر الذي كان يعني غياب دورها بوصفها عنصراً مؤثراً في معادلة الأمن في الخليج في ذلك الوقت.

ومع ذلك، فإن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينظر إليها بارتياح من الرأي العام العربي، وبالذات من نُخبه الفكرية؛ كون هذه النشأة مؤشراً محتملاً على انغلاق عدد من أعضاء النظام العربي على أنفسهم، ناهيك بأن يكتسب هذا التوقع طابعاً اقتصادياً اجتماعياً، بمعنى التلويح إلى كونه انسلاخاً لأصحاب الثروة عن النظام. وقد حالت الأعراف الدبلوماسية دون أن تظهر اعتراضات رسمية على إنشاء المجلس، اللهم إلا حالة العراق الذي يعتبر المستبعد الوحيد من إقليم الخليج العربي، وبدرجة أقل اليمن الذي اعتبر نفسه شريكاً طبيعياً للخليج، ولكن الاعتراض أو لِنَقْلُ الارتياح أو عدم الارتياح عبّر عن نفسه في عدد من الدراسات التي تناولت المجلس بالتعليق والتحليل.

غير أن الأمور شهدت نقلة جذرية مع حلول عام ١٩٨٩، إذ إن شهر شباط/فبراير من ذلك العام شهد في يومين متتاليين تكوين تجمعين عربيين جديدين هما: مجلس التعاون العربي الذي ضم كلاً من مصر والعراق واليمن والأردن، واتحاد المغرب العربي الذي ضم دول شمال أفريقيا العربية باستثناء مصر، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وهكذا تحولت التجمعات الفرعية من حدث منفرد في عام ١٩٨١ إلى ظاهرة في عام ١٩٨٩؛ حيث باتت تشمل غالبية واضحة لأعضاء النظام العربي بارتفاع عدد أعضاء التجمعات الثلاثة إلى خمسة عشر عضواً. ولم يبق خارج تلك التجمعات في ذلك الوقت سوى السودان وسوريا ولبنان وفلسطين وجنوب اليمن والصومال وجيبوتي. وإذا تذكرنا الوضع الخاص لإشكالية انضمام كل من الصومال وجيبوتي إلى الجامعة أصلاً، وكذلك الوضع الخاص بدولة فلسطين التي هي دولة بالمعنى السياسي، لكنها ليست كذلك بالمعنى القانوني الذي يؤسس على وجود سلطة فلسطينية تسيطر على أرض فلسطين وتحكم شعبها، وكذلك انضمام جنوب اليمن إلى مجلس التعاون العربي لاحقاً من خلال وحدته مع الشمال في أيار/مايو ١٩٩٠، لاكتشفنا أنه لم يكن خارج نطاق تلك الظاهرة من الدول العربية في ذلك الوقت بأحد المعايير سوى سوريا ولبنان والسودان.

وجنباً إلى جنب مع هذا التطور بدأت تظهر على السطح منظومة فكرية تعتبر أن التجمعات الفرعية هي الصيغة الملائمة الجديدة لتحقيق الوحدة العربية، وكان منطق أنصار هذه المنظومة الفكرية أن محاولات تحقيق الوحدة العربية الشاملة منذ استقلال الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد باءت بالفشل، وأن ثمة احتياجاً بالتالي إلى نهج بديل، وأن هذه النهج البديل يتمثل في السعي إلى إنشاء روابط

وحدوية بين الدول المتقاربة جغرافياً وذات الأواصر الأقوى في ما بينها، على أن تكون هذه مرحلة في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة.

غير أنه لم يكن صحيحاً بالضرورة أن التجمعات الفرعية مرحلة في الطريق إلى الوحدة العربية لأكثر من سبب، أهمها:

١ - إن هذه التجمعات في حد ذاتها لم تمثل أبداً نقلة نوعية نحو رابطة وحدوية أفضل من تلك التي توفرها جامعة الدول العربية، وبالتالي فإن معنى نجاحها في أن تكون مرحلة تنتهي بالوحدة العربية الشاملة، أن تفضي إلى تكوين رابطة جديدة تماثل الجامعة العربية. وقد يُقال إن المقصود من القول إن هذه التجمعات مرحلة تنتهي بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، هو أن تفلح في تعميق الرابطة الوحدوية بين أعضائها تدريجياً، مما يجعل الرابطة الوحدوية العربية الشاملة - إن تحققت بعد ذلك - أقوى وأعمق من تلك التي تعبر عنها جامعة الدول العربية، غير أننا نلاحظ أن البنية الذاتية لتلك التجمعات لم تؤسس من منظور علاقة وحدوية تتجاوز المفهوم الكونفدرالي، فكيف إذاً تكون هذه التجمعات الفرعية مرحلة في الطريق إلى الوحدة العربية وهي لا تتصور أصلاً أن تحقق وحدة بين أعضائها؟

٢ - يشير السبب الثاني إلى أن التجمعات الفرعية تعكس داخلها - بدرجات متفاوتة - التناقضات نفسها الموجودة في النظام العربي ككل، فكيف تكون هي بالذات قادرة على حل تلك التناقضات؟ تبدو الصورة واضحة على سبيل المثال في المغرب العربي؛ حيث توجد تنويعات حقيقية من نظم الحكم والسياسات الخارجية، الأمر الذي جعل الاتحاد المغاربي غير قادر على إنجاز الخطوة البديية الأولى في أي عمل وحدوي، وهي حل الصراعات داخل الإقليم الذي يزمع إقامة رابطة وحدوية (والمثال هنا هو استمرار الصراع على مستقبل الصحراء بين التوجه الجزائري والتوجه المغربي)، فضلاً عن إخفاق الاتحاد في تبني موقف موحد إبان أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١)، أو الحصار الغربي على ليبيا، وصولاً إلى تجميد الاتحاد اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، بطلب مغربي بوصفه رد فعل على السياسة الجزائرية تجاه القضية الصحراوية.

ويمكن تطبيق التحليل نفسه على مجلس التعاون العربي، مع خلاف في التفاصيل يشير إلى وضوح أكبر في التناقض بين سياسات أعضائه، بخاصة إذا ما تذكرنا أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١)، بل إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الذي يعرف أكبر درجات التجانس بين أعضائه - يعاني بدوره خللاً في ميزان القوى بين الطرف الكبير في المجلس والأطراف الصغيرة، فضلاً عن اختلالات واضحة في

الثروة بين الدول الأعضاء، وحتى النظم الحاكمة التي تعتبر متشابهة - على الأقل بحكم أنها جميعاً وراثية - تتفاوت ما بين نظام أصبح يأخذ بعدد من المعايير الديمقراطية ونظام لم يخط الخطوة الأولى بعد في هذا الصدد.

٣- أما السبب الثالث فيرتبط عضوياً بما سبق، إذ إنه نتيجة للتناقضات المشار إليها، عجز أي من هذه التجمعات عن إحداث نقلة نوعية في العلاقات بين أعضائه، فمجلس التعاون العربي عانى بعد قيامه بقليل توتراً واضحاً في العلاقات بين أهم عضوين فيه (مصر والعراق)، ثم انفجر من الداخل تماماً بسبب وقوف السياستين العراقية والمصرية من أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) على طرفي نقيض، والاتحاد المغاربي بدوره وقف عند مستوى التكوين المؤسسي الشكلي منتهياً - كما سبقت الإشارة - بطلب مغربي رسمي بتجميد مؤسساته منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية - أطول هذه التجمعات عمراً وأكثرها تجانساً - أخفق حتى الآن في إيجاد تكامل اقتصادي أو دفاعي حقيقي بين أعضائه، فضلاً عن تزايد حدة الخلافات السياسية بينهم من حين لآخر بشأن عدد من القضايا السياسية المهمة.

غير ذلك، شهد النظام العربي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين عدداً من المؤشرات الإيجابية على تحسن أدائه إلى الأفضل كما يبدو من انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تفجرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وتمتعت بغطاء عربي في قمة الجزائر عام ١٩٨٨، واستمرت حتى أزمة وحرب الخليج الثانية، وأثمرت اعترافاً إسرائيلياً بالشعب الفلسطيني وتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية له في ما يعد الإيجابية الأساسية - إن لم تكن الوحيدة - لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

من ناحية ثانية، تمكن العراق عام ١٩٨٨ من إجبار إيران على قبول وقف إطلاق النار في حربها معه بعد أن كانت ترفض ذلك إلا بشروط تعجيزية كتخلي الرئيس العراقي عن منصبه واعتراف العراق بمسؤوليته عن نشوب الحرب، ولأن العراق كان يحظى في ذلك الوقت بدعم عدد يُعتد به من الدول العربية - بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - فإن هذا الإنجاز يمكن أن يحسب بأحد المعايير للنظام العربي الذي لم تشذ مواقف دوله عن هذا الموقف العام اللهم إلا الموقف السوري الذي انفرد بين المواقف العربية بالدعم الفعلي لإيران.

وأخيراً وليس آخراً، فقد تم إنجاز الوحدة اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠ بعد جدل فكري وسياسي ممتد دار حولها منذ استقلال الشطر الجنوبي عام ١٩٦٧ ناهيك بالصدامات العسكرية بين شطريه، من ذلك التاريخ وحتى قيام الوحدة التي أصبحت

بذلك ثاني وحدة اندماجية عربية معاصرة بعد الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)، وعلى الرغم من أن إعادة تحقيق هدف الوحدة اليمنية مثلت إضافة لا شك فيها إلى النظام العربي، فإنه بدا منذ الوهلة الأولى أن تأثيرها العام في مجمل تفاعلاته لن يكون كبيراً وذلك بسبب البيئة الإقليمية غير المواتية لهذه الوحدة التي حدثت كثيراً من احتمالات هذا التأثير، بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التي عانتها الوحدة بعد فترة وجيزة من قيامها والتي أفضت لاحقاً إلى محاولة انفصال تمت مواجهتها عسكرياً بنجاح عام ١٩٩٤.

والخلاصة أن النظام العربي قد شهد في النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الماضي عدداً من التطورات التي ساعد مردودها على وقف التدهور الذي شهده هذا النظام بين منتصف السبعينيات والثمانينيات من ذلك القرن، غير أن هذه التطورات لم تأخذ فرصتها الزمنية الكافية كي تتبلور ويكون لها تأثير إيجابي واضح في النموذج العام للتفاعلات في النظام العربي، ففي آب/أغسطس ١٩٩٠ واجه النظام واحدة من أخطر أزماته التي كانت لها آثار فادحة سواء في تماسكه أو مناعته تجاه الاختراق الخارجي.

ثالثاً: أزمة الخليج الثانية وتداعياتها

في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ اجتاحت القوات العراقية الكويت في واقعة هي الأولى من نوعها منذ نشأة النظام العربي الرسمي عام ١٩٤٥، فمن ناحية، كانت تلك هي المرة الأولى في نموذج تفاعلات ذلك النظام التي تجتاح فيها قوات دولة عربية إقليم دولة عربية أخرى بالكامل ناهيك بأن تضمها إليها. شهد النظام العربي في السابق مطالبات إقليمية من قبل دول عربية تجاه دول عربية أخرى، لكن تلك المطالبات لم تتطور أصلاً إلى عمل عسكري، وشهد كذلك صراعات حدودية واسعة النطاق بين دول عربية، لكن تلك الصدامات لم تتحول إلى حروب شاملة.

من ناحية ثانية، كانت القضايا الصراعية الكبرى في النظام العربي قبل أزمة الخليج الثانية ذات أبعاد وحدوية إذا جاز التعبير، فقد بدا أن النموذج العام لتلك القضايا يشير إلى خروج دولة واحدة من دول النظام على مألوف سلوكه فيما تتجمع باقي الدول في محاولة منها لإعادتها إلى النموذج الطبيعي لسلوك النظام. هكذا اعترضت الدول العربية كافة على ضم الأردن للصفة الغربية عام ١٩٥٠، ووقفت الدول العربية كافة عام ١٩٥٥ ضد حلف بغداد بين العراق وتركيا في ما اعتبر نواة لربط النظام العربي بنظام الأحلاف الغربية، أو على الأقل امتنعت عن الانضمام إليه تحت ضغط قوى التغيير في النظام العربي مدعومة بمساندة جماهيرية غالبة، ولم تقبل

الدول العربية كافة مطالبة العراق بالكويت لدى استقلالها عام ١٩٦١ ، وأوجدت من الآليات عن طريق مجلس جامعة الدول العربية ما يضمن عدم تطور تلك الأزمة إلى انفجار عسكري ، وما يضمن كذلك استقلال الكويت وخلاصها من أي وجود عسكري أجنبي ، ورفضت الدول العربية كافة كذلك عام ١٩٧٠ أن يكون رد السلطة الأردنية على تجاوزات المقاومة الفلسطينية في الساحة الأردنية هو محاولة تصنيفيتها عسكرياً ، ورفضت كل الدول العربية كذلك التصور الجديد للرئيس المصري محمد أنور السادات بخصوص التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي كما ترجمه في زيارته الشهيرة إلى القدس وما أعقبها من تداعيات.

أما في عام ١٩٩٠ ، فقد انقسم النظام العربي على نفسه كما لم ينقسم من قبل كما أظهر ذلك سلوك الدول العربية في التصويت على قرار قمة القاهرة التي عقدت بعد أيام قليلة من غزو الكويت واتخذت من القرارات ما يوافق ضمناً على استدعاء قوات أجنبية لتحرير الكويت وحماية غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي ، إذ أظهر ذلك السلوك أن الدول العربية تكاد أن تكون منقسمة إلى معسكرين متوازنين أحدهما يقبل الحل الدولي الذي يقوم على الاستعانة بقوات أجنبية ، والثاني يرفضه ويركز على إمكانية الحل العربي ونجاعته.

ويفضي بنا هذا إلى الدليل الثالث على تفرد أزمة الخليج الثانية في مسار تطور النظام العربي ، فلم يحدث من قبل في الأزمات التي تعرض لها ذلك النظام أن وافقت أعلى هيئة قيادية فيه - وهي مؤتمرات القمة - على الاستعانة بقوات أجنبية لحل أية أزمة من تلك الأزمات ، وهكذا بدت الدلالات شديدة السلبية بالنسبة إلى الأمن القومي للنظام العربي ، فمن ناحية ، نبع مصدر التهديد في تلك الأزمة من داخل النظام وليس من خارجه ، بما يقوض مفهوم الأمن القومي العربي أصلاً ، ومن ناحية ثانية ، لم يلجأ النظام إلى مواجهة ذلك التهديد بآلياته الذاتية ، وإنما أدخل عنصراً دولياً في حماية أمنه ، الأمر الذي مثل أعلى درجات الاختراق للنظام العربي بخاصة أن القوات الأمريكية دخلت إلى الوطن العربي بدعوى تحرير الكويت ولم يقدر لها أن تخرج منه بعد ذلك.

وقد حاولت القوى التي تبنت الحل الدولي للأزمة بما في ذلك الاستعانة بقوات أجنبية أن تعالج ما أفسدته ، فتوصلت ثماني دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا) إلى صيغة إعلان دمشق بعد أيام قليلة من خروج جندي عراقي من الكويت ، فصدر ذلك الإعلان في السادس من آذار/ مارس ١٩٩١ متضمناً صيغة مقترحة لنظام أممي عربي جديد تكون نواته هي تلك الدول الثماني ، ويكون مفتوحاً لمن يشاء من غيرها من الدول العربية ، وتكون آليته هي القوات المصرية والسورية الموجودة بالفعل على أرض الخليج ، بالإضافة إلى قوات دول مجلس التعاون الخليجي بطبيعة الحال.

كان من شأن نجاح تلك الصيغة أن يقوض منطق وجود القوات الأمريكية، ويقيّد من الدور الإيراني في أمن الخليج بالمعنى الواسع، ولذلك ووجهت صيغة إعلان دمشق بمعارضة أمريكية وإيرانية بالغة الشدة، الأمر الذي أدى إلى تجميد ذلك الإعلان، وخاصة بالنظر إلى الحساسيات القطرية العربية المعتادة من الاستعانة بقوات عربية حتى ولو كانت صديقة، وفي ما بعد أدخل تعديل على صيغة الإعلان نفسها في حزيران/يونيو ١٩٩١ بما أكد التطور السابق بحيث لم تعد القوات المصرية والسورية الموجودة على أرض الخليج نواة لنظام أمّني جديد، وإنما أصبح من الممكن دعوها - بعد أن غادرت الخليج بالفعل - حين الحاجة إليها.

كانت أزمة الخليج الثانية علامة فارقة إذاً في مسار تطور النظام العربي الذي شهد أكثر انقساماته حدة في سياق تلك الأزمة بعد أن أوشك بالكاد أن يتعافي من أزمة الخلاف المصري - العربي حول التسوية مع إسرائيل طيلة عقد من الزمان، وساعد على تفاقم آثار ذلك الانقسام أنه تواكب مع التحول الجذري في بنية قيادة النظام العالمي الذي سقطت بموجبه صيغة القطبية الثنائية الأمريكية - السوفياتية لتحل محلها - ولو إلى حين - قيادة أحادية القطبية، الأمر الذي كان يعني مزيداً من القيود على حرية حركة النظام العربي في توقيت غير ملائم أصلاً لذلك النظام بالنظر إلى ما شهده من تطورات سهلت الاختراق العسكري الأمريكي لأمنه القومي.

ولقد استمرت تداعيات أزمة الخليج تؤثر بالسلب في النظام العربي قرابة عقد من الزمان، بل إن بعض المحللين السياسيين ذهب أصلاً إلى أن النظام العربي قد فقد مبررات وجوده في ضوء ملابسات تلك الأزمة، وغالى آخرون بأنه لم يكن موجوداً أصلاً في أي وقت من الأوقات، واكتفى فريق ثالث بالتشديد على أن النظام العربي قد أصبح مجرد حقيقة ثقافية بعيداً عن أن يكون حقيقة سياسية في إشارة إلى أن تفكك النظام سياسياً لن يعني بالضرورة تآكل الصلات الثقافية التي تربط بين العرب.

غير أن آليات التصحيح في النظام بدأت تحدث آثارها وإن ببطء شديد، وأدى الصراع العربي - الإسرائيلي - كما في سوابق أخرى - دوراً بهذا الصدد. تطلب الأمر أولاً أن تمضي ست سنوات كاملة تقريباً من دون أن تتمكن وحدات النظام من عقد مؤتمر للقمّة، وتظهر أهمية هذا المؤشر من أنه فيما عقدت القمم العربية بشكل سنوي تقريباً في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين قبل الاجتياح العراقي للكويت، فإن النصف الأول من التسعينيات لم يشهد انعقاد قمة واحدة غير تلك التي عقدت عقب الاجتياح مباشرة، ثم دعت مصر إلى قمة انعقدت في حزيران/يونيو ١٩٩٦، وكانت رد فعل على صعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم بزعامة بنيامين

نتنياهو وإعلانه نيته الانقلاب على مسار التسوية الذي دشنته اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ، وقد عقدت القمة بالفعل في إشارة إلى قدرة الدول العربية على رأب الصدع في علاقاتها بعد تلك الأزمة غير المسبوقة ، غير أن العراق لم يدع إلى حضور القمة خشية أن يؤدي ذلك إلى تفجيرها ، وهكذا كانت قمة ١٩٩٦ دليلاً على استمرار وجود آليات للتصحيح داخل النظام العربي ومن ثم عودة الالتحام ولو نسبياً إلى الصفوف العربية باستثناء العراق.

ثم مرت سنوات أربع قبل عقد القمة التالية التي كان الصراع العربي - الإسرائيلي للمرة الثانية هو العامل المساعد على عقدها ، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عقدت قمة الأقصى لتحاول توفير غطاء عربي لانتفاضة الشعب الفلسطيني التي تفجرت من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ، وفي تلك القمة دعي العراق إلى حضورها ، ما مثل خطوة جديدة في الطريق إلى **تطبيع** العلاقات العربية - العربية ، وإن لم تناقش فيها معضلات العلاقات العراقية - الكويتية بحكم أن القمة خصصت حصراً للانتفاضة الفلسطينية ، وكان التطور المهم في تلك القمة هو التوقيع على بروتوكول دورية القمة الذي ينص على انعقادها سنوياً في آذار/مارس من كل عام ، وكان هذا في حد ذاته علامة مشجعة على استعادة النظام العربي عافيته.

عقدت القمة العربية الدورية الأولى في عمان في آذار/مارس ٢٠٠١ وخطت خطوة أبعد بمناقشة الحالة العراقية - الكويتية ، وكادت تصل بشأنها إلى نوع من المصالحة لولا ما قيل عن تشدد النظام العراقي آنذاك ، ثم نجحت القمة الدورية الثانية التي عقدت في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ في تحقيق تلك المصالحة أو على الأقل وضع أسسها ، وبدا أن النظام العربي قد تمكن بعد أكثر قليلاً من عقد من الزمان من تجاوز تداعيات أزمة الخليج الثانية على العلاقات العراقية - الكويتية ، أو على الأقل وضع أقدامه على بداية طريق تجاوز تلك التداعيات ، غير أن ذلك الإنجاز قد تزامن مع تصاعد التهديد الأمريكي للعراق الذي انتهى بعدوان سافر عليه في آذار/مارس ٢٠٠٣ انتهى باحتلاله في نيسان/أبريل من السنة نفسها بما أدخل النظام العربي في مرحلة جديدة تماماً سواء من منظور العلاقات البينية بين وحداته أو أمنه القومي أو علاقته ببيئته الخارجية.

رابعاً: النظام العربي بعد احتلال العراق

إذا كانت أزمة الخليج الثانية قد مثلت علامة سلبية فارقة في تطور النظام العربي ، فإنها لا يمكن مع ذلك أن تقارن بواقعة احتلال العراق ، وما تلاها من تداعيات على هذا النظام. في الحالة الأولى جاء التهديد من داخل النظام وحدث

الاختراق الخارجي له ولأمنه القومي بدعوى تحرير الكويت، أما في الحالة الثانية فقد كان التهديد من خارج النظام، وبعد احتلال العراق لم تظهر قضية تحرير العراق على جدول أعماله. في الحالة الأولى وعلى الرغم مما أصاب النظام من صدم خطير، فإن عملية بطيئة للتخلص من تداعيات الأزمة وما ترتب عليها قد بدأت في أعقاب تحرير الكويت. صحيح أنها تعثرت أحياناً لكنها كانت تسير في الاتجاه الصحيح، ومثل استمرار الصراع مع إسرائيل حافزاً لها، وهكذا وصل النظام إلى مصالحة عراقية - كويتية أو على الأقل وضع أسسها في قمة بيروت ٢٠٠٢.

أما في الحالة الثانية وعلى الرغم من أن وقتاً طويلاً لم يمض عليها حتى الآن فقد بدا النظام العربي مستسلماً تماماً لما وقع، مع أنه كان واضحاً منذ الوهلة الأولى أن السياسة الأمريكية التي أفضت إلى احتلال العراق تواجه مشكلات حقيقية، وأن هذه المشكلات تتفاقم يوماً بعد يوم بما يفسح الطريق لمبادرات من قبل النظام العربي إن شاء أن يفعل ذلك، لكنه اختار نهج التكيف مع الواقع الجديد وثابر عليه، وعندما بدا أنه يتقدم بمبادرة ما في اتجاه العراق في دورة المجلس الوزاري للجامعة العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أحيطت هذه المبادرة بعلامات استفهام كثيرة من منظور غرضها الحقيقي ناهيك بأن التطورات قد أثبتت أنها لم تُفضِ إلى أي تأثير عربي فعلي في مجريات الأمور في العراق في الوقت الذي كان النفوذ الإيراني في العراق - بل في النظام العربي ككل - آخذاً في التصاعد بوضوح.

في البداية ظهر النظام العربي الرسمي وكأنه يتصدى للتهديد الأمريكي للعراق كما أوضحت قرارات قمة شرم الشيخ الدورية في آذار/مارس ٢٠٠٣ التي سبق انعقادها بدء العدوان على العراق بأقل من شهر، وكما وضح قبلها من قرارات اجتماع مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية السابق عليها، وكانت كلمة السواء التي اجتمعت الدول العربية عليها هي رفض التهديد الأمريكي للعراق ولأية دولة عربية أخرى واعتباره تهديداً لكل الدول العربية، وامتناع الدول العربية عن المشاركة في العدوان على العراق، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية باعتبار أن قضايا الإصلاح والتغيير تخص شعوب المنطقة من دون غيرها، وعندما بدأ العدوان على العراق إبان اجتماع مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية الدوري في آذار/مارس ٢٠٠٣ جاءت قرارات المجلس على مستوى معقول من إدانة العدوان والمطالبة بوقفه فوراً وانسحاب القوات المعتدية، وضرورة التحرك على مستوى مجلس الأمن لتحقيق هذه الأهداف، فإن أخفق في التوصل إلى ما هو مطلوب منه تم اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى آخر ذلك من القرارات التي لم يكن ينقصها كي تكتمل في منظومة دبلوماسية شاملة لمواجهة

العدوان سوى إطلاق رسالة تهديد للمعتدين إن لم يمثلوا للقرارات العربية.

ويبدو أن المقاومة العراقية للعدوان والتي كانت لا تزال في أوجها لحظة انعقاد هذا الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية كان لها دورها في صدور القرارات السابقة على ذلك النحو بدليل أن سلوك النظام العربي الرسمي اختلف جذرياً بمجرد دخول القوات الأمريكية بغداد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، إذ إنه من ذلك التاريخ بدأ النظام العربي عملية تكيف تامة مع الواقع الجديد الذي أوجده ذلك الاحتلال.

تمثل ذلك التكيف أولاً في عجز النظام العربي عن عقد قمة استثنائية عقب احتلال العراق، مع أن بروتوكول دورية القمة يسمح بذلك في حالة حدوث مستجدات تتعلق بالأمن القومي العربي بشرط موافقة ثلثي أعضاء جامعة الدول العربية على دعوة تتقدم بها إحدى الدول الأعضاء فيها أو أمينها العام، لكن مثل هذه الدعوة لم توجه أبداً، وإذا لم يكن احتلال قوة عظمى لدولة عربية بوزن العراق من قبيل المستجدات، فما الذي يمكن اعتباره كذلك؟

غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد وإنما عقدت قمة عربية - أمريكية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ ضمت خمس دول عربية مع الدولة التي تحتل العراق. صحيح أن القمة قد أخفقت في التوصل إلى بيان مشترك بما يشير إلى تباين ما بين وجهتي النظر العربية والأمريكية، لكن مجرد انعقادها كانت له دلالة، بالإضافة إلى أن البيان الصادر عن الجانب العربي قد اعتبر أن القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن بشأن العراق في أعقاب احتلاله قرار مفيد بالنسبة إلى مستقبل العراق، علماً بأنه القرار الذي أسبغ نوعاً من الشرعية على احتلال العراق وفوّض إلى سلطة الاحتلال أمر نهب ثرواته.

وفي المجلس الوزاري الدوري لجامعة الدول العربية الذي انعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ - وهو أول مجلس يعقد بعد احتلال العراق - تأكد نهج التكيف الذي بدا واضحاً أن النظام العربي يتبعه إزاء الوضع الجديد في العراق والمنطقة. كانت رموز النظام العراقي الذي أسقطه الاحتلال قد اختفت مع أنها قانونياً كانت صاحبة الحق في تمثيل العراق المحتل في جامعة الدول العربية، وحضر ممثل مجلس الحكم الانتقالي الذي عينه الحاكم الأمريكي للعراق مطالباً بمقعد العراق في جامعة الدول العربية، وكان واضحاً أن الدول العربية قد انقسمت بين من لا يرى مانعاً في قبول طلبه كي تدوم الصلة مع العراق، ومن يرفض ذلك الطلب لأنه يمثل لسلطة احتلال، وكان المنطق يقضي - بوصفه حلاً وسط بين وجهتي النظر المتعارضتين - بأن يقبل ممثل

مجلس الحكم الانتقالي على أحسن الفروض بوصفه مراقباً بما يحقق رأي الفريقين معاً: إدامة الصلة مع العراق من دون اعتراف باحتلاله، لكن المجلس اختار أن يعطيه مقعد العراق من قبيل الاعتراف المؤقت الذي علق استمراره على ضرورة أن يجيء ذلك الممثل في الدورة التالية للمجلس ومعه تقرير عن تقدم العملية السياسية في العراق وبرنامج زمني لانسحاب قوات الاحتلال، وفي تلك الدورة التالية التي انعقدت في آذار/مارس ٢٠٠٤ أتى الممثل المؤقت خالي الوفاض من الوثيقتين معاً، واستمر تمثيله العراق مع ذلك من دون أن يتم تفعيل قرار الدورة السابقة كما هي العادة في معظم القرارات العربية.

ومنذ ذلك التاريخ، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حكم النظام العربي الرسمي على نفسه بتقبل العملية السياسية في العراق تحت الاحتلال، وفصم كل العرى مع مقاومة الاحتلال باعتبارها خصماً للنظام الذي اعترفت به جامعة الدول العربية ممثلاً للعراق، الأمر الذي أفقد النظام العربي الرسمي كل فاعلية ممكنة بشأن مسار الأحداث في العراق.

كانت الخطة الأمريكية الأصلية تقضي بأن تجعل من العراق رأس رمح لتغيير النظام العربي برمته، فعن طريق بناء الديمقراطية في العراق وإعماره، بما يذكر بالخبرة اليابانية تحت الاحتلال الأمريكي عقب الحرب العالمية الثانية، يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى بين دول المنطقة، غير أن العراق استعصى على محتليه، وعرقلت المقاومة العراقية خطط المحتل، بل وضعت في موقع دفاعي، فمنعت بناء النموذج العراقي وفق التصور الأمريكي أصلاً، ومنعت كذلك انتشار السلوك العدواني الأمريكي خارج حدود العراق ضد مزيد من الدول العربية، وهنا بدأت الإدارة الأمريكية في تغيير استراتيجيتها، فبدلاً من محاولة تغيير الكل أي النظام العربي عن طريق الجزء أي العراق، بدأت محاولة تغيير الكل في محاولة للالتفاف حول العقبات التي وضعها الجزء في طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. في هذا السياق ظهر مشروع الشرق الأوسط الكبير في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

مثلت الشرق أوسطية دائماً حجر الزاوية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ تبوأ الولايات المتحدة موقع الصدارة في النظام العالمي عقب الحرب العالمية الثانية. تشي بذلك مشروعات مثل قيادة الشرق الأوسط (١٩٥١) وحلف بغداد (١٩٥٥) ومشروع أيزنهاور (١٩٥٧) وغيرها، ويتأكد ذلك أيضاً بإلقاء السياسة الأمريكية ثقلها في كفة شرق أوسطية ما بعد أوسلو ١٩٩٣، وقد بنيت هذه السياسة على حسابات استراتيجية تتحسب للتجمع العربي الذي يمكن أن يؤثر بالسلب في مصالح الدول

الساعية إلى الهيمنة على المنطقة، وترى من ثم أن الإطار الشرق أوسطي سوف يكون مفيداً في إضعاف هذا التجمع أو منع حدوثه أصلاً.

وقد أوجدت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مبرراً لحلقة جديدة من حلقات الشرق أوسطية وإن اختلفت عما سبقها من حلقات، فعقب تلك الأحداث تبلورت رؤية النخبة الأمريكية الحاكمة للمنطقة باعتبارها مزرعة لتفريخ الإرهاب بسبب ما تعانيه من استبداد سياسي وتخلف اقتصادي وتطرف تعليمي، ولذلك فقد أن الأوان كي تُستبدل هذه الأضلاع الثلاثة الفاسدة بأضلاع سوية تقوم على الديمقراطية والازدهار الاقتصادي وتطوير التعليم.

لم يكن ثمة خلاف يذكر حول جدارة هذه الأهداف الثلاثة، بل إلحاح الحاجة إليها في المنطقة، لكن المشكلة أن خبرة المنطقة وغيرها مع السياسة الأمريكية تكشف عن انتهازية هذه السياسة، فالديمقراطية المطلوبة وسيلة وليست غاية. هي وسيلة تستخدم ضد الخصوم الممانعين للهيمنة الأمريكية إذا لم يكن نظام الحكم ليبرالياً على الطريقة الأمريكية. أما إذا كانوا من الأنصار، فإن التغاضي واجب عن كل ممارساتهم غير الديمقراطية، كذلك فإن السجل الأمريكي مليء بجهود ناجحة في إسقاط نظم ديمقراطية لمجرد معاداتها السياسة الأمريكية، ومن ناحية أخرى، يظهر مضمون مبادرة الشرق الأوسط الكبير في بعدها الاقتصادي أن الهدف منها هو إعداد المنطقة للتكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجائر من دون أي هدف آخر، أما البعد التعليمي في المبادرة، فلم يكن ثمة مجال للشك في أن القصد منه هو **تطويع** التعليم وليس تطويره، بمعنى إحداث تغيير في منظومة القيم التي تستند إليها النظم التعليمية العربية بما يجعل دورها في عملية التنشئة السياسية مفضياً إلى ظهور أجيال جديدة فاقدة المناعة إزاء محاولات الهيمنة الأجنبية.

ووجهت مبادرة الشرق الأوسط الكبير بممانعة قوية نسبياً بداتها النخب المثقفة العربية الملتزمة مستندة إلى موقف جماهيري واع بطبيعة المبادرة وأهدافها، بل إن معظم النظم العربية الحاكمة قد دخل المعركة ضد المبادرة - ولو على استحياء - دفاعاً عن بقائه، ذلك أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير مثلت السابقة الأولى في سجل المبادرات الشرق أوسطية الأمريكية لتدخل صارخ في الشؤون الداخلية، ومن ناحية ثالثة لقيت المبادرة نوعاً من الممانعة من قبل قوى أوروبية إذ كان من شأن نجاح مبادرة الشرق الأوسط الكبير أن يؤثر في مشروعها الخاص (ترتيبات برشلونة) لربط المنطقة بالاتحاد الأوروبي، وهكذا فقدت مبادرة الشرق الأوسط الكبير زخمها إلى أن لقيت حتفها أو كادت في مسرح العمليات إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦.

خامساً: العدوان الإسرائيلي على لبنان (٢٠٠٦) ودلالاته

يكتسب هذا العدوان ونتائجه دلالات بالغة الأهمية لا من حيث أهداف الكيان الصهيوني وطبيعته العدوانية فحسب، وإنما من منظور قدرة قوى المقاومة في النظام العربي على التصدي للخطط الرامية إلى استتباعه، بل تفكيكه بالكامل. أدت المقاومة الفلسطينية أصلاً دوراً في إفشال محاولات إنجاز عملية تسوية شوهاء تكرر الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، أو على الأقل تحقق الأهداف الإسرائيلية المباشرة في الصراع. صحيح أن المقاومة لم تتمكن بعد من تحقيق كل أهدافها التحررية، لكنها بصمودها تمنع المشروع الصهيوني من أن يكتمل - ناهيك بأن يستقر - على أرض فلسطين، وكان للمقاومة اللبنانية دورها الواضح في السياق نفسه مرتين: الأولى بإجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان عقب غزوه في عام ١٩٨٢ في ما عدا الشريط الجنوبي الآمن كما كانت تسميه، والثانية بإجبارها على الهروب من هذا الشريط في عام ٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية التي قادها حزب الله، ثم أضافت المقاومة العراقية إلى هذه الإنجازات تصديها الناجح لاحتلال الأمريكي الذي أجبر الإدارة الأمريكية على اتخاذ وضع دفاعي في العراق، بل أفضى إلى تغيير حقيقي في الخريطة السياسية الأمريكية عقب انتخابات التجديد النصفى للكونغرس الأمريكي التي جرت في عام ٢٠٠٦.

مما سبق يتضح أن تطور النظام العربي يكشف عن وجود منحنيين يسيران في اتجاهين متعارضين: الأول خاص بأداء النظام العربي الرسمي الذي يتدهور عبر الزمن، والثاني يتعلق بأداء قوى الممانعة والمقاومة غير الرسمية فيه وهو يتصاعد عبر الزمن، وقد يكون هذا مؤشراً على تبلور نظام عربي جديد من رحم هذه التطورات، وإن كانت هذه عملية تاريخية معقدة لا شك في أن من الصعب إنجازها في المدى القصير وربما المتوسط.

في هذا السياق وقع العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦ الذي كان مرآة عاكسة لاتجاهات تطور النظام العربي على نحو ما سبق بيانه، وتصورت إسرائيل من ناحيتها أن العملية الفدائية التي نفذها حزب الله في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ هي المناسبة المطلوبة للإجهاز عليه تماماً فبدأت عدوانها الشامل على لبنان، وشاركتها عدد من أركان النظام العربي الرسمي هذا التصور فسارع إلى تحميل المقاومة مسؤولية ما جرى، واتهامها بالدخول في مغامرات غير محسوبة، وعندما أثبتت المقاومة قدرتها على التصدي للعدوان ومنع المعتدي من تحقيق أهدافه، واكتسبت بذلك زخماً سياسياً هائلاً في أوساط النخب والجماهير العربية اضطرت تلك الأركان إلى إجراء تعديل

جزئي في سلوكها بحيث بدا وكأنها تساعد في محاولات وقف العدوان الذي لم يتوقف بطبيعة الحال إلا بفضل صمود المقاومة.

لم يكن غريباً، والأمر كذلك، أن تتبنى السياسة الأمريكية الأهداف نفسها من وراء العدوان الإسرائيلي على لبنان، فتصدت الدبلوماسية الأمريكية لمحاولات وقف إطلاق النار أملاً في أن تنجز إسرائيل مهمتها وتجتث حزب الله - على الأقل بالمعيار العسكري - من الساحة اللبنانية فيكون هذا الإنجاز رمزاً لمستقبل ظاهرة المقاومة في الوطن العربي، وراحت وزيرة الخارجية الأمريكية في محاولة فاشلة للتخفيف من وقع عمليات التدمير والقتل الهمجية الإسرائيلية في لبنان تبشر بشرق أوسط جديد ليست هذه العمليات سوى آلام مخاضه، لكن صمود المقاومة ونجاحها في منع إسرائيل من تحقيق أهدافها وضع حداً أكيداً لبشارة رايس.

خاتمة: موقع مركز دراسات الوحدة العربية من تطور النظام العربي

هكذا تطورت خريطة الواقع السياسي العربي في ثلاثين عاماً هي عمر مركز دراسات الوحدة العربية. نشأ المركز في سياق ما بدا أنه صعود عربي عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح أسعار النفط، لكن السياسة سرعان ما بددت هذا الإنجاز، فدخل النظام في معضلة الخلاف المصري - العربي حول تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، ثم تكفلت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بإضافة تهديد جديد للنظام العربي يتضمن سعياً إيرانياً لاختراقه، ومع تصدي العراق لمحاولة الاختراق هذه بدا في لحظة زمنية في ثمانينيات القرن الماضي أن إعادة الالتحام إلى العلاقات المصرية - العربية أمر تفرضه مقتضيات مواجهة احتمالات الاختراق الإيراني، ولأن مصر عادت إلى الصف العربي من دون أن تغير من سياستها شيئاً، فإن عودتها هذه كانت تشير إلى محدودية قدرة النظام على مواجهة مصدرين للتهديد في آن واحد.

وبعد عودة العلاقات المصرية - العربية شهد النظام العربي عدداً من مؤشرات التحسن - أو على الأقل وقف التدهور - في أدائه لسنوات قليلة سرعان ما انتهت على إيقاع اجتياح القوات العراقية الكويت عام ١٩٩٠ الذي أحدث انقساماً عربياً غير مسبوق وكذلك اختراقاً أجنبياً غير مسبوق للأمن القومي العربي، وفي أعقاب تحرير الكويت بدأ النظام مسيرة بطيئة لاستعادة تماسكه لم تكد تصل إلى غايتها إلا وكان التهديد الأمريكي للعراق قد تصاعد لينتهي بالعدوان فلاحتيال عام ٢٠٠٣، ومن بعد ذلك دخل النظام العربي في غيبوبة التكيف مع الواقع الجديد تاركاً مهمة التصدي

للمخاطر المحيطة به لقوى المقاومة الصاعدة فيه في الساحات الفلسطينية واللبنانية والعراقية استناداً إلى دعم واسع من النخب والجماهير العربية.

تظهر الخريطة السياسية للواقع السياسي العربي في السنوات الثلاثين الماضية إذاً أن ثمة اتجاهات عامة تبرز في مسيرة تطور هذا الواقع، وأول هذه الاتجاهات هو تعرّض النظام لأزمات تفكيك غير مرة، أهمها ما وقع بمناسبة الخلاف المصري - العربي حول التسوية مع إسرائيل في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وأزمة الخليج الثانية في مطلع التسعينيات من القرن نفسه، وعلى الرغم مما بدا من أن جهاز المناعة في النظام قد ساعد على عودة الالتحام إلى الصفوف العربية في الحالتين، فإن مدى فاعليته قد توقف بدرجة لافتة على دور العوامل الخارجية، فبينما ساعد التهديد الإيراني في غمار الحرب العراقية - الإيرانية على عملية عودة العلاقات المصرية - العربية على الصعيدين الثنائي والجماعي في ثمانينيات القرن الماضي أدى التهديد الأمريكي للعراق دوراً سلبياً في استكمال عملية المصالحة العراقية - الكويتية في مطلع القرن الحالي.

يتعلق ثاني هذه الاتجاهات بزيادة اختراق النظام العربي في الأعوام الثلاثين الماضية. بدأ ذلك باختراق السلام الإسرائيلي النظام العربي من البوابة المصرية أولاً ثم من عدد آخر من البوابات الأقل أهمية وإن كان في تعددها ما أثار القلق بشأن امتداد هذا الاختراق إلى مواقع عديدة في النظام العربي، ثم كان النظام العربي على موعد مع حالة أخرى من حالات الاختراق تختلف في طبيعتها عن الحالة الإسرائيلية وإن كانت بدورها مصدراً لتهديد النظام وهي الحالة الإيرانية، وذلك من خلال محاولات الثورة الإيرانية تصدير نموذجها إلى الدول العربية - وبخاصة الخليجية - أولاً، ومخاطر الاختراق العسكري لمنطقة الخليج العربي في حال انكسار المقاومة العراقية في الحرب مع إيران، وأخيراً يأتي الاختراق الأمريكي للنظام الذي بدأ يتصاعد مع عملية السلام المصرية - الإسرائيلية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ثم بلغ ذروة جديدة بمناسبة الدور الأمريكي في أزمة الخليج الثانية الذي تضمن تدخلاً عسكرياً أمريكياً كثيفاً في الخليج العربي قدر له أن يستمر إلى أن تحول إلى حالة احتلال مباشر لدولة عربية رئيسية اعتباراً من عام ٢٠٠٣.

أما الاتجاه الثالث والأخير، فهو مبني على سابقه ويكشف عن تعدد مصادر تهديد النظام العربي ما بين إقليمية تمثلت في التهديد الإسرائيلي والتهديد الإيراني، مع فارق في الطبيعة والدرجة بطبيعة الحال، وعالمية تركزت في التهديد الأمريكي سواء بحكم التحالف العضوي الأمريكي الصهيوني أو مشروعات الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وبصفة خاصة في زمن إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وفي مواجهة

مظاهر التهديد هذه أظهر النظام ارتباكاً وعجزاً عن المواجهة الآنية السليمة لها، فاضطر إلى التراجع عن تصديده لسياسة التسوية المصرية مع إسرائيل لكي يتوقى الخطر الإيراني، واضطر مرة ثانية إلى التراجع عن موقفه المساند للعراق ضد التهديد الأمريكي بعد أن تحول التهديد إلى عدوان، فاحتلال أظهر النظام العربي تكيفاً تاماً معه على نحو ما رأينا، وهو السلوك نفسه الذي اتبعه مع فروق في التفاصيل إزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦.

هكذا نقف الآن على مفترق طرق بعد أن بدا النظام العربي الرسمي للمرة الأولى غير راغب أو غير قادر على القيام بعملية التصحيح الواجبة في أدائه تاركاً مهمة ملء الفراغ لقوى المقاومة فيه، وممهداً بذلك الطريق لاستمرار عملية تاريخية تتآكل فيها قدراته فيما ينمو جين لنظام عربي جديد من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل التنبؤ بملاحه، وإن كان من الممكن أن يتسم بحضور أكبر لقوى تيار الإسلام السياسي، ومعادلة أكثر توازناً للعلاقة مع دول الجوار، ونهج يتمسك بثوابت الأمة في مواجهة إسرائيل وقوى الهيمنة العالمية.



هل كان إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية في بداية الربع الأخير من القرن الماضي إذاً عبثاً طالما أنه نشأ في لحظة صعود ولو نسبي للنظام العربي ويكاد أن يكمل ثلث القرن عمراً في وقت أزمة طاحنة لهذا النظام تكاد أن تضع نهاية له أو على الأقل لصيغته الحالية؟

لن يكون هناك شيء أبعد عن الحقيقة والإنصاف من الإجابة بالإيجاب عن السؤال السابق، فقد واكب مركز دراسات الوحدة العربية منذ اللحظة الأولى كل الأزمات التي تعرض لها النظام بالدراسة العلمية والتحليل العميق، ولا يقل أهمية عن ذلك أن هذه المواجهة جاءت في وقتها تماماً، أي إن المركز لم يعط نفسه في أي وقت من الأوقات رفاهية الاستعداد الطويل زمنياً مع حرصه في الوقت نفسه على ضمان مستوى رفيع من عمق التحليل، وهكذا استطاع المركز أن يطرح فهماً قومياً علمياً ومعالجة قومية علمية لكل الأزمات والتحديات التي جابهت النظام سواء من داخله أو من خارجه، واستطاع بفضل إدارته المخلصة الحكيمة الدؤوبة أن يصل بإنتاجه العلمي إلى أوسع قطاع ممكن من النخبة المثقفة العربية لا عن طريق الزيادة اللافتة في مبيعاته فحسب أو زيادة الإعلام عن نشاطه، وإنما كذلك بتزويد أكبر عدد ممكن من مكتبات الجامعات العربية بمطبوعاته. ولو قدر لدراسة علمية أن تتم حول

استفادة الباحثين العرب بأعمال المركز في أبحاثهم فسوف تتضح - بما لا يدع مجالاً لأي شك - درجة تأثير المركز في النخب العربية، بل إن شمول الإنتاج العلمي للمركز لجميع القضايا العربية ذات الأهمية قد أدى إلى تأثير قطاعات من خارج معسكر الفكر القومي العربي لم تجد أمامها في ما تجريه من بحوث أو ما تبحث عن أجوبة بشأنه سوى إنتاج المركز فرجعت إليه، وتبنت في أحيان غير قليلة أطروحاته بعد أن اقتنعت بسلامة منطقها.

من هنا، فإن السؤال الحقيقي ينبغي أن لا يكون هل كان إنشاء المركز ونشاطه عبثاً طالما أن مسيرة النظام العربي في انحدار، وإنما ما الذي كان يمكن أن يكون حال الأمة العربية لولا مركز دراسات الوحدة العربية الذي حمل باقتدار شعلة الفكر القومي العربي المستنير القادر على تطوير ذاته بما يواجه متغيرات عالمنا المعاصر؟ ولئن كان المركز قد ساعد بأعماله على كشف جوانب القصور في النظام العربي الرسمي فإنه لم يكن أبداً معولاً في هدم هذا النظام، بل حاول استكشاف كل سبل إصلاحه، ولم يكن عقم محاولات الإصلاح هذه إلا دليلاً مضافاً على عجز النظام العربي الراهن. وعندما يلقي المرء بنظرة على القوى البازغة في الوطن العربي والمناطق بها مهمة بناء نظام عربي جديد، فسوف يلحظ أن مركز دراسات الوحدة العربية يقع في قلب محاولات رسم خريطة جديدة للواقع السياسي العربي تبنى على أساس مشروع نهضوي طالما حلمت به هذه الأمة وناضل أبناؤها من أجله.

الفصل الثاني

خريطة الواقع الفكري العربي

ودور مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الغني عماد(*)

(١)

تحتاج كتابة السيرة الثلاثينية الأولى من عمر مركز دراسات الوحدة العربية إلى مجهودات فريق عمل من الباحثين كي يرصدوا بالتحليل والمتابعة الإنتاج الفكري، والبحث الضخم فضلاً عن تأثير هذا الإنتاج في الفكر العربي المعاصر. والواقع أن المركز منذ تأسيسه دشّن أسلوباً جديداً في مجال البحث الفكري والسياسي، وأرسى دعائم ورشة تضجّ بالحيوية والنشاط في كل ما يتعلق بالمهام التي تعهد القيام بها بوصفه مركزاً متخصصاً في العمل الفكري والاستراتيجي المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية والواقع العربي بكل تجلياته وأبعاده.

وقد نصّ بيان تأسيسه على تحديد غايته وهي «البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي والوحدة العربية بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي»، وأنّ وسيلته في تنمية الوعي العربي هي إعداد دراسات وبحوث أو القيام بترجمات، تحليل الواقع العربي في شتى مظاهره وجوانبه، والعراقل التي تعترض سبيل وحدته، واستجلاء وسائل التوحيد وصيغها المختلفة في كل الحقول. وهو في سبيل ذلك يسعى إلى أن تغطي نشاطاته جميع الأقطار العربية من خلال التعاون مع أكبر عدد من المثقفين العرب المتخصصين في مختلف الحقول، للمساهمة معه في هذه المهمة،

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

وهو يستهدف مخاطبة «جميع طبقات المجتمع العربي وفئاته، بمختلف شرائح الأعمار والاختصاصات، بالشكل والأسلوب المناسبين»، والمركز منذ انطلاقة يؤكد بشكل جازم أنه لا يهدف إطلاقاً إلى تكوين تجمع سياسي أو حزب أو جبهة سياسية، وإنما هو يهدف فحسب إلى «إعادة الزخم إلى التيار الفكري الوحدوي» وهو لذلك لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة، إلا في حدود تأثيرها وعلاقتها بقضية الوحدة العربية، وبالتالي لا يدخل في الصراعات أو الخلافات السياسية، ولا يرتبط بأية حكومة، ولا يتبنى أي نظام، ولا يدخل في محاور أو تحالفات، وهو يعتمد في تمويل نشاطاته وفعالياته على التمويل الذاتي من موارده المباشرة، من مبيعات إصداراته وموارده الذاتية الأخرى كالتبرعات أو المساعدة غير المشروطة.

ولا شك، أن هذه الأهداف والغايات التي وضعها المركز لنفسه منذ انطلاقة في أواسط سبعينيات القرن الماضي، والوسائل التي حددها لنفسه، كانت تمثل تحدياً كبيراً وتتطلب مجهودات ضخمة وصبراً مضميناً. والواقع أن تقدير هذا التحدي وتلك المجهودات لا يمكن تلخيصه بكلمة أو مقال، فضلاً عن أنه يتطلب للحديث عنه شهادة هؤلاء المؤسسين، وأنا لست مؤهلاً لذلك إلا بكوفي أحد المتابعين بإعجاب وتقدير لما أنجزه المركز. وإن كان لي من شهادة أو رأي، فهو سوف يتركز على نوعية وتنوع هذا الإنتاج الفكري الذي يمثل محصلة جهد متراكم على مدى سنوات طويلة ويؤشر على المناخ الفكري الذي كان سائداً في الوطن العربي ومدى استجابة هذا الإنتاج إلى حاجات هذا الواقع وإشكالياته.

(٢)

وإذا كان المركز في برنامجه الإنتاجي على الصعيد الفكري قد تركز في السنوات الأخيرة حول المشروع الحضاري النهضوي العربي بعناصره الستة: الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي والتجديد الحضاري. وهو عمد لرفد هذه العناصر الستة إلى تشجيع الكتاب والباحثين العرب لمعالجتها في مؤلفاتهم، أو من خلال ندواته ومؤتمراته، فإن قياس الحصاد الفكري ليس بالأمر الهين. ومع ذلك استفدنا من كتاب فهرس مجلة المستقبل العربي، من السنة الأولى حتى السنة الخامسة والعشرين^(١)، ومن آخر قائمة منشورات أصدرها المركز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ [تاريخ كتابة هذه السطور]، واعتمدنا

(١) فهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة والعشرين، أيار/مايو ١٩٧٨ -

نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الأعداد ١ - ٢٩٠) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٤٨٨ ص.

مضمونها مادةً للتحليل باعتبارها عينة معبرة، وليس باعتبارها حسمًا شاملاً للإنتاج الفكري، فخرجنا نتيجة لذلك ببعض الأرقام ذات الدلالة التي تبين مدى ارتباط الإنتاج الفكري الذي رعاه وتبناه المركز ونشره خلال هذه السنوات مع الأهداف والغايات التي نشأ من أجلها.

على صعيد الكتب المتوافرة حالياً، ومن دون احتساب الكتب النافذة منها، صدر في موضوعات الفكر السياسي ما يقارب ١٢٣ كتاباً، وفي موضوعات الفكر القومي صدر ٩٤ كتاباً، وفي موضوعات الاقتصاد والتنمية صدر حوالي ٦٦ كتاباً، أما مواضيع الثقافة العربية فبلغ ما صدر حولها ٥٩ كتاباً، كذلك بلغ ما صدر عن قضايا المجتمع العربي حوالي ٦٥ كتاباً، أما القضية الفلسطينية فصدر حولها ما يقرب من ٤٠ كتاباً، وقضايا العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي حوالي ٢٢ كتاباً، والفلسفة حوالي ١٥ كتاباً والإعلام والاتصال حوالي ١٣ كتاباً، بين هذه الموضوعات عناوين وكتب عاجلت قضايا متنوعة، كالدراستات الإسلامية التي صدر حولها ٣٣ كتاباً، والديمقراطية ٢٥ كتاباً وحقوق الإنسان ٧ كتب والعولمة ١١ كتاباً، والقضية العراقية ١٦ كتاباً، وعبد الناصر والفكر الناصري ٩ كتب، ومسألة صنع القرار في بعض الدول ٧ كتب، ودراسات في التنمية ٢٤ كتاباً، وطباعة الأعمال الكاملة لباحثين وشخصيات ١٦ كتاباً أو مجموعة. وأطروحات الدكتوراه ٥٩ كتاباً، سلسلة كتب المستقبل العربي ٥٠ كتاباً، ومجموعة مؤلفات الدكتور محمد عابد الجابري ٢٦ كتاباً.

أما فهرس مجلة المستقبل العربي فيقدم مروحة أوسع من المعطيات بين الأعوام ١٩٧٨ - ٢٠٠٣ أي من العدد (١ - ٢٩٠). وهي الأعداد التي استقطبت أعداداً كبيرة من أقلام الباحثين في مختلف الحقول. لكننا اخترنا للمتابعة والقياس عدداً محدداً من الأبحاث والعناوين والموضوعات التي نشرت في المجلة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعناصر المشروع النهضوي والتي كانت أكثر تكراراً من غيرها، وقد جاءت وفق الترتيب التالي:

- في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ٩١ دراسة.
- في قضية الديمقراطية في الوطن العربي ٧٨ دراسة.
- في موضوعات الوحدة العربية ٧٨ دراسة.
- في موضوعات التنمية والاقتصاد العربي ٧٦ دراسة.
- في مواضيع الفكر القومي العربي ٧٢ دراسة.
- في مواضيع الثقافة العربية والمثقفين العرب ٥٨ دراسة.

- في موضوع المرأة العربية ٣٤ دراسة.
 - في موضوعات القومية العربية والإسلام ٢٩ دراسة.
 - في تجربة وفكر جمال عبد الناصر ٢٧ دراسة.
 - في موضوعات الفكر السياسي العربي ٢٥ دراسة.
 - في قضايا حقوق الإنسان العربي ١٤ دراسة.
 - أما عدد الكتب التي تمت مراجعتها فتبلغ ٥٩٨ كتاباً.
- ساهم في هذا الإنتاج الضخم حوالى ١٥٦٠ باحثاً ومفكراً ومشاركاً من مختلف أنحاء الوطن العربي، بينهم من كانت له عشرات المساهمات والمشاركات.
- لا تتضمن هذه العينة من الإنتاج الفكري الكتب التي نفذت أو الصادرة خلال العام ٢٠٠٦، أو الأعداد الصادرة بعد نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٣ من مجلة المستقبل العربي. ولا تتضمن الجهد التوثيقي الضخم الذي يتفرد به مركز دراسات الوحدة العربية^(٢). ومع ذلك، فالعينة تبرز بشكل واضح الجهد التراكمي الضخم والمميز الذي قام به المركز، وتبين أيضاً مدى ارتباط هذا الإنتاج الفكري بعناصر المشروع النهضوي العربي الذي التزم به المركز.

(٣)

حدث هذا بدءاً من العام ١٩٧٥ حيث كانت مراكز البحث والدراسات المتخصصة في الوطن العربي محدودة العدد ومتواضعة الإمكانيات والإنتاج أو محدودة الهدف، وتكون صدى لهذا النظام أو ذاك. كانت مراكز الدراسات لا تزال مشاريع طموحة تدغدغ أحلام بعض المثقفين العرب الذين كانوا يتابعون عن بعد ذلك الدور المتنامي والفاعل الذي تقوم به مراكز البحث (Think Tanks) في الدول المتقدمة لجهة تأثيرها ودورها في صناعة القرار ورسم السياسات وتوفير المعطيات، بل وضع البرامج والاستراتيجيات وتسويقها لدى الجهات الحاكمة والمؤثرة في السلطة. وحينها لم تكن تقاليد العمل البحثي المشترك والمتخصص قد شقت طريقها بين مفكرينا ومثقفينا، بل إن فكرة الوحدة العربية بقيت فكرة يحتكر الحديث عنها بعض مثقفي الأحزاب والتنظيمات القومية، فضلاً عن بعض المنظرين القوميين الذين لمعت أسمائهم في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم.

(٢) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب تحت عنوان: «التوثيق... ذاكرة المعرفة».

ومن أبرز المفارقات التي يمكن ملاحظتها والتقاطها في هذا المجال، أنه في الوقت الذي كان فيه المشروع القومي يتعثر بعد هزيمة العام ١٩٦٧، والفكر القومي يتراجع ويتعرض للهجوم والنقد العنيف، تأسس مركز دراسات الوحدة العربية مدسناً مقارنة جديدة للمشروع الوحدوي العربي الذي أصبح طوبى بعيدة المنال عند البعض ومجال تندر عند البعض الآخر ليحوّله إلى شعار لفظي وظفته بعض الأنظمة العربية لقهر شعوبها وتبرير هزائمها. المفارقة الثانية أن المركز في انطلاقته فتح باب الاجتهاد واسعاً في مجال الفكر القومي العربي وأفسح المجال أمام جيل جديد من الشبان العرب للمشاركة في الورشة التي دشنها لبناء المشروع النهضوي العربي، وهو نجح في خلق حيوية متدفقة في هذا المجال. حدث هذا في الوقت الذي نجحت فيه الأنظمة في اصطناع الكثير من الأحزاب القومية وفرض نوع من الوصاية عليها وتحويلها إلى أبواق دعائية أفقدتها استقلاليتها وأبعدتها عن بيئتها الشعبية. وهذا ما ألقى على المركز أعباء إضافية توزعت بين الحفاظ على استقلاليتها وتحويله إلى منبر استقطب اهتمام الجيل الجديد من المثقفين العرب، مع ما يفرض هذا الأمر من استجابات ومستلزمات ومسؤوليات.

(٤)

في سنوات الانطلاقة الأولى للمركز، منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، كانت الإشكاليات التي تهيمن على عالم الأفكار العربية تعكس طبيعة التحديات التي تواجهها الأمة على أكثر من صعيد، وكانت هذه الإشكاليات تعبر عن نفسها من خلال المراجعات النقدية المكثفة للفكر القومي، فضلاً عن مسائل التنمية المستعصية وقضايا الديمقراطية والحريات والقضايا المتعلقة بثنائيات الأصالة والمعاصرة والعروبة والإسلام والمشروع النهضوي العربي. وهي محاور انهمك الفكر العربي في سجلات مرهقة حولها، ساهم المركز فيها من خلال مقاربات نقدية جادة، فنظم العديد من المؤتمرات والندوات ونشر العديد من المؤلفات والإسهامات، فضلاً عن الأبحاث والدراسات الجادة والرصينة التي احتوتها مجلة المستقبل العربي.

وهذه المساهمات التي شارك فيها المركز أو نظمها بفعالية بارزة، كان لها أبلغ الأثر في ضخ موجات من الحيوية والنشاط في مناخ فكري ساد الاضطراب والتشاؤم، بخاصة بعد كامب ديفيد والصلح المتفرد مع إسرائيل، فما هي معالم تلك المرحلة التي لا تزال تلقي بظلالها إلى اليوم؟

لعل أكثر ما كان يشد انتباه المتابع لما يجري على مسار التطور والتحول المتتالي في حقل الاجتماع والسياسة في الوطن العربي، أنه وعلى عكس اتجاه المناخ الدولي الذي

كان يشهد تنامياً ملحوظاً في حركة النضال الاجتماعي من أجل إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة، وعودة متزايدة إلى المسألة القومية وإلى مبدأ حق تقرير المصير الوطني للشعوب والأمم، كان وطننا العربي يندرج في حركة نكوصية ومعاكسة لهذا الاتجاه. كان العالم برمته مسرحاً للتغيير، وحده الوطن العربي شذ عن مواكبة هذه التغييرات والتحويلات والانعطافات الضخمة التي شهدتها العالم منذ الثمانينيات، فقد شهدت القضية القومية العربية تراجعاً فادحاً، وتعرضت الإنجازات المحققة، على قلتها، إلى عمليات تبديد كادت تكون أقرب إلى التصفية، وأخفق المشروع الديمقراطي بشكل مريع.

لعله من الصعب هنا محاولة حصر وتعداد الأسباب التي أطاحت مركزية الدور الذي أدته الحركة القومية العربية في تلك المرحلة على مستوى الاجتماع والسياسة والثقافة، إلا أن عاملاً مركزياً في هذا السياق لا يمكن تجاهله وهو ما تمثل بهزيمة ١٩٦٧ وما تبعها من تداعٍ للتجربة الناصرية بغياب قائدها، والانعطاف المذهل باتجاه الصلح المنفرد وتداعياته الفادحة على مسيرة النضال العربي. ولا يكفي في هذا المجال، كما يحلو للبعض، أن يلقي بمسؤولية ما حدث من كوارث على كاهل الخارج - على فداحة ما أصابنا منه - فالداخل المتمثل بالنظام العربي الرسمي، وبالأحزاب والنخب والمؤسسات، بل حتى طرق التفكير والتحليل وآليات المشاركة والمحاسبة، كلها تتحمل المسؤولية وتحتاج إلى إعادة مراجعة وبناء. وقد ضاعف من هذه المسؤولية ذلك التغير الهائل الذي حدث على المسرح الدولي، بدءاً بانحيار المنظومة الاشتراكية والهيمنة القطبية الأحادية والنظام الدولي الجديد الذي نشأ بمحصلتها، وصولاً إلى تلك الثورة التكنولوجية الهائلة التي دفعت بظاهرة العولمة باتجاهات تجاوزت البعد الاقتصادي لتصل إلى الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمم والشعوب.

ومن الإنصاف القول إن ملامح المشروع القومي تبلورت قبل التجربة الناصرية مع رواد كبار ومن خلال كتاباتهم التي شكلت بذور الوعي القومي، فمع ساطع الحصري، وميشيل عفلق، ومحمد عزة دروزة، وقسطنطين زريق، وزكي الأرسوزي تشكلت ملامح الأدب السياسي القومي، إلا أن أغنى لحظات هذا الإنتاج الفكري في الوعي العربي الحديث انطلقت مع التجربة الناصرية التي تحولت إلى حالة مركزية للنضال القومي، تطلعت بطموح إلى صوغ مشروع نهضوي شامل يتجاوز الحالة الحزبية التي مثلتها حركات قومية سابقة، كالبعث وحركة القوميين العرب، مدشنة بذلك مشهداً قومياً جديداً يتمثل بذلك التيار الجماهيري العريض الخارج على كل أشكال الانتظام الحزبي الضيق، الأمر الذي أسهم بتشكيل ما يمكن أن نسميه الضمير القومي الجمعي لمجتمع أراد النهوض من كبوته، فكانت القيادة الكاريزمية لزعيم كعبد الناصر

لحظة تاريخية نادرة لم يتم استثمارها إلا بالحد الأدنى. في المقابل لم تنجح الحركات القومية الأخرى التي أمكنها الانقضااض على السلطة في مواكبة هذه الحالة التاريخية، بل عجزت حتى بعد غياب القيادة الناصرية عن مغادرة مواقعها الحزبية، وسقطت في لعبة السلطة والمال، مؤسّسة أعتى نوع من أنواع الأنظمة الاستبدادية والمخابراتية المستندة إلى العائلة والعشيرة والطائفة ودائرة المستفيدين التي تسبّح بحمد الحاكم بأمره.

ولقد دفعت الحركة القومية، ولا تزال، ثمنًا باهظًا نتيجة خيارات خاطئة تمسكت بها على الرغم من بروز مخاطرها الكبيرة لتدخل النضال القومي، فهي على الرغم من استيعابها الفكري والنظري للتداخل العميق بين الشأن السياسي وغيره من مواضيع الفكر والثقافة والاقتصاد والإعلام، إلا أنها في الممارسة العملية لم تستطع أن تجسد هذا التداخل بشكل فعال، فكانت تتبنى أحيانًا اتجاهات وتوجهات تحتاج إلى تعميق العناصر والأبعاد التي تحتويها بما يؤدي إلى تكاملها وتفاعلها مع بعضها، على عكس ما كان يحدث من طرح لثنائيات وإشكاليات تقدم بوصفها خيارات حتمية لا مجال لإدراك التكامل بينها، على طريقة ما يفعله بعض الإسلاميين اليوم من خلال تقسيم العالم الفكري بين خير وشر، أو كفر وإيمان.

إن قضايا كالعلاقة بين العروبة والإسلام، أو العروبة والمسيحية العربية، وبين الأصالة والمعاصرة، وبين القومي والقطري وبين القومي والإنساني وبين الخصائص العامة في الأمة والخصوصيات الثقافية والاجتماعية في الأقطار العربية، وبين مسائل الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وبين السلطة والمجتمع، أو الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، بين العرب ودول الجوار، بين الغايات والوسائل، بين الأمن الوطني والأمن القومي، بين مسائل الأقليات وقضايا العدل الاجتماعي والسياسي، بين التنوع والتعدد ومسائل تداول السلطة والحريات العامة، بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع، بين الثوابت المبدئية والمتغيرات الحادثة على أرض الواقع، بين الطريق الانقلابي والتطور الديمقراطي، كلها مسائل وموضوعات وإشكاليات كانت في الغالب تناقش بشكل تناصري وتصادمي يحولها إلى مادة خلافية بدل أن تكون مادة تفاعلية.

(٥)

وقد غلب على المناخ الفكري العربي في ذلك الحين ما عرف بكتابة المراجعات الناقدة، وهي مراجعات لا ننكر أهميتها وضرورتها، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أنها كانت عند البعض حقاً يراد به باطل، فمنذ السبعينيات بدت الساحة مشحونة بملاحظات ناقدة ومراجعات وتراجعات، تناولت الخطاب القومي والوحدوي

بالتجريح والالتهام، وقد وصلت بعض هذه القراءات إلى مستوى جلد الذات والتشويه والتنجيس الذاتي للإنسان العربي. بعض هذه الملاحظات والمراجعات صدر بقصد الترشيد والتحسين والتطوير وهدف إلى الاستفادة من الأخطاء، وقدم اجتهادات وخلص إلى قراءات نقدية موضوعية وبناءة، إلا إن قسماً آخر وتحت حجة النقد وذريعة المراجعة عمد إلى التضخيم والانعطاف بعيداً عن أهداف النضال العربي، وبعضه الآخر اتسم بالانفعالية والذاتية مكتفياً بالتظلم والشكوى بعيداً عن النقد البناء، في حين فضل البعض اللجوء إلى حمى الطائفة والعائلة والعصبيات الأخرى هروباً من الواقع المتكس.

لقد جرى الترويج حينها للعديد من المقولات النقدية، إلا إن أخطرها تلك التي ترجع أمر التخلف والتردي إلى تصور العقل العربي أو ما يصفه البعض بـ **العجز المستوطن في بنية الشخصية العربية** الذي طبع هذه الشخصية بالانفعالية والخرافة والسلبية والانتهازية. وتمادى البعض إلى حد القول إن الشخصية العربية أعطت ما لديها وانتهت فارغة جوفاء ولم تعد قادرة على الإبداع، وبالتالي أصبح لا بد من إعلان **موت القومية العربية**، منطلقاً لإثبات وجهة نظره من إخفاقات الأنظمة العربية المتتالية بوصفها برهاناً على انهزام المشروع العربي ودليلاً على موت الأمة ونهاية التاريخ بالنسبة إليها.

لقد أراد البعض متستراً بحجة النقد وذريعة المراجعة أن ينظم محاكمة فكرية للقومية العربية أصدر حكمه المسبق بشأنها، متجاهلاً أو متعامياً عن تلك المسافة التي تفصل بين قضايا الانتماء والهوية والأهداف العليا للأمة وبين ممارسات الأنظمة العربية وإخفاقاتها وتجاربها، المرة منها والحلوة على مختلف الصعد، في حين كان التيار العقلاني - القومي، وفي قلبه مركز دراسات الوحدة العربية ومجموعة كبيرة من المثقفين العرب، يقدم على مراجعة موضوعية فيها الكثير من الجرأة النقدية ولكن من موقع الالتزام والبناء وليس من موقع التراجع والتهرب. فالحركة القومية العربية في هذه المقاربة هي حركة تمسك بالهوية الحضارية للأمة، تحمل في طياتها مشروعاً طموحاً للنهوض والتحرر. وهي بالتالي حركة مفتوحة على النقد والاجتهاد، وعلى الإضافة والإغناء، وعلى كل المساهمات للعاملين في إطار هذا المشروع النهضوي التحرري بغض النظر عن خلفياتهم الفكرية والعقائدية، وبالتالي فهي حركة جامعة لأنها تعبير عن هوية توحيدية بالأساس، تحمل مشروعاً جامعاً مرجعيته الاحتكام إلى الأمة وليس إلى الأنظمة.

ولأن الحركة القومية هي حركة هوية ومشروع نهوض، فهي حركة مفتوحة على تراث الأمة الروحي والحضاري بالقدر نفسه الذي يجب أن تكون فيه منفتحة على روح

العصر وتحدياته العلمية والتكنولوجية . إنها، بعبارة أخرى، حركة الأصالة والحداثة، تنهل من معين الإيمان من دون أن تباعد عن المنهج العلمي، هي حركة تقدّم بقدر ما هي حركة تحرّر. لكل هذا هي لا تعني نظاماً بعينه أو مشروعاً سياسياً بحد ذاته، كما إنها ليست حركة ظرفية أو ردة فعل مؤقتة ولدت في مرحلة سابقة، إنها معطى تاريخي وسوسيولوجي بقدر ما هي حقيقة موضوعية ومشروع مستقبلي.

إن ما تقدم ذكره لا ينفي على الإطلاق أهمية المراجعة وإعادة النظر والفحص الموضوعي لمضامين الخطاب القومي والمشروع النهضوي والوحدوي وأساليب عمله وطرق مقاربتة لمعطيات الواقع وتحدياته على كل المستويات، بل هذا واجب يحتمه الالتزام ويفرضه الصدق مع النفس ويمليه الإيمان بعدالة الأهداف ونبيل الغايات وأخلاقيات الممارسة. وهذا أمر يختلف عن تلك المحاكمات والانتقادات العبثية والعاطفية والساخرة التي أشاعها البعض تحت وطأة انتكاسة النظام العربي الرسمي، وفشله المريع في تحقيق أي من الأهداف التي تغنى بها كثيراً. في هذا المناخ نجح مركز دراسات الوحدة العربية في عقلنة المراجعة النقدية من خلال طرحه أولاً المشروع النهضوي العربي بعناصره الستة : الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، وحول كل من هذه العناصر الستة نظم المركز دراسات وندوات، وأصدر كراسات وكتيبات وخصص محاور في مجلة المستقبل العربي، كان لها دور كبير في تقديم مقارنة جديدة وحديثة للفكر والخطاب القومي العربي، بل إن المركز ثانياً، ومن خلال رعايته مشروع استشراف المستقبل العربي الذي أعده على مدى خمس سنوات، عشرات الباحثين والمفكرين في إطار جهد مميز، قد تجاوز في مقارباته وتحليلاته الدراسات القصيرة المدى، ليدشن نوعاً جديداً من الدراسات الاستشرافية في الوطن العربي تتطلع نحو المستقبل ولا تغرق في الماضي، مثبتاً بذلك أن الأبحاث والدراسات ليست جهداً أكاديمياً بارداً أو كماً من الأرقام والإحصاءات، بل هي قراءة معمقة للحاضر واستشراف للمستقبل في ضوء معاناة الأمة وتجاربها واحتياجاتها وشروطها الخاصة للنهوض.

(٦)

إن ما نحتاج إليه لبعث مشروعنا النهضوي هو أن نتقل من عصر الشعارات إلى عصر الأبحاث والدراسات على أنواعها، وأن نتخلص من الكثير من الأيديولوجيا لصالح الكثير من الاستراتيجية، وأن نقلل من الكتابة عن الحشيات ونكثر، بل نعمق الكتابة بالكيفيات، نحن بحاجة إلى القليل من النظريات والكثير من الخطط والبرامج

والمنهجيات. ولا أعتقد أن أحداً يملك وصفة سحرية تنقلنا مما نحن فيه إلى ما نتطلع إليه، إلا أن المدخل الموضوعي لهذه النقلة الحضارية المرجوة يكمن في تعزيز ثقافة الحوار والاحتكام إلى العقل، وهي ثقافة ليس من الضروري أن تلغي الاختلاف، لكنها من دون شك تنظمه وتقننه وتمنعه من التحول إلى اقتتال أو اضطراب، وهي فضلاً عن ذلك، تطلق دينامية جديدة في العقل العربي تقوم على الاجتهاد والإضافة والإغناء.

ولا يمكن أن نعلم أو أن تسود ثقافة الحوار إلا في مناخ ديمقراطي يقوم على قواعد المساواة والمحاسبة والمراجعة واحترام الرأي الآخر، وهو ما فشلت التجربة العربية المعاصرة في بنائه، بل أنتجت على النقيض من ذلك، نظاماً فردياً هيمنت فيه العسكريةتاريا، فأقامت أنظمة بوليسية ومخابراتية تفننت في إرهاب شعوبها وإخضاعها، وحولت السلطة إلى ميراث ثوري يتوارثه الأبناء والأحفاد كما في الملكيات والإمارات، مغلقة بذلك باب التداول السلمي للسلطة. إن الفشل في المهمة الديمقراطية ومشروعها لا يشمل النظام الرسمي العربي، بل يطال غالبية المؤسسات والأحزاب والأطر العاملة في الحقل العام على المستوى الشعبي العربي. وهذا الأمر يؤثر على فقر مربع في الثقافة الديمقراطية ويلقي بعبء المسؤولية الثقيلة على كاهل المثقفين العرب للخروج من هذا المأزق الذي يستنزف الكثير من الطاقات ويهدر قيمة العديد من الإنجازات.

وقد أدرك مركز دراسات الوحدة العربية في مسيرته الثلاثينية أهمية المسألة الديمقراطية باعتبارها عصباً مركزياً وحيوياً في المشروع النهضوي العربي، فاعتمدها منهجاً في بنية عمله ومؤسساته، وأطلق العديد من الندوات والدراسات والأبحاث حولها في أدبياته وإنتاجه الفكري، فأرسى بذلك منهجاً في الفكر العربي المعاصر، أخذ يتعاضم يوماً بعد يوم، يقوم على المراجعة والإضافة والإغناء، بل على التراكم والتكامل. وهذا المنهج في تقديري هو سر تقدم الأمم ونهضة الشعوب.

الفصل الثالث

بعض معالم خريطة الواقع الاجتماعي العربي منذ ثلاثين سنة

محمود الذواودي^(*)

(١)

مقدمة

نحاول في هذا الفصل رسم بعض المعالم الرئيسة للخريطة الاجتماعية لمجتمعات الوطن العربي منذ ثلاثين عاماً. ونظراً إلى طبيعة الموضوع، من جهة، وإلى مجال تخصصنا في علم الاجتماع، من جهة ثانية، فإننا سوف نتبنى رؤية سوسيولوجية لتحديد بعض أبرز تضاريس الخريطة الاجتماعية للمشرق والمغرب العربيين منذ ثلاثة عقود. ونظراً إلى أن مساحة هذا الفصل مقيّدة بعدد من الصفحات المحدودة، فإننا اخترنا عرض وتحليل أربع قضايا فقط إيماناً منا أنها مؤهلة أفضل من غيرها لتمكيننا من إطلالة على خريطة عامة للواقع الاجتماعي العربي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

طالما استعمل علماء الاجتماع مصطلح التوجهات الاجتماعية (Social Trends) لوصف حالة مجتمع ما، أو مجتمعات في فترة معينة من تاريخها^(١). ولو طلب من عالم

(*) قسم علم الاجتماع، جامعة تونس.

(١) انظر: C. McKie and K. Thompson, eds., *Canadian Social Trends* (Toronto, Ontario: Thompson Educational Publishing, 1990).

الاجتماع تشخيص وضع المجتمعات العربية على المستوى الاجتماعي قبل ثلاثين سنة لخلص من دون تردد إلى القول إن تلك المجتمعات كانت تمر بحالة انتقال وتحول يشملان قليلاً أو كثيراً كل شيء تقريباً فيها. ومن هنا جاءت مشروعية عنوان الكتاب المجتمع العربي في حالة تحول (Arab Society in Transition) حول الوضع الاجتماعي العام في مجتمعات الوطن العربي^(٢). وليست حالة الانتقال/ التحول هذه بالأمر الغريب عن المجتمعات العربية التي نالت كلها استقلالها قبل عام ١٩٧٧، إذ وضع التحرر من الاستعمار الإنكليزي أو الفرنسي تلك المجتمعات أمام تحديات عديدة للتغيير على مستويات رئيسة مختلفة: سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية^(٣).

أولاً: انتشار معالم الصحوة الإسلامية

مما لا شك فيه أن ما يسمى بحركة الصحوة الإسلامية أصبحت تمثل منذ ثلاثة عقود معلماً بارزاً في مجتمعات الوطن العربي في المشرق والمغرب على حد سواء. والمؤشرات على ذلك عديدة وبآتي في طليعتها انعقاد الندوات وإصدار المؤلفات حول الحركات الإسلامية داخل الوطن العربي وخارجه^(٤).

يمكن القول إن بداية الصحوة الإسلامية في الوطن العربي اقترنت بانزمام الجيوش العربية انهزاماً شنيعاً في حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. إن الخمسينيات من القرن العشرين كانت سنوات أمل كبير في مصر على الخصوص. إن مجيء جمال عبد الناصر إلى الحكم مع ثورة ١٩٥٢ وقيادتها حقق، في السنوات الأولى، بعض الانتصارات لمصر وللوطن العربي تمثلت في رفضه الهيمنة الغربية ودعوته إلى وحدة الأمة العربية وتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي والاعتماد على الثروة النفطية العربية لتدعيم مسيرة التنمية في المجتمعات العربية.

لقد جرّب حكام المجتمعات العربية بين أوائل الستينيات وأواخر السبعينيات

(٢) Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., *Arab Society in Transition: A Reader* (٢) ([Cairo]: American University in Cairo, 1977).

(٣) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

(٤) أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)؛ الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (ندوة)، مكتبة المستقبل العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، Peter Sluglett and Marion Farouk-Sluglett, eds., *The Times Guide to the Middle East: The Arab World and Its Neighbours* (London: Times Books, 1996), pp. 20-26.

من القرن الماضي مجموعة من النظم الاقتصادية التي تتراوح بين تأميم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد وبين النظام الاقتصادي الحر (Laissez-faire) من أجل النجاح في عملية التنمية. إن شعارات القومية العربية، والوحدة العربية، والاشتراكية العربية، وحتى الاشتراكية الإسلامية طرحت في المجتمعات العربية بوصفها وسائل لحل العديد من المشاكل التي تواجه المجتمعات العربية المستقلة على مستويات مختلفة، كما ذكرنا في مطلع هذا الفصل. لقد جاءت هزيمة الجيوش المصرية والسورية والأردنية في حرب ١٩٦٧ أمام إسرائيل لكي تخلق حالة من اليأس في الوطن العربي كانت حصيلتها ظهور الصحو الإسلامية الصاعدة في المجتمعات الإسلامية التي تجلت بعض معالمها في ظاهرة الإسلام السياسي^(٥) كما هو الأمر في إيران مع الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩، أو مع نجاح حركة حماس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) في قيادة سلطة الحكم بالمجتمع الفلسطيني الرازح تحت هيمنة الاحتلال الإسرائيلي^(٦).

وفي ظروف زمن تراجع فكرة الوحدة العربية، وشعار القومية العربية بعد رحيل عبد الناصر، من ناحية، وتصاعد تيار الصحو الإسلامية في المقابل، من ناحية أخرى، يمكن تفسير سبب تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية. إن هذا الأخير يعلن بصوت عال في مجلته الشهرية المستقبل العربي أنه «مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية. ويهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها. ويعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوجودية المنشودة». والمركز ملتزم بقوة بقضية الوحدة العربية كما نادى بها عبدالناصر في مصر، وحزب البعث في سوريا والعراق. إنها وحدة تستند في المقام الأول إلى عوامل اللغة والثقافة والتاريخ التي تشترك فيها كل الفئات المكونة للشعوب العربية سواء كانت مسلمة أو مسيحية أو يهودية. ومن ثم همشت، إلى حد ما، دراسة عامل الدين من طرف المركز بوصفه عامل توحيد في مشروع الوحدة العربية الكبير. وقد يوحي كل ذلك أن توجه المركز كان شديد التأثير بفكر القوميين العرب المسيحيين أمثال ميشيل عفلق وقسطنطين زريق... وهو فكر متأثر بالتأكيد - في تهميشه لدور الدين في توحيد الشعوب - بتوجه حركة القومية (Nationalism) في أوروبا المعاصرة.

وهو طرح يختلف كثيراً عن نظرية ابن خلدون التي ترى أن قوة العرب تصلب

Sluglett and Farouk-Sluglett, Ibid., p. 21.

(٥)

(٦) أحمد الديك، سوسيولوجيا الانتفاضة (تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد،

١٩٩٠).

عودها باعتناقهم الإسلام الذي منحهم عصبية (تضامناً واتحاداً قوين) مكنتهم من الفتوحات والانتصارات المتلاحقة على غيرهم داخل الجزيرة وخارجها، ومن ثم يعنون ابن خلدون أحد فصول مقدمته كالتالي: «في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة»^(٧).

ثانياً: الأسرة العربية وحالة التغيير

اعتماداً على منظور علم الاجتماع، فإن الأسرة، بوصفها وحدة اجتماعية، هي أكثر المؤسسات الاجتماعية بقاء واستمراراً في المجتمعات البشرية، والأسرة في شكلها العام عبارة عن تنظيم اجتماعي ينظم العلاقات بين الأزواج والزوجات وأولادهم. ومن ثم، فهي تمكن الأزواج والزوجات من تحقيق المتعة الجنسية والإنجاب والرعاية المبكرة والتنشئة الاجتماعية للأطفال^(٨)، ولكن لا يعني هذا أن الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية غير مرشحة للتغيير، بل هي معرضة للتغيير، لأنها تتأثر كثيراً بالعوامل البيئية المحيطة بها، وبالعوامل الاجتماعية والثقافية في المجتمع الذي تنتمي إليه^(٩). إن الأسرة العربية قد تأثرت وتتأثر بكل تأكيد بمثل تلك العوامل وكذلك برؤية الدين الإسلامي للأسرة باعتباره عقيدة أغلبية سكان مجتمعات الوطن العربي. إن الأسرة العربية التقليدية قد شهدت تحولات متواصلة منذ ما يقرب من قرنين، وبالتحديد مع محاولة محمد علي وأبنائه في مصر افتتاح مدرسة ممرضات في فترة العشرينيات من القرن التاسع عشر (١٨٢٠)^(١٠). إن تعليم البنات انتشر أيضاً في مجتمعات عربية أخرى لمدة تزيد على قرن كامل، إذ وصلت نسبة تعليم البنات في سبعينيات القرن الماضي (١٩٧٠) إلى ٤٠ في المئة، في المدارس والجامعات الحكومية في بعض الأقطار العربية مثل مصر والعراق وسوريا وتونس^(١١).

وعلى الرغم من انتشار التعليم بين الإناث بالمجتمعات العربية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فإن دخولهن سوق العمل لم يكن بالأمر التلقائي بسبب

(٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ص ١١٩.

(٨) وليم سايرس، «فما هي الأسرة على أي حال؟»، ترجمة محمود الذواودي، شؤون اجتماعية، العدد ٣١ (١٩٩١)، ص ١٩٩ - ٢٠٧.

(٩) Nicholas S. Hopkins, «The New Arab Family,» *Cairo Papers in Social Science* (American University in Cairo), vol. 24, nos. 1-2 (2003).

(١٠) زهير حطب، تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠).

(١١) Ibrahim and Hopkins, eds., *Arab Society in Transition: A Reader*, p. 85.

القيم الثقافية التقليدية المتجذرة في أذهان الأفراد الذكور، من جهة، والمؤسسات، من جهة ثانية. لكن قانون المساواة في العمل بين الجنسين في بعض المجتمعات العربية ساعد على رفع نسبة عمل النساء في القطاعات الحكومية والعامة على حد سواء في كل من الجزائر ومصر وتونس والعراق وسوريا والسودان وجنوب اليمن^(١٢).

ونظراً إلى أهمية عامل التعليم في تغيير شخصية الأفراد وتحديثها، فإن تعليم المرأة العربية قد غيّر وضعيتها ومكانتها الاجتماعية، الأمر الذي أثر تأثيراً شاملاً في الأسرة العربية المعاصرة. إن اختيار الزوج/ الزوجة في الأوساط الحضرية أصبح أقل تأثراً بسلطة وتقاليد وأخلاق الأبوين والعائلة، أي إن مبادرة اختيار شريك/ة العش الزوجي تزايد حجمها بين الشباب. لكن تبقى موافقة وتزكية الأبوين لقرار اختيار الأبناء للزوج/ للزوجة أمراً مرغوباً فيه جداً. وبعبارة أخرى، فبالرغم من التحولات التي عرفتتها الأسرة العربية في هذه الفترة، فإن ثقل تأثيرها في سلوكيات أفرادها لا يزال قوياً مقارنة بالعائلة في المجتمعات الغربية الحديثة^(١٣).

يتمثل التحول الآخر الذي برز لدى الأسرة العربية الحضرية في توجهها إلى نظام العائلة النووية الذي يتكون من الزوجين وأطفالهما. أما المناطق الريفية والصحراوية، فإن الأسرة الممتدة هي النظام العائلي السائد فيها^(١٤). وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول إن الأسرة العربية إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين كانت تتوجه أيضاً إلى نظام عائلي تزداد فيه المساواة بين الزوجين على الخصوص في المناطق الحضرية. لقد أدى تزايد عدد النساء العاملات، إلى ازدياد مساهمتهم المالية في ميزانية العائلة، الأمر الذي أدى إلى فوزهن ضمنياً أو علناً بحقوق في مجالات كانت تعتبر رسمياً مقصورة على عالم الرجال. وحتى لا تقع المبالغة بخصوص الدور الجديد للمرأة العربية الحضرية في هذه الفترة ينبغي التذكير بأن نسبة السكان الحضريين في مجتمعات الوطن العربي لم تتجاوز في منتصف السبعينيات من القرن الماضي ٣٥ في المئة^(١٥).

(١٢) النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام (لندن؛ بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥)؛ الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، ترجمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر بمساعدة الأونيسكو (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، و Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate* (New Haven, CT: Yale University Press, 1992).

(١٣) بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ص ٣٥٣ -

Ibrahim and Hopkins, eds., Ibid., pp. 85-87.

٤١٨، و

(١٤) المصدران نفسهما.

Ibrahim and Hopkins, eds., Ibid., p. 85.

(١٥)

ولا يجوز أن تعني تلك التغييرات بأي حال من الأحوال أنها أثرت بطريقة متجانسة في كل الطبقات الاجتماعية العربية، ولا في كثير من العوامل التي تتصف بها الأسرة العربية التقليدية. من جهة، نالت المرأة العربية حقوقاً أكثر مع منتصف السبعينيات من القرن الماضي. لكنها، من جهة ثانية، كانت تشعر بإحباط حاد إذ ينتظر من النساء القيام بعدة واجبات يفرضها الدور التقليدي عليهن إلى جانب تلك الأمور التي تدعو الأدوار الحديثة للمرأة إلى القيام بها^(١٦). إن النساء العربيات العاملات يقمن مثل الرجال، من ناحية، بما تتطلبه أعمالهن منهن خارج المنزل. ومن ناحية ثانية، يتوقع منهن أيضاً تحمّل المسؤولية الأولى في كل الشؤون المنزلية، مثل رعاية الأطفال وتربيتهم. كما ينتظر منهن قبل الزواج وبعده تحاشي الاختلاط مع الذكور/ الرجال الذين لا تربطهم بهن علاقة القرابة. ومن ثم يمكن القول إن الأسرة العربية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين لم تكن تقليدية كما كانت في فترة بين القرنين التاسع عشر والعشرين. كما إنها لم تكن عائلة حديثة بالمعنى الغربي المعاصر، أي إن الأسرة العربية كانت في حالة تحوّل في بنيتها ووظائفها وقيمها^(١٧). وهذا يعني أن الأسرة العربية لم تكن تتمتع بحالة من التوازن، وهو وضع يجعل أفرادها أكثر عرضة للمشاكل الاجتماعية والنفسية، فهم ضحية لصراعات داخلية وتنافس الواجبات وتناقض التوقعات، أي إنهم يعيشون حالة من فقدان التوازنات.

وبالتحليل العمق لذلك يجوز القول إن النساء والشباب في المجتمعات العربية كانوا منذ ثلاثين عاماً الأكثر تعرّضاً لأعراض وأضرار حالة فقدان التوازنات، فهم يدفعون أكثر مما يدفعه الرجال الكهول بالنسبة إلى الثمن المادي والاجتماعي والعاطفي الناتج من حالة التحوّلات التي شهدتها معظم المجتمعات العربية قبل وأثناء منتصف السبعينيات من القرن الماضي^(١٨).

ثالثاً: الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي

إن التعرّف إلى خريطة الطبقات الاجتماعية في مجتمعات الوطن العربي قبل ثلاثين سنة يحتاج في المقام الأول إلى تعريف مفهومي الطبقة الاجتماعية (Social Class)، والنظام الطبقي عند علماء الاجتماع المحدثين. إن البعض يعرف الطبقة على أنها فئة

(١٦) النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام، ص ١٥٣ -

١٦٨.

Ibrahim and Hopkins, eds., Ibid., p. 87.

(١٧)

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٧.

كبيرة من الناس داخل نظام طبقي، تتميز بمركز اجتماعي واقتصادي واحد بالنسبة إلى الفئات في المجتمع. والطبقة في حد ذاتها غير منظمة ولكن الأفراد الذين تتكون منهم يشبه بعضهم بعضاً^(١٩). أما البعض الآخر، فيرى أن الطبقة الاجتماعية تمثل نوعاً من الفوارق الاجتماعية تشكل مراكز متدرجة يمكن أن تكون طبقات أو جماعات طبقية تتمتع بمزايا وظروف اقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية معينة. إن ظاهرة الطبقة الاجتماعية (Social Stratification) تتجلى في نماذج ثلاثة :

١ - النظام الطبقي الطائفي (Caste System) كما كان الأمر في المجتمع الهندي

إنه نظام لا يسمح لأفراده بالانتقال الاجتماعي من طبقة إلى طبقة أخرى كما كان الحال في الهند قبل استقلالها في عام ١٩٥٠.

٢ - النظام الطبقي القانوني (Estate System)، أو الإقطاعي

يعتمد على مبدأ التفاضل الاجتماعي وتقسيم المجتمع إلى طبقات متفاوتة في سمعتها وجاهاها وشرفها الاجتماعي. كان هذا النوع من النظام الطبقي مسيطراً على مجتمعات أوروبا الوسطى والغربية كإيطاليا وإنكلترا وفرنسا... وفي بعض مجتمعات الشرق الأوسط، وكذلك كان الأمر في الصين واليابان قبل وقوع الانقلاب الصناعي فيهما في نهاية القرن التاسع عشر^(٢٠).

إن النظامين السابقين هما نظامان مغلقان لا يتيحان للفرد الانتقال الاجتماعي من طبقة إلى أخرى.

٣ - نظام الطبقات الاجتماعي

إنه نظام طبقي اجتماعي مفتوح يسمح للأفراد أو المجموعات أو الفئات بالنقلة الاجتماعية من مكانة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى.

يستعمل تحليل منظور علم الاجتماع لظاهرة الطبقات الاجتماعية ثلاثة عوامل رئيسة لفهمها وتفسيرها، فعند رواد علماء الاجتماع الغربيين تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي المحددة لظاهرة الطبقات الاجتماعية، ويعتبر كارل ماركس هو مؤسس نظرية الطبقة الاجتماعية، كما يمثل تأثير العوامل الاقتصادية

(١٩) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنكليزي - فرنسي - عربي (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦)، ص ٦٢.

(٢٠) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩)، ص ٣٨٣ - ٣٨٦.

في المجتمع صُلب الفكر الماركسي وفي طليعة ذلك معالجته مسألة الطبقة الاجتماعية في المجتمعات البشرية المختلفة. ومن ثم فإن موقع الطبقة الاجتماعية في المجتمع يتحدد بعلاقة الطبقة المعنية بوسائل الإنتاج في المجتمع. وبعبارة أخرى، إن ملكية رأس المال أو عدمها هي المحددة لموقع الطبقة الاجتماعية.

أما عالم الاجتماع ماكس فيبر، فيعتقد أن العوامل الاجتماعية تؤدي دوراً حاسماً في تحديد الطبقة الاجتماعية مثل الجاه وأسلوب الحياة ونمط الثقافة الخاصة.

وفي الختام تبني الإيطاليان جايطانو موسكا (Mosca) وفلفريدو باريتو (Pareto) منظوراً سياسياً في تحليلهما ظاهرة الطبقة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تتحدد بوسائل القوة والحكم، وهما ينظران إلى أن امتلاك السلطة السياسية لا يرتبط بالضرورة بامتلاك العوامل الاقتصادية^(٢١).

لقد تراجع مفهوم الطبقة الاجتماعية كثيراً منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي. وازدادت قوة فرضية نهاية الطبقات الاجتماعية. لكن عاد بعض علماء الاجتماع في منتصف السبعينيات إلى تأكيد عودة مقولة الطبقات الاجتماعية^(٢٢). وعلى الرغم من هذه الضبابية، فإن مفهوم الطبقة الاجتماعية يبقى مهماً في أدبيات العلوم الاجتماعية، كما سنرى ذلك في تحليلنا ظاهرة الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي قبل ثلاثين عاماً.

أ - فكرة الطبقة الاجتماعية في المجتمع العربي

يقرّ حليم بركات بأن للعرب إحساساً كبيراً بمكانتهم الاجتماعية، كما هو الأمر عندهم بالنسبة إلى لغتهم^(٢٣)، فأطلق على ذلك ما سماه نزعة الطبقة عندهم، أي التحيز لطبقة ضد أخرى تماماً كما توجد بينهم عصبية قبلية وطائفية وعرقية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ابن خلدون قد أهمل بطريقة شبه كاملة التطرق إلى الفروق الطبقة في المجتمعات العربية، إذ اعتبرها شأنًا إلهياً وليس بالأمر الاجتماعي: «ثم إن الجاه متوزع في الناس ومرتب فيهم طبقة بعد طبقة، ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من لا يملك ضراً ولا نفعاً بين أبناء جنسه. وبين ذلك طبقات متعددة. حكمة الله في خلقه، بما ينتظم معاشهم، ويبسّر

(٢١) Encyclopedia of Sociology (Guilford, Conn.: Dushkin Pub. Group, [1973]), pp. 44-46.

(٢٢) Le Dictionnaire des sciences humaines, sous la direction de Jean-François Dortier (Auxerre: Sciences humaines, 2004), p. 91.

(٢٣) بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ص ٢٨١.

مصالحهم، ويتم بقاءهم، لأن النوع الإنساني لما كان لا يتم وجوده وبقاؤه إلا بتعاون أبنائه على مصالحهم... ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه... وقد يمتنع من المعاونة فيتعين حمله عليها، فلا بد من حامل يكره أبناء النوع على مصالحهم، لتتم الحكمة الإلهية في بقاء هذا النوع. وهذا معنى قوله تعالى: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سُخْرِيّاً ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾^(٢٤)، فقد تبين أن الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم، بالإذن والمنع، والتسلط بالقهر والغلبة، ليحملهم على دفع مضارهم وجلب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة... ثم إن كل طبقة من طباق أهل العمران... لها قدرة على من دونها من الطباق. وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد هذا الجاه من أهل الطبقة التي فوقه... وأهل الفلاحة في الغالب، وأهل الصنائع كذلك، إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فإنهم يصيرون إلى الفقر والخصاصة في الأكثر... فلذلك قلنا إن الخضوع والتملق من أسباب حصول هذا الجاه المحصل للسعادة والكسب، وإن أكثر أهل الثروة والسعادة بهذا الخلق. ولهذا نجد الكثير ممن يتخلق بالترفع والشمم، لا يحصل لهم غرض من الجاه، فيقتصرون في التكسب على أعمالهم، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة. واعلم أن هذا الكبر والترفع من الأخلاق المذمومة»^(٢٥).

وهكذا يتضح أن ابن خلدون قد شدد على أن التعاون والتملق بين الطبقات هو الأمر الواقع والطريق السوي، فاقتصر همه على القول إن ما يجرّك التاريخ ويعمل على تحوّل هو الصراع بين البداوة والحضارة وليس بين الطبقات الاجتماعية.

ب - المساهمة البارزة في رسم خريطة الطبقة الاجتماعية العربية

ليس من المبالغة في شيء القول إن كتاب التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي للدكتور محمود عبد الفضيل يمثل أهم مرجع حديث في الكتابات العربية في رسم خريطة الطبقة الاجتماعية العربية في مجتمعات الوطن العربي لفترة ما بعد استقلال هذه المجتمعات على الخصوص.

يلخص المؤلف هدف البحث الذي تتضمنه فصول وصفحات كتابه في التالي: «ولقد كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة الواقع الاجتماعي الطبقي في

(٢٤) القرآن الكريم، «سورة الزخرف»، الآية ٣٢.

(٢٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة: تاريخ العلامة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تقديم جمعة شيخة، ٢ ج (تونس: الدار التونسية، ١٩٨٤)، ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٧٢.

البلدان العربية بتعقيداته وتضاريسه وخصوصياته، بهدف اكتشاف، وإلقاء الضوء على الملامح المتميزة التي تطبع التشكيلات الاجتماعية العربية، وطبيعة التحولات التي تطرأ على العملية التاريخية الجارية التي تحكم تطوّر التشكيلات الاجتماعية والتركيبات الطبقة في المنطقة العربية، من خلال نظرة جدلية تاريخية وتركيبة»^(٢٦).

يشير صاحب الكتاب إلى أن هناك صعوبات موضوعية كثيرة تواجه محاولة رسم خريطة طبقية للمجتمعات العربية منذ أكثر من ثلاثة عقود. ويرجع ذلك في رأي المؤلف إلى ما يسميه بحالة **السيولة الطبقة** التي تعرفها المجتمعات العربية في فترة ما بعد الاستقلال. ويتمثل ذلك في أن العديد من المواقع والقوى الاجتماعية لم تصل بعد إلى مرحلة الفرز الطبقي النهائي، إذ لا يزال العديد من الطبقات الاجتماعية العربية متداخلاً ومتشابك الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فئات واسعة من سكان الوطن العربي لا تزال في أوضاع انتقالية ما يجعلها غير قادرة على تحديد انتمائها الطبقي تحديداً نهائياً^(٢٧).

ومما يزيد الطين بلّة أن بعض الرؤى الفكرية الغربية مثل الماركسية لا تستطيع معالجة بعض القضايا والظواهر في التشكيلات الاجتماعية العربية المتصفة بالسيولة، كما رأينا، «إذ إن الضعف العددي والبنوي للطبقات الاجتماعية المسماة **بالطبقات الرئيسة** في التحليلات الماركسية الكلاسيكية (البرجوازية والطبقة العاملة) قد أفسح المجال أمام فئات وشرائح مما يسمى **الطبقة الوسطى**، والبرجوازية الصغيرة لاحتلال حيّز ومساحة واسعين في البنيان الطبقي القائم في البلدان العربية»^(٢٨).

يرى الدكتور عبد الفضيل أن ما يسود من اضطراب وغموض فكري في العديد من الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقة في المجتمعات العربية يعود في حالات كثيرة إلى **عدم صلاحية** بعض المفاهيم النظرية وبعض الأدوات التحليلية المستعملة في دراسة الواقع الميداني للبنى الاجتماعية العربية التي كانت منذ ثلاثين سنة، وربما لا تزال في مطلع القرن الحادي والعشرين، في طور الانتقال في جوّ تعقيدات وملابسات تاريخية محلية وعالمية عامة. ومما يزيد في هذه التعقيدات والملابسات هو دور **العوامل غير الاقتصادية** التي تؤثر في التركيبة الطبقة العربية

(٢٦) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٩١.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

المعاصرة مثل التكوينات الطائفية القبلية والعشائرية بخاصة في المشرق العربي. وبالرغم من الصعوبات المتعددة في رسم خريطة للطبقات الاجتماعية في الوطن العربي في فترة ما بعد الاستقلال، فإن الدكتور حليم بركات يقوم بمحاولة لتحديد معالم تلك الخريطة، وذلك استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية متداخلة:

(١) مواقع الأفراد والعائلات والجماعات في البنى الاقتصادية.

(٢) فقدان المساواة في ملكية الأراضي ورأس المال أو وسائل الإنتاج عموماً، وبالتالي غياب المساواة في كل من المكانة الاجتماعية والنفوذ.

(٣) وجود التناقض بين هؤلاء الأفراد أو هذه العائلات والجماعات بسبب التفاوت في مواقعها الاقتصادية وعدم المساواة في الملكية والمكانة والنفوذ.

ويخلص الدكتور بركات، وفقاً لهذه المعايير الثلاثة، إلى تصنيف ثلاثي للطبقات الاجتماعية في المجتمعات العربية المعاصرة. تتمثل هذه الطبقات الاجتماعية الرئيسية في التالي:

١ - الطبقة الأرستقراطية التقليدية (البرجوازية الكبرى).

٢ - البرجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى).

٣ - طبقة الكادحين من فلاحين وعمّال وفلاحين عمّال^(٢٩).

ومن خلال دراسته التشريحية لفسيفساء النسيج الطبقي في المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) يمدنا الدكتور عبد الفضيل بوصف موجز لحال خريطة الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي، فيكتب مدققاً في معالم خريطة التشكيلات والتكوينات الطبقية في المجتمعات العربية بعد حصولها على الاستقلال بعد الحرب الكبرى الثانية: «يمر المجتمع العربي اليوم بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة صياغة وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات الطبقية داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة، حيث تتحلل وتتفكك بنى وعلاقات تقليدية... وتنشأ تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة. وإذا كنا قد شهدنا خلال الأعوام الأربعين الماضية (١٩٤٥ - ١٩٨٥)، عملية إعادة ترتيب وإعادة تدريج (Re-ordering) للمراتب الاجتماعية، ولعناصر البناء الطبقي في المجتمع العربي المعاصر، إلا أنه قد واكب ذلك عملية تعايش وتداخل وانقطاع وتوتر بين أنماط متباينة للإنتاج، وحالات

(٢٩) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٩.

التعيش والتكسب، تعكس طبيعة العملية الانتقالية المعقدة التي تمر بها التشكيلة الاجتماعية، والبنى الطبقيّة القائمة اليوم في المنطقة العربية. وقد جاء المتغير النفطي ليزيد الأمور تعقيداً، أو ليضيف بعداً جديداً لحالة السيولة الطبقيّة التي تشهدها المجتمعات العربية منذ أواخر الخمسينيات»^(٣٠).

وللإيضاح أكثر يقدم لنا الدكتور عبد الفضيل جدولاً يلخص طبيعة الأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقيّة في مجتمعات الوطن العربي. ونظراً إلى تعقيد مسألة الطبقيّة الاجتماعية العربية، فإن الدكتور عبد الفضيل يعترف أن ما تشير إليه أقسام هذا الجدول هو مجرد إعطاء صورة تقريبية اجتهادية لنماذج الطبقيّة الاجتماعية في الوطن العربي لفترة ما بعد استقلال المجتمعات العربية.

الجدول رقم (٣ - ١)

الأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقيّة في المنطقة العربية : صورة تقريبية اجتهادية

النماذج	نموذج الرأسمالية الليبرالية		نموذج رأسمالية الدولة		نموذج الدولة	النموذج الرعوي
	«دول المعبر»	دول أخرى	بلدان نفطية	بلدان غير نفطية	العشائرية الربعية	العشائري «شبه الريعي»
البلدان	لبنان البحرين	تونس المغرب «مصر الانفتاحية» (١٩٧٤ - ١٩٨٤)	الجزائر العراق	سوريا «مصر الناصرية» (١٩٥٥ - ١٩٧٢)	السعودية الكويت الإمارات قطر	السودان اليمن العربية
					الأردن	
				ليبيا		

رابعاً: قضية التعريب في المغرب العربي

تمثل قضية التعريب في مجتمعات المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) إحدى القضايا المهمة المطروحة على ساحات هذه المجتمعات الثلاثة منذ ثلاثين عاماً، فهي أحد العناصر البارزة التي تساهم في تشكيل جزء من الخريطة الاجتماعية للوطن العربي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. ونظراً إلى اشتغال قضية التعريب في

(٣٠) عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

هذه المجتمعات على عدة قطاعات، فإننا سوف نقتصر على تحليل قطاع واحد يتمثل في تعريب قطاع التعليم، وذلك بسبب ضيق مساحة هذا الفصل.

ومن المناسب منهجياً قبل أن نشرع في تحليل مسألة تعريب التعليم في الجزائر وتونس والمغرب في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أن نطرح إطاراً فكرياً يساعد على فهم وتفسير السياسات اللغوية المتبناة في تلك المجتمعات.

إن إطارنا الفكري يرى أن الاستعمار ظاهرة شاملة، أي إنه يمسّ مستويات عدة للمجتمع المستعمر، فظاهرة الاستعمار تشمل خاصة الجانب السياسي والعسكري والزراعي واللغوي الثقافي للبلد المحتل. وبعبارة أخرى، الاستعمار ظاهرة ذات رؤوس متعددة.

ومن ثم، فإن التحرّر/الاستقلال الحقيقي والكامل من الاستعمار ينبغي أن يقع تحليله وفقاً لهذا المنظور الرباعي الجوانب. وبتطبيق هذا الإطار الفكري على رؤى القيادات السياسية في الجزائر والمغرب وتونس لمعنى الاستقلال/التحرّر من الاستعمار الفرنسي نجد اختلافات واضحة بينها^(٣١)، فمن جهة، تبنت بقوة القيادة السياسية الجزائرية، وبخاصة في عهد الرئيس هواري بومدين، مقولة إن التحرّر/الاستقلال من الاستعمار الفرنسي يجب أن يكون شاملاً لكل جوانب الاستعمار وفي طليعتها التحرّر اللغوي الثقافي من الإرث الاستعماري الفرنسي^(٣٢). ومن جهة ثانية، ركزت القيادة السياسية التونسية بزعامة الرئيس الحبيب بورقيبة على مجالات ثلاثة في عملية التحرّر من الاستعمار الفرنسي وهي الجانب السياسي والعسكري والفلاحي، أي افتكاك الحكم السياسي من المستعمر ثم المطالبة بجلاء جنوده عن التراب التونسي وكذلك جلاء المعمرين (الفلاحين) الفرنسيين عن الأراضي التونسية. لكن هذه القيادة قد همشت المطالبة بالجلاء اللغوي الثقافي، إذ إن ذلك ليس عنصراً مهماً في تصورهما لمعنى الاستقلال/التحرّر، بل يجوز القول إنها تعتبر الجانب اللغوي الثقافي للاستعمار الفرنسي جانباً إيجابياً ينبغي المحافظة عليه، وهذا ما سوف نراه في تصريحات بعض وزراء حكومات بورقيبة لصالح بقاء اللغة الفرنسية في المجتمع التونسي بعد الاستقلال. وربما تتفق هذه الرؤية مع القانون الفرنسي لـ ٢٣ شباط/

(٣١) محمود الذوايدي، التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢)، ص ١١٣ - ١٥٣، و Gilbert Grandguillaume, *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, préface d'André Miquel, Islam d'hier et d'aujourd'hui; 19 (Paris: Editions G.-P. Maisonneuve et Larose, 1983).

(٣٢) الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، ١٥ سنة من النضال في خدمة اللغة العربية (درارية، الجزائر: الميزان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٧.

فبراير ٢٠٠٥ الذي يعترف بالدور الإيجابي (Le Rôle positif) للاستعمار. وهو قانون أحدث/ يحدث انقساماً كبيراً بين الفرنسيين أنفسهم.

ومن جهة ثالثة، فالقيادة السياسية المغربية وقفت موقفاً وسطاً (بين الجزائر وتونس) بالنسبة إلى الحرص والتحمس لمسألة التحرر/ الاستقلال اللغوي الثقافي من المستعمر الفرنسي. ستتجلى انعكاسات هذه الرؤى الثلاثة لمعنى التحرر/ الاستقلال عند القيادات السياسية المغربية الثلاث في تعاملها مع قضية تعريب التعليم في مجتمعاتها.

إن مسألة التعريب في الجزائر وتونس والمغرب هي في المقام الأول مسألة لغوية سياسية اجتماعية ثقافية. ومن ثم، اقترنت/ وتقرن مسيرة التعريب في هذه المجتمعات المغربية الثلاثة بالإشكاليات والاختلافات والترددات والصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية. وهذا ما يعبر عنه الكاتب التونسي الدكتور محمد هشام بوقمرة في وصفه الواقع الاجتماعي للمجتمع التونسي إزاء اللغة العربية وقضية التعريب بعد الاستقلال: «... ولذلك كان في الحسبان أن الاستقلال سوف ينهي الجدل بإرساء عروبة المجتمع التونسي الكاملة من خلال تعريب شامل للتعليم والمجتمع والمحيط. غير أن الجدل، عاد من جديد، في المستويات والبراهين نفسها، حتى إن وزيراً للتربية القومية (الوطنية) في أوائل السبعينيات لخص فلسفته التربوية لـ مجلة دIALOGUE الحزبية بقوله: (Il faut instruire en français et enseigner l'arabe)، أي يجب تدريس التونسيين بالفرنسية وتعليمهم فقط اللغة العربية»^(٣٣). ونظراً إلى حضور معارضة عند عديد الخلفيات السياسية والثقافية لمشروع التعريب في المجتمع التونسي المستقل بسبب تصورهما لمعنى التحرر من الاستعمار المشار إليه، فإن صاحب الكتاب لا يفاجأ من موقف الوزير من اللغة العربية التي ينص دستور تونس المستقلة (١٩٥٦) في أول بنوده على أن «تونس دولة مستقلة لغتها العربية ودينها الإسلام»، فيفسر موقف الوزير بجملة من العوامل المتشابهة: «وليس هذا الأمر غريباً، فالنسب المعرفي بين الطبقة الحاكمة منذ الاستقلال و«جماعة الشباب التونسي» مسترسل ووطيد، من خلال المدرسة الصادقية ومن خلال استمرارية المواقف المتوارثة من فرنسا والحضارة الغربية بشكل عام»^(٣٤).

ولا يختلف موقف وزير التربية الوطنية التونسي من اللغة العربية عن موقف

(٣٣) محمد هشام بوقمرة، القضية اللغوية في تونس، سلسلة الدراسات الأدبية؛ رقم ٨ (تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٥)، ج ١، ص ٥.

(٣٤) المصدر نفسه.

الوزير الأول التونسي الهادي نويرة في العهد البورقيبي: «ولذا، ولكي نتمكن من اللحاق بالقافلة، يتعين علينا الارتواء من مصادر ثقافة أخرى ومن حضارات مغايرة بدلاً من الاكتفاء بارتياح المعارف عن طريق الترجمة... وهكذا تصير اللغة التي هي أداة لنقل المعرفة ثانوية، بل بالأحرى مشكلة مزعومة»^(٣٥). ثم يخلص بوقمرة إلى القول: «وهكذا، فإننا بعد مرور أكثر من ربع قرن على الاستقلال (١٩٥٦)، نجد أنفسنا في الموقع الفكري نفسه من القضية اللغوية، كما كان سائداً أول هذا القرن، ونجد للأسباب الفكرية والانتمائية نفسها تقريباً، أننا بعد تعريب شامل للتعليم الابتدائي نعود إلى طرح المقولات نفسها بالنسبة إلى التعليم الثانوي والعالي...»^(٣٦).

وعلى الرغم من التذبذب الذي تتصف به سياسة التعريب في تونس في فترة ما بعد الاستقلال، فإنه تم إنجاز بعض النجاحات شملت التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الذي عرّبت فيه مادة الفلسفة خلال السنة الدراسية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ واكتمل لاحقاً تعريب الأدب والدين والعلوم الإنسانية^(٣٧).

أما بالنسبة إلى وضع اللغة العربية في الجزائر في منتصف السبعينيات، فإن الميثاق الوطني الجزائري يعبر عن الموقف السائد في المجتمع الجزائري عند السلطة السياسية وأغلبية فئات الشعب الجزائري. تعلن إحدى فقرات هذا الميثاق في سنة ١٩٧٦ في عهد بومدين: «إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة، ولا رجعة في ذلك، ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن، إلا في ما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل»^(٣٨).

تعبّر هذه الفقرة بوضوح كامل أن قضية التعريب قد وقع الحسم فيها في المجتمع الجزائري لصالح تعميم الاستعمال الواسع للغة العربية^(٣٩). وليس بالمفاجئ أن يكون الأمر بتلك الشفافية عند القيادة السياسية الجزائرية برئاسة الرئيس هواري بومدين ذي التكوين اللغوي الثقافي العربي الإسلامي المتجذر، من جهة، وحامل شعار التحرر الثوري الكامل الذي مثله، من جهة أخرى، الثورة الجزائرية يومئذ في مجتمعات العالم الثالث. يأتي هذا الإعلان الصريح حول هذا القرار السياسي لصالح

(٣٥) نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، سلسلة الثقافة القومية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١١١.

(٣٦) بوقمرة، المصدر نفسه.

(٣٧) أحمد، المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٣٨) أحمد بن نعمان [وآخرون]، اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١.

(٣٩) الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، ١٥ سنة من النضال في خدمة اللغة العربية، ص ٧.

التعريب في آخر حياة الرئيس هواري بومدين (١٩٧٨). ولا يخفى على دارس ملف التعريب أن مسألة التعريب في مرحلة ما بعد استقلال مجتمعات المغرب العربي تأثرت وتتأثر في المقام الأول برؤية القيادة السياسية في الجزائر وتونس والمغرب لمعنى التحرّر/الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، كما شرحنا ذلك سابقاً في إطارنا الفكري التحليلي. ويتمشى حرص القيادة الجزائرية بزعامة بومدين على توطين اللغة العربية في الأرض الجزائرية مع حكمة هذا القول: «ومن لا لغة له، يصنع الآخرون مستقبله»^(٤٠). ونكتفي هنا بذكر بعض القرارات المعززة لمسيرة تعريب التعليم في المجتمع الجزائري قبل ثلاثين عاماً، ففي سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ جرى تكوين المدرسة الأساسية التي تكون لغة التدريس فيها هي اللغة العربية وحدها، ولا تدرس اللغة الفرنسية فيها إلا بوصفها لغة فقط ابتداء من السنة الخامسة الابتدائية. كما قرّرت الحكومة الجزائرية في عام ١٩٧٣ تعريب جميع معاهد تكوين المعلمين لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

أما على مستوى التعليم العالي، فإن أهم إنجازات التعريب تتمثل في مجالات عدة نقتصر على ذكر البعض منها فقط:

١ - تم تعريب جميع العلوم الاجتماعية ابتداءً من السنة الجامعية ١٩٨٠ - ١٩٨١.

٢ - تم فتح أقسام معرّبة في معاهد العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، طبيعة، رياضيات).

٣ - إقرار تدريس المصطلحات العلمية باللغة العربية في المعاهد العلمية وفي الطب والصيدلة والهندسة.

ويتضح من معالم التعريب هذه أن مسيرة تعريب التعليم في المجتمع الجزائري في مختلف المراحل قد حققت خطوات عملاقة ابتداءً من منتصف السبعينيات من القرن الماضي. أي إن اللغة العربية أصبحت لغة التدريس لمعظم المواد الدراسية سواء أكان الأمر في المواد الأدبية أو في العلوم الاجتماعية والإنسانية أو في المواد العلمية والرياضيات^(٤١).

أما مسيرة تعريب التعليم في المغرب، فقد مرت هي الأخرى بمراحل عدة نتوقف عند بعضها فقط: أصدرت وزارة التعليم المغربية في عام ١٩٧٢ بياناً

(٤٠) بن نعمان [وآخرون]، المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

بتعريب مواد التاريخ والجغرافيا والفلسفة في المرحلة الثانوية. ومن أجل مواجهة مقتضيات تعريب المواد العلمية والرياضية في المرحلة الثانوية، أنشأت تلك الوزارة منذ ١٩٧٨ - ١٩٧٩ مدارس عليا لتكوين أساتذة للعلوم والرياضيات.

ومن اللافت للنظر في تجربة المغرب في التعريب أن السلطة قامت بإنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بعد استقلال المغرب بقليل (١٩٦٠) وهو ما لا نجد مثله في تونس مثلاً. لقد قدم هذا المعهد لأول مرة ما سَمَّاه مفهوم التعريب المواكب، أي «جعل اللغة الفصحى تتكفل بجميع المهام التي تقوم بها اللغات الأجنبية وتضمن تبليغ المعرفة العلمية والتقنية المعاصرة لمسايرة الركب الحضاري مع احتفاظ الشعوب بطابعها العربي الإسلامي»^(٤٢). من جهة أخرى، قرّرت الحكومة المغربية عام ١٩٧٩ إنشاء لجنة وطنية لتخطيط التعريب بالنسبة إلى المصطلحات التكنولوجية، فقامت هذه اللجنة بإعداد مجموعة من المعاجم التقنية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام ١٩٧٤ أصدر الملك الحسن الثاني قراراً بتقسيم وزارة التعليم الوطني إلى وزارتين هما: وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي. ودعماً لمسيرة تعريب التعليم في المغرب أعلن في هذه الفترة أن الكويت قدمت منحة إلى المغرب قدرت بألف مليون درهم لمساعدته على تحقيق مشروع تحديث التعليم وتعريبه^(٤٣).

يتجلى من هذه الملامح المحدودة لمسار تعريب التعليم في المغرب أنه مسار يتصف بالتطور المتواصل والتصاعدي في مختلف مستويات النظام التعليمي في البلاد.

خاتمة

يتضح من قراءة خريطة تعريب التعليم في الجزائر والمغرب وتونس في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بأن تحمّس القيادة السياسية الجزائرية لقضية التعريب في عهد بومدين يفوز بالرتبة الأولى بينما يأتي تحمّس القيادة السياسية التونسية في عهد بورقيبة لمسألة التعريب في الرتبة الثالثة. وهو أمر مفهوم في ضوء إطارنا الفكري التحليلي المطروح في الصفحات السابقة.

ويبدو أن لموقف القيادات السياسية المغاربية ولسياساتها على الأرض في مسيرة التعريب تأثيراً في الموقف النفسي الجماعي للأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية من اللغة العربية. إن علم النفس الاجتماعي يؤكد وجود مثل تلك العلاقة^(٤٤). وربما

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

N. Warren and M. Jahoda, eds., *Attitudes* (Middlesex: Penguin Books, 1966).

(٤٤)

تصلح الحالة التونسية مثلاً على ذلك، فالقيادة السياسية التونسية في العهد البورقيبي، من جهة، هي أقل القيادات السياسية المغاربية تحمّساً لمشروع التعريب، كما رأينا. ومن جهة ثانية، فإن تحمّس/ تعاطف أغلبية المواطنين التونسيين المتعلمين اليوم مع اللغة العربية (اللغة الوطنية)، يبقى ذا مستوى دون المتوسط. وبعبارة أخرى، فاللغة العربية اليوم لا تتمتع بالمكانة الأولى لا في قلوب ولا في عقول ولا استعمالات الأغلبية الساحقة من التونسيين^(٤٥).

ويطرح هذا الوضع سؤالاً مشروعاً جداً: لماذا عجز التونسيون، بعد نصف قرن من الاستقلال (١٩٥٦ - ٢٠٠٦) عن تطبيع علاقتهم نفسياً واجتماعياً مع لغتهم الوطنية: اللغة العربية؟ إن تحليل منظور العلوم الاجتماعية لقضية التعريب في المجتمع التونسي يفيد أن متغير (عامل) تبني القيادة السياسية التونسية لمرحلة ما بعد الاستقلال لموقف إيجابي متعاطف مع الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري هو العامل الحاسم الذي ساعد كثيراً على استمرار حالة عدم تطبيع التونسيين لعلاقتهم مع لغة دستور بلادهم^(٤٦).

(٢)

أولاً: يعلن مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه قبل ثلاثين سنة أن أهدافه الكبرى تتمثل في العمل الفكري المتجه أساساً نحو مسائل الوحدة العربية وذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي والنشاط الفكري الملتزم.

ومن أجل تقييم عمل المركز في هذا الصدد تأتي مشروعية التساؤل عن مدى مشروعية هذه الأهداف، فلماذا يهتم المركز بمسائل الوحدة العربية؟ أهنالك أرضية واقعية لذلك؟ أم هل أمور الوحدة العربية هي مجرد خيال وأوهام عند المتحمسين لها؟

إن الحديث عن قضية الوحدة العربية يأخذ مشروعيته بقوة من الوحدة الثقافية الصلبة التي تربط مجتمعات المنطقة العربية. إن تحدث الغالبية الساحقة لهذه الشعوب باللغة العربية وتدينها بالعتيدة الإسلامية يقيم أساساً للتضامن والوحدة لا يضاهيه في القوة والمتانة والتواصل عبر الزمن إلا وحدة الشعوب الاقتصادية أو العسكرية أو

(٤٥) محمود الذواودي، «في الأسباب والآثار لاغتراب العلاقة بين المجتمع ولغته»، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٣٣، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٥٥ - ٨٣.

(٤٦) محمود الذواودي، «في مخاطر الازدواجيات اللغوية والثقافية على اللغة الوطنية والهوية الجماعية»، الفكر العربي، السنة ١٦، العدد ٨٠ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٢٥ - ٣٨.

السياسية... إذ إن اللغة والدين هما عنصران رئيسان مما سميناه بالرموز الثقافية: اللغة، الفكر، المعرفة/ العلم، العقائد، القيم والأعراف الثقافية والأساطير^(٤٧)... وهي كلها عناصر قادرة، من جهة، على التمتع بأمد حياة طويل عبر الزمان والمكان قد يصل إلى درجة الخلود. ومن جهة ثانية، فقد أثبتت ملاحظات أصحاب الرأي في العلوم الاجتماعية أن اشتراك الأفراد والجماعات والشعوب في لغة وعقيدة وثقافة (Cultural Markers) واحدة يقوّي بينها عرى التواصل والتقارب والتضامن أكثر من غيره من العوامل الأخرى^(٤٨). ومن ثم يمكن القول إن تأهل المجتمعات الأوروبية للوحدة الثقافية هو أضعف مما تتمتع به المجتمعات العربية بهذا الصدد. إن دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، تتحدث لغات مختلفة: الإنكليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الإيطالية... أما اللغة العربية، فهي اللغة المشتركة التي يتحدثها كل أعضاء الجامعة العربية، فنحن هنا أمام صنفين متقابلين للوحدة بين الشعوب:

١ - يمثل الاتحاد الأوروبي محاولة لتوحيد أعضائه على المستوى الاقتصادي والسياسي والقانوني على الخصوص. وهي وحدة تسعى إلى تحقيق مصالح آنية ملحة تؤمن مسيرة التقدم في تلك المجتمعات. أما على مستوى توحيد اللغة والدين بين تلك البلدان، فذلك أمر غير وارد في خطة توحيد أوروبا في الوقت الراهن، بل إن هناك احتراماً للتنوع اللغوي والديني في دستور الاتحاد الأوروبي.

٢ - أما بلدان المنطقة العربية بين الخليج والمحيط فإنها تفتقر من ناحية، إلى الكثير من عناصر الوحدة الاقتصادية والسياسية والقانونية، ولكنها تتفوق، من ناحية أخرى، على مجتمعات الاتحاد الأوروبي على مستوى وحدة الرموز الثقافية، إذ إن غالبية سكان الوطن العربي يتحدثون اللغة العربية ويدينون بالإسلام. ومن ثم، فمشروع الوحدة العربية الذي يتبناه المركز يجد قوة مشروعيته في الشعور بالتقارب والتضامن والوحدة بين الشعوب العربية وذلك بسبب أرضية الرموز الثقافية المشتركة بينها منذ قرون. فمعطى الوحدة العربية الثقافية بين الشعوب العربية هو إذاً أمر سابق لعوامل الوحدة الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ومتغيرات الزمان

(٤٧) محمود الذواودي: «مفهوم «عالم الرموز» عند الإنسان وفهم طبيعة عملية التأثير والتأثر الثقافي بين الشعوب»، «المستقبل العربي»، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٣٢-٤٥؛ «في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية»، «عالم الفكر»، السنة ٢٥، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ٩-٤٣، و«في أبجدية الرموز الثقافية: من أجل تفسير أدق للقضايا الهامة»، «الأدب»، العددان ٦-٧ (٢٠٠٥)، ص ٨-١٢.

Peter Kivisto, *Multiculturalism in a Global Society*, 21st-Century Sociology (Oxford, UK; (٤٨) Malden, MA: Blackwell Pub., 2002), p. 14.

والمكان التي يلوذ إليها قديماً وحديثاً الكثير من المجتمعات لإرساء التضامن والوحدة بين العديد من الشعوب من مناطق مختلفة من العالم.

وإذا كانت الوحدة العربية الثقافية بين الشعوب العربية من تحصيل الحاصل ، كما يقال ، فإن هذا لا يعني إهمال بقية المستويات الأخرى مثل الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين هذه الشعوب نفسها. ولكن لا بد من الملاحظة بهذا الصدد أن وحدة الرموز الثقافية وأنواع الوحدات الأخرى المشار إليها هنا لا يحكمها المنطق نفسه ، فالوحدة الاقتصادية والسياسية والقضائية بين الشعوب يوجه مسيرتها العقل والمنافع العملية التي يجنيها وحدويون. أما الوحدة الثقافية فأسسها من نوع آخر: فالديانات تمثل المقدس واللغة تنعكس فيها الذات ، والفكر لا يمكن إلا أن يتأثر بالمقدس والذاتي واللاعقلاني. ونظراً إلى اختلاف طبيعة أسس هذين الصنفين من التضامن أو الوحدة بين الشعوب ، فإن التناقض بينهما أمر وارد. إن مسألة الوحدة في الوطن العربي مثال حي على مقولة التناقض هذه ، أي إن الوحدة الثقافية لا تسهل بالضرورة - كما يتخيلها البعض - تحقيق إنجاز المستويات الأخرى من التضامن والوحدة بين الشعوب. ومن هنا يمكن القول إن عبارة المركز «مسائل الوحدة العربية» تتضمن الكثير من الدقة ، إذ إن الوحدة بين الشعوب ذات جوانب متعددة كما بينا ، الأمر الذي يجعلها ظاهرة معقدة تأبى التبسيط. وانطلاقاً من هذا التصور ، فالوحدة العربية لا تعني عند المركز الوحدة السياسية بين الشعوب العربية فقط ، كما يتبادر إلى أذهان الكثيرين ، بل هي تعني في المقام الأول اهتمام المركز بدراسة كل أوجه التضامن والوحدة بين المجتمعات العربية المعاصرة ، فصياغة أهداف المركز بهذا الصدد تتصف إذاً بكثير من الوضوح.

وتنطبق الرؤية الشفافة للمركز أيضاً على البحث العلمي الموضوعي والنشاط الفكري الملزم باعتبارهما هدفين رئيسيين للمركز ، فهذا الأخير واضح كل الوضوح في تبني هذين الهدفين بقوة وشفافية . . إن ما تحفل به مئات المؤلفات للمركز وما تنشره شهرياً مجلة المستقبل العربي من مقالات ودراسات وملفات وحلقات نقاشية حول قضايا مهمة مختلفة تعكس كلها مستوى رفيعاً من الروح العلمية الموضوعية التي عاهد المركز نفسه على ممارستها في دنيا الواقع.

أما هدف المركز في القيام بالنشاط الفكري الملزم بمسائل الوحدة العربية ، فيتمثل أساساً في الندوات الكبيرة والصغيرة المتعددة التي نظمها المركز على مدى ثلاثة عقود بالرغم من محدودية موارده المالية.

مما لا شك فيه أن العمل الفكري الذي يتبناه المركز هو عمل ذو طبيعة نخبوية ،

أي إنه يمسّ على الخصوص الشرائح العربية المثقفة والمتعلمة. وفي هذا بالطبع قصور في تحقيق المركز أهدافه على مستويات أوسع تمس الشرائح العربية العريضة من الخليج إلى المحيط. وليس من اليسير تجاوز هذا القصور على أرض الواقع طالما أن المركز يتبنى العلم الفكري نشاطاً وحيداً لتحقيق أهداف مشروعه الوجداني، وهي في نظري، أهداف نبيلة لأنها تطمح كلها إلى حفز هم العرب المعاصرين إلى كسب رهان التقدم والنهضة الحقيقية لكل مجتمعات الوطن العربي.

يبدو أن هدف الوحدة العربية عند مركز دراسات الوحدة العربية وقع تحديده انطلاقاً من الفكر القومي العربي المعاصر الذي ركز، من جهة، على عوامل اللغة والثقافة والتاريخ بوصفها أساساً لوحدة الشعوب العربية، وقليل، من جهة أخرى، من أهمية العامل الديني في إرساء تصور مشروع الوحدة العربية. وفي ذلك محاولة لإعطاء كل العرب فرصاً متساوية في إقامة المشروع القومي العربي بغض النظر عن الديانة التي ينتسب إليها الأفراد والجماعات في المجتمعات العربية. وبالطبع يخدم تهميش الدين في المشروع القومي العربي الأقليات الدينية المسيحية واليهودية على الخصوص، ولكنه بتجاوزه العامل الديني يهمل المشروع القومي العربي أقليات مسلمة بالمجتمعات العربية تتكلم لغات أخرى غير لغة الضاد مثل الأكراد في العراق والبربر في الجزائر والمغرب على الخصوص.

ومن ثم أرى أن الحديث عن مدى وضوح صياغة المركز أهدافه يحتاج في المقام الأول إلى مراجعة تصوّره أسس الوحدة العربية انطلاقاً من العوامل التالية:

١ - تزايد المد الديني الإسلامي في المنطقة العربية شعبياً وسياسياً كما تجلّ أخيراً في فوز حركتي الإخوان المسلمين وحماس في الانتخابات في هذين القطرين العربيين.

٢ - في الوقت المناسب سأل المركز نفسه عن مدى واقعية مناداته بالحديث عن الوحدة العربية وإقامتها من دون الحضور القوي والثابت للدين الإسلامي، فما يسمى اليوم بالأمة العربية بين الخليج والمحيط هي نتيجة مباشرة لانتشار العقيدة الإسلامية على أيدي العرب المسلمين والمسلمين غير العرب وانصهار سكان البلاد المفتوحة في بوتقة الثقافة العربية الإسلامية بما فيها تعلم الأعاجم اللسان العربي وثقافته، فالحديث عن أمة عربية من دون ثقل الدين الإسلامي في نشأتها الأولى وشخصيتها الصامدة عبر القرون هو حديث منافي لأبسط معطيات تاريخ ميلاد هذه الأمة. لقد كتب الكثير في الوطن العربي عن أن فكرة القومية في هذا الوطن تختلف أسسها عن نظيرتها في التاريخ الأوروبي المعاصر، فقد ألغت أيديولوجيا القومية في البلاد الأوروبية عامل الدين كعنصر مهم في تشكيل هوية القومية، بينما تفيد التجربة

العربية أن باعث ما يسمى بالأمة العربية هو النبي محمد (ﷺ) العربي اللسان والمولد، أي إن الرسالة الدينية المحمدية في التجربة العربية كانت هي القوة الحاسمة التي دفعت العرب والمستعربين إلى تكوين هذا الفضاء الإسلامي العربي والمعروف اليوم بالوطن العربي. ومن ثم لا يجوز، انطلاقاً من مرجعية التجربة العربية، تهميش الدين الإسلامي أو إلغاؤه كلياً في أي تصور وممارسة للمشروع الوحدوي العربي. وبعبارة أخرى، يحتاج مركز دراسات الوحدة العربية إلى تعديل رؤيته ومضمون مصطلحاته بخصوص مفهوم القومية العربية وفقاً للمعطيات التاريخية لنشأة الأمة العربية التي يتبوأ فيها الدين الإسلامي الدور الطلائعي الحاسم من ناحية، ومن ناحية ثانية، وفقاً للمعطيات العربية الراهنة التي صعد وعظم فيها الإسلام السياسي والشعبي وتراجعت فيها القومية العربية قبل وبعد احتلال العراق.

إن تبني المركز مضموناً إسلامياً عربياً واضح المعالم في سعيه إلى بلورة مشروع الوحدة سيساعده على :

١ - مراجعة أهدافه وجعلها أكثر قرباً من الواقع في المجتمعات الإسلامية العربية، فعلى سبيل المثال، سوف يستقطب المركز عدداً أكبر من المثقفين العرب إن هو فتح أبواب التعاون على قدم المساواة مع كل أصناف المثقفين العرب. وأرى أن شيئاً من هذا بدأ يتحقق - بمساعدة المركز - بين المثقفين الإسلاميين والقوميين، فعقدت اللقاءات والندوات بينهم ونشر المركز ما حصل من ذلك في مجلة المستقبل العربي وفي بعض مؤلفاته.

٢ - كسب رهان البعد الاستراتيجي للأمة الإسلامية جمعاء. إذا راجع المركز أهدافه وأعطى للثقل الإسلامي مشروعيته ووزنه الكبير والحاسم في فهم واقع مجتمعات ما بين الخليج والمحيط، فإن تغيير اسم المركز نفسه يصبح أمراً مشروعاً حتى يقع الانسجام مع تلك الأهداف والتوجهات الجديدة المفتوحة هنا على المركز.

ثانياً: من الواضح أن اختيار المركز بيروت مقراً رئيساً له أكثر من دلالة على مدى رغبته في التمتع الكامل باستقلالته الفكرية والسياسية. وقد نجح المركز في المحافظة على هذه الاستقلالية التي أدت في بعض الحالات إلى حجز بعض الأعداد من المستقبل العربي من طرف سلطات المراقبة في دول عربية.

وقد منعت أيضاً بعض مؤلفات المركز من الدخول إلى بعض الأقطار العربية لأسباب سياسية في الغالب. وقد أدى هذا في كلتا الحالتين إلى توتر وخلاف بين المركز والسلطة العربية المعنية كلفت المركز خسائر مادية وفكرية من جراء توقف دخول منشوراته إلى هذا البلد العربي أو ذاك بعض الوقت. وبالرغم من تلك

التضحيات والضغوط، أثبتت العقود الثلاثة الماضية أن المركز مصرّ على المحافظة على استقلاليته. ومما سوف يدعم استقلالية المركز على المستوى المالي هو أن يقوم بجهود كبيرة ومتواصلة للحصول على وقفية من القادرين ممن يؤمنون بدور المركز الطليعي في خدمة نهضة الإنسان العربي من الخليج إلى المحيط. وفي زمن كثر فيه الحديث على نشر الديمقراطية في الوطن العربي، فإن المركز يعد نموذجاً ناجحاً في ممارسة الديمقراطية في مجال المعارف والعلوم. هذا فضلاً عن الدور الرائد الذي أداه في طرح قضية الديمقراطية للمناقشة في ندواته الفكرية، وسبق كل الندوات المتعلقة بالديمقراطية في الشرق الأوسط الداخلي والخارجي منها عندما خصص لهذه القضية ندوة عقدت في ليماسول، قبرص في عام ١٩٨٣ تحت عنوان أزمة الديمقراطية في الوطن العربي^(٤٩).

ثالثاً: يبدو لي أن مبدأ الشفافية لدى المركز هو جزء من إيمان المركز القوي بفاعلية التنظيم الصارم والدقيق في نجاح إدارة المؤسسات والمراكز.

لقد حضرتُ ندوتين أقامهما المركز في تونس وكان تنظيم كل منهما تنظيمًا محكمًا لا يتفوق عليه تنظيم الندوات في المجتمعات المتقدمة. وتتجلى قيمة أهمية مبدأ الشفافية عند المركز لا في نشر تقريره المالي سنوياً وفي منشوراته ومشروعاته، بل أيضاً في مراسلات المركز مع المتعاملين معه. فمن تجربتي الشخصية وجدت أن المركز يرد على كل صغيرة وكبيرة وقعت إثارتهما معه. وهو على هذا المستوى يتفوق على كل المؤسسات ومراكز البحوث والجامعات التي تعاملت معها في الوطن العربي. ومن ثم فالتنظيم المحكم وممارسة الشفافية بكل أصنافها بما فيها نشر المركز سنوياً بياناً يتضمن جميع النواحي المتعلقة بموازنة المركز ومشروعاته تمثل نموذجاً لما يمكن أن تبلغه القدرة العربية من مستوى رفيع في تسيير الأمور إن هي التزمت بممارسة الشفافية والتنظيم الصارم، وهو مثال حي يسخر بصوت عال من قول المتهمكين الساذجين: «إذا عَرَبت خربت». وتعد مؤسسة قناة الجزيرة مثلاً آخر ناجحاً على مستوى عالمي واسع في إثبات القدرة العربية الإعلامية على التفوق والريادة.

رابعاً: لقد بلغت مجلة المركز مكانة عالية بين النخب الثقافية والقراء بوجه عام، فمجلة المستقبل العربي مشهود لها مشرقاً ومغرباً بالمستوى العلمي الرفيع وبمساهمتها شهرياً في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية بما تطرحه بجدية وعمق من قضايا متنوعة تهتم الأمة العربية في المقالات والدراسات والحلقات النقاشية ومراجعات

(٤٩) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ٩٢٨ ص.

الكتب، حتى إن بعض الجامعات العربية أصبح يعترف بأن الدراسات التي ينشرها الأساتذة الجامعيون في مجلة المستقبل العربي تؤهلهم للترقية في مسارهم الجامعي. والمؤشرات تدل عند النخب العربية أن مجلة المستقبل العربي هي الدورية الشهرية العربية رقم واحد على مستوى الإثراء الفكري والمستوى العلمي الرفيع. ومن ثم فما ينشر على صفحات هذه المجلة منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً قد ساهم في تكريس تقاليد علمية أوسع لدى المثقفين العرب. ومما لاشك فيه أن كسب رهان العقلية والتقاليد العلمية عند المثقفين والباحثين العرب هو أحوج ما تحتاج إليه المجتمعات النامية والمعاصرة في سعيها إلى الالتحاق بالمجتمعات المتقدمة في امتلاك مقاليد العلم والمعرفة والتقنية والثورة المعلوماتية. وبالطبع لا يقتصر إثراء الحياة الفكرية العربية للمركز على ما نشر في المستقبل العربي منذ عام ١٩٧٨، فقد أصدر المركز نحو ستمئة كتاب في ثلاثة عقود، أي أكثر من ثمانية عشر كتاباً سنوياً. وهي كتب متنوعة المواضيع والمؤلفين، فكتب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي والتراث وتحديات العصر وتميئة الإنسان العربي للعطاء العلمي والحوار القومي - الديني والحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، هي حصيلة ندوات أقامها المركز في أماكن مختلفة من الوطن العربي^(٥٠).

أما كتب في وطني أبحث والأزمة الجزائرية والمثقف العربي ونحو علم اجتماع عربي^(٥١)، فقد نشرها المركز في صنف من المنشورات يشار إليها بمجموعة من الباحثين.

والصنف الثالث من كتب المركز هي تلك الكتب ذات المؤلف الواحد، وهي الأكثر عدداً، فقد نشر المركز للدكتور محمود عبد الفضيل كتاب التشكيلات

(٥٠) انظر: المصدر نفسه؛ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ٨٧٢ ص؛ تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٥٤٧ ص؛ الحوار القومي - الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ٣٨١ ص، والحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي.

(٥١) في وطني أبحث: المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية، المحررتان كاميليا فوزي الصلح وثريا التركي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ٢٣٣ ص؛ سليمان الرياشي [وآخرون]، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ٤٩٢ ص؛ أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]، المثقف العربي: همومه وعطاؤه، إعداد أنيس صايغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ٣٢٦ ص، ومحمد عزت حجازي [وآخرون]، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ٤٠٦ ص.

الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، وكتاب السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ للدكتور فواز جرجس^(٥٢)، وكتاب معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري للأستاذ أحمد عبد الباقي^(٥٣)، وكتاب تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ للدكتور علي خليفة الكواري، وكتاب العلمانية من منظور مختلف للدكتور عزيز العظمة^(٥٤).

أما تعاون المركز مع المفكر المغربي الكبير الدكتور محمد عابد الجابري، فهو تعاون مكثف جداً لا يكاد ينشر الجابري منذ سنوات مؤلفاته المتواصلة إلا مع المركز. وتأتي في طليعة هذه المؤلفات كتب فكر ابن خلدون: العصبية والدولة والمثقفون في الحضارة العربية ووجهة نظر: نحو إعادة بناء الفكر العربي المعاصر^(٥٥) وسلسلة نقد العقل العربي: تكوين العقل العربي، بنية العقل العربي، العقل السياسي العربي والعقل الأخلاقي العربي^(٥٦).

مما لا شك فيه أن المركز قد حقق الكثير من التواصل بين المفكرين والباحثين العرب بواسطة المنبر الفكري الشهري الذي تمثله مجلة المستقبل العربي ومكتبته الزاخرة بالفكر المتنوعة ذات المستوى الرفيع.

أما بالنسبة إلى تعاون المركز مع المؤسسات العلمية والبحثية في الوطن العربي،

(٥٢) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٨٤.

(٥٣) أحمد عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٥٧٨.

(٥٤) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟: محصلة التغيرات المصاحبة للنقط في بلدان مجلس التعاون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٠٠، وعزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٧٨.

(٥٥) محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣١٥؛ المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٥٦، ووجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢١٩.

(٥٦) محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، نقد العقل العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٨٤؛ بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، نقد العقل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٩٩؛ العقل السياسي العربي: محدداته وتحليلاته، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٩٢، والعقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٦٤٠.

فيبدو أن هذا الأمر ما زال محدوداً أو منعزلاً أصلاً في بعض المجتمعات العربية لأسباب ثقافية وسياسية. إن الخلاف السياسي بين المركز وبعض الأنظمة العربية لم يؤثر فقط في التواصل بين المركز والمؤسسات العلمية والبحثية في بلدان تلك الأنظمة، بل هو حرم المتعلمين والمثقفين بالتحديد في تلك المجتمعات من الاطلاع على القضايا الحاسمة التي تطرحها المستقبل العربي وكتب المركز، وبسبب الهاجس السياسي المتأزم في الفضاء العربي بخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، فإن عرقلة دور المركز واضحة في بعض الحالات: تعطل عملية التواصل بين المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية في الأقطار العربية كما يصاب في الصميم مبدأ تعددية التيارات الفكرية والسياسية الذي يعيش حالة حصار في كثير من المجتمعات العربية، وذلك بالرغم مما تشهد به مؤلفات المركز ومجلة المستقبل العربي من التزام ثابت بمبدأ تعددية التيارات السياسية والفكرية في الوطن العربي.

إن الحديث عن مدى نجاح المركز في مخاطبة القاعدة العريضة لا يسمح بالقول إن المركز قد كسب هذا الرهان.

- إن الحركات الوطنية والشعبية المناهية بالوحدة العربية لم تعد قوية لا في المشرق العربي ولا في المغرب العربي لأسباب أشرنا إلى بعضها وإلى أسباب كثيرة أخرى لا مجال لذكرها هنا.

- إن مستوى ما ينشره المركز على صفحات المستقبل العربي وفي مؤلفات المركز من نوع الفكر الرفيع الذي لا يكون سهل الفهم عند القاعدة العريضة للجماهير العربية، ولكنه يبقى ضرورياً للنخب والمثقفين العرب كي يؤدوا دورهم القيادي في الدفاع عن الأمة العربية وثقافتها.

- عند التدقيق في مدى تجاوب الجماهير العربية مع نداء الوحدة العربية نجد أن الأمر لا يختلف اليوم بين المغرب العربي والمشرق العربي، فالانشغال بعد احتلال العراق يتركز في المقام الأول على محافظة كل مجتمع عربي على استقلاله من دون إثارة السخط الأمريكي على الخصوص. ومع ذلك يلاحظ المرء توحداً أكبر بين الشعوب العربية ضد الغرب وأمريكا على الخصوص بسبب ازدياد الاعتداء على الوطن العربي الذي بدأ بفلسطين ثم بالعراق أمس وبعد ذلك لبنان وربما غيره غداً.

خامساً: من القضايا والموضوعات المهمة التي ركز عليها المركز في مجلة المستقبل العربي ومؤلفاته وندواته: التنمية العربية، الديمقراطية في المجتمعات العربية، العولمة والعرب، التراث والحداثة في الوطن العربي، نقد العقل العربي، الحركات الإسلامية

في الوطن العربي، العطاء العلمي في الوطن العربي... وكما أشرنا سابقاً، فإن المركز دأب على طرح تلك القضايا وأمثالها بالروح البحثية العلمية الموضوعية الصارمة وبالنشاط الفكري الملتمزم.

وما لاشك فيه أن مضمون القضايا والموضوعات يمسّ من قريب أو بعيد هموم المجتمعات العربية ويعمل في نهاية الأمر، من جهة، على إبراز نقاط الضعف في الوطن العربي وحفز همم الشعوب العربية، ومن جهة ثانية، على التغلب على المصاعب التي تقف أمام نهضتها والالتحاق جماعياً بركب المجتمعات المتقدمة.

ولا يعني هذا بأي حال من الأحوال، أن المركز لم يهمل بعض القضايا الحساسة الجديرة بالطرح بالنسبة إلى مجتمعات الأمة العربية اليوم. ونقتصر هنا على ذكر البعض منها مثل قضايا الأقليات في الوطن العربي، ونظام تعدد الزوجات والعدالة الاجتماعية، ومشاكل الشباب في الوطن العربي، والتحليل العمق للأنظمة السياسية العربية... وأعتقد أن على المركز أن يحرص بخاصة على إعطاء اهتمام أوفى إلى ثلاث من هذه القضايا وهي على التوالي: نظام تعدد الزوجات، مشاكل الشباب في الوطن العربي والأقليات. هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي، فإن المركز مدعوّ بشدة إلى إعطاء أسباب عدوانية الغرب المركّزة على الوطن العربي حقها من الدراسة والبحث وتبادل المحاضرات مع مراكز بحث غربية، وذلك لتوعية الجماهير العربية بما وراء الأزمة مع الغرب وكيف يمكن الخروج من هذا المأزق.

سادساً: أثبتت مجلة المستقبل العربي وكتب المركز وندواته فاعليتها وتأثيرها على مدى السنوات الثلاثين الماضية في حفز همم المتعلمين والمثقفين العرب على الوعي الأكثر والتعلق الكبير بمسائل الوحدة العربية في تجلياتها المتعددة. ومن ثم، ينبغي المحافظة عليها كونها أدوات عمل رئيسة لتبليغ رسالة المركز. ولكن هذا لا يعني أن هذه الأدوات الثلاث غير قابلة للتطور لتعزيز مكانة المركز وإنتاجه الفكري، فيمكن المركز مثلاً أن يغيّر طريقة إصداره للكتب فيلتزم بنشر كتاب كل شهر أو كل شهرين، فعامل الموعد الزمني المنتظم للنشر عامل حساس في خلق حالة الانتظار والتشويق لدى القارئ العربي لما سوف يصدره المركز في الموعد القادم.

أما بالنسبة إلى تطوير مجلة المستقبل العربي، فإن ذلك يمكن أن يكون بتبني المركز نشر بعض الأعداد الخاصة من المجلة. ويمكن أن يحصل ذلك بطريقتين:

- إما أن ينشر المركز عديدين أو ثلاثة أعداد خاصة في السنة.

- وإما أن يصدر المركز بعض الأعداد الخاصة من المجلة لتكون أعداداً إضافية إلى

الاثنى عشر عدداً التي يصدرها المركز من مجلة المستقبل العربي. ويبدو أنه ليس في ذلك كثير من المشقة للمركز الذي تتوافر عنده كمية هائلة من الدراسات والمقالات الصالحة للنشر.

إن مسيرة المركز في السنوات الثلاثين الماضية قابلة للتطوير والتعزيز، إذا هو وسّع من آفاق أنشطته التي تتجاوب أكثر مع مشاغل وهواجس الإنسان العربي. ونقتصر هنا على ذكر عدد محدود من الاقتراحات:

- إصدار طبعات مؤلفات شعبية تعالج قضايا الإنسان العربي بأسلوب مبسط يستهوي القارئ العربي العادي ويربطه بمحيطه العربي القريب والبعيد.

- تشكو اليوم كل المجتمعات العربية من عدم التوافر الكافي للكتاب الجاد المترجم إلى اللغة العربية خاصة في العلوم والتقنيات الحديثة. ويرجع هذا أساساً إلى فقدان التحمس للتعريب عند الكثير من القيادات العربية، فهناك، إذاً، ضرورة عربية جماعية لسد هذا الفراغ وذلك بترجمة الموسوعات والمعاجم والمراجع والكتب العلمية والفكرية العالمية ذات المستوى الرفيع إلى اللسان العربي لكي يصبح الإنسان العربي قادراً على مواكبة الثورات العلمية والتقنية والمعرفية والمشاركة فيها باللغة العربية، وهذا ما يجب أن تعطيه أهمية كبيرة المنظمة العربية للترجمة ذات العلاقة الوطيدة بالمركز.

- في عصر تهيمن عليه الثورة المعلوماتية، ينبغي على المركز أن يكثف جهوده في هذا المجال ويستعمل صناعات وتقنيات هذه الثورة الدائمة الاختراعات والابتكارات لإيصال رسالة المركز إلى المواطن العربي أينما كان. والخطوة الأولى بهذا الصدد تتمثل باقتراح تبني المركز لسياسة جادة بخصوص استعمال الوسائل السمعية والسمعية البصرية (الفيديو) في مثل الأنشطة التالية: توفير التسجيلات السمعية والسمعية البصرية الحية لأحداث الندوات والحلقات النقاشية التي يعقدها المركز ويقتصر عموماً على نشر محتواها جزئياً أو كلياً في مجلة المستقبل العربي، أو في كتب المركز. لقد قام المركز ببيع التسجيل السمعي البصري لندوة التراث وتحديات العصر عن طريق وكيل له بالإمارات العربية المتحدة، فمثل هذه التسجيلات الحية بالصورة والصوت ينبغي أن تصبح تقليداً ثابتاً للمركز لأنها تجعل الفرد يعايش الحدث وكأنه كان من بين الحاضرين. إن تأثر المشاهد بوقائع الأحداث الحية لتلك الندوات والمؤتمرات، يفوق عموماً التأثير الحاصل من مجرد قراءة نصوصها.

ونظراً إلى المستوى الرفيع الذي تتصف به مؤلفات المركز، لا أرى بأساً في أن يعمل المركز على ترجمة البعض من مؤلفاته إلى اللغة الإنكليزية بخاصة، فيكسب منها المركز مداخيل مالية ويذيع صيته المعرفي العلمي خارج حدود الوطن العربي.

ظاهرة الوحدة العربية ١٩٩٨

إن تقييم حالة فكرة الوحدة العربية في مطلع هذا القرن تتطلب عدة ملاحظات :

١ - مما لا شك فيه أن فكرة الوحدة العربية لم تعد ظاهرة يناهزها السياسي والمتقف ورجل الشارع في الكثير من الأقطار العربية، كما كان الحال قبل الحرب العربية الإسرائيلية في سنة ١٩٦٧. وبالرغم من ذلك، فإن اللافت للنظر بهذا الصدد أن مناطق أخرى في العالم، كمجتمعات أمريكا اللاتينية مثلاً، متشابهة في اللغة والدين لم تكد تعرف قوة المناادة بالوحدة بينها كما كان الأمر في المنطقة العربية المعاصرة، ولعل ذلك يوحي بأن لظاهرة الوحدة العربية خصوصياتها.

٢ - إن مشروع الفكر العروبي المعاصر الذي ظهر وتبلور في المشرق العربي بخاصة، كان رد فعل على الآخر الذي مثله - الأتراك بصفتهم حاكمين متسلطين في الأرض العربية كما يرى العرب الوجدويون - والغرب بصفته مستعمراً وحليفاً لإسرائيل. إن ما تبقى من الفكر العروبي اليوم يتغذى أساساً من عدوانية الغرب وإسرائيل على الشعوب العربية.

٣ - على المستوى الشعبي العربي يجد المرء تعاطفاً باطنياً ومتواصلاً مع فكرة الوحدة العربية في المشرق والمغرب عند تعرض بلد عربي ما إلى أخطار الآخر، العدو، كما تجسد ذلك في التضامن العربي الكاسح مع الشعب الفلسطيني في نكبة ١٩٤٨ أو في الانتفاضتين، ومع الشعب المصري إبان الاعتداء الثلاثي (الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي) عليه في عام ١٩٥٦، ومع الشعب العراقي ضد الغزو الأمريكي البريطاني في عام ٢٠٠٣، ومع الشعب الفلسطيني في نضاله المستمر ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما مع الشعب اللبناني في وقفته المقاومة ضد الحرب التي شنتها عليه إسرائيل في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٦.

إن هذا الشعور العروبي العفوي عند العامة والخاصة في مجتمعات الوطن العربي يعود في نظرنا إلى ما يمكن أن نطلق عليه بالتعبير الخلدوني تسمية **العصبية الثقافية**. إن صاحب المقدمة يرى أن صلة الرحم بين الناس هي أهم أسس التضامن والوحدة (العصبية) بينهم، وذلك أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل. ومن صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريب أو العداة عليه، ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك نزعة طبيعية في البشر مذ كانوا^(٥٧). إن العصبية بوصفها

(٥٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٠٢.

سلوكاً تضامنياً مع أهل صلة الرحم هي في التصور الخلدوني، ظاهرة ذات جذور بيولوجية مورثاتية (Bio-génétique).

إن ما نعنيه بالعصبية الثقافية هو أن اشتراك الأفراد والجماعات والمجتمعات في رموز ثقافية (لغة، عقائد، فكر، قيم ومعايير وأعراف ثقافية، معرفة/علم...) متجانسة ومتشابهة يدفعهم إلى التقارب والتضامن مع بعضهم البعض بطريقة تلقائية يغلب عليها التحمس العاطفي في المساندة والدفاع عن الذين يشتركون معهم في هذه الرموز الثقافية. وما يميز العصبية الثقافية من عصبية صلة الرحم هي أن الأولى أرحب صدرأ وأكثر إنسانية من الثانية من حيث قدرتها على استيعاب عدد هائل من ملايين البشر قد يصل إلى حد ضم البشرية جمعاء من كل الأجناس والمجموعات العرقية والعشائر والقبائل... أي إن اشتراك الأجناس البشرية في رموز ثقافية واحدة يخلق بينهم شبه عصا سحرية أو ما سميناه بالروح الثقافية الرمزية^(٥٨) التي تقوّي عرى الأخوة والتضامن بين الأفراد والجماعات التي لا تعرف بعضها البعض وتفصلها عن بعضها البعض مئات وآلاف الأميال. إن الشعور التضامني العفوي العروبي الكاسح بين أبناء وبنات مجتمعات الوطن الكبير خاصة في فترات الأزمات لا يستطيع تفسيره مفهوم عصبية صلة الرحم عند ابن خلدون. ولكننا نعتقد أن تفسير مفهوم العصبية الثقافية لذلك يتصف بكثير من السداد والصدقية.

ومن ثم، يمكن القول إن الشعور بالتضامن بين المجتمعات العربية التي تشترك في رموز ثقافية رئيسية هو حقيقة واقعة ثابتة طالما حافظت الشعوب العربية على انتمائها إلى رموز ثقافية متجانسة التي يأتي في طليعتها اللغة والدين. وقد يضعف هذا الشعور كثيراً أحياناً ويقوى كثيراً أحياناً أخرى تحت ضغط عوامل مختلفة، ولكنه لا يلفظ أنفاسه أبداً، فهو ذو طبيعة خالدة ما خلدت الرموز الثقافية بين الشعوب والأمم. وفي حالة أقصى ضعفه يكون الشعور التضامني على الأقل قوة كامنة وصامتة في أعماق اللاشعور الجماعي. وفي حالة عز قوته وعنفوانه يصبح الشعور التضامني بين الشعوب قوة عاتية وصاخبة ضد الأعداء في دنيا الشعور الجماعي لتلك الشعوب. ويصدق هذا كثيراً على الوطن العربي.

٤ - لا تتساوى مناطق الوطن العربي الثلاث في تحمسها لفكرة الوحدة العربية، ولذلك أسباب ليس هنا مجال ذكرها، ويجوز القول إن الحماس لمشروع الوحدة

Mahmoud Dhaouadi, «The Cultural-Symbolic Soul: An Islamically Inspired Research (٥٨) Concept for the Behavioral and Social Sciences,» *American Journal of Islamic Social Sciences*, vol. 9, no. 2 (Summer 1992), pp. 153-172.

العربية بعد الحرب العالمية الثانية كان أقوى بكثير في المشرق العربي (سوريا، مصر، العراق بخاصة) منه في منطقتي الخليج العربي والمغرب العربي.

وبسبب فشل تجارب مشاريع الوحدة في البلاد العربية المشرقية والتحولات العالمية الكبرى التي عرفها العالم منذ ثلاثة عقود على الأقل، يمكن القول إن التشابه السلبي قد ازداد بين الدول العربية المشرقية ونظيراتها في كل من الخليج العربي والمغرب العربي بخصوص الوحدة العربية. ويمكن وصف موقف هذه الدول جميعاً من الوحدة العربية في بداية هذا القرن بأنه موقف يرى أن مسألة الوحدة العربية الشاملة غير ممكنة في الأمد القريب على أرض الواقع، ومن ثم، ينبغي الابتعاد عنها لأنها ليست فكرة قابلة للممارسة في الأمد القريب. ولكن هذا لا يعني أن الشعور بالوحدة انتهى بكل أشكاله بين الشعوب العربية. إن توحيد أغلبية الشعوب العربية في اللغة والدين يجعل وحدتها الثقافية ثابتاً أزلياً لا يسهل تخريبه وهدمه كما هو الأمر في الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين المجتمعات.

الفصل الرابع

لمحات شخصية عن «المستقبل العربي»

أنيس صايغ(*)

كانت فكرة إصدار مجلة دورية مختصة بشؤون الوحدة العربية إحدى أبرز المشاريع التي فكّر بها وخطط لها مؤسسو مركز دراسات الوحدة العربية وهم يعرفون مشاريع المركز ومهامه والخطوات العملية المستقبلية التي سيسلكها في مسيرته الثقافية لتعزيز الدعوة إلى الوحدة العربية.

وفي صيف ١٩٧٦ اتصل بي الدكتور بشير الداعوق، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمركز، يعرض عليّ الفكرة ويقترح أن أتولى إصدار المجلة العتيدة ورئاسة تحريرها، وكنت آنذاك في مرحلة النقاهة بعد أن استقلت من عملي كمدير عام لمركز الأبحاث (التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وكرييس لتحرير مجلة شؤون فلسطينية التي أسستها أوائل العام ١٩٧١. وقد حملني الصدام المباشر والمتواصل مع قيادة المنظمة (١٩٧٠ - ١٩٧٦) الذي أدى إلى استقالتي، على أن أنأى بنفسني عن تسلّم أية مسؤولية مباشرة في حقل الإنتاج والإصدار الثقافيين. وارتأيت أن أواصل الأداء القومي/الثقافي بشكل آخر.

ولذلك قبلت عرض الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك (المرحوم محمود رياض) بأن أعمل مستشاراً له في مقر الأمانة العامة في القاهرة.

(*) كاتب فلسطيني.

فاجأ الرئيس المصري أنور السادات العالم بخطابه في مجلس الشعب في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، بإعلانه رغبته في زيارة فلسطين المحتلة وإجراء اتصالات رسمية مع حكومة العدو واستعداده لعقد اتفاق ينهي حالة الحرب بين مصر وإسرائيل.

كانت الصدمة غير المتوقعة قوية عليّ، مثلما كانت لدى غالبية أفراد الأمة العربية. لقد وجد الجميع في هذه الخطوة تفريطاً بحقوق الأمة وخروجاً على الإجماع الشعبي العربي وانحرافاً عن طريق النضال الذي ارتضاه العرب وسلكوه منذ عشرات السنين مضحين بأرواحهم وأجسادهم من أجل الوصول إلى هدف استعادة فلسطين وإنشاء كيانهم الوطني فيها.

شعرت أمام تلك الصدمة، أن مقر جامعة الدول العربية ليس مكاني الصحيح في هذا الواقع المستجد. وشعرت أن واجبي القومي العربي والوطني الفلسطيني يحتمان عليّ الالتقاء من جديد مع الجماهير العربية بعيداً عن الأنظمة الرسمية، في مسلك ثقافي متجدد ومتطور يعتمد الكلمة والحوار والتحليل والبحث العلمي لتطوير التحسس بالمبادئ القومية والوطنية ورعايته ليصبح أداة فاعلة في الضغط على الحكومات لتحقيق إرادة الأمة ولتمارس مسؤولياتها بأمانة.

وهكذا، وحينما فاتحني الإخوة في اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية (وكانوا مجتمعين في القاهرة في ذلك اليوم التاريخي نفسه) مرة أخرى بقبول عرضهم بإصدار المجلة العتيدة ورئاسة تحريرها وافقت من دون تردد وبعد تمتّع سابق لمدة سنة تقريباً.

أمضيت شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير من عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ في التحضير لإصدار المجلة ووضع الخطط والتصاميم وكتابة رسائل الاستكتاب وعروض التعاون مع العشرات من الكتّاب والباحثين العرب في مختلف الأقطار العربية وفي تعدّد حقول التخصص وتنوع المدارس الفكرية والاتجاهات السياسية والعقائدية، ممن يؤمنون بمبدأ العمل العربي المشترك الذي هو رسالة المركز ورسالة المجلة التي تنطق باسمه. وقد استثمرت في هذه الحملة رصيد التعامل والاتصال مع مئات المثقفين العرب الذي كوّنته خلال عملي في مركز الأبحاث منذ ١٩٦٦، ومجلة شؤون فلسطينية منذ ١٩٧١.

وحينما عدت إلى بيروت واستقررت فيها في مطلع شباط/فبراير ١٩٧٨، كانت الاتصالات مع هؤلاء الكتّاب قد بدأت تثمر. وأخذت ردود الفعل الإيجابية

تتجسد في اقتراحات ومقالات وبحوث ودراسات ومراجعات أمكنتني من إصدار العدد الأول من المجلة (وقد حملت اسم **المستقبل العربي**) في منتصف شهر أيار/ مايو ١٩٧٨. وقد حظيت بمعاونة صادقة من زميلين تحملاً معي عبء إعداد الأعداد الستة الأولى وتحريرها وإصدارها، وهما الدكتور وليد قزيها والباحث إلياس سحاب.

كانت المجلة في سنتها الأولى تصدر مرة كل شهرين، رغم إلحاحي ومطالبتي بأن تكون شهرية على الرغم من التكلفة المالية المضاعفة. وقد أصبحت المجلة شهرية بالفعل بعد أن تركتها في ربيع ١٩٧٩.

حرصت، منذ تسلم المهمة، أن تقتصر على سنة واحدة فقط. ذلك أني أؤمن بأن سنة التأسيس في مشروع ثقافي مثل هذا هي الفترة الأهم في حياة المشروع. كما إنها مرحلة تدريب ليتولى آخرون المضي بالعمل وتطويره في ما بعد، مستفيدين من خبرات أخرى ومن التجارب العملية التي يجنيها المرء في المرحلة التأسيسية.

واليوم، وقد مضى على إصدار **المستقبل العربي** ثمانية وعشرون عاماً، أستطع أن أنظر إلى هذا المشروع الثقافي الهادف نظرة تقييمية تبعث في الاعتزاز والرضى والسعادة.

حسبُ **المستقبل العربي** أنها ما زالت تصدر، وتصدر بانتظام وزخم. إن أسوأ آفات الإنتاج والمشروع الثقافي (وغير الثقافي) في وطننا العربي أن العمل الواحد يبدأ قوياً ثم يأخذ بالتراخي والتراجع والتقطع حتى يتوقف ويزول وتزول معه معظم آثاره وثماره. وثمان وعشرون سنة في عمر مجلة ليس بالأمر العادي ولا المألوف. قليلة جداً هي تلك المجلات العربية الثقافية التي عاشت وصمدت هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبياً.

وهي تصدر بقوة وبعزم والتزام كما كانت منذ مولدها، ثابتة على مبادئها التحريرية والوحدوية والعلمية، ومحافضة على مستواها ودقتها وجراتها. يبدو هذا الكلام والإعجاب بالمجلة غريباً وربما لا ضرورة له إذا تجاهلنا الظروف السياسية والنفسية العامة التي تمر بها الأمة (ومثقفوها وأحزابها ومؤسساتها الفكرية بشكل خاص) - تلك الظروف المؤلمة والمؤسفة التي نعانيتها كل يوم والتي تنعكس في خيبات الأمل والردات والانحرافات، في التخلي عن المبادئ، والتنكر للثوابت، وفي شراء الذمم وبيعها، في الاستسلام الذليل أمام الإغراءات والضغطات المحلية والخارجية، الرسمية والمالية، في الهبوط من علياء الكرامة الوطنية والشموخ القومي

إلى درك التبعية للوصاية الأجنبية وللمفاهيم الدخيلة. في الانهزام أمام الغزو الثقافي والسياسي والمالي الأجنبي المعادي والصهيوني.

لنعترف، بصراحة، أننا نعيش زمناً رديئاً أصبح فيه الحفاظ على الثوابت بطولية خارقة، وأصبح المواطن الذي يرفض الإذعان لمعسول الكلام، الواقعية والمرحلية والظروف الراهنة والواقع المستجد وضرورات مواكبة المتبدلات الطارئة ومراعاتها والاستفادة منها، أصبح ذلك المواطن بنظر زملائه إمّا جاهلاً أو مجنوناً ينتسب إلى عالم آخر خارج عالمنا الحقيقي المعاش.

المستقبل العربي إحدى المؤسسات القليلة التي صمدت، وحافظت على رصيدها ورسالتها وسمعتها، وسبحت، وما زالت تسبح، عكس التيار الراهن، محتفظة بآمال أسرتها وكتّابها بمستقبل واعد ومضيء للأمة العربية بالرغم من الظلام الحالك الذي يلفّ كل نواحي حياتنا المعاصرة.

الفصل الخامس

الدراسات خلال ٣٠ عاماً

صباح ياسين(*)

«إننا نؤمن بالوحدة، وبأهميتها وبضرورتها، ونعمل لها بواسطة البحث العلمي، بما يتضمنه ويفترضه من توثيق ونشر ونقاش، على اختلاف المفاهيم والأساليب والتصورات والاعتقادات».

بهذه الصيرورة، وعبر العلاقة المتكاملة والعضوية بين المعطى الأيديولوجي واشتراطات الواقع يعرض رئيس تحرير مجلة المستقبل العربي، أبعاد وملامح الخطوة الأولى لأعمال مركز دراسات الوحدة العربية، . . هذه العلاقة والصيغة بين الإيمان بالفكرة وبالقضية القومية وبالعمل من أجل تحقيق أهدافها، وليؤكد الارتباط الحيوي بين جوهر النضال القومي التحرري، بكل مقوماته النظرية والتطبيقية، وبين مكونات الثقافة العربية وخصوصياتها وأهدافها، وبالتالي أسس تكوين العقل العربي ومعطياته.

لذا كان انطلاق مؤسسة فكرية قومية ملتزمة، مركز دراسات الوحدة العربية، غايتها «البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي والوحدة العربية، بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي»^(١) إنما يعبر عن اعتماد وسيلة لتنمية الوعي بضرورة الوحدة، واعتبار الوحدة هدفاً مشروعاً، ليس فحسب، بل مساراً للعمل والنضال اليومي الدؤوب لكل المؤمنين من أجل تحقيق مشروع النهضة والتقدم على مستوى الوطن العربي.

(*) معاون المدير العام في مركز دراسات الوحدة العربية.

(١) من البيان التأسيسي لمركز دراسات الوحدة العربية.

إذاً كان الهدف بناء منظومة فكرية لتعزيز النشاط والعمل من أجل بناء ثقافة قومية تتوفر على معطيات عملية لاستخلاص قواعد عمل مستقبلية تشمل جميع مناحي الحياة، وهي قواعد يعمل عبرها العقل المنهجي العلمي، وتقود إلى تحقيق التوافق أو المطابقة بين إمكانات الأمة الحضارية ومخزونها الفكري والثقافي، وبين طموحها ودورها المستقبلي، ولذلك فإن عقلانية التجربة في بناء تلك المؤسسة الفكرية القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، كانت عقلانية موضوعية وتجريبية تقود إلى تفعيل الإمكانيات وتوظيفها في أطرها الصحيحة وتحكيمها المنطق والعلم باستمرار، وليس علاقة افتراضية ذات طابع تأملي يتوسل الماضي من أجل الحاضر.

ومن هنا، فإن الخطوة الأولى في بناء نشاط مركز دراسات الوحدة العربية في ميدان البحث العلمي والتأليف والنشر كان يستند إلى بناء تقاليد علمية تعبر عن نظام معرفي ثقافي رصين، يرتفع فوق الواقع السلبي، ليس بمعنى تجاهله، بل عبر تحليله وتفكيكه وإعادة تركيبه وفق منطق علمي موضوعي يعبر عن طموح الأمة ويتوافق مع الأهداف التي أنشئ من أجلها المركز، ويقود إلى ترسيخ مجموعة من التقاليد العلمية التي تقود بالضرورة إلى تنمية آليات عمل معرفية سليمة تصب في المحصلة النهائية بالمنتج الفكري ونوعيته وقيمه.

إن قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية ينظم عملية ذات أبعاد متعددة، تهدف في المحصلة إلى إنتاج الفكر بصيغة مطبوعة وقابلة للتداول بين الناس، وعلى هيئة الكتاب الذي لا يزال يمثل رافداً من أهم روافد نشر المعرفة وتوثيقها وإشاعتها من أجل توظيفها لخدمة الإنسانية، وقد كرس المركز تقاليد أضحت ذات دلالة معرفية وتحظى بسمعة طيبة لدى الباحثين والمؤلفين، وتلك التقاليد تستند إلى جملة من الإجراءات العلمية الرصينة في تقييم الجهد الفكري والتعاون مع الباحثين في سلسلة من الإجراءات التي من شأنها أن توفر الرأي وتقدم الملاحظات والتصويبات التي تعزز من جهد الباحث في استكمال مشروعه الفكري لكي يخرج الكتاب بصيغته العلنية، ويودع لدى القارئ بوصفه ذخيرة معرفية وعلمية ذات سمعة وصدقية عالية.

ويقوم قسم الدراسات بالاستفادة من الخبرات في مختلف الاختصاصات في إطار تقييم المخطوطات التي يتسلمها، وبهذا الصدد فإن القسم، كما هو المركز، يتعامل مع طيف واسع من العلماء والمفكرين والأكاديميين والخبراء في مختلف الاختصاصات وهذا التعامل لا يقتصر على قناة واحدة هي العمل على تقييم ما يردده من مخطوطات وبحوث، بل يتعدى ذلك إلى تدوير وتحرير المعرفة من مصادرها إلى

أطراف عديدة مستفيدة. وبمعنى آخر إن ذلك الطيف الواسع من النخب والمثقفين، إنما يلتقون عملياً ودورياً في مساحة معرفية هي برنامج نشاط مركز دراسات الوحدة العربية في أكثر من فعالية ومناسبة لعل أبرزها عبر الندوات الفكرية التي يعقدها المركز دورياً حول عدد من الموضوعات الفكرية والسياسية، كذلك الحلقات النقاشية، ثم التفاعل عبر إبداء الرأي بشأن موضوعة محددة أو موضوعات مختلفة، وفي هذا الإطار تكون عملية صياغة بحث لأجل نشره في كتاب، تأخذ مدى الصيرورة العلمية المفتوحة التي تعبر عن لقاء المعرفة والخبرة من أجل صناعة مستوى جديد من التفكير المنهجي في القضايا المطروحة. إذ تعبر الآراء المختلفة التي تصب باتجاه تطوير وتعديل جهد فكري بحثي (مخطوطة) عن مصلحة فكرية مشتركة، وهي في الواقع تمثل واحدة من أرقى صيغ الإبداع والتجديد على طاولة مستديرة من الحوار والتفاعل والشفافية في الرأي والرأي الآخر.

إن أي مخطوطة ترد إلى المركز سيتولى قسم الدراسات إعداد خلاصة عن مضمونها مرفقة بالسيرة الذاتية والعلمية للباحث لتعرض على لجنة الدراسات للنظر في أمر قبولها، أي تطابق موضوعها مع أهداف المركز واهتماماته، وتوفر شروط الموضوع والعلمية وبشكل خاص الاستخدام العلمي لمنهج البحث وتوظيف المراجع والمصادر بشكل صحيح. وبعد إقرارها من قبل لجنة الدراسات تقوم اللجنة باختيار عدد من الخبراء لإبداء الرأي والتقييم في المخطوطة، حيث يتم إرسال المخطوطة إلى الخبراء وفق استمارة علمية تحتوي على مجموعة من الأسئلة الوافية التي توفر القاعدة لتقييم المستوى العلمي والمنهجي للبحث، بالإضافة إلى آراء ومقترحات الخبراء بشأن أهمية الموضوع ومنهج التحليل العلمي المعتمد في البحث والنتائج التي توصل لها الباحث بما يتوافق مع عنوان الموضوع وافتراسات البحث وخطوات إنجازه، وهكذا. وعندما ترد تقارير الخبراء يجري إرسالها إلى الباحث (مع الاحتفاظ بسرية أسماء الخبراء المقيمين) من أجل الاستفادة مما ورد فيها، وإجراء ما يستلزم لتعديل المخطوطة أو إضافة ما يجب إليها، وربما إعادة صياغة بعض فصولها. وتحظى آراء الخبراء بتقدير واهتمام قسم الدراسات في إطار تقييم المخطوطة وبيان الرأي بشأن نشرها من عدمه، ولذا يتولى القسم مع الباحثين متابعة تنفيذ آراء الخبراء. ويسهم المركز في حالات عديدة بتوفير المصادر الجديدة للباحثين أو المصادر التي لم يستطع الباحث الوصول إليها أو الحصول عليها. كما إن القسم، وفي حالة اختلاف آراء الخبراء بشأن بحث أو قضية ما، يذهب للاستزادة من آراء خبير ثالث أو رابع، وكل ذلك يهدف إلى الوصول إلى مستوى من التقييم والتقويم الذي يصب في النتيجة بمصلحة البحث (المخطوطة) ويساعد الباحث على تطوير إنتاجه العلمي نحو

الأفضل، ورفده بمقومات التميز بما يسهم لاحقاً عند طبعها في كتاب في نجاح المطبوع وانتشاره الأوسع.

ومن دون شك فإن التوفر على بحوث ودراسات قيمة، بالمعنى الفكري والعلمي، ليس أمراً صعباً، كما إنه في الوقت ذاته ليس أمراً سهلاً أيضاً، وبمعنى آخر، فإن تمسك المركز بتقاليد علمية رصينة في التعامل مع البحوث والدراسات التي يتقدم بها الباحثون لنشرها، وفي المقابل تفهم وتقدير جمهرة الباحثين والدارسين لذلك المنهج، بل اعتباره ضماناً لجودة المنتج الفكري من جميع الجوانب. . . جميع ذلك أسس علاقة نموذجية بين طرفي عملية صناعة باللغة الدقة وتميز بمسؤولية عالية وتعبر عن تجربة أكد توالي الزمن على صوابها، بل ضرورتها. وإذا ما أخذنا جانباً واحداً من تلك التقاليد التي اعتمدها المركز، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، وهو موضوع سلامة اللغة العربية، فإن الواقع يشير، وبعد مسيرة السنوات الطويلة التي قطعها المركز وبإنتاجه الثري في مختلف جوانب الفكر القومي والسياسة والعلوم الاجتماعية والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والإعلام والتربية. . . وغيرها، فإن المركز يعتز بأنه قد وضع اللغة العربية في صناعته موضع التقديس. فالعربية ليست فائضاً من الألفاظ والصياغات، بل هي في الواقع الجزء الأساسي من مكون العقل العربي وإدراكه وتمثيله للواقع، أي إنها المعطى التكويني الأول للأمة، ولذلك فقد كان حرص المركز على التعامل مع ما يردده للنشر من بحوث ودراسات وفق اعتبار مبدئي أول هو سلامة استخدام وتوظيف اللغة العربية العظمية، واعتبار سياق اللغة عنواناً لسيادة قومية للفكر، ولشخصية الكتاب الذي سيحمل إلى جانب اسم مؤلفه اسم ناشره مركز دراسات الوحدة العربية.

تقنين الرأي وتفعيله

وإذا كان مركز دراسات الوحدة العربية يتعامل مع مساحة واسعة من معطى الفكر القومي التحرري بكل جوانبه الإنسانية والعلمية، فإنه بالضرورة يتلقى الكم الكبير من نتاج ذلك الفكر من منتجه (مبدعيه) أملاً في نشره من قبل المركز، فإن هذه العملية بحد ذاتها تشكل بعداً ثقافياً فريداً من نوعه. فالمركز ليس وسيلة لتحويل (تمرير أو إعادة تصنيع) مسودة المخطوطة إلى عنوان جديد في سلسلة إصداراته، بل هو في الواقع شريك فاعل في صناعة الكتاب في كل مراحلها، ابتداءً من الفكرة، التي قد يبادر المؤلف إلى عرضها بوصفها مشروع دراسة على المركز لمعرفة الرأي الأولي بأهميتها أو إمكانية تبني المركز مخطط البحث، مروراً بالعمل المشترك على تقويم مخطط البحث، الذي قد يستدعي أن يبادر المركز إلى

اقتراحات أساسية أو ثانوية تسهم في إعادة تحرير المخطوطة أو إضافة فصول جديدة لها... وهكذا...

.. وإذا كان تقدم الفكر، كأداة ومحتوى، رهناً بما يحققه العلم في مختلف الميادين من إنجازات مدركة، فإن سياسة النشر التي يعتمدها المركز للتعامل مع المبدعين ونتائجهم الفكري إنما تستند إلى حقيقة أن قواعد التمييز، إنما تجد مصدرها الأول في الواقع الحي الذي يعيشه ويتفاعل عبره الإنسان، وعبر المجهود العلمي المنهجي المستند إلى النزعة الواقعية والتجريبية التي تمثل المنهج والطريق لاكتشاف الحقائق وتعميمها واختيارها في الواقع، وعبر ذلك يتولد الاقتناع بأهمية تحقيق المطابقة بين الأفكار الخلاقة وقدرتها على التفاعل والتعبير عن الواقع... إن هذه السمة لا يمكن أن تتوفر دوماً، ولذلك لا بد أن تمر عبر سلسلة من الاختبارات النظرية والتداول بين أصحاب الاختصاص والمعرفة، ومن هنا فقد اعتمد المركز أساليب متنوعة لإشاعة النقاش وتداول الآراء في الموضوعات التي يختارها أو تلك التي يقدمها باحثون من خارج المركز. ويعتمد المركز إما أسلوب إرسال مخطط البحث وخلاصة عن أهدافه إلى عدد من المختصين لاستمزاز آرائهم والاطلاع على مقترحاتهم التقويمية، وإرسال تلك الآراء والملاحظات إلى الباحث للاستفادة منها في تعديل وإثراء مخطط البحث، وإعادة صياغته في ضوء تلك الآراء، أو عقد حلقة نقاشية حول الموضوع المقترح يشارك فيها عدد من أصحاب الاختصاص أو التجربة في موضوع مخطط البحث. وقد تعقد هذه الحلقة النقاشية في مقر المركز في بيروت، أو تعقد خارج بيروت في إحدى العواصم العربية، لكي يستمع الباحث إلى جميع الآراء حول موضوع بحثه، ويسعى إلى الاستفادة منها، وقد ترسل خطة البحث مرة ثانية، وبعد أن تجرى عليها التعديلات من قبل الباحث، إلى المشاركين في الحلقة النقاشية لإبداء الملاحظات النهائية حولها قبل اعتمادها من قبل الباحث.

إن هذه الآلية المعتمدة في إقرار واعتماد خطط البحث، لا تستهدف فقط تعديل المخطط المقترح وإغناءه، بل هي بحد ذاتها تهدف إلى تحقيق مستوى من التفاعل والحوار بين أصحاب الاختصاص على طاولة مفتوحة للرأي والفكر الخلاق من دون ضوابط مسبقة سوى احترام قواعد النقاش، ووجهات النظر والحفاظ على المستوى العلمي باتجاه تحقيق الهدف المنشود... وهي في الواقع مناسبة لإثراء النقاش أيضاً حول موضوعات أخرى ذات صلة بموضوع البحث، مما يسهم في توليد أفكار جديدة صالحة للبحث والدراسة.

وقد يبادر المركز إلى تكليف باحث واحد، أو عدة باحثين لإنجاز بحث في إطار موضوع محدد، وتأخذ تلك المبادرة وسائل عديدة في سبيل إنجازها، بالاستناد إلى تقاليد المركز التي سبق الإشارة إليها في مناقشة مخطط البحث من قبل مجموعة مختصة وتعديله وتطويره، أو اقتراح جوانب جديدة تعزز من البحث وتغنيه، وفي كل الأحوال فإن الدراسة بعد إنجازها، سوف تعرض على عدد من الخبراء لبيان الرأي بشأنها، وإرسال تلك الآراء إلى الباحث أو الباحثين للاستفادة من الآراء والملاحظات الواردة بشأنها.

وتستحق آلية مرور البحوث على أكثر من خبير لإبداء الرأي بشأنها. . تستحق هذه الآلية التقييم في جوانبها المختلفة، إذ أثبتت التجربة أن الآراء التي يقدمها الخبراء هي في الواقع تمثل مشاركة حقيقية في إثراء المضمون أولاً، والأسلوب والشكل ثانياً، وغالباً ما تأتي آراء الخبراء لتعزز من افتراضات المؤلف، ولتساعده في الوصول إلى موضوعات لم تثر اهتمامه أو لم يضعها في قائمة مستهدفاته، كما إن تنوع الآراء والاجتهادات يوفر للباحث فرصة الوصول إلى اقتناعات واستنتاجات تمثل إضافة نوعية في ميدان بحثه، وقد يتطلب الموضوع، حين يحدث الخلاف في الآراء بين الباحث والخبير، إلى الاستفادة من رأي ثالث يقدم مشورته واجتهاده، وجميع ذلك يصب في النهاية في مصلحة موضوع البحث، ودقته وصرافته العلمية.

نشر أطروحات الدكتوراه

وقد انتهج مركز دراسات الوحدة العربية منهج تشجيع نشر أطروحات الدكتوراه في مختلف مناحي المعرفة والعلوم، بما يشكل إسهاماً في إشاعة وترسيخ تقاليد البحث العلمي الأكاديمي. وتوثق قائمة منشورات المركز من تلك الأطروحات رصيماً كبيراً ومتنوعاً في مختلف الموضوعات، وهذا ما شجع الباحثين بشكل عام والشباب بخاصة نحو التوجه إلى المركز لنشر أطروحاتهم وبحوثهم، وبخاصة تلك الأطروحات التي تتناول موضوعات ذات طبيعة راهنة وتمثل اجتهادات جديدة بالنشر والتعميم.

وفي الوقت الذي يحترم فيه المركز تقاليد وأساليب المؤسسات الأكاديمية في اعتماد أطروحات الدكتوراه وإجازتها، فإنه يعزز تلك التقاليد بإخضاع تلك الأطروحات لآراء عدد من الخبراء المتخصصين، للمساهمة في إغناء الموضوعات، واستكمال شروطها العلمية، بالإضافة إلى ترصين استخدام المصادر والمراجع، وإعادة بناء المخطوطة على أساس نشرها في كتاب، أي إعادة تحرير كل ما تفرضه مستلزمات

الشروط الأكاديمية للأطروحات^(٢) بما يتواءم وشروط نشر كتاب علمي قابل للتداول بين الناس.

إن سياسة المركز في اختيار أطروحات الدكتوراه تعتمد أولاً على أهمية الموضوع فكرياً وسياسياً وقيمه العلمية وراهنيته، بالإضافة إلى مستواه الأكاديمي والنتائج التي توصل إليها الباحث، مما يستدعي تعميم الفائدة من الآراء الواردة في الأطروحة، وأن يكون الموضوع جديداً ومتميزاً في موضوعه وأسلوب معالجته علمياً. وفي هذا الإطار فقد أصدر المركز لغاية إعداد هذه الدراسة ٥٧ أطروحة أكاديمية، وهو ما يمثل تقريباً ١٠ في المئة من مجموع إصدارات المركز من الكتب منذ تأسيسه، وهي نسبة تعبر عن دون شك عن توجه واهتمام المركز لتبني الإبداع العلمي للشباب بشكل خاص باعتبار أن أغلب تلك الأطروحات قد أعدت من قبل الباحثين في أعمار مبكرة من عطائهم العلمي، وهي بالتالي تمثل مرحلة أساسية من مراحل تطورهم اللاحق في ميدان البحث العلمي والنشر.

تقاليد علمية للنشر

إن المعطيات التي سبق الإشارة إليها، هي في الواقع تراكم عمل وتقاليد اتسمت بالرسوخ والثبات على مدى ثلاثين عاماً من مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية، وكانت السمة الجامعة لحصيلة تلك السنوات هي التمسك، مع التطوير، بالثوابت الإيجابية في نشاط المركز، الذي يخضع في كل أنشطته الفكرية والعلمية إلى مراجعات دورية سواء من قبل هيئاته القيادية، اللجنة التنفيذية، ومجلس الأمناء، أو عبر الاجتماعات الدورية للجان والهيئات المختصة، ومنها على سبيل المثال لجنة الدراسات التي تحكم مسار النظر في المخطوطات المعروضة على المركز لنشرها، وتدقق سلسلة إجراءات التقييم، وصولاً إلى إعداد المخطوطة وتأكيد صلاحيتها العلمية والموضوعية من أجل إرسالها إلى قسم التحرير لاستكمال إجراءات النشر.

إن تصفّح قائمة منشورات المركز، وهي حصيلة جهد السنوات الماضية (٣٠)

(٢) بشكل استثنائي قد يذهب المركز إلى نشر رسائل الماجستير التي تملك مقومات علمية تؤهلها من حيث الموضوع واللغة والمنهج وطريقة المعالجة والاستنتاجات. وفي هذا الإطار فإن المركز يتعامل مع رسائل الماجستير باعتبارها إبداعاً علمياً تتوافر فيه المستلزمات الأكاديمية، ولكن برنامج المركز للنشر لا يسمح إلا بنشر رسائل الدكتوراه، وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن أطروحات الماجستير لا تتوافر فيها مستلزمات العمل البحثي العلمي الرصين.

عاماً) توضح التنوع والشمولية في اهتمامات المركز في ميدان النشر، وتأقي العناوين التي يهتم المركز بإصدار مطبوعاته ضمنها كما يلي:

- فكر قومي

- ثقافة

- اجتماع

- سياسة

- اقتصاد

- إعلام واتصال

- القضية الفلسطينية

- علوم وتكنولوجيا

- تربية وتعليم

- تاريخ

- جغرافيا وبيئة

- فلسفة

- توثيق، وما يشمل ذلك من نشر مجموعات يوميات ووثائق الوحدة العربية^(٣)
ببليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠) في ثمانية مجلدات،
والموسوعة اليمنية، والمشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٩): دراسة توثيقية،
هذا بالإضافة إلى إصدار فهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة
والعشرين، أيار/ مايو ١٩٧٨ - نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ (الأعداد ١ - ٢٩٠)^(٤).

(٣) نشر مركز دراسات الوحدة العربية يوميات ووثائق الوحدة العربية على أجزاء، وصدر منها أحد عشر جزءاً. انظر: الفصل السادس من هذا الكتاب تحت عنوان: «التوثيق... ذاكرة المعرفة».

(٤) انظر: ببليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)، ٨ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٧٢٩٠ ص؛ الموسوعة اليمنية، الرئيس المؤسس المشرف العام أحمد جابر عفيف؛ رئيس التحرير حيد مطيع العواضي، ٤ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)؛ المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٩): دراسة توثيقية، إعداد يوسف قزما خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٧٩٦ ص، وفهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة والعشرين، أيار/ مايو ١٩٧٨ - نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ (الأعداد ١ - ٢٩٠) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٤٨٨ ص.

ولا تقتصر إصدارات المركز على العناوين التي ذكرت، بل هناك وتحت كل عنوان أشير إليه عناوين أخرى فرعية، هذا بالإضافة إلى ما أصدره المركز من سلسلة (قصص للناشئة) تحتوي على مجموعة من سلسلة الكتب المصورة عن الوطن العربي تتحدث عن عدد من العواصم العربية من حيث تاريخها وواقعها وطبيعتها حياة أهلها... إلخ.

إن مراجعة الموضوعات التي أصدرها المركز تلقي الضوء على مسارين في آن واحد، الأول هو شمولية الموضوعات التي تناولها برنامج النشر، أي إن مختلف الموضوعات الفكرية والسياسية بكل تنوعاتها والعلمية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، جميعاً تم الاهتمام بها على حد سواء، والثاني هو الاهتمام بالموضوعات الراهنة التي تشغل الأمة وتمثل محور نضالها التحرري والإنساني، فالقضية الفلسطينية، على سبيل المثال كانت في صلب اهتمامات المركز، هذا إلى جانب الاهتمام بموضوع قومي آخر فرض نفسه وهو قضية العراق وتداعيات الاحتلال والأحداث اللاحقة، ثم كان هناك الاهتمام بقضايا التنمية الإنسانية والديمقراطية والمشاركة السياسية والمجتمع المدني والشباب والمرأة، وهي قضايا تفرض وجودها في دائرة الاهتمام والواقع.

وفي إطار آخر يبادر المركز لإعداد مشاريع بحثية ذات طابع قومي شمولي حول الموضوعات المتصلة بالواقع القومي وتطوراتها، وعلى سبيل المثال فإن المركز يقوم باستكمال عدد من الدراسات حول صنع القرار في الوطن العربي، وقد تمت مناقشة المخطط في حلقة نقاشية شارك فيها عدد من الباحثين من مختلف أنحاء الوطن العربي، وستشمل هذه الدراسة أحد عشر قطراً عربياً هي: مصر، السعودية، الكويت، سوريا، العراق، اليمن، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان، السودان. وكان المركز قد تناول بالنشر موضوع صنع القرار في عدد كبير من أقطار العالم، ومنها ما يتصل بالعلاقات مع الوطن العربي^(٥).

(٥) نشر مركز دراسات الوحدة العربية كتباً عديدة عن آليات صنع القرار وتعلق ذلك الأمر بأوضاع الوطن العربي، انظر على سبيل المثال: كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٢٦٠ ص؛ سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٢٥٩ ص؛ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٣٥٠ ص، ونيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ٣٥٥ ص.

كذلك نشر المركز كتباً عن صنع القرار على المستوى الدولي وعلاقته بالوطن العربي، انظر: محمد مصطفى =

كما أن المركز يواصل مشروعه لإعداد دراسة شاملة عن الجاليات العربية في الخارج، وقد صدر ضمن هذا المشروع أول كتاب بعنوان: العرب في الأرجنتين - النشوء والتطور^(٦) والثاني: العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج^(٧)، والثالث بعنوان: الجاليات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا - جنوب الصحراء^(٨). والرابع بعنوان: الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات: التشيك، التشيلي، البرازيل، البيرو، الباراغواي، الأرجنتين^(٩)، ويتواصل العمل البحثي لاستكمال تنفيذ دراستين من الدراسات في إطار هذا المشروع الأولي بعنوان: «الجاليات العربية في أستراليا»، و«العرب في ألمانيا».

مشاريع موسوعية

ومن منطلق أن التفكير بواسطة ثقافة ما، معناه التفكير عبر منظومة مرجعية شاملة تعبر تفاصيلها الأساسية عن شكل تلك الثقافة وأبعادها ومكوناتها، وفي المقدمة من ذلك الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، والمحيط الخارجي، ونمو الإنسان ودوره الفاعل، لذا فإن مركز دراسات الوحدة العربية ينظر إلى مشاريع الإنتاج الفكري والثقافي في الإطار الموسوعي، باعتبارها عملاً يصب في حصيلته في جهد تأطير الهوية القومية الإنسانية، ويتوافق ليس مع أهدافه (المركز) وطموحاته، بل يمد الجسور بين الماضي والحاضر، ويوفر المناسبة لكل المعنيين بهذه الموضوعات للتعاون والتنسيق، وتفعيل الجهود لإعداد المسح والتقييم ورصد الظواهر وتحليلها وتقييمها وربطها بما يتصل بها من أحداث وصولاً إلى استشراف المستقبل وتحديد ملامحه واتجاهاته.

= كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ٢٨٠ ص؛ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ١٣٢ ص، وفواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ١٨٤ ص.

(٦) عبد الواحد أكمر، العرب في الأرجنتين: النشوء والتطور (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ٢٩٥ ص.

(٧) ميخائيل وديع سليمان، محرر، العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٥٠٦ ص.

(٨) عبد السلام بغداد، الجاليات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا - جنوب الصحراء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٨٠٨ ص.

(٩) الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات: التشيك، التشيلي، البرازيل، البيرو، الباراغواي، الأرجنتين، إشراف وترجمة عبد الواحد أكمر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ٣٥٨ ص.

وبالنظر إلى الافتقار الواضح إلى الموسوعات العلمية في المكتبة العربية والمستوى العلمي المتواضع للموجود فيها، بالإضافة إلى محدودية الموضوعات التي تشملها، فإن الحاجة تبدو واضحة لرفد المكتبة العربية بعدد من الموسوعات المتخصصة في مختلف ميادين الثقافة والعلوم العربية، لكي تضع أمام القارئ العربي حصيلة الإبداع العربي خلال فترة زمنية ممتدة على عقود من الزمن. ولذا فقد وضع المركز برنامجاً لإعداد مشروع موسوعة **حصيلة الثقافة العربية في القرن العشرين** ومشروع موسوعي آخر هو **المشروع النهضوي العربي**.

وقد تم الإعداد لهذه البرامج الموسوعية من خلال آليات منظمة اعتمدت على مبدأ وحدة النظرة إلى الواقع وتحليله وجمع عناصره الأساسية وإعادة بنائه وفق منهج علمي يوظره، ويضعه في متناول الباحثين والمهتمين، وقد شارك في إعداد تلك الموسوعات طيف من المفكرين والباحثين والمعنيين بالسياسة والثقافة ومختلف جوانب العلوم والآداب في الوطن العربي، وعقدت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية والتشاورية لاستكمال عناصر الموضوع من كل جوانبه.

وإلى جانب العمل في الإطار الموسوعي ينشط المركز لنشر الأعمال الكاملة لشخصيات عربية كان لها دورها وفعلها السياسي في الحياة العربية الفكرية والسياسية والاجتماعية، وقد أنجز المركز مجموعة من الأعمال الكاملة منها:

١ - **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**^(١٠).

٢ - **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ**^(١١).

٣ - **الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري**^(١٢) (قيد الإنجاز).

(١٠) جمال عبد الناصر، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، تحرير أحمد يوسف أحمد؛ المساعدان مرفت عبد العزيز وأحمد السيد، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، ٣ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥ - ١٩٩٩).

(١١) ياسين الحافظ، **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ١٢٧٥ ص.

(١٢) صدر منها لغاية الآن: عبد العزيز الدوري: **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ١١٠ ص؛ **نشأة علم التاريخ عند العرب**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٣٩٥ ص؛ **العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ٣٠٤ ص، و**دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ٢٣١ ص.

- ٤ - الأعمال الكاملة لعبد الله الطريقي^(١٣).
- ٥ - الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق^(١٤).
- ٦ - الأعمال الكاملة للكواكبي^(١٥).
- ٧ - الأعمال القومية لساطع الحصري^(١٦).
- ٨ - الأعمال الكاملة لأحمد الشقيري^(١٧).
- ٩ - الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي (قيد الإنجاز).
- ١٠ - مؤلفات ابن رشد^(١٨) (بتحقيق د. عابد الجابري).
- ١١ - الأعمال القومية للمؤرخ العربي نبيه أمين فارس (قيد الإنجاز).

(١٣) عبد الله الطريقي، عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ١٠٣٢ ص.

(١٤) قسطنطين زريق، الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق، ٤ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ٢٣٩١ ص.

(١٥) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، دراسة وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ٥٧٩ ص.

(١٦) ساطع الحصري [أبو خلدون]، الأعمال القومية لساطع الحصري، سلسلة التراث القومي، ٣ أقسام، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٣١٣٣ ص.

(١٧) أحمد الشقيري، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، تحرير خيرية قاسمية؛ تقديم أنيس صايغ، ٦ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ٤٧٥٧ ص.

(١٨) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد: فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ١٣٤ ص؛ الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة أو نقد علم الكلام ضداً على الترسيم الأيديولوجي للمعقيدة ودفاعاً عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والفعل، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٢١٧ ص؛ تهافت التهافت: انتصاراً للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٦٠٠ ص؛ الضروري في السياسة: مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، نقله عن العبرية إلى العربية أحمد شحلان؛ مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٣٤٠ ص، والكليات في الطب مع معجم بالمصطلحات الطبية العربية، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ٦٦٢ ص.

نشر الأعمال المترجمة ووقائع الندوات الفكرية والسياسية

يعمل المركز على نشر كتب يتولى ترجمتها عن اللغات الأجنبية وبذلك يسهم برفد المكتبة العربية بحصيلة فكرية، وسياسية وثقافية على قدر كبير من الأهمية ليضعها في متناول القارئ العربي والباحثين والدارسين، ومن تلك الكتب ترجمة ونشر التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، الذي يصدره المعهد بالتعاون والتنسيق مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ويمثل نشر كتاب (SIPRI)^(١٩) نموذجاً للتعاون المشترك الإيجابي بين مؤسسة عربية فكرية ومؤسسة أوروبية عريقة في ميدان البحث العلمي، ذلك التعاون أثمر إنجاز خطوات ميدانية في هذا المجال، لعل أبرزها كان تنظيم وعقد ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية في الإسكندرية (٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥) ونشر بحوثها ومناقشتها في كتاب أصدره المركز^(٢٠).

كما أسهم المركز بترجمة ونشر تقرير إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع (سنة مجلدات)^(٢١)، وهو عمل موسوعي ذو طابع تحليلي مستقبلي، هذا إلى جانب ترجمة عدد كبير من الكتب في مختلف الموضوعات، وبشكل خاص الكتب الأجنبية التي تتعلق بموضوعات ذات طبيعة راهنة تشغل الرأي العام العربي وتختص بقضاياها الأساسية^(٢٢).

وترفد الندوات التي ينظمها المركز بشكل دوري برنامج النشر بمادة علمية غنية متصلة بالتعقيبات على البحوث والمناقشات التي تتم في أجواء من الإيجابية والشفافية، لتجتمع بإصدارات شاملة عن أعمال تلك الندوات، وما يشار إليه هنا

(١٩) نشر أربعة كتب سنوية من سيبري (SIPRI)، انظر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦).

(٢٠) دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ٨١٦ ص.

(٢١) إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع، تقديم سلمان أبو ستة؛ راجع الترجمة عن العبرية إلياس شوفاني وهاني عبد الله، ٦ مج، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(٢٢) على سبيل المثال قدم المركز للمكتبة العربية من خلال قيامه بترجمة كتاب قواعد النظام الديمقراطية واحداً من أبرز النتاجات الفكرية حول طرائق وضوابط الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية والعامه. انظر: هنري إم. روبرت الثالث [وآخرون]، قواعد النظام الديمقراطية: «قواعد روبرت التنظيمية للاجتماعات»، ترجمة عبد الله بن حمد الحميدان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٦٠٨ ص.

بهذا الصدد أن عناوين ومضامين تلك الندوات قد طبعت أعمالها الكاملة في كتب لاحقاً، وكان للمركز مبادرات لتنظيم وعقد الندوات الفكرية والسياسية المتصلة بالأحداث والوقائع التي يعيشها الوطن العربي، ومنها على سبيل المثال^(٢٣) مبادرته لعقد ندوة فكرية عن أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي مباشرة بعد انتهاء أحداث العدوان الأمريكي على العراق عام ١٩٩١، وصدور أعمال الندوة في كتاب تحت ذات العنوان^(٢٤).

كذلك عقد ندوة حول احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً^(٢٥)، كذلك ندوة فكرية عقدت مباشرة بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ بعنوان: الحرب الإسرائيلية على لبنان، وصدرت في كتاب تحت العنوان ذاته^(٢٦).

وتميز المركز في إصداراته بالإحاطة بالقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني من كل الجوانب الفكرية والسياسية والاقتصادية، وقد صدرت عن المركز مجموعة من الكتب تناولت الشأن الفلسطيني عبر تاريخ فلسطين، وتاريخ نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حريته، وكذلك الحركة الصهيونية ودورها في إنشاء الكيان المغتصب وسياسات الدول تجاه القضية الفلسطينية، وموضوعات مثل قضية اللاجئين وحقوق العودة والمقاومة والانتفاضة الفلسطينية وواقع دولة (إسرائيل) ومستقبلها.

كما حضر موضوع العراق باهتمام متميز وبشكل خاص في إطار توثيق آثار

(٢٣) وهنا يمكن أن نورد أن الندوات الفكرية والسياسية التي عقدها المركز قد تناولت موضوعات مختلفة تهم الشأن العربي، وبعضها يتسم بالجرأة في التصدي لمشكلات الواقع العربي، ومنها على سبيل المثال: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ٩٧١ ص، والجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ١٥٠ ص، وهي موضوعات تتصدى لمواقع الخلل والتداعي في الواقع العربي.

(٢٤) أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩١)، ٣٧٥ ص.

(٢٥) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ١٠٨٨ ص.

(٢٦) الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠٦)، ٤٥٦ ص.

ونتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١^(٢٧)، وفرض الحصار على العراق وآثاره السلبية المدمرة على الشعب العراقي^(٢٨)، بالإضافة إلى مجموعة من الإصدارات حول تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق، تناولت الاحتلال وأهدافه ونتائجه بالإضافة إلى عقد ندوتين، الأولى تحت عنوان برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال: الدستور - قانون الانتخاب - قانون الأحزاب - إعادة البناء - النفط - الجيش - القضية الكردية - التعويضات^(٢٩) وندوة أخرى حول احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً^(٣٠)، بالإضافة إلى نشر كتاب عن مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية^(٣١)، في سياق وضع برنامج متكامل لإنهاء الاحتلال وبناء دولة العراق المستقلة مجدداً، وعلى أسس ديمقراطية عادلة.

سلسلة كتب المستقبل العربي

وكان من نتائج العلاقة الواسعة المباشرة مع جبهة المفكرين والمثقفين العرب، أن أضحي المركز نقطة إشعاع فكرية وموقع تلقى للإنتاج الفكري من البحوث والدراسات في مختلف القضايا الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية... إلخ.

(٢٧) أنجز المركز وفي إطار برنامجه لتوثيق حالة العراق، مشروع توثيق «الحرب على العراق من عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٥» في خمسة أقسام رئيسة وستة عشر فصلاً، توثق يوميات الحرب على العراق في سياق اليوميات والوثائق والتقارير. انظر: الحرب على العراق: يوميات-وثائق-تقارير، ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ١٦١٦ ص.

(٢٨) في هذا الإطار صدر عن المركز كتابان تناولوا موضوع الحصار وآثاره على الشعب العراقي وعلى مستقبل العراق، انظر: هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٢٨٨ ص، وهانز كريستوف فون سيونيك، تشريع العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ٣٨٨ ص؛ جيف سيمونز: التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٤٠٢ ص، واستهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ٣٨٧ ص، وتيم نبلوك، العقوبات والنبذون في الشرق الأوسط: العراق - ليبيا - السودان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ٢٦٨ ص.

(٢٩) برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال: الدستور - قانون الانتخاب - قانون الأحزاب - إعادة البناء - النفط - الإعلام - الجيش - القضية الكردية - التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق» (بيروت: المركز، ٢٠٠٥)، ٢٨٨ ص.

(٣٠) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣١) خير الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ٢٦٨ ص. وقد صدر طبعة موسعة منه، انظر: خير الدين حسيب، العراق: من الاحتلال إلى التحرير، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ٤٨٦ ص.

ولتوفير المادة العلمية في معالجة القضايا ذات العلاقة بالشأن القومي ، عمل المركز على إصدار سلسلة من الكتب الدورية تحت عنوان «سلسلة كتب المستقبل العربي» ، التي يلتقي عبرها عدد من الباحثين في إطار معالجة قضية واحدة من مختلف وجهات النظر ، أو من زوايا مختلفة ، وقد اتسمت تلك السلسلة بالتنوع والإثراء في تناول مختلف الموضوعات ، كما اتسمت بالراهنية في أغلبها في معالجة القضايا القومية المختلفة أو تلك التي تمس الأمن والوجود القوميّين .

إن سلسلة كتب المستقبل العربي التي انتزعت لها وجوداً متميزاً في إطار مجموعة إصدارات المركز من الكتب ، ولدى القراء العرب ، إنما توفر فرصة لنشر الآراء والمواقف إزاء الموضوعات المختلفة ، فمن الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان إلى تناول قضايا الشباب العربي ، وصولاً إلى مناقشة الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية ، وأغلب كتب تلك السلسلة تمت إعادة طباعتها نتيجة نفاذها من السوق والطلب عليها من قبل القراء .

كما إن سلسلة كتب المستقبل العربي قد تصدت لمعالجة موضوعات سياسية ذات طابع مرحلي ومستقبلي ، فموضوع الاحتلال الأمريكي للعراق ، والمسألة الديمقراطية في الوطن العربي كانت تحتل مركزاً متميزاً ضمن السلسلة من خلال تكرار تناول الموضوع من وجهات نظر مختلفة ، وجميعها يمكن أن يشكل وحدة من حيث الأسلوب المنهج ، والتنوع من زاوية تباين وجهات النظر في إطار الموضوع المتناول بالبحث والتحليل .

صناعة الفكرة وإدامة الحوار

وإذا كنا نلمس هنا شيئاً يمكن توصيفه ورسم ملامحه في إطار برنامج النشر الشامل والهادف لمركز دراسات الوحدة العربية ، فإن موضوع صناعة الأفكار وتفعيل الحوار حولها ، يمكن أن تكون هي السمة الغالبة والمؤطرة لكل ذلك التراكم المتميز من الإصدارات التي عرفتتها النخب العربية المثقفة ، كما عرفها المواطن العربي العادي على حد سواء ، إذ تكفي صورة غلاف واحد من أغلفة إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية^(٣٢) ، بما تتميز بها من ثبات في التصميم الموحد ، وما يعبر

(٣٢) منذ أول كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٧٩ والذي كان بعنوان : النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية للدكتور محمود عبد الفضيل إلى آخر كتاب خرج من المطبعة لغاية إعداد هذا التقرير ، فإن السمة الأساسية لصورة الغلاف والتصميم الداخلي موحدة ومعبرة عن شخصية متميزة لكتب المركز ، كذلك الأمر بالنسبة إلى مجلة المركز الشهرية المستقبل العربي .

عنه ذلك الغلاف من ثقة لدى القارئ بالمضمون الفكري الملتزم بالقضايا القومية في محتواه الداخلي، فإن ديمومة النشاط الموجه والحيوية الفكرية التي يحمل شعلتها المركز، ويعبر عنها في مختلف الفعاليات، من محاضرات، وندوات موسعة، وحلقات نقاشية، فإن تلك المحصلة تصب بشكل مكثف في تدافع العناوين المختلفة لإصدارات المركز، إذ إن نظرة واحدة إلى العناوين الصادرة عن المركز خلال مسيرته السابقة، تفصح عن جملة من الحقائق، لعل أبرزها وأكثرها مباشرة واتصالاً بالواقع، هو شمولية الموضوعات وتغطيتها دائرة واسعة من المشاغل. ويمكن أن نقول، وباعتزاز، أن ليس هنالك من قضية أو موضوع إلا ولمركز دراسات الوحدة العربية ومنشوراته فيه عنوان.

الفصل الساوس

التوثيق.. ذاكرة المعرفة

هالة زين العابدين^(*)

إذا سلمنا بأن المعرفة الإنسانية تؤسس تقدمها - بالدرجة الأولى - على حفظ ما توصلت إليه في مراحلها السابقة لتبني عليه في مراحلها التالية، فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن التوثيق هو الأداة الأولى لتقدم المعرفة الإنسانية.

ولو أننا تصورنا أن لا وجود للتوثيق في التاريخ والعلم والسياسة والفن والعلاقات الدولية... إلخ. لكان معنى هذا أن هذه المجالات جميعاً تعاني ضعف الذاكرة، أو هي - بالأحرى - بلا ذاكرة.

وليس بقدر تقدم المعرفة الإنسانية في مجالاتها المختلفة يأتي مستوى قدرتها على توثيق هذا التقدم لتبني عليه الأجيال التالية.

وليس من قبيل المصادفة أن العلوم البشرية لا تزال تعطي قدراً هائلاً من الاهتمام بوثائق قدامى المصريين، ووثائق حضارة بابل، وحضارة ما بين النهرين، وحضارات الهند والسند والصين... ناهيك بالحضارات القديمة الأحدث اكتشافاً مثل المايا والأزتيك في أمريكا الجنوبية. إن مئات ملايين الدولارات تنفق سنوياً على الجهود العلمية الرامية إلى:

أولاً - حفظ وصيانة الوثائق التاريخية القديمة.

ثانياً - فك غموض وألغاز تلك الوثائق من أجل أن يزداد الإنسان فهماً ووعياً لبداءيات المعرفة الإنسانية.

(*) مديرة التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية.

والآن في عصر الانترنت تنفق دول العالم من ميزانياتها أنصبة كبيرة لحفظ تراثها التاريخي والمعرفي والعملية . . . أي توثيقه.

ولا غرابة أن تاريخ البشرية بعد مضي آلاف السنين، لا يزال يتذكر - على سبيل المثال - حريق ودمار مكتبة الإسكندرية باعتباره واحدة من أقسى مآسيه، مما يدل على إدراك عميق بأهمية الوثائق والتوثيق في حياة الإنسان. وبالقدر نفسه فإن إعادة تأسيس مكتبة الإسكندرية في هذا القرن بمجهود شبه دولي هو علامة معاصرة على الأهمية التي توليها المجتمعات في الوقت الحاضر لوثائق الماضي والحاضر كأسس داعمة للمستقبل.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن التوثيق - إلى جانب الاتصال - كانا بدرجات متماثلة للدافعين الأساسيين وراء التقدم الهائل الذي أحرزته تقانة الحاسوب (الكومبيوتر) في ربع القرن الأخير . . . حتى كاد العصر كله أن يسمى عصر الإنترنت. وما الإنترنت في التحصيل النهائي سوى التوثيق الإلكتروني للتراكم الهائل للمعلومات الذي يتم يومياً. فصار كاتب هذه السطور يعرف وهو يخطط كلماتها أن التوثيق سيشملها. لا شيء يضيع. وهذا حال كل من يكتب.

. . . فما بال مركز للدراسات مهمته الأولى هي المعرفة، والمعرفة هي في النهاية من نمطين: نمط المعلومات ونمط الآراء.



تضمن البيان التأسيسي للمركز تأكيداً على أهمية التوثيق والمعلومات في إطار المهمة الأساسية التي حددها لنفسه، والتي تتمثل في «البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي والوحدة العربية». من هذا المنطلق أشار البيان إلى أن المركز «يعمل على تهيئة المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائق ومصادر البحث عن مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كياناً واحداً، والقيام بإعدادها وتبويبها بحيث تكون صالحة لمختلف أغراض البحث العلمي في الوحدة، بما في ذلك تكوين مكتبة وافية لهذا الغرض».

من جهة أخرى، حدّد النظام الأساسي غاية المركز ووسائل تحقيقها، فقد جاء في المادة الثالثة منه: «تتوخى المؤسسة تحقيق غاياتها بالوسائل التالية:

١ - جمع الوثائق والنشرات والمؤلفات والمخطوطات والمطبوعات المتعلقة بالوحدة العربية والمجتمع العربي.

٢ - إعداد الدراسات على أساس علمي ونشرها».

وكما لا يمكن تصور تحقيق أي منتج ثقافي بحثي علمي، فكري، وأكاديمي جاد في أي موضوع من مواضيع المعرفة، من دون العودة إلى المصادر الأولية لهذا الموضوع والبحث فيها ودراستها وتدقيقها، كذلك لا يمكن استرجاع هذه المصادر، والاستفادة منها بيسر وسهولة من دون توثيقها وتصنيفها، وفهرستها على أسس علمية. إنطلاقاً من هذا المدخل وترجمة لما ورد في البيان التأسيسي وفي النظام الأساسي للمركز تم إنشاء قسم التوثيق والمعلومات وهو يضم المكتبة وشعبة المشروعات التوثيقية.

١ - المكتبة

أ - التأسيس والمجموعات

تعتبر مكتبة المركز من المكتبات المتخصصة التي تعنى أساساً بقضية الوحدة العربية من مختلف نواحيها التاريخية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... الخ. وهي رافقت في تطورها ونموها بدايات تأسيس المركز منذ العام ١٩٧٥، إذ نمت وتطورت مع نمو المركز وتطوره خلال الأعوام الثلاثين من عمره، وتضم مجموعة من المصادر، والمراجع، والدوريات، والوثائق، باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، حيث بلغ رصيد المكتبة من عناوين الكتب حوالى ١٤٢٠٠ عنوان.

إضافة إلى ذلك بلغ عدد عناوين الدوريات المتوفرة في مكتبة المركز حوالى ١٤٨٥ عنواناً، وزعت كالتالي:

- ٩٠٠ عنوان بالعربية.

- ٥٨٥ عنواناً بلغات أجنبية منها: ٤٢٥ بالإنكليزية؛ ٧٦ بالفرنسية و٨٤ بلغات أخرى.

تضم المكتبة أيضاً مجموعة من الوثائق التاريخية حول مواقف الدول الأجنبية ومنها بريطانيا، من موضوع الوحدة العربية. كما قامت المكتبة منذ العام ٢٠٠٣ بالتأسيس لقاعدة بيانات تحوي مجموعة من المقالات العربية والأجنبية، والتقارير والوثائق المختارة حول الحرب على العراق (٢٠٠٣)، ويجري الإعداد لتنظيم هذه القاعدة وتصنيفها موضوعياً ومكنتها لتكون مصدراً وعوناً للباحثين والدارسين حول الموضوع.

كما يُذكر أن المكتبة سوف تضم مجموعة من المكتبات الشخصية المهداة إلى المركز التي كانت من بداياتها مكتبة الدكتور خير الدين حسيب التي أهداها للمركز وهي في طور الإعداد والفهرسة والتصنيف لوضعها أيضاً في خدمة الباحثين.

ب - الفهرسة والتصنيف

تعتمد المكتبة في تصنيفها على نظام ديوي العشري العالمي ، وفي فهرستها على القواعد الأنكلو - أمريكية للفهرسة. منذ بداية عام ١٩٨٧ تمت مكننة المكتبة ، حيث أنشأت قاعدة معلومات لهذا الغرض ، وهي تسعى مستقبلاً إلى وضعها في متناول عموم المستفيدين على شبكة الإنترنت.

ج - شعبة التوثيق

وتتم فيها مختلف الأعمال التوثيقية في المركز وتتمثل في إعداد بليوغرافيا الوحدة العربية الشهرية (بالعربية والإنكليزية والفرنسية) ، ويوميات الوحدة العربية الشهرية ويتم نشرهما في قسم خاص بهما ، في مجلة المركز المستقبل العربي.

إضافة إلى ذلك ، تصدر المكتبة فهرساً سنوياً لمجلة المستقبل العربي ، مصنفاً حسب الموضوعات مع كشافين ، واحد بالمؤلفين وآخر بالعناوين ويتم نشره في عدد شهر نيسان/أبريل من كل سنة. كما تم إعداد ونشر فهرس كامل للمجلة يضم أعداد ٢٥ سنة من المجلة^(١) ويتم التخطيط لإصدار فهرس كامل للمجلة لفترة ثلاثين سنة من عمر المجلة. هذا ، وقد أسست المكتبة لقاعدة بيانات خاصة بفهرس المجلة بهدف إتاحتها على شبكة الإنترنت مستقبلاً.

٢ - المشروعات التوثيقية

بالإضافة إلى أعمال التوثيق التقليدية التي يقوم بها قسم التوثيق والمعلومات ، نهض القسم بمجموعة من المشروعات التوثيقية الكبيرة ، ومن أبرزها ما يأتي :

أ - يوميات ووثائق الوحدة العربية^(٢)

منذ العام ١٩٧٩ دأب المركز على إصدار كتاب سنوي بعنوان يوميات ووثائق الوحدة العربية ، وهو يضم مجموع اليوميات التي نشرت في مجلة المستقبل العربي خلال العام ، مع مجموع الوثائق التي تم جمعها حول الوحدة العربية. وقد توقف إصدار هذا الكتاب منذ عام ١٩٩٧ ، بسبب الظروف المالية الصعبة التي واجهت المركز.

نظراً إلى أهمية هذا الإصدار كونه مرجعاً أساسياً حول الوطن العربي ، وانسجاماً

(١) فهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة والعشرين ، أيار/مايو ١٩٧٨ - نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الأعداد ١ - ٢٩٠) (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣).

(٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٧).

مع أهداف المركز العلمية والتزامه بتوفير المصادر والمراجع للباحثين، يعد قسم التوثيق لإعادة إعداد وإصدار هذا الكتاب السنوي ابتداءً من العام ٢٠٠٧، وسوف يتم إصدار المجموعة الناقصة للفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ في كتاب واحد يتضمن موجز اليوميات والوثائق.

ب - بيليوغرافيا الوحدة العربية (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)

أنجز المركز مشروعاً توثيقياً بيليوغرافياً كبيراً، استغرق انجازه عدة سنوات، وقد أصدره المركز في عام ١٩٨٣ بعنوان: بيليوغرافيا الوحدة العربية (١٩٠٨ - ١٩٨٠)^(٣) التي جاءت في ثلاثة مجلدات:

المجلد الأول: المؤلفون بقسميه، الأول بالعربية والثاني بالإنكليزية والفرنسية.

المجلد الثاني: العناوين بقسميه، الأول بالعربية والثاني بالإنكليزية والفرنسية.

وألحق المجلدان السابقان في عام ١٩٨٦ بالمجلد الثالث وهو الموضوعات وذلك في ثلاثة أقسام.

وبعد التطور العلمي والتقني الذي حصل في أواخر القرن العشرين، فضلاً عن تطور وسائل الوصول إلى المعلومات، كان لا بد للمركز من مواكبة هذا التطور، بهدف توفير وحفظ التراث الفكري العربي. وفي هذا الإطار ارتأى المركز أنه لا بد من تحديث البيليوغرافيا بحيث تغطي الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٨١ - ٢٠٠٠، لتصيح: بيليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)^(٤).

ومن أجل ذلك، عمل المركز على إنشاء قاعدة معلومات بيليوغرافية ممكنة، تيسر للباحث الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة، وقد تم إدراج بيانات البيليوغرافيا القديمة فيها ودمجها مع البيانات الحديثة وتمت إعادة تصنيفها موضوعياً.

وقد صدرت البيليوغرافيا بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك في ثمانية مجلدات توزعت على الشكل التالي: خمسة مجلدات مصنفة موضوعياً، وثلاثة مجلدات تشكل فهراس المؤلفين والعناوين بالعربية والإنكليزية والفرنسية. ويسعى المركز في حال توافر الموارد المالية إلى وضعها ضمن موقع المركز على الإنترنت مستقبلاً.

(٣) بيليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ - ١٩٨٦)، مج ٧ أقسام.

(٤) بيليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)، ٨ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٧٢٩٠ ص.

ج - الحرب على العراق (١٩٩٠ - ٢٠٠٥): يوميات ووثائق وتقارير^(٥)

قام قسم التوثيق والمعلومات بإعداد كتاب شامل عن: الحرب على العراق: ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ يوثق بشكل تفصيلي الأحداث التي شهدتها العراق طيلة الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، وفقاً لتسلسلها الزمني، وهو مرجع توثيقي في الموضوع. وقد تم الانتهاء من إعداد مخطوطة الكتاب في أواخر العام ٢٠٠٦.



إن أي مسؤول عن التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية لا يستطيع أن يكتفي بالأرقام والمعلومات المجردة عند الحديث عن دوره - دور التوثيق - في عمل المركز وتطوره خلال السنوات الثلاثين الأولى من حياة هذا المركز.

وإذا كنا قد أشرنا إلى كارثة مكتبة الإسكندرية القديمة في مقدمة هذا الفصل، فإننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة أن المركز استطاع أن يحمي مكتبته ووثائقه على مدى تلك السنين، حتى عندما اشتعلت الأرض تحته بحرب لبنان الأهلية (وغير الأهلية) على مدى زمني واسع، وحتى عندما وقع الاجتياح الإسرائيلي ووصل إلى بيروت ودخلها وحاصرها، وحتى عندما وقعت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان... حرب الأيام الثلاثة والثلاثين في صيف عام ٢٠٠٦ الملتهم.

إن المحافظة على التوثيق في المركز ورعايته وتطويره بلا توقف كان أشبه بمعجزة. وبطبيعة الحال فإن الإفلات من مصير مكتبة الإسكندرية هو قياس مع فارق كبير... لكن دلالاته تبقى قوية ومغزاه يبعث على الرضى في أقل تقدير.

(٥) انظر: الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير، ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ١٦١٦ ص.

الفصل السابع

نهاية الخط: التسويق سنوات نمو واستمرار وانتشار

ربيع كسروان(*)

لم يكن نمو المركز واستمراره والانتشار الكبير الذي لاقته مطبوعاته محض مصادفة، أو ضربة حظ، إنما كان ذلك نتاج الإرادة القوية، والعمل الدؤوب الذي أدى إلى هذا النجاح وهو ما مثل نموذجاً يحتذى على صعيد مراكز الدراسات في الوطن العربي، حيث تمكن بموارد محدودة جداً من الوصول إلى ما وصل إليه في فترة زمنية قياسية.

يعالج هذا الفصل، مواضيع التسويق وموقع المركز على شبكة الإنترنت^(١).

على الرغم من أن قطاع نشر وتسويق المطبوعات في الوطن العربي لا يزال قطاعاً نامياً - حتى لا نقول متخلفاً - لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها، إلا أن المركز استطاع أن يكون لنفسه خطة مستقلة لتسويق مطبوعاته (مجلة المركز الشهرية المستقبل العربي والكتب) في الوطن العربي وخارجه. ويمكن الادعاء بكل تواضع أن لدى المركز جهاز تسويق للمطبوعات هو الأفضل في الوطن العربي، وذلك نتيجة اهتمام المركز بهذا الجانب من العمل واتقانه إلى أعلى درجات المهنية، الأمر الذي يتمم ويكمل اهتمامه بالدراسات الجادة التي أعدها أو المواضيع التي اختارها للنشر ضمن برنامج عمل المركز، حيث كانت رؤية المركز تتمحور حول ضرورة إيصال مطبوعات المركز إلى كل قارئ عربي أينما وجد في الوقت والمكان والسعر المناسب.

(*) مدير قسم التسويق في مركز دراسات الوحدة العربية.

< <http://www.caus.org.lb> > .

(١)

أسس المركز في بداياته قسماً لتوزيع مطبوعاته، لكنه وبعد تجارب السنوات الأولى طور هذا القسم ليصبح قسماً للتسويق، يعمل بشكل مهني عالي الحرفية، بمعنى أن يدرس ويحلل اتجاهات الطلب على مطبوعات المركز في كل المناسبات ويقدم الاقتراحات اللازمة لجهة تطوير عملية التسويق وتنمية مبيعات المركز منها.

وبناء عليه، استطاع جهاز التسويق في المركز أن يعمل بحرفية عالية في مجال تسويق وتوزيع مطبوعات المركز وتمكّن بفضل ما راكمه من خبرة في الأسواق العربية وغيرها من تسجيل أعلى معدلات الانتشار، حيث باع من المجلة منذ أول صدورهما لغاية الآن أكثر من ١,٥ مليون نسخة كما باع من جميع كتبه حوالى ١,٤ مليون نسخة، بالإضافة إلى حوالى مئة ألف نسخة من سلاسل الناشئة.

هذا في المحصلة العامة، لكن ما هي آليات التسويق المتبعة في المركز في مجال المطبوعات (مجلة المستقبل العربي والكتب)؟

يعتمد المركز على القنوات الرئيسة التالية في تسويق مطبوعاته: الاشتراكات للأفراد والمؤسسات، التسويق بواسطة الوكلاء، المشاركة في المعارض، موقع المركز على الإنترنت. وسوف أتناول كلاً منها في ما يلي بالتفصيل.

أولاً: الاشتراكات للأفراد والمؤسسات

تشكل الاشتراكات في أية مطبوعة أساساً مهماً لتحسين اقتصادياتها، لأن الاشتراكات تؤمن دخلاً ثابتاً مسدداً مسبقاً خلال فترة الاشتراك. لذا جهد المركز منذ بداية عمله على وضع خطة لتنمية الاشتراكات في المطبوعات، واستحدث عدداً من الاشتراكات والعضويات دعماً لنشاط المركز وتأميناً لموارد مالية ثابتة، ولقد نجح في تنمية الحد الأدنى المطلوب لتحسين اقتصاديات المجلة والكتب، ولكن لا يزال المرجو أكثر مما تحقق، وصولاً إلى الهدف الأكبر الذي يسعى إليه المركز، ألا وهو تأمين استقلاليته المالية من خلال موارده الذاتية التي تعود إلى مبيعاته من المجلة والكتب.

وسوف أستعرض في ما يلي الاشتراك في المجلة والكتب كلاً على حدة.

١ - المجلة

كانت انطلاقة الاشتراكات بالنسبة إلى مجلة المستقبل العربي موفقة تماماً، حيث استطاع المركز منذ البداية تأمين عدد مهم من اشتراكات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك من خلال علاقاته، والتشجيع الذي لاقاه منذ بداية عمله. فنجد مثلاً أن المعدل السنوي لهذه الاشتراكات خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ كان ١٢١٥

اشتراكاً، وأنها بالمعدل السنوي أيضاً لهذه الفترة كانت تمثل ٨٧ في المئة من إجمالي الاشتراكات المدفوعة، أما معدل اشتراكات الأفراد خلال الفترة المذكورة فكان ١٧٩ اشتراكاً، بحيث مثلت اشتراكات الأفراد بالمعدل السنوي للفترة نفسها ١٣ في المئة. أما المجموع الكلي للاشتراكات لهذه الفترة فكان بالمعدل السنوي ١٣٩٤ اشتراكاً. وكان أعلى مستوى سجل للاشتراك في المجلة عام ١٩٨٠ حيث وصلت الاشتراكات الكلية للمؤسسات والأفراد إلى ١٥٣١ اشتراكاً.

لكن ما حصل خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ من أحداث في لبنان والخليج، على الخصوص، وتراجع الأوضاع العربية، بشكل عام، أثر بشكل مباشر على المركز، كما إن طبيعة العلاقات القائمة مع بعض المؤسسات في الوطن العربي تعتمد على وجود أشخاص معينين على رأس هذه المؤسسات، إذا غادروها تعود الأمور من جديد إلى نقطة الصفر، فالطابع المؤسسي مفقود في التعامل العام. لهذه الأسباب مجتمعة تراجعت اشتراكات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، من ١١٥٨ اشتراكاً عام ١٩٨٢ إلى ٧٠٤ اشتراكات عام ١٩٨٣، وإلى ٥٦٣ اشتراكاً عام ١٩٨٤، إلى أن وصلت عام ١٩٨٩ إلى ٣٣٩ اشتراكاً. إزاء هذا الواقع كان لا بد للمركز من المحافظة على حد أدنى للاشتراكات والعمل شيئاً فشيئاً على تطويره عبر السنين، فتمكن من وقف التراجع أولاً ثم رفع اشتراكات المؤسسات إلى ٣٨٠ اشتراكاً عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤٠٩ اشتراكات عام ٢٠٠٠ وإلى ٤٤٥ اشتراكاً عام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة إلى اشتراكات الأفراد فلقد استطاع المركز أن يحافظ فيها على نوع من الاستقرار والنمو السنوي المتزايد، فلقد استطاع رفع هذه الاشتراكات من ١٣٩ اشتراكاً عام ١٩٨٣ إلى ٣١٩ اشتراكاً عام ٢٠٠٥، وذلك من خلال حملات منظمة وعلاقات المركز الواسعة.

ويبقى أن نذكر هنا أنه بخبرة المركز السابقة فإن الهدف المعقول لتأمين اقتصاديات ناجحة للمجلة يقوم على أساس تأمين ١٠٠٠ اشتراك فيها، وبالفعل لقد أصبح تحقيق هذا الهدف قريباً نوعاً ما، حيث من المتوقع أن ينتهي عام ٢٠٠٦ على حوالى ١٠٠٠ اشتراك.

إن الاشتراك في المجلة سنوي للأفراد (٦٠ دولاراً في الوطن العربي و٨٠ دولاراً في أوروبا و٩٠ دولاراً في أمريكا وسائر الدول) والمؤسسات (١٠٠ دولار في الوطن العربي و١٢٠ دولاراً خارجه)، ولقد قام المركز باستحداث صيغة جديدة للاشتراك فيها عام ١٩٩٤ هي الاشتراك لمدى الحياة للأفراد والمؤسسات برسمي اشتراك ٥٠٠ دولار أمريكي للأفراد و٧٥٠ دولاراً أمريكياً للحكومات والمؤسسات،

الأمر الذي قد يوفر على المشتركين إجراءات الاشتراك وتجديده سنوياً وبكلفة أقل من الاشتراك السنوي. وقد بلغ عدد المشتركين لمدى الحياة في أواخر عام ٢٠٠٥ نحو ١١٠ مشتركين موزعين بين ٨١ اشتراكاً للأفراد، و٢٩ اشتراكاً للمؤسسات.

٢ - المجلة والكتب

نتيجة لتفاقم أزمة المركز المالية عام ١٩٨٣، وحرصاً من المركز على تنظيم العلاقة بينه وبين المفكرين والمثقفين العرب، ومع الراغبين في بدء إقامة تعاون معه وحصولهم على مطبوعاته بصورة منتظمة، ومن أجل تدعيم موارد المركز المالية وتحقيق استقلاله المالي، قرر المركز تنظيم هذه العلاقة بإحداث صيغتين من التعاون هما **عضو مؤازر** و**مشترك** على أن يترك للراغبين اختيار إحدى الصيغتين التاليتين الأكثر ملاءمة لهم:

أ - العضو المؤازر : يحصل العضو المؤازر على الحقوق التالية :

(١) يستلم مجاناً، وبالبريد الجوي، نسخة من كل ما سيصدر عن المركز من مطبوعات (مجلة المركز المستقبل العربي الشهرية والكتب) خلال السنة تباعاً وفور الصدور.

(٢) حضور أي من الندوات التي ينظمها المركز كمراقب وعلى نفقة العضو الخاصة (سفر وإقامة) مع الاستفادة من التخفيضات التي يحصل عليها المركز لهذا الغرض، إلا إذا كان مدعواً كمشارك فيها ببحث أو تعقيب، فيتحمل المركز عندها نفقات مشاركته.

(٣) يرسل له المركز، سنوياً، تقريراً دورياً عن نشاطه.

(٤) حق إبداء الاقتراحات والملاحظات حول نشاط المركز وفعالياته المختلفة.

أما الاشتراك في هذه العضوية، فيمكن أن يكون سنوياً أو مدى الحياة كما يلي :

(أ) أن يدفع العضو المؤازر بدل اشتراك سنوياً لا يقل عن ألف (١٠٠٠) دولار أمريكي، ويكون الحد الأعلى للاشتراك مفتوحاً للعضو حسب رغبته وقدرته المالية.

(ب) أن يدفع العضو المؤازر بدل اشتراك مقطوعاً لعضويته مدى الحياة لا يقل عن ستة آلاف (٦٠٠٠) دولار أمريكي (كان في بادئ الأمر ٥٠٠٠ دولار لكن تم رفعه نتيجة لزيادة حجم الإصدارات)، ويكون الحد الأعلى لهذا الاشتراك مفتوحاً أيضاً.

ب - العضو المشترك : و يترتب على هذه العلاقة

(١) تزويد المشترك ، وبالبريد الجوي ، بنسخة من كل ما سيصدر عن المركز من مطبوعات (مجلة المستقبل العربي الشهرية والكتب) خلال السنة تبعاً وفور الصدور.

(٢) أن يدفع المشترك بدلاً سنوياً لا يقل عن سبعمئة وخمسين (٧٥٠) دولاراً أمريكياً (كان في بادئ الأمر ٥٠٠ دولار لكن تم رفعه نتيجة لزيادة حجم الإصدارات) ويكون الحد الأعلى للاشتراك مفتوحاً للمشارك حسب رغبته وقدرته المالية لتدعيم الموارد المالية للمركز وتحقيق استقلاله المالي، أو أن يدفع المشترك بدل اشتراك مقطوعاً، لاشتراكه مدى الحياة، لا يقل عن أربعة آلاف (٤٠٠٠) دولار أمريكي (كان في بادئ الأمر ٣٠٠٠ دولار لكن تم رفعه نتيجة لزيادة حجم الإصدارات)، ويكون الحد الأعلى لهذا الاشتراك أيضاً مفتوحاً وفق الرغبة والقدرة.

ج - يفسح المجال للمؤسسات أيضاً في قبولها بصفة عضو مؤازر أو مشترك

الحقيقة أنه كان لهذه الترتيبات صدى طيب على صعيد أصدقاء المركز ، حيث تمكن المركز بفضل مساعدة بعض أعضاء مجلس الأمناء وأصدقائه من تنمية هذه العضويات. فكانت الحصيلة الأولى كما في أواخر عام ١٩٨٣ على الشكل التالي : عدد الأعضاء المؤازرين السنويين (١٦) عضواً ، وعدد المؤازرين مدى الحياة (١٢) عضواً ، وعدد المشتركين السنويين (٢٣) ، وعدد المشتركين مدى الحياة (٢). وبفضل ما بذل من جهود في هذا الإطار على مدى السنوات الماضية استطاع المركز رفع هذه العضويات والاشتراكات لتصبح في نهاية عام ٢٠٠٥ على الشكل التالي : عدد الأعضاء المؤازرين السنويين (٧) أعضاء ، وعدد المؤازرين مدى الحياة (٦٣) عضواً ، وعدد المشتركين السنويين (٢١) ، وعدد المشتركين مدى الحياة (٢٦٣). وبذلك يكون مجموع المشتركين مدى الحياة في مطبوعات المركز عدا المجلة (٣٢٦) ، وإذا ما أمكن وصول هذا العدد إلى (٥٠٠) اشتراك مدى الحياة (اشتراك في مطبوعات ومؤازر) ، فيمكن أن يساهم ذلك في تغطية جزء من العجز المالي ، وتحسين اقتصاديات المجلة والكتب ، بضمنان تسويق (٥٠٠) نسخة كاشتراكات دائمة في المجلة ، وبيع (٥٠٠) نسخة من كل كتاب يصدر عن المركز ، إضافة إلى عدد النسخ التي ترسل إلى بعض وكلاء توزيع كتب المركز.

واستكمالاً لعرض موضوع التسويق الاشتراكات للأفراد والمؤسسات في المجلة والكتب لا بد من التطرق إلى العرض الخاص لمطبوعات المركز وكذلك عرض

موضوع مشروع تزويد الجامعات والمكتبات العامة العربية بمطبوعات المركز اللذين يتقاطعان ويتكاملان مع خطة المركز لتنمية الاشتراكات.

٣ - العرض الخاص

حرصاً من المركز على توفير ما صدر عنه منذ عام ١٩٧٨ ، ولغاية الآن من الكتب وأعداد مجلته الشهرية المستقبل العربي لمن يرغب بالحصول عليها في مجموعة كاملة وكذلك بالحصول على ما سيصدر منها مستقبلاً بشكل منتظم ، فلقد قام المركز في هذا الإطار بتقديم العرض التالي :

أ - المطبوعات الصادرة لغاية الآن

يمكن الحصول على المجموعة الكاملة من مطبوعات المركز (الكتب ومجلدات المستقبل العربي) الصادرة حتى الآن ، التي تزيد حالياً على ٥٦٠ كتاباً ومجلدات ٢٨ سنة من المجلة ، مقابل مبلغ مقطوع مقداره ٦٠٠٠ دولار أمريكي ، ويتضمن هذا المبلغ أجور الشحن الجوي.

ب - المطبوعات التي ستصدر مستقبلاً

يمكن الحصول على نسخة من كل ما سيصدر عن المركز من مطبوعات في المستقبل من كتب ومجلة ، حيث يصدر المركز سنوياً حوالى خمسين كتاباً واثنى عشر عدداً من المجلة يتم إرسالها بالبريد الجوي العادي بانتظام وفور الصدور ، من خلال الاشتراك في مطبوعات المركز لمدى الحياة مقابل مبلغ قدره ٤٠٠٠ دولار أمريكي.

بعبارة أخرى ، يمكن الحصول على مطبوعات المركز كافة ، السابقة واللاحقة ، مقابل مبلغ مقطوع مقداره ١٠٠٠٠ دولار أمريكي ، شاملاً أجور الشحن الجوي والبريد الجوي العادي.

والحقيقة أن هذا العرض قد لاقى كل الاستحسان من أصدقاء المركز والمؤسسات واستطاع المركز تسويق هذه الرزمة كاملة.

ج - مشروع تزويد الجامعات والمكتبات العامة العربية بمطبوعات المركز

يتبنى المركز منذ عام ١٩٨٩ مشروعاً لتزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة والأهلية في العواصم والمدن الرئيسية في الأقطار العربية ذات الإمكانيات المحدودة ، بمجموعة كاملة مما صدر وما سيصدر عن المركز من كتب ومجلة . ووجه نداءً إلى عدد واسع من أصدقائه للمساعدة في تمويل و/أو إيجاد التمويل اللازم لذلك ، كما قام

بالاتصال أيضاً بعدد واسع من هذه الجامعات والمكتبات العامة والأهلية بشكل مباشر، أو غير مباشر، بواسطة عدد من أصدقائه لعرض المشروع عليهم وطرح إمكانية أن تتحمل هذه الجهات نسبة معينة من الكلفة، وفي حال عدم استطاعتها فإن المركز على استعداد لمنحها مطبوعاته بالمجان. ولقد لاقى هذا المشروع صدى طيباً، وأمكن جمع بعض التبرعات له وتم بالفعل تزويد أكثر من ٢٥٠ جهة عربية (جامعات ومكتبات عامة وأفراد) في ١٥ بلداً عربياً و ١١ بلداً أجنبياً، بالإضافة إلى بعض الجهات العربية الموجودة خارج الوطن العربي، بمطبوعاته التي صدرت وسيزودها بتلك التي ستصدر مستقبلاً.

ثانياً: التسويق بواسطة الوكلاء

استطاع المركز أن ينشئ لنفسه شبكة من الوكلاء المناسبين تتولى تحت إشراف وثيق ومباشر منه عملية توزيع وتسويق مطبوعاته في مختلف أرجاء الوطن العربي والعالم، بحيث أصبحت هذه المطبوعات متوافرة بشكل مستمر في الأسواق كافة، وفور صدور كل منها، مهما كانت الظروف. لقد استمر المركز في أعنى سنوات الحرب في لبنان في إرسال مطبوعاته كافة، وبكلفة أكبر، لوكلائه، عن طريق الشحن عبر قبرص أو الأردن. وكما هي الحال الآن في العراق، يرسل المركز مطبوعاته بشكل مباشر إلى العراق على الرغم من كل الظروف الأمنية والمعيشية الصعبة التي يمرّ بها.

وتقوم علاقة المركز مع وكلائه على أساس من الاحترام المتبادل، وفقاً لأصول التعامل التجارية، تحكمها اتفاقات والتزامات متبادلة، وكذلك يلقي المركز من وكلائه كل الاحترام والتقدير.

١ - المجلة

توزع المجلة بشكل مباشر للقراء من خلال وكلاء التوزيع على أساس البيع بالأمانة والمرتجع، وهي حال المجلات كافة، باستثناءات قليلة جداً حين تقل الكمية فيكون مبدأ البيع المقطوع هو أساس التعامل.

ويعتبر التوزيع المباشر بواسطة وكلاء التوزيع، أمراً أساسياً للمجلة، بحيث إن معدل ما يطبع من المجلة هو في حدود ٨٠٠٠ نسخة، توزع حوالى ثلاثة أرباع الكمية أي ٦٠٠٠ نسخة من خلال التوزيع المباشر، وطبعاً يخضع هذا التوزيع للمرتجع، وهو في حدود ٣٠ في المئة، وتختلف من عدد إلى عدد حسب المواضيع التي يتناولها كل عدد. ويعمل المركز، مؤخراً، على إعادة توزيع المرتجع من كل عدد من خلال جناحه في معارض الكتب التي يشارك فيها في كل قطر عربي حرصاً على تعميم الفائدة، لذا فإنه، بالإجمال، يكون المرتجع من المجلة في حدود قليلة من الكمية الموزعة المذكورة.

لكن المشكلة أن اقتصاديات التوزيع المباشر غير ذات جدوى اقتصادية مناسبة، على عكس حال الاشتراكات، والسبب أن تسعير النسخة الواحدة من المجلة يتم على أساس القدرة الشرائية للمواطن في كل قطر عربي وليس على أساس الكلفة الحقيقية لهذه النسخة واصله إلى القارئ في هذا القطر، ففي عدد من الأقطار العربية نعلم أن المطلوب للسوق من المجلة كمية أكبر مما يرسل، لكن المركز يعمد إلى عدم التوسع في إرسال كميات أكبر موازنة للطلب وذلك حرصاً على عدم زيادة الخسارة.

توزع المجلة حالياً بشكل مباشر من خلال وكلاء التوزيع في ١٨ قطراً عربياً على الشكل التالي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن بالإضافة إلى الضفة الغربية وغزة. أما خارج الوطن العربي، فتوزع المجلة من خلال وكلاء توزيع في إيران وبريطانيا وفرنسا وأمريكا.

كما يحرص المركز على تجليد أعداد السنة الواحدة من المجلة ضمن مجلدات المستقبل العربي (يباع مجلد السنة الواحدة بقيمة ٦٠ دولاراً أمريكياً)، يتم أيضاً تسويقه من خلال الوكلاء أو مباشرة من خلال المركز، والحقيقة أنه يوجد طلب على المجلدات اضطر المركز إلى أن يطبع عدداً من المجلدات القديمة استكمالاً لبعض هذه المجلدات.

٢ - الكتب

للمركز أيضاً شبكة مهمة من وكلاء تسويق كتبه في العالم (بعضهم مشترك في المجلة والكتب) يتعامل معهم بناء على اتفاقات بحيث يحصل الوكيل وبشكل مقطوع على كمية محددة من جميع ما يصدر عن المركز من كتب فور صدورهما، ويحرص المركز على أن ترسل الكمية المخصصة لكل وكيل شهرياً بالشحن الجوي، وهو أكثر كلفة، حرصاً على توفير هذه الكتب بسرعة إلى القارئ العربي.

يتعامل المركز مع جميع وكلائه بكل شفافية، فهو من الناشرين القليلين جداً الذين يذكرون سعر كل كتاب على الغلاف، وهذا الموضوع يعطي صدقية للمركز في نظر جميع الجهات المتعاملة في تسويق الكتاب وخصوصاً الوكيل والقارئ.

يتعامل وكلاء المركز باحترام شديد مع كتب المركز ولها أولوية كبيرة في اهتمامهم اليومي، وفي الوقت نفسه تتم متابعة الوكلاء مباشرة في ما يخص توزيع كل كتاب، ويحلل المركز دورياً اتجاهات الطلب على الكتب من خلال طلبات الوكلاء حتى يكون لدى المركز فكرة وثيقة عن سوق الكتاب الذي يتعامل معه.

ثالثاً: المشاركة في المعارض

معارض الكتب التي تقام في الوطن العربي تختلف في مفهومها عن معارض الكتب التي تقام مثلاً في أوروبا وأمريكا، فهي أشبه بسوق مباشر لبيع الكتب بين الناشر أو الموزع وبين القارئ والمؤسسات، بينما في الخارج تكون المعارض عبارة عن فرصة لبيع حقوق نشر أو ترجمات وتكوين العلاقات بين الناشرين أنفسهم وبينهم وبين الموزعين وكل من يتعامل بصناعة الكتاب بالإجمال.

إن هذه المعارض بغض النظر عن مهنتها أو عدمها، تعتبر سوقاً مهماً للكتاب العربي، لا يستهان به، بالنسبة إلى أي ناشر عربي. وبالإجمال تشكل نسبة مبيعات المعارض بالنسبة إلى المركز حوالى النصف من إجمالي مبيعات الكتب الإجمالية، كما إن لها أهمية اقتصادية كبرى في مبيعات المركز لأنها في معظمها تكون مبيعات نقدية مقارنة مثلاً مع مبيعات الوكلاء الأجلة. ولهذا حرص المركز على المشاركة المباشرة في معارض الكتب التي تقام في جميع الأقطار العربية من دون استثناء، وذلك توثيقاً للعلاقة بينه وبين القارئ، حيث يكون التعاطي مباشراً يستدل من خلاله المركز على معرفة اتجاهات واهتمامات القارئ العربي حسب الأقطار، ولقد كون المركز بكل تواضع خبرة متراكمة في الأقطار العربية كافة وأقام شبكة مهمة من العلاقات الواسعة مع الأفراد والمؤسسات على هامش هذه المعارض نظير وجوده المباشر فيها على مر السنين الماضية.

شارك المركز بشكل مباشر، من خلال جناح مستقل باسم المركز يوجد فيه مندوب من المركز، في معارض الكتب الدولية التي أقيمت في كل من العواصم والمدن العربية التالية: الإسكندرية، الجزائر، الخرطوم، الدار البيضاء، الدوحة، الرياض، الشارقة، الظهران، القاهرة، الكويت، المنامة، نواكشوط، أبو ظبي، بغداد، بنغازي، بيروت، تعز، تونس، جدة، دبي، صنعاء، طرابلس، مسقط، ومكة. كما شارك من خلال وكلاء في عمان ودمشق وبعض من العواصم والمدن العربية المختلفة.

رابعاً: موقع المركز على الإنترنت

مع تنامي أهمية الإنترنت كان لا بد للمركز، كما سيرد تفصيله في قسم لاحق، من أن يبدأ باستعمال هذه الوسيلة لغرض تسويق كتبه من خلاله، وبالفعل بدأ المركز عام ١٩٩٨ من خلال موقعه على الإنترنت ببيع مطبوعاته بشكل ورقي مباشرة للجُمهور بحيث تطلب المطبوعات ويسدد ثمنها بواسطة بطاقات الائتمان وترسل بالبريد للمشتريين، كما يمكن الأشخاص تسجيل و/أو تجديد اشتراكهم مباشرة

أيضاً والتسديد ببطاقة الائتمان. لكن حجم التعامل كان متواضعاً في البداية، إلا أنه بدأ بالتحسن تدريجياً، وهو لا يزال في طور النمو. ويسعى المركز إلى تطوير هذا القطاع بحيث يشمل لاحقاً تسويق المجلة والكتب بشكل إلكتروني، بحيث يمكن من يرغب أن يشتري الكتاب أو عدد المجلة مباشرة من الموقع وتحميله في جهازه والتسديد بواسطة بطاقة الائتمان.

واستكمالاً لبحث تسويق مطبوعات المركز لا بد من التطرق إلى خطة المركز للترويج للمطبوعات فور صدورها، ثم الحديث عن الإعلان في المجلة.

● الإعلان عن مطبوعات المركز

استطاع المركز خلال السنوات الماضية تطوير شبكة من العلاقات الواسعة في قطاع الإعلام، المرئي والمكتوب والمسموع، لكي يضمن تغطية إعلامية واسعة لمطبوعاته، بحيث ينشر خبراً صحافياً - غير تجاري - عن كل عدد من المجلة أو الكتب فور صدور كل منهما، كما تتم تغطية هذه المطبوعات في العديد من الفضائيات والإذاعات العربية. والحقيقة أن المركز لا بد له من أن يسجل شكره للإخوة والأخوات الإعلاميين على تقديمهم كل التسهيلات اللازمة للمركز في هذا الإطار.

كما ينشر المركز بين الحين والآخر في المجلة عناوين وكلائه أيضاً للتعريف بآماكن وجودهم، ويحرص على الاهتمام بتوزيع الوسائل الدعائية لمطبوعاته من قوائم وقوائم وغير ذلك من أساليب الدعاية والترويج.

● الإعلان في المجلة

قام المركز، من أجل تحسين اقتصاديات المجلة، بالسماح بنشر إعلانات تجارية، في الحدود التي تسمح بها طبيعتها، وحقق بداية محدودة متواضعة في هذا المجال. ورغم النجاح المحدود الذي تحقق، إلا أن المركز يعتقد أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة هذا المورد.

خلاصة

بيّنا في ما سبق مسار تسويق مطبوعات المركز منذ بداية تأسيسه وخلال سنوات عمله لغاية الآن، والخطة المعتمدة من المركز في هذا المجال، والحقيقة أن المركز يتابع بشكل دقيق ويومي هذه الخطة ويعمل على تطوير جميع وسائل نجاحها بما يضمن زيادة مبيعاته السنوية.

بالنسبة إلى المجلة، يحاول المركز التوسع أكثر في الاشتراكات والوصول إلى

هدف ١٠٠٠ اشتراك، كما أوضحنا، كما يسعى جاهداً إلى زيادة مواردها من الإعلانات قدر المستطاع، والحقيقة أن السنتين الأخيرتين شهدتا تحسناً ملموساً.

بالنسبة إلى الكتب وعلى الرغم من حال الكساد في سوق الكتاب العربي، تمكن المركز من زيادة عدد عناوين الكتب الصادرة عنه سنوياً من معدلها الماضي، ٢٠ عنواناً سنوياً، إلى حوالى ٥٠ - ٦٠ عنواناً سنوياً، واستطاع بالتالي أن يحقق زيادة كبيرة في مبيعاته من الكتب ووصل ما باعه منها إلى أكثر من مئة ألف نسخة خلال عام ٢٠٠٥. ونظراً إلى تزايد الطلب على كتب المركز، ومن خلال شبكة التسويق التي بناها المركز والتي تقوم على تكامل الاشتراكات والوكلاء، كما سبق شرحه، أصبح المركز يبيع في المتوسط حوالى ٨٠٠ نسخة من كل كتاب جديد فور صدوره. وهذا الأمر حدا المركز في كثير من الأحيان إلى رفع الحد الأدنى لطباعة الكتب الجديدة إلى ٣٠٠٠ نسخة عوضاً عن ٢٠٠٠ نسخة، الأمر الذي يحسن من اقتصاديات الكتب الجديدة.

القسم الثاني

مناقشات وشهادات

الفصل الثامن

قراءة تقويمية في حصيلة عمل مركز دراسات الوحدة العربية(*)

- أحمد مالكي**
مدير مركز الدراسات الدستورية والقانونية -
جامعة القاضي عياض - المغرب.
- أنطوان زحلان**
خبير عربي في العلوم والتقانة.
- بادية حيدر**
مديرة التحرير بالوكالة في مركز دراسات الوحدة
العربية.
- بشير الداوق**
عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن نافعة**
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- حميد قهوجي**
مدير الإدارة بالوكالة في مركز دراسات الوحدة
العربية.
- خير الدين حسيب**
المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية.
- ربيع كسروان**
مدير التسويق في مركز دراسات الوحدة العربية.
- سمير كرم**
مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.
- الطاهر لبيب**
أستاذ جامعي - الأمين العام للمنظمة العربية
للتجارة، تونس/ لبنان.
- عبد الله ساعف**
أستاذ في كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية الرباط - المغرب.
- عبد الإله بلقزيز**
أستاذ في الفلسفة، جامعة الحسن الثاني، الدار
البيضاء.
- فادي أبو حجيل**
المدير المالي في مركز دراسات الوحدة العربية.
- كمال عبد اللطيف**
أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة محمد
الخامس - الرباط.
- متروك الفالح**
عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد جمال باروت**
باحث سوري.
- محمد نور الدين أفاية**
أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة محمد
الخامس - الرباط.
- مسعود ضاهر**
أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.
- هالة زين العابدين**
مديرة التوثيق والمعلومات في مركز دراسات
الوحدة العربية.
- أدار الحوار : خير الدين حسيب

(*) عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) السادة الواردة أسماؤهم أعلاه، وقد نشرت في: المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٣٠٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ٩١ - ١٣٩.

الحلقة النقاشية

خير الدين حسيب

باسم مركز دراسات الوحدة العربية، أرحب بكم جميعاً في هذه الحلقة النقاشية الموسعة، حول تقويم حصيلة عمل المركز، في مختلف المجالات، بمناسبة مرور ربع قرن على انطلاقته الفعلية في العام ١٩٧٨، التي أَعَدَّ الأخ عبد الإله بلقزيز ورقتها الخلفية، كإطارٍ تأشيرٍ للمناقشة، التي نعلّق الكثير من الأهمية على مخرجات نقدها التقويمي، وستصدر في إطار كتابٍ بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على انطلاقة المركز.

لقد اعتاد المركز على عقد مثل هذه الحلقة التقويمية لفعالياته، كل خمس أو عشر سنوات، ووضع برنامجه الفكري والثقافي والدراسي في ضوء ما تتوصل إليه، إذ إن عمل المركز ليس حصيلة عمل كادره الوظيفي المحدود العدد، وإن وقع العبء التنفيذي عليه، بقدر ما هو بدرجةٍ أساسيةٍ حصيلة عمل الباحثين والمفكرين العرب الذين ساهموا، عبر بحوثهم وأفكارهم وإحساسهم المرهف بالمسؤولية، ببناء هذه الحصيلة، التي نتطلع إلى مراجعتها وتقويمها بشكل نقدي موضوعي صريح، نحصر فيه بشكل خاص على إبراز أوجه القصور والسلبيات، كي نتمكن من تجاوزها وتلافيها، وتطوير عملنا في ضوء معرفتها. وبغية إقامة تواصل مباشر بين كادر المركز وبينكم، فقد حرصنا على مشاركة الزملاء مديري الأقسام في هذه الحلقة.



لقد تبلورت فكرة المركز في صيف العام ١٩٧٤، وأعلنها رسمياً في الاجتماع التأسيسي الذي انعقد في كانون الثاني/يناير من العام ١٩٧٥ في الكويت، عبر بيان، وقّع عليه اثنان وثلاثون من المثقفين العرب الملتزمين بتحقيق الهدف المحوري للمركز، وهو العمل بطريقة البحث العلمي الموضوعي الهادف، والاستشرافي المستقبلي، لخدمة قضية الوحدة العربية. وتم في ذلك الاجتماع إقرار النظامين الأساسي والداخلي للمركز، وتحول المؤسسون إلى مجلس أمناء. غير أنه ما كدنا نعلن رسمياً عن تأسيس المركز حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، التي انعكست بشكل غير مقصود على بعض العاملين لدينا، حيث ذهبت إحدى الأخوات ضحية عبوة متفجرة في صندوق سيارة أجرة استقلتها مصادفة، كما تعرض معاون المدير العام

للخطف بسبب مراقبة خاطفيه نقله المال من البنك، ولم يكن ممكناً الإفراج عنه، إلا بدفع فدية، كانت حوالى عشرة آلاف وخمسمائة دولار. فاضطررنا إلى فتح مكتب مؤقتٍ للمركز في الكويت، كان الأخ محمد الخولي مديراً له. لكن تم في العام نفسه تعليق الدستور في الكويت، ولم يعد بإمكاننا الحصول على أية تسهيلات، مهما كانت متواضعة، ولو كانت فتح حساب أو رقم صندوق بريد، فقرر مجلس الأمناء في العام ١٩٧٧ إغلاق المكتب، والعودة إلى بيروت.

بدأنا العمل فعلياً في أول العام ١٩٧٨ في مقرٍ متواضع في بيروت، قبل أن نتقل إلى هذا المكان. وحرصنا حرصاً تاماً على الاستقلالية، وعدم الدخول في أي محور من أي نوع، إلى درجة أننا فرضنا على أنفسنا عزلةً حقيقيةً عما يجري في لبنان من أحداث وتقلبات، لتجنب تحولنا أو تحويلنا إلى طرفٍ في الصراع.

من ينظر إلى المركز من الخارج، يتصور أن هناك جيشاً من العاملين فيه، بينما لم يتجاوز أكبر رقم لهم الـ ٤٥ عاملاً، الذي اضطررنا بسبب الصعوبات المالية، إلى تخفيضه إلى ٢٥ عاملاً، يتميزون بنوعيتهم المهنية العالية، وهو ما زاد من حجم العمل وعبه. لكن إدخالنا الأئمة منذ أواخر الثمانينيات، وتطويرنا الدائم لها، بشكل لم يعد فيه هناك عمل ورقي في قسمي التحرير والإخراج، قد ضاعف الإنتاجية، كمياً ونوعياً. والفضل في ذلك يعود إلى إلحاح الأخ أنطوان زحلان.

لقد بدأنا من نقطة الصفر مالياً، وعانينا طيلة الفترة الممتدة من تأسيس المركز وحتى اليوم، من عجزٍ دائم في الميزانية، رغم العقلنة الصارمة في ترشيد الصرف. وفي العامين الأولين من انطلاقة عمل المركز، أمّن مجلس الأمناء، وفق نهج المركز الصارم «الخبز مع الكرامة» تبرعات رسمية من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وليبيا والبحرين وقطر، بلغت حوالى مليوني دولار تقريباً، افترض في عدادها تبرع عراقي بحدود ١٥٠ ألف دولار أمريكي، لم يدفع بسبب اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية. لكن التبرعات الحكومية توقفت تماماً منذ عام ١٩٨٠ إلى درجة الصفر، باستثناء تبرع الشيخ الدكتور سلطان القاسمي حاكم إمارة الشارقة، بثلاثمائة ألف دولار، والذي جذبت اهتمامه مقالة للأخ عبد الإله بلقزيز يبين معاناة المركز المالية، بعد صدور تقريره السنوي .

في ما عدا ذلك اقتصر التبرع على أصدقاء المركز. لكن التبرعات الشخصية التي كانت تصل إلى ثلاثمائة ألف دولار، انخفضت الآن إلى ما بين ٥٠ - ١٠٠ ألف دولار، وتختلف نسبتها بين عام وآخر. ومن هنا لجأنا إلى طريقتين: الأولى هي طريقة توجيه وفر الندوات الكبيرة، التي لا نجد عموماً عائقاً في تمويلها، لإقامة الندوات

التي لا تمويل لها. أما الطريقة الثانية، التي توصلنا إليها بعد محاولات واجتهادات عديدة، فتمثلت بزيادة الإنتاج وزيادة المبيعات. فقد زدنا في هذا العام إنتاجنا من ٢٢ كتاباً إلى ٣٤ كتاباً في السنة، وزادت مبيعاتنا من الكتب حوالى ثلاثين في المئة سنوياً. واعتمدنا في هذا السياق صيغتي العضو المؤازر والعضو المشترك للأفراد والمؤسسات: يدفع العضو المؤازر مبلغاً مقطوعاً مدى الحياة قدره ٥٠٠٠ دولار أو ألف دولار سنوياً، مقابل استلامه بالبريد الجوي مجاناً كل ما يصدر عن المركز، بما في ذلك التقرير السنوي، وحق إبداء اقتراحاته وملاحظاته حول نشاط المركز، وحضور ندواته بصفة مراقب على أن يتحمل هو نفقة سفره. أما العضو المشترك، فيدفع بدلاً سنوياً قدره خمسمائة دولار أمريكي، أو اشتراكاً مقطوعاً مدى الحياة لا يقل عن ثلاثة آلاف دولار، مقابل تزويده بإصدارات المركز كافة.

لدينا حالياً حوالى ٣٠٠ عضو مؤازر و ٣٠٠ عضو مشترك. وهدفنا هو الوصول إلى خمسمائة عضو في نوعي العضوية. ونبيع حالياً مسبقاً عن طريق وكلاء معتمدين حوالى ٧٠٠ كتاب بيعاً مقطوعاً لا مرتجعات فيه، وهدفنا هو الوصول إلى ألف نسخة. ومع تشكيل صندوق أو وقفية دعم يمكننا تغطية ثمن الكتب التي نرسلها إلى الأعضاء من ريعها. ونحن بحاجة إلى تغذية الاشتراكات، وتعزيز هذا الصندوق، لأننا نقدم للعديد من الجامعات والمراكز الثقافية التي ليست لديها قدرات مالية الكتب مجاناً، وفي حالات نادرة مقابل بدل رمزي. وقد قمنا بتزويد معظم الجامعات والمؤسسات العلمية الرئيسة في الجزائر والمغرب وتونس والسودان ومصر وسوريا، وكل الجامعات والمؤسسات العلمية، ومعظم المكتبات العامة في لبنان والعراق والأرض المحتلة والمخيمات الفلسطينية، بمجموعة كاملة من إصدارات المركز. وبسبب حالة الحصار السابقة في العراق، زدنا كل المكتبات العامة في المحافظات بمطبوعاتنا، لكننا لا نعرف ماذا تبقى منها بعد عملية النهب التي وقعت مع الاحتلال.

لقد قمنا في سياق تأمين حل مستدام للوضع المالي في المركز، ووظائفه المتعددة، بإنشاء عدة وقفيات باسم جمال عبد الناصر وعبد الله الطريقي، بمبلغ مليون دولار لكل منهما، وجائزة سنوية كل سنتين لوقفية جمال عبد الناصر بقيمة خمسين ألف دولار، وجائزة وكرسي لوقفية عبد الله الطريقي، بينما لم ننجح بجمع أكثر من ٨٠ ألف دولار لوقفية عضو مجلس الأمناء السابق برهان الدجاني، ونحن بانتظار نتائج الاتصالات الأولية لإنشاء وقفية باسم أحمد صدقي الدجاني ومحمد حسنين هيكل، كي نتمكن من عرض الاقتراح على مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية. فبالنسبة إلى وقفية هيكل لم نحصل سوى على ثلاث مساهمات بقيمة

خمسین ألف دولار لكل منها، بينما نحن بحاجة إلى عشرين مساهمة بهذا الرقم.

لقد حرص المركز على انتظام إصدار مجلته المستقبل العربي من دون انقطاع منذ عددها الأول في أوائل أيار/ مايو ١٩٧٨ وحتى الآن، وفي أحلك ظروف الحرب الأهلية في لبنان، وقد صدرت بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ مرة كل شهرين، إلا أنه مع أول عام ١٩٨٠ أخذت تصدر شهرياً. ويصل توزيعها حالياً إلى ٨٠٠٠ نسخة، مع أن توزيعها وصل في مرحلة سابقة إلى أحد عشر ألف نسخة. وقد روعي في تسعيرها مستوى القوة الشرائية في الأقطار التي توزع فيها، فتباع في مصر بخمسة جنيهات، أي أقل من دولار، بينما كلفة العدد دولاران، علماً أن المجلة لا تدفع مكافآت لمن ينشر فيها. والمجلة خاسرة، فما يصلها من ثمن العدد بعد قطع أجور الشحن، هو أقل من دولار واحد. ويسير وضعها المالي من عجز إلى عجز، فتتراوح خسارتها السنوية ما بين ٥٠-٧٠ ألف دولار، ولذلك حرصنا على زيادة الاشتراكات. ولدينا حالياً حوالي ٧٦٠ اشتراكاً، منها مائة اشتراك في العام الماضي. وإذا ما تمكنا من الوصول إلى ألف اشتراك، فيمكننا عندئذ تقليص العجز، كجزء من سياسة استقلالية المركز المالية الذاتية. ولقد رفضنا في الآونة الأخيرة عرض أحد الإخوة تحمّل نصف نفقات المجلة السنوية، لأنه اشترط أن يكون عضواً في مجلس الأمناء. ومع أنه يستحق هذه العضوية، فلقد رفضنا العرض كلياً، حتى ولو كان سيتبرع بوزن المجلة ذهباً، وصرفنا النظر عنه، في إطار نهج التبرع غير المشروط الذي يقوم على مبدأ «الخبز مع الكرامة». لقد وضع المركز حتى الآن ثلاثة برامج للعمل: الأول لسنتين للفترة ١٩٨٠-١٩٨١، والثاني لأربع سنوات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٥، ثم امتد تنفيذه حتى عام ١٩٨٨، والثالث لخمس سنوات للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، ويمتد تنفيذه إلى الآن. ويتركز برنامجنا الآن على سد الثغرات في المشروع الحضاري النهضوي العربي بعناصره الستة، التي يتضمن كل منها دراسات وندوات كبيرة أو صغيرة، وكراسات وكتيبات. وقد عقدنا في سياق هذا المشروع ندوة كبيرة في فاس (نيسان/ أبريل ٢٠٠١) حملت عنوان «نحو مشروع نهضوي عربي»، وهو موجه للتيارات الرئيسة الثلاثة في العمل الوطني العربي، وهي التيارات القومية واليسارية والإسلامية. ونأمل أن نستكمل في نهاية هذا العام المسودة الأولى، وطرحها على النقاش قطرياً على مستويات النخب والمفكرين ومؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما الشباب، وإعادة صياغة المسودة في ضوء مخرجات النقاش، بعد إرسالها إلى حوالي ٢٠٠ مفكر وممارس سياسي عربي، تمهيداً لوضع الصيغة النهائية.

لدينا في مجال برامج العمل أو المشاريع الكبيرة، مشروع بحثي كبير عن الجاليات العربية في الخارج، لم نحصل بعد على تمويل له، لكن تم التعاقد على إنجاز

بعض حلقاته من دراسات وبحوث، وفي ختام البرنامج نعقد مؤتمراً لممثلي الجاليات العربية في الخارج، تنبثق عنه مؤسسة مستقلة تنتهي علاقتنا بها، على غرار ما قمنا به بالنسبة إلى الجمعيات العربية للعلوم الاقتصادية، والسياسية، وعلم الاجتماع، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية للترجمة. فنحن نسهم في الإنشاء، لكن يغدو ما ننشئه بعد ذلك مستقلاً من الناحية المؤسسية. أما المشروع البحثي الآخر، الذي تجري عملية تنفيذه، فهو حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية»، ويتألف متنه الزمني من مرحلتين، هما المرحلة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، والمرحلة الواقعة بين نهاية تلك الحرب ولحظتنا الراهنة، كما يتألف من قسم وثائقي وقسم مكتبي دراسي. وأبدى المركز اهتمامه أيضاً بموضوع ترشيد صانع القرار العربي، عبر اطلاعه علمياً على طريقة اتخاذ القرار في الدول الأجنبية التي لها علاقات مع الدول العربية، من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وتركيا، إلى إيران وروسيا والاتحاد الأوروبي، ودول أخرى.

يستمر المركز بتقليده في إقامة المحاضرات، والحلقات النقاشية، والندوات الكبيرة، ونحن نسهمها ندوات وليس مؤتمرات. ولدينا في هذا العام ثلاث ندوات كبيرة، عن العقلانية، وتداعيات احتلال العراق عربياً وإقليمياً ودولياً، وأخيراً ندوة عن الفساد والحكم الصالح، فضلاً عن ندوة «من أجل إصلاح الجامعة العربية» التي أقمناها في العام الماضي. ولم يكن ممكناً لنا أن نقيم هذه الندوات الكبيرة التي يشارك في كل منها ما بين ٥٠-١٠٠ باحث، لولا سمعة المركز الإيجابية جداً، التي تدفع الكثير من المؤسسات إلى التعاون الوثيق معنا، ومن هنا لا نجد بحكم هذه السمعة صعوبات في تأمين تمويل هذه الندوات.

إن تمسك المركز الصارم باستقلالته معروف للجميع، حكومات ونخباً. والمركز يدعو إلى التغيير بأسلوب الجرعات، وليست هناك مشكلة في منع عدد من المجلة أو كتاب في قطر عربي معين، بل المشكلة التي نتفادها هي منع كامل إصدارات المركز من مجلة وكتب من الدخول إلى الأسواق القطرية. ومع ذلك، تعرضنا للمنع الكامل، وحتى إلغاء الاشتراكات، والمشاركة في المعارض، في بعض الأقطار المغاربية، بسبب مقالة في المجلة أو كتاب صدر عن المركز لبعض «المغضوب عليهم». وصحيح أننا قد تمكنا من تسوية ذلك، لكننا لم نقدم أي تنازل عن استقلاليتنا، فليس لدينا أي شيء نتنازل عنه.

هذه فكرة موجزة عن طبيعة عمل المركز وتطوره، سيضيفها الزملاء رؤساء الأقسام، كل في مجاله، في إطار التساؤلات والاستفسارات المثارة. وأقترح أن ناقش الإشكاليات التي عرضتها الورقة الخلفية في شكل أسئلة، على محورين، هما: محور

تقويمي ثقافي لتوجهات المركز الفكرية والقومية، ومدى استجابة حصيلته التراكمية المعرفية للأسئلة في حقل التأليف الفكري والجدل الثقافي، ومحور تقويمي مؤسسي لتجاربه في جانب الندوات والحلقات والكتب ومجلة المستقبل العربي والمخططات العلمية، والوقفات، وتشكيل الجمعيات، وبناء الجسور ما بين المثقفين العرب ومع المؤسسات العلمية الأخرى، وإنشاء قاعدة معلومات.

سمير كرم

أود الإشارة إلى نقطتين هما :

أولاً: من غير المتصور في أي حال، أن تخلو أسئلة الحلقة النقاشية، والموضوعات التي تتناولها، من نظرة إلى التحديات التي يواجهها المركز في الوقت الحاضر. ويجب ألا نكتفي برصد تجارب الماضي، ودروسه، وحصيلته، وما أنجزه المركز - وهو بالتأكيد كثير - ومدى التأثير الذي أحدثه في الحياة الفكرية والثقافية العربية. فلقد تأسس المركز في ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي يواجهها الآن، ويعمل فيها. وتشكل الظروف الجديدة تحديات أكبر بكثير من تلك التي واجهته في مرحلتي التأسيس، ثم الانطلاق والنمو.

يتعلق واحد من أخطر هذه التحديات التي تواجه المركز، بالنظرة العامة إلى مفهوم الوحدة العربية كهدف. لقد راكمت تطورات - وانتكاسات - خمسة وعشرين عاماً مضت، عداء واستخفافاً بهذا المفهوم - الهدف، حتى في أوساط المثقفين، وفي أوساط جماهيرية لا يمكن الاستهانة بمدى اتساعها. وهذا معناه أن مركز دراسات الوحدة العربية يواجه مصاعب أشد، وينحت في الصخر إذا جاز التعبير، في مواصلة التشديد على هذا الهدف، من خلال برنامج عمل ثقافي مدروس جيداً.

ثمة وجه آخر لحقيقة التحديات الراهنة التي يواجهها المركز اليوم، ولم يكن يواجهها في المراحل السابقة من نشاطه الفكري. فالمركز لم يعد في الساحة وحده، بل هناك مراكز أخرى للفكر، ومؤسسات للثقافة، لها برامجها، وجداول أعمالها المعلنة والخفية، ولها - وهذا أهم وأخطر - قدراتها المالية الفائقة. وهي لا تشكل تحدياً بمعنى المنافسة لعمل المركز وبرنامجه وأهدافه - فالمنافسة قيمة إيجابية ومطلوبة - بقدر ما تشكل تحدياً من قبيل حرب الإبادة، وإن تكن حرباً غير معلنة، بأسلحة غير مرئية. وهي في أحسن التقديرات محاولات ابتلاع.

إني على ثقة أنكم تعرفون أكثر مما أعرف عن هذه التحديات على وجه التحديد. ولهذا أترك المجال لمن يقدم مزيداً من التفاصيل عنها، وكيفية مواجهتها.

النقطة الثانية، تتعلق بالجانب الذي أتولى مسؤوليته في المركز في الوقت الحاضر. إنكم قد تسمعون، أو قد تقرأون أرقاماً محددة، عن عدد الدارسات/الكتب التي تصدر عن المركز سنوياً، أو التي صدرت عن المركز منذ تأسيسه، ولا شك في أن هذه الأرقام تترك انطباعاً قوياً بغزارة الإنتاج وبمدى الجهد الذي يبذل لتحقيقه. لكن هذه الأرقام لا تمثل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، إن جاز التعبير، إذ إن عدد الدراسات والأطروحات والبحوث والمقالات التي ترد إلى المركز يكاد يفوق الحصر، وربما لم نحاول حصره حتى لا نضيف عبئاً جديداً على أعباء العاملين. إنما أود أن أؤكد لكم أن المركز يستقبل كمّاً هائلاً من الإنتاج الفكري الذي يعرض عليه، ويمر بمراحل متعددة من «الغربلة» والانتقاء ثم الاختيار، وهو ما لا تدل عليه أبداً أرقام الإنتاج النهائي.

متروك الفالح

الورقة الخلفية جيدة من ناحية طريقة عرضها أو أسئلتها المركزة، لكنها بالغت في التركيز على الإيجابيات، على حساب إغفال أوجه القصور السلبية. ولدي هنا ملاحظتان حول عمل المركز. الملاحظة الأولى ذات طبيعة علمية معرفية، وأعتقد في ضوء متابعتي الدائمة لعمل المركز منذ بداية الثمانينيات أن المركز قد حقق تقدماً تراكمياً في المجال الأكاديمي البحثي، سواء على مستوى المجلة أو مستوى الكتب، لكنه ظل مقصراً في مجال دراسة المحليات العربية التي غابت عنه تماماً، وأتمنى على المركز أن يهتم بهذا الجانب المهم، بالنظر إلى أنه يشكل أحد أهم ميادين البحث السوسيولوجي الحقيقي. فعملية التنمية في السعودية مثلاً - وأنا من منطقة الجوف فيها - تبدو من الخارج كبيرة ومتوازنة، بينما هي في حقيقتها مقتصرة على المراكز المدنية. وتبين دراسة قطاعاتها المحلية، كما في دراسة أجريتها عن منطقة الجوف، أنها ليست عملية تنمية، بل إعادة إنتاج للتخلف. ولا أعتقد أن الاهتمام بهذا الجانب يتعارض مع اهتمامات المركز القومية، أو مع نظراته القومية للمشكلات الاجتماعية العربية، بل يمكن أن توضع دراسة المحليات في إطار عناصر الدراسات الكلية أو محاور المشاريع الكبرى للمركز، ولا سيما بعد درس احتلال العراق الذي انبعث فيه العصبية المحلية ماقبل القومية.

تتعلق الملاحظة الثانية بنقطة أغفلتها الورقة، وأراها شديدة الأهمية، وهي ضعف اهتمام المركز بالجانب الإعلامي، وتحديدًا بجانب الإنترنت، رغم الحديث عن أتمتة العمل فيه، مما يؤثر سلبياً على ضعف تواصله، حتى في إطار رسالته القومية والثقافية، مع قطاعات الشباب التي يولي اليوم المركز اهتماماً بها في مجال مناقشة

المشروع الحضاري النهضوي وغيره، والتي تمثل شبكة الإنترنت أحد أبرز قنواتها التواصلية. وأتمنى أن توضع المجلة، وبعض أجزاء الكتب، على موقعه الإلكتروني في الإنترنت، فالحقيقة أن المركز غير فاعل في هذا المجال.

ربيع كسروان

يمكن بعض البيانات والأرقام أن تلقي ضوءاً أمام النظرة التقويمية النقدية إلى حصيلة عمل المركز، لما لها من وقع على الصعيد العملي. وإني أشير في هذا المجال إلى أن حصيلة ما وزعه المركز في الأسواق على مستوى مجلة المستقبل العربي منذ عددها الأول وحتى غاية عام ٢٠٠٣، هو مليون وأربعمائة ألف نسخة، وحوالي مليون وأربعمائة وواحد وعشرين ألف نسخة على مستوى الكتب، وحوالي مائة ألف نسخة من سلاسل الناشئة. وبغية تقديم فكرة عن الكتب العشرة الأكثر مبيعاً، يمكن تحديدها بالتسلسل حسب نسبة مبيعاتها بما يلي: بنية العقل العربي، المجتمع العربي المعاصر، تكوين العقل العربي، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، العقل السياسي العربي، إمكانيات الفكر العربي المعاصر، العرب والعولمة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المسألة الثقافية في الوطن العربي، العروبة والإسلام، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى. وأود أن أنوه إلى أن ستة من هذه الكتب العشرة الأكثر مبيعاً هي لمحمد عابد الجابري.

أما بالنسبة إلى موقع المركز على شبكة الإنترنت، فلا بد من التوضيح بأن المركز قد شرع بمكنة عمله منذ أواخر الثمانينيات، وبشكل تدريجي ليشمل الأقسام كافة. والصحيح أن الواقع الراهن بالنسبة إلى الانتشار على شبكة الإنترنت بنشر جميع ما يصدر عن المركز من مطبوعات ما زال دون طموحاته في هذا المجال، لكن ذلك يمكن حله تدريجياً وعلى الوجه الأكمل حين تتوفر الموارد المالية اللازمة.

خير الدين حسيب

أود أن أوضح للأخ متروك الفالح أن اللجنة التنفيذية للمركز قد قررت منذ أن بدأ المركز عمله، الابتعاد عن الدراسات القطرية البحتة، وقصر الاهتمام بها على ما يتصل ببعد قومي، كقضية الديمقراطية في قطر ما. فهذه قضية تبحث قطرياً، لكن بعدها القومي يهم بقية الأقطار. ومع ذلك، توسعنا قليلاً في الآونة الأخيرة، وأصدرنا بعض الدراسات التي يغلب عليها الجانب القطري في موضوع البحث. ولدينا في هذا المجال معادلة صعبة في المجلة، وهي ضرورة تنويع موادها، بحيث يجد أي قارئ من الأقاليم الأربعة للوطن العربي، الجزيرة العربية ووادي النيل والهلال الخصيب والمغرب العربي، مهما كان اختصاصه، شيئاً يهمه فيها. ولقد أخذنا نراعي التوازن في النشر بين

كتاب وباحثين ينتمون إلى هذه الأقاليم، أو بين الدراسات حول مناطق معينة، فضلاً عن أننا نعاني مشكلة ضخامة عدد المواد التي تصل إلى المجلة، إذ لا يأتي دور بعض المواد في النشر إلا بعد سنتين أحياناً، مع أننا رفعنا من مستوى معايير النشر. وبخصوص الإنترنت، نحن نطمح إلى أن نستكمل مشاريعنا في هذا المجال، لكن الكتاب المنشور على الإنترنت ليس بديلاً، ولا يمكنه أن يكون بديلاً من الكتاب الورقي المنشور، فضلاً عن أن نسبة ملحوظة ممن يقتنون كتب المركز ليس لديهم «كومبيوترات» في الأصل. لدينا موقع على الإنترنت يشتمل على عناوين الكتب وموضوعاتها، لكنه بحاجة إلى تجديد، وسننشر فيه بدءاً من هذا الشهر المجلة بكاملها مجاناً في الفترة الأولى، فضلاً عن تطوير ترتيبات الاشتراك أو الشراء الإلكترونيين. ونحن نبيع على العموم إلكترونياً بقيمة ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف دولار، وهي نسبة قليلة بالقياس إلى ما يوزعه الوكلاء، غير أنها آلية قابلة للتطوير.

هناك عمل في هذا المجال، فقسم التسويق يقدم تقريراً شهرياً عن نسبة زيارات الموقع، ووصلنا في آخر شهر إلى حدود ١٥٠ ألف زائر. ولاحظنا من خلال البيانات التفصيلية أن نسبة ٢٠ في المئة تقريباً من الزوار هم من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما النسبة الثانية من السعودية، والنسبة الثالثة من الإكوادور. وما زلنا نبحث عن جواب مقنع لنسبة الإكوادور «المفاجئة»، إذ قيل لنا إن ذلك قد يعود إلى أن الإكوادور هي البوابة المركزية لشبكة «الإنترنت» في أمريكا اللاتينية.

بكل تواضع، بات القارئ يقتني كتاب المركز على أساس موضوعه وليس مؤلفه فقط، وفي هذا العام يمكن أن تكون مبيعات بعض الكتب أكثر من مبيعات كتب الجابري. وأقترح على الأخت هالة زين العابدين، وهي مديرة قسم التوثيق، وساهمت في الإشراف على إصدار ببليوغرافيا الوحدة العربية، التي تشمل ببليوغرافيا الوطن العربي فعلياً من عام ١٩٠٨ إلى عام ٢٠٠٠، أن تضيء بعض الجوانب.

هالة زين العابدين

هناك وجه حق في نقد موضوع التقصير في التوجه إلى الشباب عبر شبكة الإنترنت، لكن المركز ليس غافلاً عن إدراك أهمية ذلك في نشر أهدافه وتوجهاته وإصداراته. إن المركز ومنذ نهاية الثمانينيات قد وعى أهمية مكتبة المعلومات، فقسم التوثيق والمعلومات في المركز ممكن بالكمال، وبخاصة المكتبة، حيث لا يوجد لدينا فهرس بطاقةية أو ورقية، واسترجاع المعلومات يتم بشكل آلي، إلا أنها مبرمجة حسب نظام ماكنتوش (Macintosh). وحالياً هناك تحضير جدي في هذا المجال، إذ يعمل المركز على تحويل البرامج في القسم من نظام ماكنتوش إلى نظام (IBM) بحيث تكون

جاهزة لوضعها ضمن موقع المركز على الإنترنت ومنها: مكتبة المركز، وفهرس كامل لستّ وعشرين سنة من مجلة المستقبل العربي، مع قاعدة بيانات تشتمل على أرشيف الببليوغرافيا الشهرية للمجلة منذ نهاية الثمانينيات. هنا أيضاً أود الإشارة إلى أن المركز قام بإصدار مشروع ببليوغرافية الوحدة العربية للقرن العشرين الذي يغطي الفترة من ١٩٠٨ حتى ٢٠٠٠ وذلك في ٨ مجلدات مصنفة حسب الموضوعات مع فهرس بالمؤلفين والعناوين. وتعتبر هذه الببليوغرافيا بهذا الحجم وبالكم الهائل من الإشارات الببليوغرافية (التي بلغت ٩٥١٧٠ إشارة)، مصدراً أساسياً وربما هي المصدر الوحيد في الوطن العربي الذي يقدم للباحثين مادة أولية لأي بحث علمي. وقد استغرق العمل على هذا المشروع أربع سنوات بحيث تم إنشاء قاعدة بيانات ببليوغرافية سيتم وضعها ضمن موقع المركز على الإنترنت. أود أن أوضح أن هذه المشاريع هدفها مساعدة الباحثين في مجال البحث العلمي، وبخاصة الشباب منهم على التعرف على مصادر المعلومات والتراث العربي المكتوب، إلا أن هذه المشاريع تتطلب كلفة مادية باهظة بخاصة مع ظروف المركز الحالية. والمسألة هي مسألة وقت وكلفة.

كمال عبد اللطيف

أرى من داخل علاقتي بنشاط المركز وندواته ومجلته، وارتباطي معه بجملة من المبادئ العامة، ضرورة التفكير بالسلب وليس بالإيجاب، بهدف تطوير نوعية أدائه الفكري وتعزيزه، بوصفه يعد من دون جدال بين المراكز الأكثر إشعاعاً وحضوراً، في فضاء الفكر العربي المعاصر. وأفترض أن العناية النقدية والموضوعية بأثار المركز ودوره في مجال تطوير الفكر القومي، ومشاريع التوحد القومي، تحتاج إلى مراجعة مجمل آثاره، كما تحتاج في ظروفنا الراهنة إلى مراجعة نظرية كبرى لمبادئه، في ضوء متغيرات الفكر والتاريخ قومياً وعالمياً.

لم يستطع المركز في مجمل أعماله، أن يتخلص من المقاربة العقائدية الموجهة، ولم يستطع أن يحد من هواجسه السياسية المباشرة. وقد تكون للمركز مسوغاته في ذلك، غير أنه صرف في تقديري جهداً حثّ كثيراً من إمكانية تطوير فعاليته الفكرية. أسجل هذه الملاحظة لأني أعتقد أن نمط العمل في المؤسسات الفكرية يختلف كثيراً عن نمط العمل في المؤسسات السياسية، أو المؤسسات المزدوجة الدور والوظيفة. والمركز هو أقرب إلى نوع المؤسسات المزدوجة. إنني أفترض أن العمل في المؤسسات الفكرية، يتم بحكم خصوصيات التحول الذهني، في إطار المدى الزمني المتوسط والطويل. ولهذا فإن ربع قرن في مجال تجديد الفكر وتطويره، قد لا تكون كافية، بمعيار

التاريخ عموماً، ومعيار الحالة العربية خصوصاً، حيث ما نفتأ نلاحظ في الفكر العربي المعاصر كثيراً من المبادئ التي ترفض الفكر الحديث، رغم مرور أزيد من قرن على المشاريع الفكرية العربية الأولى التي دافعت عن لزوم التعلم منه. إن دخول العرب في الأزمنة المعاصرة يقتضي المساهمة في بناء مشاريع فكرية لا تقبل المساومة في مسألة استيعاب مقدمات وألويات الفكر الحديث والمعاصر. فهل أولى المركز في هذا المجال عناية خاصة بموضوع الاستيعاب الفكري لمقدمات الفكر المعاصر؟

أطرح هذا السؤال لاعتقادي أن جهود المركز في الاعتناء بالمشاريع الفكرية العربية النقدية، عبر كتبه أو بعض البحوث التي ينشرها في مجلته، تندرج في هذا الباب، وتعكس جوانب معينة أيضاً من توطين الفكر المعاصر في فكرنا. لكن هذا لا يكفي، إذ أعتقد أن المبدأ الأكبر الذي يمكن أن يوجه مسيرة المركز في الربع القادم من هذا القرن، هو مسألة التفكير في كفاءات تعميق عمليات استيعاب الفكر العربي لتحولات الفكر النقدي، ومناهج الفكر المعاصر، وأن يضع المركز نفسه في مواجهة الفكرية والتاريخية مع كل التيارات التي تغفل حقيقة أن تحصين الذات، وتحقيق استقلالها في التاريخ، مرهون بالتعلم من ضغوط الفكر المعاصر، ومكاسبه النظرية. ونعتقد أن الإيمان بهذا المبدأ جزء من الإيمان بالتاريخ والفكر التاريخي. فهل يصبح المركز مؤسسة معينة بمقدمات الحداثة الفكرية والسياسية في الوطن العربي؟ أعتقد أن ذلك يساهم بمزيد من تأصيل الفكر العربي المعاصر، وهو الإطار الأكثر مطابقة لسؤال النهوض العربي، وسؤال التوحيد القومي في لحظتنا التاريخية المعاصرة. وهو مطلب يندرج بطريقة معينة في قلب جزء كبير من مبادئ المركز العامة.

إنني لا أرى أي حرج في ضرورة تركيب مقدمات جديدة تختلف عن المقدمات التي صاغها مؤسسو المركز في منتصف السبعينيات، لأن المواثيق الجماعية تخضع للتغيير بناء على متطلبات الزمن ومقتضياته، ولأن عمل المركز يتقاطع مع منطوق هذه المبادئ، وهو الأمر الذي سيرتب مسألة إعادة النظر في المبادئ، بهدف تكييفها مع مقتضيات التغيير والتغيير، بل نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، ونرى أن بعض مفردات المركز في تعريف مبادئه العامة، قد صيغ بأفعال الجزم والاكتمال والتوحيد السياسي والاستقلال والتبرع والوقفية، إلى غير ذلك من مفردات كانت تنسجم مع عقود التحرير السياسي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. بينما تغير الكثير من المعطيات التي تستلزم إعادة النظر بلغة البيان التأسيسي، لصالح بيان استئناف التأسيس في ضوء الأسئلة، وباللغة الجديدة التي باتت تحكم منطق الفكر والسياسة في بداية القرن الواحد والعشرين. فالأجيال الجديدة لا تفهم الكلام المتعلق بالوقفات والصدقات والمنح والتبرعات. هذه لغة مرتبطة بأعمال حركة التحرير العربية، حين

كانت الأموال تمنح للأحزاب والحركات من أجل المساهمة في التحرير.

لقد تغير العصر، لكنني أقول بصدق، وباعتباري جزءاً من هذا المشروع، إنني لا أعرف في هذه النقطة بالذات ما هو البديل؟ لكنني أرى أن مستقبل المركز مرتبط برهان الفكر التاريخي النقدي، معتقداً أنه المدخل المناسب لمقاومة أشكال التراجع في مجال العمل الوجدوي العربي، بتوسيع دائرة الوعي بمقدمات الفكر التاريخي، وترسيخ الفكر الحدائثي في مجتمعاتنا العربية. ولا تفوتني هنا الإشارة النقدية إلى أن المحاور السياسية المباشرة تدرج عادةً في الأنشطة الفكرية للمركز، وتخلط هذه الطريقة في نظري بين مستويات التحليل والبحث، وتقدم تصوراً ميكانيكياً لعلاقة العمل البحثي بالبرامج السياسية المباشرة. وكمثال على ذلك ندوة «المشروع الحضاري النهضوي» التي شاركت فيها، فهي تتناسب مع مؤسسة سياسية مباشرة معنية بلزوم ترجمة نتائج البحث في مستوى الفعل التاريخي، بينما البديل الأنجع يتمثل في نقد أطروحات الفكر السائدة ومشاريعها، ليظل المركز فضاءاً للنقد وليس لصياغة التوافقات والبيانات، فقد يكون مجدياً لمؤسسة سياسية عربية أن تضطلع بهذا الدور.

أحمد مالكي

أشكر مركز دراسات الوحدة العربية على دعوته الكريمة لي للمشاركة في هذه الحلقة النقاشية التقويمية لحصيلة مركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسه، والشكر موصول إلى الآباء المؤسسين الذين اجتهدوا في المشروع ونذروا جزءاً من حياتهم من أجل أن يصبح واقعاً يتطور، وأيضاً العاملين بمختلف أقسامه ومصالحه.

ربما لا أجد من العبارات ما يسعفني في نقل مشاعري وتقديري للرصيد العلمي والخبرات العملية التي راكمها المركز طيلة هذه المدة. ففي ظني يمثل ما أنتجه وأصدره من كتب [٤٨٣] والأعداد المتواترة لمجلة المستقبل العربي [٢٩٨]، حتى لحظة انعقاد هذه الحلقة النقاشية، خير شهادة ملموسة على عطائه العلمي ومساهمته المعرفية على المستويين الكمي والكيفي، إضافة إلى عدد الندوات الكبرى والصغرى التي أشرف على تنظيمها وأصدر أعمالها. لذلك لن أستطرد في التنويه بمجهودات المركز لا اعتقادي أن ذلك سيكون من قبيل تحصيل الحاصل.

لقد استرعى انتباهي نقطة مفصلية وردت في الورقة التقديمية للدكتور عبد الإله بلقزيز، تتعلق بـ «الموازنة» بين العلم أو المعرفة والممارسة، أو «الوظيفة الازدواجية» للمركز، باعتباره مؤسسة علمية تروم تطوير البحث، وتعميق مداركه، وفي الوقت نفسه مؤسسة قومية تلتزم بقضية الوحدة العربية، وتسعى إلى إغناء مضامينها. هل توفق

المركز في إنجاز هذه الموازنة وتحقيق مقاصدها؟ وما هي المؤشرات الكفيلة بقياس درجة النجاح وتشخيص طبيعته؟ وهل يجوز في العلم والمعرفة اعتماد لغة الإطلاق والثوقية؟ أم إن العلم بطبيعته يدعو إلى الاحتراز والنسبية؟ لا أجد تردداً في التشديد على أن الموضوعية تقتضي وضع هذه الموازنة في سياقها الطبيعي، قبل استخلاص الأحكام بشأن حصيلة نشاط مركز دراسات الوحدة العربية. ففي ظني تتسم المعادلة المنشودة بقدر واضح من الدقة والتعقيد، من حيث كفاءة المركز، وقدرته على التوفيق بين إنتاج الأفكار والتصورات، وكل أشكال المعرفة، وبين تعميق الممارسة السياسية في مجال الوحدة العربية بمختلف أبعادها.

تأسس المركز عام ١٩٧٥ في سياق عربي موسوم بانحسار الفكرة القومية وتراجع الحماس والاندفاع صوب تحقيقها، كما شرع في نشاطه عام ١٩٧٨ في حقبة جنوح بعض الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل باسم الواقعية، والدعوة إلى التكيف مع المتغيرات الحاصلة في النظام الدولي والبيئة الإقليمية. وقد رسم مؤسسه جملة أهداف تصدرت الوحدة أولوياتها، بعد أن تراجعت في سلم الاهتمامات السياسية العربية، التي لشدة تواضعها انحصرت شعاراتها في «إعادة الحد الأدنى من الانسجام العربي». فالقيمة الاستراتيجية للمركز تكمن في كونه برز لإعادة الاعتبار لمشروع الوحدة العربية الذي فشلت النخب السياسية القائمة في تحقيقه، ولم يكن الحماس الشعبي الوجداني كافياً لتعزيد مساعي الوصول إليه. بيد أن المركز، وهذا جانب أساسي في أصالته، اجتهد في رسم الأهداف واستجلاء المداخل الكفيلة بإنجازها. فقد حظي العمل الفكري المتجه بشكل رئيس نحو مسائل الوحدة العربية، بالأولوية القصوى، كما ترسخت قواعد البحث العلمي وضوابطه، واستقرت في ممارسة نشاطه، في ارتباط وثيق بالمقاصد التنويرية التي أعلن عنها، ونذر لها كل طاقاته وقدراته.

أفترح في هذا السياق، للإجابة عن الاسئلة أعلاه، التمييز بين مستويين اثنين:

١ - يتعلق المستوى الأول بالوظيفة العلمية للمركز، ومدى قدرته على إنجاز المطلوب منه كمؤسسة بحثية تنشد التفكير المنفتح على الاجتهاد والإبداع، وتتوخى استثمار مكاسب العلم الحديث ومداركه، من أجل إعادة صياغة فكرة الوحدة وتعميق مضامينها، من دون التفريط بقيم الموضوعية، والاستقلالية، والنزاهة، والنقد البناء. لقد شكل المركز حقاً مختبراً جمعياً لإعمال العقل، وتطوير المعارف، وتأسيس العمل المشترك، المتعدد الرؤى والمقاربات، حيث تمكن، بقدر كبير من الاستمرارية والانتظام، من إصدار ٤٨٣ عنواناً و٢٩٨ عدداً من مجلة المستقبل العربي (حتى حدود كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، ناهيك بالعديد من الندوات واللقاءات

العلمية التي أتاحت للباحثين والممارسين، من مغارب الوطن العربي ومشاركة، فرص التعارف، والاحتكاك الفكري، ونسج علاقات علمية وإنسانية متبادلة، في ظروف غدا عصياً عليهم القيام بذلك بمفردهم، بسبب انغلاق الدول القطرية، وتواضع العلاقات الأفقية بين مؤسساتها العلمية. وقد لا أجنب الحقيقة إذا قلت إن غنى هذا الرصيد وثراءه، لا يتعلق بالكم فحسب، بل يرتبط بالكيف أيضاً، الأمر الذي يستوجب من كل متابع موضوعي مسيرة المركز، الشناء والتنويه باجتهاداته الدؤوبة في مراكمة هذا الرصيد المميز في حقل العلوم الاجتماعية المتجهة رأساً إلى الوحدة العربية، وما يرتبط بها من قضايا وإشكاليات.

اللافت للانتباه انطواء هذا الإنتاج على قدر كبير من العمق العلمي والمعرفي، واحترام ملموس للضوابط المألوفة في مجال البحث العلمي، التي لا غنى عنها في الحقل الجامعي. فقد غطت إصدارات المركز مجمل الحقول المعرفية [اجتماع، سياسة، اقتصاد، إعلام واتصال، علوم وتكنولوجيا، تربية وتعليم، تاريخ، جغرافيا وبيئة]، وإن اختلفت الموازنة بينها، من حيث كمّ العناوين وعددها. كما حظي الفكر القومي، وهذا أمر طبيعي، باهتمام خاص، حيث أولى المركز جهداً ملموساً لتجميع نصوص الآباء المؤسسين وإعادة نشرها (ساطع الحصري، محمد عزة دروزة... إلخ.)، أو الذين ساهموا من موقع الفكر ومحاولة العمل (قسطنطين زريق، عصمت سيف الدولة، نديم البيطار... إلخ.) والممارسة التاريخية (خطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر) في تطوير الفكر العربي، وإغناء مضامينه... فقد أصبحت إصدارات المركز مرجعية لا غنى عنها في الحقل الجامعي، بل غدت زاداً معرفياً مهماً لعموم الباحثين والممارسين.

٢ - يرتبط المستوى الثاني بالوظيفة «التبليغية» أو «التنويرية»، التي عبر عنها بيان التأسيس عام ١٩٧٥، وأكدت استراتيجيته المركز في مجال البحث العلمي، والعمل الفكري. فلقد شدد نص البيان على أن غاية المركز، هي «البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي، والوحدة العربية، بعيداً عن كل نشاط سياسي، أو ارتباط حكومي، أو انتماء حزبي»، معتمداً أسساً وقواعد كفيلة بجعل هذه الغاية ممكنة على صعيد التطبيق، من قبيل إعداد دراسات وبحوث تحلل الواقع العربي في شتى مظاهره وجوانبه، والعراقيل التي تعترض سبيل الوحدة العربية، واستجلاء وسائل توحيد أجزاء الوطن العربي... علماً أن المركز يعي في بيانه التأسيسي أن عملية توحيد الوطن العربي لا تنحصر في مدخل بعينه، بقدر ما تستلزم جملة جوانب، ليست السياسة سوى أكثر مظاهرها اكتمالاً. كما يقر بأهمية الانفتاح على التجارب المقارنة، للاستفادة من نجاحاتها في تعميق فكرة الوحدة العربية.

بقي أن نشير إلى أن المركز شدد منذ الانطلاق على أن غاية التوحيد ليست عمل

فئة أو مجموعة محدودة، بل هي مشروع مختلف مكونات الوطن العربي، شريطة أن تحترم في المساهمة ضوابط التخصص والدراية والفهم التي تمنح العمل العمق والدقة والتنوع المطلوب والضروري، للارتقاء بفكرة الوحدة من مستوى الشعارات العامة، والمطالب الوجدانية، إلى درجة صياغة رؤية مؤسسة على العلم والمعرفة. والحال أنه لا يختلف اثنان في أن المركز قد تحول على امتداد ربع قرن من حياته إلى مؤسسة بحثية مستقطبة خيرة ما أنتجت الحياة العربية من مفكرين وباحثين ومثقفين. ونعتقد، صادقين، أن بإمكان المركز المحافظة على هذا الرصيد، وأن يستمر ملاذاً لكل الطاقات التي انغrust في وعيها فكرة الوحدة العربية، ولم تنل من اقتناعاتها نزعات التشكيك في أهلية المشروع القومي لأن يصبح واقعاً ملموساً، أسوةً بمشاريع نجحت في مناطق عدة من العالم.

تحيل وظيفة التنوير إلى سؤالٍ مركزي يتعلق بدرجة تأثير إنتاج المركز وإصداراته في الحياة العامة العربية، وفي الواقع السياسي القطري. فالتنوير مرحلة سامية وأساسية، بيد أن سموها يغدو أكثر اكتمالاً، حين تترك مفعولاً ملحوظاً، وتسهم في إنجاز التحولات النوعية العميقة التي من شأنها إعادة بناء القطرية على أساس قومي متفتح، يضمن للمشاركة الجماعية البناء والديمقراطية شروط الاستمرارية والانتظام. فقد شدّد المركز في أكثر من مناسبة ومقام، على أهمية الاعتراف بالدولة القطرية كواقع سياسي واجتماعي يصعب القفز عليه، أو الاستهانة به، ودعا في الوقت نفسه إلى مركزية أن يشكل الإقرار بوجود القطرية مدخلاً للمصالحة مع الدولة الوطنية، بالمعنى الإيجابي والمتطور لكلمة «المصالحة»، والحال أن المركز كان جريئاً ومحققاً في ما ذهب إليه، خلافاً للتصورات التي رأت في الدولة القطرية كياناً هلامياً لا قيمة له على صعيد التأثير. وقد لا أبالغ إذا قلت إن فكرة المصالحة فتحت إمكانيات علمية ومعرفية واسعة لفهم الدولة القطرية في مختلف مظاهرها، وشتى تعقيداتها، بل إن الفهم الجيد لها - وهذا ما نلمسه في قائمة إنتاج المركز - هو مفتاح إعادة بنائها قومياً، إضافة إلى أن توحيد الأقطار يتحقق بالضرورة باكتمال وحدة الأوطان. فأوطان ضعيفة، مترهلة، غير مكتملة، لا تساعد على بناء القوميات الكبرى، كما تؤكد ذلك النماذج التي كسبت رهان التوحيد، وتأسيس الفضاءات المشتركة.

يطرح سؤال «التأثير» قضية منهجية بالغة الأهمية. ماذا نعني بالتأثير؟ وكيف نقيسه؟ هل المركز مطالب بتغيير الواقع السياسي العربي في اتجاه تحقيق الوحدة، وإشاعة قيمها؟ وإذا لم يستطع إلى ذلك سبيلاً، هل تردّ المسؤولية إليه، ويعتبر التعثر دليلاً على قصور في النظر وعيب في الوسائل؟ ثم متى كان الفكر التنويري وحده مسؤولاً عن تغيير المجتمعات؟ ألم تتضافر عدة عوامل إلى جانبه من أجل إنجاز مهام

التغيير، حتى في المجتمعات التي شهدت نمواً طبيعياً في تاريخها، وبالأحرى التي تأخرت تاريخياً، وعانت صدمة الاستعمار؟

لا نلمس وجود مؤشرات مستنبطة من دراسات ميدانية تسمح باستقراء درجة تأثير إنتاج المركز ورصيده العلمي في الواقع السياسي العربي. فالأمر يحتاج إلى مجهوداتٍ علميةٍ كبيرةٍ، تشمل مجمل مناطق الوطن العربي، وربما تزداد العملية تعقيداً، حين ندرك طبيعة العلاقة التي تجمع منتجي الأفكار وصناع القرار. غير أن الباحث يستطيع استخراج بعض المؤشرات غير المباشرة عن مدى تأثير الوظيفة التنويرية للمركز في الواقع العربي. فقد سمحت وظيفتي كأستاذ جامعي أن ألمس مدى الاهتمام الذي يحظى به إنتاج المركز لدى المجموعات العلمية وجمهور الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها، حيث لا تخلو الأطروحات التي أسندت إلي مهمة الإشراف عليها، أو المشاركة في مناقشتها، من اعتماد إصداراته مراجع في التحليل والمعالجة. وقد حظي بعضها بالأولوية لتناولها قضايا جديدة غير مطروقة من قبل، أو تم تناولها بغير اللغة العربية.

نعتقد، علاوة على ما سبق ذكره، أن رسالة التنوير كانت حاضرة باستمرار في مسيرة المركز، وحصيلة إنتاجاته. فمن أصل ٤٨٣ عنواناً كان نصيب الفكر القومي واحداً وتسعين كتاباً، أي ما يقرب من ٢٠ في المئة من رصيده العام، ناهيك بالحقول الأخرى التي عاجلت الجوانب الأساسية لقضية الوحدة وما يرتبط بها من إشكاليات في مجالات الاجتماع (٦١)، والسياسة (٨٧)، والاقتصاد (٦٤)، والتاريخ (٧)، والثقافة (٤٤)، كما كان نصيب القضية الفلسطينية ٢٨ كتاباً.

لعل من الأهمية بمكان التنبيه إلى مدى حرص المركز على مقاربة الموضوعات الأكثر دقةً وخطورةً على واقع الوطن العربي ومستقبله، بل نسجل ريادته في الإمساك بأكثرها راهنيةً وإلحاحاً. فعلاوة على موضوع الوحدة الذي يشكل أول أنشطة المركز: ندوة «دور التعليم في الوحدة العربية» (عام ١٩٧٩)، وندوة «القومية العربية في الفكر والممارسة» (عام ١٩٧٩)، حظيت الديمقراطية منذ وقت مبكر بمكانة خاصة في استراتيجية المركز، في وقت لم يكن الموضوع قد دخل بعد دائرة التداول السياسي العربي: ندوة ليماسول - قبرص «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» (عام ١٩٨٣)، والأمر نفسه بالنسبة إلى الإسلام في علاقته بالقومية العربية: ندوة «القومية العربية والإسلام» (عام ١٩٨٠)، وندوة «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي» (عام ١٩٨٤). كما تمكن المركز في سياق التغييرات العميقة التي أصابت النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات وعلى امتداد عقد التسعينيات، من مقاربة أكثر التحديات دقة وخطورة بالنسبة إلى الدائرة العربية من قبيل المشروع الشرق

أوسطي: ندوة «التحديات الشرق أوسطية الجديدة في الوطن العربي» (عام ١٩٩٣)، وندوة «العرب والعملة» (عام ١٩٩٧). كما تنبه إلى الأهمية الاستراتيجية لفتح حواراتٍ فكريةٍ بين نخب دول الجوار العربي، ولا سيما تركيا وإيران، والسعي إلى بناء جسور للتواصل والثقة: ندوة «العلاقات العربية - التركية» (عام ١٩٩٣)، وندوة «العلاقات العربية - الإيرانية» (عام ١٩٩٥)، من دون أن يكون الاهتمام بخطورة وجود إسرائيل غائباً عن نشاط المركز: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (عام ١٩٩٩).

كثيراً ما تكررت مسألة ما إذا كانت أفكار المركز وإصدارته قد نفذت إلى الوعي العربي وخلقت تياراً وازناً قادراً على المساهمة الفعلية في دينامية التغيير في الوطن العربي.. كما طرحت في أكثر من مقام^(١) تساؤلات بخصوص العلاقة بين مركز دراسات الوحدة العربية وطبيعة الجمهور الذي يتوجه إليه ويتلقى إنتاجه: أهو الجمهور الواسع أم مجتمع النخبة؟ والحال أن أسئلة من هذا النوع، على أهميتها، لا تستقيم موضوعياً إذا لم تأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعددة التي تشكل وعاء البيئة العربية في مجال نشاط المركز ودائرة اهتمامه.

صحيح أن من غايات المركز وأهدافه «مخاطبة جميع طبقات المجتمع العربي وفئاته بمختلف شرائح الأعمار والاختصاصات...»، غير أن ذلك لن يتأتى من دون انتقاء الشكل والأسلوب اللذين يقدر أنهما مناسبان. ففي الوطن العربي عشرات المراكز والمؤسسات العلمية، التي تعنى بما يعنى به المركز أو تقترب منه، كما إن هناك العديد من القنوات والوسائل التي تتقاطع معه من حيث دائرة الاهتمام، فساحة التعريف بقضية الوحدة وتنوير سبل تحقيقها ليست حكراً على مركز دراسات الوحدة العربية، أو امتيازاً له، بل هي مشروع تتبارى المؤسسات والكفاءات من أجل تحقيقه، كل بحسب قدرته، وعمق اقتناعه، ومدى استعداداته للاندفاع في دينامية الإنجاز.

إن وظيفة التنوير، بما هي سيرورة منتظمة من أجل التحديث، تحديث وعي النخبة القادرة على الإدراك والتأثير، ليست مطباً إذا كانت دائرته البشرية محدودة، فقد شكل تحديث النخبة في العديد من التجارب الإنسانية جسراً طبيعياً، وربما تلقائياً، إلى تحديث وعي الجماهير.. ثم إن صعوبة انغراس فكر المركز، أو استحالة نفاذه إلى الواقع العربي، لا تقع تبعته عليه بالضرورة، بسبب وجود منابر (صحف، مجلات، إذاعة، تلفزيون) ومؤسسات جماهيرية كثيرة (أحزاب، نقابات، جمعيات،

(١) مداخلة مكتوبة موجزة تقدم بها الدوري نتيجة تعذر المشاركة المباشرة.

روابط) تقوم بالمهام نفسها. فهل يدخل المركز في منافسة معها؟ أم إن مخاطبته للنخبة كوسيلة غير مباشرة للتنوير، قد يكون أكثر جدوى ونفعاً؟

الطاهر ليب

أنا «ابن» المركز، بمعنى أي مسؤول معه عن النتائج، وهذا يريحني في الحكم على الورقة، وأضع ملاحظتين عليها. أعتقد في الملاحظة الأولى أن الورقة قد صيغت في نصفها الأول بلغة تأكيدية، وأفرطت بعض الشيء في إبراز الإيجابيات، واستخدام بعض التعابير، مثل تحول المركز شيئاً فشيئاً، إلى أن يصبح مثقفاً عضواً جماعياً، بلغة لينينية - غرامشية. أما ملاحظتي الثانية، فنصب على أن المركز هو نتاج مرحلة تاريخية محدّدة في الوطن العربي، بما يعنيه ذلك من أنه لا يمكن عزل حصيلته عن السياق الذي تمت فيه. وثمة عوامل سياقية عديدة جعلت المركز على ما كان عليه. أشير هنا مثلاً إلى شعار المجلة «وعي الوحدة العربية، وحدة الوعي العربي». إن مفهوم وعي الوحدة العربية سليم إلى اليوم، لكن مفهوم وحدة الوعي العربي، بمضمونه التجانسي، ينتمي إلى سياق المرحلة التي أنتجته.

من نحن كي نقوم تجربة المركز ومستقبله؟ أقصد بذلك مجموعتنا في هذه الحلقة النقاشية، وهي لا تمثل الطيف المتنوع والمختلف للمثقفين والباحثين العرب. وأطرح ذلك كي أبين أهمية لجوء المركز إلى تنظيم استبيان، أو استشارة موسعة، أو أي طريقة عملية أخرى، حول أسئلة هذه الحلقة. فالمركز يستحق ما هو أشمل من هذه الحلقة التي يمكنني أن اعتبرها حلقة إعدادية لتقويم أشمل تتمثل فيه اختلافات وتباينات وتناقضات النظرة الثقافية العربية إلى حصيلة عمل المركز ورسالته وتجربته.

لا تحتاج إيجابيات المركز إلى دفاع. وأقول أمامكم كأستاذٍ تونسي إنه لا توجد اليوم أطروحة دكتوراه دولة، أو بحث دراسات معمّقة، في الجامعات التونسية، من دون أن تعتمد في مصادرها على إنتاج المركز. هذا أمر مفروغ منه إلى درجة أن هناك أطروحة دكتوراه الآن حول تجربة المركز. هذا كسب استثنائي، فأينما ذهبت - ولا أقول ذلك أبداً لأني ابن المركز - لا يشك أحد في أن المركز هو أهم مؤسسة علمية فكرية في الوطن العربي. نحن لا نجادل في ذلك، وما قام به المركز بالنسبة إلى المغرب العربي، كما نعرف جميعاً، شيء كبير لم تقم به أية مؤسسة عربية في تعزيز العلاقة بين المشرق والمغرب العربيين. هذا شيء كبير في حد ذاته، بل ربط المركز ما بين المثقفين والفعاليات الفكرية العربية في الداخل والخارج الغربي، من خلال اهتمامه بنشر أعمال مثل مؤلفات حليم بركات وهشام شرابي وأنطوان زحلان... إلخ.

هذا مفروغ منه، لكنه يجب أن يدعونا إلى أن نفكر نظرياً بما أثاره عبد الإله

بلقرزير وكمال عبد اللطيف ، وأعتقد أنهما متكاملان في ذلك ، حول أن المركز قد نشأ في مرحلة يغلب عليها الخطاب القومي التجانسي (Discour coherent) من ناحية الانسجام في المقولات والأفكار والمرجعيات. ورأيي الشخصي، وقد أكون مخطئاً فيه، أنه لم يعد هناك اليوم خطاب قومي بالمعنى التجانسي السابق. ويجب أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في عملية إعادة بناء الخطاب القومي .

بحكم اضطراري للمغادرة، أرجو أن تتقبلوا ملاحظتي على نقطة قد تتعلق بالمحور الثاني، لكنها متداخلة على كل حال مع هذا المحور. وتكتشف هذه النقطة النقدية، في أنه يجب على المركز أن يستقطب مثقفين لم يستقطبوا بعد. إن معظم الذين أجرت المجلة مقابلات معهم لا يكتبون في المجلة إلا لمأماً، وغابوا عنها مدة طويلة. أتحدث هنا عن المرحلة الأخيرة، ويجب أن يكون لدينا وعي كافٍ بالانتقال، بما في ذلك أن المرحلة الراهنة تغيرت إيديولوجياً وفكرياً، وهذا هو حال الأشياء. أريد من ذلك القول في ضوء خلاصة مسحية تثير نتيجتها «الاستغراب» إن هناك جيلاً كاملاً كان له وزنه، ممن ساهم في مجلة المستقبل العربي قد انسحب الآن، أو لم يعد يساهم فيها. لا يعكس ذلك بالضرورة موقفاً من المركز، بقدر ما يثير السؤال عن كيفية التعويض؟ أ طرح نقطة إجرائية تتصل بضرورة أن يعتمد المركز فريقاً للكتابة في المجلة من الرموز أو الكفاءات البحثية أو الفكرية، وليس أن يعتمد على ما يأتيه بالبريد، وهو ضخم بالفعل، أي أن نتحول من مرحلة التلقي إلى مرحلة الاستكتاب المخطط. نعم، ما قاله كمال عبد اللطيف عن المقاربة العقائدية أو الإيديولوجية للمركز، والبحث عن وصفة «ما العمل؟» رائع ومنتشر. يجب أن نستقطب هذه الفاعليات.

هناك ثلوث مفقود أو مهمّش في المجلة. إن مساهمة المرأة مفقودة، وأعطيكم إحصاء، حسب فهرس السنوات العشرين في المجلة، أن هناك حوالي ١١٠٠ اسم، تشكل النساء منها ٩٦ اسماً فقط، أي ما نسبته أقل من العشر، وبينهن ٧٦ امرأة كتبن مرة واحدة، أي بشكل عارض أو ما هو من هذا القبيل. وبينهن ١٥ امرأة كتبن (مقالتين) وخمس (ثلاث مقالات) واثنان (أربع مقالات) والعدد الأقصى ما كتبه مارلين نصر (ثماني مقالات)، وهدى زريق (سبع مقالات). يعني ذلك أن أقصى ما كتبه رجل هو ستة وثلاثون مقالة، بينما أقصى ما كتبه امرأة هو ثماني مقالات. لا بأس في أن يشرك المركز الشباب في الندوات وفي الدراسات، وأن يكونوا هم موضوع الدراسة. يجب استقطاب الباحثين الشباب ممن يجمعون بين التوجه القومي وبين التوجه العلمي. الطرف الثالث الغائب في الثلوث هم المبدعون بالمعنى الاصطلاحي الذي يشمل الروائيين والشعراء والتشكيليين والسينمائيين . إلخ . ، لأنني أقول دوماً إن السوسيولوجي يعبر عن الوعي التجريبي بينما المبدع يعبر عن الوعي الممكن.

أخي الدكتور حسيب، لن تحدّد الإمكانيات المالية مستقبل المركز، فلك طرقك السحرية، وأقول لك بكل صدق إن المركز قد ارتبط بنمط من الصوفية القومية أو العربية. ولقد آن الأوان أن نعوض عمن انسحب، لأي سبب كان، بسد ثغرة الثالث المهمش.

محمد جمال باروت

يمكن القول إن حصيلة المركز العلمية، في ميدان هدفه المركزي المتمثل بخدمة قضية الوحدة العربية، قد جعلته على مدى ربع قرنٍ يضطلع في العديد من مستويات عمله، بوظيفة معهد تفكير، أو مخزن أفكار، بالنسبة إلى قضية الوحدة العربية، بالمعنى الذي يقع في فضاء مفهوم «Think Tank»، وترتبط الفاعلية العلمية لبحوث المركز ودراساته بمستواها العلمي والتقني والمنهجي الأكاديمي الرفيع المستوى، بينما ترتبط فاعليته الوظيفية أو التأثيرية بالسياق الذي نشأ فيه، وهو سياق وجود شعار أو قضية الوحدة العربية، بمفاهيمها المتعددة، في أجندة العمل الشعبي العربي، والرسمي إلى حد ما في شكل تحقيق التضامن العربي والحفاظ عليه، ومحاولة بناء علاقات تكاملية في إطاره. ورغم أن المركز قد اهتم أخيراً بترشيد دائرة صنع القرار العربية، فإن وظيفته الترشيدية كانت موجهة بصورة أساسية إلى العمل الشعبي العربي الملتمزم بقضية الوحدة العربية.

تمكن المركز في هذا السياق أن يطرح قضية الوحدة العربية، بشكل علمي بحثي، يتخطى طريقة الطرح العاطفي والوجداني والسياسوي. وتمثل أحد أهم إنجازاته في سياق هدفه المركزي في تطوير اهتمام الجماعة العلمية العربية في المشرق والمغرب العربيين، ولا سيما في مجال هذا الأخير، بالبحث العلمي التحليلي والاستشراقي لقضية الوحدة العربية، الذي لا تحكمه الرؤية التفاؤلية لسيناريو انتصاري حتمي، بل تحكمه رؤية مشاهد احتمالية متعددة، بينما لم يكن الطرح العلمي لقضية الوحدة العربية، قبل نشوء المركز، معالجاً بسوية معالجة المركز العلمية لها.

يبدو لي أن هذه الوظيفة التي اضطلع بها المركز مهددة، بحكم عوامل موضوعية وذاتية مركبة، على مستوى الجماعة العلمية، من زاوية أن المركز يتعرض، شاء أم أبى، إلى حالة تنافسية تصدر عن مؤسسات ومعاهد أبحاث عربية أخرى، أنظر إليها ليس من زاوية فاعليتها وحسب، بل من زاوية اختزانها جزءاً كبيراً من طاقات الجماعة العلمية العربية أيضاً. فهي تحوّل المثقف إلى نوع من خبير، وتقضي في ذلك على وظيفته النقدية التغييرية. فلقد بات الأكاديمي «اللامع» على نحو ما، أو الباحث عموماً، يكتب إلى السوق، وتحوّل في بعض الأوجه إلى نوع من زبونٍ له.

تبرز هنا ضرورة اهتمام المركز باستقطاب الجيل الجديد الشاب من الباحثين والفاعلين الفكرين العرب، داخل الجامعات وغيرها. فالجامعة بوضعها الحالي في معظم الأقطار هي إطار خائق لقدرات هذا الجيل في البحث، بينما يمكن المركز أن يحفز إبداعه العلمي، وينطبق ذلك حتى على بعض الباحثين الشباب خارج الجماعة الذين يمكن تحفيزهم بإعادة تأهيل إمكانياتهم، وضبطها بالمعايير العلمية والتحريرية، كي تفرز قدراتها. فينطبق على زمننا قوله تولستوي في مطالع القرن العشرين: «هذا زمن ينهار فيه كل شيء، وتبدأ فيه عملية التكون من جديد». ولقد تغيرت صورة العالم بدرجة دراماتيكية، وهي تدفعنا إلى تلمس حالة فراغ في الفكر القومي، فطريقة الطرح التي كانت مؤثرة وصالحة قبل عقدين ونيف، حين انطلق المركز، لم تعد مناسبة، كما أن طريقة الطرح الجديد، وكل طريقة في إعادة الطرح، ليست طريقة شكلية في الصياغة، بل هي طريقة في إعادة البناء والتركيب، لم تولد بعد في شكل اتجاه مهيم، بمعنى الهيمنة على الحقل الإيديولوجي للأفكار في البنية الاجتماعية، بالمعنى الغرامشي للكلمة.

إذا كان المركز قد برهن خلال ربع القرن الماضي على تفاعل خصب بين رسالته العلمية ورسالته الإيديولوجية، فإنه يواجه اليوم ضرورة ملء حالة الفراغ هذه بخطاب قومي متسائل ونقدي جديد، تسكنه روح الإشكالية وليس يقينية الحتمية التي لعب المركز دوراً في تفويضها. فهناك حاجة ماسة إلى مراجعة قضايا احتلت مكاناً محورياً في الخطاب القومي، وفقدت نصابها الشرعي التاريخي والمعرفي اليوم، من نوع الترابط العضوي ما بين النضال القومي والنضال الطبقي الاشتراكي بلغة البعث، أو ما بين الوحدة والاشتراكية باللغة «الناصرية»، أو ما بين الثورة القومية الديمقراطية وبين الثورة الاشتراكية بلغة اليسار القومي والشيوعي الجديد، ومن نوع نظرية الإقليم - القاعدة القيادي، والقيادة الكاريزمية التعبوية. وهل نولي الأهمية للدولة المركزية أم لمؤسسات المجتمع المدني؟ وكيف يمكن النظر إلى مشكلة الأقليات، وتقديم حلول ديمقراطية لها في الإطار الجامع للعروبة، بما هي رابطة اجتماع ومصالح وتاريخ ومصير، تشكل الثقافة عنصراً استراتيجياً فيها، لكنها ليست العنصر الوحيد؟

كان المركز سابقاً في طرح قضية الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية، وفي تعزيز استيعاب مفهوم المجتمع المدني، وفي الطلاق المبكر مع الرؤية القومية العاطفية لحتمية زوال الدولة القطرية ونفي أي شرعية لها. وتلك بحد ذاتها أسئلة نقدية تجديدية باتت اليوم الشغل الشاغل في قضايا الفكر العربي. إن المطروح هو إعادة التأسيس وليس الانقلاب على التأسيس الريادي الأول، الذي مثل المركز إحدى أهم علاماته الحاسمة. الكتاب لا يشرح بحد ذاته شيئاً، بل المرحلة التاريخية هي التي تعطي الأهمية.

قبل الثورة الفرنسية بعامين، لم يكن هناك أكثر من ثلاث عشرة نسخة من كتاب **العقد الاجتماعي** لجان جاك روسو، في المكتبات الباريسية، مع أن شهرة خلافه مع فولتير كانت سابقة ومعروفة، لكن الطور الروبسييري في الثورة الفرنسية هو الذي تولى شرح **العقد الاجتماعي** وحوّله إلى واحدٍ من أهم منعطفات الفكر وفهم السياسة. المرحلة التاريخية التي تستقبل فيها الأفكار هي التي تعطيها وزناً تفاعلياً أو تواصلياً. نحن في حاجةٍ بخصوص الخطاب القومي إلى أن نعيد بناءه بما يؤمن التواصلية في ظل الأسئلة الجديدة، وهي ليست أسئلةً عابرةً، بل من نوع أسئلة المنعطفات.

خير الدين حسيب

ينشر المركز سلسلة أطروحات الدكتوراه، وهي نتاج باحثين شباب، ليسوا معروفين إعلامياً أو حتى علمياً في كثيرٍ من الأحيان، وتقع أعمارهم في مرحلة الثلاثينيات. المركز مفتوح للشباب، وكذلك مجلته، وأنا أحضر بعض الندوات بشكل خاص للاستماع إلى المداخلات والمناقشات، وأتعرّف من خلالها على فعاليات شابة أستقطبها فوراً إلى المركز، وأدعوها بكل تقدير للمساهمة في ندواته وحلقاته النقاشية. من المستحيل أن يكون هناك تحيّز في المركز ضد المرأة، فمعظم العاملين هم من النساء والشابات معاً، وهنّ قوام عمله التنفيذي. لكننا لا نفكر بدعوة امرأةٍ لمجرد أنها امرأة، وهذا احترام للمرأة ككائن تام متساوٍ مع الرجل. ولا أنفي ضرورة اعتبار هذه الملاحظات، لكن لاحظوا معي، كم امرأة في الكونغرس أو في مجلس العموم البريطاني؟ النسبة الإحصائية ليست مؤشراً نوعياً بالضرورة. لكن لدينا حقيقة مشكلة الانقطاع بين الأجيال، ويجب أن نتغلب عليها. وقد حاولت مع د. نادر الفرجاني العمل لتجاوز ذلك. لا ننكر الأمر لكن لا نضخمه، بل نقرأه في حدوده. وهناك تجديد في كتاب المجلة، ففي آخر خمس سنوات قمنا بإحصائية، فوجدنا أن ٣٧ في المئة ممن يكتبون في المجلة، هم كتاب جدد فيها، بمعنى أنهم ينشرون فيها لأول مرة، ونسبة كبيرة منهم هي من الشباب. وفي الندوات نراعي أن يدعى حوالي خمسين في المئة من وجوه لم تشارك في ندواتٍ سابقة.

أحب هنا أن أتوقف، ما دمنا نربط بين الشباب والتجديد، عند مسألة التكيف مع المرحلة. هل المطلوب منا أن نغيّر خطابنا القومي إذا كانت هناك اليوم هجمة أمريكية عاتية على مفهوم العروبة والقومية العربية؟ هناك ثوابت، ونحن لا نهتم فقط بالوحدة، بل بقضية الديمقراطية، وتبنيها من قبل التيارات القومية والإسلامية. وبالنسبة إلى مسألة الوحدة، أنا أرى أن العالم يتوجه في مجمله نحو التكتل والاتحاد، وتجاوز حروبه وخلافاته المزمّنة، وتعدد قومياته. ونحن لدينا مقومات أكبر وأعلى

للتكامل، فهل يجب أن نتخلى عن قضية الوحدة؟ بالطبع، لا. لكن الفكر القومي، مثل كل فكر إنساني آخر، يتأثر بالمرحلة التاريخية التي يمر أو يتطور فيها. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قضيته المركزية هي قضية التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال، ثم دخل عنصر التغيير الاجتماعي على حساب العنصر الديمقراطي، لأن المرحلة الناصرية كانت مرحلة تغيير اجتماعي، وازدرد الديمقراطية بدعوى تطبيقاتها وشكلايتها وتشكيلها إطاراً دستورياً سياسياً لصالح الأقلية الطبقية المسيطرة. ولقد ثبت خطأ هذه النظرة، إذ قضى السادات منهجياً وبصورة حربية على ما تم إنجازه في الستينيات، فبرزت قضية الديمقراطية، وأهميتها الاستراتيجية. التيار القومي يتبنى على مختلف ألوان طيفه الديمقراطية، والتعددية السياسية، بشكل حاسم، يقوم على الوعي وليس على التكتيك، ولقد أثّرنا في التيار الإسلامي الاقتراب من ذلك وتبنيه.

كان موقف الفكر القومي هو معاداة الدولة القطرية واعتبارها كياناً زائلاً لا محالة، وربما كان ذلك محكوماً بأن عدد الدول القطرية المستقلة كان يومئذ محدوداً، من ناحية العدد أو من ناحية القدرة التدخلية التسلطية. لكن عددها أصبح اثنتين وعشرين دولة بعد ذلك، وترسخت قوتها الأمنية رغم فشلها في التنمية. في مشروع الاستشراف طرحنا المصالحة مع الدولة القطرية، فلقد غدت حقيقة، ولم تعد كياناً كرتونياً كما كان التصور السابق، لكن على أساس ترشيدها ديمقراطياً. ونحن لم نتكلم على الوحدة العربية بشكل تقليدي أبداً، بل على أساس مكوثاتها وقضاياها، من ديمقراطية، وتنمية مستقلة، وعدالة اجتماعية، واستقلال وطني وقومي، وتجدد حضاري، أي ما يشكل أساس تصور المركز للمشروع الحضاري النهضوي العربي، من دون مقايضة بين أي من هذه العناصر المترابطة، بمعنى أننا لا نقايض مثلاً التنمية أو العدالة الاجتماعية بالديمقراطية. التجديد قائم وحقيقي وملموس، ونتطلع إلى تأثير أكبر له، لكنه لا يتم بمسيرة التيار الذي يريد الإجهاز على أساسه، أي على أساس العروبة الجامعة التي تظل محور الانتماء مهما اختلفت المنظورات.

ليست هناك أزمة انقطاع غير موضوعية في علاقتنا بالشباب، فأطروحاتهم تشكل نسبة أساسية في سلسلة أطروحات الدكتوراه، واللجنة الاستشارية للمجلة لا تنظر أساساً إلى شهرة الاسم، بل إلى مادة الموضوع. وقد اعتذرت عن نشر مواد لأسماء مشهورة. حتى في كادر المركز، الكل هم شباب وشابات، وهم أمامكم، وهؤلاء هم العصب التنفيذي المنهك دوماً بالعمل الدؤوب في المركز.

عبد الله ساعف

مرور ربع قرن على انطلاقة المركز هو مجرد مناسبة، والأهم هو تزامن ذلك مع ما

يجري عربياً بشكل خاص، فهو الذي يعطي هذه المحطة أهميتها، وي طرح أسئلة عديدة، في مقدمتها سؤال: من نحن؟ لقد التقت اهتماماتنا بالشأن العربي في مرحلة عربية معينة، هي مرحلة الثمانينيات. علينا أن نشعر نحن الذين بقينا سنوات خارج التواصل المباشر مع مشروع المركز، بما أنجزه المركز، وعياً ومعاناً وفي ظل شروط إكراهية عملية. أركز على مفهوم التوضيح في عمل إدارة المركز، لأنني افترض أن معظمنا قد اشتغل مع مراكز أخرى. وأحدث هنا عن تجربتي الشخصية في العمل المتواصل مع أكثر من مركز في فرنسا وإسبانيا، إذ كان لمركز دراسات الوحدة العربية مكانة خاصة في نفسي وتقديري العلمي. ويعود الفضل في ذلك إلى الإخوة الناشطين علمياً في الفضاء المدني، لكنه يعود بشكل نهائي إلى تقديري لتمييزه، وجدية تنظيمه، وصدقته، وقدرته على إنتاج مشاريع علمية، وعلى تكوين أسماء بارزة تأسست داخله.

لا يمكن تجاوز ذلك، لكن هناك جواً خاصاً يطبع المركز، وهو ارتباطه بمشروع قومي عربي. ويشيرني اليوم اقتراحه لصفة النهضوي، واقتراحه في هذا المجال أن يبقى الامتحان مفتوحاً للأطروحات خلال فترة ما، مع الأمل بنجاحه. ويفرض ذلك فتح السؤال، هل هو سؤال مشروع قومي أم سؤال حل وسطي ما بين تيارات متعددة؟ يجب أن يبقى السؤال مفتوحاً حتى تتضح ملامح المرحلة المقبلة، فهو سؤال شرعي معرفياً وسياسياً، في الطرح والامتحان عبر مرحلة تبدو انتقالية. إن علاقتي بالمركز منبثقة من أن طبيعته مرتبطة بانتظارات اجتماعية، تغطي الوطن العربي بكامله. هناك امتحان قوي للمركز خارج الفكر الاستسلامي. ويجب تصليب المكتسبات.

هناك مراكز كثيرة عاشت، ثم بادت. بينما هناك في المركز إرادة استمرارية، وقدرة على ذلك رغم الصعاب. لقد حقق المركز إنجازاً تراكمياً ونوعياً استباقياً في المجال الاستشراقي. ما تنشره المستقبل العربي ساهم كثيراً في نشر الفكر الاستراتيجي عربياً. إن انطباعي الدائم عن المركز هو تقدمه على الفكر المهيمن في الواقع الحقيقي. فلم يكن المركز لا سجين الواقع ولا الماضي. لكن مضمون ما ينشره المركز بعد زلزال الاحتلال الأمريكي للعراق، لا يعطيني انطباعاً بأننا استوعبنا الزلزال. ما زلنا هنا بحاجة إلى تعميق الوعي بما حدث، وتنمية الأسئلة والمقاربات المطروحة وتعميقها، ومحاولة توضيح آفاق التطور استشراقياً.

بالنسبة إلى حاجات تجديد الفكر القومي المطروحة والقائمة، فإن المركز يجب أن يكون خير موقع تواصل تفاعلي لها، يتسق مع نقديتها. إن رسالة المركز المتعددة الأبعاد، العلمية والسياسية والفكرية، تواجه اليوم مخاضاً حقيقياً يتطلب امتحان الواقع. وأود هنا ألا أشرك بعض وجهات النظر المبالغة بالعلموية (Scientisme) بالتحيز للطريقة العلمية، على حساب مفهوم الممارسة. فكيف يمكن الربط بين الهاجس

العلمي والممارسة العملية بمختلف أشكالها؟ ليس هناك في الحقيقة قطيعة، بل تكمن مشكلتنا في الربط. لقد بات مطروحاً علم للممارسة ذاتها، وللخيارات الإيديولوجية. يجب ألا نبخس الممارسة، بل أن نبني كباشرين ومجموعة تفكير علمها.

خير الدين حسيب

أرجو أن تُفهم تعليقاتي على سبيل الإيضاح التفاعلي وليس على سبيل «الدفاع» أو التبرير، فلو كان التبرير منطقاً لما استمر المركز أبداً. إن كل من يتابع إنتاج المركز، يلمس حجم متابعته للموضوع العراقي ونوعيته، عبر نشر وثائق نادرة أو غير منتشرة، أو افتتاحيات المجلة، أو إصدار الكتب التي وصلت إلى ثلاثة كتب، وترجمة كتاب عن العراق، هو الأكثر مبيعاً في هذه السنة. وسيكون لدينا في آذار/ مارس عام ٢٠٠٤ ندوة كبيرة تحت عنوان «احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً»، وهي ستعالج في القسم المتعلق بالعراق ذاته، السيناريوهات أو المشاهد الاحتمالية المستقبلية في تطوره، ومسائل نظام الحكم والدستور والوحدة الوطنية والتنمية والسياسة النفطية، وعروبة العراق، والمقاومة، والجيش، والتعويضات... إلخ. ، بحيث تخرج حصيلتها ببرنامج يمكن أية جهة في العراق أن تسترشد به.

حول الانفتاح والتجديد، نحن منفتحون بقوة وثقة على مختلف التيارات، ولدينا الحوار القومي - الديني، وعقدنا حوله ندوة مبكرة، ونشرنا لفهمي هويدي وأحمد كمال أبو المجد، وحسن الترابي وهو في معتقله... إلخ. ، وكذلك للتيار اليساري. ليست هناك حساسية من أي تيار، وشخصياً أعدت النظر بكل القوالب السابقة، ولم يعد لدي أدنى عصبية تجاه التيارات الأخرى وجميع التيارات الثلاثة الأساسية، القومية واليسارية والإسلامية، ممثلة في لجنة صياغة المشروع الحضاري النهضوي. ولا يكفي أخي كمال عبد اللطيف أن نعقد ندوة كبيرة، ونقول للناس: اذهبوا واستفيدوا منها، بل لا بد من إشراكهم فيها عبر مناقشتها، على كل مستوى قطري، ليس من قبل النخب فحسب، بل من خلال مؤسسات المجتمع المدني الشبابية والنقابية والمهنية... إلخ. ، ثم ترسل حصيلة المناقشات إلى حوالى مائتي شخصية من المفكرين والممارسين السياسيين.

أثار أخي جمال باروت موضوع الإقليم - القاعدة، وكان مجرد اجتهاد لنديم البيطار ثبتت عدم صحته، فلقد توفرت في المرحلة الناصرية، القاعدة الإقليمية القائدة، والخطر الخارجي، والقيادة الكاريزمية، ولم تقم الوحدة العربية. فلا يفترض بنا الرد على كل اجتهاد، لكن مجال احتكاك الأفكار وتفاعلها مفتوح، وليس هناك أي عائق أمامه. والمركز كان سباقاً في التجديد، وفي إعادة النظر.

محمد نور الدين أفاية

كثيراً ما تُطلَق الأفكار والمشاريع في السياسة والثقافة والعمل المدني والمؤسسي، لكن الإرادة تتراجع، وتنقص الفعالية، ويتلاشى الطموح، بمجرد ما يُرفع عنها عامل الحماس، أو تُواجه مقاومات الواقع، بل حتى إن نجحت المشاريع بترجمة بعض أفكارها إلى واقع مؤسسي، بفضل قوة إرادة أصحابها، فإن أمراض السياسة العربية، ومعاداة الأنظمة لقيم الحرية والإنتاج والاستقلالية، تُشَوِّش على عمل هذه المؤسسات، وتفرض عليها تنازلات مبدئية، تقضي بالتدريج على الروح التي كانت وراء إطلاقها وإنشائها. رغم هذا المشهد العام المطبوع بكثير من مظاهر الإحباط، فإننا نعثر على بعض العناوين المؤسسية التي تعاند هذا الواقع، بل تعمل على تجاوزه من خلال خططها، وأنشطتها، ومنشوراتها.

يبدو أن «مركز دراسات الوحدة العربية» يمثل بين هذه المؤسسات حالةً عربيةً دالةً، لها ما لها، وعليها ما عليها، حيث اقترح على المشهد الثقافي والسياسي العربي نمطاً مُميزاً، في مقارنة الرهانات الكبرى التي واجهت الوطن العربي على امتداد القرن العشرين، وأصبحت تواجهه في ظروف أعقد وأصعب، منذ بداية هذا القرن، والمتصلة بقضايا الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.

ومن بدهيات القول إن هذا المركز قد عمل، على مدى ربع قرن، كما تشهد على ذلك أنشطته ومنشوراته، على محاولة تجديد الوعي بقضايا الوحدة العربية، وإبراز عناصر الممانعة، ضد حسابات القوى العظمى في الوطن العربي، وإتاحة الفرصة لأجيال جديدة من الباحثين والمثقفين للإسهام في المناقشة العربية حول الانشغالات القومية، التي لا تتوقف عن اتخاذ أبعاد ومضامين جديدة تحت تأثير تحولات العالم، وتفاعل إرادات السيطرة على المجتمعات العربية، كما اجتهد في فتح مساحات مرنة لاتجاهات وتيارات مختلفة للتعبير عن أفكارها ومواقفها، فضلاً عن تعدد اختصاصات المتدخلين في أنشطته، وكتبه وأعداد مجلته. تمّ تدبير كل هذه الاختيارات اعتماداً على نمط مؤسسي أعطى المركز صدقية أكبر، مما مكّنه من تقريب فعاليات وأجيال ثقافية متنوعة من كل البلدان العربية ومن المهجر.

لا جدال في أن الإيديولوجيا القومية كانت الإطار الذي تحركت فيه مبادرة التأسيس، غير أن تتالي الندوات والإصدارات وأعداد المجلة، أظهر أن رواده، المرتبطين بقضايا الوحدة والتكامل، يعبرون عن إرادة واضحة لتقبل الآراء النقدية للفكر القومي، وبعد تشديدهم على النصوص المرجعية لهذا الفكر، من عزت

دروزة، وساطع الحصري، وقسطنطين زريق.. إلخ. ولم يجدوا حرجاً في احتضان انتقادات الاتجاهات الماركسية والإسلامية والليبرالية، بل أطلقوا مبادرات «سياسية» لما نعتوه بـ «المؤتمر القومي العربي»، و«المؤتمر القومي الإسلامي». قد يكون للبعض مآخذ على هذه الصيغ من «العمل السياسي» تحت القناع الثقافي، أو تحفظات على الخلط بين فاعلين مختلفي المشارب والحساسيات، وقد يكون لآخرين تشكك في نيات أصحاب هذه اللقاءات والحوارات، وهذه كلها مواقف تمّ التعبير عنها في منابر مختلفة. لكن مهما كانت الخلافات والمقاصد، فإن العبرة، في ظني، تتصل بخلق فضاء للإنصات، وتسجيل الاختلاف الإيديولوجي والسياسي، داخل ثقافةٍ سائدةٍ، اعتادت على التصنيفات الحديثة، والأحكام الجاهزة، والتبرم من التدبير الديمقراطي للاختلاف، بل تفتقد، في كثير من تعبيراتها، أخلاقيات المناقشة.

يظهر أن ما ضمن استمرار عمل المركز على مدى هذه الفترة الزمنية الاستثنائية بالمقاييس العربية، لا يتعلق بنمط التدبير المؤسسي فحسب، بل يتعلق بهويته ذاتها. فباعتباره مؤسسة «علمية»، ملتزمة قومياً، تمكّن من البقاء، رغم المخاطر التي تعرّض إليها (أثناء الحرب الأهلية اللبنانية)، وعلى رغم ما عاناه من أشكال المزاحمة والمنافسة من قبل هيئات عملت بعض الأنظمة، التي تتسم بالقومية في الوقت الذي لا تكف فيه عن إنتاج نقائضها، على إطلاقها هنا وهناك، من الجغرافيا العربية، وفي المهجر. ومن دون الدخول في تفاصيل حصيلة هذه المؤسسات، التي لتوقّفها عن الاشتغال أبلغ دليل على الأعطاب التي ولدت معها، يمكن القول، من دون أية مبالغة، إن قوة هوية المركز، والالتزام النسبي بقواعده المؤسسة، ونمطه التفاوضي مع الصعوبات، جعله يؤمّن استمرارية حضوره في أكثر من ساحة عربية، وفي مناخ سياسي وثقافي يتميز بتسلط الأنظمة، والخوف من الحرية، ومقاومة الثقافة والمعرفة. فالمركز وغيره من مؤسسات إنتاج الفكر والثقافة في الوطن العربي، يتحرك في فضاء عربي فقير معرفياً (يكفي أن نعرف أن بلداً مثل اليونان، عدد سكانه ٨ ملايين نسمة، ينتج أكثر مما تنتجه كل البلدان العربية مجتمعة).

الآن، هل كانت الحصيلة العلمية للمركز بحجم الطموح الذي عبّر عنه عند تأسيسه؟ لا شك في أنه سؤال يستبعد إمكانية الجواب عنه بالسلب أو بالإيجاب، لأنه يفترض ضرورة الوعي بالحدود التي يتحرك داخلها المركز، فضلاً عن أن النظر في المسافة بين المنجز والطموح، يستدعي تقويم وتحليل مضامين ما نشره المركز، قياساً إلى انتظاراته، في قضايا كبرى من قبيل: الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال، التجدد الحضاري. ثم هل تستجيب هذه الحصيلة لـ «تحديات الواقع والمعرفة؟» وهل «قدمت إضافات إلى الوعي العربي بقضايا

الوطن العربي والعالم؟». أسئلة كبرى من هذا القبيل، قد تتضمن بعض عناصر الجواب، لكنها تحيلنا، مرةً أخرى، على التسليم بحدود المؤسسة. فكيف يمكن المركز أن يستجيب لتحديات الواقع والمعرفة، وأن يقدم إضافات إلى الوعي العربي، في بحر من الأمية، والأبجدية، والوظيفية، والفقر، والتسلط، وفي أوضاع سياسية وثقافية لا تكف عن تعميم ثقافة دينية سطحية، وفكر سحري لا علاقة له بما يشهده العالم من تحولات؟ ثم هل قدّم المركز تراكماً معرفياً؟ لا شك في ذلك، لكن هل هو تراكم «معرفي» يحرّر شباب ونساء الوطن العربي من الجهل، والسلوكات الأسطورية إزاء الحياة... إلخ.؟ هذا سؤال يحتاج إلى مناقشة حقيقية تراعي مدى صدقية هذه المعرفة قياساً إلى مقاصدها التحررية.

من جهة أخرى، إن المتفحص منشورات المركز التي تقارب ٤٨٣ عنواناً، في مجالات متنوعة، يثيره التباس كبير في الحديث عما هو فكري، وعلمي، ومعرفي. ذلك أن هناك فارقاً بين ما ينتجه من نصوص ذات طبيعة «إيديولوجية»، وبين النصوص «المعرفية» الحققة، حين نشر ٩١ كتاباً في الفكر القومي، و٨٧ كتاباً في السياسة، و٤٤ كتاباً في الثقافة والفلسفة، و١٩ كتاباً في العلوم والتكنولوجيا، و٧ كتب في التاريخ، و٦ كتب في التربية والتعليم... إلخ. كيف نحكم على هذه الأرقام؟ ما حصّة الإيديولوجيا، ذات المرامي التبشيرية، من المعرفة ذات المقاصد التحريرية؟

إن أسئلة من هذا النوع يفترضها سياق التقويم والرصد، كما أنه من المؤكد أن مؤسسة واحدة، في القارة العربية، لا يمكنها، بأي حال من الأحوال، أن تستجيب لانتظارات كبرى، أو أن تنجز ما عجزت عنه منظمات مدعومة من طرف دول، أو ممولة من جهات غنية. غير أن انشغالات المركز، من خلال ندواته وكتبه ومجلته، تسعف الباحث على القول إنه يعمل على صياغة الأسئلة التي واجهها الوطن العربي على مدى ربع القرن الأخير. ورتّب المركز لذلك أطراً للتفكير والبحث والمناقشة، حول الديمقراطية، والمجتمع المدني، وقضايا السلطة والدولة، والاستقلال الاقتصادي، والوحدة، وفلسطين، والتجارب التعاونية العربية، وتحديات الثقافة، والأمن الغذائي، والفلسفة، والإبداع الفكري... إلخ.، بل كان قد انخرط في عمل تخطيطي تحت عنوان «استشراف مستقبل الوطن العربي»، وأنجز ندوة عربية كبرى في موضوع «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي» ونشرها في كتاب ضخّم، ولا يزال يشغل على توصياتها واقتراحات المشاركين فيها.

لا شك في أن غياب «حسن التدبير» من أكبر الأعطاب التي تعانيها مؤسساتنا الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتتفاقم الأعطاب كلما اتسعت الهوة بين الخطاب والواقع. وما يميز «مركز دراسات الوحدة العربية»، من بين ما يميزه، هو الجدية في

التخطيط والإنجاز، وسلوك نمطٍ تدييري مبني على المسؤولية والاستنارة، واحترام الزمن، وتقدير قيمة الاتصال والتواصل، والشفافية، بنشر أنشطة وتقارير المؤسسة على العموم. وإن كان لا بد من تسجيل مآخذ نقدية على اختيارات المركز الإيديولوجية، أو اتجاه طرق تصريفها في مؤسسات موازية، وهي مآخذ قد تكون مُبرّرة، حسب صدقية الجهة التي تعلن عنها؛ إن كان لا بد من تسجيل ذلك، فإن المركز مطالب، في الظرفية العربية المأساوية الحالية، بحشد ما يلزم من جهود لإعادة النظر في أسئلة وقضايا تفترض تحديداً معرفياً وسياسياً جديداً قياساً إلى مكر الواقع والتاريخ الذي زج بنا مرة أخرى، في مرحلة تراجيدية سيكون لها عميق الأثر في الوجدان والوعي.

أنطوان زحلان

لقد سعدت عندما سمعت لغة الأرقام في معرض تقويم إصدارات المركز، فالطريق السليم والريح في نظري للاستفادة من خبرات خمسة وعشرين عاماً، هو ترجمة النشاطات التي قامت بها المؤسسة إلى أرقام، ومؤشرات، واتجاهات رقمية، بشكل تغدو فيه أداة في تطوير السياسات وتطبيقها. فمشكلتنا في الوطن العربي تتمثل في أننا نجرب دوماً ترجمة شيء إلى شيء عملي، من دون امتلاك أدوات ذلك. فمن ينجح بتطبيق الأفكار هو من يملك أدوات تطبيقها. لم ينجح أديسون بتسويق فكرته في بريطانيا، لكنه نجح بتسويقها في أمريكا نجاحاً باهراً، وكانت شركة جنرال إلكتريك من نتاجات أفكاره. يجب ألا نضيع جهدنا في اقتراح برامج وتوصيات لتطبيق تجارب، نفتقر إلى أدوات تطبيقها، وأن يتفرغ المركز للتركيز على دعم الفكر. يجب أن نفهم الآخر، ونعرف كيف يصنع القرار. وأنوّه هنا بضرورة عدم هدر الكفاءات العربية الشابة، فيزيد عدد الطلاب العرب خارج الوطن العربي عن مائة وعشرين ألف طالب، وهو أكبر من عدد الطلاب الهنود والصينيين، و ٨٥ في المئة منهم يتابعون دراسات الدكتوراه، فهذا الجيل يوفر مصادر الإبداع والإنتاج الفكري.

حسن نافعة

يشير سؤال التقويم أربع قضايا أساسية، هي من الذي يقوم؟ وما معايير تقويمه؟ وماذا يقوم؟ وما الهدف في النهاية من التقويم؟ في القضية الأولى، هناك نوعان من التقويم: نوع ذاتي يقوم به المركز وأصدقائه، ونوع يقوم به الآخرون. وأعتقد أن حلقتنا تدرج في إطار النوع الذاتي الأول. لكن هذا النوع لا يكفي، بل يجب استبيان صورة الآخرين في مجمل الخريطة الثقافية العربية، وتياراتها الفكرية والبحثية المختلفة عن المركز، وكيف ينظرون إليه؟ في القضية الثانية، ما هي معايير التقويم؟ نحن نقوم

في إطار أهداف المركز، ونبحث عن مدى نجاحه، في تحقيق أهدافه وطموحاته. أُمِيز هنا بين نوعين من الطموحات: نوع كبير جداً يتعلق برسالة المركز في بلورة نظرية للوحدة العربية تسترشد بها الحركة السياسية العربية. وهذا طموح أكبر من اللازم، وقابل للنقاش والمراجعة، في مرحلة باتت فيها كل الأطر النظرية للعلوم الاجتماعية محلّ تقويم ومراجعة.

إذا كان هذا النوع هو معيارنا، فيمكن القول إننا قد فشلنا جميعاً، بما في ذلك المركز، بدليل أن الوطن العربي بات اليوم أكثر تفتتاً، وعرضة للاختراقات الأجنبية، في حين أن هناك نوعاً آخر من الطموحات والأهداف، وهو النوع الذي يرتبط بأهداف وسيطة لا تقل أهمية عن الأهداف الكبيرة جداً. ولقد نجح المركز مئة في المئة في هذا النوع، في ما لم تنجح به حتى الآن أية مؤسسة عربية، على مستوى جمع شمل المثقفين العرب، وتحقيق التواصل والتفاعل والحوار بين المشرق والمغرب العربيين. لكن لا ينفي الإنجاز الكبير جداً للمركز في مجال الأهداف الوسيطة، إثارة أسئلة من نوع: هل استطاع المركز أن يكتشف كل الخريطة الفكرية في الوطن العربي؟ هل استطاع بناء جسور تواصل مع الجميع، من مختلف التيارات، ومع أهم المبدعين والمفكرين العرب، في الحقول المعرفية المختلفة التي يهتم بها. أعتقد أن الهدف الرئيس للمركز في التفكير بالوحدة العربية، وبالعامل من أجلها، يفترض اعتناؤه بكل تناقضات الواقع العربي، إيجابية أكانت أم سلبية، وأن يتواصل مع القادرين على العطاء في هذه الأمة، بغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية، بمن فيهم الذين عملوا معه في بعض الفترات، وتساقطوا لطموحات شخصية أو غيرها، وأن يصل من خلال الحوار إلى القطاعات التي لم يصل إليها حتى الآن. أما القضية الثالثة، فهي: ماذا نقوم؟ من الملاحظ هنا أن المركز قد دخل في تجارب عملية جديدة، لم تكن في بدايته، مثل إقامة مخيمات للشباب القومي، ووقفات... إلخ. والسؤال هنا عن مدى التوازن في قطاعات اهتمام المركز، فهناك ضعف توازن بالنسبة إلى موضع التكنولوجيا، والتوثيق المنظومي لوثائق وزارات الخارجية الأجنبية، وموضع التربية ومناهج التعليم. في القضية الرابعة والأخيرة، ما هو هدف التقويم؟ أتصور أنه يجب أن يتركز على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية.

عبد العزيز الدوري(*)

ليست لدي ملاحظات حول عمل المركز، لكن يبدو لي في الحاضر أن هناك

(*) قام د. عبد العزيز الدوري بإرسال مداخلته هذه من دون المشاركة شخصياً في الحلقة النقاشية.

حاجة إلى فكر تربوي عربي (ولا أقول فلسفة تربوية)، يتجاوز التقليد والنقل، ويأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد العربية الآن، وما يواجهها من تحديات، وتطلعها إلى النهضة والتحرر ومواكبة العصر. كما ان هناك حاجة إلى عناية أكبر بالشباب من مرحلة التعليم الثانوية فما فوق في منشورات المركز، إذ إن هذه مرحلة مهمة في التكوين الثقافي للشباب، وهل حان الوقت لإيجاد «وحدة بحث» (ولا أقول مركزاً) في مركز دراسات الوحدة العربية؟ ولا أقصد بالوحدة أن تضم باحثين معينين بصورة مستمرة، بل قد يتغير الأشخاص حسب موضع البحث. وربما يفضي هذا إلى بحوث تتطلبها المشاكل القائمة، وما يستجد منها. ويبدو لي في هذه العجالة أن الأوضاع الاجتماعية في البلدان العربية مهمة، ولم تجد العناية التي تستحقها، ولعلها تجد قدراً أكبر من الاهتمام في المستقبل.

عبد الإله بلقزيز

لم أدبج في ورقة العمل الخلفية للنقاش نصاً في مديح المركز بقدر ما حاولت أن أبين ما أنجزه، على مدى خمسة وعشرين عاماً من عمره، وحاولت أن أكون موضوعياً ومنصفاً، وهو لا يتعارض مع تقديري في أن ما أنجزه المركز، على مستوى تكريس تقاليد البحث العلمي ورعايته، لا أشباه له في مراكز البحوث والجامعات العربية. وبخصوص ما أثير حول شعار «وحدة الوعي العربي» من أنه يقوم على التبشير بالتمثالية أو بالواحدية في التفكير، فلقد كنت أتوقع هذه الإثارة، وأسارع إلى القول إنه لم يكن في تقديري مقصوداً كما فهم الآن في وضع الشعار. ولهذا تم توضيح المقصود به، من حيث إنه يعني وحدة هذا الوعي الثقافي، التي لا تعني تماثلهم في النظرة إلى الأشياء، أو ذوبان الاختلافات والتباينات بينهم، بل تعني على وجه الضبط تحقيق إدراك مشترك لضرورات وحاجات الأمة التي ينتسبون إليها. وثمة فرق بين تحقيق الإدراك المشترك، وبين تحقيق وعي متماثل متطابق لا فروق فيه ولا تمايزات.

لا أشارك الطاهر ليبب في أن تعبير المثقف الجمعي العضوي في وصف المركز ينطوي على مبالغة أو ترديد، بقدر ما يقوم على أن المركز قد حاول أن يقوم بهذا الدور، وأن يجسّر الفجوة بين النظرية والممارسة، إذ لحظ المركز حين نشوئه خللاً في طريقة عمل الحركة القومية لتحقيق مطلب الوحدة العربية، وهو ما لا يمكن تحقيقه من دون استرشاد تلك الحركة بمعرفة نظرية. لذا لم يكن مستغرباً أن تبادر بعض ندوات المركز إلى إطلاق تشكيلات مؤسسية تعمل بشكل مستقل، مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان. فهل من الحكمة محاسبة المركز على إطلاق هذه المنظمة التي باتت تمثل

إحدى أهم قوى الضغط المدني العربي، أو على رعايته لتشكيل جمعيات علمية عربية اقتصادية وسياسية واجتماعية للبحث العلمي؟!

تنطوي رؤية ما قام به المركز في هذا المجال، في أنه يجيد به عن رسالته العلمية على جرعة عالية من احتقار الممارسة، وأنا هنا مع الأخ عبد الله ساعف، في ضرورة إعادة الاعتبار لهذا المبدأ، ولا ينبغي تحت عنوان علموي معرفي أو غير معرفي أن نجلد الممارسة، وكأننا ننتج الحقيقة المطلقة. على الخطاب النظري المطلق (Absolutive)، عليه أن يعيد النظر بنفسه في مرآة غيره، وهذه المرآة شيء آخر غير المعرفة، وتقع الممارسة في إطاره. بينما نعاني في الوطن العربي الانفصال بين المعرفة والواقع، وبين المعرفة والسياسة، وبين السياسة والإنتاج، وهلم جرا.

لم يرتض المركز في ذلك لنفسه أن يكون إطاراً للخطاب السياسي المباشر. وحول ما ذكره الأخ كمال عبد اللطيف، تحت وطأة اختصاصه بتدريس الفكر العربي المعاصر، من ضرورة أن يحسم المركز خياراته الفكرية، ويذهب في اتجاه التبشير بما سماه بمقدمات فكر الحداثة أو الفكر التاريخي، فليسمح لي بالقول إن تراث المركز قد اشتمل على نشر وإعادة تقديم نصوص تعتبر من أمهات نصوص الفكر العربي الحديث، بما فيه الفكر العقلاني، وإرثه في التراث العربي، مثل أعمال ابن رشد. لكن لم يعد يمكننا اليوم التبشير على طريقة النهضويين الأوائل بأفكار الموسوعيين. ماركس في كتابه الإيديولوجيا الألمانية الذي ألفه في العام ١٨٤٨، كان يسخر من جمهرة من المفكرين الذين ينتمون إلى ما سمي يومئذ باليسار الهيجلي، ويوجه نقداً لاذعاً وساخراً لهم، لأن كل همهم كان منصباً على التبشير بفلسفة هيغل، ليقول إن ما تفعله هذه الجماعة لا ينتمي إلى الفكر، بل إلى الإيديولوجيا. التبشير اليوم بفلسفة الأنوار، كما فعل العروبي في بداياته، وكما يدعو الآن كمال عبد اللطيف، هو من هذا الضرب، أي إنه تبشير دعوي إيديولوجي، يشبه تبشير المشايخ والفقهاء بفكر السلف الصالح. الفكر التاريخي هو الفكر الذي يجيب عن مطالب التاريخ ومطالب الحاضر، بما يتناسب وهذا التاريخ وهذا الحاضر.

مسعود ضاهر

أن يستمر المركز على مدى خمسة وعشرين عاماً، بهذا الحجم من العطاء والحضور الفاعل على الصعيد العربي، هو بحد ذاته إنجاز إيجابي بالكامل. يمكن طرح السؤال بطريقة أخرى: لو قرر مركز يراد تأسيسه الآن تحت عنوان «الفكر القومي»، فهل سيختار العنوانين نفسها التي تأسس بها المركز منذ ربع قرن؟ بمعنى آخر، هل يمكنه أن يتجاهل ما أصاب الفكر القومي، والوطن العربي في هذه المرحلة؟ إن هناك

حاجة ماسة لاستئناف المركز دوره، والاستمرار في حمل رسالته باتجاهين، وهما: اتجاه الاستمرار بالمشاريع التي نجح بها، واتجاه التوجه إلى الشباب بخطاب ثقافي جديد، كي يتحول إلى جيل قومي، بمتطلبات القومية العربية اليوم، أي متطلبات وعي التحديات، لأن الجيل الشاب غير متألف إطلاقاً مع طريقة طرح المفاهيم القومية، وتختلف علاقته معها عن علاقة جيلنا .

ألتقي هنا مع اقتراح أستاذنا عبد العزيز الدوري، في رسالته الموجهة إلى المركز، حول ضرورة تشكيل المركز وحدات بحثية صغيرة داخله أو يقوم برعايتها، وتكون خاصة بالشباب. فنسبة الشباب الذين يتعاطى معهم المركز محدودة للغاية، وكذلك المرأة. ويشكل ذلك استمرارية من موقع النجاح،. فهل صيغة مخيمات الشباب القومي كافية؟ يجب التفكير بطرائق وأشكال جديدة في تأطير الشباب. لقد نجح المركز، لكن هل يستمر بالتعاطي مع المثقفين على الطريقة التي تعاطى فيها على مدى ربع قرن؟ من الضروري أن يعتمد المركز على فريق ثابت من الباحثين، بمعنى التفاعل المنتج مع المركز، ويمكن أن يقيم إلى جانبه مدرسة تستضيف باحثين لمدة معينة، على غرار بعض المؤسسات اليابانية التي تستقبل سنوياً حوالي ٢٥٠ باحثاً، يلتقون ويتواصلون في ما بينهم.

بادية حيدر

لا بد من الإشارة إلى أن تقويم مساهمة المرأة في حصيلة إنتاج المركز لا ينبغي أن ينحصر في مجلة المستقبل العربي وحدها. فلو أننا نظرنا إلى كتب المركز، لوجدنا أن نسبة جيدة من مؤلفيها ومحرريها تعود إلى الباحثات العربيات، وخصوصاً في كتب سلسلة أطروحات الدكتوراه، إذ إن هناك ما يربو على عشر رسائل جامعية منشورة، نذكر من مؤلفاتها منى رحمة وزينب عبد العظيم محمد وهالة أبو بكر سعودي ونهاد خليل دمشقية وسلوى شعراوي جمعة وهدي عبد العزيز صلاح ومايسة الجمل ونهلة ياسين وغيداء خزنة كاتبي صاحبة كتاب الخراج الذي يعتبر مرجعاً أساسياً اليوم لدراسة مسألة الخراج وتأثيرها في الحياة الاقتصادية في القرن الثالث الهجري . . .

أما الدكتورة سلمى الخضراء الجيوسي فقليلون هم الباحثون من الرجال الذين يضاهونها في غزارة الإنتاج في مجالي التأليف والتحرير لنخبة من الكتب في مجالات الأدب والحضارة وحقوق الإنسان وفي قضية القدس، وتشاركها في غزارة الإنتاج أيضاً الدكتورة نيفين مسعد.

أما في سائر الكتب الصادرة عن المركز فنجد أسماء لباحثات لامعات في

مجالاً، كما نجد مشاركات لهن متعددة في كتب الندوات والكتب التي تصدرها مجموعة من المؤلفين وفي الحلقات النقاشية التي يعقدها المركز. نذكر على سبيل المثال: مارلين نصر وثناء فؤاد عبدالله وخيرية قاسمية ونادية محمود مصطفى وفاطمة الحبابي ونورهان الشيخ وشيرين أبو النجا ونازلي معوض أحمد وبشينة التكريتي وسهير سلطي التل وميثاء الشامسي ونوال السعداوي ومنى فياض وفهمية شرف الدين وعزة بيضون ومريم سليم وفاطمة قاسم ومنى خلف ومنى المنجد ونهند القادري ومريانا خياط وغيرهن كثيرات.

على أنه لا بد من الإقرار بأن نصيب المرأة من المساهمة في مجلة المستقبل العربي هو نصيب متواضع لا ينسجم مع مساهمتها في مجال الكتب. وربما يعود ذلك إلى اضطراب لدى الباحثات في تقدير أهمية هذه المجلة في مجال البحث العلمي.

إن مساهمة المرأة في حصيلة إنتاج المركز بعد ربع قرن على إنشائه هي مساهمة مرضية بكل المقاييس، وتشهد نمواً واضحاً على مر السنين، وإن كنا نتمنى لها المزيد من التراكم على أن يكون تراكماً نوعياً لا كمياً. فلا بد أن يتم إخضاع إنتاج المرأة للمعايير العلمية ذاتها التي يخضع لها البحث العلمي الجاد. وعسى أن تغيد المرأة من فرص دعمها المتاحة الآن على غير صعيد فتثبت جدارتها في مجال البحث العلمي ونشره كما أثبتت جدارات وكفايات في المجالات الأخرى.

كمال عبد اللطيف

لعل الأخ بلقزيز يعرف أننا من أسرة واحدة، ومعظمنا قد عمل ولا يزال يعمل مع المركز، ويعتبر شعارات المركز شعارات شخصية تهمة. لقد كنت أتصور ضرورة وجود أكثر من ورقة تقويمية، حتى لا يظهر أن ورقة واحدة اعتبرت أن المركز قد أنجز كل شيء. تكلم على التبشير وعلى احتقار المثقف للسياسي، ولا أريد أن أقلب الكلمات، فحين يحتقر السياسي المثقف، ألا يحتقر المثقف السياسي؟ إنني أشكك في كثير من الأمور، ولا أبشر بشيء. وأعتقد أن بين وظائف المثقف أن يشكك بين حين وآخر بالمبادئ والمقدمات، في ضوء الهزائم التي لحقت بنا. ألا يحق لي التساؤل عن الوقفية كأسلوب عفى عليه الزمن؟ وكذلك بالنسبة إلى أشكال العمل السياسي والثقافي. لقد ركزت فقط على جانب الفكر في عمل المركز، لأنني أعتبر أن التراجع الفكري العربي الحاصل، الذي يتجلى في مزيد من السلفيات المتعددة الأشكال، يقتضي مزيداً من الدفاع عن المدخل الأساسي للعصر، وهو استيعاب مكتسبات الثقافة المعاصرة.

لا أشك في أن المركز مركز طلائعي حديثي ، والنصوص التي أشار إليها الأخ بلقرز لا غبار عليها، لكن يجب ترسيخ مزيد من آليات الفكر والممارسة الحداثية، ونصوص المركز حول الدولة والديمقراطية وحقوق الإنسان تندرج كلها في إطار ذلك. أنا لا أضع نفسي خارج الفكر القومي والمؤسسة القومية، لكنني لا أريد تحويل الفكر القومي إلى أناشيد، قد تصلح لمستويات أخرى، وليس لمستويات النخب. والمركز يوجه خطابه في ظني إلى النخب، وليس إلى الجماهير.

خير الدين حسيب

أستطيع أن أؤكد لكم أن المركز يدار بشكل مؤسسي عبر مجلس أمناء ولجنة تنفيذية، ويشرف مجلس الأمناء على نشاط المركز، وأعمال لجنته التنفيذية، ويؤمن موارده، ويراقب إنفاقها، ويصادق على موازنته. ويجتمع حالياً مرة واحدة كل سنتين، بينما تتولى اللجنة التنفيذية المنتخبة من مجلس الأمناء، مهام المجلس بين فترات انعقاده. وتجتمع اللجنة التنفيذية من ثلاث إلى أربع مرات سنوياً. ولا يقل جدول أعمالها عادةً عن عشرين مادة. ولا يتدخل المجلس أو اللجنة التنفيذية في العمل الإداري التنفيذي اليومي لجهاز المركز، فلكل هيئة من هيئات المركز صلاحياتها المؤسسية المحددة، والشديدة الوضوح.

لقد انتقلت الوضعية القانونية للمركز، بموجب مرسوم من مجلس الوزراء اللبناني في العام ٢٠٠٠، من جمعية خيرية مسجلة وفق أنظمة وزارة الداخلية، إلى منظمة دولية غير حكومية، تتمتع بصفة دبلوماسية، وتستفيد من تسهيلات كثيرة في مجال الإعفاء من ضريبة الدخل، وإجازات العمل، وغير ذلك، ساعدت كثيراً في تأمين استمرارية المركز.

إذا كانت مؤسساتنا العربية تعاني شُحُصنة المؤسسة، فإن المركز يعمل في شروط التوزيع الطائفي في لبنان، بشكل مؤسسي صرف، تتحكم فيه معايير الكفاءة وحدها، بتوظيف كادره التنفيذي، من دون النظر إلى الانتماء المذهبي أو الطائفي أو الجهوي أو القطري، لا من قريب ولا من بعيد. وشخصياً لا أعرف إلا عبر مصادفة غير مقصودة، الانتماء المذهبي لبعض العاملين.

تعمل أقسام المركز بدقة، كل حسب اختصاصه، وبشكل مبادر. ولا ينتظر القسم موافقة المدير العام على ما يقوم به من عمل، إلا في مجالات الانفاقيات والشؤون المالية، وفي حال استفسار المدير العام عن أمر ما، يلاحظه في البريد المرفوع إليه صباح كل يوم، بل أرسينا في المركز قاعدة تشاورية تفاعلية، تقوم على

نوع من ديمقراطية تشاركية، يلومني البعض على التوسع المفرط فيها، لأنها تصل إلى حدّ التشاور في افتتاحية المجلة، بينما أراها فعالة وضرورية. ولقد استفدت شخصياً من تدريبي السابق في إحدى شركات النفط البريطانية قبل عودتي إلى العراق، في تعزيز الخبرة المؤسسية. ولم أصبح مديراً عاماً للمركز إلا بالمصادفة، نتيجة اعتذار الإخوة عبد الله عبد الدائم، فلييب شقير، فأحمد صدقي الدجاني، وبحبي الجمل عن المهمة، بسبب أعمالهم في مؤسسات أو ميادين أخرى. ومن هنا، نعمل الآن على تهيئة مدير عام جديد، يستطيع الاستمرار بالمركز ضمن نظامه المؤسسي، والذي سنحاول تقنين آليات عمل أقسامه القائمة، في صيغة مكتوبة.

عبد الله ساعف

يتركز هاجسي دوماً على التخطيط، ولقد حقق المركز من دون شك إنجازاً عملياً وذكياً كبيراً في هذا المجال. لكن الأصعب في نظري هو خلق دينامية مؤسسية في الفضاء العربي، فالدينامية هي الأساس في الاستمرارية، وأضرب على ذلك مثال التجربة البحثية والفكرية المؤسسية الفرنسية، التي تابعتها عن كثب، إذ حدثت ثورة مؤسسية في عدد من المعاهد والمجلات لإعادة بناء الحقل الثقافي بعد ثورة ١٩٦٨، التي كانت في أحد أبعادها نوعاً من ثورة ثقافية. اكتشف اليمين واليسار معاً أنهما لا يسيطران على الوضع الثقافي. تمّ ذلك بفضل التخطيط لإطلاق دينامية جديدة تقوم على الاستقلالية والمبادرة الإبداعية. هذا هو الفرق الشاسع بين الفضاء العربي والفضاء الغربي. وأعرف من خلال زيارتي العلمية أن المركز قد أثبت حضوره، وباتت كتبه كلها أو معظمها في صميم الدينامية العلمية للجامعات.

لقد بيّن المركز أن هناك إمكانية بعد التخطيط وتراكمات الإنجاز لخلق دينامية مؤسسية حقيقية شبكية ومنظمة في الفضاء العربي، عبر قيادة أو تحريك ما بات يمكن تسميته بشبكة المراكز في الفضاء العربي. وأظن أنه من المفيد تشبيك هذه المراكز حول موضوعات معينة. ويبدو لي أن هذا الاتجاه ممكن ومثمر مستقبلياً.

أحمد مالكي

يجد سؤال التراكم المعرفي جوابه في رصيد المركز، وفي قائمة ما أنتج وأصدر من عناوين. . فالعدد المشار إليه سابقاً يشكل خزانة مهمة في مجال البحث في الفكر القومي، وما يرتبط به ويتفرع عنه من موضوعات. . ولعلي لا أجد تردداً في القول إن الجِدّة تكمن في نوعية القضايا المدروسة، وطبيعة المقاربات التي اعتمدت في المعالجة والتحليل. ففي ظني لم يتوقف عطاء المركز عند السعي إلى إعادة الاعتبار

للفكرة القومية ومشروع الوحدة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى الاجتهاد في تجديد أطر التحليل ومنطلقات النظر على خلفية التحولات التي شهدتها المنطقة العربية والعالم. ولربما يحتاج المركز مزيداً من الجهد في تعميق اجتهاداته بخصوص طبيعة التغيرات المستجدة في المنطقة العربية، ونوعية الرهانات التي تطالها. فالمشروع القومي ما زال قائماً على رغم نزعات التشكيك في مدى إمكانية تحقيقه، كما أن الفكرة القومية لم تفقد مشروعيتها بسبب الاعتبارات التي جعلتها عصية على الإنجاز. لذلك، نميل إلى الاعتقاد بأن مقاصد المركز، وأسباب نشوئه ما زالت واردة، وأن باستطاعته الاستمرار مؤسسة بحثية ذات رسالة تنويرية ملتزمة. أما بخصوص صيغة المخططات العلمية التي دأب على اعتمادها، فقد أبانت عن أهميتها، كما هو حال مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي نشر المركز تحت عنوانه اثني عشر كتاباً تناولت قضايا بالغة الأهمية من قبيل «الدولة والمجتمع»، و«العرب ودول الجوار الجغرافي»، و«مستقبل النظام العالمي»، و«الصراع العربي - الإسرائيلي»، و«التنمية العربية». ففي ظني ما زالت فكرة تخطيط المشاريع البحثية مجدية وفعالة، وإن كانت تستلزم قدراً متزايداً من العناية والعقلانية في انتقاء الموضوعات الأكثر استجابة للأسئلة التي طرحت، أو ستطرح على الدائرة الحضارية العربية - الإسلامية.

حسن نافعة

يبدو لي أنه من الضروري أن يقيم المركز علاقات من نوع تنظيمي أو اتفاقي مع مراكز البحوث العربية والغربية الأخرى، ولا سيما في مجال تبادل المطبوعات، ومتابعة ما يصدر عنها حول الشأن العربي، من نشاطات أو تقارير. ولدي فكرة لم تبلور بعد، لكن مضمونها يتركز حول التعاون مثلاً مع الجمعية التاريخية العربية أو مؤسسات علمية أخرى، للقيام بعملية فهرسة للوثائق التي تتعلق بقضايا معينة، مثل قضايا ترسيم الحدود، وهو ما يفتح أفقاً جديداً لتطوير دراسات معينة، إذ إن مشروع المركز الوثائقي حول مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية شديد الأهمية، لكن هناك جوانب أخرى مما نشر عن الوطن العربي، تستحق التغطية، وقد يكون صعباً على المركز أن يغطي وحده ما يتعلق بـ ٢٢ دولة عربية، لكن من الممكن أن يتم ذلك من خلال التعاون. وبخصوص تجسير العلاقة مع الدارسين والباحثين العرب في الخارج، لا أعرف مدى نجاح المركز في حصرهم، والاستفادة من جهودهم قدر الإمكان، ولا سيما في مجال دراسة صنع القرار في البلدان الغربية.

ربيع كسروان

بالنسبة إلى قضية معاصرة المركز مسائل التوثيق والإحصاءات الحديثة، أود أن أضعكم في صورة الملف الإحصائي الذي أقوم بإعداده مثلاً، حيث يتم الاعتماد على أفضل المصادر من ناحية سمعتها العلمية، وصدقيتها الإحصائية، وحدثاتها. وحين تتلاقى بعض المصادر فيما بينها يتم في النهاية انتقاء أفضلها. وهذا متبع في المركز على الصعد كافة.

محمد جمال باروت

الدينامية العلمية للمركز مفروغ منها، وليست محل جدل، وأثر التراكم العلمي للمركز واضح في اعتماد البحوث داخل الجامعة وخارجها عليه، ففي عملية البحث عن المصادر، تقفز فوراً مكتبة المركز. لكنّ لدي تساؤلاً عن سبب عدم تطوير المركز عمله، ما دام قد بات في بعض وجوهه نوعاً من معهد تفكير (Think Tank) لتطوير تقرير حال الأمة الذي يصدره المؤتمر القومي العربي، إلى تقرير استراتيجي عربي، أو إصدار مثل هذا التقرير بشكل مستقل، يتم فيه إدراج المؤشرات الجديدة المطوّرة في التنمية البشرية، مثل مؤشر الديمقراطية والمجتمع المدني، والحالة البرلمانية العربية، وحالة المجتمع المدني العربي، والنظام المؤسسي الإقليمي، بشكل مختلف عن الترميمات الليبرالية الجديدة في مؤسسات البحث المتكاثرة في هذه الأيام، وهو ما يمكن أن يكون مكملاً للمشروع الحضاري النهضوي.

محمد نور الدين أفاية

ما يثير الانتباه في عمل المركز هو القدرة على تحديد المسؤوليات، والاستشارة الدائمة، واحترام الوقت، وتقدير قيمة التواصل والشفافية. ولقد أطلق المركز في سياق تدبيره المتعلق بأهدافه، عدة مؤسسات جمعياتية عربية، لكن ما يثار هنا: لماذا لم ترق تلك المؤسسات التي أطلقها المركز إلى مستوى العمل المؤسسي الذي يبتدي به في عمله؟ وما هي الطرق الممكنة لإطلاق تقاليد مؤسسية وتعميمها، بشكل يسمح بالاستمرار والإنتاج وتعميم الوعي؟

عبد الإله بلقزيز

أمل أن يعيد المركز الاعتبار لأسلوب التخطيط المشاريعي الذي كان معمولاً به، ولا سيما أن خبرته كبيرة في هذا الميدان، وأن يعيد إلى جدول أعماله بعض الأمور المعلقة، مثل مشروع إعادة كتابة التاريخ العربي الذي بدأ به، لكنه توقف عن إكماله.

وأقترح هنا تبني مشروعني نشر: يغطي أولهما بعض نصوص التراث العربي - الإسلامي المحققة، والمذيلة بشروح وبيانات تفصيلية، وفق القواعد الأكاديمية، كما في سلسلة ابن رشد التي حققها الجابري. ويمكن في هذا الإطار أن يعاد تحقيق ونشر أعمال ابن خلدون والشاطبي... إلخ. أما ثانيهما فيغطي النصوص النهضوية العربية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، التي بدأها المركز بنشر نصوص عبد الرحمن الكواكبي، على أن يكون نشرًا محققًا، إذ إن التحقيقات السابقة التي قام بها البعض مشكوراً لم تعد تفي بالحاجة العلمية.

هناك أيضاً ضرورة أن يهتم المركز في ندواته وحلقاته النقاشية، ببعض القضايا التي تتميز بثقلها السياسي والثقافي، والتي لم تحظَ بعناية كافيةٍ منه، مثل قضية الأمازيغية والفرانكوفونية المستعرة في المغرب العربي، وقضية حوار الحضارات والثقافات، أو الحوار العربي الغربي. وهناك حاجة حيوية لإيجاد فضاء تواصلية أكاديمي بين النخبة العربية المفكرة وبين النخبة الفكرية الغربية التي تهتم بقضايا المنطقة وتاريخها وثقافتها، والتي يبدو أن المركز أقدر من غيره على سدها. ومن المفيد في هذا السياق أن يستأنف المركز تقليده بدعوة بعض المفكرين أو الباحثين العرب لإلقاء محاضرات في بيروت، على أن يتم تفعيل ذلك، بإقامة مثل هذه المحاضرات في مدنٍ عربيةٍ أخرى، مثل الرباط أو القاهرة.

كمال عبد اللطيف

ما علاقة المركز بالوقفيات؟ الوقفية مرتبطة بالمجال الديني، ولدينا في المغرب وزارة للأوقاف، لكنها وزارة دينية. هذه أول مرة أسمع فيها بالوقفية من تقارير المركز.

فادي أبو حجيلي

تشكل الوقفيات إحدى أدوات تمويل نشاطات المركز، وباختصار شديد الوقفية تعني رصد مبالغ مالية لهدف أو نشاط محدد بحيث تبقى هذه الأموال وفقاً لا يتم التصرف بأصلها بل بالدخل المحقق منه فقط للمساهمة بالنشاط المرصودة لأجله.

لذلك لتأمين الموارد المالية للمشاريع المرتبطة بأهداف الوقفية أو الوظيفة المحددة لها يحاول المركز استثمار وقفياته بطريقة تمكنه من الحصول على أفضل دخل متاح منها بأقل قدر من المخاطر، وتكمن أهمية الوقفية أيضاً بأنها تشكل خلفية أمان مالي يساعد المركز ويقدم له مرونة في التعامل مع أي ظروف مالية طارئة.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم عمل أي مؤسسة لا يصلح من دون الأخذ بالاعتبار البيئة التي تعمل فيها، وفي ما يخص المركز أن أحد عناصر هذه البيئة هي وضعه المالي.

فعلى الرغم من وضع مالي صعب لازم المركز منذ نشأته، تمكن المركز من تقديم كم كبير من الإنتاج الفكري وساهم بتحقيق تراكم معرفي حقيقي . . .

ولنا أن نتصور معاً كم سيكون حجم هذا الإنتاج الفكري ومستوى المحقق من طموحات المركز ومشاريعه الكبرى فيما لو تخلص المركز من مصاعبه المالية ووضع حداً لها!

إن ابتعاد المركز عن مشاكله المالية يعني الاقتراب أكثر من تحقيق أحلامه وطموحاته.

خير الدين حسيب

تقوم طريقتنا على عدم تكرار ما يقوم به الآخرون، بل إننا نعدّل برامجنا حين نرى أن جهةً مؤسسيةً أخرى تنفذ بعض ما يتضمنه، ونزودها بما لدينا عنه. ولقد لفت انتباهي ما ورد في رسالة الأستاذ الدوري، حول ضرورة الاهتمام ببلورة فكر تربوي يتجاوز التقليد والنقل. والواقع أننا في إطار النظرة التكاملية أو الإيجابية لجهود مراكز البحوث، قد أرجأنا المشروع حول ذلك، حين عرفنا أن منتدى الفكر العربي قد وضعه في أجندته التنفيذية، مع أننا قد أصدرنا بعض الكتب في مجال التربية، ومن أهمها كتابا عبد الله عبد الدائم نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي الذي وضع فيه خلاصة معرفته الكبيرة، وكتاب محمد جواد رضا العرب والتربية والحضارة: الاختيار الصعب. والأمر نفسه يقال - على ذكر الأستاذ الدوري - بخصوص إعادة كتابة التاريخ العربي، فهذا المشروع هو للمركز، وقام الأستاذ الدوري بوضع مخططه، لكن المشروع تعرض إلى ما يشبه عملية «خطف»، ولم نمانع، لكننا طلبنا استكمال تنفيذ المشروع، أو ترك استكمال للمركز على نفقته، والحاصل أننا كلفنا الدوري بإعداد كتاب مستقل عن ذلك. وبالنسبة إلى موضوع الأقليات، عالج المركز بعض جوانبه، لكن هناك نقصاً كبيراً وثغرة في هذا المجال لم يعالجها المركز كما ينبغي علمياً، ولم يعالجها الفكر القومي عموماً، مع أن المشروع كان مدرجاً في عداد مشاريع المركز. ولقد كلفنا سعد الدين إبراهيم إبان عمله مع المركز في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بإعداد مسودته الأولى، ورتبنا له رحلات علمية إلى السودان والعراق والمغرب والجزائر، واعتمدنا الفصل

الأول كمقدمة، والفصل الأخير كخلاصات ونتائج وتوصيات، مع فصل خاص بكل من جنوب السودان والأكراد... وناقش حوالى خمسة عشر خبيراً المسودة، ووصلتنا تقارير علمية مهمة، لكننا فوجئنا بنشر القسم الأول من المسودة من دون معرفتنا، ثم فوجئنا بنشر القسم الثاني، وطالبناه بالاحتكام إلى العقد، ووافق على إعادة المكافأة إلى المركز. وكلفنا المشروع عشرة آلاف دولار، لكن وقعت مشكلة، ولم نشأ أن يفسر موقفنا في متابعته على أنه من قبيل زيادة عدد السكاكين بمن يقع. فنحن في المركز حريصون على الاختلاف بشكل حضاري، وعلى احترام البعد الإنساني في العلاقة حين ينشأ أي خلاف. وبخصوص الحوار ما بين مثقفين عرب ومثقفين غربيين، ما نستطيع عمله في هذا المجال هو دعوة مثقفين غربيين يعرفون العربية، لأنه ليست لدينا إمكانيات الترجمة الفورية في الوضع الحالي. وفي ندوة «تداعيات احتلال العراق» دعونا حوالى عشرة مثقفين غربيين، من بينهم باتريك سيل. وحتى في تعاوننا مع جامعة إكستر لم يقدموا لنا سوى خدمات السكرتاريا، بينما تحمّلنا عبء التمويل.

في سياق عدم تكرار ما يحاول الآخرون إنجازه، فإن هناك بصدد اقتراح التقرير الاستراتيجي أو ما يعادله كثيراً من التقارير الاستراتيجية التي تصدر. ونحن نكتفي حالياً بتقرير حال الأمة، كي نتجنب التكرار. وبخصوص المجلة، حاولنا ونحاول إدخال تغييرات فيها، بما في ذلك إعطاء ملخص صغير عن جدول المحتويات، ومقابلة مع شخصية مهمة. ونقوم أحياناً بتحويل بعض المواد إلى مجلات أخرى، أو نطلب من صاحبها أن يقوم بإرسالها إليها مباشرة، كي لا تتقدم معطياتها في حال تأخر النشر. وتقع عليكم بعض جوانب المسؤولية في رفع نسبة المساهمين فيها من الشباب، علماً أني ذكرت لكم أن إحصائيتنا لنسبة الكتاب الذين يكتبون في المجلة لأول مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة بيّنت أنها بحدود ٣٧ في المئة.

حول تجربة الجمعيات والوقفيات، لجأنا إلى تأسيسها بسبب غياب العمل الوجدوي الرسمي. وبغية الحفاظ على استقلاليتها عن الحكومات، ولأن الاشتراكات لا تغطي نفقاتها، أوجدنا وقفية المؤسسة الثقافية العربية، وجمعنا لها مليوني دولار، ومقرها لندن. وتقدم المؤسسة من ريعها الذي يصل إلى حدود مائتي ألف دولار في السنة، الدعم المالي لهذه المؤسسات، وفق شروط نشاط المؤسسة أو الجمعية المطلوب دعمها، ووجود تقرير نظامي بعملها ووضعها المالي ونظامها الانتخابي، حيث نشترط عدم التجديد للرئيس أكثر من مرة. ولا يطبق هذا، ولا يزال عمل هذه الجمعيات

محدوداً ومرتبكاً للأسف الشديد، فهي لا تقدم التقارير وتصدر المجلات بالخدمة المحددة لها إلا بالمتابعة الدؤوبة. إن هناك كسلاً وتراخياً في هذا المجال. ويقودني هذا إلى ما لاحظته الأخ كمال عبد اللطيف حول مفهوم الوقفية. إن هذا المفهوم عريق في الحضارة العربية - الإسلامية، ولقد أقمنا ندوة كبيرة مهمة في الكويت عنه. وهو نفسه ما يسمى بالإنكليزية «Endowment». ويصرف الدخل الذي يأتي من الوقفية في الغاية المخصصة لها. فالوقفية هي مؤسسة خيرية تقوم لغرض غير ربحي، ولا يختلف مفهومها عن مفهوم القطاع الثالث أو المجتمع المدني. وفي الجامعات الأمريكية والبريطانية هناك العديد من الوقفيات لكرسي معين. ولقد بدأت فكرتها في المركز بمبادرة صديق سعودي يرغب برصد مبلغ مليون دولار لشيء يتعلق بعبد الناصر، فكانت فكرة الوقفية بجائزتها والكرسي الذي فيها. فهذا أسلوب عصري وفعال، ونأمل النجاح في الوقفيات الأخرى.

لم نهتد حتى الآن إلى طريقة علمية موضوعية لمعرفة قياس فعالية المركز وتأثيره في إطلاق مثل هذه الديناميات، على المستويين البحثي والمؤسسي. يستخدم في أمريكا وغيرها قياس حجم الاستشهاد والاعتماد المصدري. في ضوء هذا القياس، يمكن القول إن ما بين ثلث إلى حوالى نصف المصادر في الإنتاج البحثي، المتعلق بالوطن العربي، يستند إلى ما أنتجه المركز، لكن من الصعب علينا القيام بعملية القياس هذه إلى نهايتها. نحن حاولنا أن نقوم ببعض الوظائف المعهدية، فنرشد الباحث مثلاً حين يرسل مقالة إلى المجلة إلى مصادر لم يطلع عليها، ويمكن أن نزوده بهذه المصادر، لتعميق بحثه، فضلاً عن أن قسم التوثيق لدينا يستجيب لعشرات الطلبات التي تصلنا من باحثين أو دارسين في بعض البلدان العربية وغيرها، عن الجانب الببليوغرافي لبحث ما. فلا يعقل لأي باحث أن يبدأ من نقطة الصفر، بل لا بد له من الاعتماد على التراكم المعرفي الذي تحقق في موضوعه. نشرنا في هذا السياق أول ببليوغرافيا ١٩٠٨ - ١٩٨٠ ووسعناها إلى عام ٢٠٠٠، وكانت كلفتها باهظة جداً، ببليوغرافيا حتى عام ١٩٨٠ كلفتنا حوالى ٣٠٠ ألف دولار، كما نعمل، كما أشرت سابقاً، على جمع الأرشيف المرفوع الحظر عنه، والمتعلق بمواقف الدول الأجنبية من الوحدة العربية. ولقد قطعنا شوطاً كبيراً في تأمين هذه المادة المصدرية الوثائقية، التي تحتاج بطبيعة الحال إلى تحليل وتدقيق. وهناك الآن في مراكز البحوث العربية موجة للحصول على الوثائق الغربية، ويمكننا بعد الانتهاء من المشروع الببليوغرافي، التنسيق التكاملي مستقبلياً مع تلك المراكز لإجراء مسح بالوثائق المجموعة، لكن جهدنا منصب على الوثائق في حدود مشاريع البحوث التي نعدّها.

ليست لدينا أية غيرة من المؤسسات الأخرى، لاقتناعنا بضرورة إطلاق دينامية مؤسسية بحثية عربية وتفعيلها، تتجاوز حالة الضعف الشديدة في عمل مراكز البحوث العربية. ونتمنى النجاح لجميع المؤسسات البحثية العربية، ونحن مستعدون لمساعدتها بما تطلبه منا، لكننا لا نستطيع أن نصلح غيرنا. وصحيح أن لدينا حساسية كبيرة من فكرة التعاون مع مؤسسات أمريكية، مثل فورد وروكفلر وما شابههما، ومع من يتعاون معها، أو مع مؤسسات تسوّق التطبيع مع إسرائيل، إلا أننا حاولنا تنمية التعاون المؤسسي البيني ما بين المركز والمؤسسات الأخرى، حول مواضيع معينة، وهو ما بينته ورقة العمل الخلفية.

نعاني كثيراً في هذا المجال، فعلاقتنا العربية مبنية للأسف الشديد على العلاقات الشخصية، وليس على العلاقات المؤسسية. وهذه هي مشكلة المؤسسات الأخرى وليست مشكلتنا. وكان لنا علاقة جيدة مع الجامعة العربية، حين كان مقرها في تونس، لكنها انتهت إلى درجة الصفر بعد عودتها إلى القاهرة، حتى إن أمانتها العامة لم تردّ على رسالة موجهة إليها حول مشاريع في جدول أعمال الجامعة، وهي رسالة استثنائية كانت بمناسبة مجاملات وعلاقات عامة، وليس لها صلة بتقاليد العمل في المركز. وهناك بعض آخر يوقع ولا ينفذ. ولذلك كانت طريقتنا في العمل عبر البرامج التي نضعها هي الطريقة الفعالة والمضمونة التنفيذ، من خلال تعاون محدد وحول موضوع معين، وفي حال حاجتنا إلى هذا التعاون، علماً أننا مشتركون في معظم تقارير المؤسسات.

كل خططنا تأشيرية مرنة، ندخل عليها موضوعات وقضايا جديدة في حال بروزها، مثل المشروع الشرق أوسطي، والعولمة، والسوق العربية المشتركة، ونحن نفذ منها ما ينسجم مع مواردنا وقدراتنا. ومستوى معايير ندواتنا هو بكل تواضع أعلى من المعيار العالمي، ونحن ننشر الندوة، ببحوثها وتعقيباتها، وقد يكون هناك تعقيبان على بحث واحد، كما ننشر المناقشات كي ننمي عقلية جدلية نسبية، تواصلية وحوارية معاً.

أشكركم على هذه المشاركة القيّمة التي سيسترشد المركز بملاحظات الثمينة، والتي تشكل حلقة في إطار عزم المركز على استكمالها باستبيانات موجهة للمثقفين والمفكرين والباحثين العرب، على مختلف اتجاهاتهم الفكرية والبحثية، ويمكن الاستفادة منها في تطوير عمل المركز وتفعيله.

مركز دراسات الوحدة العربية والفكر التاريخي النقدي^(*)

كمال عبد اللطيف^(**)

- ١ -

لا تعتبر مهمة التفكير في مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية ومنجزاته مجرد مسألة يمكن بحثها بآليات المقاربة الوصفية أو الكمية. كما لا يمكن النظر إليها باعتبارها أمراً مشابهاً للمراجعة الاعتيادية التي تقوم بها كثير من المؤسسات بصورة منتظمة، من أجل صوغ برامجها ومتطلباتها في مجال مواصلة العمل، ومواجهة العوائق والصعوبات، وحصر المكاسب، وقياس درجات النجاح. بل إن المسألة أعقد من ذلك بحكم أننا أمام مؤسسة فكرية رسمت لنفسها شعاراً تاريخياً كبيراً. ووضعت مشروعها البحثي في قلب حركية تاريخنا المعاصر.

ونحن نعتقد أن الباحثين المنخرطين في قلب المؤسسة والمشتغلين في إطار تنفيذ برامجها ومقرراتها يعدون أقدر من غيرهم على تسطير مواقف وأحكام يمكن أن تساعد في عمليات التقويم والنقد وفي بلورة الاقتراحات والبدائل المساعدة على تطوير أساليب العمل. كما نعتقد أنه يمكن المساهمين في المشروع من الباحثين المشاركين في أنشطة المركز وأعماله أن يقدموا وجهات نظرهم في موضوع علاقة إنتاج المركز بمشروعه في العمل القومي. وذلك في ضوء إشكالات التاريخ والسياسة والفكر في الحاضر العربي والعالمي.

صحيح أن المحاولات الثانية قد توصف بكونها معالجات خارجية وأن تصوراتها قد لا تستند إلى معطيات دقيقة، إلا أننا نعرف أن المركز مفتوح أمام كل المبادرات التي اختارت العمل في أفق مشروعه في استكمال عمليات التحرر العربي، وعلى رأسها مسألة تعزيز ودعم كل ما يتيح إمكانية الوحدة العربية. وفي هذا الإطار بالذات نبادر بتقديم وجهة نظرنا في موضوع التقويم منطلقين من مقدمة كبرى ترى أن المركز يضع نفسه رهن إشارة الباحثين الذين يعتنون بالشأن العربي فكراً وواقعاً، وذلك بهدف العمل الساعي إلى تكييف المبادئ والتوجهات النظرية العامة مع صور التحول والتغير الجارية في الواقع للمساهمة في تطوير

(*) قدمت هذه الورقة بوصفها مساهمة إضافية في الموضوع مُلحقة بوقائع الحلقة النقاشية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيسه.
(**) أستاذ الفلسفة، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس - الرباط.

وتعزيز نوعية الأداء الفكري لمركز يعتبر في تصورنا من بين المراكز الأكثر إشعاعاً وحضوراً في فضاء الفكر العربي المعاصر.

وقبل تقديم ما نعتبر أنه جملة من الملاحظات الهادفة إلى بحث مستقبل المركز نريد الإشارة إلى أن علاقتنا بمركز دراسات الوحدة العربية بلغت عقدين من الزمن، ساهمنا خلالها في بعض ندواته الكبرى، كما ساهمنا في تحرير بعض أعداد مجلة **المستقبل العربي**، إضافة إلى أعمال الخبرة المتعلقة بمجال فحص بعض المخطوطات التي تصلنا منه والتي تدرج ضمن مجال تخصصنا. وقد حرصنا قبل ذلك وبعده على متابعة أعماله ومن دون انقطاع باعتبارنا دارسين للفكر العربي المعاصر، ومعنيين بالشأن العربي والمستقبل العربي.

وهناك ملاحظة تمهيدية أخرى تتعلق بسياق مناسبة هذه الحلقة النقاشية كما ترتبط بسياقها العام. أما سياق المناسبة فيتمثل في الاحتفال بمرور ربع قرن على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية. بمختلف الآثار الفكرية التي بنى وركب، ومختلف المواقف والتصورات التي اعتنى برسم ملامحها النظرية العامة، وقدم فيها منجزات لا يمكن إنكار قيمتها وقيمة الجهود الفكرية التي بذلت فيها، بل لا يمكن أبداً إنكار تأثيرها النظري والسياسي في تطور جوانب عديدة من أسئلة الواقع العربي، وذلك بحكم الطابع الجماعي لإنتاج المركز حيث تستوعب إصداراته وأبحاث ندواته وكتب مجلة **المستقبل العربي** جهوداً جماعية متنوعة. أما سياق المناسبة فإنه يرتبط بمستويات التراجع الحاصل في مجال الاهتمام بالقضايا العربية، حيث يعكس الوضع العربي الفلسطيني والعراق العناصر الأبرز في درجات العنف الذي يمارس ضد الوطن العربي في إطار صراع المصالح وتضاربها في العالم اليوم. وذلك من دون أن ننسى التوجهات الاستعمارية الأمريكية الجديدة التي تُمارس في كثير من الأقطار العربية أشكالا جديدة من الاختراق والإرهاب في ظل ظرفية تتسم بكثير من مظاهر تراجع المشروع القومي بفعل الضربات المتلاحقة التي لحقت من الداخل ومن الخارج مع تشديدنا على عنف ضربات الداخل عند مقارنتها بالضغط الخارجي.

تتضح هذه المسألة الأخيرة عندما نعين صور وأشكال التراجع الفكري المعرقة لجدلية التطور المفترضة في فضاء الفكر العربي، حيث لم تُمكن التراكمات المنجزة في مجال الفكر العربي خلال ما يزيد عن قرن من الزمان من بناء نقط ارتكاز نظرية مانعة لمختلف أشكال الجزر الفكري الحاصلة اليوم، التي تعود بالفكر العربي إلى عتبات دنيا من النظر لا تناسب واقع صيرورته، وأقصد بذلك تراجع التيارات العقلانية أمام نزاعات الفكر التقليدي التي أصبحت اليوم تملأ حيزاً كبيراً من فضاء الثقافة العربية المعاصرة. وتساهم في نشر الثقافة المُشككة في جدوى العمل النهضوي العربي

والعمل الوجدوي العربي. مستعيرة لغة نصية عتيقة، ومعتمدة رؤية ترفض الاجتهاد، وتتخلى عن مكاسب ومقدمات الفكر الحديث والمعاصر.

فهل يمكن التفكير في موضوع مسيرة المركز وآفاق عمله من دون مراعاة مقتضيات ما ذكرنا بصورة مختزلة، نقصد بذلك تراجعات الفكر التاريخي والفكر العقلاني وهزائم العمل السياسي في الواقع العربي؟

إننا نتصور أنه لا يمكن التفكير في أعمال المركز وآثاره ولا يمكن التفكير في حاضره ومستقبله من دون مراعاة القضايا المشار إلى عناوينها الكبرى في الملاحظات التمهيدية السابقة، فقد نشأ المركز استجابة لتحديات معينة، وواجه خلال مسيرته أسئلة وإشكالات معينة، ويفترض أن يتوجه اليوم لبلورة برامج ومعطيات مكافئة لنوعيات الأسئلة والتحديات التي تطرح اليوم أمامه في الواقع وفي الفكر العربيين.

يواجه المشروع القومي إشكالات ومخاطر وتحديات ذات ملامح مختلفة عن ملامح تحديات منتصف القرن الماضي، ونحن نفترض أن مبررات إنشاء وتأسيس المركز لا تزال قائمة إن لم تكن قد اتخذت مظاهر أكثر حدة، ولهذا السبب نرى أن عملية إطلاق حوار نقدي جريء يتيح إمكانية بناء مقترحات وآراء بهدف المساهمة في ترسيخ مكاسب المركز والعمل على تطويرها يعد من الأمور الإيجابية التي ينبغي أن يكون المركز حريصاً عليها.

فعندما تكون الأهداف عظيمة، وعندما تتوفر الإرادات المؤمنة بدور الفكر والبحث في إنارة السبل وتعبيد الطريق، فإنه يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك لنضع نصب أعيننا مبدأ لزوم التفكير في المبادئ النظرية الكبرى الموجهة لاقتناعاتنا وأعمالنا مستنديين في ذلك إلى معيار التاريخ ومقتضياته، وهو الأمر الذي يسعفنا بتجنب الركون إلى مبادئ ومواريث في العمل نسبية وتاريخية في أصولها ومنطلقاتها، جامدة ومتخسبة في لحظات سيورتها. فهل ننجح في حلقتنا النقاشية في بلورة تصورات وآراء لا تغفل أحكام التاريخ رغم قساوتها ومكرها؟

- ٢ -

سينصب تدخلي على الأسئلة العامة في موضوع نقاشنا، الأسئلة المرتبطة بموضوع الموجهات الفكرية التي ينتظم في إطارها عمل المركز ومشروعه في مجال بناء مرجعية نظرية قومية، وأفترض أننا نعيش اليوم في الوطن العربي ظرفية تاريخية تتطلب منا إعادة النظر في مختلف مظاهر وجودنا في الفكر وفي القيم. إن الزلازل العنيفة التي أصابت جوانب عديدة من كياننا التاريخي، وأصابت قبل ذلك وبعده

جوانب عديدة من نظام العلاقات الدولية، وأنظمة القيم السياسية والأخلاقية في الفكر المعاصر، تستدعي القيام بهذه المهمة بكثير من الشجاعة في إبداء الرأي. وينبغي ألا يفهم من هذا المسعى أبداً التخلي عن طموحاتنا وآمالنا التاريخية، بل إن المقصود أولاً وقبل كل شيء هو العمل على إعادة ترتيب سلم الأولويات والاقتناعات في ضوء المتغيرات الجارية. إن المقصود بالذات هو إعادة حساب الممكن والتاريخي في ضوء التفاعلات والمقاومات التي ما فتئت تجسد طموحاتنا المشخصة في تحقيق ما يمكننا من حضور تاريخي فاعل ومتفاعل مع مخاضات وتوترات زمانه. وفي هذا السياق نعتقد أن العناية النقدية بآثار المركز وبدوره في مجال تطوير الفكر القومي وتطوير آليات التوحد القومي تحتاج إلى مراجعة دقيقة لمجمل آثاره، للتمكن من قياس درجات إسهامه في احتضان الجهود النظرية والبحثية المساعدة في عملية بلورة الفكرة القومية والمشروع القومي الديمقراطي. كما نعتقد أننا نحتاج في ظروفنا الراهنة إلى مراجعة نظرية لمبادئه الكبرى في ضوء متغيرات الفكر والتاريخ قومياً وعالمياً، ولعل مناسبة مرور ربع قرن على تأسيس المركز وانطلاق مشروعه في البحث والعمل تحتاج فعلاً إلى هذه الوقفة النقدية الاقتراحية المساعدة على إدراك أفضل لمعطيات الواقع العربي.

إن فرصة نقاش مماثل لما نحن بصدد الآن تتيح لنا إمكانية الاقتراب من المنجزات والآثار التي شيدها المركز وبنها بكثير من الجهد، كما تتيح لنا معاينة أكثر وضوحاً لنوعية تفاعل منجزاته وآثاره مع الواقع، وذلك بهدف التفكير في كفاءات تطوير أدائه وتطوير أساليبه في العمل.

وأحسب أن المركز في مجمل أعماله لم يستطع التخلص من المقاربة العقائدية الموجهة، ولم يستطع الحد من هواجسه السياسية المباشرة. وقد يكون له في كل ما قام ويقوم به مسوغات تقضي بذلك. لكننا نتصور أنه صرف في هذا الباب جهداً حاداً كثيراً من إمكانية تطوير فعاليته الفكرية.

أسجل هذه الملاحظة العامة والمركزية لأنني أتصور أن نمط العمل في المؤسسات الفكرية يختلف كثيراً عن طرق العمل في المؤسسات السياسية أو المؤسسات المزدوجة الدور والوظيفة. وأفترض أن العمل في المؤسسات الفكرية يتم في المطلق والأساس في إطار المدى الزمني المتوسط والطويل، وذلك بحكم خصوصيات المجال الذهني ومجال تطور أنظمة الفكر والثقافة. ولهذا السبب فإن ربع قرن في مجال المساهمة في العمل على تجديد الفكر وتطويره قد لا تكون كافية بمعيار التاريخ وبمعيار الحالة العربية بالذات، فنحن ما نفتأ نلاحظ في الفكر العربي المعاصر كثيراً من الرفض لمبادئ ومقدمات الفكر الحديث والمعاصر، رغم مرور أزيد من قرن ونصف على ميلاد

المحاولات الفكرية العربية الأولى التي دافعت عن لزوم التعلم من منجزات الثقافة الحديثة.

يتطلب العمل إذاً في جبهة المؤسسات الفكرية والبحثية بناء الجهد وإعادة بنائه، بتنويعه وتوسيعه وتعميمه، من أجل التمكن من إنجاز ما يسمح بتطوير الآليات والمناهج والمفاهيم، ويتطلب الإبداع في هذا الباب تقليص منطق البحث عن التوافقات المخلة بمقدمات النظر وقواعد البرهنة والاستدلال. ويتطلب قبل ذلك الإيمان بأن دخول العرب في الأزمنة المعاصرة يقتضي المساهمة في بناء مشاريع في الفكر لا تقبل المساومة في مسألة استيعاب مقدمات وأوليات الفكر الحديث والمعاصر، رغم ما يثيره هذا الأمر من إشكالات سياسية وثقافية ذات طبيعة ظرفية.

- ٣ -

فهل أولى المركز في هذا المجال عناية خاصة بموضوع الاستيعاب الفكري لمقدمات الفكر المعاصر؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال نشير إلى أننا نعي أن المركز سطر لنفسه ميثاقاً في العمل البحثي الموصول بقضايا محددة، لكننا نرى أن بلوغ الأهداف المسطرة في ميثاقه التأسيسي يمكن بلوغها بواسطة استخدام أكثر من وسيلة وأكثر من طريق. ولهذا السبب نلفت النظر في هذه المحاولة في التقويم إلى موضوع ضرورة إسناد المشروع بمزيد من الانخراط في تركيب ما يسمح بتمثل مكاسب الفكر المعاصر، فقد تسعفنا دروس هذا الفكر بتدبير أفضل لبلوغ المرامي البعيدة للمركز.

إنني أطرح السؤال السابق مصحوباً بالتوضيحات المذكورة لأنني على بينة من أن الأفق الفكري العام الذي اندرجت وتندرج فيه أعمال المركز موصول بصيغة محددة بجوانب معينة من روح الفكر المعاصر، كما إن جهود المركز في باب العناية بالمشاريع الفكرية النقدية يندرج في الإطار نفسه. إضافة إلى أن عناية بعض إصداراته وبعض أبحاث مجلة المستقبل العربي بالقضايا المتخصصة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية العربية يعكس جوانب معينة أيضاً من عناية المركز بمسألة توطين جوانب من الفكر المعاصر في ثقافتنا وفي النظر إلى أسئلة مجتمعتنا. لكننا عندما نتأمل مظاهر أزمة الفكر العربي اليوم ونتأمل في إطارها أزمة المشروع القومي ندرك أن العمل في جبهة تغيير الذهنيات بمزيد من تعلم مقدمات الفكر التاريخي وأوليات الفكر الحديث والمعاصر تقتضي لزوم مزيد من توجيه جهود المركز في اتجاه التمرس بقواعد وأصول الفكر المعاصر، وذلك لاعتقادنا بأن هذا النوع من الجهد يساهم أكثر من غيره في

تطوير الفكر العربي بالصورة التي تساعد المركز على بلوغ أهدافه، وفي هذا السياق وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نتصور ونفترض أن المبدأ الأكبر الذي يمكن أن يوجه مسيرة المركز في الربع القادم من هذا القرن وإلى حدود ٢٠٣٠ يمكن أن يكون متمثلاً في التفكير في كفاءات العمل على مزيد من تعميق عمليات استيعاب الفكر العربي لتحولات الفكر النقدي ومناهج الفكر المعاصر، وذلك من أجل مزيد من تجذير وتأصيل أساليب الفكر العصري في مواجهة أسئلة المجتمع والفكر في عالمنا.

إن هذا الاختيار قد يسمح بتسهيل مهمة الحوار في مجال تطوير العمل العربي المشترك. وتطوير آليات وأساليب مواجهة مظاهر الأزمة التاريخية الشاملة المطبقة على واقعنا.

تتضح أهمية هذا المطلب عندما نشير إلى عناية المركز بأعمال بعض المفكرين والباحثين العرب، فقد سبق له نشر الأعمال الكاملة لساطع الحصري وقسطنطين زريق، وهو يصدر اليوم مجمل أعمال محمد عابد الجابري ومشروعه في نقد العقل العربي.

تزداد أهمية هذا المبدأ عندما نلاحظ نوعية الأفكار التي تملأ اليوم مجالات الثقافة والإعلام في فكرنا. ونقصد بذلك الأفكار التي تروم تحصين الذات التاريخية العربية بالفكر العتيق، الفكر الذي نشأ في سياق أزمنة مختلفة تماماً عن زماننا. لا مفر إذاً من أن يساهم المركز في احتضان المواجهة الفكرية والتاريخية لكل التيارات التي تغفل عن أن تحصين الذات واستقلالها التاريخي يتطلب أولاً وقبل كل شيء لزوم التعلم من المكاسب النظرية التي حققت في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ونحن نعتقد أن الإيمان بهذا المبدأ العام يعد جزءاً من الإيمان بالتاريخ والفكر التاريخي.

ينبغي ألا يفهم ما سبق على أنه دعوة إلى التغريب أو التقليد أو الاحتذاء بقيم لا علاقة لها بتاريخنا وحاضرنا وتطلعاتنا إلى بناء غد عربي أفضل، فنحن نتصور أن الحداثة إبداع، وأن تجاوز معضلات التاريخ في الفكر والسياسة والمجتمع لا يتم بالاستناد إلى تجارب التاريخ ومعطياته، إضافة إلى ذلك نحن لا نتصور أن خصوصياتنا التاريخية مفارقة لأشكال الصراع الحاصلة في التاريخ، ولهذا نهتم بمسألة لزوم الاستفادة من تجارب الآخرين في كل مكان. كما نهتم بموضوع التمييز بين المستويات في لحظات المواجهات التاريخية التي تحصل بين الأمم والشعوب في التاريخ، وفي هذا الإطار لا نفترض أن صراعنا السياسي والتاريخي مع الغرب يدفعنا إلى إغفال مسألة الاستفادة من منجزاته التاريخية في مختلف صُعد الحياة، ولعل التمييز في المعارك والمواجهات التاريخية بين مستويات الصراع ودرجته تتيح لنا إمكانية

المزاوجة بين المواقف الرامية إلى إيجاد الحلول والمخارج المناسبة لتخطي العقبات وتفكيك الأزمات بمنطق التاريخ، والمواقف الداعية إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين. ولا شك أن هذا الموقف سيولد توترات وتناقضات لا حصر لها. بل لعلنا نعيش في كثير من مظاهر حياتنا هذه التوترات والتناقضات. إلا أننا مطالبون رغم كل ذلك بضرورة بناء الصيغ التاريخية الأكثر ملاءمة والأكثر نجاعة حتى لا تزداد الأمور اختلاطاً وغموضاً.

لنقل إذاً إن انخراط المركز في توسيع معركة الحداثة والتحديث سيضفي على أعماله طابعاً أكثر راهنية، من دون أن يبعده عن مشروعه الأساس وهدفه المحدد. فهذا الاختيار سيجعله في نظرنا ينخرط في معركة ترسيخ العقلانية في الفكر العربي، وهذه مسألة لها أهميتها الكبرى في موضوع المستقبل العربي، إننا نقول ذلك لأننا نتصور أن هذا الأمر لا يرتبط لا بالتغريب السياسي، ولا بالمشروع السياسي الليبرالي في صوره التاريخية المتوحشة، بل إننا لا نبالغ إذا ما قلنا بأن هذا التوجه وفي ظروفنا الراهنة يشكل في أبعاده النظرية المدخل المناسب لتطوير أداء الفكر العربي وتطوير الممارسة السياسية العربية. وهذه الأمور مجتمعة لا يمكن إنكار علاقتها المؤكدة بمشروع النهضة العربية.

- ٤ -

فهل يُصبح مركز دراسات الوحدة العربية مؤسسة معنية بمقدمات الحداثة الفكرية والتحديث السياسي في الوطن العربي، باعتبار أن الأهداف المذكورة لا تناقض أهداف التأسيس؟

أعتقد أن تحقق هذا الأمر يساهم في مزيد من تأصيل الفكر العربي المعاصر، وذلك باستيعاب مرجعية فكرية فاعلة في الفكر المعاصر. حيث يمكن أن تقدم المساهمة العربية في هذا الباب عناصر تساعد على مزيد من تطوير الفكر الحداثي وتطوير مغامرة الفكر الإنساني في مواجهته مصيره ومستقبله.

ونحن نتصور استناداً إلى تجارب مؤسستنا في العقدين الماضيين، أن هذا المدخل قد يشكل الإطار الأكثر مطابقة لسؤال النهوض العربي، وسؤال التوحيد القومي في لحظتنا التاريخية الراهنة. إنه يتيح للمركز إنتاج وإسناد الفكر القادر على مواصلة جهود ترسيخ العقلانية في النظر إلى قضايا الفكر والتاريخ. وفي مقارنة ومعالجة إشكالات السياسة والمجتمع، وبواسطة كل ذلك يمهّد الطريق لتحقيق مشروع النهضة العربية في جميع أبعادها ومستوياتها.

يتيح العمل بمبدأ مزيد من ترسيخ مقدمات النظر العصري في الفكر العربي إنجاز نوع من النقد الذاتي في موضوع نقد مآل التجارب القومية التي وضعت الطموح العربي أمام الأبواب الموصدة، كما يتيح مناهضة عودة التقليد في النظر إلى التاريخ والسياسة والمجتمع، ويساعد على بناء لبنات جديدة تمكّننا من تنوع أساليب مقاومة الخصوم المتربصين بوطننا، القدامى منهم والجدد، ولعل هذا الاختيار يتيح لنا قبل ذلك وبعده تعميق نوعية مواجهتنا ذاتنا التاريخية.

ولا بد من التوضيح هنا بأن هذا التوجه يندرج في قلب جزء كبير من مبادئ المركز العامة، وأنه يعد اليوم كما نتصور من القضايا الأكثر إلحاحاً في فكرنا، بحكم ما أشرنا إليه من متغيرات في واقعنا وثقافتنا وبحكم التحولات الجارية في العالم.

لا علاقة لما نحن بصدد بحثه بما أصبح يعرف اليوم في الحالة العربية بالاختراق الأمريكي الغربي للفكر العربي في صيغته الجديدة (الدعوة إلى تغيير المناهج والبرامج الدراسية وتجديد الفكر... إلخ)، ولا علاقة له بالتصورات والبرامج التي تحرص مؤسسات ثقافية معينة على الانخراط في إنجازها بتوصيات موجهة لخدمة مصالح لا علاقة لها بالمصالح العربية والمستقبل العربي، نقول هذا ونحن مقتنعون تماماً أن مطلب دعم ثقافة النقد ولغة التاريخ ومنطق العقل تعد من القضايا المطروحة في جدول أعمال الفكر العربي منذ ما يقرب من قرنين من الزمن، وقد ركم المشروع الثقافي الإصلاحية في هذا المجال خلاصات ونتائج لا يمكن التقليل من قيمتها، مثلما لا يمكن إنكار قيمة الدعوة إلى مزيد من تطوير هذه الخلاصات وتعميقها، وبناء ما نطلق عليه محاور الارتكاز النظرية التي لا تسمح بالتراجع، وفي هذا السياق وفي إطار الارتدادات الحاصلة والهزائم الواقعة نتشبت بأهمية تعزيز جبهة المشروع الثقافي الحدائي النقدي في فكرنا المعاصر باعتبارها جبهة فكرية مفتوحة على إمكانات الإبداع البشري في التاريخ، ونعتقد أن رصيد المركز في هذا الباب يمكن أن يتعزز باختياره منح أولوية محددة لمجال إنتاج ثقافة المقاومة المستندة إلى منطق العقل والتاريخ، منطق استيعاب مقدمات وأصول الفكر المعاصر.

يتبين لنا، مما سبق إذاً، أن مطلب تحديث الفكر العربي يعد من المطالب التاريخية المتواصلة في ثقافتنا، وإذا كانت بعض معاركنا السياسية مع الغرب ومع الظواهر الاستعمارية الجديدة في واقعنا تدفع إلى بلورة بعض الأسئلة بطريقة معينة، كما تدفع في بعض الأحيان إلى التحصن ببعض أساليب المقاومة التقليدية، فإن هذا الأمر ينبغي ألا يردنا عن مسألة التفكير الذاتي في الموضوعات التي تخصنا.

لا يرتبط إذاً سؤال تجديد الفكر العربي وتطويره بمعاركنا السياسية الراهنة مع

الغرب، إنه يرتبط أولاً بصراعنا مع ذواتنا وأنظمتنا في الفكر وفي المجتمع وفي الحياة، إنه يعد بالدرجة الأولى صراعاً داخلياً، وهذا الأمر لا يستبعد أبعاده وتحليلاته الخارجية كما لا يستبعد الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجهات والمؤسسات الداخلية والخارجية المعادية للطموح العربي في التقدم والاستقلال، إلا أنني في هذا المجال أفترض أن مطلب التجديد الفكري يعتبر الحجر الأساس في مختلف المواجهات التي حصلت وما فتئت تحصل بيننا وبين الآخرين في كل مكان.

يعرف المتابعون أنشطة المركز وإصداراته أن تجديد الفكر العربي يعد من المحاور الكبرى في تصور المركز إشكالية النهضة العربية، كما يعرفون عناية المركز بالمحور السياسي وحرصه على إصدار عدد مهم من الأبحاث في مجال تحليل المشروع الديمقراطي. ينبغي أن يتواصل المشروع من أجل مزيد من كشف وتشخيص أنماط الاستبداد السائدة في الأنظمة العربية، كما ينبغي إعطاء أولوية محددة لإسناد مشروع التجديد الفكري في السنوات القادمة، للتمكن من فتح نقاش عام حول أهمية مواكبة الفكر العربي مقدمات التجديد والتجدد، بحكم أنها تتم مشروع التفكير في الديمقراطية وتطوير آليات عملها في الثقافة السياسية والممارسة السياسية في الوطن العربي.

- ٥ -

قد يستشف من سياق التحليل السابق أننا نتجه لتركيب مقدمات جديدة لعمل المركز، مقدمات ومبادئ تختلف عن تلك التي صاغها مؤسسوه في منتصف ونهاية عقد السبعينيات، قد يكون الأمر كذلك في مستوى المقدمات التوجيهية العامة، أي في مستوى ما تعبر عنه الصيغة المختزلة لبيان التأسيس كما هي مسطرة في دليل المركز، الجامع نمط بنيته التنظيمية المؤسسية وإصداراته وشعاره، إلا أننا نرى أن كثيراً من أعمال المركز وآثاره تستوعب بأكثر من طريقة روح ومحتوى المقدمات التي سطرنا في ما سلف. إن من المعلوم أن الأبحاث التي أشرف عليها المركز في موضوعات الدولة الديمقراطية والأمة والوحدة والتنمية... إلخ... تتبنى بصور مختلفة أوليات الفكر الحديث ومقدمات المناهج الجديدة في حقول العلوم الإنسانية، إلا أن كل ما حصل ينبغي ألا يوقف العمل في هذا المجال بصيغ جديدة، مستوعبة لأسئلة المناهج والأفكار وأساليب العمل المتولدة في صيرورة الحاضر في مختلف أبعاده.

ولأننا نؤمن بأن المواثيق الجماعية في العمل المؤسسي الفكري تخضع مثل غيرها من منتوجات الفكر البشري للتغيير بناء على متطلبات الزمن ومقتضياته،

فلإننا نرى أن مقتضيات الهزائم والانكسارات الجارية، وكذلك مقتضيات المكاسب الجزئية التي لا يمكن إنكارها وإنكار قيمتها تستدعي إعادة النظر في المبادئ التي وجهت أعمال المركز في السنوات السابقة، بهدف تكييفها مع مقتضيات التغير والتغيير، وبهدف إعادة النظر في برنامج الأولويات، ليتمكن المركز من تطوير أدائه، وفتحه على آفاق فكرية تؤهله في نظرنا لانخراط أكثر فاعلية في مجال المساهمة في تطوير الفكر العربي.

ومن أجل توضيح ما نحن بصدد بحثه نشير على سبيل المثال إلى أن بعض مفردات المبادئ العامة المعلنة في البيان المنشور في دليل المركز، تحتاج إلى إعادة تحرير بهدف بنائها بلغة مكافئة لعناوين التحول الجارية، ذلك أن مشروع العمل الساعي إلى بلوغ أهداف المركز الأساس يتطلب القيام بمحاولات متواصلة في تكييف الأهداف مع الوقائع، حتى لا تصبح لغة عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومعارك التحرير السياسي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لغة من دون محتوى محدد. إن لغة المبادئ العامة المذكورة تحتاج اليوم إلى تعديلات تضيف عليها طابعاً أكثر ملاءمة لمطلوبات الظرفية الجديدة. فقد تغيرت كثير من المعطيات السياسية والاقتصادية والفكرية والمؤسسية في وطننا وفي العالم، وهذا الأمر يستلزم إعادة النظر في بعض جوانب مفردات هذه اللغة من أجل بيان يستأنف التأسيس والعمل في ضوء الأسئلة والمفاهيم الجديدة التي أصبحت تحكم منطق الفكر والسياسة في بدايات القرن الواحد والعشرين.

ولا يعني هذا الأمر أكثر من ضرورة التفكير في كفايات بلورة لغة قادرة على مواجهة ومقاومة أكثر نجاعةً وفاعليةً، حيث لا يمكن أن يتواصل الجهد البحثي في المركز بالمواجهات العامة نفسها، وقد أنجزت في سياقات تاريخية مختلفة عن أوضاعنا الراهنة. كما لا يمكن مواصلة العمل في مجلة المستقبل العربي بنمط العمل نفسه، بل ينبغي أن تبادر المجلة بإطلاق نقاش أكثر جرأة في مختلف القضايا التي ترتبط بالفكر وبالمجتمع العربي. وفي هذا السياق يمكن المجلة برصيدها الكبير واستمراريتها أن تستوعب اللغات الجديدة في الفكر العربي، وأن تساهم في تعزيز مشروع النهوض العربي بمباشرة نقد ثقافة الاستسلام وثقافة التقليد. نقول هذا لأن الزمن تغير، وكثير منا لا يدري، ونحن نعلن هذا الأمر لا نشك لحظة واحدة في أهمية الفعل المؤسسي المنظم والمنظم الذي حققه المركز لنفسه، وحقق بواسطته بعض مظاهر الخصوبة الحاصلة في ثقافتنا المعاصرة.

إن موضوع تطوير المرجعية القومية مسألة تاريخية تتجاوز الظروف العارضة والطارئة مهما بلغت شدتها، ومهما كان عنفها، ولعل المعايين موضوع تطور الفكرة

والمشروع القومي في الفكر العربي المعاصر يدرك أشكال الاجتهاد التي تواصلت في موضوعه في النصف الثاني من القرن العشرين. ويدرك دور المركز ومساهمته المهمة في مجال بناء فكر أكثر ملاءمة لتغيرات الحاضر العربي، ومتطلبات الصراع السياسي في الواقع وفي الفكر العربي.

إن إعادة النظر في المنظومة الفكرية القومية مسألة تخص الفاعلين المؤمنين بجدوى العمل القومي في الحاضر والمستقبل العربي، ومن أجل أن لا يكون التصور السابق مجرد حكم عام نقترح في باب تطوير لحظة التقويم أن يتم تكليف باحثين بمراجعة عامة لأعمال المركز وآثاره، وذلك بإنجاز أكثر من دراسة في موضوع الإصدارات في علاقتها المعقدة بالأهداف الكبرى التي رسم المركز لنفسه، وفي علاقتها المركبة أيضاً بمسألة مآل المشروع القومي في الحاضر العربي، ويُستحب في هذا السياق أن تنجز على سبيل المثال دراسة حول الطابع الطوباوي لشعارات المركز في ضوء تحولات المجتمع والسياسة والاقتصاد في المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وذلك لإبراز المفارقات القائمة بين نمط عمل وإنتاج المركز وأنماط الفكر والواقع في المجتمعات العربية، كما يمكن إنجاز أكثر من بحث في نقد الطابع العقائدي الجامد لبعض الأفكار والتصورات التي يصدرها المركز، بهدف تعيين حدودها ومحدوديتها في الفكر وفي التاريخ، وذلك لبلورة تقويم أكثر مطابقةً لمنجزاته وآثاره، وفي ضوء نتائج كل ما سبق تقوم هيئات المركز المقررة باتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة بلورة أهدافه وبرامجه في العمل.

نقول هذا الكلام لأننا نؤمن بأن خيارات المركز ليست مجرد دوغما معزولة عن تحولات الواقع وصراعاته المتعددة، بل إننا نقوله ونشدد عليه لأننا نعتقد أن المركز مؤسسة ذات هدف تاريخي كبير، والأهداف الكبرى في التاريخ تتطلب تنويع الجهد وتطويره وتعديله، كما تتطلب إعادة النظر المتواصلة في ترتيب أولويات وبرامج العمل بهدف تحصين المكاسب، وبناء التصورات والمواقف القادرة على مواصلة عملية البناء، حتى ولو كانت ظروف الواقع ومؤشراته محبطة، ذلك أن المقاومة النقدية واليقظة، المقاومة الموصولة بمشروع التأسيس والتأصيل تساعد أكثر من غيرها على تطوير الفكر وتطوير درجات حضوره الفاعل في التاريخ.

- ٦ -

وضعت لهذه الملاحظات الأولية عنواناً محدداً ربطت فيه مستقبل المركز برهان الفكر التاريخي النقدي، معتقداً أن المدخل المناسب لمزيد من مقاومة أشكال التراجع

الحاصلة في مجال العمل الوجدوي العربي تتمثل في توسيع دائرة الوعي بمقدمات الفكر التاريخي والفكر النقدي، ومبررات ذلك تعود كما أسلفت إلى درجة التقصير الحاصلة في باب ترسيخ الفكر الحدائي، وغرس قيم التحديث السياسي في المجتمعات العربية. وبما أننا نتحدث هنا عن مؤسسة فكرية تُعنى بقضية الوحدة العربية فإننا نرى أن العناية بتطوير الفكر العربي وتطوير الثقافة العربية بدعم نقط الارتكاز العقلانية والتاريخية فيها، تمكنا من مواكبة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجري بطريقة قسرية وعنيفة في واقعنا، وتتيح لنا إمكانية التفكير التاريخي بصورة أكثر في مشاريعنا الرامية إلى تحقيق النهوض العربي في مختلف أبعاده.

لا تنفع قواعد العمل القومي ومحفوظاته في الصيغ التي تبلورت بها في تجارب معينة في عقود خلت، لا تنفع هذه القواعد في بناء المشروع النهضوي العربي، وقد تكون مسألة تطور الفكر العربي وتجديده بتوطين ديناميات الفكر العصري ورؤيته الحدائية والتاريخية أقرب إلى أهدافنا القومية مقارنة مع الاختيارات التي جربنا في مراحل سابقة.

إننا نعتقد أن الاختيارات المرتبطة بتعزيز أصول ومبادئ الفكر الحدائي تسمح للمركز بمواجهة أهدافه البعيدة بأساليب جديدة في العمل الفكري القادر على تعبئة الطريق وتيسير السبل نحو الهدف المنشود.

وتزداد أهمية هذه المسألة عندما نكون على بينة من أن الحدائنة مشروع تاريخي مفتوح. مشروع لا يرتد بالضرورة إلى منجزات فكرية واحدة، إنه دينامية فكرية تاريخية قادرة على استيعاب مختلف أشكال الإبداع الإنساني في التاريخ، ولا يعني هذا الأمر إغفال الدور الريادي الذي أثمرته التجربة التاريخية الأوروبية في إطاره، كما لا يعني احتكارها المطلق منجزات هذه التجربة.

ومن أجل مزيد من توضيح تصورنا لمسألة تطوير الأداء الفكري للمركز، نشير إلى المحاور السياسية المباشرة التي تدرج عادة في الأنشطة الفكرية التي ينظمها المركز، حيث تضاف إلى بعض محاور ندواته الفكرية عناصر تتجه إلى تقديم وصفات وبيانات سياسية لا علاقة بينها وبين التفكير النظري في الموضوع، وهذه الطريقة تخلط، في نظرنا، بين مستويات البحث والتحليل، ومستوى الأهداف والغايات التي يروم المركز، إنها تقدم تصوراً ميكانيكياً لعلاقة العمل البحثي بالبرامج السياسية المباشرة، علاقة الفكر بمسائل التحول في التاريخ.

نحن نعي أن وراء هذا التصور فكرة ترى لزوم ترجمة نتائج البحث في مستوى

الفعل التاريخي والممارسة السياسية، ولكن هذه الفكرة تتضمن في بعض الأحيان نظرة أدائية ودونية للعمل الفكري. وقد أصبحت هذه النظرة متجاوزة في ضوء فتوحات ثورات المعرفة والثورة الإعلامية ومغامرات الفكر النقدي في عالم اليوم. وأتصور أنه يمكن تجاوزها بتقليص درجات الخلط التي تحول الجدل الفكري إلى سجل أيديولوجي طوباوي يراعي حساب المواقف والمواقع السياسية ويبني ما يمكن أن نسميه بفك المواساة.

يقتضي الأمر هنا توضيح مسألة الطابع الميكانيكي المهيمن على العمل السياسي والعمل الثقافي. فعلاقة السياسي بالثقافي كما نفترض ونتصور عبارة عن علاقة ديناميكية معقدة، وغالباً ما تستهل المؤسسات المزدوجة الدور في عمليات الجمع التي تقوم بها في موضوع العلاقة بين الثقافي والسياسي، متناسية أن الجمع التاريخي يعد محصلة جهود تاريخية لا يمكن تدبيرها بطريقة قبلية متعالية. ويستحسن في مجال الأعمال التاريخية الكبرى أن يتم التمييز بين الوظائف والأدوار، لتقوم المؤسسات بمهامها بصورة واضحة، ولتخصب أفعال التاريخ اللاحقة نتائجها بصورة تاريخية وموضوعية.

إنني أشير هنا على سبيل المثال إلى ما جرى في ندوة نحو مشروع حضاري نهضوي عربي^(٢) ففي هذه الندوة الأخيرة اتجهت جهود المركز إلى إعداد وثيقة جامعة في صورة نص يروم بناء مشروع حضاري نهضوي عربي، وثيقة تشخص في بيان عام المشروع النهضوي العربي، ولعل الاختيار يريد أن يفتح الندوة على أفق في العمل السياسي مختلف عن الروح العامة للندوة وروح أعمال المركز، فلن يثمر هذا الجهد في نظرنا أكثر من نص يفقر كل التوترات والمخاضات وأشكال الصراع الدائرة في مجال الفكر والسياسة في الوطن العربي. وأتصور أن البديل الأكثر نجاعة هو إطلاق مشروع بحثي في نقد الأطروحات ومشاريع الفكر السائدة في الثقافة العربية، ليظل المركز فضاء للنقد، وليس مجرد إطار لصوغ البيانات، فقد تكون مؤسسات سياسية عربية أخرى أولى بالقيام بمثل هذه الأعمال. وفي السياق نفسه أتصور أن على المركز أن يحتفظ لنفسه ولآثاره بالقدرة على تحفيز الفكر العربي، وذلك ببناء وإعادة بناء أسئلته وقضاياها الكبرى، بدل بناء الخطابات الأيديولوجية الباحثة عن توافقات آنية ومرحلية.

(٢) نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ١١٦٧ ص.

مشاركة الدكتور مفيد الزيدي(*)
في ندوة «قراءة نقدية في حصيلة عمل
مركز دراسات الوحدة العربية ١٢ / ١ / ٢٠٠٤»

تعقيب على المحاور المطروحة

يعد مركز دراسات الوحدة العربية، من دون مجاملة في طليعة مراكز الثقافة العربية سواء داخل الوطن العربي أو خارجه، وهذه شهادة أعلن عنها كبار المفكرين العرب ونخبة المثقفين، على الرغم من اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية التي في أحيان كثيرة تختلف أو تتقاطع مع التوجهات القومية العربية للمركز، ولكن هذا لم يمنع من قول كلمة الحق بنظرة علمية وموضوعية، وسوف نرى لاحقاً لماذا تولدت هذه النظرة رغم ما قلناه من اختلاف فكري وسياسي، وتجاوز المركز محنة مختلف المؤسسات الثقافية العربية التي حصدت المختلفين أكثر من المثقفين معها لتضاربات وتحجرات فكرية وسياسية لم تستطع هذه المؤسسات أن تتجرد من تعصبها الأيديولوجي وتتبع الشفافية العلمية والإدارة الذكية والعلاقات المتسامية فوق كل اعتبار عدا العلمي والموضوعي.

ولكن رغم كل ما يمكن أن يقال عن حسنات وإيجابيات المركز التي سنذكر العديد منها إلى جانب ما كتبه الأخ الدكتور بلقزيز في ورقته أيضاً، إلا أن المرء لا بد أن يشير إلى بعض الانتقادات (بعلمية) رغم قلّتها، إلى حد أن المرء يحتاج إلى أن يتأمل طويلاً، لكي يبحث عن ثغرة أو إشكالية في مسيرة المركز!

١ - لعل المركز طرق الكثير من الموضوعات الفكرية في مختلف الاتجاهات، التي استندت إلى بعدين الأول الالتزام الفكري (القومي العربي)، ليتواءم مع آمال الأمة العربية وأهدافها، والثاني البعد العلمي الذي لم يتنازل عنه المركز على مدى عمره الزماني الذي زاد على عقدين من الزمن، ولهذا، ومن خلال الحوارات من قبل أعداد كبيرة من الأساتذة الجامعيين والمثقفين العرب، هناك إجماع على علمية

(*) لم يتمكن - لأسباب فاهرة - من حضور حلقة النقاش، فبعث بمساهمته للمركز التي نُثِّبُها في نص الحلقة.

وموضوعية المركز وابتعاده عن دائرة المجاملات السائدة في الأوساط الثقافية العربية من باب الكرم، أو العلاقات الشخصية. ويكفي الإشارة إلى أن مفكراً عربياً معروفاً ذكر أنه حمل من جامعته خلال عام من زيارته للمركز تسعة أطروحات دكتوراه، لم يكتب النجاح سوى لواحدة، نالت الموافقة العلمية من المركز!

٢ - استناداً إلى الفقرة ١، كانت اتجاهات المركز والموضوعات التي طرقها تتلاءم مع التوجهات التاريخية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والعسكرية، وهي القضايا الأساسية التي تهم الشأن العربي - العربي أو العربي - الإقليمي (الجوار)، أو العربي - الدولي، وحبذا لو استقر المركز على هذه التوجهات بعيداً عن الاتجاه نحو موضوعات أخرى قد تبعده عن جديته وعلميته.

٣ - حافظ المركز على امتداد السنوات الماضية على مكانته الفكرية وتقديره الفكري وآفاق عمله، وأنا لا أعتقد أن توجهاته الفكرية فيها إشكاليات، فالتزامه القومي العربي أكسبه سمعته ومكانته، وأصبح له عنواناً لا يمكن بأي حال من الأحوال تغييره أو إلغاؤه مهما كانت الانتقادات من هذا الطرف أو ذاك، فالمكانة الفكرية للمركز اكتسبها من كل هذا وذاك من ندواته وكتبه وإصداراته ومجلته الرصينة وحلقاته النقاشية ومواقفه المبدئية في القضايا العربية المصيرية والطارئة.

٤ - أعتقد أن مسألة التواصل مع المثقفين العرب مسألة تحتاج من المركز إلى التوقف عندها، فقد أحسن المركز في ندوة **مشروع حضاري نهضوي عربي**، فاس نيسان/أبريل ٢٠٠١^(٣) حينما دعا ثلاثة أجيال مثقفة عربية، وكانت فرصة طيبة لحوارات صريحة، ولمساجلات فكرية، ولتلاقح الآراء، والتعرف، وبخاصة بين الجيلين الأول والثالث. من هنا عندما ندعو في بعض الأحيان الباحثين الشباب أو المثقفين الشباب للكتابة للمركز نرى علامات التردد وعدم الحماسة نظراً إلى رؤية هؤلاء الشباب المكانة الرصينة والموضوعية للمركز من جهة، واعتقاد البعض، للأسف، أن المركز قد لا يفتح لهم أبواب النشر، على الرغم من أن هذا غير صحيح، والدليل أن كتب وبحوث المركز فيها حصة كبيرة للشباب من المبتدئين أحياناً، نشرت نتائجهم بسبب جودة مادتهم العلمية ورصانتها، ومن هنا جاءت دعوتنا إلى تشكيل لجنة أصدقاء المركز عام ٢٠٠٣ ولقيت ترحيباً كبيراً من مختلف الأقطار العربية على أساس تكوين أجيال مثقفة مؤمنة برسالة المركز وأهدافه القومية والعلمية والفكرية، وندعو لالتزام المركز بهذا التوجه لا سيما مع تلاشي

(٣) نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية.

الجيل الأول بحكم الوفاة، أو المركز، والحاجة إلى جيل جديد يتربى على أفكار رصينة وعلمية.

٥ - بحق نجح المركز في توجهاته الفكرية القومية في أن يكسب صدارة العمل القومي العربي من خلال التزامه بالقضايا العربية، ومنشوراته وإصداراته الفكرية، وبحوثه وندواته لمعالجة القضايا العربية المعاصرة والمستقبلية، وتوج المركز ذلك بإنشاء المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي لجمع شمل القوميين العرب ثم الإسلاميين على طاولة الحوارات الهادئة، والأفكار الحرة، والصريحة من أجل التوافق الفكري العربي أمام الأزمات العربية التي شهدتها الوطن العربي.

٦ - أثبتت إصدارات المركز في مختلف المجالات المعرفية، أنه بات من الصعب، بل من المستحيل على أي باحث علمي يكتب عن شأن عربي من داخل الوطن العربي أو من خارجه أن يتجاوز إصدارات المركز التي تفاعلت مع مختلف المجالات السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية والقانونية والتراثية وغيرها، ولذلك لا أجد أن هناك إشكالية في هذا الموضوع، وإن عتب البعض بسبب عدم قدرته على نشر مخطوطات كتبه لا ينبع من اجتهادات من المركز بل لضوابط فكرية وعلمية، وتسلسل في حلقات الخبراء الذين هم عادة على درجة عالية من العلمية والمكانة الفكرية وهذا ما وفر للمركز جودة إصدارته، وعدم إهمال القارئ العربي لهذا الكتاب أو ذاك لأنها تخاطب مختلف المكونات الثقافية والفكرية العربية.

٧ - أما عن الحلقات والندوات التي يعقدها المركز، فأعتقد أن سجل المدعوين طوال السنوات الماضية، يشير بوضوح إلى العدد الكبير من المفكرين والمثقفين العرب الذي احتضنهم المركز في ندواته من داخل الوطن العربي ومن خارجه، من مختلف الأجيال العمرية، والمشارب الفكرية، والتوجهات السياسية، وهذا ما ظل موضع ترحيب وإعجاب الكثير تجاه المركز.

٨ - أما عن مجلة المستقبل العربي فهي على الرغم من كونها لا تقدم مكافآت مالية عن النشر فيها، إلا أن العديد من الباحثين يرغبون في النشر فيها، بل يحاولون مرات عدة من أجل كسب ذلك نظراً لجدية ورصانة المجلة الفكرية والعلمية، وانتشارها الواسع عربياً، ومن هنا يجب أن نوضح للقارئ أزمات المجلة في كونها:

أ - تتلقى أعداداً كبيرة من البحوث سنوياً مما يصعب النشر فيها قريباً وهذا ما يقلق البعض وربما يتأخر ذلك سنة أو أكثر.

ب - تتميز إدارة المجلة كما المركز بسرعة الإجابة على البحث المرسل من الباحث سواء أكان الرد إيجابياً أم سلبياً. وهذا للأسف ما يعانيه أغلب الباحثين العرب من المجلات العربية وخاصة الشهرية في عدم توضيح مصير البحث قبولاً أو رفضاً.

ج - إن للمجلة تصوراتها الفكرية المتوافقة مع المركز ومن هنا فإن البحوث التي لا تقبل ليست بالضرورة غير صالحة علمياً لكنها تبتعد عن الخط الفكري أحياناً، وهذا ما لا يفهمه البعض حينما يتم الاعتذار عن قبول مادته البحثية.

د - هناك ملاحظة جديرة بالتوقف وهي أن الأبواب الأخرى (كالمؤتمرات و(قراءات) على الرغم من إمكانية النشر فيها أفضل من البحوث، فإن الباحثين العرب لا يقبلون عليها بشكل كبير، حيث نرى أن الإخوة (من مصر) الأكثر نشرًا فيها وتحتاج إلى دعوة رغم العديد من المؤتمرات العربية التي تعقد سنوياً في الأقطار العربية والكتب المتميزة التي تصدر أيضاً، لكي لا تقتصر عملية النشر وكأنها لهذا الجانب أو ذلك.

٩ - مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» كان ولا يزال علامة ظاهرة في عمل المركز وعلى الدوام لا ينفك الباحثون العرب من متابعته والاستفادة منه نتيجة العمل المتميز فيه، والنتائج المهمة التي توصل إليها، ولكن أقترح أن يتم وضع كتاب آخر يكلف به باحث أو اثنان لـ «استشراف مستقبل الوطن العربي» مطلع الألف الثالث بعد الكوارث التي حلت بالأمّة، وما زالت، منذ التسعينيات وحتى الآن.

١٠ - يحتاج المركز حقيقة، إلى الاهتمام بالوقف فقد اتجهت بعض الأقطار العربية في السنوات الأخيرة لتشجيع مسألة الوقفيات لأنها تدعم العمل الخيري العربي الجماعي، وتسد نقصاً في الموارد المالية والاقتصادية وتسهم في التواصل الإنساني العربي، وتعد ندوة المركز عن الوقف رصينة ومتميزة وتمت الاستفادة منها من العرب والغربيين المهتمين بالوقف العربي والإسلامي، وندعو إلى زيادة الكتابة أو عقد الندوات حول هذا الموضوع وتشجيع العمل الوقفي العربي.

١١ - يمكن المركز، نظراً إلى محدودية موارده، واستقلالية إيراداته وتمويله، أن يقوم بعملية دعم معنوي وإداري لجمعيات عربية تؤمن بالعمل العربي ورسالة الأمّة العربية وتخدم المجتمع العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة، علماً أن المركز أسهم من قبل في مثل هذه النشاطات القومية لخدمة المجتمع المدني العربي.

١٢ - يكتب المركز تميزه أيضاً في قدرته على تنويع مختلف الساحات العربية في أنشطته وسنحت فرص كثيرة للتلاقح الفكري والحوار العلمي بين مفكرين ومثقفين عرب من المشرق والمغرب العربي، وهذا شيء ربما تميز به المركز، إذ على الرغم من موقعه المشرقي وانتمائه الجغرافي، وفر للمغاربة فرصاً كبيرة لطرح خياراتهم الفكرية باللغة العربية وجذبهم إلى الساحة العربية، وعزّف بهم في المشرق العربي، وأكبر ظاهرتين نجح المركز في العمل معهما هما المفكران المغربيّان محمد عابد الجابري، وعبد الإله بلقزيز.

١٣ - إن حضور المركز ولو لم يكن إعلامياً بارزاً، إلا أنه أثبت جدواه في الملتقيات والقضايا العربية من فلسطين إلى العراق، ومن السودان إلى الصومال، بكل السبل التي استطاع أن يقدم بها مساندته بالندوة أو البيان أو الكتاب أو البحث لتحفيز الشارع العربي نحو حقيقة الأوضاع العربية والتحديات التي تواجه الأمة العربية.

الفصل التاسع

ماذا قالوا في الذكرى العشرين لتأسيس المركز^(*)

(١)

مقدمة

تمر المؤسسات، كما الدول والشعوب والأفراد، بمراحل زمنية معينة، تدرك معها أن الوقت قد حان لتقييم مرحلة مضت من حياتها، واستشراف آفاق المستقبل الآتي، في ضوء ما يسفر عنه ذلك التقييم.

ولقد صادف هذا العام ١٩٩٨ ذكرى مرور عشرين عاماً على بدء نشاط «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت، الذي كان قد تأسس عام ١٩٧٥. وبهذه المناسبة ارتأى المركز استطلاع رأي عدد من المفكرين والباحثين والمهتمين بالشأن العربي العام إجمالاً، الذين عايشوا نشأة المركز، وساهموا في بعض أعماله، وتتبعوا ما صدر عنه من أبحاث ودراسات، سواء صدرت على شكل كتب أو نشرت في مجلة المركز المستقبل العربي، فضلاً عما كتب حول المركز ورسالته وأنشطته، وما قام به في «مجال العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية»، الذي يعتبر الدافع الأساسي لإنشاء المركز، طبقاً لوثيقة تأسيسه. . وهو اليوم على عتبة الدخول في عقده الثالث، والبشرية كلها توشك أن تستقبل الألفية الثالثة.

وبناءً على ذلك قام المركز بإرسال «استمارة الاستطلاع» المرفقة، بشأن أنشطة

(*) نُشرت هذه الردود بناءً على «استمارة استطلاع» قام المركز بإرسالها إلى أكبر عدد ممكن من المفكرين والباحثين والإعلاميين الذين عايشوا نشأة المركز. وقد نشرت في عدد من متتالين تحت عنوان: «مركز دراسات الوحدة العربية». . مسيرة عشرين عاماً: آراء نخبة عربية (١ - ٢)، «المستقبل العربي: السنة ٢١، العدد ٢٣٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٠١ - ١٣٠، والسنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)، ص ١١٦ - ١٣٤.

المركز في مدى عشرين عاماً، إلى أكبر عدد ممكن من المفكرين والباحثين والإعلاميين والمعنيين بقضايا الثقافة والفكر والنشر في الوطن العربي وخارجه، لإبداء الرأي بخصوص هذه الأنشطة، بالإضافة إلى وجهة النظر الخاصة بما آلت إليه مسألة الوحدة العربية سنة ١٩٩٨ : مدى تعلق العرب بها وعملهم في سبيلها، أو ابتعادهم عنها وإهمالهم إياها.

وفي هذا العدد من المستقبل العربي ينشر المركز مجموعة محدودة من الردود التي تلقّاها على الاستطلاع، لتوسيع دائرة التفاعل مع الرأي العام بخصوص مسيرة المركز، والتقييم النقدي لها، والآفاق المفتوحة أمامه مستقبلاً، مع التأكيد على أن الردود كافة التي تلقّاها المركز ستخضع لدراسة شاملة يجريها أحد الخبراء، ستُنشر لاحقاً في كتاب خاص سيصدره المركز بهذه المناسبة.

الأسئلة المطلوب الإجابة عنها «استطلاع»

أولاً: حدد المركز أهدافه في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية، والعمل لذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي والنشاط الفكري الملتزم.

١ - ما مدى الوضوح في صياغة أهداف المركز؟

٢ - ما مدى الغموض في صياغة أهداف المركز؟

٣ - ما مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف؟

٤ - ما مدى القصور في تحقيق هذه الأهداف . وما هي مظاهره؟

٥ - هل هناك ضرورة لإعادة النظر في تلك الأهداف؟

ثانياً: يبدو الحفاظ على استقلالية المركز، في جميع أبعادها السياسية والفكرية والمالية، من أولى المهام التي يسعى إلى ترسيخها.

١ - ما مدى النجاح في تحقيق هذه الاستقلالية والحفاظ عليها؟ ولماذا؟

٢ - هل هناك أوجه قصور في هذا المجال؟ ولماذا؟

٣ - هل هناك من صيغة أخرى يمكن اتباعها لتأكيد استقلالية المركز وترسيخها؟

ثالثاً: يعتمد المركز مبدأ الشفافية التامة في ما يتصل بموارده ومصروفاته - وقد يكون متفرداً من هذه الناحية - حيث ينشر بياناً سنوياً في عدد شباط/ فبراير من مجلته المستقبل العربي، يتضمن جميع النواحي المتعلقة بموازنة المركز ومنشوراته ومشروعاته.

١ - ما مدى نجاح الأساليب التي يتبعها المركز لتأكيد مبدأ الشفافية؟

٢ - هل هناك أساليب أخرى يمكن اتباعها في هذا المجال؟

رابعاً: أصدر المركز، على مدار العشرين عاماً الماضية - منذ بدأ في مباشرة نشاطه عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٨ - ٣٣٠ كتاباً، و ٢٣٠ عدداً من مجلة المستقبل العربي .

١ - هل حقق هذا النتاج مهمته في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية؟

٢ - هل ساهم هذا النتاج في تكريس تقاليد علمية؟

٣ - هل حقق هذا النتاج مهمة التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية؟

٤ - هل يوضح هذا النتاج أن المركز قد ساهم في ترسيخ مبدأ التعددية حيث يهدف في أنشطته إلى التعامل مع مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية؟

٥ - هل نجح هذا النتاج في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية، وفي إشاعة نداء الوحدة بين صفوفها؟

خامساً: هناك قضايا وموضوعات ركز عليها إنتاج المركز (الكتب والمجلة والندوات)، على مدار العشرين عاماً الماضية .

١ - إلى أي مدى كانت اختيارات المركز ناجحة؟

٢ - إلى أي مدى كانت اختيارات المركز منسجمة مع أهدافه ومبادئه؟

٣ - ما هي القضايا والموضوعات الأخرى التي لم يتم التركيز عليها أو متابعتها؟

٤ - إلى أي مدى كان المركز محققاً في عدم التركيز على هذه القضايا والموضوعات أو متابعتها؟

٥ - من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يعطيه اهتماماً أوفى؟

٦ - من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يستمر في عدم تناوله؟

سادساً: يهدف المركز باستمرار إلى توسيع نطاق فعاليته وتأثيره مستقبلاً .

١ - هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استمرار وتطوير الأنشطة الحالية (كتب - مجلة - ندوات)، وكيف؟

٢ - هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استحداث أنشطة جديدة؟

٣ - إذا كانت الإجابة (نعم) . . أي الأنشطة التالية - على سبيل المثال لا الحصر -

يمكن أن يحقق الهدف : أعمال معجمية - مشروع قومي للترجمة - استطلاعات واستفتاءات - دورية أخرى - طبعات شعبية - تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى؟

٤ - أية مقترحات أخرى يمكن أن تحقق الهدف؟

الإجابات

محمد الأطرش(*)

يسرني بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نشاطات مركز دراسات الوحدة العربية أن أقدم بالتهاني لجميع العاملين في المركز على النجاح الكبير الذي حققه خلال هذه الفترة القصيرة من عمره على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها، وبخاصة تلك الناجمة عن الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ ١٩٧٥ وحتى أوائل التسعينيات .

كما يسعدني أن أنوه بأن الفضل الأكبر في نجاح المركز يعود لمديره العام المفكر والاقتصادي العربي المميز الصديق الدكتور خير الدين حسيب .

وسأحاول الآن الإجابة عن الأسئلة التي تضمنها الاستطلاع .

وستكون إجابتي عامة عن كل سؤال رئيسي تتضح منها إجابتي عن الأسئلة المتفرعة عنه .

الإجابة عن السؤال الأول : أرى أن المركز حدد أهدافه بوضوح تام ، وهي نشر فكر المدارس الفكرية المختلفة المقتنع بـ «قضية الوحدة العربية» والمهتم بـ «الواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية الدولية» مع التأكيد بخاصة على نشر كل ما يتعلق بـ «المشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة : الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والاستقلال الوطني والقومي والتجدد الحضاري» .

وأرى أن المركز قد نجح وبامتياز في تحقيق أهدافه الفكرية . وتمثل هذا النجاح - ضمن أشياء أخرى - في ما يأتي :

١ - أصبح في رأيي وباعتراف الكثيرين أهم مركز فكري قومي على صعيد الوطن العربي .

٢ - تطويره الفكر القومي العربي ، وحقن هذا الفكر بدرجة عالية من الحيوية ،

(*) اقتصادي ووزير سابق - سوريا .

وبخاصة نتيجة انفتاح المركز على جميع المدارس الفكرية المؤمنة بقضية الوحدة العربية ونتيجة المستوى الرفيع والرصين للكتب التي ينشرها وللدراسات والمقالات التي تظهر في دوريته **المستقبل العربي**، ونتيجة اتصاف ما ينشره عموماً بالمناقشة التفصيلية لوسائل تحقيق الأهداف المطروحة. باختصار يمكن القول بأن إنتاج المركز الفكري قد ساهم أساسياً في إحداث نقلة نوعية في الفكر القومي العربي من مستوى يتصف بعامة بدرجة عالية من العمومية والتجريدية إلى مستوى يتصف بعامة بدرجة عالية من التفصيل ومن الواقعية المؤمنة بعناصر المشروع القومي العربي والهادفة إلى تحقيقها. وللدلالة على ذلك يكفي أن يطالع المرء، وعلى سبيل المثال فقط، على ما نشره المركز في حقل عناصر المشروع النهضوي العربي كالكتب والدراسات والمقالات المنشورة حول الوحدة العربية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وحول الديمقراطية، وحول التنمية المستقلة، وحول العدالة الاجتماعية، وحول الاستقلال الوطني والقومي. كما يكفي أن يطالع المرء تحت عنوان: **الواقع والمستقبل العربي** على ما نشره المركز، على سبيل المثال، حول الصراع العربي - الصهيوني وحول المحددات المؤثرة فيه، وما نشره في مجال استشراف المستقبل العربي. فالمجلدات الأربعة المنشورة عام ١٩٨٥ حول استشراف المستقبل العربي تعتبر بحق رائدة في موضوع الدراسات المستقبلية في الوطن العربي.

قد يعترض قائل على ما ذكر أعلاه بالقول بأن أهداف المركز لم تتحقق على أرض الواقع. فالوطن العربي لا يزال مجزأ ومشردماً، والأمن القومي مهدداً، والديمقراطية لا تزال معدومة في أغلب أقطاره، والتنمية العربية هي لدرجة كبيرة مشوّهة وتابعة، كما أن القرار العربي قد فقد درجة كبيرة من استقلاليته لصالح قوى أجنبية. كل هذا صحيح. ولكنه لا يشكل انتقاداً للفكر القومي، وإنما يشكل انتقاداً للعمل السياسي. فههدف الفكر أساساً هو التنوير، بينما يهدف العمل السياسي إلى التغيير إذا اقتضت الظروف ذلك. لا ريب في أن الفكر يزود العمل السياسي بعناصر التغيير، ولكن الإخفاق في تحقيق التغيير يجب ألا يلقي على كاهل أهل الفكر وإنما على عجز العمل السياسي لظروف قد تكون موضوعية وذاتية. وإذا قبلنا مقولة بأنه يتعين على أهل الفكر ألا يطالبوا إلا بما يسمح الواقع الراهن بتحقيقه، فإن هذا سيؤدي إلى نوع من الواقعية المفرطة (بتشديد وكسر الراء) في الحقوق والواجبات. فالتقدم لا يحصل إلا نتيجة الصراع بين الواقع البائس والواقع المرغوب في تحقيقه.

٣- كان المركز من أوائل من طرح ويطرح للنقاش الموضوعات المستجدة على الساحة الإقليمية وعلى الساحة الأجنبية، والممكن أن يكون لها تأثير في الوطن العربي، وفي أهداف المشروع النهضوي العربي. ونكتفي أن نذكر هنا على سبيل المثال الندوة التي عقدها المركز عام ١٩٩٣ حول التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن

العربي والتي صدر عنها كتاب في ما بعد^(١)، والندوة التي عقدها في نهاية ١٩٩٧ حول العرب والعمولة التي صدر عنها أيضاً كتاب عن المركز^(٢).

٤ - قيام المركز ممثلاً بشخص مديره العام الدكتور خير الدين حسيب بممارسة دور كبير ورائد في إنشاء المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠، وفي قيام المركز بمهام أمانة سر المؤتمر، الأمر الذي ساهم كثيراً في إنجاحه وتحويله إلى مؤسسة قومية عربية سياسية - فكرية على مستوى المجتمع المدني العربي.

كما ساهم المركز وإلى درجة كبيرة ورائدة في تحقيق حوار بين أهم تيارين على المستوى الشعبي العربي، وهما التيار القومي والتيار الإسلامي، وذلك بهدف إزالة أسباب الخلاف بينهما وتأكيد أن ما يجمعهما أهم وأكبر بكثير مما كان يفرقهما. واتضح هذا جلياً في الندوة التي عقدها المركز في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تحت عنوان الحوار القومي - الديني التي اشترك فيها نحو خمسين مفكراً عربياً يمثلون التيارين المذكورين. وتجدر الإشارة بأن اهتمام المركز بالحوار بين التيارين بدأ بعد عام من إنشائه، وتجلّى في كتب صدرت عن المركز، وفي مقالات ظهرت في مجلة المستقبل العربي. وكما ذكر الدكتور حسيب في كلمته الافتتاحية لندوة الحوار القومي - الديني^(٣) يعود اهتمام المركز بتحقيق تلاقٍ استراتيجي بين التيارين إلى أمرين: الأول فكري، والثاني سياسي. ويتلخص الحافز الفكري في الصلة العضوية بين القومية العربية والإسلام. فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، كما أن الإسلام يشكل المضمون الحضاري للقومية العربية. ويتمثل العامل السياسي في ضرورة التحالف بين التيارين كركيزة أساسية لتحقيق التغيير الديمقراطي والسلمي في الوضع العربي المتردي راهناً. ولقد تكلفت جهود المركز بالنجاح عندما تم إنشاء المؤتمر القومي - الإسلامي عام ١٩٩٥.

الإجابة عن السؤال الثاني: في اقتناعي أن المركز قد نجح في المحافظة على استقلاليته «في جميع أبعادها السياسية والفكرية والمالية»، ولعل أهم سببين وراء ذلك هما:

- عدم اعتماد المركز على التمويل الحكومي من أي مصدر كان وعدم قبوله تمويلاً كهذا.

(١) التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ٤٠٥ ص.

(٢) العرب والعمولة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ٥١٥ ص.

(٣) الحوار القومي - الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ٣٨١ ص.

- صلابة الجهة المشرفة على المركز وإدارته في إصرارها على استقلاليتها .

ومن الأدلة على استقلالية المركز، التزامه منذ إنشائه بالأهداف التي وضعها لنفسه والتي أتينا على ذكرها آنفاً، الأمر الذي أدى في العديد من الأحيان إلى عدم دخول مطبوعات المركز أسواق أكثر من دولة عربية .

الإجابة عن السؤال الثالث : أرى أن الأسلوب الذي اتبعه المركز قد نجح في تأكيد مبدأ الشفافية التامة في ما يتعلق بموارده ونفقاته، ولا أظن أن هناك أسلوباً آخر يمكن اتباعه في هذا المجال .

الإجابة عن السؤال الرابع : ذكرت في إجابتي عن السؤال الأول أن إنتاج المركز الفكري أغنى الفكر القومي العربي، وأحدث نقلة نوعية فيه . وهذا تضمن بطبيعة الحال إثراء للحياة الفكرية والثقافية العربية . فإنتاج المركز يتصف لدرجة عالية بمستوى فكري رفيع، ويشكل في رأيي أفضل مكتبة قومية متاحة على صعيد الوطن العربي . كما أرى أن هذا الإنتاج قد ساهم في تكريس تقاليد علمية رصينة، وحقق تواصلًا بين المفكرين والباحثين العرب، واتصف بالحيوية لأسباب عديدة منها انفتاحه على مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية .

ولا يُضير المركز أن يكون أغلب إنتاجه موجهاً نحو النخبة السياسية والفكرية العربية علماً أن سلسلة الثقافة القومية التي يصدرها موجهة إلى قاعدة عريضة من القراء لتحقيق أهداف فكرية وثقافية عديدة، من أهمها تجذير وتعميق ثقافة الوحدة العربية .

وقد يكون من المناسب أن يدرس المركز إمكانية إصدار دورية نصف شهرية موجهة إلى قاعدة من القراء أوسع من القاعدة التي تحاطبها عادة مجلة المستقبل العربي .

الإجابة عن السؤال الخامس : أرى أن اختيارات المركز القضايا والموضوعات خلال العشرين عاماً الماضية كانت ناجحة ومنسجمة مع مبادئه وأهدافه . وفي إجابتي عن السؤال الأول ذكرت دلائل هذا النجاح ومنها أنه أصبح - وباعتراف الكثيرين - أهم مركز فكري قومي على صعيد الوطن العربي .

الإجابة عن السؤال السادس : أرى أن نطاق فعاليات المركز وتأثيره هي في ازدياد . ومن الأدلة على ذلك أن المخطوطات المطروحة على المركز بهدف نشرها إما ككتب أو في مجلته الغراء تتصف بوضع تراكمي . وهذا يعكس انتشار الاعتقاد بأن النشر في مطبوعات المركز يعتبر مساهمة في الفكر القومي، ويعتبر دليلاً على المستوى العلمي الذي تتمتع به المخطوطات التي تحظى بالنشر من قبل المركز حتى ولو حدث تأخر في نشرها . بصفة عامة، أرى الاستمرار في أنشطة المركز الحالية . أما في ما

يتعلق باستحداث أنشطة جديدة تتوافر لها الموارد المالية ، فأرى ما يأتي :

- يتعين دراسة إمكانية إصدار مجلة نصف شهرية تخاطب قاعدة من القراء أكثر اتساعاً من القاعدة التي تخاطبها عادة مجلة المستقبل العربي . ولقد سبق أن نوهت إلى ذلك في إجابتي عن السؤال الرابع .

- قد يكون من المناسب تطوير الملف الإحصائي الذي يظهر في المستقبل العربي بحيث يتضمن دورياً أهم المتغيرات الاقتصادية العربية . فالملف الإحصائي الذي يظهر حالياً ودورياً يقتصر على مؤشرات التنمية البشرية وعلى إحصاءات الطاقة . ومن المعلوم أن هناك نقصاً ، أو انعداماً ، في إحصاءات توزيع الثروة والدخول على صعيد الوطن العربي . ومن الممكن أن يبادر المركز بالأساليب التي يريتها إلى تلافي هذا النقص .

- قد يكون من المفيد قيام المركز باستطلاعات واستفتاءات تتعلق بالأمور الحيوية للأمة .

- لا أرى من الضروري أن يمارس المركز نشاطاً في حقل الأعمال المعجمية أو أن يضع مشروعاً قومياً للترجمة . ففي مجال الترجمة يمكن المركز أن يستمر ، كما هو الحال في الوقت الراهن ، في ترجمة ما يراه مناسباً من الكتب الصادرة بلغات أجنبية على أساس انتقائي ومن دون الالتزام بأن يقوم بأعمال الترجمة بصفة دورية .

اقتناعي أن المركز يمارس نشاطاً فكرياً كبيراً وعميقاً وناجحاً . ولعل من أهم ملاحظه ، فضلاً عما تم ذكره أعلاه ، نشره دورياً **يوميات الوحدة العربية** التي تعتبر مصدراً قيماً جداً للبحث العلمي المرتبط بقضية الوطن العربي . لذلك لا أرى من الضروري أن يحلّل المركز نفسه أكثر مما ينبغي وأكثر مما يراه أصدقاؤه ضرورياً ومرغوباً فيه .

جاسم القطامي (*)

مسألة الوحدة العربية في عام ١٩٩٨

للأسف فإن العالم يتجه في طريق والعرب في طريق عكسي ، فكل الدلائل تشير إلى ظهور التكتلات الكبرى وضرورة التنسيق بين القوى الصغيرة لمواجهة ظاهرة العولمة . . . إلا العرب ، وبسبب بعض الأنظمة ، فهم يتجهون إلى التشتت والفرقة ، على رغم أن عوامل الوحدة موجودة والثوابت ما زالت قائمة سواء من الناحية السياسية

(*) عضو مجلس أمناء المركز ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

أو الاقتصادية إلا أن الجميع لا يريد للعرب الوحدة بأي شكل من الأشكال .

إن الأمل ما زال موجوداً، ولكن الأمر يتطلب من النخبة وخصوصاً تلك التي لها اهتمام بقضايا الوحدة العربية ضرورة البحث في صيغ وآليات جديدة تتفق مع متطلبات العصر، بمعنى أن التجمعات الجماهيرية والمؤتمرات لم تعد الأسلوب الوحيد للتخاطب وحشد المواقف، فهناك ثورة في عالم الاتصالات ويمكن الاستعانة بالفضائيات وأجهزة الإنترنت، ولا بد من العمل على تعميق مفهوم المجتمع المدني ومحاولة إيجاد روابط جديدة مثل روابط الاقتصاديين أو الطلاب وتفعيلها، مع ضرورة الاهتمام بالاستفادة من الميزة النسبية لبعض التجمعات العربية مثل الخليج مع آسيا، والمغرب مع أوروبا لصالح المجموع العربي .

ولا بد من البحث في وسائل جديدة للتخاطب مع الشباب العربي للوصول إلى حد أدنى من الرؤية المشتركة لصالح المجموع العربي ووقف الانهيارات .

الإجابة عن السؤال الأول :

١ - أهداف المركز واضحة تماماً في إطار السياسة العامة في العمل الفكري باتجاه مسائل الوحدة العربية، وبخاصة أن المركز لا يساهم في النشاط السياسي ولا يتخذ مواقف سياسية مباشرة، بل إن جُلَّ اهتمامه يتجه رئيسياً نحو دراسة الواقع العربي ومحاولة تقريب هذا الواقع من مسائل الوحدة العربية باعتبارها هدف هذه الأمة ومصيرها .

٢ - لا أتصور أن هناك غموضاً في صياغة أهداف المركز، بل إن رسالة المركز واضحة، وبخاصة للنخب العربية، وواضح تماماً أن المركز مستقل لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى نظاماً سياسياً بعينه . ومن الواضح أنه لا يسعى إلى الدخول في محاور سياسية أو تحالفات حزبية، حتى وإن كانت وحدوية أو ذات اتجاهات قومية .

٣ - بعد عشرين عاماً من إنشاء المركز، وعندما ننظر إلى هذا العدد الهائل من المطبوعات الصادرة عن المركز سواء مجلة المستقبل العربي أو الإصدارات الخاصة، وهذا الكم الكبير من الموضوعات التي تمت إثارتها، أو الدراسات التي تم تقديمها في محاور العمل العربي كافة، كذلك عدد الندوات المتميزة التي أقامها المركز في غير قطر عربي، نجد هذا التفاعل الكبير بين العديد من المفكرين العرب في الأقطار كافة، وهو في حد ذاته أحد معايير النجاح .

٤ - لا أتصور أن هناك قصوراً بالمعنى المفهوم، لكن القصور هو في ترجمة هذه الأهداف ووصولها إلى أكبر عدد من القطاعات، ويعني ذلك ضرورة استحداث

آليات جديدة، والبحث عن صيغ مختلفة تتماشى مع التطورات الحادثة في وسائل الاتصالات، وكذلك مع مفردات الخطاب المتداول في الوسط العربي في هذه المرحلة، وتستشرف آفاق المستقبل.

٥ - المطلوب هو إعادة النظر في صياغة الأهداف والعمل على تحديث الخطاب الوجدوي بشكل عام ليتناغم مع احتياجات الجماهير العربية في أوضاعها الراهنة، فالأهداف العظيمة للعمل الوجدوي العربي تظل راسخة والمبادئ لا تتجزأ أو تتبدل، لكن المطلوب تعديل أساليب الخطاب حتى نضمن تفاعل أكبر القطاعات مع هذا العمل الفكري الموروث.

الإجابة عن السؤال الثاني:

١ - وسط الصراعات العربية - العربية وظهور محاور وتحالفات كثيرة، وبؤر حزبية كثيرة، استطاع المركز أن يحقق وضعاً متميزاً في أن يكون غير خاضع لأي فرد أو تيار أو حزب على الساحة، بل إنه فرض احترامه على الجميع، واستطاع أن يتعامل بحيادية ونزاهة حتى في أكثر القضايا العربية الشائكة وهي قضية الغزو العراقي لدولة الكويت.

٢ - لا بد من أن يبذل المركز جهداً مضاعفاً لاستقطاب التيارات القومية كافة، وحتى لا تتعامل مع المركز بحذر أو ترى أن هناك شبهة في انحياز المركز إلى فريق من دون آخر، وعلى ذلك لا بد من التوجه برسالة جديدة إلى كل العناصر المعتدلة التي لها إسهامات فكرية متميزة في الوطن العربي ومحاوله استقطابها لدعم رسالة المركز الفكرية.

الإجابة عن السؤال الثالث:

١ - الأسلوب المتبع حالياً يعتبر ملائماً لكل من سيتعامل مع المركز وتصل إليه مطبوعات المركز بشكل منتظم وهم في الغالب من النخبة.

٢ - يمكن نشر البيان المالي السنوي في وسائل إعلام أخرى والاستفادة من أصدقاء المركز في المؤسسات الإعلامية العربية، كما يمكن عقد مؤتمر سنوي لتقديم الميزانية ومناقشتها، ويكون مفتوحاً.

الإجابة عن السؤال الرابع:

١ - من المؤكد أن الكثيرين من المثقفين العرب قد استفادوا من إنتاج المركز من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٨ ومن الأعمال الفكرية المتميزة والدراسات الجادة المتعمقة في مجالات الفكر العربي كافة التي نستطيع أن نقول بكل حيادية إنها ساهمت

في خلق تيار كبير من الباحثين الشباب في المجالات المختلفة، والذين تربوا على الأساليب الرصينة في البحث وفق النماذج التي تقدمها مطبوعات المركز.

٢ - المتابع للمطبوعات والموضوعات التي أصدرها المركز والقيود المفروضة على عمليات النشر، في ما يخص التوثيق والمعالجة وذكر المراجع بأساليب علمية دقيقة، وكذلك التشديد على الموضوعية والدقة والمستوى العلمي في الأعمال كافة التي أصدرها المركز، يؤكد أن هذا النتاج الهائل وعبر هذه السنوات قد ساهم في تكريس تقاليد علمية عريقة.

٣ - مما لا شك فيه أن الإنتاج الفكري للمركز، وبعد هذه السنوات وعبر تنوع الموضوعات وجديتها وجرأة الطرح في بعض القضايا الشائكة، قد جذب احترام قطاعات كبيرة في المجتمع العربي، وحقق نوعاً متميزاً من التواصل على مستوى الباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية على مستوى الوطن العربي وحتى المراكز المهمة بالمنطقة العربية في خارج حدود الوطن العربي.

٤ - من الواضح أن جدية مطبوعات المركز قد حرمت منها جماهير عربية كثيرة، لذلك لا بد من تطوير الإنتاج عبر آليات جديدة من النشرات الدورية أو الكتب الصغيرة ذات العدد القليل من الصفحات تتناول قضية بعينها أو موضوعاً محدداً، ولا بد من الاستفادة من المؤسسات الإعلامية الكبيرة والتخاطب معها لنشر بعض نتاجات المركز وتسويقها بشكل كبير.

الإجابة عن السؤال الخامس:

١ - لقد وفق المركز في اختيار الموضوعات التي طرحها سواء من خلال الندوات الكبيرة أو الكتب أو الأبحاث المنشورة في المستقبل العربي، فمن خلال استعراض العناوين، نجد أنه قد تمت تغطية موضوعات كبيرة من القضايا الساخنة والمشاكل التي تعج بها الساحة العربية أو استشراف المستقبل في العديد من القضايا.

٢ - لا بد من الاستمرار في طرح القضايا الشائكة التي تؤثر سلباً في مسيرة العمل العربي مثل قضايا الأقليات وقضايا الحدود وقضايا الخلافات العربية - العربية والتجمعات الإقليمية وتأثيرها في مسيرة العمل الوحدوي، ولا بد من التركيز على قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي وكشف محاولات دعاة السلام الزائف، ولا بد من أن تؤدي المطبوعات دوراً متميزاً في إزالة التنافس المفتعل بين العروبة والإسلام.

٣ - مثلما أشرنا، لا بد من استحداث أدوات جديدة مثل المطبوعات الخفيفة التي لا تتعدى أربعين صفحة، ويمكن تسجيل الندوات عبر أشرطة الفيديو أو

الكاسيت، وكذلك محاولة تسويق الأعمال الفكرية والأنشطة عبر بعض الفضائيات العربية، وكذلك الدخول على شبكة الإنترنت، وكذلك لا بد من المشاركة مع بعض المؤسسات الإعلامية العربية ودور النشر لتسويق طبعات شعبية من أعمال المركز، والاهتمام بتوجيه رسائل خاصة إلى طلاب المدارس والجامعات، وكذلك عقد ندوات بالمشاركة مع مؤسسات عربية أخرى بهدف الانتشار، وكذلك الاهتمام بمنطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

عبد الرحيم مراد(*)

عشرون عاماً من الإنتاج والإنجاز

- لقد أتيت لي أن أواكب ظروف تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، وكنت من المتحمسين له والمتفائلين بنجاحه، بما تربطني بمديره العام ومؤسسه من صداقة وطيدة وعلاقة أخوة في الفكر والهدف، وبما أعرفه عنه من حزم وعزم، وإن كان الحماس والتفاؤل معاً، مشوبين بشيء من التهيب، فالعام هو ١٩٧٨ حيث الموقف المصري الصاعق الذي اتجه بمصر نحو الخروج من الصراع العربي - الإسرائيلي، تاركاً الوضع العربي العام في حالة من الذهول، وواضعاً المفكرين القوميين العرب أمام اختبار مفاجئ، فالدولة التي خرجت هي مصر، قاعدة العمل السياسي والفكري، وأخذت معها كل ما تملك من طاقات مادية وبشرية، وأسدت الستائر على حقبة كانت فيها المرجع والملاذ.

- أما المكان فهو بيروت، حيث كانت الجمهوريات بعدد الشوارع، وحيث قبضة المقاومة الفلسطينية محكمة على كل شيء، وحيث الموقف الفكري الموضوعي يمكن تغييبه في كل لحظة، وحيث التوتر النفسي اليومي الذي قد لا يسمح حتى بمجرد التفكير، وحيث الوضع الأمني يتأرجح بين الكمون والانفجار، الأمر الذي يجعل من أي مشروع فكري عرضة للنكوص، بصرف النظر عن الإمكانيات الشخصية للقيمين عليه، فالظروف كانت أقوى من الجميع، وسطوة البندقية كانت لها الغلبة على مداد القلم، ومع هذا قام مركز دراسات الوحدة العربية، واستطاع أن يحدد أهدافه من خلال اسمه، الذي لم يرق لكثيرين في ذلك الوقت، واتجه بعمله الفكري نحو مسائل الوحدة العربية، مشجعاً البحث العلمي الرصين، المرتكز على الموضوعية والالتزام، الأمر الذي ساعد على التحديد المسبق لنوعية الباحثين والمفكرين، الذين

(*) وزير ونائب سابق - لبنان .

سيتعامل معهم، وسيتعاملون معه، وهذه إحدى خصائص المركز التي تميزها من مراكز الدراسات الأخرى، لأن الوضوح في تحديد الهدف كان نصف الطريق للوصول إليه.

- ولم يكن مركز دراسات الوحدة العربية واضحاً في هدفه فحسب، بل كان مصراً على شأن آخر هو الاستقلالية، بمعناها الحرفي والحدّ، في وقت لم يكن تحقيقها هيناً ولا يسيراً، وبخاصة على الصعيد المالي، فالطفرة المادية العربية العامة انعكس جزء من مفاعيلها على الساحة اللبنانية، وأصبحت بيروت مصباً لسيولة نقدية استثنائية، وكانت الأحزاب والقوى والشخصيات تتقاسم الكثير منها، وتعيد توزيعها على أتباعها، وكان صعباً، بل ربما كان مستحيلاً على أي كان أن يفكر بمشروع فكري مستقل، فالكتاب كثر، لكن مواقع الاستقطاب كانت أكثر، وهي مواقع اتسمت بالإغراء الذي قد لا يُرد، وجذبت إليها معظم أصحاب الأقلام اللافقة، والأعلام الكبار، من مختلف أجزاء الوطن العربي. وزاد الأمر صعوبة، أن بيروت لم تعد وحدها مركز المنافسة، إذ أصبحت كل من باريس ولندن، ولاحقاً قبرص، مراكز عمل وإقامة للكثيرين من المفكرين الذين يحتاجون إلى الطمأنينة الخالصة، حين يكتبون، وحين ينشرون، وحين يأثرون، ومع ذلك، وفي ظل هذا الجو المشبع بالصعوبة، أكد مركز دراسات الوحدة العربية استقلاليته السياسية والفكرية والمالية، ونجح في ذلك نجاحاً لافتاً، وحافظ خلال عشرين عاماً على هذا المنحى، يشهد بذلك أن المركز ارتبط بأذهان الجميع، دولاً، وأحزاباً، ومنظمات وأشخاصاً، ومراكز بحوث، ومواقع فكرية، باسم مؤسسه ومديره العام، الصديق الدكتور خير الدين حسيب، الذي كان وما زال ذكر اسمه كافياً لإقناع الآخرين بمبدأ الاستقلالية، وإن كان واجبي هنا أن أنهى إلى أن تلازم النجاح بين الشخص والمؤسسة قد يصبح أحياناً عبئاً على المؤسسة، إذا اقتضت الظروف غياب الشخص لسبب من الأسباب.

- إن نجاح أي مؤسسة كل لا يتجزأ، وما دامت الاستقلالية هي المبدأ الذي انطلق منه المركز نحو الآخرين، فلم يعد هناك ما يوجب الحذر من كشف الحساب، فهذه هي الشفافية بعينها، التي تستمد مقوماتها من مبدأ ملازم للاستقلالية هو مبدأ التخطيط، الذي عرف به المركز، والذي من خلاله يمكن تحديد الموارد والمصروفات وضبط قنواتها، وليس من وسيلة أفضل من النشر الدوري، لموازنة أي مؤسسة لتأكيد مبدأ الشفافية، علماً أن هذا النشر يكون مسبقاً بمرور الموازنة في أكثر من مستوى من مستويات اتخاذ القرار.

- كل متابع لموضوع النشر، في لبنان وفي البلدان العربية الأخرى، ويعرف أن

المركز قد أصدر ٣٣٠ كتاباً خلال عشرين عاماً، أي بمعدل أربعة كتب كل ثلاثة أشهر، مع الالتزام بالصدور الدوري لمجلة المستقبل العربي، والحرص التام على القيمة العلمية والموضوعية للكتاب والبحث، يدرك تماماً الجهد الكبير المبذول في هذا السبيل، فالكلم المعزز بالنوع، يتحدث بنفسه عن الإسهام في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية، وفي تكريس تقاليد علمية، وفي تحقيق التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات التي لديها الاهتمامات نفسها، المشابهة أو المماثلة، وفي ترسيخ مبدأ قبول الآخر رأياً وفكراً، وتعبيراً عنهما بحثاً وتأليفاً، فالمركز على هذا الصعيد حقق نجاحاً مؤكداً، لكن لا يمكن القول بأن هذا النتاج الضخم قد نجح بمخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية، والسبب واضح في الفجوة القائمة بين النخبة والناس، وفي القدرة الشرائية التي تكاد تكون معدومة لدى هذه القاعدة بالنسبة إلى الكتاب المتخصص، وفي هذا السيل الإعلامي بلا ضوابط الذي يلهي عن القراءة واقتناء الكتاب، إضافة إلى أن الندوات التي قام بها المركز، وأشرف على تنظيمها، غلب عليها منطق النخبة، واقتصرت على المدن. ولذلك إذا كان لدى المركز طموح الوصول إلى الناس والقاعدة العريضة من الجماهير العربية، فالأمر يحتاج إلى الاهتمام بأنواع أخرى من الأنشطة، فالأعمال المعجمية والمشروع القومي للترجمة والطبعات الشعبية للكتب، هي امتداد لنوعية النشاط الحالي للمركز، أما الأنشطة التي يمكن استحداثها فمثل: تغليف الفكر بالفن، ويبدو أن من بين جميع المفكرين العرب القوميين، لم يبرز حتى الآن كاتب مسرحي أو روائي، واقتراحي في هذا المجال، أن يضيف المركز إلى نشاطه الاهتمام بالأدب القومي: شعراً ومسرحاً ورواية، وأن يكون على قائمة مدعويه للندوات والمؤتمرات أصحاب هذه الأنشطة، وأن ينظم لقاءات خاصة بها أحياناً، فكلنا يعلم أن أمسية لشاعر كمحمود درويش، أو سعاد الصباح أو غيرهما، تستقطب جزءاً غير يسير من القاعدة العريضة التي يجب أن يصل صوت المركز إليها، وقد يكون من المفيد التواصل مع السينمائيين العرب ذوي الاتجاه القومي العربي، وتنفيذ أعمال بالتعاون معهم، فنداء الوحدة العربية ما زال له ذلك الحنين الوجداني في أعماق قلوب المواطنين العرب، وهو ما تمت ملاحظته من خلال فيلمي، «ناصر ٥٦»، و«جمال عبد الناصر».

- إني أرى أن الخطوة المقبلة للمركز يمكن أن تتجه نحو تغليف الفكر بالفن، أي نحو الإعلام المرئي والمسموع، ألم يدغدغ نشيد «الحلم العربي» مشاعر الغالبية من المواطنين؟

- إني أتمنى للمركز المزيد من الإنتاج والإنجاز، وكلّي ثقة بأنه المركز الأول بلا منازع، الذي يملك مقومات النجاح، والاستمرار فيه.

عبد الخالق عبد الله(*)

برز مركز دراسات الوحدة العربية في عصر انحسر فيه الحماس الشعبي والرسمي العربي للوحدة العربية. كانت الوحدة العربية على رأس قائمة الأولوية العربية السياسية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من هذا القرن. وكانت الجماهير العربية مؤمنة إيماناً راسخاً بضرورة الوحدة العربية وضرورة التضحية من أجلها. كما كانت تستجيب استجابة عاطفية وعفوية لكل نداءات الوحدة ولكل التجارب الوجودية العربية التي تعثرت ولم تستمر طويلاً. كانت الوحدة العربية بالنسبة إلى الجماهير العربية المدخل من أجل النهوض بالأمة العربية وهي المدخل لتحرير فلسطين وهي المدخل لإنجاز المشروع الحضاري العربي الذي طال انتظاره.

لكن على رغم توفر كل المعطيات فإن الوحدة العربية لم تتحقق. لقد أخفق العرب في تحقيق الوحدة العربية خلال الخمسين سنة الأخيرة، كما أنهم أخفقوا في تحرير فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني من الجسم العربي، بالإضافة إلى أنهم قد أخفقوا في تحقيق التنمية العربية المنشودة. كان الإخفاق في تحقيق الوحدة العربية أكبر الإخفاقات العربية المعاصرة على الإطلاق. لذلك كله تراجع الأمل والحلم العربي في إنجاز مهمة توحيد الأمة العربية. وتراجعت الوحدة العربية كشعار جماهيري بعد هزيمة ١٩٦٧. ثم انحسرت الوحدة العربية تدريجياً مع تراجع المد القومي والناصري خلال عقد السبعينيات، وشهدت الوحدة العربية أكبر الانتكاسات بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وهي الأزمة التي ما زالت تداعياتها حية على الصعيد العربي. وبرزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من التاريخ العربي المعاصر أولويات عربية جديدة لم تكن الوحدة ضمنها. كما لم تعد الوحدة العربية الآن على رأس قائمة الأولويات السياسية العربية التي أصبحت قائمة متواضعة كل التواضع ومنحصرة في إعادة الحد الأدنى من الانسجام إلى الصف العربي الذي ما زال يفتقد الانسجام.

لقد ازداد الاقتناع في الآونة الأخيرة بأن الوحدة العربية غير ممكنة، بل إنها ربما قد أصبحت مستحيلة كل الاستحالة. وأخذ الخطاب العربي الجديد يؤكد أن تحقيق الوحدة العربية هو اليوم أكثر استحالة من أي وقت آخر في التاريخ العربي الحديث والمعاصر. وأخذ هذا الخطاب الواقعي الذي برز خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات يشير إلى أن الدولة الوطنية هي القاعدة، وأن التجزئة العربية هي الواقع الذي ينبغي القبول به وربما أيضاً الاستسلام له، في حين أن الاندماج والوحدة العربية هما الاستثناء.

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإمارات - العين.

في ظل هذه الأجواء الفكرية وفي ظل هذه المعطيات الإقليمية برز مركز دراسات الوحدة العربية . من هذا المنطلق جاء المركز في غير زمانه . كانت مهمته منذ البدايات صعبة ، بل بالغة الصعوبة . لقد كان عليه أن يتدرب ويتعلم أن يسبح ضد التيار وربما ضد الواقع والوقائع الحياتية والفكرية الجديدة والمعادية للوحدة العربية . لذلك فإن من أبرز إنجازات المركز أنه قد نجح وبامتياز في هذه المهمة الصعبة ، أي مهمة السباحة ضد التيار . لقد أكد المركز كمؤسسة فكرية وبحثية أن الفكر الوجداني العربي فكر خلاق ومرن وقادر على التأقلم وأنه قادر على البقاء والاستمرار في البقاء رغم رفض الواقع له . كم هو مهم الآن وعي هذا النجاح في جو كل الإخفاقات والانتكاسات والمرارات العربية المتراكمة التي تشعر الإنسان العربي بالضعف وتدعوه إلى الاستسلام للإحباط .

إن نجاح المركز في البقاء في زمن غير زمنه والاستمرار في العطاء في بيئة غير بيئته هو تأكيد على أن الوحدة العربية قائمة حتى في أشد لحظات التجزئة السائدة حالياً ، بل إن هذا النجاح دليل قاطع على أن الوحدة لا التجزئة هي القاعدة في الحياة السياسية العربية . لقد أكد المركز عبر أهدافه وفكره ، وعبر قيامه واستمراره ، وعبر نشاطاته ومؤتمراته ، وعبر دراساته ومؤلفاته أن الوحدة العربية ليست حلمًا وهدفًا طوباويًا ، بل إنها حقيقة معاشة ومتمثلة في مؤشرات ومعطيات ومؤسسات ونشاطات وسلوكيات وطموحات يومية لا يمكن تجاهلها . الوحدة العربية متجسدة ومتحققة في أشكال وصيغ عديدة ومتعددة . إن الوحدة تتعايش مع التجزئة ، فهما وجهان لسياق تاريخي واحد . ففي ذروة التجزئة هناك وحدة ، كما أنه ، وفي ذروة الوحدة ، هناك جنين التجزئة .

لذلك ، ومع بقاء مركز دراسات الوحدة العربية واستمراره ، يصبح من الصعب الجزم كما يجزم البعض بإخفاق الفكر الوجداني العربي . نشاطات المركز والتفاعلات الوجدانية الأخرى لا يمكن أن تكون دليلاً على إخفاق . لقد تحققت مكاسب وحدوية عديدة على أرض الواقع خلال السنوات الخمسين الأخيرة بما في ذلك العقدان الأخيران ، وجزء مهم من هذه المكاسب يعود إلى الدور الريادي لمركز دراسات الوحدة العربية . إن للمركز الريادة في تجديد الفكر القومي العربي وله الريادة في التأسيس لرؤية واقعية تتعامل مع قضية الوحدة العربية ، وله الفضل في تشكيل إطار مرجعي قومي ووجداني للمفكرين والباحثين والأكاديميين ولكل المهتمين بالهـم العربي العام . كل ما هو عدا ذلك تفاصيل وغرق في التفاصيل .

لم يكن بإمكان المركز أن يحقق هذه النجاحات من دون حماس المؤسسين ، وهو الحماس الذي استمد منه المركز كل حيويته خلال العقد الأول من عمره . كما أنه لم

يكن بالإمكان تحقيق النجاحات الملحوظة من دون وضوح الرؤية ووضوح الأهداف الفكرية التي ما زالت صالحة للفترة القادمة . فالمركز ينبغي أن يستمر كمركز متخصص في العمل الفكري المتجه أساساً نحو مسائل الوحدة العربية . كما ينبغي أن يستمر كجهة معنية بإيصال نداء الوحدة ودراسة الواقع العربي دراسة موضوعية وبأكبر قدر ممكن من الالتزام بالمنهجية العلمية ومن دون أن يعني ذلك عدم الالتزام فكرياً وسلوكياً بأولوية الوحدة العربية بالنسبة إلى نشاطات المركز وإلى كل المنتسبين إليه .

ولا شك في أن صدقية المركز كانت ، وستظل ، مرتبطة أشد الارتباط بحرصه على استقلاليته المالية والتنظيمية والسياسية . فكلما أظهر المركز ابتعاده عن الحكومات العربية ، بخيرها وشرها ، ازدادت الثقة في نشاطاته ومؤلفاته . وكلما ابتعد عن الدخول في تحالفات مع الهيئات أو المنظمات السياسية ازداد اعتزاز المنتسبين إليه . إن استقلالية المركز ينبغي أن تكون مطلقة أو لا تكون . واستقلالية المركز تكون بالأفعال والممارسات وليس بالخطابات والنيات . واستقلالية المركز هي التي أكسبته الاحترام والتقدير بين كل المؤسسات البحثية التي برزت على الساحة الفكرية العربية في الآونة الأخيرة والتي تسعى إلى الاقتداء بمركز دراسات الوحدة العربية ، لكنها لم ترتق بعد إلى مكانته المتميزة نفسها . ولا شك في أن من أهم تجليات الاستقلالية إنما تكمن في اتباع المركز مبدأ الشفافية في الإعلان عن موارده ونفقاته ونشاطاته وانتماءاته . إن التقرير السنوي الذي ينشره المركز يحدد الثقة في المركز رغم أنه من ناحية أخرى يولد الإحساس بالإحباط المؤقت نتيجة ما يعانيه المركز من أوضاع مالية صعبة . ليس هناك بديل للمركز من الاستمرار في الشفافية والمكاشفة وفتح الملفات ، وبخاصة الملف المالي السنوي الذي ينشر في مجلة المستقبل العربي .

لقد أصبحت مجلة المستقبل العربي اليوم من أهم المراجع الفكرية والأكاديمية العربية . لا يمكن الباحث العربي اليوم أن يقوم بأي بحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من دون الرجوع إلى أكثر من ٢٣٠ عدداً من أعداد هذه المجلة . هذه الأعداد وبما تحتويه من دراسات ومقالات وآراء ومناقشات هي ثروة بحثية لهذه الأمة ، وهي أيضاً أهم رصيد لهذا الجيل من الباحثين العرب من كل الاتجاهات والانتماءات والتخصصات ، كما إنها السجل الوثائقي الذي يدون نبض الواقع والفكر العربي ليستشهد به ويراجعه ويحلله الجيل القادم من الباحثين العرب ، والذي ربما يجد فيه الوضوح الفكري واحترام التنوع والالتزام بالحد الأدنى من القواعد العلمية ، بالإضافة إلى كل الاجتهادات المخلصة والناقدة التي تتجه إلى الارتقاء بالواقع العربي الراهن الذي يعاني العجز والتجزئة .

من المهم أن يستمر مركز دراسات الوحدة العربية بأكبر قدر من الالتزام

لأهدافه . ومن المهم أن يستشعر المركز أنه لم يحقق سوى الحد الأدنى من هذه الأهداف ومما ينبغي تحقيقه . إن ما تحقق مهم ، بيد أن ما لم يتحقق حتى الآن أكثر أهمية . فأمام المركز مهمة توسيع النشاطات وتوسيع نطاق تداول المجلة وتوسيع نطاق توزيع الصادات من كتب ودراسات وكراسات . إن أكبر إخفاقات المركز أنه ولد كمركز نخبوي وظل كذلك بعد مرور عشرين عاماً على تأسيسه . لذلك فإن نخبوية المركز هي أبرز نقاط ضعفه . لقد أوصل المركز نداء الوحدة العربية إلى الأوساط الفكرية العربية ، بيد أنه لم يوفق في إيصال هذا النداء إلى الجماهير العربية ، وذلك كما هو وارد في البند الثاني من بنود أهداف المركز . هل حان الوقت للتوجه إلى الأطفال والشباب والطلاب والعمال والمرأة وأفراد الطبقة المتوسطة وربما أيضاً القطاعات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل وقود الوحدة العربية؟ هل يمكن مركز دراسات الوحدة العربية أن يخطط لنشاطات وإصدارات تستهدف هذه الشرائح الاجتماعية خلال السنوات القادمة؟ إن هذا هو أهم ما يمكن للجيل القادم من المسؤولين والمنتسبين إلى المركز إضافته خلال السنوات العشرين القادمة لما أسس له جيل الرواد الذي أوشك على أن يسلم راية المركز الخفاقة بعد كل هذه السنوات من العطاء المخلص والتميز والخلاق والذي يستحق منا جميعاً كل الامتنان .

شفيق الحوت^(*)

يسعدني بعد إزجاء التهنئة القلبية بمناسبة مرور عشرين عاماً على بدء المركز نشاطه ، أن أقول ما لدي حول ما أستطيع الرد عليه من أسئلتكم وبإيجاز في الغرض .

أولاً: وقبل كل شيء لا بد من الإقرار بأن المركز بما صدر عنه ملاً فراغاً كبيراً في حياتنا القومية ، ويستحق عليه بالتالي كل الشكر والثناء . وأعتقد صادقاً أنه لم يكن باستطاعة إدارتك الحكيمة أن تكون أكثر تفوقاً على ذاتها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي تحيط بأي جهد قومي وحدوي في هذه المرحلة البائسة من تاريخنا . وليس لدي أدنى شك بالمكانة الرفيعة التي يتمتع بها هذا المركز ، سواء بالنسبة إلى مستوى إدارته وما أنتجته ، أو بالنسبة إلى شفافية هذه الإدارة وصدقيتها .

ثانياً: على رغم ردودي الإيجابية على معظم ما ورد في أسئلة استطلاعكم ، ولا سيما في المجالات التي لي بعض الإلمام بها ، أرغب في التركيز على نقطة واحدة حول مدى نجاح نتاج المركز في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية وفي إشاعة نداء الوحدة بين صفوفها .

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً .

أعتقد أنه لا خلاف بيننا على أن الفكر هو مهنة النخبة، ولكنه لا يتحول إلى حقائق مادية إن لم تتبَّه الجماهير وتسعى إلى تطبيق أطروحاته. وحتى يتم ذلك فإن الواجب يحتم علينا بذل أقصى الجهود لإيصال هذا الفكر إلى الجماهير، وبالتالي لا بد من تجاوز عائقين كبيرين لإنجاز هذا الهدف.

العائق الأول مادي محض، ويتعلق بأسعار المادة الفكرية المرجو ترويجها. إن الطبقة الشعبية، صاحبة المصلحة في تبني الفكر القومي ومشروعه الحضاري، هي في معظمها فقيرة أو متوسطة الحال، وهي في اعتقادي لا تملك الفائض المطلوب للإنفاق على شراء الكتب والمجلات بأسعارها السائدة هذه الأيام. وعلى الرغم من إدراكي ومعرفتي نفقات الطباعة والنشر المرتفعة إلا أنني أرى أن لا مفر للمركز من إصدار بعض إنتاجه بطبعات شعبية تراعي هذه المسألة ولو كان ذلك على حساب «النوعية».

العائق الثاني يمكن اعتباره «لغويًا» أو «أسلوباً في العرض»، بمعنى أن معظم، إن لم يكن كل، ما يصدر عن المركز من دراسات وأبحاث ومؤلفات موجّه إلى النخبة المثقفة، وأكاد أقول الرفيعة الثقافة. وهذا أمر أفهمه وأقدره، ولكن ألا يمكن أن يصدر إلى جانب هذا الإنتاج ما يفسره بلغة أكثر شعبية وأقرب إلى مستوى الجماهير ذات الثقافة البسيطة؟ إن كان ذلك صعباً لكي يشمل كل ما يصدر عن المركز وبخاصة بالنسبة إلى الموضوعات المتخصصة، فإني أعتقد أن ذلك ممكن وضروري بالنسبة إلى القضايا العامة التي لدى الناس بعض الأفكار عنها ولكنها تحتاج إلى تعميق واتساع. من تجربتي السياسية أذكر بتقدير ما كان يفعله الشيوعيون من إصدارات لتفسير أعقد مسائل الفكر الماركسي على المستويين الفلسفي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار يمكن طرح بعض مشاريع اقتراحات قد تكون مجدية:

فمثلاً لماذا لا يفكر المركز بإصدار «أطلس» للوطن العربي بتوجه قومي مبسط يستطيع أي قارئ أن يستفيد من الاطلاع عليه، ويطلع على العديد من الحقائق والبيدييات التي يجهلها؟ بالمناسبة اطلعت على خريطة لفلسطين من إبداع المهندس الدكتور سلمان أبو ستة، كانت ولا تزال رفيقتي في كل رحلاتي وأثناء محاضراتي حول قضية فلسطين ووقائعها وأرقامها.

ويمكن أيضاً التفكير بالطفل العربي وضرورة العمل على تنمية مكتبته القومية بخلق الرموز والشخصيات التي يحتاج إليها خياله، وتكريس بعض مفاخر أمتنا من تاريخها وتراثها في ذهنه. وإن لم يكن مثل هذا التخصص من شؤون المركز، فعليه أن يعمل على تشجيع الفكرة وطرح موضوعها على أهل الاختصاص ليقولوا فيه ما لديهم.

كما يمكن التفكير بإصدار مجلة شعبية إلى جوار المستقبل العربي، تكون أقرب

إلى الدوريات الصحفية منها إلى نهج البحث والدراسة، ويكون من مهامها «تعريف» المواطن العربي عن هذا الوطن الأكبر الذي ندعو إلى قيامته. مجلة تعنى بالتحقيقات عن طبائع الناس والمدن والمستويات المجتمعية في كل قطر، إضافة إلى الموجز المفيد عن تاريخ وجغرافية أقطار هذا الوطن، ويمكن أيضاً تزيينها بالصور الفوتوغرافية الملونة. وفي مثل هذه المجلة يمكن فتح الأبواب أمام الشبيبة العربية للتعرف والتراسل وتبادل الآراء.

ولا شك في أن للمركز من الأصدقاء من يستطيعون إضفاء الكثير من الاقتراحات في هذا الاتجاه. فأنا لم أقصد أكثر من إثارة عناوين لعلها تكون ذات نفع وفائدة لتحقيق أهدافنا القومية الملحة.

عبد الله عبد الدائم(*)

أولاً: في ما يتصل بأهداف المركز

١ - أهداف المركز واضحة في صياغتها، يتصدرها هدف تنمية الوعي الوجدوي (بشتى الوسائل).

٢ - لا غموض في الصياغة بالتالي.

٣ - تحقيق أهداف المركز عملية مستمرة موصولة، لا حدّ للجهد أو للوقت فيها. وما استطاع المركز تحقيقه في طريق العمل لتلك الأهداف خلال العشرين السنة التي انقضت على إنشائه يكاد يكون مذهلاً، والنشاط الذي اضطلع به خلال هذه الفترة يكشف عن استثمار أمثل للوقت والجهد قلما يتوافر في أي مؤسسة، وذلك على الرغم من العقبات الكثيرة والمتنوعة، ولا سيما إذا ذكرنا أن سبيل المركز لتحقيق أهدافه، كما نص على ذلك بيانه التأسيسي، البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية. وفي هذا المجال أبلى المركز بلاءً فذاً، عن طريق منشوراته ومجلته ومؤتمراته وندواته وسوى تلك من نشاطاته الكثيرة.

بل إنه خطا في مجال هدفه الأساسي، نعني التوعية الوجدوية، خطوات مبتكرة تجلّت بوجه خاص في إطلاقه المؤتمرات القومية العربية، ومؤتمرات الحوار القومي الإسلامي، ومشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

ولعل من أبرز نجاحات المركز في تحقيق أهدافه، تمكّنه من تمويل ذاته بذاته،

(*) مفكر ووزير سابق - سوريا.

بشتى السبل التي لا تفقده استقلاليته ، على الرغم مما لقي ويلقى من عنت في سبيل الحفاظ على هذا الهدف المهم .

ومن نجاحات المركز التي ينبغي التريث عندها وتسليط الأضواء عليها ، نجاحه بتحقيق روابط فكرية وقومية عميقة وموحدة بين مشرق الوطن العربي ومغربه (فضلاً عن تحقيق هذه الروابط بين جميع البلدان العربية) .

ولا حاجة إلى أن نضيف إلى هذا كله نجاح المركز - خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً - بأن تكون له مكانته الرفيعة وأن يكون موضع إجلال وإعجاب لدى شتى فئات المجتمع العربي ، ثقافية كانت أو اجتماعية أو سياسية ، بل إن سمعة المركز ومكانته ونشاطاته جاوزت الوطن العربي إلى الكثير من البلدان الأجنبية وإلى المثقفين العرب فيها بوجه خاص .

٤ - إن ثمة قصوراً ليس مرده إلى المركز ، بل إلى عوائق البنية العربية التي يعمل فيها ، ونعني به عدم التمكن على نحو كاف من مخاطبة الجماهير الشعبية العريضة (ولا سيما غير المثقفة) ، بل حتى من مخاطبة كثير من المثقفين في عمر الشباب ، على الرغم من جهود المركز الحثيثة في هذا السبيل ولجؤه إلى شتى أساليب النشر والإعلام والاتصال .

٥ - لا حاجة إلى إعادة النظر في الأهداف . ولعل من المفيد أن ترد إشارة (في إطار هدف التوعية بالوحدة العربية) إلى ضرورة أن يعنى المركز - وسط الظروف العربية والعالمية القائمة - بالقيام ببعض النشاطات التي من شأنها تعريف العالم بالأهداف القومية العربية ومقاصدها وتوفير حوار ثقافي أوسع فأوسع مع الثقافات العالمية الكبرى .

ثانياً : استقلالية المركز

١ - لقد نجح المركز - كما ذكرنا - في تحقيق استقلاليته السياسية والفكرية والمالية ، على رغم ما يواجهه في هذا السبيل من صعوبات كبيرة .

٢ - وليست هنالك أوجه قصور في هذا المجال ، فقد طرق المركز كل الأبواب ، وكان مبتكراً دوماً في إيجاد المخارج المالية ، وفي اتباع أساليب مختلفة لهذه الغاية . وقد استطاع أن يحافظ على استقلاله الثقافي والسياسي ، في ظروف عربية معقدة وصعبة .

ونعتقد أن أهم ما ساعد ويساعد المركز على تحقيق استقلاليته المستوى النوعي الرفيع الذي وصل إليه ، والذي يستطيع دوماً أن يفرض نفسه . فتجويد النوع والكيف يظل من أفضل الوسائل للتغلب على مشكلات الكم (ولا سيما نقص

الموارد). واحترام المبدأ والهدف بإيمان وإخلاص، خير ما يوفر الاستقلال، ويردّ سهام المشككين.

٣- لا سبيل آخر لتأكيد استقلال المركز إلا المزيد من توزيع منشوراته (ولا سيما عن طرق بذل جهود متزايدة من أجل التعريف بها وتوزيعها).

ثالثاً: مبدأ الشفافية

١- لقد استطاع مبدأ الشفافية الذي تبناه المركز في ما يتصل بموارده ومصروفاته أن يكون له دور كبير في إدراك استقلاله ورد الشُّبه المغرضة عنه. وهذا العمل عمل جريء يشهد على احترام المركز ذاته وسواه، ويقدم نموذجاً جديراً بأن يحتذى، ولا سيما أن من أول الشكوك التي تعصف في ذهن المواطن العربي حيال أي مؤسسة هي الشكوك حول مصادر التمويل (لكثرة ما ابتلي الوطن العربي بمؤسسات مشبوهة التمويل).

٢- ليست هنالك أساليب أفضل لتحقيق مبدأ الشفافية هذا.

رابعاً: منشورات المركز، الكتب والمجلة

١- غطت منشورات المركز شتى جوانب الحياة العربية - من اقتصادية واجتماعية وثقافية - وأصبحت منشوراته عُدّة لا يستغني عنها عالم أو متعلم، باحث أو مفكر أو سياسي. وتمتاز هذه المنشورات - ولا سيما المجلة - بمواكبة الأحداث العربية والعالمية وتحليلها، كما تمتاز بأنها تقدم صورة كاملة عن الواقع العربي بأبعاده المختلفة (ولا سيما في ما نشرت من يوميات الوحدة العربية، وفي ما صدر من كتب تتناول المسائل الساخنة في الجو العربي وما حوله، وفي ما تشتمل عليه مجلة المستقبل العربي من بيانات وإحصاءات أساسية حول الواقع العربي، وما تضمه من رصد لأهم المنشورات الصادرة في الوطن العربي كل شهر . . الخ).

ومن المهم أن نذكر أن الحجم الكمي لمنشورات المركز خلال العشرين السنة الماضية (٣٣٠ كتاباً و ٢٣٠ عدداً من المجلة) حجم هائل لا يتوافر حتى في دور النشر العربية الكبرى، فضلاً عن أنه يجمع بين الكم والكيف، ويتم إصداره وفق خطة عمل مقررّة، تستجيب لأهداف المركز.

ولقد أصبح عدد لا بأس به من منشورات المركز ذائعاً على ألسن المثقفين في الوطن العربي، كما غدا عدد آخر منها من أمهات المراجع التي يتم الرجوع إليها، والتي كثيراً ما ترد في قائمة المراجع التي يثبتها المؤلفون في كتبهم، والباحثون في دراساتهم.

ومن فضائل هذا النتاج أنه أسهم إلى حد كبير في إبراز بعض المثقفين ذوي المستوى الرفيع، كما أسهم في كشف بعض المواهب الجديدة الواعدة.

٢ - وأسهم نتاج المركز من دون شك في تكريس تقاليد علمية. وقد تجلّى ذلك في إصراره على التقييم الجاد (من قبل لجنة محكمة) للمخطوطات، وكذلك تحقيقها وتزويدها بالهوامش والإشارة إلى مراجع الكتاب مع مكان نشرها وتاريخه. . الخ.

٣ - ولهذا كله حقق نتاج المركز (ولا سيما مجلته) تواصلاً جيداً بين المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية. وقد بذل في هذا السبيل ولا يزال، جهوداً كبيرة، وإن يكن من المرتجى تحقيق تواصل أوسع (كثيراً ما تحول دونه الأوضاع العربية).

٤ - ولا شك في أن المركز قد رسّخ - عن طريق نتاجه - مبدأ التعددية (شريطه) ألا تعارض أهداف المركز، ولا سيما القومية). وقد كوّن نتاجه - في ما نعتقد - خماثر جيدة من أجل تكوين أرضية فكرية ثقافية مشتركة في مجال الفكر القومي، تسعى - من خلال التعدد وبفضله - إلى ضمان سلامة الهدف الأساسي ومنحه المزيد من الحيوية والنبض.

٥ - سبق أن قلنا إنه لا يزال أمام المركز جهدٌ كبير لا بد من بذله من أجل بث الوعي العربي الوحدوي لدى القاعدة العريضة من الجماهير العربية. ولا تثريب عليه في ذلك، فمثل هذه المهمة تحتاج بحكم طبيعتها إلى وقت طويل. أما منشورات المركز فمن الصعب على معظمها أن يصل إلى الجماهير العريضة. وقد حاولت سلسلة «الثقافة القومية» أن تسد بعض هذا الفراغ، ولكنها لم تنجح كل النجاح في هذا السبيل. ولعل المركز يولي هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام، ولعله يعنى بوضع سلاسل مبسطة وروايات وقصصاً وحكايات صالحة للجماهير (وقد يكون بعضها صالحاً للأطفال واليافين)، تحمل الروح القومية وتبثها بثاً غير مباشر، استكمالاً وتعميقاً وتطويراً لما قام به حين أصدر سلسلة «ربوع بلادي»، وسلسلة «فتى العرب». وقد يكون في هذا النشاط - إن تم بصورة متقنة - مورد مالي جديد للمركز، بالإضافة إلى دوره الثقافي المهم.

خامساً: الموضوعات التي ركز عليها المركز إنتاجه

١ - لقد كانت اختيارات المركز (في كتبه ومجلته وندواته) ناجحة إلى حد بعيد. ومع ذلك، نعتقد أن «الندوات» التي تعقد، والتي تنشرها مجلة المركز بعد ذلك تحتاج - على الرغم من حسن تختيار موضوعاتها والمشاركين فيها - إلى إعادة نظر، ولا سيما في ما يتصل بمدى قدرتها على إشاعة فكر المركز في البلدان التي يتم فيها

عقد الندوات . والتفصيل حول هذا الأمر لا يتسع له هذا المجال .

٢ - لقد كانت اختيارات المركز في نتاجه منسجمة مع أهدافه . والكتب القليلة التي نشرها حول موضوعات لا تتصل اتصالاً مباشراً بأهداف المركز بسبب طابعها التاريخي أو الفكري العام ، ولها شأنها مع ذلك في التعريف ببعض الجوانب المهمة في الثقافة العربية .

٣ - من المفيد أن يكون ثمة اهتمام أكبر بالجوانب التربوية ، وبالجوانب المتصلة باللغة العربية ودورها . وربما يكون الأوان قد آن ليصدر المركز - بالتعاون مع المراكز الأخرى والجهات الأخرى المعنية - كتاباً جامعاً شاملاً عن القضية الفلسطينية منذ جذورها ونشأتها حتى اليوم (قد يترجم في ما بعد إلى اللغات الأجنبية) ، ولا سيما إذا توافر تمويل خاص لهذا العمل .

٤ - لا شك في أن أولويات النشر لدى المركز تتأثر بما يقدمه الكتاب من موضوعات ، مهما تكن خطة المركز محكمة وشاملة .

سادساً : توسيع نقاط فعالية المركز

من أبرز الأنشطة التي يمكن استحداثها : المشروع القومي للترجمة (وقد انطلق فيه المركز) والاستطلاعات والاستفتاءات (وقد بدأ بها المركز أيضاً) - والطبعات الشعبية .

من المشروعات المفيدة : البدء بترجمة بعض منشورات المركز المهمة إلى اللغات الأجنبية - وترجمة بعض الكتب الأجنبية المهمة التي تتفق وروح المركز ، إلى اللغة العربية (وقد قام المركز بجانب من هذا النشاط ، ولعل «المؤسسة العربية للترجمة» - التي يتولى المركز إطلاق تأسيسها - سوف تتولى مهمة الترجمة المزدوجة هذه) . ومن المشروعات المهمة كذلك التعريف ببعض البلدان العربية الناشئة (كالصومال وجيبوتي وإريتريا وجزر القمر) والتفاعل معها .

الوحدة العربية عام ١٩٩٨

نستطيع أن نقول في الجملة إن مرحلة الانحسار القومي التي رافقها تشكيك في فكرة الوحدة العربية ، بل في الفكرة القومية جملة (ولا سيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ، وبعد حرب الخليج ، وبعد محاولات فرض السلم الأمريكي والإسرائيلي على البلدان العربية كل على حدة) قد أخذت في التراجع . ويرجع ذلك إلى حيوية الفكر القومي الوحدوي لدى الجماهير العربية (التي رضعت خلال حوالى قرن أفوايق

الفكر القومي والوحدوي)، وإلى إدراك أبناء البلدان العربية، على اختلاف منازلهم وأدوارهم الاجتماعية الفكرية والسياسية، ما تجرّ إليه الفارقة بين البلدان العربية من كوارث تصيب الوطن العربي كله، وتهدد أبنائه بأسوأ مصير، أتى كانت ديارهم. وقد أكدت مسيرة السلام الزائفة والمتعثرة شراسة العدو ونياته العدوانية التوسعية، التي لا رجعة له عنها بإرادته، وكشفت عن أن المعركة معه معركة بين وجودين، وكادت تخلق إجماعاً لدى أبناء الأمة العربية، على أن تضامنهم ووحدةهم هما السبيل الوحيد لتقليل الخسائر أولاً، ثم لإحياء القضية الفلسطينية من جديد على أسس سليمة، ثم لإنقاذ الوجود العربي كله من أخطار لم تعد خفية على أحد، وإن منهم إلا واردتها، إذا ركبوا طريق الفارقة.

ثم كان للتغيرات المذهلة التي تمت في عصرنا، عصر الاتصال والمعلومات، وعصر سلطان المال والاقتصاد السائب والعمولة الجاحمة المتوحشة، دور أيضاً في إدراك أبناء الأمة العربية أهمية التعاون الإقليمي وتكتل المجموعات الكبرى، ذلك التكتل الذي غدا، حتى بالقياس إلى البلدان المتقدمة، قضية حيوية يتوقف عليها ضمان مستقبل سعيد لأبنائها، بعيد عن البطالة والبؤس، بل عن الاحتراب والصراع.

هذا كله جعل الفكر القومي العربي ينهض من كبوته ويعود إلى احتلال بعض مكانته. ولا شك في أنه سوف يزداد قوة وانتشاراً، بحكم طبائع الأشياء وتطور الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية.

ولمركز دراسات الوحدة العربية الفضل من دون شك في الإبقاء على جذوة الفكر القومي متقدة، في ظروف صعبة، كان من يعمل فيها من أجل الأمة العربية أشبه بالقابض على النار، وقد بدأ يقطف بعض ثمار البذور التي زرعها.

وما نظننا مخطئين إن قلنا إن أبناء البلدان العربية بدأوا السير سيراً جديداً في دروب العمل من أجل التضامن العربي والوحدة العربية، من خلال معطيات جديدة لمسوها لمس اليد وأفرزها الواقع ونطق بها ما أصاب الحياة العربية من تردّد. ولعلمهم سائرون في طريق عمل وحدوي جديد، لا ينطلق فقط من الإيديولوجيا القومية العربية وجذورها التاريخية والثقافية لدى أبناء الأمة العربية، بل ينطلق فوق هذا وقبل هذا من ضرورات الواقع، ومن مستلزمات التقدم في أي قطر عربي، ومن الأثر المثم للتعاون بين البلدان العربية في شتى المجالات، ومن تحديات النظام العالمي الشرس، فضلاً عن أهمية احتماء أبناء الأمة العربية بجلدتهم القومية وبتكوينهم الجيولوجي إن صح التعبير، أمام تهديد طراز العمولة الثقافية السائد، وأمام تهديد العدو الدائم للأمة العربية، نعني إسرائيل ومن وراءها.

الجهد العنيد

إن الحديث عن حصيلة السنوات العشرين المنقضية من نشاط مركز دراسات الوحدة العربية إشادة بمهمة متميزة فذة، لا نعلم لها نظيراً في الوطن العربي، في قيامها ولا في تواصلها، إذ إن المركز مؤسسة ذات رسالة قومية، لم يزل يفرغ لها بجهد ذكيّ ثلث من المؤمنين، كذلك شأنه يوم انبعائه وعلى مدى الحقبة الكأداء من حياته. وقد كانت، ولا تزال، رسالة طموحاً، صعبة المراس، جمّة المخاطر، تجهد أن تنفذ إلى الرأي العام العربي في بيئة سياسية عصيّة على مشارف الممكن والخيال.

إن الإقدام على إنشاء المركز، منبراً للمناداة بالوحدة القومية، وميداناً للسعي إلى تحقيقها، في خضمّ انتشار الوطنيات القطرية، والعمل على الدعوة إلى الوحدة من عاصمة التمزق الطائفي في لبنان، ووسط الخلافات المحتمدة بين الأنظمة العربية مثني وثلاث، في شرق الوطن وغربه، وأمام العجز المزمّن لجامعة الدول العربية، عندما نراجع ذلك كله بعد عشرين سنة، يبدو لنا مغامرة جريئة، يحدها التفاؤل المستقبلي العنيد، ومراهنة غالية على استمطار سحب الرجاء، في مجتمع شحّت سماؤه بالغيث، كلتاهما مؤسسة على رفض الواقع الرديء وعلى الثقة اليقين في قدرة الإنسان العربي على الإصلاح، وقابلية المجتمع العربي للنهوض.

قام المركز بهدف العون على بناء الوحدة القومية، وعلى فك أغلال التخلف الجاثم على عامة المنطقة، وإقامة البراهين الفكرية على إخفاق السياسات القطرية الانعزالية، للوفاء للإنسان العربي بحاجيات الكرامة. ووقف المركز نشاطه على التمهيد لاستئناف المسيرة الحضارية العربية، على أساس تحقيق نهضة شاملة، ضامنة الترشيح السياسي والرفعي الاجتماعي والثقافي والازدهار الاقتصادي، وفك التبعية المشينة، من منطق التضامن بين القوى العربية في رحاب الائتلاف والوحدة، وبتوظيف القدرات البشرية والموارد الطبيعية والمالية التوظيف الأمثل المشترك، بين الوطنيات المفرقة وفضاءات السيادة المقطعة البتراء.

اختار المركز أن يسعى إلى هذه الأهداف عن طريق العمل الفكري، تجنباً للممارسات السياسية، الموصومة بالانحياز والمثيرة للفتنة. فانتهج سبيل البحث العلمي، بحثاً موضوعياً، لا تقوم موضوعيته على فك الالتزام، ولا تعني التنصل من

(*) باحث، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية - تونس.

الوفاء للرسالة الفكرية في خدمة القومية العربية . وعمل المركز على تجنيد الكفاءات العربية في مختلف الأغراض العلمية ، وعلى استكتاب العدد الوافر من الباحثين العرب ، لوضع دراسات مستقلة في غرض من أغراض النهضة ، أو للإسهام في ندوة أو حلقة نقاش . وقد تكونت من هذه الدراسات مكتبة مرجعية ، لا نعلم في تاريخ الفكر العربي إنجاز مثلها في فترة زمنية وجيزة لا تزيد على عشرين سنة من عمر المركز .

الرصيد المرجعي

يمتاز الرصيد المرجعي الذي أسفرت عنه جهود المركز في ما أصدر من كتب ، وما نشر من بحوث في مجلة **المستقبل العربي** ، بميزات كبرى ، نرى من أهمها : تنوع الأغراض إلى درجة الشمول لمختلف مظاهر الحياة في المجتمع العربي ، وتكوين مكتبة من النصوص العلمية ، بعيدة عن أدب الحواشي والتعليق ، سواء منها ما أعيد تحقيقه ونشره من أمهات المراجع العلمية والفلسفية والسياسية من أمثال تأليف ابن رشد ، و**سلسلة تاريخ العلوم عند العرب** بنصوص مؤيد الدين العرضي لكتاب **الهيئة** ، ونصوص **علم المناظر** لابن سهل والقوهي وابن الهيثم ، و**موسوعة تاريخ العلوم** لرشدي راشد ، أو **سلسلة التراث القومي** ، ومختارات محمد عزة دروزة ، أو **الأعمال الفكرية العامة** لقسطنطين زريق . . أو ما وقع إنشاؤه من مؤلفات حديثة تتناول الأغراض البحثية الكبرى من مثل قضايا القومية والإسلام ، والديمقراطية بمختلف متطلباتها ، وقضايا المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ، وطرق اتخاذ القرار في الأنظمة العربية أو قضايا العلم والثقافة والتربية ، أو مشاكل الاقتصاد ومتطلبات التنمية . . أو صورة العرب في الصحافة الغربية ولدى الدوائر السياسية للدول الكبرى . . .

إن في ذلك كله نهضة فكرية ، تستهلّ في الثقافة العربية - الإسلامية لعصر تدوين جديد . وهي من أنفس إسهامات المركز العلمية ، ومن أبقاها أثراً في إعادة تأسيس معالم الحضارة العربية . ولا شك في أن مكتبة المركز تحتلّ من الآن منزلة متميزة بين المكتبات المرجعية . ولا غنى عن مصنفاتها لأيّ باحث علمي يسعى إلى الإحاطة والتحقيق ويتصف بالجدية . ثم إنّ في وجود هذه المكتبة قدراً من الانعتاق لدى الباحثين العرب ، وقد ظلت المرجعية عن الفكر العربي ، في حاضره وفي آثاره الباقية ، موقوفة على مصنفات المستشرقين باللغات الأجنبية ، بما بين هذه المصنفات من تفاوت كبير في التحقيق والإصابة ، وبما لأصحابها من مقاصد ليست دائماً مطبوعة بطابع النزاهة العلمية والإخلاص للحق .

وجدير بالتنويه أنّ هذه المكتبة المرجعية - بأغراضها المتنوعة وبعمق معالجتها

القضايا - اعتمدت على الجهد العلمي للصفوة الملتزمة من الباحثين العرب، في مشرق الوطن ومغربه، فأضافت إلى تعدّد الأغراض المبحوثة وشمولها، إشراك أبرز المفكرين العرب بحسب اختصاصاتهم العلمية، وعلى اختلاف مناهجهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية، وجدّدت ظاهرة التواصل العلمي بين المفكرين العرب في شرق البلاد وغربها. ولم ينحصر هذا الجهد في ثلة معدودة أو في نخبة قليلة، إذ قد تطوّع للتأليف أكثر من ثلاثمئة باحث، وساهم في مقالات المجلة أكثر من ألف وخمسمئة كاتب، بالإضافة إلى مئات المفكرين من جميع البلدان العربية، شاركوا في الندوات العلمية وفي حلقات النقاش التي انعقدت في مختلف الحواضر العربية. وعلى الرغم من ضيق الموارد المالية المتاحة لنشاط المركز في العقدين المنصرمين، فإنه قد استنهض همم الباحثين العرب، ممن أحبطتهم العجز المالي، وزهدت في إنتاجهم دور النشر التجارية، فتشجعوا على إتمام مشاريعهم البحثية، وعوّّلوا على المركز لتمويل نشرها وترويجها. كما دأب المركز على استكتاب الناشئين في البحث العلمي لإنجاز التأليف في الأغراض الفكرية المدرجة في برامج أعماله. ومن باب الوفاء أن نشهد للمركز بأنه قد أعان على بروز ثلة من الكتاب المتعطشين إلى الإسهام بجهدهم العلمي وأتاح لهم الفرصة ومهد لهم سبيل الإفصاح والتبليغ. وتحقّق الإشادة أيضاً وبصورة خاصة بأن المركز قد نجح في أن يكون نادياً علمياً للتعارف وللحوار بين المفكرين العرب، بعد العزلة الطويلة بينهم بسبب الوطنيات الثقافية والولاءات الفكرية الغربية. كما جعل من ندواته وحلقات النقاش ورشات فكرية للتعاون ولرواج الإنتاج ولرفع الحصار المفروض من جانب بعض الأنظمة السياسية.

الالتزام

لم يكن هذا الجهد العلمي المشهود ليستوفي أغراض المركز، ولا أن تقتصر عليه مقاصد إنشائه، على جلال شأنه وثراء حصيلته. فما كان مركز دراسات الوحدة العربية يرمي إلى إنشاء أكاديمية علمية، تجمع بين صفوة المبدعين، وتنشر آثارهم وتنزّلهم في سجلات البقاء إنما كان القصد الأصيل لنشاط المركز هو العون على تغيير الواقع القائم في المجتمع العربي وطلب هذا التغيير عن طريق الفكر كأسمى مراتب الفعل، بالدرس الرصين لجوانب الحياة العربية في مضامينها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ثم باستشراف أنواع المستقبلات البديلة الممكنة، وتمحيص الطرائق الكفيلة بتحقيق أفضل خيارات المجتمع بين هذه المآلات.

من الكتابة - أياً كانت محتوياتها - ما يكون إلزاماً وعتقاً، جوهرها مسؤولية والتزام، وجوابها فعل، وإن تأخر ميقات هذا الفعل وأرجى إلى زمن منظور. كان

فرانز كافكا الكاتب التشيكي «ضيف اللغة الألمانية» يرى أن لا شأن لنا، ولا وقت نهدره في كتابة لا تنزل على النفس كصخر من جليد، يفرقع ما تجمّد بين الضلوع، وتهبّ كالإعصار، تنسف ما تلبّد في الأدمغة، ذلك أن النص رسالة، لا تصلح بالفهم وحده، ولا يقف سرّها عند سطح الإدراك والتأويل، بل تقتضي من الذات جواباً، وتدعو الجواب إلى أن يكون سلوكاً، وتحفز السلوك إلى استهلال التغيير وإنشاء الفعل.

لم يكن ليقول ببراءة الكتابة ولا ليؤمن بحياد الفكر، مركزٌ علمي سخر المعرفة لهدف البناء، واجتمعت كلمة المشاركين في نشاطه على الالتزام بواقع مغاير، من وراء الواقع المعاش، وتعاونوا على استجلاء ملامح هذا الواقع استجلاء استبدال، لا استجلاء تصويب وترميم، واصطلحوا على إعادة التأسيس لمستقبل جديد، لا يكون اجتراراً للماضي. صحيح أن التزام الكاتبين لم ينتقل إلى القارئ، وأن مقاصد التغيير لم تنفذ إلى الإبداع في الواقع، صحيح أن الجواب المنتظر عن نداء الباحثين طال ارتقاب فجره، وأن الواقع المعاش في أرجاء الوطن العربي لا يزال جاثماً بثقله على الصدور، وأن الحريات لا تزال ملجئة، ولا تزال التعددية في منابر المجتمع المدني من بضاعات التصدير لتلميع الصورة القائمة. صحيح أن كنوز الطاقات البشرية ظلت مهذرة، وأن إنسانية الإنسان محجودة، وأن آفاق المستقبل في أعين الشباب يحجبها ضباب الحاضر، وأن الإمكانيات الواسعة المتاحة لا تبرح تهدرها القرارات الانفرادية الطائشة، ولا يزال نفعها ميسوراً لغير الأمة العربية ولفائدة مصالح الذين يتربصون بها الدوائر.

لقد بات التغيير المطلوب من وراء الاستنفار الفكري بطيء الاكتهال، على صدق الجهد العنيد المبذول، وظل عصي المنال، يتأرجح بين الممكن والوهم. ومن العسير، رغم ذلك كله، القطع بإخفاق جهود المركز، إن لم نقل جهاده، في تقريب موعد الوحدة، وفي إدراك مراتب الفاعلية للتبشير بالنوعين من التغيير: تغيير العقلية القطرية في اتجاه عقلية قومية وحدوية، ثم تغيير رأي أصحاب القرار لتحويل وجهتهم إلى صيغة من صيغ الترابط الجهوي في نطاق سيادة مؤلفة بين السیادات القطرية.

كفاءة الاستجابة

لو جرى مثل الجهد العلمي والثقافي الذي بذله المركز في بيئة سياسية غير عربية، تمتاز بالانفتاح الميسر لانتشار الإنتاج الفكري، وبالممارسة الطليقة لحريات الإنسان، وبالديمقراطية المنظمة لعلاقات الدولة بالمجتمع، لكان تأثير المركز في تبليغ رسالته للشريحة العريضة من الرأي العام العربي، وفي العون على تثقيف الجماهير

بثقافة النهضة والوحدة، وفي إيصال آرائه ومواقفه إلى سدة أصحاب القرار، وفي ترشيد الواقع من وراء ذلك كله، شبيهاً بتأثير نادي جان مولان الفرنسي عام ١٩٤٩ في بناء المجموعة الأوروبية. فقد دعا يومذاك إلى قيام الوحدة الاقتصادية والتعاون الاجتماعي بين الدول الست التي خرجت من الحرب الكونية الثانية: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. وانطلقت تلك الدعوة الجريئة، وكانت أنقاض الحرب لا تزال تملأ البطاح والشوارع وسط الحواضر الأوروبية، ولا يزال الجهاز الصناعي مدمراً والمواصلات البرية في عداد المقطوعة، وعناصر التجهيز الأساسي معطبة، وما برحت العائلات تبحث عن موتاهم ومفقوديها وسط مقابر الإبادة الجماعية في داشو وأوشفيتز. . نعلم ما آلت إليه اليوم تلك الدعوة في بحر العقود القليلة الماضية من قيام الوحدة بين عشرين دولة أوروبية، بينها من الفروق في العرق والدين وفي اللغة والتاريخ وفي مؤهلات التنمية ما لا يقوم شيء منه بين شعوب المجتمع العربي، كما نعلم أن قيام جامعة الدول العربية، غداة الحرب الكونية الثانية، يتطابق في التاريخ مع انطلاق المسعى لبناء المجموعة الأوروبية. . .

يتوقّر للمجتمع العربي في هذا النصف الثاني من القرن ما يتوفر مثله أو دونه للمجتمعات المعاصرة في الشرق الآسيوي وفي الجنوب الأمريكي، من الكفاءات العلمية ومن الطاقات البشرية عدداً أو اقتداراً، وأتيح له من الموارد الطبيعية ومن الأرضة المالية ما لم يعط لغيره. وقد قامت هذه الإمكانيات بدور المحرك للنهضة والانعتاق لشعوب تلك الأصقاع. ولم تؤت ثمارها في الوطن العربي، وقد تعطلت فيه كفاءة الاستجابة، شأنه في هذا التعطل شأن بعض المفاعلات الكيميائية: عناصر التركيبة جميعها متوفرة، وظروف انفعالها مؤاتية، إلا أنه ينقصها عنصر التحريك، الذي يؤثر في المفاعلة بمجرد المجانبة والحضور ويكون حافزاً للاستجابة.

لا يزال الانشغال بهذا الانحباس والتساؤل عن جنس هذا الحافز الغائب في مقدمة اهتمام المفكرين في المركز. فهل هو غياب الحرية المعطلة لقدرات الإنسان، أم هل يكمن السر في فساد العلاقة بين المجتمع المدني ونظام الحكم، أم هل يتعين طلب الحافز من جانب فتور الحمية وضعف العصبية، أم إن الإشكال يعود إلى قعود الهمة وإلى استقالة جماعية عند قوى التغيير، وإلى تكالب النخبة على المكاسب المادية، وتفضيلها الأفق القريب العاجل على الأفق البعيد المرتقب، يأساً من النهضة وزهداً في إمكان التغيير؟ هل يكون الحافز من جنس العقاقير البسيطة منحصراً في عامل واحد، أم هو من جنس الدالة الهندسية، تركيب بين عوامل متعددة، ينجح مفعولها إلى التفاقم المفاجئ عند مرحلة معينة من تطوره؟ لعل أبحاث المركز، في الحقبة الجديدة من نشاطه، تعين على فك هذه المعادلة المستعصية، وهو قد أحسن في الفترة الماضية تشخيص عقد

الإشكال، وأحكم فحص عرى الترابط والتعقيد بين عناصرها، وأنجز ذلك في عقدين من الزمن، وهما أقل بكثير من مدة الانفراد بالحكم لغالبية قادة البلدان العربية.

في طلب الفاعلية

أنشطة المركز، في ما اختاره من منهج فكري رصين، للإحاطة بأغراض متنوعة شاملة هي أنشطة كافية في نهجها ومضمونها، لو زيد عليها لانقلب المركز أكاديمية علمية. ولا حاجة اليوم إلى المثقفين العرب في أكاديمية جديدة، لا أعتقد أنهم سيقبلون عليها بشغف أكثر وعناية أنشط مما يبدوونه لمثيلاتها القطرية.

إن المركز بإزاء عقدة مربوطة وباب مغلق دون التنفيذ السياسي. وقد غدت الصلة عرضية ضيقة بين المركز والمجتمع المدني في أوطاننا. ولئن كانت أبحاث المركز تتناول مشاكل هذا المجتمع بالدرس، وتجهد أن تترجم عن خصائص الواقع المعاش الترجمة الوافية، فإن حصيلة أبحاثه لا تبلغ إلا إلى شريحة ضيقة من شرائح المجتمع، ويبقى سائرهما مشغولاً بهموم أدنى منزلة وأعجل زمناً. ثم إن الصلة مريبة حذرة بين المركز ودوائر القرار في الأنظمة الحاكمة، طالما أن التغيير المنشود من خلال أعمال المركز، يعني في المقام الأول إصلاح نوعية العلاقة بين المجتمع المدني ورجال الحكم، بما يستوجب إصلاح الأنظمة لنفسها وتغيير أسلوب ممارستها السلطة، وإخضاع هذه الممارسة وتهذيبها بالضوابط الديمقراطية. فكيف السبيل إلى فك عقدة الإهمال والاستنقاص، وإلى إعطاء إنتاج المركز ما يستحقه من إقبال ورواج، لدى الرأي العام العربي، ومن اعتبار وانصياع في دوائر القرار لدى الأنظمة الحاكمة؟ لا ريب في أنه لا وجود لوصفة جاهزة ناجحة، وأن المشكلة المعالجة تتلخص فيها أغلب نقائص المجتمع في عامة أقطار الوطن العربي. ويمكن إبداء الملاحظات التالية المرشحة للاعتبار في معالجة قضية الفاعلية:

الملاحظة الأولى، أن المجتمع العربي فئات غير متجانسة في مراتب الوعي القومي، تبعاً للتفاوت الملحوظ بينها في درجات الأمية والتعليم، وفي الاستفادة من ثمرات التنمية. وجدير بأدبيات المركز أن تعمل على تصنيف الخطاب المتعلق بقضايا الوحدة، اعتباراً لأن المخاطبين يعيشون في بيئة محجوبة بالأمية والجهل، مشغولة بحاجات البقاء، مسكونة بهموم الزمن الحاضر، عاجزة عن أن تولي عنايتها وجهة مستقبل، بشائره محجوبة بالضباب.

الملاحظة الثانية، أن الخلافات المتجددة بين الوطنيات القطرية، بسبب نزاعات حدودية موروثة أو من جرّاء خلافات ترابية داخلية، أو اختلافات مذهبية في تقدير

ما هو أصلح من الوسائل لاستقامة شؤون المجتمع، أو تبعاً لانتماءات الولاء الخارجي، أو بسبب عداواتٍ مزاجية بين قادة بعض البلدان في تسابقها على مراتب الزعامة، أو لغير ذلك من دواعي الفتنة وبواعث الفرقة، لا تغذي هذه الخلافات مشاعر التضامن لدى المواطنين العرب، ولا تزيّن لهم الخروج من ملاجئ الخصوصية القطرية للاندماج في جموع القومية. . ولا مناص من أن تتعامل أدبيات المركز مع هذا التشرذم الاجتماعي والسياسي، كواحد من أبرز معوقات الوحدة.

الملاحظة الثالثة، أن الأنظمة العربية القائمة لا تؤمن بالوحدة مذهباً ومصيراً، ولا تحبذ السعي إليها ممارسة وتطبيقاً، ولا ترى فيها بديلاً أسلم وأفضل من الارتباطات الرأسية الانفرادية بين كل واحد منها وبين جهة من الجهات الغربية، ولا تسلم بجدوى الاستعاضة من هذه الارتباطات بعلاقات أفقية مع أجواء القرابة. وإذا تبيّن بعضها جانب المصلحة لهذه العلاقات، فهو يعدّ السعي لتوثيقها مغامرةً بمصلحة شعوبها، وترى أن خدمة هذه الشعوب تنتزل اليوم بالدرجة الأولى على إشباع الحاجات العاجلة، وإن تمكين الجماهير من ممارسة الحريات الديمقراطية تعريض الجبهة الوطنية للتصدع وتبديد جهود السعي إلى التنمية. . وأعتقد أنه يتعين في الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن المركز التركيز على أن إشباع الحاجات الضرورية العاجلة - بما هو مطلب شرعي يستوجب أولوية زمانية - لا يتضارب مع أفق التنمية في المستقبل الوسيط، وأن ما يعرف بالحاجات الضرورية لا يقتصر على متطلبات البقاء في عناصرها المادية، وأن درجة الإشباع شاملة للجوانب الأنفسية والفكرية من تعليم وثقافة، ومن حريات ومشاركة في الحياة السياسية، وأن الأولوية في الشأن والقيمة لا تتضارب مع الأولوية في الزمن. ومن أخلاقيات التضامن والوفاء من جانب الجيل الحاضر نحو الجيل القادم من أبناء العروبة ألا نأكل قمحنا مع بذور قمحهم فنهدر الحصاد المقبلة.

الملاحظة الرابعة، أن للأمة العربية عداوات قديمة وأخرى مستحدثة، وأنها قوى متربصة بالقومية العربية، عاملة على ابتزاز ثروات الأمة، وتشويه صورة الإنسان العربي وتحقير شأنه لدى الرأي العام الدولي. وهي حريصة على تمتين دواعي الفرقة بين الشعوب العربية، وتأييد أنظمة الحكم على حساب هذه الشعوب. وقد خصص المركز للكشف عن هذه المخاطر جزءاً مهماً من أبحاثه، سواء ما تعلق منها بقيام الكيان الإسرائيلي وبحربي الخليج، أو ما يهم الاستعمار البحري لسواحل الخليج وتركيز الحماية الحربية الأمريكية لمناطق النفط، وما يخص التحكم في اقتصادات البلاد عن طريق مؤسسات «بريتن وودز» بما تملّيه على الحكومات من «برامج إصلاح هيكلية» تهدر المكاسب الاجتماعية للفئات الضعيفة، ضماناً لتعظيم أرباح الفئات الغنية. . وقد يكون من المفيد أن يخص المركز هذا الاستعمار الجديد بسلسلة بحثية في

الأغراض الاقتصادية والمالية والعسكرية، بالإضافة إلى الجوانب العلمية والسياسية والتقنية، وأن يتوجه بهذه الأدبيات إلى الرأي العام في شريحته العريضة، فيختار لذلك الصيغة المبسطة الهيئة التي تتناسب مع مستوى الفئات المخاطبة.

فك الإقصاء والعزلة

إن إحكام قنوات التواصل بين المركز والمجتمع المدني، من جهة أولى، وبينه وبين الأنظمة الحاكمة، من جهة أخرى، يقتضي العمل على فك الإقصاء المسلط عليه وعلى الخروج من العزلة الجزئية بقصد توسيع الحوار وتبليغ مضمون الرسالة. وكان يرجى، في السنوات الأولى من نشاط المركز، أن يحصل توثيق هذا التواصل من خلال المؤسسات القومية العربية: جامعة الدول العربية وفروعها المتخصصة، لما بينها جميعاً وبينه من وحدة في الأهداف ومن تطابق في المنهج الفكري ومن مماثلة في الأغراض. وقد دلت الممارسة على أنها سبيل عصبية، لأسباب أعطاها المركز نصيبها من الدرس.

أعتقد أن في المنظمات الدولية الكبرى منابر أوسع جمهوراً وأبلغ خطاباً، وأرقى معاملة، وأيسر استعداداً من المنظمات العربية التي تعكس سياسات الأنظمة القائمة. فقد يكون من الصواب السعي من جانب المركز للحصول على صفة عضو ملاحظ في بعض المنظمات مثل اليونسكو ومنظمات العمل والزراعة والبيئة والتجارة. . وأرى أن النشاط البحثي لهذه المنظمات الدولية سيجد في حصيلة أبحاث المركز، على امتداد السنوات العشرين المنقضية، مستندات مرجعية جاهزة، تنطبق على عامة اهتماماتها بالقياس إلى البلدان العربية قاطبة، وتمتاز بالطابع الجهوي الذي تميز هذه المنظمات إلى تفضيله على الدراسات القطرية الجزئية، وتختص بالجهود الاستشرافي للمستقبل الوسيط، الذي يزيد في جدوى دراسات التعاون الفني، وينزل البرامج السنوية لتلك المنظمات في جدولة زمنية عريضة، تستجيب عندها لمقتضيات الموازنات المالية للتعاون الفني على سنوات متعددة.

وقد لا يعسر، من جانب آخر، أن يتعامل المركز مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فيحصل من هذه المنظمة على صفة وكالة تنفيذية جهوية، يعهد إليها البرنامج بإنجاز الدراسات الممولة لفائدة دول المنطقة العربية أو لفائدة بعض المؤسسات العربية الإقليمية. مثل ذلك السعي ممكن بالقياس إلى المجموعة الأوروبية المشتركة ولجنة بروكسيل التنفيذية. . إن لديها جميعاً برامج دراسية قطاعية و جهوية ينطبق بعضها على برامج التعاون بين المجموعة ومناطق الخليج أو وادي النيل أو المغرب الكبير، ومن المرجح أنها ترحب بالتعاون مع المركز على إنجازها. ومن المناسب لهذا الاقتراح، التذكير بما حصل من تعاون بين جامعة الأمم المتحدة في طوكيو وفريق بحثي عربي،

في إطار منتدى العالم الثالث في القاهرة، لإنجاز مجموعة دراسات قطاعية حول «المستقبلات العربية البديلة»، وقد امتدّ هذا التعاون على مدى سنوات عديدة تحملت المنظمة الأهمية نفقات تمويلها، وتعاون المركز على إنجاز بعض دراساته .

إنما والقصد من مثل هذا التعاون بين المركز والمنظمات الدولية، تعزيز أهلية التخاطب لفائدة المركز لدى الأنظمة العربية، وفك العزلة المضروبة على نشاطه، وتنزيل الحوار بينها وبينه في المستوى الدولي بعنوان «التعاون الفني» لمعالجة قضايا عربية مضبوطة، تكون مقترحات المركز في حلها، معززة بخاتم دولي . ولا شك في أن ما يساورنا من أسف عميق، إذ نرى الصفوة المقتدرة من المفكرين العرب المتعاونين في برامج المركز، تلتمس الإقرار لها بالكفاءة والاعتراف لها بالصدق والموضوعية عن طريق شهادة المؤسسات الأجنبية . . . هي طريق ملتوية، ولكنّ الأمل في نجاحها قد يعدل بالخرج من تجربتها . ونعلم أن عدداً طيباً من الخبراء العرب والمسلمين يعملون بصفة قارة أو دورية في تلك المنظمات الدولية، بعضهم في مراكز اتخاذ القرار . وسيجد فيهم المركز سنداً معيناً . وقد يكون من آثار هذا التوجه التخفيف من حدة الأزمة المالية التي لم تزل تعرقل نشاط المركز .

يبقى قائماً مشكل توسيع الاتصال بالشريحة العريضة من الجمهور العربي، واغتنام الفرص للتأثير فيه بالوعي والتوجيه . ولا بدّ من أن نأخذ في الاعتبار طبيعة نشاط المركز ومستوى إنتاجه فيمكن أن يستفيد منه، بين فئات المجتمع . فهو نشاط فكري متخصص، عميق التخصص، مرشّح للرواج في شريحة محدودة من المفكرين وذوي الاختصاص، ونحن نعلم أن أهل الفكر في أوطاننا من جامعيين وصحافيين وباحثين، لا تزال المراهقة السياسية تنزلهم بمنازل التهميش والإقصاء، وبضعف القدرة على التبليغ، إذ إن قنوات التبليغ، في عامة أوطاننا قد باتت حكرّاً على أهل الحكم وسدنة النظام، ويبقى المجال ضيقاً لاختراق الحواجز السميكة من جانب أصوات التغيير ودعاة النهضة .

ولعله لا طمع لأدبيات المركز، في ما نحن فيه اليوم من جمود الحياة السياسية، أن تفوز في شرائح الرأي العام العربي، بالرواج المجدي الذي تستحقه . وقد يكون التوجه إلى طلاب الجامعات وإلى روادها والمدرّسين فيها أصوب طريق بالنسبة إلى طبيعة المضمون ومستوى الأدبيات المنتجة . وقد سلك المركز هذه السبيل في بعض فروع منشوراته، ويحسن به تأكيد هذا التوجه، وإعادة النظر في المضمون والمستوى باتجاه الاختصار والتبسيط البيداغوجي، حتى تكون المادة أصوب استهدافاً وأيسر منالاً . ولا أقول، على ذلك، بقياس مضمون الخطاب بمقياس مُهَجّ المخاطبين وأهوائهم، إذ الكتابة فتح وتثقيف، ولكنني أرى أن هذا التثقيف ينجح بملاءمة الفكر

بين إنتاجه والمقصودين بخطابه، من دون أن يكون طلب الفاعلية مساومةً بالمقاصد، ولا أن ينزل بالمضمون إلى أدبيات الإشهار التجاري.

فقد قام إنشاء المركز على حمية الإيمان بالوحدة، وتضافرت الجهود الدؤوبة لتوضيح السبيل إلى تحقيقها. ولتصويب السعي إلى بنائها ثابر نخبة من المفكرين، على مدى عمر جيل من خواتم هذا القرن، فأثمرت جهودهم مكتبة من المراجع العلمية، ينذر أن يحصل مثلها في مثل هذه الفترة الوجيزة، وفي تعدد أغراضها البحثية، وفي منزلة الصفوة من الباحثين العرب المساهمين في إخراجها. ولكن الهدف المنشود لا يزال مستعصياً في الواقع. ولا يزال الممكن الذي نراه قريباً، يتوارى في أفق الضباب. ولا تزال الدعوة الفكرية للوحدة لا تفلّ في الواقع العنيد. وتمعن الشعوب العربية في بناء السیادات القطرية بروح التصامم والانعزال، وتعيشو الأبصار والبصائر عما يقام حولها، في مختلف أصقاع العالم المعاصر من تكتلات اقتصادية، ومن تجمعات إقليمية ومن اتحادات سياسية.

ولكن الوحدة حق في ذاتها، بالقياس إلى حاضر الأمة العربية، ومصير حتم بالنسبة إلى مستقبلها القريب. ولا يصبح الحق باطلاً، إذا قصرت عن إعلاء كلمته جهود الناصحين. وإذا كان من شأن الإخفاق أن ينفث الشك ويفت في السواعد، فإن السعي إلى القصد يصبح معه جهاداً، ويصبح الإصرار عليه صدقاً، وتعد الثلة من طلابه في عداد السابقين بالإيمان.

وهل يصح الجزم، مع ذلك، بأن المجتمع العربي، في خواتم هذا القرن، هو عينه مجتمع الجيلين السابقين في بداية القرن، من حيث مراتب الوعي، والتوق إلى الأفضل والأمثل، ومن حيث الضيق بالتسلط والكتب. ليس في دليل التنمية البشرية المعتمد لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية من عام ١٩٩٠، مؤشرات تعين على استجلاء ما تفيده تجارب الأمم من إنضاج للتوجهات المتأصلة في الإنسان، المستمدة من منابع إنسانيته. فقد قام ذلك الدليل من أول ابتكاره على تركيبة إحصائية جامعة بين ثلاثة مكونات أساسية هي طول العمر المتوقع، ودرجات الأمية والتعليم ومستوى المعيشة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القدرة الشرائية. وإذا كان في ذلك الدليل بديل صالح من اقتصار الأدبيات الاقتصادية في السابق على الناتج المحلي الإجمالي، مقياساً للتقدم الاجتماعي، فإن هذا المقياس يبقى مبتوراً ناقص الدلالة، ما لم تدخل في التركيبة عناصر المشاركة في الحياة العامة ومؤشرات على مقدار اضطلاع الفرد بنصيبه من المسؤولية والترشيد في تكييف مصيره الحاضر وفي نحت ملامح المستقبل له ولأبنائه ولحفدته.

قد تتمخض تلك التجارب عن حصيلة إيجابية، في بعض شرائح المجتمع أو في

عامة طبقاته . وتظل مع ذلك محجوبة عن البروز، متوارية في عمق الذات، مترسبة في مخبآت الذاكرة، نتيجة إرادة مقصودة أو عوامل طامسة، فتظل متربصة الوجود، إلى أن يتاح لها في الجليد الطامس منفذ أو بقعة مهلهلة هشة . يُمثِّلُ تطفو مندفعة إلى السطح وتتحرك للفعل والتأثير، بل لعل قيام مركز دراسات الوحدة العربية من جنس هذه الطفرات لقوى التغيير الكامنة تحت الجليد، قيض لها الله ظروفًا مؤاتية، فانسكب دفعها مع العشريتين الماضيتين حاملاً معه خلاصة من هموم المجتمع، ذلك أن المركز قد غدا الترجمان الصادق عما يختلج في الصدور، وصوت الوفاء المعبر بلسان الضمائر الصامتة، فظل يلقي من وفائه أوزاراً متجددة، لم تفلح في أن تثنيه عن الإصرار، وما هي مفلحة في ذلك غداً. فإنه ليس كالوفاء والصدق محوًّا لصدا القلوب، ونفاذاً إلى سريرة الضمائر، واستنفاراً للعزائم .

فوزي منصور (*)

بعض المبادئ العامة التي ينبغي - في تصوري - استحضارها في الذهن عند التحليل العلمي لأي من أوضاع الوطن العربي

١ - وحدة التحليل الأولية لكل الظواهر السياسية المهمة التي تجري في عالمنا المعاصر هي النظام الرأسمالي العالمي الذي يكون الوطن العربي في مجمله جزءاً متخلفاً منه وتابعاً للقوى المسيطرة عليه .

٢ - هذا النظام تقف على قمته الآن - أي في المرحلة التاريخية الراهنة والمؤقتة بطبيعتها - وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتكون إسرائيل إحدى أهم نقاط الارتكاز لهذا النظام بوجه عام، وللسيطرة الأمريكية بوجه خاص .

٣ - بدأ ظهور هذا النظام العالمي مع نشأة الرأسماليات القومية بالتتابع في مختلف بلدان غرب أوروبا حوالى القرن السادس عشر وتطور مع تطورها حتى وصلا معاً - الرأسماليات القومية والنظام الرأسمالي العالمي ككل - إلى المرحلة الإمبريالية التي تكون العولمة أحدث وأقوى تجلياتها .

٤ - لم يستطع الوطن العربي طيلة هذه الفترة أن يواكب ذلك التطور لأسباب تاريخية بعضها خارجي والآخر داخلي .

٥ - على المستوى الخارجي مكن السبق التاريخي للغرب من السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على العرب، ووصلت هذه السيطرة إلى أقصى عنفوانها في

(*) أستاذ في كلية الحقوق في جامعة عين شمس - مصر .

النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وعلى رغم أن السيطرة الغربية امتدت إلى مناطق العالم الأخرى كافة، فقد كان هناك - ولا يزال - تركيز خاص على المنطقة العربية لأسباب تاريخية وثقافية وجيوبوليتيكية واقتصادية .

٦ - على المستوى الداخلي أدت هذه السيطرة - بالتعاون مع الأوضاع الداخلية السائدة - إلى :

أ - وقف التطور الرأسمالي الطبيعي (بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان العربية) وتشويهه حيث حدث .

ب - وقف تطور قوى الإنتاج الداخلية أو تشويهها .

ج - تجميد أو تشويه التكوين الطبقي في مختلف البلدان العربية وتسييد نظم حكم قمعية شديدة التخلف .

د - ربما كانت أهم النتائج بالنسبة إلى الوطن العربي ككل :

(١) التفاوت الشديد في مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف البلدان وما يترتب على ذلك من تباين في نظم الحكم .

(٢) التفاوت الشديد في مستويات المعيشة والدخل ، الذي ساعد عليه أيضاً التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية بالمقارنة بعدد السكان ، وسد الطريق أمام التقدم الصناعي المتكامل .

(٣) ما يترتب على ذلك من تضارب مصالح الطبقات الحاكمة في البلدان العربية ، وإلى درجة أقل ، في المدى القصير وبحكم تدني مستويات الوعي ، تضارب المصالح الظاهري على المستويات الشعبية .

(٤) من ثم تكريس التجزئة التي كان الاستعمار على اختلاف منابعه قد أرسى دعائمها ، وإخفاق الطبقات الحاكمة في تحقيق حد أدنى من التعاون الاقتصادي أو السياسي أو العسكري في مواجهة الأخطار التي تتهدد بلادها جميعاً .

٧ - لما كان التكامل الاقتصادي في العصر الحديث ، وما يسبقه أو يصاحبه أو يتبعه من وحدة أو اتحاد سياسي ، قد أصبح شرطاً ضرورياً لظهور القوميات كحقيقة فعالة مكتملة ، فإن النظرة العلمية الصحيحة التي يمكن أن تؤدي إلى حلول سياسية سليمة ينبغي أن تبدأ من اعتبار القومية العربية في العصر الحديث ظاهرة غير مكتملة ، يجب العمل على استكمالها باعتبار أن ذلك قد أصبح - في ظروف العصر الحديث - شرطاً لا غنى عنه لتحرر وتقدم الشعوب العربية ، بل لبقاء ما توافر بالفعل من مقومات

القومية العربية . إن الظاهرة القومية ، ككل ظاهرة اجتماعية سياسية أخرى ، لها مقدماتها ومقوماتها وشروط اكتمالها ، وقد تكون لها نهايتها ، وكل ذلك خاضع للدراسة العلمية الموضوعية . والقومية العربية لا تكون استثناءً من هذه القاعدة .

٨ - ذلك يعني ضرورة البدء بتجديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقية الدائمة في تحقيق الوحدة العربية ورفع وعيها وتنظيمها واكتشاف السبل المختلفة المتلائمة مع العصر ومع الظروف المحلية التي تساعد على تحقيق الوحدة ، كما يعني ضرورة تجديد القوى المعادية بطبيعتها للتوحيد العربي وتحديد كيفية التعامل الحكيم الفعال معها . وما عدا ذلك يؤدي في أحسن الفروض إلى استمرار الدوران في الدائرة المفرغة التي نعيش فيها ، وفي أسوأها إلى تكريس الوعي الزائف والآمال الزائفة لدى الشعوب العربية .

الإجابة عن الاستطلاع

أولاً: أهداف المركز واضحة تماماً ولا غموض في صياغتها . أما النجاح في تحقيق هذه الأهداف فيقاس - من وجهة نظري الشخصية البحتة - بمدى اقتراب نشاط المركز العلمي مما أسميته المنهج العلمي لفهم قضايا الوطن العربي ، كما أن القصور يقاس بمدى ابتعاده عنه . وينبغي ألا يأخذ هذا المعيار مأخذاً شكلياً ، يعني الالتزام بالفاظ ومصطلحات أو مفاهيم معينة أو تراث فكري محدد ، كما أن التحليل النظري ينبغي أن يسبقه على الدوام التعرف على الواقع على اختلاف جوانبه ، وفي هذا المجال بوجه خاص أعتقد أن المركز أدى خدمات جليلة للوطن العربي . كذلك كان تحليل المركز السياسي المباشر لهذا الحدث المهم أو ذاك موفقاً تماماً في أغلب الأحوال ، بصرف النظر عن الأسس الفكرية التي بني عليها هذا التحليل .

ولست أرى ضرورة لإعادة النظر في أهداف المركز ، كما أنني لا أظن أن المركز مهياً بطبيعته أو أن الظروف الحالية في البلدان العربية تسمح بانتقاله إلى العمل السياسي المباشر لتحقيق أهدافه .

ثانياً: في ضوء الظروف الحالية السائدة في البلدان العربية والإمكانيات العملية المتاحة لا أرى - ولا تسمح خبراتي باقتراح - المزيد الذي يمكن عمله لتأكيد استقلالية المركز .

ثالثاً: لم أتابع هذا الموضوع ، ولكن ثقتي مطلقة في القائمين على المركز وفي التزامهم السليم بتطبيق مبدأ الشفافية .

رابعاً: أرى المركز الحياة الفكرية والثقافة العربية المتصلة بقضايا الوطن العربي

كما لم يفعل أي مركز آخر أو جامعة، أو مجموعة جامعات، أو الحكومات أو الجامعة العربية. وساهم هذا النتاج في تكريس تقاليد علمية على أعلى مستوى أكاديمي ممكن (وإن كنت هنا آخذ بقدر من التفرقة بين المنهج الأكاديمي والمنهج العلمي)، وحقق ذلك النتاج مهمة التواصل بين المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية، بوجه خاص، وذلك هو المهم، في مختلف البلدان العربية.

ولا أستطيع أن أقدر إلى أي مدى نجح المركز في ترسيخ مبدأ التعددية.

وباستثناءات محدودة (سلاسل الكتيبات المبسطة) فإن نشاط المركز موجه أساساً إلى خاصة المثقفين، وأحياناً إلى خاصة الخاصة، على أنه ينبغي عدم التهورين من أهمية تسلسل المعرفة من خاصة الخاصة إلى الخاصة، أو من هؤلاء إلى القواعد العريضة من المثقفين وهكذا. بوجه عام فإنني أرحب تماماً بمستويات الخطاب التي يتوجه إليها نشاط المركز العلمي.

خامساً: أعتقد أن اختيارات المركز ناجحة إلى حد كبير ومنسجمة مع أهداف المركز ومبادئه ومناهج البحث التي يعتمدها. وفي تقديري أن هناك موضوعات لم يتم التركيز عليها أو متابعتها بالقدر الكافي مثل:

١ - نشأة وتطور وطبيعة النظام الرأسمالي العالمي في نطاق العلاقة بين هذه الموضوعات وتطور الأوضاع العربية.

٢ - الأسباب التي حالت دون ظهور النظام الرأسمالي ابتداء (قبل ظهوره في الغرب) في بعض البلدان العربية على رغم وجود إرهابات توحى بأنها كانت مهياة لذلك.

٣ - الجهود التي تبذلها قيادات النظام الرأسمالي العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة لها للحيلولة دون التطور الاقتصادي المتكامل والتقدم التكنولوجي في بعض أقطار الوطن العربي وفي مجموعه، باعتبار أن ذلك المبدأ الخفي (على أهل الحكم على أية حال، أو ربما لم يكن خفياً على بعضهم!) هو المبدأ المكمل لمبدأ تفوق إسرائيل العسكري على مجموع الدول العربية المعلن، فهذا المبدأ الأخير يستتبع بالضرورة ضمان تنفيذ المبدأ الأول، وبخاصة في ما يتعلق بالتطور الصناعي السليم والمتكامل.

٤ - الهيمنة الثقافية للغرب وأدواتها (الإعلام - البعثات التعليمية إلى أمريكا وبخاصة في علوم السياسة والاقتصاد والعلوم الأمنية - الترفيه - الأنماط الاستهلاكية... إلخ). باعتبار أن هذه الهيمنة أصبحت أقوى وسائل القهر الإمبريالي للشعوب المستضعفة.

٥ - الربط الوثيق بين قضايا الوطن العربي وقضايا العالم الثالث ، وإحياء التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي بينهما ، وكذلك بين شعوبهما . ويمكن في هذا المجال المحدد اعتبار بلدان الاتحاد السوفياتي السابق في عداد بلدان العالم الثالث .

٦ - سَبِّق إسرائيل إلى بناء الجسور القوية مع أفريقيا والصين واليابان وسائر بلدان شرق آسيا التي كانت أو كان يمكن أن تكون الاحتياطي الدائم للوطن العربي ، وتحلف الدبلوماسية العربية غير المعلن في هذا المجال وبيان مظاهر هذا التخلف وأسبابه .

٧ - إرساء ونشر مفاهيم التفرقة الضرورية بين «الإرهاب» وحركات التحرر الوطني الثورية ومقاومة القهر الإمبريالي ، والدراسة المؤصلة لهذه التفرقة تاريخياً وقانونياً وسياسياً .

٨ - دحض المفاهيم التي تنشرها القوى المعادية الخارجية والداخلية ، والتي من شأنها بث المشاعر غير الطيبة أو الفرقة والنزاع بين الشعوب العربية ، وفضح النظم العربية التي تتخذ إجراءات غير مبررة تقوي هذا الاتجاه ونشر ذلك جميعاً على أوسع نطاق شعبي .

٩ - التحليل الطبقي ، وبالتالي تحليل طبيعة أنظمة الحكم في مختلف البلدان العربية ، وبيان أثرها في تكريس التجزئة (وإن كنت بطبيعة الحال أدرك المحاذير التي تحيط بتناول هذا الموضوع وضرورة التحرز عند الاقتراب منه) .

١٠ - التحليل الموضوعي لدور الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ورد نواحي القصور في أدائهما إلى أصولها المجتمعية والبنائية .

سادساً: أظن أن من الواجب القيام بالآتي :

١ - نشر طبعات شعبية لأعمال المركز العلمية .

٢ - تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى .

٣ - تكوين مكتبة معلوماتية عن مجمل الوطن العربي ومختلف بلدانه يمكن لكل باحث عربي الاستفادة منها عن طريق «الإنترنت» .

٤ - النظر في بث نشرة إخبارية ومقالات تحليلية منتظمة على الانترنت لمواجهة السموم التي تبث في عقل المواطن العربي وروحه ، ومنها المصادر الخارجية والداخلية ، وأنا أدرك المحاذير السياسية والصعوبات العملية التي تحيط بذلك ، لكن ينبغي البدء على الفور في التفكير والتخطيط ، حتى ولو تأخر التنفيذ .

مقدمة

تمر المؤسسات، كما الدول والشعوب والأفراد، بمراحل زمنية معينة، تدرك معها أن الوقت قد حان لتقييم مرحلة مضت من حياتها، واستشراف آفاق المستقبل الآتي، في ضوء ما يسفر عنه ذلك التقييم.

ولقد صادف هذا العام (١٩٩٨) ذكرى مرور عشرين عاماً على بدء نشاط «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت، الذي كان قد تأسس عام ١٩٧٥. وبهذه المناسبة ارتأى المركز استطلاع رأي عدد من المفكرين والباحثين والمهتمين بالشأن العربي العام إجمالاً، الذين عايشوا نشأة المركز، وساهموا في بعض أعماله، وتبعوا ما صدر عنه من أبحاث ودراسات، سواء صدرت على شكل كتب أو نشرت في مجلة المركز **المستقبل العربي**، فضلاً عما كتب حول المركز ورسائله وأنشطته، وما قام به في «مجال العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية»، الذي يعتبر الدافع الأساسي لإنشاء المركز، طبقاً لوثيقة تأسيسه. . وهو اليوم على عتبة الدخول في عقده الثالث، والبشرية كلها توشك أن تستقبل الألفية الثالثة.

وبناءً على ذلك قام المركز بإرسال «استمارة الاستطلاع» المرفقة، بشأن أنشطة المركز في مدى عشرين عاماً، إلى أكبر عدد ممكن من المفكرين والباحثين والإعلاميين والمعنيين بقضايا الثقافة والفكر والنشر في الوطن العربي وخارجه، لإبداء الرأي بخصوص هذه الأنشطة، بالإضافة إلى وجهة النظر الخاصة بما آلت إليه مسألة الوحدة العربية سنة ١٩٩٨: مدى تعلق العرب بها وعملهم في سبيلها، أو ابتعادهم عنها وإهمالهم لها.

وفي هذا العدد من **المستقبل العربي** ينشر المركز مجموعة محدودة من الردود التي تلقاها على الاستطلاع، لتوسيع دائرة التفاعل مع الرأي العام بخصوص مسيرة المركز، والتقييم النقدي لها، والآفاق المفتوحة أمامه مستقبلاً، مع التأكيد أن الردود كافة التي تلقاها المركز ستخضع لدراسة شاملة يجريها أحد الخبراء، ستنشر لاحقاً في كتاب خاص سيصدره المركز بهذه المناسبة.

الأسئلة المطلوب الإجابة عنها «استطلاع»

أولاً: حدد المركز أهدافه في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية، والعمل لذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي والنشاط الفكري الملتمزم.

١ - ما مدى الوضوح في صياغة أهداف المركز؟

- ٢ - ما مدى الغموض في صياغة أهداف المركز؟
 - ٣ - ما مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف؟
 - ٤ - ما مدى القصور في تحقيق هذه الأهداف . . وما هي مظاهره؟
 - ٥ - هل هناك ضرورة إلى إعادة النظر في تلك الأهداف؟
- ثانياً: يبدو الحفاظ على استقلالية المركز، في جميع أبعادها السياسية والفكرية والمالية، من أولى المهام التي يسعى إلى ترسيخها .
- ١ - ما مدى النجاح في تحقيق هذه الاستقلالية والحفاظ عليها؟ ولماذا؟
 - ٢ - هل هناك أوجه قصور في هذا المجال؟ ولماذا؟
 - ٣ - هل هناك من صيغة أخرى يمكن اتباعها لتأكيد استقلالية المركز وترسيخها؟
- ثالثاً: يعتمد المركز مبدأ الشفافية التامة في ما يتصل بموارده ومصروفاته - وقد يكون متفرداً من هذه الناحية - حيث ينشر بياناً سنوياً في عدد شباط/ فبراير من مجلته المستقبل العربي، يتضمن جميع النواحي المتعلقة بموازنة المركز ومنشوراته ومشروعاته .
- ١ - ما مدى نجاح الأساليب التي يتبعها المركز لتأكيد مبدأ الشفافية؟
 - ٢ - هل هناك أساليب أخرى يمكن اتباعها في هذا المجال؟
- رابعاً: أصدر المركز، على مدار الأعوام العشرين الماضية - منذ بدأ في مباشرة نشاطه عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٨ - ٣٣٠ كتاباً، و٢٣٨ عدداً من مجلة المستقبل العربي .
- ١ - هل حقق هذا النتاج مهمته في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية؟
 - ٢ - هل ساهم هذا النتاج في تكريس تقاليد علمية؟
 - ٣ - هل حقق هذا النتاج مهمة التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية؟
 - ٤ - هل يوضح هذا النتاج أن المركز قد ساهم في ترسيخ مبدأ التعددية حيث يهدف في أنشطته إلى التعامل مع مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية؟
 - ٥ - هل نجح هذا النتاج في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير العربية، وفي إشاعة نداء الوحدة بين صفوفها؟
- خامساً: هناك قضايا وموضوعات ركز عليها إنتاج المركز (الكتب والمجلة والندوات)، على مدار الأعوام العشرين الماضية .

- ١ - إلى أي مدى كانت اختيارات المركز ناجحة؟
 - ٢ - إلى أي مدى كانت اختيارات المركز منسجمة مع أهدافه ومبادئه؟
 - ٣ - ما هي القضايا والموضوعات الأخرى التي لم يتم التركيز عليها أو متابعتها؟
 - ٤ - إلى أي مدى كان المركز محققاً في عدم التركيز على هذه القضايا والموضوعات أو متابعتها؟
 - ٥ - من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يعطيه اهتماماً أوفى؟
 - ٦ - من بين هذه القضايا والموضوعات، ما الذي يجب على المركز أن يستمر في عدم تناوله؟
- سادساً: يهدف المركز باستمرار إلى توسيع نطاق فعاليته وتأثيره مستقبلاً.
- ١ - هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استمرار وتطوير الأنشطة الحالية (كتب - مجلة - ندوات)، وكيف؟
 - ٢ - هل يمكن أن يتحقق ذلك عبر استحداث أنشطة جديدة؟
 - ٣ - إذا كانت الإجابة (نعم) . . أي الأنشطة التالية - على سبيل المثال لا الحصر - يمكن أن يحقق الهدف: أعمال معجمية - مشروع قومي للترجمة - استطلاعات واستفتاءات - دورية أخرى - طبعات شعبية - تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى؟
 - ٤ - أية مقترحات أخرى يمكن أن تحقق الهدف؟

الإجابات

سليم الحص (*)

في ما يلي ردودي على استطلاع المركز:

أولاً: إن أهداف المركز في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية واضحة كل الوضوح في أدبياته . وقد نجح المركز في المحافظة على فكرة الوحدة العربية حية نابضة في ضمير المتابعين لنشاط المركز ووجدانهم . وإذا كان من

(*) رئيس وزراء لبناني أسبق .

قصور في تحقيق تلك الأهداف فمرده إلى تردي الوضع العربي عموماً. ومن المهم أن يبقى المركز متمسكاً بأهدافه ونهجه، ويبقى - كما هو اليوم - حصناً لكل شأن قومي قل نظيره في الوطن العربي.

ثانياً: لا شك في أن المركز استطاع أن يحافظ على استقلاليتة إلى حد بعيد سياسياً وفكرياً ومالياً، وذلك على رغم الظروف الصعبة التي أحاطت به في مراحل معينة في لبنان وفي سائر الوطن العربي.

ثالثاً: إن شفافية المركز مالياً هي موضع تقدير كبير، والمركز مطالب بالاستمرار في هذا النهج السليم.

رابعاً: إن إنتاج المركز المتمثل بإصدار ٣٣٠ كتاباً و٢٣٨ عددًا من مجلة المستقبل العربي، هو مدعاة إعجاب وتقدير. ولا شك في أن هذا الإنتاج المتميز ساهم في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية، كما ساهم في تكريس التقاليد العلمية. وكان فاعلاً في تعزيز التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية. وقد عبّر هذا الإنتاج خير تعبير عن تعددية الرأي في الوطن العربي إزاء كثير من القضايا المعاصرة. ولعل هذا الإنتاج نجح في مخاطبة النخبة العربية أكثر مما نجح في مخاطبة الجماهير العربية وإشاعة نداء الوحدة في صفوفها.

خامساً: كان اختيار القضايا والموضوعات التي ركّز عليها إنتاج المركز موفقاً بوجه عام، إذ هو ركّز على قضايا الساعة التي تشغل الرأي العام في مختلف الأقطار العربية، كما على قضايا المصير. وبذلك كانت اختيارات المركز منسجمة إلى حد بعيد مع أهدافه ومبادئه. لعل المركز كان يمكن أن يولي أهمية أكبر مما فعل للمسائل التي تفرّق بين الشعوب العربية، ولكيفية تذليلها.

سادساً: المركز مطالب بالثابرة على الأنشطة الحالية وأن يضيف إليها أنشطة جديدة: مثل الأعمال المعجمية (خصوصاً في ما يتعلق بالمصطلحات العلمية والفنية والتقنية) والقيام باستطلاعات للرأي واستفتاءات ترصد تطورات الرأي العام العربي وتواكبها، على أن يستفاد من نتائجها في تطوير أنشطة المركز، فيُبنى على الشيء مقتضاه.

محسن أحمد العيني(*)

يؤسفني أني لم أكن ممن عايشوا نشوء المركز، أو ساهموا في بعض أعماله، وإن

(*) رئيس وزراء سابق - اليمن.

كنتُ، من بُعدٍ وكلما سمحت الظروف، قد تابعت بعض ما صدر عنه من أبحاث ودراسات، وما كتب حوله، وما قام به في سبيل الوحدة العربية.

وأتصور أن أهداف المركز كانت واضحة وضوح الشمس، ولا يشوبها أي غموض، وأن الباحثين والكتاب قد أدوا واجباً عظيماً، وكل ما صدر عن المركز قد أغنى الفكر العربي في قضايا الوحدة العربية.

● لقد حافظ المركز، في الجوانب الفكرية والسياسية والمالية، على استقلاليتها بصورة نادرة، رغم كل الصعوبات المعروفة، ولم يتأثر بالأحداث التي عصفت بالأمة وبالمجتمع. وهذا ما يسهل له في المراحل المقبلة الاستمرار والصمود.

● مالياً. . يعتبر المركز واحداً من المؤسسات العربية الرائدة التي تتمتع بسمعة طيبة في التدقيق والمحاسبة والتشدد في قبول الإيراد والتأكد من المصدر.

وهذا يعزز استقلالية المركز، ويقوي مكانته، والثقة به.

● إصدارات المركز خلال الأعوام العشرين، أثرت الحياة الفكرية في موضوع الوحدة. . وأفسحت في المجال للمفكرين والباحثين من مختلف الأقطار العربية. . والتيارات المختلفة.

والمجلة تحظى بالاحترام، ويحرص الكثيرون على اقتنائها. . ولا غنى عنها في حياتنا الثقافية. المشكلة أن جماهيرنا لا تقرأ ومطبوعاتها لا تنتشر، بل تُكدّس. . وما يتم توزيعه زينة في أرفف المكتبات، وقليلاً ما يُقرأ. .

إن جهود الباحثين والكتاب لا تكاد تترك أثرها في حياتنا الفكرية والثقافية وأشك أننا أو غيرنا قد استطاع الوصول إلى القاعدة العريضة من الجماهير العربية، وأن نداء الوحدة قد شاع بين صفوفها. .

● قد تكون الندوات أكثر تأثيراً وفائدة إذا تيسر النشر الواسع في الصحف والإذاعة والتلفزيون. . وبخاصة إذا تعدد المتحدثون والمشاركون والمدعوون وتغيروا. . والطبقات الشعبية. . قد تساعد على انتشار المطبوعات إلى نطاق أوسع. .

أما التلفزيون. . فهو اليوم تسلية الجماهير. . ولو أمكن الاتفاق مع بعض الفضائيات لبث بعض الندوات والأنشطة، فإن المركز سيدخل إلى البيوت.

● الوحدة العربية للأسف ليست اليوم موضوع بحث، لا في الوسط الشعبي ولا الرسمي، بل إن القوميين يترددون في الحديث عنها والدعوة إليها. . في هذا

الجو الكئيب . . وينتظرون انفراجة في الجو العربي، بعد الكوارث المتلاحقة،
والنكسات المتواصلة .

دعوة الرئيس مبارك إلى السوق المشتركة تجاهلها الجميع . .

دعوة وزير الدفاع المصري إلى نوع من التنسيق العسكري العربي، تجاهلها
الجميع أيضاً . .

مؤتمر قمة عربي . . تعذر على رغم ما تعرض له السودان . . وما تتعرض له
العراق وليبيا وسوريا، وما يتعرض له الفلسطينيون . . وما يجري من محادثات في
واشنطن . .

الوحدة العربية هي في النهاية طوق النجاة . . في مواجهة الصهيونية . . وبها
تواجه تحديات النظام العالمي الجديد، ومتطلبات العولمة . . وعلى المثقفين العرب . .
أن يجدوا لهذه الأمة طريقها إلى الوحدة . . بين الشوك والحفر والمطبات .

حمد الفرحان(*)

لي أولاً كلمة قصيرة، أود أن أعبر فيها عن تقديري الشخصي لما مثله وجود
د. خير الدين حسيب ومشاركته المسؤولة عن كل خطة نجحت وكل إنجاز تحقق .
وإني أوجه هذه العبارة المختصرة بعيداً عن أي حس بالمجاملة الشخصية .

الإجابة عن السؤال الأول: في نظري، صياغة أهداف المركز واضحة، ولا أرى
أي غموض فيها .

لم يسبق لأي محاولة فكرية أو سياسية استهدفت توضيح هدف الوحدة العربية
عقائدياً ومصلحياً في ساحة الأقطار العربية أن أنجزت ما حققه مركز دراسات
الوحدة العربية لتعميق الفكرة وتوضيحها، وتعميمها والدفاع عنها .

وفي حين أن الهدف تم توضيحه وتقييمه بالنسبة إلى طبقة المفكرين والمثقفين
والمسييسين في الأقطار العربية التي وصلتها دراسات المركز إلى درجة مرضية، إلا أن
القصور هو أن الدراسات والأفكار لم تبسط لدرجة تضمن انتشارها لدى عامة الناس
وبسطاء القاعدة الشعبية ولدى طبقات الشباب والناشئة المتابعة والأجيال الجديدة .

أرى أنه من الضرورة إعادة النظر في أساليب الاقتراب من تحقيق تلك الأهداف
بالتوجه إلى القواعد والتنظيمات المدنية والشعبية والشبابية الصاعدة حمايتها من

(*) عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس المنتدى العربي - الأردن .

تيارات الاختراق الحضاري القوية التي تستهدف هوية الأمة ومسار وجودها .

الإجابة عن السؤال الثاني : إن استقلالية مركز دراسات الوحدة العربية لم تمس خلال السنوات العشرين الماضية والمحافظة عليها تامة . والسبب في ذلك عدم تأثر المخططين والمبادرين في توجيه الدراسات ومعدّي تلك الدراسات لأي مسايرة لانحرافات أنظمة الحكم أو للمهادنة مع التناقضات العربية . وفي نظري لا يوجد أوجه قصور في هذا المجال .

في الحقيقة رأيي أن المحافظة على الاستقلالية مبالغ فيها لدرجة بعيدة . إن الطهارة المطلقة التي قد تلزم عقائدياً وفكرياً لا تلزم عملياً ودائماً . وبحسب رأيي أنه يجب التمييز بين الحياد المطلق وشرعية الانحياز نحو أي واقع يكون عربياً صحيحاً، ووحيدويّاً صحيحاً، في خدمة الهدف .

الإجابة عن السؤال الثالث : لقد تحققت بأساليب المركز الحالية شفافية كاملة ، ولا ضرورة لأي تأكيد أكثر من ذلك . فلا يوجد ولا يلزم ، وأعتقد أنه لا ضرورة لـ «الرهينة» من أجل إثبات الشفافية ، وبخاصة في حالة توفر عنصر المساءلة ، وانتفاء الإنسان لما يؤمن به . وهذا متوفر في مركز الدراسات .

الإجابة عن السؤال الرابع : نعم ، حقق المركز مهمته لدى طبقة معينة هم المفكرون والمثقفون من ذوي الاهتمام والقدرة على القراءة والفهم ، ولكنه مع الأسف من جهة ثانية لم يخرق أسوار طبقات الحكم المغلقة ، ولم ينتشر عمودياً ليصل المؤسسات إلى المدنية والقاعدة الشعبية .

وأعتقد أن حلم الوحدة ما زال يتراوح بين أمنيات الشعراء وذاكرة التاريخ المجيد . ولم توضح المؤلفات والمجلة حقائق المعوقات (وهي أنظمة الحكم) ومصالح الناس من تحقيق الوحدة (وهي الأمن ، والكرامة ، والمعيشة اليومية بالمقارنة مع انعدامها في حالة استمرار القطرية .

على أن المركز قد حقق مهمة التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية إلى درجة مرضية وغير مسبقة .

أما أن المركز قد ساهم في ترسيخ مبدأ التعددية ، حيث يهدف في أنشطته إلى التعامل مع مختلف التيارات السياسية والفكرية العربية ، فإنه قد حقق ذلك إلى درجة مقبولة في بعض الساحات ، ومن أمثلته المؤتمر القومي العربي والإسلامي والتفاهم القومي مع أجنحة اليسار في المؤسسات المدنية .

ومع الأسف لم يتم النجاح في مخاطبة القاعدة العريضة من الجماهير ، بل

اقتصر النتاج على الوصول إلى الممارسين والمتفرغين سياسياً وثقافياً، وهم قلة وصفوفهم مختربة أو متأثرة . .

الإجابة عن السؤال الخامس : إن اختيار المركز موضوعات الكتب والمؤلفين جيد جداً . واختياره الندوات جيد جداً، وإنتاج المجلة جيد جداً، لذلك أعتقد أن الاختيارات ناجحة ومنسجمة إلى حد بعيد مع أهدافه، إلا أن بعض الندوات وبعض الدراسات وبعض الكتب لم تكن محصورة باتجاه «وحدوية هدف مركز دراسات الوحدة»، وذلك الهدف هو «وحدة الأمة والوطن» .

وهناك جانب مهم من القضايا والموضوعات التي لم يتم التركيز عليها أو متابعتها، منها تأكيد مصلحة المواطن العربي الفرد، معيشياً، وحرية، وكرامة، وأمناً، والتي تتحقق من قيام الوحدة الشاملة ومقارنة ذلك بمعاناته الحالية ضمن النطاق القطري وممارسات أنظمة الحكم القطرية تجاه شعوبها، وهناك تقصير في إيضاح هذه المشكلات .

● يجب إعطاء أولوية للساحات التالية :

- توضيح وتأكيد مصلحة المواطن العربي الفرد من تحقيق الوحدة، مقارنة بنصيبه الحاضر ضمن الأنظمة القطرية في مجالات نصيبه من المعيشة، والخدمات، والأمن الفردي، والشعور بالكرامة وحماية الهوية .

- تبديد المخاوف من دول الجوار، العربية منها أو المسلمة، التي تتخذها قوى الهيمنة الأجنبية غطاء لحماية وجود الأنظمة، فهذا الأسلوب أداة خداع فقط لاستغلال شعوبها وحكامها ونهب ثرواتهم بصورة تبلغ حد الاستخفاف والبلاهة في المعاملة . وإن حالة العراق - الكويت ليست مثلاً قابلاً للحدوث مرة ثانية .

- وضع ترتيب عملي مستمر للتأكد من إيصال مضمون الدراسات بلغة بمستوى القدرة على الاستيعاب إلى القواعد الشعبية . في كل أقطار الوطن، وبخاصة إلى صفوف الناشئة .

● وأرى أن يستمر المركز في تجاهل القضايا التالية :

- بحث أو نشر دراسات عن الجوانب الشخصية للحكام، ما عدا السياسية منها، وبخاصة ما يناقض حقيقة وجود الأمة الواحدة .

- خلافات الحدود بين دول أقطار الجوار على خارطة الوطن، اليمن/السعودية، المغرب/الصحراء، مصر/السودان، قطر/البحرين . . .

- أي صيغة تمجيد لأي إنجاز قطري ضمن حدود القطر والمصلحة فيه، ما عدا أي خطوة تحقق الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان .

الإجابة عن السؤال السادس: أقترح أن يفكر جدياً بنشرة دورية تعتمد آراء المفكرين، وتعيد صياغتها بدقة وأمانة، وتبسطها كثافة، وسعة، وصياغة، وتجعلها في متناول القاعدة الشعبية مثل أندية الشباب، والمدارس، ومؤسسات المجتمع، المدني والشعبي، والتجمعات النسائية والعمالية، والنقابات .

ويمكن أن يتحقق ذلك عبر استحداث أنشطة جديدة مثل جناح من مجموعة صغيرة من المثقفين المتفرغين للعمل في المركز ذوي الطبيعة الإعلامية، وتكون المجموعة دائمة العمل، تابعة لمركز دراسات الوحدة العربية، مهمتها أن تقتطف من إنتاجات الكتب والدراسات والندوات لتبسيطها ومن ثم طباعتها في نشرات دورية خفيفة ترسل إلى المؤسسات .

وأؤيد الاهتمام بالمشروع القومي للترجمة لنقل أفضل ما ينتج فكرياً على النطاق الحضاري الفكري العالمي، وكذلك أقترح اعتماد الاستطلاعات والاستفتاءات المتعلقة بقضايا تمس موضوع الوحدة العربية ومعاناة المواطنين من استمرار القطرية .

وأؤيد كذلك الدوريات الأخرى والطبعات الشعبية وجميع النشاطات التي اقترحت في هذا السؤال، وهي ما سبق واقترحته في أجوبتي المبينة أعلاه .

أسعد عبد الرحمن (*)

أولاً: إن اسم المركز هو أوضح دليل على وضوح أهدافه التي نجح في صياغتها جيداً، بحيث لم يعد هناك مكان للغموض فيها .

لا شك في أن النجاحات التي حققها المركز بتحقيق أهدافه لا يقارن بجسامته بما حققته المراكز الأخرى . . هذا طبعاً مع أن هدف الوحدة العربية لا يزال حلمًا .

قد يكون هناك بعض التأخر في إنجاز بعض الأهداف أو تنفيذ ندوات أو مؤتمرات أو دراسات، لكنني واثق من أن مرد ذلك إلى الحرص على الرصانة والدقة والعمل الناجز، وهذا في رأيي لا يعد قصوراً .

قد لا تكون هناك حاجة لإعادة النظر في الأهداف . . لكن تطويرها والإضافة إليها هو المطلوب خدمة لقضايا الوطن العربي الواحد .

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف اللاجئين والنازحين .

ثانياً: أرى أن المركز يتمتع باستقلالية لا تقارن، والدليل على ذلك الإصدارات والدراسات والفعاليات التي ينظمها والتي تنأى جميعها عن الانتماءات الإقليمية والحزبية والتكتلات، ولا أرى أي قصور في هذا المجال.

إن الاستمرار في نهج المركز والحفاظ عليه هو خير وسيلة لترسيخ استقلاليته.

ثالثاً: هذا الأسلوب تتبعه المؤسسات والمراكز ذات الصديقة العالية وهو أساساً ينبع من مبدأ محاسبة الذات لتأكيد الشفافية.

ربما يرى المركز بحسب مقتضيات العمل وتطوير الأهداف أن ينتهج سياسات وأساليب إضافية.

رابعاً: هذا الإثراء الذي تحقق لا مجال للشك فيه بأدنى نسبة.

ما رسخه المركز من تقاليد علمية أمر يدعو إلى الاعتزاز والفخر سواء كان ذلك في الأدبيات والقضايا المطروحة أو الشخصية التي تتسم بهانتاجات وفعاليات المركز.

وقد غدا مركز دراسات الوحدة العربية منبراً للمفكرين والباحثين، وأثرى مبدأ التعددية باهتمامه بكل التيارات الفكرية في الوطن العربي. ولا يزال «يناضل»، إن صح التعبير، في المناادة بالوحدة العربية وتعميق الوعي بها لدى جماهير وعامة الناس بما ينشره من إصدارات وما ينظمه من مؤتمرات وندوات.

خامساً: لا شك في أنها خيارات ناجحة، وأنا مع الإضافة إلى هذه الاختيارات بأساليب أخرى من الملتقيات والمنتديات، وحلقات النقاش والحوارات المفتوحة في قضايا الأمة العربية.

إن اختيارات المركز قد تناسبت تماماً مع أهدافه، ولا بأس من إضافة اختيارات أخرى، وبخاصة إذا ما توسعت الأهداف.

إن الموضوعات التي تبقى بحاجة إلى تركيز أكبر، مهما بذل في سبيلها هي:

- قضية فلسطين أساساً.

- التراث والتقدم.

- نقل التكنولوجيا وتعريب العلوم.

- دراسة التحديات بأشكالها أمام العرب وبشكل دائم.

ويمكن المركز أن يعطي الاهتمام لكل تلك القضايا لأنها جميعاً - في رأيي - تعتبر أولويات بالنسبة إلى الوطن العربي.

لا أظن أن المركز يجب أن يكون بمنأى عن هذه القضايا .

سادساً: بالتأكيد فإن توسيع النشاط يمكن أن يتأكد من خلال ذلك ، ولكن توسيع هذه الاختيارات أفضل ، بما يؤدي إلى استحداث نشاطات جديدة .

جميع هذه الأنشطة ذات أثر كبير في إثراء مسيرة المركز ، لكن أعتقد أن موضوع الترجمة والتعريب له الأولوية ، وبالذات نية المركز إنشاء المؤسسة العربية للترجمة بما يخدم الحضارة والتقدم العربيين . . ولكن لا أرى ضرورة لإصدار دورية ثانية .

محمد جواد رضا(*)

الإجابة عن السؤالين الأول والثاني: من المتعذر الإجابة عن السؤالين فردياً . الطريقة المثلى للحصول على أجوبة معتمدة على دراسة آراء عينة من القراء المتابعين لـ المستقبل العربي وبقية مطبوعات المركز لأنهم بحكم استمراريتهم يستطيعون إعطاء إجابة معيارية عن هذه الأسئلة .

الإجابة عن السؤال الثالث: لا ريب في أن المركز قد طور نموذجاً طيباً للصدقية المالية في شؤون الحسابية وفي مكاشفة المعنيين بحقائق أوضاعه المالية . هذا النموذج مرشح للاقتداء به من قبل كل المؤسسات المماثلة للمركز .

الإجابة عن السؤال الرابع: الإجابة عنه هي «نعم» قطعاً . أما السؤال الفرعي الخامس ، فإن الإجابة عنه ستكون بـ «نعم» إذا رفعت منه (ال) التعريف واستيعض منها بـ «قاعدة عريضة» من الجماهير العربية .

الإجابة عن السؤال الخامس: كان تركيز المركز على التناول الايديولوجي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا تناول مهم من دون ريب ، كما إن القضايا التي تم تناولها كانت كلها قضايا حيوية من دون جدال . ولكن المركز أهمل الجانب الفكري الأكثر شفافية والأكثر إبانة عن رؤية الأمة لذاتها من خلال الأدب والفن . إن رجالاً مثل طه حسين والجواهري هم الأكثر كشفاً عن النسغ الحياتي والعاطفي الذي يؤطر رؤية الأمة لذاتها ومكانتها بين الأمم .

الإجابة عن السؤال السادس: أحبذ بقوة العناية بالأعمال المعجمية لتحرير القاموس العربي من أسر لغة «البدو الأقحاح» كما يقول محمد عابد الجابري . كذلك أؤيد بقوة تأسيس مشروع قومي للترجمة . ان أكثر ما يكتب في العربية

(*) قسم اللغة العربية والعلوم الاجتماعية - كلية الآداب والعلوم ، جامعة عمان الأهلية .

الآن هو إعادة إنتاج لتراث له قداسته التاريخية، ولكن من المشكوك فيه أن تكون له قيمة مستقبلية في حياة الأمة. لنتذكر ههنا أن تأسيس «دار الحكمة» من قبل المأمون في بغداد هو الذي فتح بوابة التلاقح الفكري بين الإسلام والتراث الحضاري الهيليني، ذلك التراث الذي فتح نوافذ واسعة جداً لفهم المنطق الديني فهماً حضارياً.

أما بالنسبة إلى السؤال الأكبر الوارد في رسالة تقديم الاستبيان والمتعلق بمسألة الوحدة العربية وما آلت إليه الآن. . فهو سؤال خطير حقاً، ومصدر خطورته حيرة ثلاثية الشعب تتمحن الضمير العربي الآن امتحاناً شرساً. فمن جهة، تداخل مفهوم العروبة بمفهوم الإسلام تداخلاً خصامياً وليس تداخلاً توفيقياً، حتى لقد أصبحت الناس مشوشة بالمراد من المفهوم نفسه. هل هو مفهوم عروبي يستدخله الإسلام أم هو مفهوم إسلامي تستدخله العروبة؟ وقيم أيهما ينبغي أن تغلب؟

أما الشبهة الثالثة من هذه الحيرة فيمثلها الإحباط الذي تعيشه الأمة بسبب خيانة كثير من المتكلمين باسم الوحدة للجوهر الأخلاقي لمفهوم الوحدة، وذلك بما فاءوا إليه من العنصريات والطائفيات والعشائريات وبما ارتدوا إليه من قيم البداوة والجاهلية. . . قيم الغزو والاستئثار بالعام من الأموال وتجويع شعوبهم للسيطرة عليها حتى عادت حيّة نابضة بالحياة. . . صورة ذلك اللؤم القديم الذي عرفه بعض العرب القدامى وخلدوه لنا في هذه الصورة الظالمة المظلمة:

يَبِيتُونَ فِي الْمَشْتَى مِلَاءً بَطُونُهُمْ وجاراتُهُمْ غَرثَى يَبْتَن صَوَادِيَا

إن المفاهيم الكبرى لا تتحول إلى قوة أخلاقية هادية إلا حين تصبح نهج حياة ملزماً للجميع، وكذلك هو مفهوم الوحدة العربية.

أحمد مالكي(*)

يُشرفني، ومركز دراسات الوحدة العربية على عتبة بداية عقده الثالث، أن أساهم في الاستطلاع الخاص بنشاط المركز ومدى تحقيقه لأهدافه، وحدود استقلاليته، ودرجة شفافيته، وعمق تواصله مع نخبة الأمة العربية وجماهيرها. كما يسعدني أن أكون واحداً من المشاركين، بتواضع، في الاجتهاد في كل ما يصون عطاء المركز ويجعله قادراً على الاستمرارية المتفتحة، المتجددة، والمنخرطة بإيجابية في التغيرات الحاصلة في البيئة العربية ومحيطها الدولي.

(*) أستاذ العلوم السياسية في كلية الحقوق - جامعة القاضي عياض - المغرب.

- ١ -

يرتبط نجاح مؤسسة ما في تحقيق أهدافها بأمرين اثنين، وضوح المشروع واستمرارية الأداء. والحال أن تجربة عشرين سنة في مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية جديرة بإثبات هذا الواقع: واقع الاستمرارية في ضوء وضوح المشروع. لذلك، نعتقد بأن الإجابة عن سؤال الأهداف لا ترتبط بمدى اقتراب أو ابتعاد المركز عما سطره في بيانه التأسيسي وحسب، بل بمدى اجتهاده في تعميق هذه الأهداف وإغنائها، وتنويع مداخل ووسائل إنجازها. . والحال أن ما راكمه المركز على امتداد هذين العقدين من أدائه غني عن البيان، وقد لا نجانب الموضوعية إذا قلنا بأنه كان في صدارة المؤسسات العلمية ومراكز البحوث العربية.

فإذا كان العقد الأول من عمر المركز قد رسم ميلاده، ورسخ استمراريته، وأعاد قضية الوحدة إلى دائرة الوعي والإدراك العربيين، فإن عقده الثاني قد ارتقى به إلى درجة النظر في قضايا ظلت، لمدة طويلة، من قبيل المحظورات، أو في أدنى الحالات من الموضوعات المنسية. . وفي هذه النقطة بالذات يكمن نجاح المركز في التواصل مع أهدافه، إذا اعتبرنا النجاح مسألة نسبية، ونظرنا إلى الهدف من زاوية الاستمرارية، والاجتهاد، والتجديد والإبداع. فعلاوة على موضوع الوحدة العربية، الذي يعتبر محور المركز وجوهر نشاطه، تناولت إنتاجاته قضايا الشرعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأوضاع الأقليات، والتنمية المستدامة، والتجديد الحضاري. . كما عاجلت موقع العرب ضمن العالم، واستشرفت مستقبل هذه المكانة وإمكانيات تطورها سلباً وإيجاباً. فمن اللافت للانتباه، في تجربة عشرين سنة من عمر المركز، اجتهاده في إعادة صياغة مفهوم الوحدة العربية وتجديد النظر في المداخل الممكنة لتحقيقها. . وهو ما يبرر اهتمامه بالتجارب القطرية، والمجموعات الجهورية، والتفاعل الواقعي والممكن بين العرب والقوى الإقليمية المجاورة، ومواقف الدول العظمى من الوحدة العربية، يضاف إلى ذلك ريادته في فتح حوار بين تيارات الفكر العربي، وإسهامه في خلق قدر من التواصل بين أجيال المجتمع العربي.

- ٢ -

وإذا كان منطق الأشياء يقتضي النظر إلى الأهداف من زاويتي الاستمرارية في الأداء، والقدرة على الخلق والاجتهاد، فبالمنطق نفسه يتوجب النظر إلى مسألة الاستقلالية التي تعد واحدة من مبادئ المركز وقواعده. . فكيف يمكن مؤسسة بحثية رافعة لمشروع قومي أن تصون كيائها المستقل، وتطوره، وتحافظ على تجده؟. . والحال أن عدداً كبيراً من المراكز العربية توسلت الاستقلالية فلسفةً لوجودها، ونهجاً

لنشاطها، فتوقفت في بداية الطريق، أو في أحسن الحالات في وسطها، أو على النقيض من ذلك أعلنت حيادها العلمي ونزاهتها الفكرية، فتحوّلت، تحت إكراهات الواقع، إلى ملحقات للمؤسسات الرسمية وعيون لمصادر القرار. إن سؤال الاستقلالية يستلزم النظر إليه من هذه الزاوية بالذات، وخصوصاً أن المحافظة على مسافة محترمة بين المؤسسات العلمية ومصادر صنع القرار، من القضايا الشاقة والمعقدة في وطن عربي يعج بالخلافات الأيديولوجية، والصراعات السياسية والاجتماعية. . ومع ذلك نعتقد بأن الحرص على مبدأ الاستقلالية، كما هو ملحوظ في تجربة مركز دراسات الوحدة العربية، سلوك محمود، وإن كانت ضرورات الواقع تستوجب أحياناً قدراً من المرونة في تصريف هذا المبدأ وإعماله. فالانفتاح الذي لا يفرط في ذاتية المركز واستقامته العلمية، قد لا يتعارض، بالضرورة، مع مبدأ الاستقلالية، علماً بأنه من المراكز القليلة التي تعتمد حقاً مبدأ الشفافية في ما يتعلق بموارده ومصروفاته.

- ٣ -

تشكل قائمة منشورات مركز دراسات الوحدة العربية حصيلة مضيئة في مسيرة الفكر العربي على امتداد النصف الأخير من هذا القرن. . وقد لا نجانب الحقيقة إذا جزمنا بأن ما أنتجه المركز، من حيث العمق الفكري، والصرامة العلمية، والشمولية المعرفية، لم تنتجه مؤسسة أخرى على صعيد الوطن العربي، بما في ذلك الهيئات التي توفرت لها أرقى الشروط المادية والأدبية. وكواحد من المتابعين، بكل تواضع، للحياة العلمية والفكرية العربية، ومشتغل بالحقل الجامعي، ألمس على وجه الدقة مكانة المركز وحظوته في داخل دوائر البحث وقطاعاته. فتنوع رصيده العلمي، وتشعب حقوله المعرفية، وشساعة آفاقه، قد أصبحت مرجعية لا مندوحة عنها للباحث في القضايا العربية، ولا سيما إذا استحضرنّا إفراط المركز في الحرص على التقاليد العلمية الراقية في صياغة المخطوطات، وكتابة النصوص، وإعداد الدراسات والبحوث. . ولعل الالفت للانتباه أن عطاء المركز لم ينحصر في إنتاج ما له صلة بحاضر الوطن العربي دوماً ومجتمعات، بل تجاوزته إلى إبراز تاريخ تكوين الأمة وإظهار العناصر المميزة لها، كما قام بجهد ملموس في مواكبة التغيرات الدولية ودرجة تفاعلها مع المنطقة العربية. ونميل إلى القول بأن ندوات مركز دراسات الوحدة العربية كانت سباقاً إلى البحث في نوعية هذه التغيرات وطبيعة تأثيرها في العرب إيجاباً وسلباً. . ومع ذلك ينبغي ألا تحجب عنا هذه الحصيلة المثمرة طرح سؤال، نعتبره مركزياً في سياق هذا التقييم، فهل تمكن المركز من خلق تواصل واسع

مع مكونات المجتمع العربي وجماهيره؟ وهل نفذت غزارة إصداراته إلى الوعي والإدراك العربيين، فخلقت بذلك تياراً واسعاً متمثلاً لفكر المركز وتراكمه المعرفي؟ أم إن الحصيلة، على هذا المستوى، كانت متواضعة، إن لم نقل محدودة؟ إننا نخشى أن يبقى الحوار - الذي سعى المركز لأن يكون ممتداً بين الأجيال والتيارات، والمدارس - حديثاً متبادلاً بين مكونات النخبة من دون سواها. . لذلك نتطلع لأن يكون العقد الثالث، في مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية، لحظة تفاعل النخبة مع قواعدها، وتاريخاً مميزاً لتمثل فكر المركز وترجمته على صعيد الممارسة العربية، كما نأمل أن تحظى ثقافته بقدر من الاستجابة من لدن قطاعات المجتمع المدني. وقد لا نبالغ إذا قلنا بأن المركز مطالب، وهو على عتبة ولوج عقده الثالث، بإنجاز عملية الانتقال من حالة استنهاض النخبة العربية المتنورة، إلى تجسير الفجوة بين هذه الأخيرة وجماهيرها. فتحديث النخبة وإمدادها بقيم الحوار، والتعددية، والاعتراف بشرعية الاختلاف، قد تكون مقدمات أساسية لإبلاغ نداء الوحدة، لكن لن تكون، كافية، بكل المقاييس، لتحويل الوحدة من طور المشروع إلى حالة الضرورة.

- ٤ -

لقد توفيق المركز في مجمل إنتاجاته العلمية، سواء الصادرة في شكل كتب، وندوات، وسلاسل، أو التي تضمنتها أعداد مجلة المستقبل العربي، التي نريد، بالمناسبة، الإشادة بانفتاحها الدؤوب على مدارس الفكر العربي والإنساني، وانتظامها المفرط في الصدور، حتى في أكثر اللحظات دقة وحساسية. لقد كنا ننظر إليها، نحن الذين ننتمي إلى أقصى مغارب الوطن العربي، بتقدير واثمين عاليين وهي تصل في وقتها المحدد في أوج اشتداد الحرب الدائرة في لبنان. . علماً بأن منابر أخرى توفرت لها شروط الأمن، والاستقرار، ويُسَرَّ العطاء، لم تصل إلى درجة انضباط المجلة والتزامها بالتواصل مع القارئ العربي. لكن هل وجد هذا القارئ ضالته في ما راكم المركز من إنتاجات؟ وهل كان القيمون على هذه المؤسسة محقين في الإمساك بالقضايا المفصلية للمجتمع العربي؟

نعتقد بأن قائمة منشورات المركز وأعداد مجلته غنية عن البيان. فالمركز أمسك بجمل قضايا الوطن العربي، ونَبّه إلى أدق وأخطر تحدياته، وتعاطى مع أبرز التغيرات الدولية والإقليمية، وأعاد الاعتبار العلمي لتاريخ الأمة وتراثها، وجهد من أجل استشراف مستقبل المنطقة ورسم مكانتها الممكنة، معتمداً في ذلك أسلوب البحث الرزين، والتناظر الحر والمتنوع.

وكل ذلك علامة مميزة للعقد الثاني في عمر مركز دراسات الوحدة العربية. إن

المؤمل من هذه المؤسسة ومن القيمين عليها من أخيار هذه الأمة السعي إلى الانتقال من العام إلى الخاص، من المسح المعرفي لمظاهر حياة الأمة إلى التدقيق والتفصيل في جزئيات و«خصوصيات» مكوناتها، وفي هذا الصدد قد يكون مفيداً الاهتمام بالدراسات القطرية، أو في أدنى الحالات الأبحاث الجهوية، لاستبيان المقومات الخاصة وفرزها عن العناصر المشتركة بقصد إعادة بناء القطري والخاص على أساس قومي . . ولربما تكون المقاربة المعتمدة على البحث الميداني والتجريبي ثمرة في هذا المجال . وفي موضوع الندوات، نقترح على المركز تنويع قائمة المشاركين، والاجتهاد في اكتشاف الطاقات العلمية الطالعة، وهي كثيرة في وطننا العربي، ونأمل أن يكون معيار الكفاءة والخبرة والتفاعل مع المشروع الحضاري القومي العربي للمركز الفيصل في عملية الاختيار، لأن تنويع المساهمات، وتجديد روافدها الفكرية، من شأنهما إمداد المركز بدماء جديدة قادرة على الحفاظ على جذوته متقدة، متدفقة، ومنفتحة على الاجتهاد .

- ٥ -

لقد ارتبط تأسيس المركز بواقع الأمة العربية وما آلت إليه أوضاعها، وارتنت مشروعية وجوده واستمراره بمدى مساهمته في التفكير في هذا الواقع، والعمل على الارتقاء به من حالة الترهل والعسر إلى وضعية اليُسْر الفاعل والفعال في العطاء الإنساني . ومن هذه الزاوية بالذات، تسعفنا حصيلة نشاط عشرين سنة على الإقرار بوفاء المركز لجوهر بيانه التأسيسي، واستقامته في التعبير عن مطامح المشروع الحضاري القومي العربي . . ولربما ينفرد، من دون سواه، بالريادة في الدفاع عن هذا المشروع اقتناعاً وبحثاً وتفكيراً . فهل يكفي هذا للاطمئنان على صحة جسم المركز وسلامة توجيه القيمين عليه؟ أم إن حالة الأمة العربية وتعقد قضاياها ونوعية التحديات الملزمة لها، تستوجب منه إعادة ترتيب الأولويات، والإمساك بأكثر المفصل أهمية وعمقاً وخطورة؟ لذلك، نعتقد بأن المركز مطالب بالاجتهاد في انتقاء وسائل العمل الكفيلة بإشاعة قيم التحديث، والعقلانية، والتنظيم . . لأنه من دونها يتعذر استيعاب طبيعة المشروع الحضاري القومي العربي وتمثل أبعاده، والاندفاع الإرادي والمسؤول في استراتيجيته . وليس خافياً على المركز وعلى وعي القيمين عليه، أن معرفة الآخر وإدراك تفكيره والاطلاع على إنتاجه شرط عين لا شرط كفاية للاستفادة منه، والتناظر معه، وبناء علاقات متكافئة مع وحداته السياسية، ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أحسن المركز حين فكر مؤخراً في إحداث «المؤسسة العربية للترجمة»، وإن

كان مجدياً لو حظي المشروع بالأولوية منذ البداية . . لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله . إن مشروعاً من هذا النوع والحجم إذا توفرت له سبل النجاح ، وتضافرت من أجله الإرادات الخيرة ، سيشكل ، بكل المقاييس ، فتحاً جديداً في مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية . فالترجمة الهادفة ، والواعية ، تعد شرطاً للاندفاع في زمن الحداثة ، ومواكبة ركب المدنية المعاصرة . . وقد يجد العرب في تجربة اليابان خير نموذج للتدليل على مكانة الترجمة في تحديث المجتمع والإنسان . في هذا الصدد نأمل أن يجتهد المركز في رسم استراتيجيا واضحة ودقيقة وفعالة في مجال الترجمة ، فالمطلوب التبرص في انتقاء أحدث الإنتاجات العلمية من أرقى المرجعيات الفكرية والحضارية . فالتفوق في جعل الترجمة مساهمة في تحديث العقل العربي والنهوض بمشروعه القومي ، يستلزم النجاح في تحديد مواصفات العمل موضوع الترجمة ، أي الإنتاج العلمي المتوفر على قيمة معرفية واستراتيجية . ونقترح بالمناسبة ، أن يواكب عملية الترجمة ونقل المعارف والخبرات ، التعريف بإنتاجنا القومي ، الذي نلمس فيه قدراً من العلمية يقترب أو يوازي نظائره في العالم . فالحداثة تغطي بالانفتاح على الأوجه المشرقة في تراث «الآخر» ، لكن تترسخ ويشند عودها بالكشف عن عطاء «الأنا» ، والعمل على تعميقه والارتقاء به ليغدو قادراً على اختراق الكونية . أليست الحداثة بمعنى ما اندفاعاً في الكونية؟

نأمل أن يدخل مركز دراسات الوحدة العربية عقده الثالث وكله عزيمة على جعل عنوان مرحلته المقبلة : **المساهمة الفعلية في تحديث المجتمع العربي وهو يطرق أبواب الألفية الثالثة .**

إبراهيم سعد الدين(*)

الإجابة عن السؤال الأول :

١ - الصيغة المطروحة حول أهداف المركز واضحة بما فيه الكفاية وإن كان من الأفضل أن تستبدل العبارة «المتجه رئيسياً لدراسة القضايا المتعلقة بالوحدة العربية» بحيث تصبح طبقاً لذلك : «العمل الفكري المتجه رئيسياً لدراسة القضايا المتعلقة بالوحدة العربية ، والعمل لذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي والنشاط المتلزم» .

٢ - وفي رأبي أن المركز قد حقق هذه الغاية بدرجة كبيرة من الشمول والكفاءة . ويبرز ذلك في الحجم الهائل من الدراسات والمؤتمرات التي تمت إما بتكليف من المركز أو ضمن أعمال المؤتمرات التي عقدها ، والتي تم نشر أعمالها ضمن ما نشره

(*) مدير منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط .

المركز من كتب، كما يتبين من استمرار وانتظام المجلة ومستواها الرفيع .

٣ - على رغم أن الكمال لا يمكن أن يتحقق لبشر أو لمؤسسة إنسانية، فليس في قدرتي أن أحدد أي أوجه لقصور في عمل المركز لتحقيق أهدافه . وأعتقد أن الجهد المبذول والمستوى الرفيع المتحقق للعمل هو مما يشكر ويستحق التقدير والإشادة .

٤ - ليس هناك ضرورة لإعادة النظر في أهداف المركز .

الإجابة عن السؤال الثاني : في إطار الظروف السائدة في الوطن العربي، فإن الحفاظ على استقلالية المركز السياسية والفكرية والمالية يعتبر إنجازاً كبيراً لا يتكرر إلا في حالات نادرة .

الإجابة عن السؤال الثالث : الأساليب المتبعة لوضع مبدأ الشفافية موضع التنفيذ كافية .

الإجابة عن السؤال الرابع : لا شك في أن الإنتاج العلمي للمركز قد ساهم في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية، كما ساهم المركز بتكريس التقاليد العلمية .

وقد حقق المركز قدراً كبيراً من التواصل مع المفكرين والباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية . ويقدر للمركز الانفتاح على الأجيال الشابة من الباحثين .

وفي حدود الهدف الذي حدده لنفسه، فقد نجح المركز بالتعامل مع أكثر من تيار سياسي وفكري وشمل إنتاجه العلمي المنشور وجهات نظر متعددة .

ويقدر للمركز بوجه خاص تعريف القارئ العربي بالمفكرين العرب من كل الأقطار العربية في المشرق أو المغرب، وحتى بالمفكرين العرب الذين يعيشون خارج الوطن العربي .

ويخاطب نتاج المركز المثقفين المهتمين بقضايا الوطن العربي بصفة خاصة ولا يخاطب الجماهير العربية بصفة مباشرة .

وعلى رغم أهمية إنتاج المركز، فليس من شأن أي إنتاج علمي مهما كانت أهميته أن يؤدي بذاته إلى إشاعة نداء الوحدة بين صفوف متلقيه، إذ إن قبول هذا النداء يتأثر بالعديد من العوامل وعلى رأسها الأوضاع السائدة في الوطن العربي والنجاح والإخفاق في الجهود الوجدانية والتحديات التي تواجه الأمة من ناحية، وتواجه الجماهير العريضة من ناحية أخرى .

الإجابة عن السؤال الخامس : غطى المركز العديد من القضايا والموضوعات الحيوية في إطار هدفه . وتميزت المؤتمرات التي عقدت بطرح أهم القضايا المعاصرة

والارتباط بالواقع وعدم إهمال ما هو جديد. ويصعب الحكم على مدى توازن الاختيارات وتحديد نقاط التركيز والنقاط التي يمكن أن تكون قد أهملت من دون حصر دقيق لكل الأعمال واستعراضها وهو ما يصعب عمله. وقد يكون من المفيد إعطاء اهتمام خاص لتدارس الآثار التي يمكن أن تترتب على الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة في الأوضاع العربية بصفة عامة، وعلى القضايا المتعلقة بالوحدة العربية بصفة خاصة.

وقد تجنب المركز الدخول في القضايا الخلافية بين الدول العربية أو التي تتعلق بالمنازعات بينها، كما تجنب القضايا الخاصة بالأوضاع السياسية الراهنة في البلدان العربية كلها. وهو تجنب محمود في إطار تركيز المركز على الهدف المتعلق بالوحدة العربية والإسهام الفكري في هذا المجال.

الإجابة عن السؤال السادس: من المفيد تدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى خلال شبكة من شبكات الاتصال الدولية (Internet)، ومن المهم أن يصبح ناتج أعمال المركز متاحاً للباحثين من خلال شبكات الاتصال الدولية.

حليم أبو عز الدين (*)

يسرني أن أعتنم مناسبة مرور عشرين سنة على قيام مركز دراسات الوحدة العربية، وبدء نشاطه القومي المثمر للإشادة بما قام به هذا المركز المميز من نشاطات مرموقة، تكاد تكون، بجديتها وعمقها واستمراريتها، مفرطة في الوطن العربي، وبخاصة أننا نحن، جيل الثلاثينيات من القوميين العرب، الجيل الذي نشأ على وهج تعاليم من سبقنا من الجيل القومي الرائد الحديث - جيل الأساتذة المعلمين ساطع الحصري وقسطنطين زريق، ومن حاكهما من المرشدين القوميين.

وكان لمركز دراسات الوحدة العربية الفضل في نشر وتعميم تعاليمهم جميعاً. لقد كانت نشاطاتنا الفردية والجماعية محدودة ولكنها تأسيسية في هذا المضمار. فقام مركز دراسات الوحدة العربية ليجمع بينها وينسقها ويهذبها ويُنشئها على قواعد عصرية وتنظيمية حديثة ومستمرة.

وإنني لا أقصد من قولي مجرد الثناء على أعمال المركز ونشاطاته، بل قول الحق الصريح وتكريسه أمام الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وإنني أقول، وبصراحة، وبكل تواضع، وأنا من الذين شاركوا في إرساء الأسس

(*) سفير سابق - لبنان.

الأولى لجامعة الدول العربية، أقول إن مركز دراسات الوحدة العربية سد الكثير من الفراغ الذي خلفه قيام جامعة الدول العربية بسبب خلافات سياسية معروفة .

إن مركز دراسات الوحدة العربية هو الجامعة العربية الفكرية الثقافية الحضارية . إنه مركز الإشعاع القومي العربي الذي ينير الطريق أمام العمل القومي العربي الصحيح .

وأود الإجابة عن أسئلة الاستطلاع بما يلي :

أولاً: أهداف المركز واضحة وجلية وعلمية .

ثانياً: استقلالية المركز ، وهي أحد مكونات نجاحه ، واضحة وبيّنة .

ثالثاً: شفافية موارد المركز ومصروفاته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستقلاليتها ، وهي والحمد لله ، كاملة الوضوح .

رابعاً: إنتاج المركز الفكري والثقافي والحضاري هو العامل الأول في نجاح المركز وتأثيره في المحيط القومي العربي ، وفي المحيط الخارجي .

خامساً: في اعتقادي أن إنتاج المركز : الكتب والمجلة والندوات ، هو الظاهرة القومية الرائدة والبارزة في أعماله .

سادساً: في اعتقادي أن المركز يمكن أن يتجه نحو الإكثار من الأنشطة العلمية التي يحتاج إليها وطننا العربي والتي توجه العالم كله اليوم .

وختاماً لا بد من التنويه بصاحب الفضل الكبير في توجه المركز وفي نجاحه ، د . خير الدين حسيب .

طه جابر العلواني(*)

إنني بوصفي إنساناً عربياً تابع كثيراً من أوجه نشاط المركز منذ نشأته حتى اليوم ، ولا أزال أتابع هذا النشاط المبارك ، أستطيع القول بأن فكرة القومية العربية وأهدافها الأساسية أو قمة أهدافها الأساسية وهي الوحدة ، ما كان لها أن تتبلور وتحيا في هذا الجيل لولا جهود وبحوث ودراسات مركز دراسات الوحدة العربية .

لقد استطاع المركز أن يضع أسساً نظريةً للقومية وللوحدة - سواء وافقناه على ذلك أو خالفناه - ولم تبرز تلك الأسس بالوضوح الكافي من قبل في تينك

(*) رئيس جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الفترتين، مما جعل قضية الوحدة وقضية القومية العربية في المرحلتين اللتين سبقتا مرحلة تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، تبدو وكأنها مجرد شعارات عاطفية اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار.

أما دراسات مركز دراسات الوحدة العربية وبحوثه وندواته، فقد نجحت إلى حد كبير في بناء هذا الإطار وتأسيسه. وإذا كان هناك شيء قد قصرت عنه جهود مركز دراسات الوحدة، وبعض المراكز الزميلة مثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فهو عدم بناء التيار العربي الفاعل القادر على إحداث النقلة الحضارية وفقاً لذلك الإطار النظري.

ومن هنا، إن هذا التيار الذي نتمناه وعملنا له وننتظر ظهوره لإحداث النقلة النوعية لأمتنا، لن يستطيع الإطار النظري الذي قدمه مركز دراسات الوحدة العربية بمفرده أن يحدثه أو يوجده، بل لا بد من إضافات فكرية ونظرية أخرى، هي الإضافات الكامن بعضها تحت المحاولات التي شارك فيها وبادر إليها أيضاً مركز دراسات الوحدة العربية، إذ إن المطلوب إطار نظري متكامل قادر على إعادة بناء النظرة العربية الكلية والرؤيا العربية التي يمثل الإسلام مستودعها الأساس، وهادي مسيرتها لكي تساهم تلك الرؤيا في معالجة أزمات العقل العربي والعقل الإسلامي معاً، بل ليتمكن العربي من التقدم إلى عالم اليوم بما يليق بماضيه الحضاري وقدراته الرسالية لمعالجة مشكلاته العالمية، وبذلك تساعد الأمة العربية وعمقها في الأمة الإسلامية على الخروج والانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الفاعلية والبناء والإنجاز والمشاركة العالمية. الأمر الثاني: أن تهيأ الطاقات اللازمة لتحويل تلك الأفكار إلى تيارات اجتماعية تحرك سائر أجزاء الوطن العربي المفكك بشكل متناغم ومنسق. وهذا ما يقتضي التقاء مفكري الأمة العربية عليه كهّم مشترك، ليعملوا على إيجاده. فلعل التيار المنشود يولد بجهود هذا الجيل حتى ولو بعد ذهابه.

الإجابة عن السؤال الأول: لقد قام المركز بتحديد أهدافه على نحو واضح، على أنه كان يمكن له أن يقدمها بشكل أفضل وأكثر وضوحاً. وتدعو الضرورة إلى إعادة قراءة هذه الأهداف وبلورتها ووضعها في سياق المرحلة، وتصنيفها إلى أصناف عديدة، منها استراتيجي ومنها ما هو غير استراتيجي . . .

الإجابة عن السؤال الثالث: أرى أن مستوى نجاح الأساليب التي يعتمدها المركز لتأكيد مبدأ الشفافية هو جيد جداً.

الإجابة عن السؤال الرابع: لقد حقق إنتاج المركز الفكري مهمته في إثراء الحياة الفكرية والثقافية العربية على نحو كبير، على أن الطريق إلى تكريس تقاليد علمية ثابتة

لا يزال طويلاً. وفي رأيي أيضاً أن نتاج المركز لم يسهم في ترسيخ مبدأ التعددية. أما من حيث وصوله إلى قطاعات شعبية عريضة فقد تم له ذلك بشكل محدود.

الإجابة عن السؤال الخامس: أعتقد أن اختيارات المركز من حيث الموضوعات الفكرية كانت ناجحة إلى مدى كبير، وكذلك كان انسجامها مع أهدافه. على أن المشكلات الفكرية والثقافية ما زالت في حاجة إلى بحث، وخصوصاً القضايا الفكرية التي ساهمت في تكوين العقل العربي.

الإجابة عن السؤال السادس: إن القيام بأعمال معجمية، وبمشروع قومي للترجمة وغيرها من النشاطات اللغوية والفكرية مفيد وضروري، كما أظن أنه من المناسب القيام بوضع خارطة شاملة للأفكار الرئيسية التي قدمتها دراسات المركز وندواته ومجلته، ودعوة مجموعة من المفكرين لمناقشتها لمعرفة الأبعاد والأفكار التي لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة.

رياض قاسم(*)

الإجابة عن السؤال الأول: أعتقد أن المطلعين، بوضوح، على أهداف المركز هم كثرة.

لكن مقتضيات المتابعة والتذكير والتواصل مع القراء توجب إعادة طرح هذه الأهداف على صعيد «العلم بالشيء» وذلك من خلال ندوة صغيرة وبحدود ٥ - ٧ أشخاص يعيدون التداول بأبرز الأهداف. ويكون نشر هذه الندوة في المجلة أمراً مفيداً.

كما أعتقد أن المركز نجح في تحقيق مجموعة أهداف أساسية، من أبرزها أنه ما زال بفكره القومي يشغل مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين، وما زال قادراً على إيصال الفكر القومي إلى شرائح عمرية، واجتماعية مختلفة.

إن اقتراح إقامة ندوة، تحمل ورقة عمل، تبرز فيها أهداف المركز، وتتضمن محور النقاش الجدي حول مجالات النجاح والتقصير، يكون أمراً وظيفياً، ولا بد من أن تطرح مسألة إعادة النظر، في الأهداف من زوايا مختلفة.

الإجابة عن السؤال الثاني: لا أحد ينكر استقلالية المركز، وقدرة القيمين عليه في جعله بمنأى عن أي احتواء سياسي أو حزبي أو فئوي.

(*) أستاذ في كلية الآداب - الجامعة اللبنانية.

ولا أعتقد وجود أوجه قصور في هذا المجال . فالمطلع على يوميات المركز وما يصدره كل سنة من تفاصيل عن الموازنة والنفقات يتأكد من ظاهرة الشفافية التامة .

الإجابة عن السؤال الثالث : أعتقد أنها صائبة ، ولا حاجة إلى المزيد من التأكيد .

الإجابة عن السؤال الرابع : أعتقد ذلك .

الإجابة عن السؤال الخامس : لا ريب في أنّ مثلث الكتاب والمجلة والندوة كان عملاً يسعى إلى التكامل في التقاط الحدث ، وصياغة القضية برؤى حديثة ، واستنبات مفاهيم وآراء على قاعدة المنفعة الفكرية في تبادل وجهات النظر لإرادة بلورة النصّ القومي وجعله تواصلياً مع المثقفين العرب .

أعتقد أن هذه «المكتبة» القومية ، تراثاً ومعاصرةً ، قد نجحت في كثير من اختياراتها ، ولا سيما الندوات .

أذكر في هذا المجال ، أن العديد من المثقفين العرب ، الذين تسنّى لي مقابلتهم في بيروت أو سواها من العواصم العربية ، قالوا لي في معرض رأيهم بندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» أنهم اغتبنوا بما جاء في بحوث هذه الندوة ، وباتوا على بصيرة أكثر وضوحاً بمصطلح المجتمع المدني . وفي الواقع أن أثر هذه الندوة ، قد تجلّى في كثير من المقالات والبحوث التي صدرت بعد عام ١٩٩٣ ، ولما نزل .

والشيء نفسه في ما تركته من آثار إيجابية ندوة العلاقات العربية - الإيرانية التي بدّدت مجموعة أخطاء كانت عالقة في ذاكرة المثقفين ، وفتحت آفاق البحث بين الحضارتين العربية والإيرانية .

أعتقد - شخصياً - أن المركز قد نجح في معظم اختياراته ، إذا نظرنا إلى المسألة القومية من منظور الانفتاح الحضاري ، وغُنيّا بقضاياها الاجتماعية والأدبية والاقتصادية والسياسية . إن التنوّع في الإصدار ، كي يشمل مروحة الاهتمامات المعاصرة مؤشّر إلى ما ذهبت إليه .

إن عدم تركيز المركز على رسائل الدكتوراه ، إلا في حيّز مدروس بعناية ، كان محقّقاً . كما أنه أصاب في التقليل من الاهتمام بنشر الموضوعات الموهلة في القطرية ، التي تبقى مجالات استثماراتها في البعد القومي محدودة .

- لكن المركز لم يكن محقّقاً في عدم التركيز على البحوث المعمّقة التي تتناول الطفل العربي في واقعه ومستقبله .

- كما لم يكن المركز محققاً في إغفال المعجم العربي وقضايا وأثره في الفكر الحديث، وقضايا «الأمية» و«العمالة العربية» و«أسواق العمل».

إن القضايا والموضوعات التي تتصدر ما يجب على المركز أن يعطيها الاهتمام الأوفى، هي:

(١) موضوع الطفل العربي: بحوث في المجلة، واستطلاعات أو استبيانات دقيقة تكون وثيقة أو دراسة ميدانية لهذا الموضوع - معجم للطفل العربي - معجم مدرسي للمرحلة التعليمية ما قبل الجامعة... إلخ.، وندوة على مستوى الوطن العربي تطلق الموضوع وترسم مبادئه وأهدافه.

(٢) توجيه اهتمام الباحثين إلى أهمية الكتابة في موضوع أثر الظاهرة العسكرية في تشكيل الأنظمة العربية، وما تركت من تداعيات. وهناك نواة لهذا العمل تم نشرها في المركز.

(٣) العناية ببحوث الأمن القومي من حيث المستويات: المياه، الأقليات، اللغة، الأطراف والانفصال... إلخ.

(٤) الاهتمام بـ «الشباب العربي»: قضايا، حدود مشاركته في المسائل القومية.

(٥) توسيع دائرة الاهتمام البحثي بأسواق العمل، والعمالة العربية.

(٦) استكتاب بعض الكفاءات المختصة بالعقول العربية المهاجرة، والعناية بدراسة أسباب الهجرة، والسبل البديلة، مع التشديد على الدقة في مثل هذه الأبحاث.

الإجابة عن السؤال السادس: اقترح، على صعيد الكتب، أن يتشدد المركز في اختيار المخطوطات، ويعطي الأولوية لتلك التي تترجم ما جاء في المشروع الخمسي للمركز، مع تمرير المخطوطة على لجنة استشارية متخصصة، تنظر إلى المخطوط من منظوري دوره القومي وعمقه الأكاديمي.

واقترح أن تحمل المجلة، مرة في السنة، استطلاع رأي في قضية ساخنة، أو مهمة، مما يثير الرأي، ويحقق التواصل على أبعد مدى. كما أرى أن إصدار معجم لغوي وآخر يتخصص بالمعاني، بحيث يشارك في الإعداد والتحرير والإخراج نخبة من الوطن العربي، ضرورة يستوجبها الطلب المتزايد على المعاجم.

أما إنشاء مؤسسة قومية للترجمة، ترى النور في هذه المرحلة، فإنه من الأمور الصائبة، فكرياً ومادياً.

الفصل العاشر

ماذا قالوا في الذكرى العاشرة لتأسيس المركز^(*)

د. أحمد صدقي الدجاني
أستاذ التاريخ العربي المعاصر (فلسطين).
الإنسان. صدر له عن مركز دراسات الوحدة
العربية، كتابان: اتجاهات الرأي العام العربي
نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، والنظام
الاجتماعي العربي الجديد.

د. برهان غليون
أستاذ الاجتماع السياسي ومستشار باليونسكو
(سوريا).
أ. سيد يسين
مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بالأهرام (مصر).

د. سعد الدين إبراهيم
أستاذ الحقوق في الجامعة الأمريكية - القاهرة
(مصر)، والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق
أ. فاروق أبو عيسى
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب (السودان).

إدارة الندوة: د. علي الدين هلال
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، صدر له عن مركز
دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جميل مطر، كتاب النظام الإقليمي العربي.

(*) بمناسبة مرور عشرة أعوام على إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية. عُقدت هذه الندوة بمقر اتحاد
المحامين العرب في القاهرة، يوم السبت الموافق ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، وذلك لتقويم إنجاز المركز خلال
السنوات العشر الماضية، واستشراف تبعات ومهام المستقبل. وقد شارك فيها طبقاً للحروف الهجائية كل من السادة
الواردة أسماؤهم أعلاه. ونشرت تحت عنوان: «عشرة أعوام على إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية: دروس
التجربة وتبعات المستقبل»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار/مارس ١٩٨٥)، ص ١١١ - ١٢٢.

● **علي الدين هلال** : نجتمع اليوم ومعني بيان تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ، الذي أعلن عنه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ (ولكن إجازة تأسيسه في لبنان صدرت في آذار/مارس ١٩٧٥) ووقع عليه في ذلك الوقت اثنان وثلاثون مثقفاً من مختلف أقطار الوطن العربي. وقد نص البيان على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية وحدد غاياته في البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية ، بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي. وكذلك حدد البيان الأسس والقواعد التي تحكم عمل المركز. ومن أهم هذه القواعد :

- إن وسيلة المركز في تنمية الوعي الوحدوي العربي ، هي إعداد دراسات وبحوث ، أو القيام بترجمة بحوث تحلل الواقع العربي في شتى مظاهره وجوانبه ، والعراقل التي تعترض سبيل الوحدة العربية.

- أن يعمل المركز على مخاطبة جميع طبقات وفئات المجتمع العربي ، في مختلف شرائح الأعمار ، والاختصاصات ، بالشكل والأسلوب المناسبين.

- إن دراسات المركز وبحوثه وندواته ، وجميع أشكال نشاطه الأخرى ، لا تتناول الأوضاع السياسية القائمة في الوطن العربي. كما إن المركز لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي ، ولا يدخل في صراعات أو خلافات السياسة ولا يرتبط بأية حكومة ، ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات أو جبهات.

وتأكيداً لما جاء في بيان التأسيس ، فإن افتتاحية العدد الأول من مجلة المستقبل العربي الصادر في أيار/مايو ١٩٧٨ ، بلورت هذه الأهداف في بعض الفقرات ، منها : «إن هدف المجلة هو محاولة رسم الطريق وتبيان معالمها نحو المستقبل المنشود ، من خلال فهم الواقع وفحص المعوقات أو البحث عن الأدوات الدافعة والأساليب الصالحة ، كذلك بدراسة الأفكار والتجارب والسير والمشاريع والمحاولات بأنواعها المختلفة السابقة والحاضرة ، أو بطرح الجديد من الأفكار وعرض الجديد من المشاريع واقتراح الجديد من التصورات والاجتهادات».

وعند محاولة تقويم نشاط المركز بعد عشرة أعوام من تأسيسه ، وبعد ثماني سنوات من العمل الفعلي - ولأنه لم يبدأ عمله الفعلي بسبب أحداث لبنان إلا في أول عام ١٩٧٨ ، بعد تجربة قصيرة قبل ذلك في الكويت لم يكتب لها النجاح - أعتقد أنه من المناسب اعتبار ما جاء في بيان تأسيس المركز وافتتاحية العدد الأول من مجلة المستقبل العربي ، حول أهداف المركز وقواعد وأسس العمل به ، المحك الأساسي للتقويم.

وخلال الأعوام العشرة الماضية ، صدر من مجلة المستقبل العربي حتى شباط/فبراير

١٩٨٥، ٧٢ عدداً، وأصدر المركز خلال هذه الفترة ٦٥ كتاباً، تنتظمها مجموعة من السلاسل، سلسلة ندوات فكرية، وسلسلة كتب المستقبل العربي، وسلسلة أطروحات الدكتوراه. وبجانب العاملين الكبيرين وهما ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠^(١)، والكتاب السنوي يوميات ووثائق الوحدة العربية^(٢). هذا إضافة إلى سلسلتي الناشئة ربوع بلادي وفتى العرب اللتين صدر منها حتى الآن ١٥ جزءاً.

وأتصور عدة نقاط كمدخل للتحليل: الأولى، تدور حول دلالة استمرار المركز كمؤسسة خاصة، وأن الخبرة العربية تؤكد سرعة قيام وانتهاء المؤسسات الفكرية، إذ ظهرت مؤسسات كانت واعدة لكنها لم تمتلك القدرة على الاستمرار. والثانية، ترتبط بالرواج الفكري لنتاج المركز العلمي، فحصيلته مبيعات الكتب هي المصدر الرئيسي لتمويل نشاطاته اليومية، وتقريباً جميع كتب المركز طبعت مرتين أو ثلاثاً أو أكثر. والثالثة، تتمثل في دخول إنتاج المركز العلمي إلى جميع الأقطار العربية، وهذا يدل على أن الأقطار العربية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، ترى في الإنتاج الفكري لهذه المؤسسة قاسماً مشتركاً يشد هذه الأقطار إلى بعضها البعض. والنقطة الرابعة، والأخيرة هي أن النتاج العلمي للمركز امتد ليغطي مختلف المجالات، فباستعراض عناوين المؤلفات التي صدرت عن المركز، نجد أنها حصيلته متنوعة شملت: المواصلات، والموارد المعدنية، والسياسة العلمية والتكنولوجية، والاقتصاد العربي، والنظام النقدي، واللغة، والتاريخ، والأدب، يُضاف إلى ذلك الفكر السياسي، والعلاقات الدولية.

ويمكن أن أ طرح ثلاثة موضوعات كجدول أعمال لمناقشات الندوة:

الموضوع الأول: نظرة عامة على إسهام المركز في الحياة الفكرية العربية، سواء في ما يتعلق بالمضمون أو بإرساء أسس وتقاليد علمية جديدة.

الموضوع الثاني: ملاحظات على بعض أنشطة المركز كالمجلة أو الندوات أو سلاسل الكتب التي يصدرها المركز.

الموضوع الثالث: تحديد تبعات وواجبات المركز خلال الحقبة الثانية من حياته.

ونظراً إلى الارتباط الوثيق بين الموضوعين الثاني والثالث فإنه يمكن مناقشتهم معاً.

(١) ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ -

١٩٨٦)، ٣ مج في ٧ أقسام.

(٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠ - ١٩٩٧).

☆ **سعد الدين إبراهيم** : أنتهز هذه الفرصة لأحيي مركز دراسات الوحدة العربية في عيد ميلاده العاشر. ونحن بصدد تقويم نشاط المركز خلال الحقبة الأولى من حياته، أتصور أنه من المفيد الرجوع بالذاكرة إلى الوراء قليلاً، لمعرفة جذور فكرة إنشاء هذا المركز. فمن المهم أن نعرف كيف بدأت هذه الفكرة، وفي ضوء ذلك يمكن تقويم الممارسة خلال الأعوام العشرة السابقة، واستشراف تبعات المستقبل بالنسبة إلى المركز.

والبدايات الأولى لفكرة هذا المركز تعود إلى فترة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، فلقد فجعت هذه الهزيمة المثقفين العرب - كما فجعت غيرهم من فئات الشعب العربي - لذلك بدأوا البحث عن أسباب الهزيمة، واهتدى بعضهم إلى ضرورة مراجعة الممارسات السياسية والفكرية التي سادت الساحة العربية خلال الخمسينيات والستينيات وربما الأربعينيات، وكانت خلاصة هذا البحث الروحي والنفسي، هي التسليم بأن أهداف الأمة ومطالبها في الوحدة العربية أهداف مشروعة، تستند إلى التاريخ والواقع الموضوعي، وأن النضال والتضحيات من أجل تحقيق هذا الهدف، ربما يكمن سبب إخفاقها، في الوسائل التي اتبعتها لتحقيق هذا الهدف، إذ كان ينقصها الدقة والموضوعية والفاعلية. من هنا رأى بعض المفكرين العرب ضرورة الانطلاق نحو تحليل وتشخيص الواقع العربي بشكل أكثر عمقاً وأكثر موضوعية.

وكانت فكرة تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية. فهل نجح المركز في إرساء النظرة العلمية والموضوعية لمشكلات الواقع العربي؟ وبصدد الإجابة عن هذا السؤال، لا يمكن أن أقول إلا أن المركز نجح إلى حد كبير - يفوق ما كنت أتصور - في تحقيق هذه الغاية، فالمركز طرح وتبنى العديد من القضايا التي كان يعتبرها الفكر القومي من المحرمات، أو تلك التي كان يوجد نوع من الخجل في تناولها.

ممارسة المركز إذاً تؤكد أن جزءاً كبيراً من الهدف قد تحقق، لكن هناك أشياء أخرى لصيقة بالمركز يجب الوقوف عندها والتأمل فيها :

فكرة الاستمرارية، فاستمرار عمل فكري مؤسسي لمدة عشرة أعوام، يعد نقطة مضيئة في جو عربي كئيب، سادته الشعور بالهزيمة واليأس والكآبة، وبذلك يعد المركز نموذجاً يجب أن تقتدي به أعمال شعبية أخرى.

فكرة الاستقلالية، فخلال عشر سنوات حافظ المركز على استقلاليته بغيره شديدة، وخاصة أن الاستقلالية مسألة شاقة في وطن عربي، يعرف العديد من الخطوط الصراعية المتداخلة والمتشابكة.

فكرة الانضباط، فالمركز يمثل نموذجاً للانضباط في عمله، فلا يخل بوعوده

والتزاماته، ولا تعرف نشاطاته التسبب والهلامية وعدم الانضباط الذي يميز البيئة العربية من حوله.

أخيراً، المركز يعد نموذجاً للنجاح في تمثل فكرة السلطة الشعبية، حيث جمع شمل المفكرين العرب الذين تشرذموا بسبب الاختلافات السياسية والحزبية، وجعل منهم مجتمعاً فكرياً قادراً على فرض احترام كرامة الفكر، بعد أن هانت في الوطن العربي.

وإذا نظرنا إلى المركز من حيث كمية إنتاجه العلمي فإن ذلك يعطيه وساماً، لكن الأهم من ذلك أنه أعاد قضية الوحدة العربية إلى جدول أعمال الفكر العربي، وفرض قيوداً للأداء العلمي الرفيع، ونجح في ألا يجعل شيئاً محرماً على الفكر والعقلانية.

☆ أحمد صدقي الدجاني: بدوري أبارك لمركز دراسات الوحدة العربية احتفاله بعيده العاشر، كما يسعدني أن أشارك في هذه الندوة التي نقف فيها لتقويم إنجازات المركز خلال السنوات العشر الماضية، ونستشرف نشاطه وتبعاته لعقد جديد. وتخصرنى منذ البداية ظروف ولادة هذا المركز، حيث كانت نتاجاً لتفاعل عاملين:

العامل الأول: وهو يرتبط بمراحل تطور فكرة الوحدة العربية، فنحن الذين ندرس التاريخ، نميز بين ثلاث مراحل لتطور فكرة الوحدة العربية. المرحلة الأولى، برزت خلالها فكرة الوحدة العربية، وكان ذلك في أعقاب التقسيم الذي فرض على وطننا العربي مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ويومها كان دعاة الوحدة العربية يركزون على التبشير بفكرتها، تبشيراً عاطفياً يخاطب الوجدان العربي. وفي أعقاب نكبة فلسطين ١٩٤٨ ووصولنا إلى عقد الخمسينيات انتقلت فكرة الوحدة العربية إلى المرحلة الثانية، وهذه المرحلة شهدت محاولات التطبيق العملي المتأثر بتلك النظرة العاطفية، فشهدت بلادنا تجربة الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وفي الستينيات توالى الأحداث التي صدمت هذه العاطفة في التطبيق، فنكبة ١٩٦٧، أعقبها غياب الزعامة الكاريزمية عام ١٩٧٠، وإذا كانت حرب ١٩٧٣ أعادت الثقة في أمور كثيرة، لكن التوجهات والممارسات التي أعقبتها أثارت العديد من المشكلات. وهنا وصلت فكرة الوحدة العربية إلى مرحلة استشعار الحاجة إلى الإجابة عن السؤال: كيف يمكن تحقيق هذه الوحدة؟ وتولى مسؤولية الإجابة عن هذا السؤال ذلك النفر الذين أسهموا بجهود مختلفة ومن مواقع مختلفة في الدعوة إلى الوحدة وفي محاولات تطبيقها عملياً. وها يبرز العامل الثاني.

العامل الثاني: ويرتبط بالمؤسسين وهم أناس وصلوا إلى اقتناع بضرورة اعتماد

أساليب جديدة لتحقيق هدف الوحدة، بحيث تنسجم مع متطلبات المرحلة. وتركز هذه الأساليب على ثلاثة أمور، الأول، توفير المعرفة، فقد بدأ أننا نتحدث عن وحدة من المحيط إلى الخليج، في الوقت الذي نفتقر فيه إلى الدراسات الكافية التي نعرف من خلالها واقعنا وأنفسنا. والثاني، ضرورة مخاطبة القاعدة العريضة بشكل يوظف العاطفة لكي تتحول إلى عمل من خلال العقل والثقافة والمعرفة. والثالث، يتعلق بضرورة اعتماد البناء طويل المدى، الذي يفهم السياسة على أنها توظيف لما في هذا البناء من لبنات في مختلف مجالات الحياة. ولا يمكن قطف الثمرة سياسياً من دون إنشاء هذه البناءات في مختلف مجالات الحياة العربية. لذلك تشدد مركز دراسات الوحدة العربية في وضع الخطوط والحدود التي عرضها علينا د. علي الدين هلال في بداية الندوة.

ومن خلال الأمور الثلاثة السابقة، نلاحظ أن المركز استهدف أهدافاً مباشرة تتمثل في العمل على تحقيق التفاعل بين القيادات الفكرية العاملة من أجل الوحدة. وغرس فكرة الوحدة العربية في وجدان الأجيال الجديدة في الوطن العربي، بجانب مساعدة أصحاب القرار في مواقعهم من خلال توفير المعرفة العلمية لهم، بحيث تأتي القرارات نابعة عن إحاطة بالواقع، لا تعبيراً عن هبات عاطفية أو ردود أفعال في هذا الاتجاه أو ذاك.

ولقد نجح المركز في تحقيق أهدافه وذلك لعدة أسباب منها: تضافر جهود المؤسسين لرسم الخطوط وتحديد التبعات والحفاظ على استقلالية المركز. كذلك تجدر الإشارة إلى الإدارة القديرة المتميزة والمتفرغة والناذرة نفسها لهذا العمل، والتي تعمل في إطار جهاز اختارته ودرّبه، كذلك لا يمكن إغفال دور الكفاءات العربية في نجاح المركز، فهذه الكفاءات احتضنت الفكرة وشجعته وساندتها بإعداد البحوث والدراسات والمشاركة في الندوات، تقدم كل ذلك معتمدة على المردود المعنوي قبل كل شيء.

أما نتاج المركز العملي فقد اتسم بسمتين: الأولى، إن المركز انصرف إلى الأساسيات المتعلقة بفكرة الوحدة العربية. والثانية، إن المركز وضع على عاتقه مهمة متابعة التفاعلات والمتغيرات الجديدة على الساحة العربية ومناقشتها بشكل علمي وواضح. وفي مرحلة معينة نظّم المركز ندوة عن «القومية العربية بين الفكر والممارسة». وفي مرحلة أخرى، وفي ضوء المتغيرات الجديدة التي شهدتها الساحة العربية نظّم المركز ندوة عن «القومية العربية والإسلام». ونتيجة لبروز هدف الديمقراطية إلى الصف الأول في مرحلة تالية نظّم المركز ندوة عن «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي». ومن منطلق الإحساس بحيوية موضوع الهوية نظم المركز ندوة عن «الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي». وبالإجمال يمكن القول، إن مردود هذه

السنوات العشر كان كبيراً، وأكد سلامة الطريق الذي اختاره هؤلاء الإخوة. وهو يضع مسؤولية كبيرة على كاهلنا جميعاً بشأن السنوات العشر القادمة.

● **علي الدين هلال**: أود من الأستاذ سيد يسين أن يتناول إلى جانب الانطباعات العامة، بعض الأمور التفصيلية كأساليب المركز في تقديم البحوث وإقرارها للنشر وخلافه.

☆ **سيد يسين**: أعتبر إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية واستمراره حتى الآن، حدثاً ثقافياً بالغ الأهمية، وهو بذلك يعتبر وجهاً من الوجوه المشرقة للفكر العربي المعاصر، وخاصة أنه في المقام الأول مبادرة قام بها مجموعة من المثقفين، في وقت تكاد فيه الدولة أن تبتلع كل جنبايات المجتمع، ولا تترك هامشاً للحركة ولا للمبادرة الجماهيرية. وهو بذلك يعدّ نموذجاً حياً لما يمكن أن تقوم به الفئات الاجتماعية المختلفة، من جهد في سبيل دراسة مجتمعها وترشيد القرار المتعلق بالتنمية والحرية والاستقلال.

ومركز دراسات الوحدة العربية أبرز عدداً من المسائل الجوهرية، أولها، مسألة اللغة والأسلوب، فالمركز، قنن الأسلوب العلمي في الدراسة والبحث، وهذه مرحلة حاسمة، بعد أن عشنا مرحلة كنا فيها نرفع شعارات الوحدة والقومية من منطلق عاطفي، وتجاهل تام للفروق الاجتماعية والثقافية بين الأقطار العربية. وثانيها، يتعلق بتوجه المركز، وهو توجه قومي وحدوي وهذه مسألة أساسية في خضم محاولات التحرر إزاء القوى الكبرى. وثالثها، يتعلق بشمول نظر المركز في دراسة المجتمع العربي، فنظرة سريعة على عناوين المؤلفات التي صدرت عن المركز تؤكد أن المركز تناول ماضي الأمة العربية وحاضرها ومستقبلها بدراسات رصينة ومعقدة.

ويمكنني أن أوجز مميزات عمل المركز في النقاط التالية:

التخطيط العلمي المتقن، وهو تخطيط طويل المدى، يتم من خلال فرق عمل، تجتمع وتبحث البرنامج العلمي وتخطط للبحوث والندوات.

التنفيذ الفعال للبرنامج، وهنا يجب الإشادة بالقيادة الفعالة لمركز دراسات الوحدة العربية، متمثلة في شخص د. خير الدين حسيب مدير المركز، وفي اللجنة التنفيذية التي استطاعت بمثابرتها ومتابعتها، أن تحول الحلم إلى حقيقة. وفي هذا المجال رسخ المركز مجموعة من القيم العلمية الأساسية تتعلق بتقويم البحوث ونشرها. وكلها قيم أصبحت مقبولة لدى جمهرة الباحثين.

المركز أحدث نوعاً من التفاعل الخلاق بين المفكرين العرب من مختلف الأجيال،

ففي الندوة الأخيرة التي عقدها المركز في القاهرة عن «الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي»، كان هناك ثلاثة أجيال من المفكرين العرب يتحاورون ويتناقشون ومختلفون.

وبصفة عامة يمكن أن أقول: إن أهمية المركز تكمن في كونه نتاجاً لمبادرة مجموعة من المثقفين ثم ما لبث المثقفون في الوطن العربي أن احتضنوا الفكرة ودعموها بجهودهم العلمية ومقالاتهم في المستقبل العربي، وبذلك يعد المركز في تصوري أهم مؤسسة ثقافية عربية شعبية عاملة، أحدثت تحولاً في الاتجاهات وتقنيات في النظرة التوحيدية للوطن العربي.

☆ برهان غليون: في الحقيقة أنا أريد أيضاً أن أحيي مركز دراسات الوحدة العربية في عامه العاشر، وأقدر بأنني متفق تماماً مع كل ما قاله الزملاء حول نجاح تجربة مركز دراسات الوحدة العربية وهي تجربة جديرة بالتأمل عند مقارنتها بتجارب مؤسسات فكرية أخرى، فشلت في الوطن العربي.

وأعتقد أن عوامل نجاح هذه التجربة تكمن في كونها جاءت بمبادرة غير رسمية من قبل بعض المثقفين، أي هي مبادرة جاءت من القاعدة، لأن البحث العملي غائب على المستوى الرسمي، فالميزانيات المخصصة للبحث العلمي معدومة أو بسيطة جداً، وذلك مرده أن السلطات المسؤولة في الوطن العربي لا تشعر بأهمية البحث العلمي وخاصة في المجال الاجتماعي. كما إن الإدارة الفعالة للمركز كانت أحد العوامل الأساسية في نجاحه، يُضاف إلى مقومات النجاح أيضاً أن المركز عمل منذ البداية على مستوى الوطن العربي ككل، لذلك استطاع أن يستقطب المثقفين من مختلف الأقطار العربية، وأن يخلق مؤسسة جديدة من نوعها في الوطن العربي، حيث مثّلت إطاراً للتفاعل بين المثقفين العرب لإنتاج أدبيات جديدة في العلوم الاجتماعية.

ومن أهم ما قام به المركز على المستوى الأيديولوجي هو طرحه العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من منطلق قومي، لا قطري، وبإيجاز فهو جعل المجتمع العربي ككل موضوعاً للبحث الاجتماعي.

وحصيلة عمل المركز في خلال الأعوام العشرة الماضية كانت ضخمة جداً ومشجعة، وخاصة أنها سنوات تمثل مرحلة الجزر القومي وتراجع الفكرة القومية. ففي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية بقي المركز قلعة للذين تشبثوا بهدف الوحدة العربية، كهدف مشروع للأمة العربية، تؤكد حقائق التاريخ والواقع الاجتماعي. وهو بذلك كان عاملاً مهماً في استمرار وتطور فكرة الوحدة العربية، حيث عمق الشعور بأهمية هذا الهدف واحتفظ به حياً في مرحلة الجزر القومي.

☆ فاروق أبو عيسى: في البداية أود أن أشكر المنظمين لهذه الندوة لدعوتي

للمشاركة في تقييم نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال السنوات العشر الماضية، واستشرف تبعاته في المستقبل، وهي وقفة ايجابية أحييها. فإذا ما أردنا لمؤسساتنا وسياساتنا أن تتطور، فلا بد من أن نقف على الطريق لتقويم ما صنعنا، ونخرج بالدروس والعبر التي تكون زاداً لنا في باقي الطريق.

ولا أملك إلا أن أضرم صوتي إلى كل ما قيل عما قدمه المركز للأمة العربية، وخاصة في ما يتعلق بقضية الوحدة العربية، في وقت سادت فيه حالة من القنوط وعدم الثقة في مستقبل الوحدة العربية، خاصة بعد الانتكاسات التي مُنيت بها هذه القضية، فنشاط المركز أدى إلى تحجيم النظرة الترفية إلى قضية الوحدة العربية من قبل بعض المثقفين العرب، حيث أصبحت السمة المميزة لفكر مجمل المثقفين العرب التمسك بالوحدة العربية كضرورة حتمية ستقع في يوم من الأيام، ولا بد من تهيئة الظروف التي تساعد على تحقيق هذا الهدف في المستقبل. وفي هذا الإطار يمكنني أن أقول: إن المركز نجح في تجميع المفكرين العرب في بوتقة واحدة، وأصبحت قضايا الأمة العربية ككل شغلهم الشاغل، بعد أن كانوا ينظرون إلى هذه القضايا كقضايا ترفيحية، أو يتناولونها من منطلق نظرة قطرية ضيقة.

وفي إطار الحديث عن عوامل نجاح مركز دراسات الوحدة العربية، لا يفوتني أن أنضم إلى الإخوة في تفرير إدارة المركز التي اتسمت بالانضباط والجدية، إلى حد الصرامة العسكرية في عملها. كما إن هناك قضية الاستقلالية، وهي قضية مهمة، والانتصار فيها كانتصار القابض على الجمر. فالقائمون على مثل هذه المؤسسات القومية يقابلون ضغوطاً لا حد لها، جزء منها موجه، والآخر عفوي بسبب تركيبة المجتمع العربي. لذلك فحفاظ المركز على استقلاليته خلال الأعوام العشرة الماضية، يعد انجازاً ضخماً يجب الحفاظ عليه.

ومجمل القول: إن نجاح المركز خلال الأعوام العشرة الماضية شيء إيجابي ويجعلني مطمئناً على مستقبل هذا المركز.

● **علي الدين هلال:** بعد أن عرض الإخوة وجهات نظرهم العامة حول إنجاز المركز خلال الحقبة الأولى من عمره، تنتقل الآن إلى المحور الثاني للدعوة وهو تقويم أنشطة المركز، فأية تجربة إنسانية جماعية، علمية كانت أو سياسية أو اقتصادية، فيها الإيجابي وفيها السلبي؛ ومهما كانت ضخامة الإيجابيات يجب ألا نغض بصرنا عن جوانب القصور، التي نتصور أنه يجب الالتفات إليها والعمل على تجاوزها، ومن هنا فنحن مطالبون بإبداء ملاحظات على أنشطة المركز، أو على بعض هذه الأنشطة، وأمامنا مجلة المستقبل العربي والندوات التي ينظمها المركز، وسلاسل الكتب التي

يصدرها، بجانب مشروعى بيليوغرافيا الوحدة العربية ويوميات ووثائق الوحدة العربية. وأعتقد أنه من المفيد أن ننظر نظرة نقدية إلى هذه الأنشطة، ونحدث عن بعض الجوانب التي نود تلافيتها أو تطويرها في المستقبل. ونتيجة للارتباط الوثيق بين المحور الثاني للندوة «تقويم أنشطة المركز» والمحور الثالث «تحديد تبعات ومهام المستقبل». فإنه من الأفضل الحديث عن الموضوعين معاً كما أشرتُ إلى ذلك في بداية الندوة، واسمحوا لي أن أعطي الكلمة للأستاذ فاروق أبو عيسى.

☆ **فاروق أبو عيسى:** قبل أن أبدي بعض الملاحظات حول أنشطة المركز، أود أن أؤكد أن إيجابيات مركز دراسات الوحدة العربية والعلامات المضيئة فيه، دفعتني إلى تأسيس مركز للدراسات مشابه لمركز دراسات الوحدة العربية في اتحاد المحامين العرب، والحق أقول: إن مركز دراسات الوحدة العربية هو الأب الروحي لمركزنا.

وإذا كان لي بعض الملاحظات حول أنشطة المركز فيمكن أن أجملها في النقاط الآتية:

- بصدد اقترابه من قضية الوحدة العربية، ركّز المركز على الأساسيات الفكرية لقضية الوحدة العربية. ورغم أهمية ذلك خلال مرحلة معينة (مرحلة التأسيس)، إلا أنه لا يكفي لتحقيق هدف الوحدة العربية. فالأمر يقتضي ضرورة الاقتراب من آليات ووسائل تحقيق هذه الوحدة. وهنا يمكن أن أشير إلى أهمية مخاطبة القوى الاجتماعية المختلفة صاحبة المصلحة في الوحدة واستنهاضها للعمل من أجلها. فالوحدة عملية نضالية مستمرة لا تتحقق بإصدار الكتب والمؤلفات فقط، بل تفترض حتمية التفاعل بين الفكر الوجدوي الخلاق والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الوحدة.

- أنا أميل إلى وصف عمل المركز بالنخبوية أو الصفوية، فقد بدأ بالمتقنين، بل بمجموعات صغيرة منهم، وعلى الرغم من نجاح المركز في توسيع دائرة نشاطاته، إلا أنها بقيت بين المثقفين، والمثقفون نخبة في الوطن العربي، فليسوا هم الجماهير التي تصنع الوحدة، لذلك على المركز أن يقترب من القوى الاجتماعية المختلفة كالعمال والفلاحين والشباب والمرأة، ويجذبها نحو قضية الوحدة، فلكل من القوى السابقة مصلحة في تحقيق الوحدة العربية.

- إن مطبوعات المركز تخاطب المثقفين فقط، فهم الذين يقرأون مجلة المستقبل العربي وإصدارات المركز الأخرى، وبخاصة أنها مرتفعة السعر. وبالتالي فهي لا تيسر للقاعدة العريضة من الجماهير. وهنا تبدو أهمية وضع قواعد مؤسسية لإعادة صياغة الأفكار والتصورات التي تتضمنها الكتب الصادرة عن المركز، والتي تُطرح في الندوات التي ينظمها، بلغة بسيطة وسهلة ووضوحها في طبقات شعبية رخيصة،

يمكن أن تصل إلى قطاع عريض من الجماهير. وبذلك يستطيع المركز أن يخلق ويعمق دائرة التفاعل بين المثقفين والقوى الاجتماعية المختلفة، ويجرك هذه القوى نحو قضية الوحدة العربية.

- المركز في تناوله القضايا المختلفة ركّز على المفاهيم والأسس العامة. ومن ثم لم يقتحم العديد من القضايا العربية وثيقة الارتباط بمسألة الوحدة. وهذا مرده إلى الحرص الشديد على الاستقلالية أو الفهم الخاطئ لها. وهنا تؤكد أهمية النظرة النقدية لقضايا الوطن العربي من دون تهيب ومن دون خوف، طالما يضع المركز أهداف الأمة العربية نصب عينيه.

● علي الدين هلال: أرحب بجميع الملاحظات التي قالها الأستاذ فاروق أبو عيسى، وأود أن أشير إلى أن هذه الملاحظات هي جوهر ما يفكر فيه المركز، وبعضها تتم مناقشته داخل المركز بالفعل. ففي ما يتعلق بالوصول إلى قطاعات جماهيرية واسعة، كان للمركز تجربة في إصدار سلاسل للأطفال (الناشئة) وفعلاً صدرت سلسلة ربوع بلادنا عن العواصم العربية وسلسلة فتى العرب. لكنني لم أكن قريباً من هذه التجربة ولم أعرف ماذا حدث لها؟ لكننا ننتهز هذه الفرصة وندعو المركز إلى إعداد دراسة عن هذه التجربة وتقويمها. وفي سعيه لمخاطبة القواعد الشعبية قرر المركز إصدار سلسلة، من الأرجح ستكون شهرية، تسمى سلسلة الثقافة القومية، وكتب هذه السلسلة ستكون في حجم كتب الجيب وتتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ صفحة، رخيصة الثمن، مكتوبة بلغة ميسورة الفهم، وبعضها سيكون إعادة صياغة لبعض كتب المركز، وسيصدر الكتاب الأول من هذه السلسلة في أيار/ مايو ١٩٨٥. وفي ما يتعلق بالآليات والأساليب، فإن ما قاله الأستاذ فاروق أبو عيسى وارد، وإن كان المركز قد بدأ يسير في هذا الاتجاه، حيث نظم ندوة عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي^(٣). وهناك تخطيط لعقد عدد من الندوات، منها ندوة في صنعاء خلال عام ١٩٨٥ عن التنمية المستقلة في الوطن العربي^(٤) وندوة في عمان في أيار/ مايو ١٩٨٥ عن تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي^(٥) وندوة في صنعاء في شباط/ فبراير

(٣) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ٩٢٨ ص.

(٤) التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ١٠٠٢ ص.

(٥) تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٥٤٧ ص.

١٩٨٦ عن «الوحدة العربية» وسترکز على الأساليب والآليات^(٦). كما يخطط لندوة عن «الصراع العربي - الإسرائيلي». لكن هذا الاتجاه له محاذيره، فقد يغير من طبيعة المركز ويجعله يتحمل أعباء حزب سياسي أو حركة سياسية لم يرغب في الاضطلاع بها. وباليقين سيؤثر هذا على دخول النتاج العلمي للمركز على مختلف الأقطار العربية التي تعدّ رصيذاً للمركز. لذلك مع الإقرار بسلامة المبررات - وإن كان المركز فعلاً يسير في هذا الاتجاه - فنحن مدعوون إلى تحديد ضوابط ومحاذير الانخراط في مجال ربما لا نرضى عن نتائجه عندما نجتمع بعد عشرة أعوام أخرى لنقوم بنشاط المركز في الحقبة الثانية من عمره.

☆ برهان غليون: أهم ما ينبغي ملاحظته حول أنشطة المركز هو الحفاظ على وجود المركز ذاته. والملاحظات التي أبداها الأستاذ فاروق أبو عيسى على أنشطة المركز صحيحة، لكن يجب إعادة النظر فيها في ضوء الهامش المعطى للبحث العلمي في بلادنا. ومما لا شك فيه أن المركز استطاع أن يستغل أقصى الهامش المتاح في دراسة وتحليل قضايا الأمة العربية. وهذا، ربما، غير كافٍ للبحث المعمق في هذه القضايا. لكن لضرورة الحفاظ على النفس حاول المركز أن يتجنب الدخول في بعض الإشكاليات والآليات التي يمكن أن تقضي على استقلاله أو تهدد وجوده ككل. ومن ثم فالحفاظ على استمرارية المركز واستقلاليته أهم من أن تمتد أبحاثه لتشمل كل ما يجب أن يقال وما يجب أن يدرس.

وملاحظات على أنشطة المركز وتبعاته المستقبلية تتمثل في الآتي:

- إن الندوات التي ينظمها المركز تتسم بطابع العمومية، حيث تأتي جميع التيارات وتعرض نفسها، وفي هذا الإطار ربما يفتقد المركز الحلقات العلمية. وهذا شيء ضروري في تطوير البحث العلمي.

- إن هناك بعض المشكلات في ما يتعلق بالتنسيق بين مركز دراسات الوحدة العربية وغيره من مراكز البحوث، أو البرامج العلمية التي تتناول المجتمع العربي بالدراسة والتحليل. ومن ثم المركز مطالب بأن يتغلب على هذه المشكلات، وإنشاء شبكة من الاتصالات والعلاقات مع مراكز البحوث الأخرى، خارج وداخل الوطن العربي. فمن خلال هذا المسلك يستطيع أن يستفيد ويفيد.

- إن النشاط العام للمركز لا يزال متمركزاً حول الأمور والمسائل العامة، فهو

(٦) الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ١١٥٢ ص.

يرسخ دعوة أكثر مما يحلل ويشرح آليات اجتماعية. وهذه مشكلة مرتبطة بوجود المركز ذاته، باعتباره قائماً على اغتصاب حقيقي لهامش غير مسموح به أصلاً في الوطن العربي. ومن ثم فتطرق المركز إلى التفاصيل والأمور الخاصة يمكن أن يقوده إلى إشكاليات تهدد وجوده واستمراره كمؤسسة. وأعتقد أنه عندما يتوفر هامش أوسع للبحث فإن باحثي المركز سيستغلونه بشكل جيد.

- وفي ما يتعلق بإرساء **تقاليد البحث العلمي** في الوطن العربي، فهل نجح المركز في إرساء المعايير والقواعد التي تحكم عملية انضمام باحثين جدد إلى المركز، التي على أساسها تتم عملية اختيار وتقويم برامج البحث وإدارة البحوث؟ في الحقيقة يبدو لي أن المركز لا يزال مستنداً إلى حد كبير على **العلاقات الشخصية**، في ما يتعلق بانضمام باحثين جدد إلى المركز، بل في ما يتعلق بوجوده ككل، فإذا تغير الأشخاص يمكن أن يضعف المركز أو يتحول إلى شيء آخر. فإلى أي مدى يمكن المركز أن يسير في طريق إرساء أسس وقواعد وتقاليد راسخة للبحث العلمي في الوطن العربي؟

ولي تحفظ بسيط على ما ذكرت حول غلبة الطابع الشخصي على قواعد وأساليب البحث العلمي داخل المركز، فأنا لا أنظر إلى العلاقات الشخصية على أنها شيء سلبي، بل هي أحد عوامل قوة المركز. ولكن ما يجري في ذهني هو أهمية وجود قواعد مؤسسية تحكم هذه العملية وتضمن صفة الاستمرارية للمركز.

● **علي الدين هلال**: أشكر د. برهان غليون، وأود أن أورد ملاحظتين على ما تقدم به. الأولى، تتعلق بالتقاليد العلمية للمركز، وبخاصة في ما يتعلق ببرامج البحث وإدارة البحوث، فعندما يتقدم أي باحث بمشروع بحث للمركز، فإن هذا المشروع - مهما كان الوزن العلمي لصاحبه - يعرض على اثنين من الخبراء لتقويمه وإبداء الملاحظات عليه، وعقب الانتهاء من البحث تعرض مخطوطة الدراسة على اثنين من الخبراء لتقويمه وإقرار نشره أو عدمه. وكذلك المقالات التي تُرسل إلى **مجلة المستقبل العربي** تقوّم من قبل اللجنة الاستشارية للمجلة. وفي بداية إقرار هذه الأمور صادف المركز مقاومة شديدة من قبل الباحثين، لكنه تمكن في النهاية من تكريس هذه التقاليد التي أصبحت مقبولة من جمهور الباحثين. والملاحظة الثانية تتعلق بشبكة الباحثين، وأعتقد أنه من عدم العدالة الحديث عن علاقات شخصية في هذا المجال. فعند نشأته لم يكن المركز على صلة بالباحثين في المغرب العربي، لكن من خلال نشاطاته واتصالاته أصبح الباحثون في بلاد المغرب العربي يشكلون مكوناً أساسياً وفعالاً في أنشطة المركز المختلفة. وبخصوص الندوات التي ينظمها المركز فإنه يراعي أن يكون حوالي ٥٠ في المئة من المشاركين في كل ندوة من الذين لم يشاركوا في ندوات المركز من قبل، ويختارون بحسب طبيعة الموضوع. ناهيك بفكرة تنوع الأجيال التي تبرز في

الندوات التي ينظمها المركز وفي المقالات التي تنشرها مجلة المستقبل العربي.

☆ أحمد صدقي الدجاني: أبدأ حديثي بسؤال: ما هو حال فكرة الوحدة العربية اليوم؟ وما هي متطلبات المرحلة الراهنة، وكيف نهض بها، ونرتب المهام حسب أولويتها؟

و بصدد الإجابة عن التساؤلات السابقة، وفي ضوء تقويم أنشطة المركز في الحقبة الأولى من عمره، واستشراف مهام المستقبل بالنسبة إليه يمكن أن أبدي بعض الملاحظات:

- فعلى صعيد المعرفة أعتقد أننا مسحنا الواقع العربي إلى حد كبير ضمن الأساسيات والعموميات، وهذا حتمي في مرحلة التأسيس، لكن تُرى هل وفينا كل الساحات حقها؟ وهل كان هناك توازن بين الجهد الذي بُذل في القطاعات المختلفة؟ فمن خلال متابعتي لإنتاج المركز يمكن أن أقول: إن هناك شوطاً يجب قطعه في مجال المعرفة بالواقع العربي. فهناك حقائق تتعلق بالوطن العربي لم تمسح بالقدر الكافي. كذلك على صعيد المعرفة نحن في حاجة إلى ترتيب للموضوعات حسب أولويتها.

- الحقبة القادمة للمركز تتطلب ضرورة الانتقال من العموميات إلى البحث في التفاصيل والآليات، والحق أقول: إن فكرة الحلقات العلمية أصبحت ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى، إذا كنا نبغي تحليلاً علمياً دقيقاً ومعمقاً لمشكلات المجتمع العربي.

- وأخيراً يجب أن يؤكد المركز في أنشطته المقبلة فكرة العمل طويل الأجل وبعمقها، بحيث يتكامل إجماع فكري على مشروع قومي حضاري، يرتكز على عدة أبعاد هي: الديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والوحدة العربية، والاستقلال الوطني، والأصالة الحضارية. ونلاحظ أن المركز غطى ثلاثة أبعاد كبرى للمشروع القومي الحضاري العربي، وهي: الديمقراطية، والوحدة العربية، والأصالة والمعاصرة. ومن ثم فهو مطالب بتوجيه المزيد من الاهتمام للأبعاد الأخرى وهي التنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، وإشكالية التبعية، وخاصة أن تبعية الأقطار العربية للخارج تمثل عقبة موضوعية في سبيل الوحدة العربية.

والمركز خلال الحقبة الأولى من عمره تجاهل الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للأقطار العربية، من منطلق الاعتقاد بأن الانخراط في هذه الخصوصيات قد يبعد المركز عن خطه العام. لكنه، وبعد أن رسخ الأساسيات والعموميات، قد آن الأوان لتناول هذه الخصوصيات التي لا نستطيع الهروب منها أو تجاهلها. لذلك أقترح برنامجاً بحثياً يشمل عدة عناصر:

- دراسة الأصول الحضارية لكل قطر عربي، وتبيان مدى استمراريتها وتغييرها.

- دراسة الثقافات الفرعية في كل قطر عربي على حدة، وهي تلك الثقافات التي توجد إلى جانب الثقافة الأساسية، كثقافة البدو والأقليات الدينية والجماعات العرقية.

- دراسة الاتجاهات وتقويم السياسات وهذا يتطلب التركيز على ثلاث فئات : الأولى، فئة صنّاع القرار في الوطن العربي، وهنا يجب أن تُدرس قيمهم واتجاهاتهم، مع تحليل نقدي لقراراتهم وسياساتهم. والفئة الثانية، هي التكنوقراط، أي أولئك الذين يقدمون المشورة لصانع القرار. وفي هذا السياق تتم دراسة أصولهم الاجتماعية ونمط تنشئتهم، ونوع المشورة التي يقدمونها، ومدى اتساقها مع إنتاجهم العلمي والفكري ومواقفهم السياسية. والفئة الثالثة، هي فئة المنفذين للسياسات، فهؤلاء يمكن أن يشوهوا السياسة عند تنفيذها، وبالتالي تصبح الخيانة في التنفيذ. وهنا سيثار العديد من التساؤلات حول كيفية إعداد وترتيب العنصر البشري اللازم لتنفيذ السياسة بشكل كفء وفعال.

- إعطاء المزيد من الاهتمام لموضوع الشباب والمرأة، فلماذا لا يكون هناك ندوات للشباب دون الثلاثين؟ كذلك يجب أن يراعي المركز ويعمق اتجاه تمثيل الشباب في الندوات التي ينظمها.

- المدارس الاجتماعية في أمريكا اللاتينية نجحت في إقامة فرق شعبية للبحث العلمي والمسح الاجتماعي، وذلك بتقنين مبادئ البحث العلمي وتعليم الشباب كيف يمسحون قراهم وبيئتهم. فلماذا لا يتبنى المركز حركة مماثلة، بحيث تتم عملية سد الفجوة بين الأجيال من جانب، وبين المتخصصين والجمهور من جانب ثان.

☆ سعد الدين إبراهيم: في البداية أود التأكيد أن الإخوة قد أصابوا في معظم ما قالوه. وإن كان يبرر ذلك حداثة التجربة والحرص الشديد على نجاحها، وصعوبة الوضع العربي العام. ولقد كان المركز واعياً معظم السلبات. وكان يحاول باستمرار أن يتجاوزها. فحرص على تنويع المشاركين في ندواته، والمساهمين في إعداد بحوث ودراسات لحساب المركز. كذلك للمركز خطوط تعاون واتصال ناجحة مع مراكز بحوث أخرى. وإذا كان لي بعض الملاحظات على أنشطة المركز فهي تتمثل في قلة عدد الممارسين السياسيين والنقابيين في أنشطة المركز، وإن كان عددهم بدأ يزداد خلال السنوات الأخيرة، إلا أن العمل الودودي لا يتم بواسطة المثقفين وحدهم. وهذا يمثل تحدياً للمركز، لأن هناك صعوبة في استقطاب هذه الفئات من دون أن يخل المركز باستقلاليته، يُضاف إلى ذلك غياب الدراسات القطرية، ولقد بات من المطلوب أن يطور المركز هذا الاتجاه، خاصة إذا كانت هناك قطريات مستقلة بسبب ظروفها

الحاضرة يمكن أن تكون عقبة على طريق التوحد العربي في المستقبل. وعلى الرغم من هذه الملاحظات فإن المركز نجح في إعادة زرع الأمل في قضية الوحدة العربية بعدما كادت تحتفي من جدول أعمال الفكر العربي، كما نجح المركز في خلق حقائق وحدوية جديدة من خلال جمع شمل المثقفين العرب بعدما تشرذموا بسبب الخلافات السياسية والحزبية.

والمستقبل ينتظر من المركز أن يركز على الدراسات القطرية - كما سبق القول - ويخاطب التنظيمات الشعبية كالاتحادات والنقابات المهنية والعمالية، وأن يتجه إلى الندوات المشتركة وتدعيم الشبكات العلمية والفكرية مع مراكز البحوث الأخرى، بجانب التوجه المكثف للشبيبة والطفولة. فهم نصف الحاضر وكل المستقبل. كما إن هناك حاجة ملحة إلى طرح قضايا الساعة. القضايا الآنية، من منظور وحدوي قومي بعيد عن الحزبية والقطرية، ومن هذه القضايا حرب الخليج، موضوع النفط العربي ومستقبله، مشكلة جنوب السودان... إلخ. وكذلك هناك أهمية للتركيز على المسائل المستقبلية، واستشرافها من خلال دراسات قطاعية يتم فيها التركيز على مسائل بعينها. وأخيراً على المركز أن يبدأ مرحلة الحوار والتخاطب مع القوى والعناصر غير الوحدوية والمناوئة للوحدة العربية، لتقليص حجم هذه العناصر وجذبها نحو التيار الوحدوي.

والمركز لا بد من أن يكرس ممارسات العقد الماضي ويحافظ عليها، من دون أن يحصر نفسه في ما نجح فيه، ويتجه إلى ميادين جديدة، حتى لو كان هناك بعض الصعوبات واحتمالات الفشل.

ومرة ثانية تحية لمركز دراسات الوحدة العربية في عيد ميلاده العاشر.

● علي الدين هلال: هناك عادة بأن يتم تلخيص لأهم الآراء التي وردت في الندوة، ولكنني أرى أن خصوصية الموضوع الذي ناقشناه تتطلب عدم القيام بذلك، وأعتقد أن كل ما ورد في جلستنا هذه من آراء وتفصيلات يستحق التأمل ليس فقط من إدارة المركز ولكن أيضاً من أصدقائه والمرتبطين بأنشطته حتى يكون العقد الثاني من حياة المركز أكثر حيوية وانطلاقاً ونشاطاً، وتحية للمركز ولكل العاملين فيه والذين ساهموا في إنجازاته.

القسم الثالث

توثيق للتاريخ والحاضر

مقدمة

عبد الإله بلقزيز(*)

ظهر أول إعلان عن قيام مركز دراسات الوحدة العربية، من الناحية الفعلية، على شكل بيان صدر في بيروت، في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٥، ووقعه اثنان وثلاثون من المثقفين العرب، ونشر في عدد من الصحف العربية. وكانت البداية صعبة للغاية، فلم يكن العمل سهلاً. إنّ مجرد فكرة، تجسدت في بيان منشور في الصحف، يحمل الكثير الكثير من الطموح. . والقليل القليل من الموارد والوسائل. وفوق كل الذي كان سائداً وقتها في محيط الأمة من إحباطات، فإن هذه البداية المحدودة، التي تجسدت على أرض لبنان، تلقت صدمة ضخمة مع بدء انطلاقها، تمثلت في المحنة الأليمة التي ضربت لبنان في العام نفسه. ومع ذلك ففي آذار/مارس عام ١٩٧٥ صدر الترخيص الرسمي من السلطات اللبنانية بالموافقة على إنشاء المركز، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ عقد أول اجتماع للمؤسسين وتمت المصادقة على النظام الداخلي للمركز وتحول المؤسسون إلى أعضاء مجلس أمناء وتم انتخاب لجنة تنفيذية للمركز من بينهم، وتقرر في هذا الاجتماع فتح مقر مؤقت للمركز في الكويت، نظراً لانفجار الحرب الأهلية في لبنان، وريثما ينجلي غبارها، ويتضح مسار أحداثها. ولكنه صادف بعد فتح هذا المقر وقوع أحداث في الكويت، فعلق الدستور، وحُلَّ المجلس، وأصبح من المتعذر العمل من الكويت. وقد استمر وجود هذا المقر المؤقت في الكويت لنحو عام، قبل أن يتقرر إغلاق هذا المقر المؤقت وتصفيته. وفي أواخر العام ١٩٧٧، حدث بعض الهدوء في الحرب الأهلية في لبنان، فتقرر بدء العمل من بيروت، وهو ما تمَّ في أول العام ١٩٧٨.

لم تحلَّ ظروف الحرب الأهلية في لبنان، وشروطها القاسية، دون أن يستمر عمل المركز منتظماً بغير انقطاع، كذلك لم يحلَّ الغزو الإسرائيلي للبنان - صيف العام ١٩٨٢ - واحتلال العاصمة بيروت دون ذلك العمل المنتظم. إذ لم يتوقف عن إصدار

(*) أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء.

مطبوعاته من كتب ومجلة في تلك الظروف الحالية. وحتى حينما كان يجري إغلاق مطار بيروت، كان يجد المركز وسائل مواصلات أخرى لشحن مجلته وإيصالها إلى المشتركين والقراء. ولقد كان ذلك تحدياً كبيراً برهن فيه المركز على قدرة مؤسسة ملتزمة أن تنهض برسالتها العلمية والقومية في قلب الحرب والحصار.

وبهذه البداية الجادة والواثقة أكد المركز أنه حين توجد إرادة يتحقق إنجاز كبير يمكن أن يسد الفجوة الواسعة بين الأهداف - من ناحية، والموارد والوسائل - من ناحية أخرى، وبخاصة حيث تستند هذه الإرادة إلى عقيدة قومية لها كل مقومات وعناصر الشرعية التاريخية والمعرفية، وحيث تتسلح برؤية واضحة، واستراتيجية محددة، وخطط علمية، محفزة فكرياً وممكنة عملياً. وبهذا ينطلق العمل، وتتراكم الإنجازات والخبرات، ويعلو البناء مرحلة بعد مرحلة. وكان إعمال الإرادة يشهد دوماً تفاعلاً مستمراً بين الفكر والعمل - من ناحية - والحلم والأمل - من ناحية أخرى. . وهذا هو - دائماً - شأن الأفكار العظيمة والمشروعات الكبيرة.

وفضلاً عن ذلك، جاءت نشأة المركز - مع الأهداف العظيمة التي يتوخى تحقيقها، والمبادئ الرفيعة التي يسعى إلى الالتزام بها - في بيئة ثقافية وفكرية تسودها سياسة شراء المواقف، وكانت تلك بحد ذاتها - ولا تزال - عقبة كؤوداً في وجه ممارسة المركز أنشطته، وسعيه إلى تحقيق غاياته، وبخاصة أنه قد أعلن التزامه الصارم بالاستقلالية الفكرية والسياسية والمالية، بعيداً عن أية ارتباطات حكومية أو حزبية من أي نوع، وقد جسد ذلك عملياً في الممارسة بتبني «مبدأ الخبز مع الكرامة»، مهما كانت المصاعب والمعاناة.

وهكذا شهدت استراتيجية المركز، وخططه الثقافية والفكرية، انتقالاً متواصلًا من مرحلة دراسة الواقع، أو التنظير المباشر للواقع، إلى مرحلة الدعوة إلى تغيير هذا الواقع، إلى الدعوة إلى إنشاء آليات ومؤسسات يمكن أن تساهم في النهوض بأعباء هذه المهمة، إلى المشاركة في إنشاء مثل هذه الآليات والمؤسسات بالفعل، وتقديم الدعم إلى العديد منها. وفي مجال تقويم أداء المركز، وفضوضه بتبعات الرسالة التي يتشرف بحملها، ومباشرته الدور الذي أنيط به في محيط المثقفين العرب، بل في محيط النظام الثقافي العربي ككل، يثور التساؤل حول المعايير التي يجب مراعاتها بهذا الصدد. ويمكن القول إن هناك نوعين من المعايير: النوع الأول هو النظر إلى الأهداف والوسائل التي وضعها بيان تأسيس المركز عام ١٩٧٥، وتحديد ما تحقق في ضوءها. ومن هذا المنظور، وإذا كانت الأهداف التي سطرها ذلك البيان كبيرة للغاية - لأنها تتصل بتحرير الأمة العربية وتقدمها ومستقبلها الوحدوي، وترتفع من ثم إلى حد صياغة مشروع نهضوي جديد للأمة - إلا أن الوسائل كانت جد متواضعة، ومن ثم تصبح إنجازات المركز بالنسبة إليها جد كبيرة، والنوع الثاني هو النظر إلى الآمال التي

أصبحت معقودة على المركز من قبل المثقفين العرب، بل من قبل الشعوب العربية. وفي هذه الحال قد تصبح إنجازات المركز محدودة، بمعنى من المعاني، لأن هذه الآمال - المشروعة بلا شك - تكاد ترفع المركز إلى مستوى يجعل منه مركزاً للأمة العربية، أنيطت به مهمة تحقيق أمانى الأمة العربية!! لا التخصص حصراً في «دراسات الوحدة العربية». إلا أن من الممكن اقتراح معيار آخر أكثر عمومية وتجريداً وأكثر موضوعية يقوم على أساس تحديد الأدوار الرئيسة المفترض أن يسعى أي مركز يتخصص في الدراسات والأبحاث إلى القيام بها. وفي هذا الصدد يمكن القول إن أي مركز يتخصص في الدراسات والأبحاث يفترض أنه يسعى إلى القيام بدورين رئيسيين: **الدور الأول** هو إنجاز دراسات وأبحاث والقيام بأنشطة فكرية وثقافية في مجال تخصصه، **والدور الثاني** هو الدعوة إلى الرسالة التي افترض أنه سيجملها، استناداً إلى هذه الدراسات والأبحاث وتلك الأنشطة، عبر وسائل الإعلام والاتصال والدعوة المتاحة. وكل هذه المعايير تنصف المركز، وتؤكد مساهمته الكبيرة في محيط الأمة - ثقافياً وفكرياً. بل سياسياً أيضاً. ففي خلال الأعوام الثلاثين الماضية قدّم المركز إنتاجاً فكرياً رفيع المستوى، ربما يمثل أهم مكتبة علمية متخصصة ومتكاملة في شؤون المجتمع العربي، والتكامل بين الدول العربية، واستشراف مستقبلها من منظور التوجه الوجودي المنشود، وذلك في المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعسكرية. وقد نُشر هذا الإنتاج الفكري في مجموعة من الكتب المتخصصة، تبلغ حتى الآن نحو ستمئة كتاب، بعضها يتضمن الأعمال الكاملة للندوات الفكرية التي عقدها المركز من دراسات وتعقيبات ومداخلات، فضلاً عن مجلته الشهرية **المستقبل العربي** التي صدر العدد الأول منها في أيار/ مايو عام ١٩٧٨، وبلغت أعدادها حتى آذار/ مارس ٢٠٠٧ ثلاثمئة وسبعة وثلاثين (٣٣٧) عدداً.

ويكفي المركز أنه ساهم، من خلال هذه المكتبة المتميزة، وما يرافقها من الأنشطة الفكرية والثقافية، في إبقاء شعلة الوحدة العربية متقدة، رغم ظروف صعبة تمر بالأمة، وتحديات عاتية تعترض سبيلها، ورغم الكثير من النكبات والنكسات وخيبات الأمل ونوبات الإحباط، التي شهدتها العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وبخاصة أن ذلك قد ارتبط بالمساهمة في تجديد الوعي القومي العربي، بما يستجيب لخبرات التجارب السابقة، فضلاً عن مقتضيات المتغيرات والتطورات المستجدة، وبالتالي المساهمة في تنمية الوعي القومي العربي على هذا الأساس. وقد ارتبط كل ذلك بالعمل على تعزيز التواصل الثقافي والفكري بين شرق الوطن العربي ومغربه. وبهذه المساهمات، وغيرها كثير، أصبح في إمكان المركز أن يبلور محصلة أنشطته وخبراته، بالعمل على صياغة مشروع نهضوي عربي جديد، يمثل تنويجاً لعمله على مدار ثلاثين سنة مضت. . ويستشرف به آفاق قرن جديد.

يعتزم المركز الإعلان قبل نهاية عام ٢٠٠٧ عن وثيقة المشروع النهضوي العربي - بعد جَهْدٍ علميٍّ شاقٍ استغرقه العمل عليها منذ بداية العام ١٩٨٩: ندوات ودراساتٍ ثم اجتماعاتٍ للجنة صياغة المشروع - وكان آخرها ندوة واسعة بعنوان «مستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين» عقدت في بيروت بين ١٠ و١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ - لم يَهْتَدِ إلى هذا الخيار، وهذه الرؤية، إلا من خلال الورشة الفكرية الكبيرة التي افتتحها، منذ التأسيس، لإعادة بناء خطاب قومي عربي جديد: يستوعب المتغيرات، ولا يتهَيَّب من عرض نفسه في مرآة المراجعة النقدية للكثير من يقينياته الفكرية والسياسية. وليس من شك في أن المسألة الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان احتلت في برنامجهِ العلمي (كتباً ومجلةً وندواتٍ وحلقات نقاش) حيزاً مركزياً يفسِّره إدراكُهُ الحاد لمركزيتها في الحياة السياسية والاجتماعية العربية وفي أي مسعى جديد إلى إعادة بناء المشروع القومي. وهو ما اكتفى بالعناية بأمرها فكرياً فحسب، بل قرَنَ القول بالعمل، وساهم مساهمةً ريادية في تأسيس أدواتها (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، جمعيات المجتمع المدني...) كما سيَرِدُ بيان ذلك بالتفصيل في مكانٍ آخر في هذا الكتاب.

بهذه الروحية الديمقراطية اشتغل المركز في عالمه الداخلي أيضاً: حيث احترام احتراماً شديداً للتقاليد والقيم المؤسسية العقلانية. وبهذه الروحية، تحرَّى الشفافية مع جمهوره من القراء في كل ما اتصل بموارده المالية ومصادرها، وأوجَّه إنفاقها، واضعاً بين أيديهم تقريراً سنوياً تنشره بانتظام مجلته المستقبل العربي في عدد شهر شباط/ فبراير أو آذار/ مارس من كل عام.

إن هذا الكتاب، الذي يضعه المركز بين يدي القارئ، يقدم مادة تفصيلية عن مركز دراسات الوحدة العربية والنشاط العلمي الذي يقوم به منذ تأسيسه في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. وقد تحرَّى الموضوعية والشفافية في تقديم هذه المادة، مُعْرِضاً عن نهج أية مقارنة احتفالية تضخِّم الإنجازات - على ما لديه من اعتزازٍ بما أنجزه حتى الآن - تاركاً للقارئ في هذا الكتاب، وفي كتب المركز الأخرى، أن يكوِّن رأيه وحُكْمَه فيها، ومُفَرِّداً - في الوقت نفسه - مساحةً لتقييم تجربة المركز من قبل مجموعة من الباحثين الذين ارتبطوا بهذه التجربة وساهموا فيها بالكتابة والتأليف. وقد قصد المركز عقد ندوة مصغرة تقييمية يضع فيها نفسه في مرآة النقد حتى يستفيد من الآراء الواردة فيها من جهة، ويُشرك القارئ في عملية التقييم من جهة ثانية، وقد ضُمَّتْ مادتها إلى الكتاب، إلى جانب مادة استبائية استطلع فيها المركز آراء عددٍ من المثقفين العرب في تجربته العلمية، ونشرها سابقاً في مجلته.

الفصل العاوي عشر

النشأة والنظام الداخلي

تعود فكرة إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية إلى تراكم السلبيات في محيط النظام العربي والعمل العربي المشترك، فضلاً عن تزايد الشكوك حول الوحدة العربية، التي أخذت حدتها تتصاعد بشكل خاص مع نهاية عقد الستينيات، حتى بلغت ذروتها مع بداية عقد التسعينيات.

فمنذ مدة ليست قصيرة نما عند بعض المثقفين العرب شعور بأن قضية الوحدة العربية لم تعد تحتل المكان الأول - كما كانت في السابق - في الاهتمام العربي العام، وبالتالي بضرورة مواجهة الرأي العام العربي بهذا التطور السلبي. وقد اكتسب الشعور بضرورة إعادة تحريك قضية الوحدة قوة جديدة على أثر نكسة حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد عبّر هذا الشعور عن نفسه، بادئ ذي بدء، وعلى أثر النكسة مباشرة، بنشاط ثقافي محدود في دمشق وبيروت، أخذ شكل عقد بعض الندوات لمناقشة ضرورة الوحدة وجمع توافيق عدد من المثقفين العرب على نداءات بهذا المعنى، نشرت في عدد من الصحف والدوريات العربية، خلال عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨. إلا أن الشعور بأهمية الوحدة، وبضرورة القيام بعمل ثقافي مستمر من أجلها، قد استمر بشكل تشاور فردي، خلال مدة متواصلة من الزمن، إلى أن تبلور الموضوع باتجاه تأسيس مركز للدراسات يتخصص حصراً في مسألة الوحدة العربية. وكان أول إعلان عن هذا الهدف قد عبر عنه البيان الذي صدر في بيروت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٥.

أولاً - إعلان قيام مركز دراسات الوحدة العربية

تضمن البيان المذكور - بشأن تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية شرحاً واضحاً لدوافع تأسيس المركز وأهدافه وطريقة عمله ووسائله، ووقعه اثنان وثلاثون

مثقفاً من مختلف أقطار الوطن العربي. وفي ما يأتي نص هذا البيان، وخطوات تأسيس المركز من الناحية القانونية والرسمية.

١ - بيان تأسيس المركز

جاء بيان تأسيس المركز في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ على النحو الآتي:

«كان للنكسات التي لحقت بقضية الوحدة العربية أثر عميق على التقبل الفكري والعملية لهذه القضية القومية، وعلى مقدار الاهتمام بها. فبعد أن كانت قضية الوحدة تحتل المكان الأول في اهتمام الرأي العام العربي والمركز الرئيسي في نشاط المثقفين العرب، أصبحت بعد تلك النكسات - خاصة بعد فشل الوحدة المصرية السورية والمشاريع الوحدوية التي تلتها - في مكان ثانوي يدل عليه في ما يدل كمية ونوعية الإنتاج الفكري الذي يدور حول هذه القضية المصرية.

إن الصراع الذي تخوضه الأمة العربية ضد الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي والإمبريالية، بما يمثلانه من تحدٍ خطير لمصير الأمة العربية على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، يتطلب اهتماماً عميقاً وجاداً بتحقيق خطوات وحدوية عملية. وإلى جانب هذا الحافز السلبي في طبيعته هنالك حوافز إيجابية تنطلق من مزايا الوحدة وقيمتها الذاتية، أهمها توق العرب إلى الحضور الفعال في مجالات التطور العلمي والتكنولوجي واستعجال الزمن في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتطوير الأفضل للطاقت والقوى العربية الهائلة من بشرية ومادية - وبالتالي بلوغ تحقيق أفضل لإنسانية الإنسان العربي.

إن كون هذا التوق يتمللمل في ضمير الوطن العربي، في عالم يشهد التطور السريع والمذهل في قدرات البلدان الصناعية وإنجازاتها في مختلف الحقول، إلى جانب الرغبة العميقة في مجابهة التحدي الصهيوني والإمبريالي، يطرح بإلحاح وجوب التوجه إلى الوحدة العربية المتكاملة عبر السبل الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، بخطوات عملية ثابتة مدروسة، كحل جذري للمسائل والمشاكل التي خلفتها ظروف التجزئة والتخلف.

ولكن إلى جانب الإيمان العميق بما تحتزنه الوحدة من جدوى وفائدة وقيمة ذاتية، ومن تلبية للتوق العربي للتقدم والمنعة والكرامة، لا بد من القول إن قضية الوحدة ليست مسألة بسيطة، ففيها من عوامل الجذب والدفع، ومن الاعتبارات الإيجابية والسلبية، ما يوجب أن يوجه إليها جهد فكري كبير ومتصل، من أجل توضيح الفكرة على نطاق واسع ومن أجل إيصال ندائها بقوة إلى الجماهير العربية الواسعة وإلى الأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.

ولتحقيق كل ذلك اجتمع عدد من المواطنين العرب، الموقعين أدناه، من أقطار عربية متعددة واتفقوا على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية والذي سيكون مركزه حالياً في بيروت، ليتخصص في هذا النوع من العمل الثقافي والفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية، أملين أن تتسع حلقة المساهمة فيه لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب من ذوي الكفاءات والاهتمام المؤمنين بجدوى هذا العمل الثقافي والمستعدين لتحمل مسؤوليات الاشتراك في نشاطه.

ومن الجلي إن هذا الجهد العلمي والثقافي سيعني، في ما يعني، إبلاء الواقع العربي ما يستحقه من الاهتمام كخلفية للحالة الوجودية المنشودة، وسيعني بالتالي دراسة القضايا النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات العلاقة، وتحليل أوجه العلاقة وحجمها ونوعها وكيفية تأثيرها. وستكون مقارنة كل ما يخضع للدرس مقارنة علمية لا عاطفية، عملية لا طوباوية تجنباً لفكرة الوحدة لأية نكسات أو منزلقات جديدة وتمتيناً لقواعدها.

وبالتحديد، فإن مركز دراسات الوحدة العربية، سيعتمد الأسس والقواعد التالية في عمله:

١ - إن وسيلة المركز في تنمية الوعي الوجودي هي إعداد دراسات وبحوث، أو القيام بترجمة بحوث، تحلل الواقع العربي في شتى مظاهره وجوانبه، خاصة النواحي الإقليمية والعراقيل الحقيقية والتصورية التي تعترض سبيل الوحدة العربية، واستجلاء وسائل توحيد أجزاء الوطن العربي وصيغها في مختلف الحقول.

٢ - ويعمل المركز على تهيئة المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائق ومصادر البحث عن مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كياناً واحداً، والقيام بإعدادها وتهيئتها بحيث تكون صالحة لمختلف أغراض البحث العلمي في الوحدة بما في ذلك تكوين مكتبة وافية لهذا الغرض.

٣ - إن توحيد الوطن العربي ليست عملية متعددة الجوانب فحسب، بل متعددة المراحل كذلك. وليس التوحيد السياسي سوى الشكل الأكثر اكتمالاً للوحدة. لهذا ستتجه عناية المركز إلى تناول كافة الجوانب والصيغ وتحليلها بغية استكشاف الأولويات والمراحل الممكنة في مقارنة الوحدة، من منطلق ضرورة قيام الوحدة على أسس وقواعد منيعة لا تتعرض لخطر الانهيار أمام التجارب والأزمات، وبالتالي قيامها متدرجة وبالصيغ الأكثر ضماناً لسلامة استمرارها.

٤ - إن التجارب الوجودية المعاصرة خارج الوطن العربي ذات فائدة ودلالة في

دراسات المقارنة وتستوجب الدرس والتمعن من أجل تعميق فكرة الوحدة وجعل عملية التوحيد أكثر عقلانية وأمتن أسساً.

٥ - إن غايات المركز وأهدافه تتطلب أن يعتمد إلى مخاطبة جميع فئات المجتمع العربي بمختلف شرائح الأعمار والاختصاصات بالشكل والأسلوب المناسبين، وباستخدام أفضل وسائل الاتصال الثقافي الممكنة.

٦ - سيحاول المركز أن تمتد المشاركة بنشاطه إلى جميع الأقطار العربية من خلال قيام أكبر عدد ممكن من المثقفين العرب المتخصصين في مختلف الحقول بمجهودات فكرية ضمن نطاق مهمتهم.

٧ - ومن الضروري الإشارة بتأكيد جازم إلى أن هذا العمل لا يهدف إطلاقاً إلى تكوين تجمع سياسي أو حزب أو جبهة سياسية، وإنما هو يهدف فحسب إلى إعادة الزخم إلى التيار الفكري الوجدوي أملاً في أن تترجم الجماهير والمؤسسات والقوى العربية هذا التيار إلى حقيقة ملموسة.

٨ - إن المساهمة في عمل المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف ولا تتطلب إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية، بغض النظر عن المعتقدات والنظريات التي يؤمن بها.

لذا فإن المثقفين العرب من مختلف الاتجاهات والآراء والاختصاصات مدعوون للمساهمة، فمجال العمل يتسع لمختلف الاجتهادات ويتحمل وجود أكثر من رأي في كيفية تحقيق الوحدة، وبذلك سيكون المركز مفتوحاً للحوار العلمي العقلاني.

٩ - إن أبحاث المركز ونشاطاته لا تتناول الأوضاع السياسية القائمة في الوطن العربي، كما إن المركز لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي ولا يدخل في الصراعات أو الخلافات السياسية، ولا يرتبط بأية حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات أو جبهات.

١٠ - إن المركز سيعتمد في تمويل نشاطاته وفعالياته على التبرعات والمساعدات المادية التي يمكن أن يحصل عليها من الحكومات والمؤسسات والأشخاص في الوطن العربي الذين يبدون الرغبة في تقديم تلك المساعدة من دون فرض شروط وقيود على عمل المركز وأهدافه وخطه الثقافي.

إن مركز دراسات الوحدة العربية يباشر عمله وكله أمل في أن يواكبه تعاون جميع المؤمنين بالوحدة العربية وعطفهم ومساندتهم، لكي ينطلق تيار الوحدة بالمزيد من الزخم على الطريق العلمي والعقلاني السليم صوب هدفه الثابت.

أحمد السويدي، أحمد بهاء الدين، الأخضر الإبراهيمي، أديب الجادر، الدكتور أنطوان زحلان، برهان الدجاني، الدكتور بشير الداعوق، جاسم القطامي، الدكتور جمال أحمد، جوزيف مغيزل، الدكتور خير الدين حسيب، الدكتور سعدون حمادي، الدكتور سهيل إدريس، شفيق ارشيدات، الدكتور طاهر كنعان، الدكتور عبد العزيز الأهواني، عبد القادر غوقة، عبد اللطيف الحمد، عبد الله الطريقي، الدكتور عبد الله عبد الدائم، عبد المحسن قطان، الدكتور علي فخرو، مانع العتيبة، محمد الملي، الدكتور محمد سعيد العطار، منصور الكيخيا، ناجي علوش، الدكتور نديم البيطار، هاني الهندي، الدكتور هشام نشابة، وليد الخالدي، الدكتور يوسف صايغ».

وفي ما يأتي قائمة توضح الأقطار العربية التي تنتمي إليها هذه المجموعة التي وقعت على بيان تأسيس المركز، وأوضاعهم الوظيفية والمهنية آنذاك.

مؤسسو المركز عام ١٩٧٥

الإسم	الدولة	الوظيفة وقت التأسيس عام ١٩٧٥
أ. أحمد السويدي	الإمارات	وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة
أحمد بهاء الدين(*)	مصر	رئيس تحرير مجلة العربي - الكويت
أ. الأخضر الإبراهيمي	الجزائر	سفير في وزارة الخارجية الجزائرية
أ. أديب الجادر	العراق	رئيس قسم في منظمة التجارة والتنمية الدولية (الانكتاد)
د. أنطوان زحلان	لبنان	أستاذ الفيزياء - الجامعة الأميركية في بيروت
أ. برهان الدجاني(*)	فلسطين	أمين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
د. بشير الداعوق	لبنان	مدير عام دار الطليعة
أ. جاسم القطامي	الكويت	نائب في مجلس الأمة الكويتي
د. جمال أحمد(*)	السودان	مفكر عربي من السودان
جوزيف مغيزل(*)	لبنان	محام
د. خير الدين حسيب	العراق	رئيس قسم الموارد الطبيعية والعلوم والتقانة في لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا)
د. سعدون حمادي(*)	العراق	وزير الخارجية
د. سهيل إدريس	لبنان	رئيس تحرير مجلة الآداب
شفيق ارشيدات(*)	الأردن	نقيب المحامين في الأردن

يتبع

تابع

د. طاهر كنعان	الأردن	رئيس قسم الدراسات في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت
د. عبد العزيز الأهواني(*)	مصر	أستاذ جامعي - القاهرة
أ. عبد القادر غوقة	ليبيا	سفير في وزارة الخارجية في ليبيا
أ. عبد اللطيف الحمد	الكويت	مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية
د. عبد الله الطريقي(*)	السعودية	خبير نفطي
د. عبد الله عبد الدائم	سوريا	خبير في اليونسكو
أ. عبد المحسن قطان	الكويت	مفكر ورجل أعمال
د. علي فخرو	البحرين	وزير الصحة في البحرين
أ. مانع العتيبة	أبو ظبي	وزير النفط في أبو ظبي
أ. محمد الملي	الجزائر	سفير في وزارة الخارجية الجزائرية
د. محمد سعيد العطار	اليمن	الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا)
منصور الكيخيا(**)	ليبيا	سفير ليبيا في الأمم المتحدة (مفقود نتيجة اختفاء قسري من ١١/١٢/١٩٩٣)
أ. ناجي علوش	فلسطين	مفكر
د. نديم البيطار	لبنان	أستاذ جامعي في الولايات المتحدة
د. هاني الهندي	سوريا	مفكر
د. هشام نشابة	لبنان	أستاذ جامعي
وليد الخالدي	فلسطين	الأمين العام لمؤسسة الدراسات الفلسطينية
د. يوسف صايغ(*)	فلسطين	أستاذ اقتصاد وخبير اقتصادي

ملاحظة:

(*) أسماء وافتهم المنية.

(**) الأستاذ منصور الكيخيا اختطف في القاهرة في ظروف غامضة في العام ١٩٩٣.

أما مجلس أمناء المركز الحالي فيضم (١٣) عضواً من هؤلاء الأعضاء المؤسسون، بالإضافة إلى من تقرر ضمهم إلى عضوية المركز على مدار الأعوام الماضية. وفي ما يأتي قائمة توضح أسماء هؤلاء الأعضاء جميعاً، البالغ عددهم (٣٢) عضواً، والأقطار العربية التي ينتمون إليها، وأوضاعهم الوظيفية الحالية، بالإضافة إلى قائمة «أعضاء الشرف»، وهم أعضاء غير عاملين في المجلس، من الأعضاء السابقين أو ممن قدموا أو يقدمون خدمات مميزة للمركز.

أعضاء مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

الاسم	الدولة	الوظيفة
د. أحمد يوسف أحمد	مصر	مدير معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية، وأستاذ علوم سياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
أ. أديب الجادر	العراق/ لبنان	وزير سابق - رئيس جمعية الصداقة العربية - الإيرانية - بيروت
د. أنطوان زحلان	فلسطين/ لندن	خبير دولي في شؤون العلم والثقافة
د. بشير الداعوق	لبنان	مدير عام دار الطليعة
أ. جاسم القطامي	الكويت	رجل أعمال - رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ. جميل مطر	مصر	مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل
د. خلدون النقيب	الكويت	أستاذ علم اجتماع في جامعة الكويت
د. خير الدين حسيب	العراق/ لبنان	رئيس مجلس الأمناء ومدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
د. سعدون حمادي	العراق	مفكر وباحث عربي
د. سليمان الغويل	ليبيا	أمين اللجنة الإدارية لمجلس تنمية الإبداع الثقافي
د. طاهر كنعان	فلسطين/ الأردن	مفكر وباحث عربي
د. الطاهر ليب	تونس/ لبنان	مدير عام المنظمة العربية للترجمة
د. عبد الإله بلقزيز	المغرب	أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني
د. عبدالله عبد الدائم	سوريا/ فرنسا	مفكر وتربوي - خبير لدى اليونسكو
د. عبد الله عمران	الإمارات	رئيس مجلس إدارة «دار الخليج» ورئيس تحرير جريدة الخليج
د. عبد العزيز عبد الله الصالح	السعودية	أستاذ في جامعة الرياض
أ. عبدالقادر غوقة	ليبيا/ مصر	سفير سابق
أ. عبد المحسن قطان	فلسطين/ الكويت	مفكر ورجل أعمال
د. علي أوامليل	المغرب/ لبنان	سفير المملكة المغربية في بيروت
د. علي خليفة الكواري	قطر	رئيس المكتب العربي للدراسات والاستشارات بدي، ومنسق مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية
د. علي محافظة	الأردن	أستاذ في الجامعة الأردنية
د. علي فخرو	البحرين	مفكر عربي ووزير سابق
د. فادي مغيزل	لبنان	محام - رئيس المكتب الإقليمي ونائب رئيس الاتحاد الدولي للمحامين

يتبع

تابع

أ. ليلي شرف	الأردن	وزير سابق
د. متروك الفالح	السعودية	أستاذ علوم سياسية في جامعة الملك سعود/ كلية العلوم السياسية
د. محمد عبد الملك المتوكل	اليمن	أستاذ علوم سياسية في جامعة صنعاء
أ. محمد سعيد طيب	السعودية	محامون ومستشارون قانونيون
أ. محمد الميلي	الجزائر/ تونس	مفكر عربي والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سابقاً
أ. مصطفى خوجلي	السودان/ لبنان	رئيس قسم الطب العائلي في الجامعة الأميركية في بيروت
د. مصطفى الفيلاي	تونس	مفكر عربي
د. نيفين مسعد	مصر	أستاذ علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
د. هشام نشابة	لبنان	عميد جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية وعضو المجلس التنفيذي لليونسكو

أعضاء شرف

الاسم	الدولة	الوظيفة
د. إبراهيم الدقاق	فلسطين	مهندس ومستشار دولي
د. سعيد بنسعيد العلوي	المغرب	أستاذ في جامعة محمد الخامس - كلية الآداب
د. سهيل إدريس	لبنان	مفكر وكاتب
د. عبد العزيز المقالح	اليمن	رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني
أ. الأخضر الإبراهيمي	الجزائر	وزير سابق - مستشار الأمين العام للأمم المتحدة
أ. محمد حسنين هيكل	مصر	كاتب وصحافي
أ. منصور الكيخيا	ليبيا	سفير ليبيا في الأمم المتحدة (مفقود نتيجة اختفاء قسري من ١١/١٢/١٩٩٣)
أ. ناجي علوش	فلسطين/ سوريا	كاتب ومفكر قومي
أ. هاني الهندي	سوريا	مفكر قومي

٢ - إجراءات تأسيس المركز

كانت الخطوة الأولى في تأسيس المركز، من الناحية القانونية، هي تقديم الطلب الرسمي إلى الحكومة اللبنانية لتأسيس جمعية لهذا الغرض، حسب القوانين النافذة،

وقد تم ذلك بصدور علم وخبر رقم ٨٧/أ د في بيروت في ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٥. وبذلك تأسست جمعية باسم مركز دراسات الوحدة العربية، مسجلة لدى وزارة الداخلية، مركزها بيروت، غايتها: «البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي والوحدة العربية بعيداً عن كل نشاط سياسي أو ارتباط حكومي أو انتماء حزبي» (النص الرسمي للترخيص المذكور).

وعلى أثر ذلك تألفت لجنة تنفيذية مؤقته من بين الموقعين على البيان أخذت تجري الاتصالات مع مختلف الأقطار العربية لجمع تبرعات للمركز الجديد وتهيئ للاجتماع التأسيسي الأول. وقد وجهت الدعوة إلى جميع أولئك الأشخاص لحضور الاجتماع الذي عقد في الكويت يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، الذي تم فيه تأسيس المركز بصورة فعلية، حيث أقر النظام الأساسي والنظام الداخلي للمركز. وقد حدد النظام الأساسي غاية المركز ووسائل تحقيقها، حيث جاء في المادة الثالثة منه: «تتوخى المؤسسة تحقيق غاياتها بالوسائل التالية:

١ - جمع الوثائق والنشرات والمؤلفات والمخطوطات والمطبوعات المتعلقة بالوحدة العربية والمجتمع العربي.

٢ - إعداد الدراسات على أساس علمي ونشرها.

٣ - القيام بأي نشاط علمي آخر ضمن حدود الغاية الأساسية المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام».

وقد أوضح النظام الداخلي الأحكام المتعلقة بالعضوية فنص على أنه يشترط في العضو أن يكون منتسباً إلى جنسية من جنسيات الأقطار العربية، كما نص على أن العضوية هي لمدى الحياة. ونصت المادة الثانية على تكوين هيئات ثلاث هي: مجلس الأمناء، اللجنة التنفيذية والجهاز الإداري.

مجلس الأمناء: يتألف من جميع أعضاء المركز، ويقوم بالإشراف العام على نشاط المركز وأعمال اللجنة التنفيذية، وتأمين موارد المركز ومراقبة إنفاقها والمصادقة على الموازنة، ويعقد اجتماعاً واحداً في السنة، على الأقل (حالياً: يعقد المجلس اجتماعاً واحداً كل عامين، على الأقل، حسب آخر تعديل للنظام الداخلي)، ويتخذ قراراته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين.

اللجنة التنفيذية: تقوم بإدارة المركز، وتتولى مهام مجلس الأمناء في فترات غيابه، وتتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات (حالياً: لمدة أربع سنوات حسب آخر تعديل للنظام الداخلي).

الجهاز الإداري: يتولى الأعمال التنفيذية كافة التي تهدف إلى إنجاز برنامج المركز ومتابعة أنشطته، ويترأسه مدير عام تختاره اللجنة التنفيذية، ويصادق على تعيينه مجلس الأمناء لمدة أربع سنوات.

أما مالية المركز فقد نص النظام الداخلي على أنها تتألف من اشتراكات أعضائه، التي يحددها مجلس الأمناء في كل سنة، ومن التبرعات التي توافق عليها اللجنة التنفيذية. وللمركز موازنة سنوية يضعها المدير العام بإشراف اللجنة التنفيذية ويصادق عليها مجلس الأمناء.

وبالمصادقة على النظام الداخلي، بشكله النهائي، أصبح المؤسسون، البالغ عددهم اثنين وثلاثين شخصاً الذين وقعوا البيان المذكور سابقاً، «أعضاء مجلس أمناء» المركز بحكم النظام.

وقد ناقش المجلس برنامج العمل الثقافي للمركز في المرحلة الأولى، وكلف اللجنة التنفيذية بوضع ذلك البرنامج، معتمدة على ما تقدم به الأعضاء من مشاريع وملاحظات، ومسترشدة بالنقاط الثماني الواردة في بيان مؤسسي المركز، وبعدها انتخب المجلس أول لجنة تنفيذية وصادق على الميزانية. وبذلك تمت عملية التأسيس من الناحية الرسمية والقانونية.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية برئاسة دولة الرئيس الدكتور سليم الحص في عام ٢٠٠٠، قد بادرت إلى تقديم أكبر تكريم رسمي وأدبي للمركز، بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيسه، وانطلاق أنشطته من بيروت، وصموده على أرض لبنان طوال سنوات المحنة التي أملت به، وذلك بإصدار المرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠ بمنح المركز مجموعة من الإعفاءات والمزايا والحصانات أسوة بمنظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان.

ثانياً: خطة عمل المركز

تنفيذاً لقرار مجلس الأمناء، في الاجتماع التأسيسي، قامت اللجنة التنفيذية الأولى بوضع خطة للعمل الثقافي، توصلت إليها بعد مناقشات واستشارات واسعة. وتتكون الخطة المذكورة من منهج ثقافي ومجلة.

١ - المنهج الثقافي

يقوم المنهج الثقافي على أساس تحديد فترة زمنية للعمل في مجالات الدراسة والنشر والاستشارة والأعمال الثقافية الأخرى. وفي مجال الأسس العامة للإنتاج

الثقافي نوهت الخطة إلى تحديد الأسس العامة للعمل، ففرّقت بين البحث الميداني والبحث المكتبي، وبين الإنتاج المباشر المقصود بذاته والإنتاج الذي يساعد على إنتاج قادم، وبين الإنتاج القابل للنشر والعمل الموجه إلى جهات غير جمهور القراء كالحكومات. . وأوضحت أن جميع هذه الأصناف هي موضع عناية المركز ويجب أن يشملها المنهج. كما أوضحت، من ناحية أخرى، ضرورة الاهتمام بالتوجه إلى جميع الطبقات الاجتماعية وجميع فئات المجتمع من دون الاختصار على فئة معينة، وأكدت أن الثقافة المقصودة في منهج العمل لا يمكن أن تقتصر على نمط واحد كالبحث، بل إن جميع قنوات مخاطبة الفكر صالحة للاستعمال. فالنشر والشعر والبحث والمقالة والرواية والقصة والتمثيلية والنشيد والأغنية كلها أساليب ممكنة الاستعمال بنسب متفاوتة حسب الملاءمة والوسيلة.

ولم يقتصر المنهج المذكور على شرح ما يمكن أن يدخل بضمنه من عمل بل تعرّض كذلك لمسألة التفصيل، إذ نص على إعطاء أولوية للإنتاج في مجال التأليف، وعلى الإنتاج في مجال الترجمة، وعلى ضرورة البدء ببحث المسائل غير المختلف عليها قدر الإمكان، والاهتمام الزائد بقضية المناهج الدراسية في البلدان العربية.

وتطبيقاً لتلك الخطة العامة، وضع المركز برنامجاً تفصيلياً لعمله كل بضع سنوات يتضمن تفصيلات نشاطاته في مجالات الدراسات والندوات والتوثيق والترجمة والنشر والمجلة.

وقد وضع المركز حتى الآن ثلاثة برامج للعمل، الأول لسنتين للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١، والثاني لأربع سنوات للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥، ثم امتد تنفيذه حتى عام ١٩٨٨، والثالث لخمس سنوات للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، ولا يزال تنفيذه ممتداً حتى الآن.

ويغطي المنهج مجالات الدراسة والبحث والأعمال الثقافية الأخرى. ويتمحور البرنامج الثقافي الحالي للمركز حول المشروع النهضوي العربي الجديد بعناصره الستة: الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري. ويتضمن كل من هذه العناصر الستة دراسات أو ندوات كبيرة أو صغيرة، وكراسات وكتيبات في سلسلة الثقافة القومية^(١)، ومحاور المجلة.

(١) الغرض من هذه السلسلة أن تتناول موضوعات حيوية بأسلوب مبسّط بحيث تكون مادتها في متناول القارئ العادي.

٢ - المجلة

ليس الهدف الرصد التفصيلي لما قدمه المركز خلال ثلاثين عاماً، وإنما تقديم إطلالة عامة حول هذا الجهد، للاستعانة بها في تحديد مدى اقترابه أو ابتعاده عن تحقيق أهدافه.

ولقد اعتمد هذا الرصد على التقارير السنوية التي تعدها اللجنة التنفيذية وترفعها إلى مجلس أمناء المركز، والتي تنشر سنوياً في مجلة المستقبل العربي، فضلاً عن قائمة منشورات المركز.

وتوحي النظرة العجلى إلى هذا الجهد، بأنه أضحى من الممارسات المحسوبة في نطاق الإسهام في التوعية بقضايا الوحدة العربية، بالنظر إلى اعتماده العمل المؤسسي، وارتباطه بقضايا وحركة الوحدة بطريقة لا تترك مجالاً لفرض ما يراد من تصورات لمستقبل المجتمع العربي، وقيامه على المبادرة الجمعية والفردية، ودفعه نتاج الأجيال الجديدة من الباحثين إلى الضوء، وتعامله مع العديد من المثقفين العرب من مختلف الاتجاهات، وتعدد اختصاصاتهم بما يضيفي الخصوبة والتنوع. ويمكن هنا معاينة هذه الحصيلة^(٢)، عبر إنجازاتها التالية:

أ - مجلة «المستقبل العربي»

تصدر مجلة المستقبل العربي منذ عام ١٩٧٨ كمنبر مفتوح لجميع المثقفين من دون استثناء، كما ورد في مقدمة عددها الأول، متخذة شعار «وعي الوحدة العربية - وحدة الوعي العربي»، مع مراعاة خدمة هدفين رئيسيين: أولهما - العناية بقضايا الوحدة العربية، وثانيهما - العمل لذلك بواسطة البحث العلمي الموضوعي، وبنظرة مجردة وهادئة. وبرغم صعوبات وتحديات عديدة واجهتها، إلا أن المجلة ما زالت تصدر شهرياً وتوزع في معظم الأقطار العربية (عدا الصومال وجيبوتي وجزر القمر!).

والمجلة تعبر إلى حد كبير عن حركة الفكر العربي في مواجهة قضايا الوحدة ومشكلاتها، إضافة إلى دورها في تبادل الخبرات والأفكار بين المثقفين العرب، بما يسهم ليس فقط في تقريب وجهات نظرهم، بل في تبلورها كبنية اجتماعية، يمكنها أن تشكل نواة مضادة للتجزئة.

(٢) يتناول جرد هذه الحصيلة ما صدر عن المركز منذ تأسيسه وبداية عمله إلى نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٥.

وإضافة إلى ما تحويه من مقالات، يتم عرض ملف خاص في كل عدد حول إحدى القضايا المطروحة، ومداولات ندوة حول إحدى المشكلات، بجانب عرض أبرز الكتب الصادرة حديثاً، وتقارير عن المؤتمرات العربية، وقائمة ببيوغرافية مصنفة حول الوحدة بمفهومها الواسع: ما يهم الوحدة وما يتعلق بها.

وقد تمكن المركز من المحافظة على استمرارية إصدار المجلة بلا انقطاع أو تأخير - رغم المحنة التي ألت بلبنان والظروف الصعبة التي تعرض لها، كما المركز . . وكانت لهذه الاستمرارية مخاطرهما وتكاليفها الباهظة، مع ثبات المركز الحازم على مواقفه القومية الصلبة. وتتضاعف أهمية هذه الاستمرارية ودلالاتها إذا وضع في الاعتبار أن المجلة قد حافظت على مستواها الرفيع بكل المعايير الموضوعية والأكاديمية والمهنية واللغوية.

ب - الكتب

يبلغ عدد عناوين الكتب الصادرة باللغة العربية ٥٢٣ عنواناً حتى آخر عام ٢٠٠٦، موزعة كالتالي:

فكر قومي (١٠٣)، ثقافة (٣٨)، اجتماع (٦٥)، سياسة (١٢٣)، اقتصاد (٦٨)، إعلام واتصال (١٣)، القضية الفلسطينية (٤٠)، علوم وتكنولوجيا (٢٣)، تربية وتعليم (١٠)، تاريخ (١٢)، جغرافيا وبيئة (٣)، فلسفة (١٥)، توثيق (٢٤)، فضلاً عن قصص الناشئة (١٥).

ضمن هذه المنشورات، توجد أكثر من سلسلة: سلسلة التراث القومي (٢٧) عنواناً)، سلسلة الثقافة القومية (٣٣)، سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي (١٢)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٣)، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة (٣)، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤٤)، سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (٤)، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٧)، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (١)، ربوع بلادي (سلسلة كتب مصورة) (٨)، فتي العرب (سلسلة كتب قصصية للناشئة) (٧)، سلسلة التراث الفلسفي العربي: مؤلفات ابن رشد (٥)، إضافة إلى (٤٤) كتاباً مترجماً من اللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية والعبرية.

كذلك قام المركز بإصدار (١٠) كتب من منشوراته، مترجمة إلى إحدى اللغات الإنكليزية أو الفرنسية، أو الفارسية، أو التركية. كما تمت ترجمة بعضها إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية معاً.

ج - الندوات^(٣)

نظم مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة كبيرة من الندوات، تدور حول مختلف جوانب الوحدة العربية بدءاً من اللغة والأدب والتعليم، إلى المواصلات والتقانة، إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقضايا التنمية بمختلف أبعادها، بالإضافة إلى الندوات التي تعنى بعلاقات العرب بالعالم. وقد نظم المركز على مدار الثلاثين عاماً (٤٥) ندوة كبيرة، نشرت أعمالها ضمن كتب المركز، وكذلك (١١٧) ندوة وحلقة نقاشية محدودة العدد - من (٥) إلى (٨) مشاركين، يمكن أن يرتفع في حال الحلقات النقاشية إلى (٢٥) مشاركاً - حيث يكلف أحد الباحثين المتخصصين بإعداد ورقة عمل، يجرى توزيعها على المدعوين للمشاركة في الندوة أو الحلقة النقاشية قبل انعقادها بوقت كاف. وقد نشرت أعمال هذه الندوات، الكبيرة والصغيرة، والحلقات النقاشية - سواء ورقة العمل أو المناقشات - ضمن أعداد مختلفة من مجلة المستقبل العربي. وقد شارك في هذه الندوات مجموعة كبيرة من المثقفين والمفكرين والسياسيين العرب، من مختلف الأقطار العربية، يمثلون التيارات السياسية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي - من ناحية، وعناصر من مختلف الأجيال بما يحقق التواصل بينها - من ناحية أخرى. مع ملاحظة أنه كانت هناك مشاركة من شخصيات غير عربية في بعض الندوات التي بحثت جوانب من علاقات العرب بالعالم.

د - التوثيق

تضمن البيان التأسيسي للمركز تأكيداً على أهمية التوثيق والمعلومات في إطار المهمة الأساسية التي حددها لنفسه، والتي تتمثل في «البحث العلمي حول تكامل المجتمع العربي والوحدة العربية». ومن هذا المنطلق أشار البيان إلى أن المركز «يعمل على تهيئة المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائق والمصادر ومصادر البحث عن مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كياناً واحداً». وترجمة لما ورد في هذا البيان تم إنشاء «قسم التوثيق والمعلومات» بالمركز.

(١) تكوين قسم التوثيق والمعلومات

يتألف قسم التوثيق والمعلومات من الشعب الآتية:

أ - شعبة المكتبة: وهي مكتبة متخصصة، تشتمل على مجموعة من المصادر والمراجع والدوريات والوثائق، باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. وتعتمد المكتبة

(٣) انظر عرضاً تفصيلياً بالندوات الكبرى وحلقات النقاش التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

في تصنيف الكتب على نظام ديوي العشري، وفي فهرستها على القواعد الأنكلو - أمريكية للفهرسة. ومنذ بداية عام ١٩٨٧ تم مكننة المكتبة، حيث أنشأت قاعدة معلومات لهذا الغرض باستخدام 4th Dimension، والمطبق أساساً على أجهزة الماكنتوش. وتسعى المكتبة مستقبلاً إلى تحويل قاعدة المعلومات لتتلاءم مع نظام IBM PC، بغرض إتاحتها على الإنترنت. ويبلغ مجموع رصيد المكتبة من المراجع والمصادر حوالى (١٢٠٠٠) مجلد.

ب - **شعبة التوثيق** : وتتم فيها مختلف الأعمال التوثيقية في المركز وتتمثل في إعداد بليوغرافيا الوحدة العربية (بالعربية والإنكليزية والفرنسية)، ويوميات الوحدة العربية ويصدران شهرياً في قسم خاص بهما، بهذا العنوان، في مجلة المركز المستقبل العربي. إضافة إلى ذلك يتم إعداد فهرس سنوي لمجلة المستقبل العربي مصنف حسب الموضوعات مع كشافين واحد بالمؤلفين وآخر بالعناوين ويتم نشره في عدد شهر نيسان/ أبريل من كل سنة. كما تم إعداد ونشر فهرس كامل للمجلة يضم جميع المواد المنشورة في أعداد السنوات الخمس والعشرين الأولى من المجلة^(٤).

(٢) المشروعات التوثيقية :

بالإضافة إلى أعمال التوثيق التقليدية التي يقوم بها قسم التوثيق والمعلومات، نهض القسم بمجموعة من المشروعات التوثيقية الكبيرة، ومن أبرزها ما يأتي :

(أ) كتاب يوميات ووثائق الوحدة العربية

منذ عام ١٩٧٩ دأب المركز على إصدار كتاب سنوي بعنوان يوميات ووثائق الوحدة العربية، وهو يضم مجموع اليوميات التي نشرت في مجلة المستقبل العربي خلال العام، مع مجموع الوثائق التي تم جمعها حول الوحدة العربية. وقد توقف إصدار هذا الكتاب منذ عام ١٩٩٧، نظراً للظروف المالية الصعبة التي تواجه المركز.

(ب) بليوغرافيا الوحدة العربية (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)

أنجز المركز مشروعاً توثيقياً بليوغرافياً كبيراً، استغرق عدة سنوات، وقد أصدره المركز في عام ١٩٨٣ بعنوان: بليوغرافيا الوحدة العربية (١٩٠٨ - ١٩٨٠)^(٥) التي جاءت في ثلاثة مجلدات :

(٤) فهرس مجلة المستقبل العربي من السنة الأولى حتى السنة الخامسة والعشرين، أيار/ مايو ١٩٧٨ - نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ (الأعداد ١ - ٢٩٠) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

(٥) بليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ - ١٩٨٦)، ٣ مج في ٧ أقسام.

المجلد الأول: المؤلفون بقسميه، الأول بالعربية والثاني بالإنكليزية والفرنسية.

المجلد الثاني: العناوين بقسميه، الأول بالعربية والثاني بالإنكليزية والفرنسية.

وأُلحق المجلدان السابقان في عام ١٩٨٦ بالمجلد الثالث وهو الموضوعات وذلك في ثلاثة أقسام.

وبعد التطور العلمي والتقني الذي حصل في أواخر القرن العشرين، فضلاً عن تطور وسائل الوصول إلى المعلومات، كان لا بد للمركز من مواكبة هذا التطور، بهدف توفير وحفظ التراث الفكري العربي. وفي هذا الإطار ارتأى المركز أنه لا بد من تحديث الببليوغرافيا بحيث تغطي الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠، لتصبح: ببليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)^(٦).

ومن أجل ذلك، عمل المركز على إنشاء قاعدة معلومات ببليوغرافية ممكنة، تيسر للباحث الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة، وقد تم إدراج بيانات الببليوغرافيا القديمة فيها ودمجها مع البيانات الحديثة وتمت إعادة تصنيفها موضوعياً.

وقد صدرت الببليوغرافيا بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك في ٨ مجلدات توزعت على الشكل التالي: ٥ مجلدات مصنفة موضوعياً، وثلاثة مجلدات تشكل فهارس المؤلفين والعناوين بالعربية والإنكليزية والفرنسية. ويسعى المركز في حال توافر الموارد المالية إلى إتاحتها ضمن موقع المركز على الإنترنت مستقبلاً.

كما يقوم قسم التوثيق والمعلومات بإعداد كتاب شامل عن: الحرب على العراق: ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ يوثق تفصيلياً الأحداث التي شهدتها العراق طيلة الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ وفقاً لتسلسلها الزمني، ليكون مرجعاً توثيقياً في الموضوع^(٧).

هـ - أنشطة عامة

(١) الوقفيات

(أ) وقفية جمال عبد الناصر

لقد شغل جمال عبد الناصر في تاريخ أمته العربية مكانة متميزة وفريدة، وكانت قيادته لثورة الشعب المصري سنة ١٩٥٢ علامة تحول بارزة، أمكن فيها - عن طريق

(٦) ببليوغرافيا الوحدة العربية للقرن العشرين (١٩٠٨ - ٢٠٠٠)، ٨ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ٧٢٩٠ ص.

(٧) الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير، ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ١٦١٦ ص.

الفعل الجسور المستند إلى تأصيل فكري عميق وإلى طموحات واسعة ومشروعة - تحريك قوى هائلة، قادرة مع اتصال التجارب واستيعاب حكمتها على تحقيق أغلى أهداف الأمة العربية. ولذلك فقد تحدت معالم تجربته في الاستقلال القومي، والتنمية الشاملة ومصالح أوسع الجماهير، والوحدة العربية كحقيقة مركزية مؤكدة، في إطار دولي ينطلق من عدم الانحياز لبناء نظام عالمي جديد مبني على العدالة والتكافؤ والسلام.

إن تقدير هذا الدور، وإبقاءه ملهماً وحافزاً، هو الذي دفع بعض الذين يشغلهم ويلح عليهم مستقبل الأمة وضروراته المادية والفكرية والمعنوية، إلى إنشاء وقفية تحمل اسم جمال عبد الناصر، بكل ما يعنيه هذا الاسم في الضمير والوجدان العربي، وما يشير إليه من اهتمامات ومطالب الإنسان العربي، وبكل ما تستطيع أن ترمز إليه هذه الفكرة، وما يمكن أن تسهم به في نهضة الأمة، وتنبه وعيها وملكات طاقتها، لتكون منها تذكرة حية متجسدة تعطي لمحة ضوء، أو ومضة رجاء، تشير دائماً إلى يقظة الأمل، وصلابة العزم، وتواصل مسيرة الأجيال على طريق المستقبل.

ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، أنيطت بمركز دراسات الوحدة العربية مهمة إدارة وقفية جمال عبد الناصر والعمل على تنميتها. أما مجالات استخدام عائد وقفية جمال عبد الناصر فتمثل في الآتي:

١ - نشر أعمال جمال عبد الناصر (الخطب والأحاديث وفلسفة الثورة والميثاق) بسعر رمزي وتمويل دراسات تحليلية عنها.

(وقد أصدر المركز حتى الآن ثلاثة مجلدات في إطار نشر الأعمال الكاملة لجمال عبد الناصر تغطي الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١، وجاري إصدار باقي المجلدات. كما تم تمويل نقل الأفلام التسجيلية للرئيس جمال عبد الناصر إلى وسائط المعلوماتية الحديثة لحفظها وتسهيل إعادة إنتاجها).

٢ - جائزة سنوية لا تقل قيمتها عن عشرين ألف دولار (أو ثلاث جوائز بالقيمة الإجمالية نفسها) تمنح لباحثين عرب في موضوع يتناول إما دور جمال عبد الناصر أو موضوع بالغ الأهمية للمشروع الحضاري العربي. على أن تتنوع الموضوعات بين العلوم الاجتماعية والطبيعية والعسكرية. ويحدد موضوع الجائزة سنوياً.

٣ - جائزة دورية تقديرية، بمبلغ ٥٠ ألف دولار، تمنح لمواطن عربي (يمكن بطبيعة الحال أن تكون له صفة رسمية) يكون قد أدى عملاً بارزاً من المنظور العربي كالمساعدة في تسوية نزاع عربي - عربي أو حرب أهلية أو التخفيف من ويلات كارثة طبيعية أو القيام بعمل فردي غير عادي له دلالة قومية أو نتيجة لسجل حافل في خدمة الأهداف القومية العربية.

(منح المركز بالفعل أول جائزة تقديرية إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل ، في احتفال قومي كبير ببيروت ، بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٩٩). ثم منحت الجائزة للمرة الثانية في احتفال مماثل ببيروت إلى الأستاذ جاسم القطامي بتاريخ ٢٦ / ٧ / ٢٠٠١).

٤ - تمويل إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات في موضوعات إما عن عبد الناصر أو عن القضايا التي كرس حياته من أجلها في حالتها الراهنة.

(شرع المركز في تمويل إلقاء محاضرات سنوية في موريتانيا بالتعاون مع جامعة موريتانيا).

٥ - تمويل منحة دراسية لدرجة الماجستير أو الدكتوراه حول الموضوعات ذاتها الواردة في بند ٤.

(قام المركز بتمويل منح دراسية للمرحلة الجامعية الأولى ، وكذلك لدرجتي الماجستير والدكتوراه في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة).

٦ - تمويل كرسي باسم جمال عبد الناصر في أحد المعاهد العلمية العربية ذات السمعة العالية لمقرر دراسي عن الوطن العربي في أي فرع من فروع العلوم.

٧ - تمويل أو المساهمة في تمويل مؤسسات تعليمية أو بحثية تعكس القيم التي ناضل عبد الناصر من أجلها.

(قام المركز بتأهيل قاعة ساطع الحصري في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، وكذلك إنشاء قاعة جمال عبد الناصر البحثية المجهزة بالحواسيب بجامعة موريتانيا ، فضلاً عن تمويل جزء من تكاليف إقامة قاعة ومكتبة جمال عبد الناصر بطرابلس - لبنان).

(ب) وقفية عبد الله الطريقي

مثل الشيخ عبد الله الطريقي ظاهرة فريدة في زمانه ومكانه . فقد تولى المسؤولية الأولى عن إدارة النفط في المملكة العربية السعودية ، منذ عام ١٩٥٤ . وحين أنشئت وزارة مستقلة للبترول والمعادن ، كان أول وزير يتولى مسؤوليتها (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . وقد أسس عبد الله الطريقي قواعد الفكر الوطني في مجال النفط ، باعتباره إمكانية عربية وليس مجرد سلعة تجارية . وقد دفع بتوجهات وطنية عارمة ، انطلقت لتصحيح العلاقات غير المتوازنة بين شركات النفط الغربية وبين الحكومات العربية ، بما يعيد للوطن كرامته وسيادته على موارده ، إعمالاً للشعار التاريخي الذي رفعه : **نفط العرب للعرب** بكل ما ينطوي عليه من دلالات إذا وضع في سياق زمانه ومكانه .

وعلى الطريق نفسه ساهم في تأسيس مؤتمر البترول العربي، كما قام بالدور البارز والأهم في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠. وهي أول منظمة دولية تنتمي إلى عالم الجنوب تمثل تحدياً جدياً لعالم الشمال. ولذلك فقد نجحت جهوده في تحويل قضايا النفط من أمور تبحث بين شركات النفط والحكومات في غرف مغلقة، إلى قضية شعبية ووطنية من الدرجة الأولى، حتى تمكنت الدول النفطية من استرجاع حقوقها الكاملة في مواردها، وتحقيق استقلال النفط العربي.

وإذا كان عبد الله الطريقي قد اضطر إلى ترك منصبه الحكومي، فقد تابع نضاله مستقلاً في أماكن متعددة من الوطن العربي، من أجل المبادئ التي آمن بها، حيث عمل مستشاراً في مجال هندسة واقتصاد النفط لفترة تقارب العشرين عاماً. وفي خلال هذه الفترة أصدر مجلة النفط والغاز، التي انصرفت إلى تأكيد الدور الاستراتيجي للنفط العربي، وارتباطه العضوي بالتنمية المستقلة والوحدة العربية.

إن تقدير هذا الدور الوطني والقومي، وإبقاءه محفزاً ودافعاً، وبخاصة للأجيال الجديدة، هو الذي دفع بعض الذين يشغلهم مستقبل الأمة العربية، ويقدرون قيمة رجالها الكبار ومواقفهم الوطنية المشرفة، إلى إنشاء وقفية تحمل اسم عبد الله الطريقي، بكل ما سطره هذا الرجل من صفحات رائعة في تاريخ وطنه وأمته.

ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة، أنيطت بمركز دراسات الوحدة العربية مهمة إدارة وقفية عبد الله الطريقي والعمل على تنميتها. أما مجالات أنشطة هذه الوقفية فهي تنوع بما يخدم الغاية من إنشائها، ومن ذلك ما يأتي:

١ - جائزة دورية بمبلغ (٢٥) ألف دولار باسم جائزة عبد الله الطريقي، تمنح لشخصيات عربية كان لها دور محدد وبارز في مجال النفط والتحرر والتنمية.

(وقد منح المركز بالفعل أول جائزة تقديرية إلى الدكتور يوسف صايغ، في احتفال قومي كبير ببيروت، يوم ١٩/٣/٢٠٠٠ ذكرى ميلاد الشيخ الطريقي).

٢ - جمع كتاباته وأعماله الفكرية الكاملة، مع دراسة تحليلية لها وبعض الشهادات الحية من عدد من أصدقائه وزملائه وتلاميذه في كتاب.

(وقد أصدر المركز بالفعل هذا الكتاب يوم ٧/٩/١٩٩٩، في الذكرى الأولى لوفاة الشيخ الطريقي).

٣ - تمويل إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات في موضوعات ترتبط بقضايا النفط والتنمية المستقلة.

٤ - تمويل منح دراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراه عن الشيخ عبد الله

الطريقي ، وعن القضايا التي آمن بها ودافع عنها في مجالات النفط والتنمية المستقلة.

(ج) «وقفية برهان الدجاني»

ينتمي برهان الدجاني إلى جيل العمالقة الذين تفتقد لهم الأمة العربية واحداً بعد الآخر. لقد كان متعدد المواهب والقدرات وممن نذروا معظم جهودهم ووقتهم للعمل العام في المجالات العملية والفكرية والأكاديمية والأدبية ، إلى جانب عمله البارز في خدمة الاقتصاد العربي - بصفة خاصة ، والقضايا العربية - بصفة عامة. لقد وافته المنية ، وهو شامخ في ساحات الفكر والعمل ، يتطلع دائماً إلى مستقبل عظيم لأمة عظيمة ، وفي القلب منه فلسطين كاملة عربية حرة مستقلة.

إن تقدير هذا الدور الوطني والقومي ، وإبقاء محفزاً ودافعاً ، وبخاصة للأجيال الجديدة ، هو الذي دفع بعض الذين يشغلهم مستقبل الأمة العربية ويقدرون قيمة رجالها الكبار ومواقفهم القومية المشرفة ، إلى إنشاء وقفية خاصة تحمل اسم برهان الدجاني ، بكل ما سطره هذا الرجل من صفحات رائعة في تاريخ وطنه وأمته.

ومن أجل التنفيذ العملي لهذه الفكرة ، قرر مركز دراسات الوحدة العربية - الذي ساهم برهان الدجاني في تأسيسه - المبادرة بإنشاء وقفية برهان الدجاني في حدود مليون دولار وإدارتها والعمل على تنميتها. ويجري حالياً جمع المبالغ اللازمة لهذه الوقفية وفي حدود مليون دولار ولم يتم حتى الآن إلا جمع القليل منها.

أما مجالات أنشطة هذه الوقفية فهي تتنوع بما يخدم الغاية من إنشائها ، ومن ذلك ما يأتي :

١ - نشر أعمال برهان الدجاني الكاملة بسعر رمزي ، وتمويل دراسات تحليلية عنها. ويمكن تنويع الأطر التي يتم فيها هذا النشر : مختارات من أهم الخطب والأحاديث - خطب وأحاديث حول قضايا معينة - أعماله الكاملة مرتبة بحسب تعاقبها الزمني في أجزاء معقولة الحجم.

٢ - تمويل إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات في موضوعات إما عن برهان الدجاني أو عن القضايا التي كرس حياته من أجلها في حالتها الراهنة. ويمكن وضع برنامج زمني دائم لهذه المحاضرات والندوات بواقع محاضرتين وندوة سنوياً على سبيل المثال.

٣ - تمويل منحة دراسية لدرجة الماجستير أو الدكتوراه حول ذات الموضوعات الواردة في البند ٢.

٤ - تمويل كرسي باسم برهان الدجاني للتنمية العربية ينشأ في إطار مركز دراسات الوحدة العربية ، وفقاً للنظام المعتمد للكراسي الفكرية والعلمية في المركز.

٥ - تمويل، أو المساهمة في تمويل، مؤسسات تعليمية أو بحثية تعكس الأهداف والمبادئ التي كرس برهان الدجاني حياته من أجلها.

(د) وقفية «عبد المحسن قطان»

قام المركز بإنشاء وقفية بمبلغ مليون دولار، توضع تحت تصرفه، باسم الأستاذ عبد المحسن قطان، على أن يخصص استعمال الدخل منها لأغراض القضية الفلسطينية، وفي دراسات تطبيقية وذات طابع عملي. وسيقوم الأستاذ عبد المحسن قطان بتسديد مبلغ الوقفية على خمسة أقساط سنوية مقدار القسط الواحد (٢٠٠) مئتا ألف دولار أمريكي. (وقد بدأ ذلك اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦).

(هـ) وقفية «جاسم القطامي»

وافق الأستاذ جاسم القطامي، عضو مجلس الأمناء، على إنشاء وقفية باسمه بمبلغ مليون دولار تسدد على أقساط وأن تخصص لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد سدد الأستاذ جاسم القطامي قسطين من قيمة الوقفية (٣٥٠ ألف دولار أمريكي) حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

(و) جائزة باسم الدكتور حسين خلّاف والدكتور لبيب شقير والدكتور زكي

الشافعي

أنشأ المركز جائزة باسم المرحوم الدكتور حسين خلّاف من خلال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وقد تم تخصيص مبلغ (٢٠٠٠) ألفي جنيه مصري، على أن يخصص عائد هذا المبلغ لمنح جائزة سنوية لأفضل طالب في مادة من مواد تدريس الكلية التي لها علاقة بالمواد التي كان يدرسها المرحوم الدكتور حسين خلّاف أو لها علاقة بالاقتصاد العربي. كما تم تخصيص جوائز ماثلة في نفس الكلية بأسماء كل من الدكتور لبيب شقير والدكتور زكي الشافعي.

(٢) الكراسي الفكرية والعلمية

قرر المركز إنشاء مجموعة من الكراسي الفكرية والعلمية تعمل في إطاره، ويجري تمويل كل منها من عائد وقفية تخصص لهذا الغرض، وفقاً للقواعد الآتية:

أ - تتوزع الكراسي الفكرية والعلمية على المجالات الآتية:

(١) الفكر القومي.

(٢) النفط العربي

(٣) التنمية العربية.

(٤) العلوم والتقانة.

(٥) الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٦) شؤون المرأة العربية.

(٧) القضية الفلسطينية.

(٨) العلاقات العربية - الدولية.

ب - يمول كرسي الفكر القومي من عائد وقفية جمال عبد الناصر، ويمول كرسي النفط العربي من عائد وقفية عبد الله الطريقي. ويجري جمع وفيات للكراسي الفكرية والعلمية الأخرى.

ج - تجمع كل وقفية في حدود مليون دولار لتمويل أنشطة كل كرسي من هذه الكراسي الفكرية والعلمية. ويمكن أن تكون الوقفية - أو جزء أساسي منها - باسم المتبرع.

د - يشغل الكرسي أحد كبار الباحثين والمتخصصين العرب لمدة تتراوح بين عام وعامين، على أساس التفرغ الكامل بالمركز، وتسري عليه أحكام نظام العمل المعتمد في المركز طوال مدة تفرغه.

هـ - تحدد مهام أستاذ الكرسي في مجال التخصص، وفي حدود مدة التفرغ، على النحو الآتي:

(١) إنجاز بحث أساسي.

(٢) الإشراف على فريق - أو فرق - لإنجاز بحوث وتوثيق.

(٣) إلقاء محاضرات.

(٤) إقتراح مجموعة من الحلقات النقاشية وتنظيمها وإدارتها، وإعدادها للنشر.

(٥) إقتراح تكليف باحثين بإجراء بحوث ودراسات للنشر في المستقبل العربي، وضمن إصدارات المركز من الكتب.

(٦) إعداد قاعدة معلومات بشأن المتخصصين والباحثين العرب، وإنشاء شبكة من الاتصالات معهم لغرض المساهمة في أنشطة الوقفية.

(٧) مد جسور التعاون بين المركز والمنظمات الدولية المتخصصة من حكومية وغير حكومية.

(٣) مؤسسات المجتمع المدني القومية

عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة بعنوان: «أزمة الديمقراطية في الوطن

العربي» وقد اضطر إلى عقدها في ليماسول، قبرص عام ١٩٨٣^(٨). وكانت تلك الندوة علامة فارقة بأكثر من معنى، على النحو الآتي:

أولاً: إنها أول ندوة عربية يتعذر عقدها داخل أي قطر عربي، حيث اضطر المركز - الذي شاء أن يتحمل هموم الوطن العربي وآماله - إلى عقدها في الخارج. وهكذا تأكد أن الأفطار العربية التي تضيق ذرعاً في الأصل بدعوى الوحدة، عنوان رسالة المركز، لا تتصور أن تكون موطناً لدعوى الديمقراطية. . حتى لو جاءت عنواناً لندوة فكرية.

ثانياً: إن الندوة عقدت في وقت كانت فيه رياح التغيير تهب من كل اتجاه، وكان النداء الديمقراطي يدق كل باب، بينما معظم الطبقات الحاكمة في الوطن العربي كانت - ولا تزال - تدفن رأسها في الرمال، وتحاول إيقاف عقارب الساعة، في عصر السماوات المفتوحة. وكان المركز سباقاً، كعادته، في تقديم أكبر نقد ذاتي لغياب الديمقراطية عن المشروع القومي العربي. . وإدماجها في المشروع النهضوي العربي الجديد الذي يتبناه، بعناصره الستة المعروفة: الوحدة العربية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري.

ثالثاً: كان نداء المجتمع المدني - بوصفه جزءاً لا يتجزأ من التحول الديمقراطي العام - يتصاعد باستمرار. . وكان المركز جاهزاً بدعوته لإنشاء مجموعتين من مؤسسات المجتمع المدني القومية، أولاهما مؤسسة كبرى تواكب دعوى العصر، وكل عصر، دعوى حقوق الإنسان وحياته، وهي «المنظمة العربية لحقوق الإنسان»، التي اتخذت من القاهرة مقراً لها. ولا شك في أن التوقيع مؤخراً على اتفاقية مقرر مع الحكومة المصرية يجعل المنظمة بمثابة منظمة دولية غير حكومية، بما يعنيه ذلك من ضمانات وحصانات وامتيازات دبلوماسية، جاء في جانب منه ليعزز جهود المركز في هذا المجال. وثانيتها مجموعة مؤسسات مهنية متخصصة تجمع أهل العلم والاختصاص في كل مجال، داخل جمعية تنتظم مساهماتهم في تقدم العلم ونهضة الأمة، وبخاصة الجمعيات الآتية:

- الجمعية العربية للعلوم السياسية.

- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

- الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

وقد انعقدت جمعيات تأسيسية لمجموعتين من هذه المؤسسات، في مدينة

(٨) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ٩٢٨ ص.

ليماسول بقبرص عام ١٩٨٣، على هامش ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، من بين المشاركين في أعمالها، كل بحسب اختصاصه. واستمر مركز دراسات الوحدة العربية في دعمه لها حتى تأسست كل منها في قطر معين، بحسب نظام أساسي ونظام داخلي معتمدين، فضلاً عن دعم هذه الجمعيات والجمعيات الأخرى العلمية العربية القائمة في مجالات التاريخ والجغرافيا والفلسفة، وبخاصة من خلال المؤسسة الثقافية العربية.

كذلك ساهم المركز في الجهود التي هدفت إلى إحكام التنسيق بين هذه الجمعيات المهنية المتخصصة وبعضها البعض - من ناحية، وبينها وبين مراكز البحوث والدراسات التي تقوم بأنشطة علمية مماثلة - من ناحية أخرى. وقد توجت هذه الجهود بإنشاء المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، الذي عقد اجتماعه التأسيسي بتونس عام ١٩٩٩، حيث تم إقرار نظامه الأساسي، واختيار الهيئة التنفيذية له.

رابعاً: لحق بذلك مباشرة - في عام ١٩٨٨ - إنشاء المؤسسة الثقافية العربية، وهي مؤسسة مستقلة، ومسجلة قانونياً في المملكة المتحدة، تهدف إلى تقديم العون المالي و/أو التسهيلات للمؤسسات العربية المستقلة التي لا تتوخى الربح المادي، والمهتمة بدراسة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية والاقتصادية والتاريخية للوطن العربي. فضلاً عن تشجيع القيام بأبحاث موضوعية ودراسات متطورة، وما يرتبط بذلك من تنظيم وتشجيع الندوات والمحاضرات والنشر، في تلك المجالات. وتبلغ وقفيتهما حالياً ما يزيد قليلاً على مليوني دولار أمريكي، وتوزّع سنوياً حوالى مئتي ألف (٢٠٠٠٠٠) دولار من دخل الوقفية على هيئات ومراكز وجمعيات ثقافية عربية لا تتوخى الربح المادي.

لقد انطلقت هذه المؤسسات جميعها وحملت الرسالة التي انتدبت نفسها لها، وأصبح لها وجود مؤثر، ومحل تقدير واحترام في محيط العمل العربي العام.

(٤) تأسيس المنظمة العربية للترجمة^(٩)

قام المركز بإنشاء منظمة عربية للترجمة، انطلاقاً من إدراكه الدور الخطير الذي تمارسه ثورة المعلومات المتسارعة الخطى من حولنا، باتجاه تعميق الفجوة بين المجتمعات العربية والمجتمعات المتقدمة، التي هي فجوة معرفية ومنهجية، قبل أن تكون فجوة اقتصادية أو تقنية، وبالنظر إلى ما تنطوي عليه من انفجار غير مسبوق في حجم

(٩) لمزيد من المعلومات عن المنظمة العربية للترجمة يمكن الإطلاع على الموقع الخاص بها على شبكة

< <http://www.aot.org.lb> > .

الإنترنت :

المعلومات والمعارف بمختلف اللغات ، وما يرافقها من توافر أساليب ووسائل جديدة لنقل هذه المعلومات والمعارف من لغة إلى أخرى بسرعات تكاد تسابق الزمن ذاته.

ولا شك أن مواجهة هذا النقص الخطير تتطلب جهداً قومياً في الترجمة والتعريب ، لإحداث قفزة كمية ونوعية في نشاط الترجمة إلى اللغة العربية ، واستغلال ما توفره تقانة المعلومات المتطورة من سبل لسرعة تدارك هذا النقص ، على أساس أن أية نهضة فكرية عربية شاملة لا بد أن ترافقها وربما تسبقها حركة ترجمة واسعة النطاق إلى اللغة العربية ، وهو الأمر الذي تؤكد التجربة الحضارية العربية الإسلامية في عصر نهضتها ، كما تؤكد التجربة الحضارية الغربية المعاصرة.

ولما كان الوطن العربي يفتقد وجود منظمة عربية للترجمة ، تلتزم بالمعايير القومية والعلمية ، وتعمل على النطاق المطلوب في هذا المجال ، فإن إقامة هذه المنظمة سيقدم مساهمة فعالة في ميدان الترجمة خاصة في زمن أصبح متاحاً فيه ترجمة معلومات الإنترنت إلى أكثر من لغة غير لغتها الأصلية ، عن طريق وسائل تقانية متطورة.

وقبل إنشاء المنظمة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف القومي العلمي الكبير قام مركز دراسات الوحدة العربية باتخاذ عدد من الخطوات التحضيرية لدراسة موضوع إنشاء منظمة عربية للترجمة ، دراسة متأنية ، ومن بينها :

(١) إجراء دراسة مسحية للوضع الراهن للترجمة التقليدية والآلية في الوطن العربي.

(٢) الاتصال بأعداد كبيرة من العاملين في هذا المجال ، أفراداً ومؤسسات ، والتعرف على نشاطاتهم ، وتحفيز مشاركتهم في المنظمة المنشودة.

(٣) عقّد ندوة لمناقشة إنشاء منظمة عربية للترجمة في الفترة من ١١ - ١٣ / ٥ / ١٩٩٨ ، ضمت عدداً من أبرز المهتمين بالترجمة داخل الوطن العربي وخارجه.

(٤) إعداد دراسة جدوى أولية لإقامة منظمة عربية للترجمة. تتضمن شكلها القانوني وهيكلها التنظيمي ، وأساليب عملها واحتياجاتها التمويلية ومصادر توفيرها.

تابع المركز اتخاذ مجموعة من الخطوات التنفيذية بشأن هذا المشروع القومي والعلمي الكبير ، من بينها ما يأتي :

(١) عقد الاجتماع التأسيسي لإنشاء المنظمة العربية للترجمة ببيروت ، يومي ٢٨ - ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٩ . وتقرر في ذلك الاجتماع ما يأتي :

(أ) الإعلان رسمياً عن قيام المنظمة ، واتخاذ بيروت مقراً لها.

(ب) الموافقة على النظام الأساسي والنظام الداخلي للمنظمة.

(ج) اختيار مجلس أمناء أولي^(١٠) للمنظمة برئاسة الدكتور خير الدين حسيب، وعضوية السادة: د. أسامة الخولي - أ. جميل مطر - د. حسن الشريف - د. عبد الإله الديوه جي - د. عبد العزيز الدوري - مركز دراسات الوحدة العربية ممثلاً بالدكتور مجدي حماد - د. محمد مراياتي.

(د) اختيار لجنة تنفيذية للمنظمة^(١١)، مكونة من السادة: د. خير الدين حسيب - أ. أديب الجادر - د. حسن الشريف - د. محمد مراياتي - د. عبد الإله الديوه جي.

(٢) تحديد مقر المنظمة، حيث عرض مجلس الأمناء البدائل المتاحة في هذا المجال، التي انحصرت في القاهرة أو بيروت. وفي إطار الاتصالات والاستشارات التي كان يجريها المركز بهذا الخصوص، قرر مجلس أمناء المنظمة ترجيح اختيار بيروت مقراً للمنظمة، لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية المرتبطة بالبنية التحتية التقنية والإدارية فضلاً عن الكفاءات الشخصية المتوافرة في لبنان.

(٣) مباشرة جمع الوقفية اللازمة للمنظمة، التي قدرت بمبلغ خمسة ملايين دولار، وهي شرط ضروري لإنشاء المنظمة واستمرارها في عملها. وقد جمع المركز حتى الآن ما يزيد على المليون دولار من هذه الوقفية، وهو مبلغ يكفي لمباشرة المنظمة المرحلة الأولى من تأسيسها وأنشطتها.

(٤) تم الاتصال رسمياً بالحكومة اللبنانية لهذا الغرض للموافقة على أن تكون بيروت مقراً للمنظمة العربية للترجمة، وإبرام اتفاقية تنظم وضعها ونشاطها في لبنان باعتبارها منظمة أهلية غير حكومية، والمصادقة على تلك الاتفاقية مع السلطات اللبنانية المختصة، طبقاً للإجراءات المرعية. وقد وافقت الحكومة اللبنانية على أن تكون بيروت مقراً دائماً للمنظمة بموجب المرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠ الذي اعتمد قيام المنظمة العربية للترجمة باعتبارها منظمة دولية غير حكومية، وقرر لها

(١٠) يضم مجلس الأمناء الحالي (٣٧) عضواً، وهم: أديب الجادر، بسام بركة، بشير الداعوق، جاسم محمد جرجيس، جميل مطر، حسن الشريف، روعي البعلبكي، السيد يسين، شحادة الخوري، الطاهر لبيب، طاهر كنعان، عبد الإله الديوه جي، عبد الخالق عبد الله، عبد القادر الفاسي الفهري، عبد اللطيف عبيد، عبد الله السيد ولد أباه، عبد الله بن حمد الحميدان، عبد الله واثق شهيد، عدنان شهاب الدين، عدنان عيدان، علال نوفل، علي أوامليل، علي بن محمد، علي خليفة الكواري، علي فخرو، فاطمة الجامعي الحبابي، محمد إبراهيم الميلي، محمد مراياتي، محمد يونس عبد السميع الحملاوي، مخلف مضحي الدليمي، مصطفى عمر التير، مطاع الصفدي، نبيل علي، نظمي أوجي، هدى جمال عبد الناصر، هشام نشابة، يعقوب الشراح.

(١١) تضم اللجنة التنفيذية الحالية (٧) أعضاء، وهم: بشير الداعوق، حسن الشريف، خير الدين حسيب، الطاهر لبيب، عبد القادر الفاسي الفهري، علي فخرو.

مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية، كما منحها الحصانات والامتيازات ذاتها المقررة لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان.

واعتباراً من أول حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بدأت المنظمة العربية للترجمة ممارسة نشاطها بشكل مستقل تماماً عن المركز، كما تم تعيين الدكتور الطاهر لبيب مديراً عاماً لها. وقد أصدرت ثلاثين كتاباً مترجماً إلى اللغة العربية (حتى نهاية عام ٢٠٠٦).

(٥) تأسيس المنظمة العربية لمكافحة الفساد

في ختام ندوة المركز حول «الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي» (٢٠٠٤/١١/٢٣) أعلن عن تأسيس «المنظمة العربية لمكافحة الفساد»، وتأسست بالفعل في عام ٢٠٠٥ كمؤسسة أهلية مستقلة تم تسجيلها في الولايات المتحدة واتخذت بيروت - لبنان مقراً لنشاطها. واستصدر المركز للمنظمة مرسوماً من الحكومة اللبنانية منحها كل الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة.

والأهداف المعلنة للمنظمة هي تعزيز الحكم الصالح والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من خلال إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام، وحفز المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على الاهتمام والانخراط بالنشاط المعادي للفساد، وتشجيع ثقافة وممارسات الشفافية.

أما الوسائل التي تنتهجها المنظمة لتحقيق هذه الأهداف فتتلخص في جمع ودراسة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات ونشر وقائعها وتوصياتها، والتداول مع مسؤولي الأجهزة والمؤسسات العربية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني بما يخدم أهداف المنظمة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من مجلس أمناء يضم نخبة من رجال الفكر والاختصاص من أقطار عربية متعددة، ومجلس إدارة وجهاز فني وإداري برئاسة مدير عام يتولى الإدارة اليومية لأعمال المنظمة التي يرأس مجلس أمنائها في الوقت الحاضر الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق.

(٦) تزويد الجامعات والمكتبات العامة في الأقطار العربية بمطبوعات المركز

يتبنى المركز منذ عام ١٩٨٩ مشروعاً لتزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة والأهلية في العواصم والمدن الرئيسية في الأقطار العربية ذات الإمكانيات المحدودة، بمجموعة كاملة مما صدر وما سيصدر عن المركز من كتب ومجلة. ووجه نداء إلى عدد

واسع من أصدقائه للمساعدة في تمويل و/أو إيجاد التمويل اللازم لذلك، كما قام بالاتصال أيضاً بعدد واسع من هذه الجامعات والمكتبات العامة والأهلية بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة عدد من أصدقائه لعرض المشروع عليهم وطرح إمكانية أن تتحمل هذه الجهات نسبة معينة من الكلفة، أو في حال عدم استطاعتهم فإن المركز على استعداد لمنحها مطبوعاته بشكل مجاني. ولقد لاقى هذا المشروع صدى طيباً، وأمكن جمع بعض التبرعات له وتم بالفعل تزويد أكثر من ٢٥٠ جهة عربية (جامعات ومكتبات عامة وأفراداً) في ١٥ بلداً عربياً و ١١ بلداً أجنبياً، بالإضافة إلى بعض الجهات العربية الموجودة خارج الوطن العربي، بمطبوعاته التي صدرت وسيزودها بتلك التي ستصدر مستقبلاً.

أ - تم تزويد ١٥ جامعة ومكتبة عامة ومؤسسة ثقافية بمجموعة كاملة من مطبوعات المركز (كتب ومجلة) و/أو اشتراك سنوي أو لمدى الحياة فيها.

ب - تم تسجيل و/أو تحديد ١٦٤ اشتراكاً مجانياً في مجلة المستقبل العربي لعدد من الجمعيات والأشخاص ولفترات زمنية مختلفة.

هذا وسوف يستمر المركز في حملة إيجاد التمويل اللازم لتغطية تزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة والأهلية الأخرى ذات الإمكانيات المالية المحدودة بمطبوعات المركز.

(٧) مكتبة المركز وأعمال التوثيق

(أ) المكتبة

- بلغ رصيد المكتبة من الكتب ١٥٣٠٦ كتب، وردت على سبيل الشراء أو الإهداء أو التبادل مع مؤسسات أخرى، وتوزعت كالتالي:

- اللغة العربية: ١١٦٢٤ كتاباً.

- اللغات الأجنبية: ٣٦٨٢ كتاباً.

- بلغ رصيد مجموعة الدوريات في المكتبة ١٦٥٣ عنواناً من الدوريات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية تم تصنيفها وترتيبها وتوزعت كالتالي:

- اللغة العربية: ١٠٨٠ دورية.

- اللغات الأجنبية: ٥٧٣ دورية.

إضافة إلى الصحف العربية والأجنبية التي يتم التزود بها يومياً ومجموعة من التقارير والوثائق العربية والأجنبية تتعلق بشكل خاص بموضوع الحرب على العراق.

- استمرت المكتبة بتقديم خدمة تزويد الباحثين بالمعلومات. فقد زار المكتبة العديد من الباحثين أكثرهم من طلاب الجامعات والدراسات العليا، إضافة إلى عدد كبير من الباحثين العسكريين والصحافيين، وقد تم تزويدهم بقوائم ببليوغرافية انتقائية حول مواضيع الأبحاث التي يعدونها.

- أهدى الدكتور خير الدين حسيب مدير عام المركز مكتبته الخاصة إلى المركز وقد تم الانتهاء من فهرستها وتصنيفها وهي تضم ١١٣٥ كتاباً.

- شارفت المكتبة على الانتهاء من تحويل نظامها الإلكتروني من نظام ماكنتوش إلى نظام IBM تحضيراً لإتاحة قاعدة معلومات المكتبة لجميع الأقسام في المركز وبما يتلاءم مع التحديثات الإلكترونية في أقسام المركز كافة وتحضيراً لوضعها على موقع المركز على الإنترنت.

(ب) أعمال التوثيق

انتهى قسم التوثيق من إعداد المشروع الذي بادر إلى إطلاقه حول: الحرب على العراق للفترة من العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٥.

واصل قسم التوثيق إعداد ببليوغرافيا الوحدة العربية الشهرية التي تصدر في مجلة المستقبل العربي وموجز يوميات الوحدة العربية الشهرية. إضافة إلى ذلك، وضمن إطار إصدار المجلة العربية للعلوم السياسية (التي تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية) تولى قسم التوثيق إعداد ببليوغرافيا فصلية متخصصة لهذه المجلة، إضافة إلى إعداد يوميات فصلية متخصصة على غرار اليوميات التي تصدر في مجلة المستقبل العربي.

بعد توقف دام عشر سنوات، سوف يقوم قسم التوثيق (في حال تحسن الأوضاع المالية للمركز) بإعادة إعداد ونشر يوميات ووثائق الوحدة العربية التي توقف صدورها عام ١٩٩٦، لتصدر من جديد وفي كتاب واحد يغطي الفترة بين ١٩٩٧ - ٢٠٠٦، وتحت عنوان: يوميات ووثائق عربية (١٩٩٧ - ٢٠٠٦).

كما من المتوقع استحداث قسم خاص في مكتبة المركز ليشمل مواد سمعية - بصرية (من أشرطة فيديو و(CD)).

(٨) التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

نشط المركز في مد جسور التعاون مع العديد من مراكز البحوث والدراسات العربية، والمتخصصة في الشؤون العربية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية وبعض المنظمات الدولية. وقد توسعت الاتصالات وتكثفت مع هذه المنظمات الإقليمية والدولية بشكل خاص، على مدار الوقت، بعد أن أصبحت مصدر تمويل مهم لمناشط

المركز. كما إن تعدد مصادر تمويل المركز يمثل سياسة حكيمة وضرورية لضمان استقلالية المركز، وعدم اعتماده على جهة واحدة، أو جهات محدودة، في التمويل، فضلاً عن تحقيق أكبر قدر ممكن من التمويل الذاتي للمركز. إلا أن التعاون مع هذه المراكز وتلك المنظمات لا يزال - للأسف - يرتبط ويعتمد، إلى حد كبير، وفي الأغلب، على العلاقات الشخصية مع المسؤولين القياديين عن هذه المراكز والمنظمات، وهي أمور متغيرة ومزاجية، ولم يأخذ هذا التعاون الشكل المؤسسي بعد من جانب هذه المراكز والمنظمات، ورغم كل ذلك لم يكن أمام المركز من بديل إلا مواصلة المحاولات والعمل لتخطي هذه العقبات.

● التعاون مع جامعة الدول العربية

نظم المركز أنشطة مشتركة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبخاصة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي وأثناء وجودها في تونس. ولا شك أن التعاون مع الأمانة العامة للجامعة قد أصبح في حينه أحد أهم مجالات تعاون المركز مع المنظمات الإقليمية العربية، ومصدراً مهماً لتمويل بعض مناشطه، وواحداً من أحسن النماذج لهذا التعاون. ومن أهم أشكال الأنشطة المشتركة:

١ - تمويل الندوة التي عقدها المركز في تونس عام ١٩٨٢، بعنوان: «جامعة الدول العربية: الواقع والطموح».

٢ - تمويل الندوة التي عقدها المركز في عمان عام ١٩٨٣، بعنوان: «العرب وأفريقيا»، فضلاً عن تمويل ترجمة ونشر الكتاب الذي أصدره المركز شاملاً أعمال الندوة إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، وشراء كمية من مطبوعات المركز.

٣ - تمويل الدراسات الميدانية التي قام بها المركز، في تونس والكويت واليمن، ضمن الدراسة بعنوان: «آثار انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية». (ومن الجدير بالذكر أن إنجاز الدراسات الميدانية التي قام بها المركز تم بالتعاون مع عدد كبير من المؤسسات، من بينها: الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت - جهاز تنظيم الأسرة في مصر - منظمة العمل العربية).

٤ - إصدار عدد من الكتب السنوية بعنوان: «يوميات ووثائق الوحدة العربية بصورة مشتركة عن المركز ومركز التوثيق والمعلومات التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية».

٥ - المساهمة في تمويل كلفة إصدار المجلد الثالث من «ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٨٠» (المواضيع).

٦ - المساهمة الجزئية في تمويل تكاليف الدراسة التي أعدها المركز حول «استشراف مستقبل الوطن العربي». كذلك رعت الأمانة العامة للجامعة الندوة التي نظمها المركز في تونس في عام ١٩٨٧ حول «استشراف مستقبل الوطن العربي»، وقدمت الأمانة الكثير من الخدمات والتسهيلات المحلية لهذا الغرض.

٧ - قامت الأمانة العامة للجامعة بتمويل الدراسة الميدانية التي قام بها المركز في تونس والكويت ضمن دراسة «آثار انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية».

٨ - قامت الأمانة العامة للجامعة باستضافة اجتماع مجلس أمناء المركز، الذي عقد في تونس عام ١٩٨٧.

• التعاون مع صندوق النقد العربي

١ - تولى الصندوق تمويل دراستين، قام المركز بإعدادهما، بمبلغ خمسين ألف دولار لكل منهما حول:

(أ) تطوير الأسواق المالية وتشجيع انسياب رؤوس الأموال.

(ب) الدينار العربي الحسابي.

٢ - ساهم الصندوق بمبلغ مئة ألف دولار في تمويل جزء من نفقات الدراسة التي أعدها المركز حول: «استشراف مستقبل الوطن العربي».

٣ - قام الصندوق بدفع مبلغ خمسة عشر ألف دولار إضافي إلى المركز لتغطية تكاليف نشر كتابين باللغتين العربية والإنكليزية، عن ندوة «التكامل النقدي العربي»، التي عقدها المركز في عام ١٩٨٠.

٤ - ساهم الصندوق بمبلغ خمسة وعشرين ألف دولار لتمويل جزء من نفقات ندوة المركز حول «جامعة الدول العربية: الواقع والطموح».

٥ - قام الصندوق بتقديم مئة ألف دولار لتمويل جزء من كلفة دراسة «ثلاثة احتمالات للصورة المستقبلية للعالم العربي عام ٢٠٠٠».

٦ - هذا إلى جانب تعاون أكاديمي وعلمي في مجالات اهتمام المؤسسات.

وقد توقف هذا التعاون للأسف خلال العقدین الأخيرین بسبب التغيرات التي حدثت في الإدارة العليا للصندوق.

• التعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

١ - ساهم الصندوق بتمويل الجزء الأكبر من نفقات دراسة: «استشراف

مستقبل الوطن العربي»، وجزء من كلفة الندوة التي عقدها المركز بتونس، لمناقشة المسودة الأولى للمشروع، في عام ١٩٨٧.

٢ - قام الصندوق بتمويل جزء كبير من كلفة ندوة «القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي»، التي عقدت في القاهرة بالتعاون بين المركز والصندوق، في عام ١٩٩٠.

٣ - قام الصندوق بتمويل تزويد الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة بمجموعات كاملة من مطبوعات المركز، مع منحها صفة عضو مشترك مدى الحياة، لتزويدها بكل ما سيصدر عن المركز من مطبوعات في المستقبل.

٤ - قدم الصندوق الدعم المالي للمركز لترجمة ونشر تقرير لجنة الجنوب عن «التحدي أمام الجنوب».

٥ - قام الصندوق بتمويل ترجمة ونشر التقرير النهائي لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي»، بعنوان: «مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات»، فضلاً عن نشره باللغة الإنكليزية من قبل دار نشر بريطانية (Routledge).

٦ - قام الصندوق بتمويل ترجمة ونشر التقرير السنوي عن «موارد العالم»، الصادر باللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية.

٧ - قام الصندوق بتمويل عملية الترجمة والنشر باللغة العربية لدراسة الدكتور أنطوان زحلال باللغة الإنكليزية عن: «حيازة التكنولوجيا: دراسة لحالة صناعة الإنشاءات العربية».

وقد توقف الصندوق في تعاونه مع المركز اعتباراً من عام ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضر لأسباب يجهلها المركز وخارجة عن إرادته.

● التعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)

١ - ساهمت المنظمة في تمويل جانب من نفقات دراسة بعنوان: «تحليل مضمون الكتب المدرسية للاجتماعيات في الوطن العربي».

٢ - قام المركز بطباعة ونشر «استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي» التي أعدتها المنظمة.

● التعاون مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ساهمت المنظمة في تمويل جزء من تكاليف مشروع الدراسة بعنوان: «استشراف

مستقبل الوطن العربي»، إضافة إلى تعاونها بتقديم بعض الدراسات والمعلومات اللازمة لهذا المشروع.

● التعاون مع صندوق الأوبك

قام الصندوق بتمويل الدراسة التي نشرها المركز عن «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية».

● التعاون مع منظمة العمل العربية

تم التعاون بين المركز والمنظمة في تمويل وإنجاز الدراسات الميدانية في عدد من الأقطار العربية، ضمن دراسة «آثار انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية».

● التعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان

١ - قامت المؤسسة بتمويل الندوة التي نظمها المركز في عمان في عام ١٩٨٥ بعنوان: «تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي».

٢ - قامت المؤسسة بتمويل إصدار الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق، ثم بتمويل إصدار طبعة ثانية منها. كما قام المركز بتمويل منها بإعداد ونشر كتاب عن **الثقف العربي: همومه وعطاؤه** تكريماً للأستاذ الدكتور قسطنطين زريق.

٣ - قامت المؤسسة بتمويل طباعة موسوعة تاريخ العلوم العربية.

٤ - ساهمت المؤسسة في تمويل جزء من نفقات الدراسات التحضيرية لمشروع «إنشاء مؤسسة عربية للترجمة»، وفي حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للمشروع، كما شاركت في الندوة التي عقدها المركز حول الموضوع، وفي تمويل جزء من نفقاتها.

هـ - ساهمت المؤسسة بجزء من تكاليف نشر الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري.

● التعاون مع المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت

قام المعهد بتمويل الندوة التي عقدها المركز في الكويت عام ١٩٨٣، بعنوان: «العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي».

● التعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

دخل المركز في تعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، وتم الاتفاق

على تنظيم الندوة التي عقدها المركز في عام ٢٠٠١، بعنوان: «نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي».

● التعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت

قامت الإدارة بتمويل الدراسة الميدانية في الكويت، ضمن دراسة «آثار انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية».

● التعاون مع جهاز تنظيم الأسرة في مصر

تم التعاون بين المركز والجهاز في تمويل وإنجاز الدراسة الميدانية في مصر، ضمن دراسة «آثار انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية».

● التعاون مع جامعة الإمارات العربية المتحدة

قامت الجامعة في العين، وبمبادرة من المركز، بتمويل الندوة التي عقدها المركز في عام ١٩٨١، بعنوان «تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة».

● التعاون مع جامعة صنعاء

تم التعاون مع الجامعة، في تنظيم الندوة التي عقدها المركز في عام ١٩٨٨، بعنوان: «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها».

● التعاون مع الجامعة الأردنية

تم التعاون مع الجامعة، في نشر المركز أبحاث «المؤتمر الفلسفي العربي الأول» و«المؤتمر الفلسفي العربي الثاني»، اللذين نظمتهما الجامعة.

● التعاون مع جامعة نواكشوط

١ - وقع المركز اتفاق تعاون مع جامعة نواكشوط بموريتانيا، في عام ١٩٩٤. وطبقاً لهذا الاتفاق تم إقرار عدد من أوجه التعاون، بين المركز والجامعة، يجري تمويلها من خلال وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. وبموجب هذا الاتفاق يقوم المركز بتحمل نفقات سفر اثنين من كبار المفكرين والمتخصصين العرب، لإلقاء سلسلة من المحاضرات في جامعة نواكشوط، وفي المنتديات الفكرية والثقافية في موريتانيا، بينما تتحمل الجامعة نفقات الاستضافة. كذلك يتضمن الاتفاق تقديم منحتين للدراسات العليا لطالبي موريتانيين من جامعة نواكشوط للدراسة في المغرب، وتمويل سفر علمي لأستاذ موريتاني لفصل دراسي في القاهرة. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بالفعل طوال السنوات الماضية.

٢ - قام المركز بتمويل كلفة إنشاء قاعة «جمال عبد الناصر للمعلوماتية» وتهيئتها، داخل حرم الجامعة، وهي تخدم أغراض التوثيق والمعلوماتية والمحاضرات ومجهزة بالحواسيب.

● التعاون مع جامعة قطر

قام المركز بالتعاون مع الجامعة في تنظيم الندوة التي عقدها في عام ١٩٩٥، بعنوان «العلاقات العربية - الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، ولقد تكفلت الجامعة بنفقات الاستضافة وجزء من نفقات السفر.

● التعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية

١ - يتعاون المركز مع المعهد في القاهرة، الذي يديره الدكتور أحمد يوسف أحمد، عضو مجلس أمناء المركز، ومن أمثلة ذلك التعاون في تنظيم الندوة التي عقدها المركز في القاهرة بصورة مشتركة مع المعهد عن «ساطع الحصري».

٢ - قام المركز بتمويل عملية تجديد وتطوير قاعة ساطع الحصري في المعهد، من عائد وقفية جمال عبد الناصر.

٣ - يقوم المركز بتمويل منحتين سنوياً للدراسات العليا في المعهد، إحداها للحصول على درجة الدكتوراه والثانية للحصول على درجة الماجستير، من عائد وقفية جمال عبد الناصر.

٤ - قام المركز بتمويل كلفة نفقات الدراسة لعشرين طالباً، من مختلف الأقطار العربية، للحصول على البكالوريوس من المعهد، من عائد وقفية جمال عبد الناصر.

٥ - كما تعاون المركز مع معهد البحوث والدراسات العربية في تنظيم ندوة كبيرة بعنوان «أحمد الشقيري - بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله»، وعُقدت في القاهرة خلال الفترة ١٤ - ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

● التعاون مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل

يتعاون المركز بشكل وثيق مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة، الذي يديره الأستاذ جميل مطر عضو مجلس أمناء المركز، ويقوم مركز دراسات الوحدة العربية بتكليفه بتنظيم عدد من الندوات الصغيرة والحلقات النقاشية، تعقد في القاهرة، لحساب المركز في بيروت. كما يتولى هذا المركز في القاهرة متابعة ومساعدة المركز في كثير من أعماله في مصر.

● التعاون مع منتدى الفكر العربي في الأردن

قام المنتدى بتمويل جزء من نفقات الندوة التي عقدها المركز بصورة مشتركة مع المنتدى، في عمان عام ١٩٨٣، بعنوان: «العرب وأفريقيا».

● التعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع

تم التعاون مع الجمعية في نشر أبحاث الندوة التي نظمتها الجمعية حول «الدين في المجتمع العربي»، وكذلك الندوة التي نظمتها الجمعية حول «الذات والآخر»، وقد نشر المركز بصورة مشتركة مع الجمعية الأبحاث الرئيسة التي قدمت في ندوتي الجمعية حول «الذات والآخر» بعنوان: صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه.

● التعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تعاون المركز مع الجمعية في نشر أعمال مؤتمرها العلمي الأول عن: «الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية». فضلاً عن التعاون في مجال دعم إصدار المجلة التي تصدرها الجمعية.

● التعاون مع المجمع العلمي العراقي

تم التعاون مع المجمع و«معهد البحوث والدراسات العربية» عندما كان مقره في بغداد في تنظيم الندوة التي عقدها المركز، بعنوان: «اللغة العربية والوعي القومي»، في بغداد عام ١٩٨٣.

● التعاون مع الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

ساهم الصندوق بمبلغ خمسين ألف دولار في تكاليف دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي».

● التعاون مع جامعة الأمم المتحدة

أ - ساهمت الجامعة، التي يقع مقرها في طوكيو، بمبلغ عشرين ألف دولار لتمويل جزء من تكاليف إصدار بيليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ - ١٩٨١.

ب - كما ساهمت الجامعة، من خلال برنامجها عن «المستقبلات العربية البديلة»، بمبلغ ثلاثين ألف دولار في الدراسة التي يعدها المركز عن الأقليات والوحدة العربية.

ج - تم التعاون مع «مشروع المستقبلات العربية البديلة» التابع للجامعة، في نشر الدراسات التي قام المشروع بإعدادها.

● التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

تعاون المركز مع اليونسكو في مشروع «إنشاء مؤسسة عربية للترجمة». وقد قدمت تمويلاً جزئياً للندوة التي نظمها المركز حول الموضوع.

● التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا)

أ - تم التعاون مع اللجنة في نشر بحوث بعض الندوات العلمية التي قامت بتنظيمها.

ب - كلفت الإسكوا المركز بإعداد نموذجين تخطيطيين لكل من الأردن ومصر ضمن برنامج عملها، وقد قام مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» بإعداد هذه النماذج.

ج - استعان المركز بأحد الخبراء الإقليميين للإسكوا، في مجال الزراعة، في إعداد القسم الخاص بواقع ومستقبل الزراعة العربية في محور «التنمية العربية»، ضمن دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي». وقد قدمت الإسكوا خدماته مجاناً للمركز.

● التعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

نشر المركز بالتعاون مع البرنامج ترجمة إلى اللغة العربية للتقرير الصادر عنه بعنوان: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢.

● التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

نشر المركز ترجمة عربية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي قُدم إلى المؤتمر الدولي للبيئة، بعنوان «إنقاذ كوكبنا: التحديات والآمال، حال البيئة في العالم ١٩٧٢ - ١٩٩٢».

● التعاون مع معهد العالم العربي في باريس

أ - عقد المركز اتفاق تعاون مع المعهد يتضمن خطوات عملية لترجمة هذا التعاون. وفي هذا السياق تم الاتفاق على مساهمة المعهد في تمويل جزء من تكاليف ونشر الدراسة التي أعدتها للمركز الدكتورة مارلين نصر عن: «صورة العرب وقضاياهم في الكتب المدرسية الفرنسية»، لكي تنشر باللغتين العربية والفرنسية.

ب - تولى المعهد ترجمة كتاب الدكتور عبد العزيز الدوري عن التكوين التاريخي للأمة العربية إلى اللغة الفرنسية لنشره بصورة مشتركة، وللأسف لم ينشر الكتاب بالفرنسية حتى الآن.

ج - ساهم المعهد في كلفة الطبعة الفرنسية من كتاب : تاريخ العلوم عند العرب الذي أشرف على إعداده الأستاذ رشدي راشد في باريس ، والذي يساهم فيه حوالى العشرين من المختصين العالميين في الموضوع ، والذي تم نشره باللغتين العربية والفرنسية.

د - تم تجديد الاتفاق على تنظيم التعاون بين المركز والمعهد ، بمناسبة الدعوة التي وجهها مدير عام المعهد إلى مدير عام المركز للمشاركة في حلقة نقاشية ، عقدت في باريس بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على رحيل جمال عبد الناصر. ويشمل ذلك بصفة مبدئية : التعاون في مجال ترجمة بعض كتب المركز إلى الفرنسية ، وإرسال محاضرين عرب لإلقاء محاضرات في المعهد ، فضلاً عن إعداد الدراسات التي تهم الطرفين ، ولم تتم أية ترجمة عملية لهذا الاتفاق من قبل المعهد رغم المحاولات التي بذلها المركز.

● التعاون مع نادي روما

نشر المركز ترجمة عربية لتقرير النادي بعنوان «الثورة العالمية الأولى : من أجل مجتمع عالمي جديد».

● التعاون مع المعهد الإيطالي للشؤون الدولية في روما

قام المركز بترجمة ونشر الأبحاث التي أعدها المعهد عن «الأمة ، الدولة ، والاندماج في الوطن العربي» باللغة العربية. كما قام المركز بنشر أعمال الندوة الفكرية التي نظمها المعهد حول «ديمقراطية من دون ديمقراطيين».

● التعاون مع النادي العربي في بريطانيا

أ - تم التعاون مع النادي بتنظيم عدد من المحاضرات المشتركة في لندن ، تولى المركز فيها الاتفاق مع المحاضرين وتحمل تكاليف سفرهم ، وتولى النادي العربي تنظيم إلقاء المحاضرة واستضافة المحاضرين.

ب - تم الاتفاق بين المركز والنادي على أن يتولى المركز نشر أعمال المؤتمر الثالث الذي نظمه النادي حول الجالية العربية في بريطانيا.

● التعاون مع المعهد الملكي للشؤون الدولية

بادر المركز إلى مد جسور التعاون مع المعهد في لندن ، في مجال النشر المشترك ، وتبادل المحاضرين. وفي هذا الإطار استضاف المركز خبيرتين من المعهد لإلقاء محاضرات في بيروت ، وهما الدكتورة روزماري هوليس والدكتورة مي يمانى.

● التعاون مع جامعة إكستر

بناء على دعوة تلقاها مدير عام المركز لإلقاء محاضرة في الجامعة البريطانية

تم الاتفاق على تنظيم التعاون بين المركز ومركز الدراسات العربية والإسلامية بالجامعة.

● التعاون مع مركز البحوث العلمية والدراسات الإستراتيجية حول الشرق الأوسط بطهران

تم الاتفاق على تنظيم التعاون بين المركز ومركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية حول الشرق الأوسط بطهران، في مجالات النشر المشترك، وتبادل المعلومات والمنشورات، وتنظيم الندوات الكبيرة والصغيرة والحلقات النقاشية. ويتولى المركز الآن التعاون مع مركز البحوث العلمية والدراسات الإستراتيجية حول الشرق الأوسط بطهران على نشر وقائع ندوة المركز التي عُقدت في الدوحة - قطر حول «العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل» باللغة الفارسية.

● التعاون مع معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران

وقع المركز «مذكرة تفاهم واتفاق تعاون» مع المعهد، بهدف توفير الأسس والمتطلبات اللازمة لتنظيم ودفع التعاون المشترك في ما بينهما، في مختلف المجالات المتعلقة بنشاطيهما، ومن أجل تحقيق وأداء رسالتيهما لخدمة أهداف الأمتين العربية والإسلامية. وفي هذا السياق تم تنظيم الندوة المشتركة بين المركز والمعهد وجمعية الصداقة العربية - الإيرانية - تحت التأسيس، بعنوان: «تطوير العلاقات العربية - الإيرانية»، التي عقدت في طهران في عام ٢٠٠٢.

● التعاون مع مركز الدراسات الدولية بأوكرانيا

وقع المركز مذكرة تفاهم واتفاق تعاون مع المركز بأوكرانيا - بهدف توفير الأسس والمتطلبات اللازمة لتنظيم ودفع التعاون المشترك في ما بينهما في مختلف المجالات المتعلقة بنشاطيهما، وتطوير علاقات التعاون، وسعيًا لاستخدام الموارد البشرية والمادية المتوافرة لدى كل منهما لتحقيق أهدافهما المشتركة، ولم تتمخض أية نتائج عملية عن الاتفاق.

● التعاون مع معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي SIPRI من خلال المعهد السويدي بالإسكندرية

وقع المركز في القاهرة في عام ٢٠٠٣ مع مركز ستوكهولم مذكرة تفاهم واتفاق تعاون تأخذ كأساس ونقطة انطلاق لتعاون واسع النطاق ومباشر بين المركز والمعهد السويدي بالإسكندرية شمل المجالات التالية:

(أ) عقد اجتماعات غير دورية (في بيروت والإسكندرية/ القاهرة) بين مدير المركز والدكتور يان هينغسون مدير المعهد السويدي بالإسكندرية تطرح فيها الأفكار الأساسية للتعاون.

(ب) أبرم المركزان عقداً بشأن تولي المركز عمليات الترجمة والمراجعة والإصدار للكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم. وقد نفذ بالفعل الكتاب السنوي للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، ونتيجة مشاورات بين المركزين تتعلق بالكتاب السنوي للسنوات اللاحقة وافق معهد ستوكهولم على التعاقد مع المركز على إصدار كتابه السنوي للعامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وقد أشاد معهد ستوكهولم بدقة إنجاز المركز الطبعة العربية وسرعة إنجازها إذ سبقت كل الطباعات الأجنبية (غير الإنكليزية) لهذا الكتاب السنوي ذي المكانة العالية.

(ج) أبرم المركز اتفاقاً مع المعهد السويدي بالإسكندرية تم بموجبه التعاون في تنظيم وتمويل ندوة «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية» (بيروت في ٢٠ - ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٤). وقد تم الاتفاق على إصدار طبعة إنكليزية من أبحاث هذه الندوة بدعم من المعهد.

(د) أبرم المركز اتفاقاً مماثلاً مع المعهد نظم التعاون بينهما في تنظيم وتمويل ندوة «دولة الرفاهية الاجتماعية» (عقدت في الإسكندرية في ٢٨ / ١١ - ١ / ١٢ / ٢٠٠٥).

(هـ) يقوم المركز بدور استشاري في بعض نشاطات المعهد السويدي مساعدة منه في اختيار باحثين ومشاركين في الندوات والمؤتمرات التي يعقدها المعهد أو يشارك في تنظيمها.

(و) تعاقد المركز مع المعهد على دعم نشر الطبعة الإنكليزية من كتاب أصدره المركز قبل سنوات (١٩٩٩) بعنوان: صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه. وقد تحدد موعد نشر هذه الطبعة من قبل دار النشر البريطانية I. B. TAURIS في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

(ز) تعاون المركز مع المعهد في إصدار الطبعة العربية من كتاب الدبلوماسي الدولي السويدي هانز بليكس بعنوان: نزع سلاح العراق عن تجربته في عمله السابق منسّقاً للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق.

(ح) تعاون المعهد مع المركز في ترتيب مشاركة الدكتور هانز سبونيك (الذي ترجم المركز وأصدر كتابه تشريح العراق) والدكتورة أليسون بيلز مديرة معهد ستوكهولم في برنامج محاضرات المركز لعام ٢٠٠٥.

(ط) وقع المركز مع المعهد اتفاقاً دعم ترجمة المركز وإصداره كتاب قواعد النظام الديمقراطية Robert's Rules of Order باعتباره عملاً مرجعياً مهماً في مجال ترسيخ الديمقراطية.

لقد لمس المركز بوضوح - خلال كل مراحل ومجالات التعاون مع المعهد السويدي - احترام المعهد لقاعدة عدم التدخل في شؤون المركز أو توجهاته، وتعبير المراسلات معه عن تقدير كبير لأداء المركز ودقة عمله والتزامه، الأمر الذي يتفق والمبادئ التي يضعها المركز في التعامل مع الهيئات والمراكز الأخرى حفاظاً على استقلاليته واستقلالية قراره وفكره.

● التعاون مع المركز الصومالي للبحوث والتوثيق

تم الاتفاق مع المركز الصومالي للبحوث والتوثيق على إجراء دراسة عن «دور اللغة العربية في الصومال»، وافقت اللجنة التنفيذية عليها في ٥/٩/٢٠٠٣ ووافقت على تخصيص مكافأة لإتمام هذه الدراسة مقدارها ٤ آلاف دولار.

● التعاون مع مركز الدراسات السودانية

يُشرف على مركز الدراسات السودانية الدكتور حيدر إبراهيم علي، وقد تم الاتفاق مع المركز على التحضير لحلقة نقاشية حول مستقبل السودان، وافقت عليها اللجنة التنفيذية في ١٨/٣/٢٠٠٣ وتقديم دعم مالي من المركز بقيمة ٥٠٠٠ دولار لعقدها.

● التعاون مع دار النشر «روتليدج» (لندن) في إصدار فصلية باللغة الانكليزية ابتداءً من ٢٠٠٨

تم إبرام عقد اتفاق مع دار النشر العالمية روتليدج Routledge، بعد مفاوضات أجراها في لندن المدير العام للمركز مع مسؤول النشر في الدار المذكورة ومراسلات عديدة معه على مدى عام ٢٠٠٦ على أن تتولى الدار (من خلال مجموعة تايلور آند فرانسيس Taylor & Francis المختصة بإصدار المجلات المتخصصة في دار روتليدج) إصدار مجلة فصلية باللغة الانكليزية باسم *Contemporary Arab Affairs* يبدأ إصدارها مع بداية عام ٢٠٠٨ وتكون مملوكة للمركز، ويوفر المركز المادة التي تنشر فيها ويكون مسؤولاً عن محتواها، بينما تتولى مجموعة تايلور آند فرانسيس التحرير النهائي لها في الانكليزية.

وتتألف مواد الفصلية مناصفة من (أ) مواد مؤلفة باللغة الانكليزية يتولى المركز التكليف بها للأكاديميين العرب المختصين (ب) مواد مختارة مما يكون قد نشر أو أعد للنشر في شهرية المركز المستقبل العربي، ويكون المركز مسؤولاً عن ترجمتها إلى اللغة

الانكليزية وتزويد المؤسسة الناشرة بها. ويصدر كل عدد منها فيما لا يقل عن ١٤٤ صفحة وما لا يزيد عن ١٦٠ صفحة.

ويقضي عقد الاتفاق بأن تكون حقوق الملكية لمواد الفصلية الانكليزية للمركز، بينما يؤول حق النشر - بجميع أشكاله الطباعية والالكترونية - لمجموعة تايلور آند فرانسيس. ونص في العقد على أن تكون مدّة العمل به عشر سنوات قابلة للتجديد.

وسيكون المدير العام للمركز رئيساً للتحريير للفصلية الانكليزية ويختار من يعاونه في إعداد المواد بنوعيتها في بيروت، بينما يعين الناشر في لندن مديراً للتحريير يكون مسؤولاً عن الصياغة النهائية للمواد ويكون التعاون بين الجانبين مستمراً ومنسقاً بهدف تحقيق أفضل النتائج.

ويهدف إصدار الفصلية الانكليزية إلى أن تكون مصدراً معرفياً، عربي الفكر بلغة انكليزية (هي الأكثر انتشاراً عالمياً) للباحثين من المتحدثين باللغة الانكليزية، وبصفة خاصة أساتذة الجامعات وطلاب الدراسات العليا وطلاب الجامعات والمفكرين والكتاب والإعلاميين المعنيين بالشؤون العربية. لقد زادت كثيراً الحاجة إلى وجود مثل هذه المجلة الفكرية باللغة الانكليزية في السنوات الأخيرة، ليس فقط نتيجة أحداث ١١/٩/٢٠٠١، إنما نتيجة تكاثر واضح لأعداد مراكز الأبحاث والدراسات العربية الجامعية والمستقلة في العالم الناطقة بالانكليزية (المملكة المتحدة والولايات المتحدة وعدد من بلدان آسيا «الهند وباكستان مثلاً» وأفريقيا «نيجيريا وغانا مثلاً»).

الفصل الثاني عشر

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال العام ٢٠٠٦ والمتوقع خلال العام ٢٠٠٧ التقرير الأخير من اللجنة التنفيذية إلى مجلس الأمناء (٢٠٠٧)

أولاً: المقدمة والخلاصة والتوصيات

١ - تقديم

تنفيذاً للفقرة الخامسة من المادة الخامسة من النظام الداخلي المعدل للمركز، يسرّ اللجنة التنفيذية أن تقدّم إلى مجلس الأمناء تقريرها السنوي عن نشاط المركز خلال عام ٢٠٠٦، والنشاطات الرئيسيّة المتوقعة خلال عام ٢٠٠٧. وقد حرصت اللجنة التنفيذية على أن تضع أمام المجلس صورة كاملة ومفصلة، تأمل أن تكون موضوعية، لأوضاع المركز الحالية ومستقبله لتساعد المجلس على دراسة هذه الأوضاع.

بما أن مجلس الأمناء يعقد كلّ سنتين، فقد سبق للجنة التنفيذية أن أرسلت إلى السادة أعضاء مجلس أمناء المركز، تقريرها عن نشاط المركز خلال عام ٢٠٠٥ تنفيذاً للمادتين ٤ و ٥ من النظام الداخلي للمركز، ويمكن للأخوة أعضاء مجلس الأمناء أن يناقشوا ما جاء في التقريرين معاً إذا ما رغبوا في ذلك.

٢ - خلاصة أوضاع المركز خلال عام ٢٠٠٦

أ - مهما كانت المشاكل التي يعاني منها المركز، فلا شكّ في أن من حقّه أن يفخر بالمكانة المتميزة التي احتلّها عربياً ودولياً، وهو أمر لم يعد مثار شكّ، فاستمرارية عمل المركز لأكثر من ٣٠ سنة بالرغم من كلّ الظروف التي مرّت على

لبنان والوطن العربي عموماً، ونوعية الدراسات التي نشرها وتأثيراتها الفكرية، واستمرار صدور مجلته المستقبل العربي في وقت اختفت فيه معظم المجالات الفكرية العربية، وتقطع صدورها، والحفاظ على استقلالية المركز رغم كل العواصف السياسية التي مرت بالأمة العربية، وتمكنه من الحفاظ على صيغة الخبز مع الكرامة رغم كل صعوبات هذه الصيغة، ونجاحه في تقديم نموذج ناجح للعمل المؤسسي العربي، وهو أمر نفتقده كثيراً في الوطن العربي، تاريخياً وحاضراً، كلّها أمور تدعو إلى الاعتزاز بالإنجاز، بالرغم من كل الصعوبات التي لا يزال المركز يواجهها والتي يخطط لتجاوزها. إن تجربة المركز مثال صغير ومتواضع لما يمكن أن تصنعه الإرادة بالرغم من صعوبة كل الظروف المحيطة بها.

وما كان من الممكن تحقيق كل ذلك من دون تعاون وتكاتف وحرص معظم أعضاء مجلس أمنائه ولجنته التنفيذية، كما لم يكن ذلك ممكناً من دون جهازه الإداري المتميز كفاءة وإخلاصاً للعمل.

ب - بالنسبة إلى نشر الكتب ومبيعاتها خلال العام ٢٠٠٦، فقد نشر المركز أربعين كتاباً. كما أعيدت طباعة ستة عشر كتاباً من كتب المركز السابقة، بالمقارنة باثنين وعشرين كتاباً أعيدت طباعتها خلال عام ٢٠٠٥. وبلغ عدد الكتب التي نشرها المركز منذ بداية عمله حتى نهاية عام ٢٠٠٦ (٥٨٢) كتاباً. وقد بلغت مبيعات المركز من كتبه خلال عام ٢٠٠٦ ما يزيد قليلاً على (٩٨) ألف نسخة من كتبه المختلفة، كما بلغت قيمة مبيعاته من كتبه (٤١٩) ألف دولار، وبلغت إيرادات المركز من توزيع كتب المنظمة العربية للترجمة وبعض المطبوعات الأخرى (٩١) ألف دولار.

هذا ويبلغ عدد الدراسات الجاهزة للطباعة حالياً والتي ستكون جاهزة خلال عام ٢٠٠٧، حوالى ستين دراسة، إضافة إلى إعادة طباعة عشرين من كتب المركز السابقة على الأقل.

ويبين القسم سادساً تفاصيل البحوث والدراسات والكتب ومبيعاتها.

ج - وبالنسبة إلى مجلة المركز، المستقبل العربي، فهي توزع حالياً بحوالى (٨٨٠٠) نسخة شهرياً. وتوزع المجلة في (١٨) قطراً عربياً، إضافة إلى الضفة الغربية وغزة. أما خارج الوطن العربي، فتوزع المجلة من خلال وكلاء توزيع في إيران وبريطانيا وفرنسا، إضافة إلى عدد محدود من الاشتراكات للأفراد والمؤسسات في أقطار أجنبية أخرى.

وقد بلغ عدد الاشتراكات المدفوعة في المجلة في نهاية عام ٢٠٠٦ (٨٦٣) اشتراكاً بالمقارنة بـ (٧٦٤) اشتراكاً في نهاية عام ٢٠٠٥، أي بزيادة (٩٩) اشتراكاً.

أما بالنسبة إلى اقتصاديات المجلة، فقد بلغ مجموع إيراداتها خلال عام ٢٠٠٦ حوالى (١١٩) ألف دولار، كما بلغت مصروفاتها (١٧٤) ألف دولار بعجز بلغ حوالى (٥٥) ألف دولار. كما بلغت حصيلة الإعلانات في المجلة خلال العام حوالى (١٢) ألف دولار.

وكانت مشاكل المجلة مع الرقابة العربية محدودة جداً خلال عام ٢٠٠٦، حيث لم يمنع أي عدد من أعداد المجلة في أي قطر عربي، باستثناء سماح أحد الأقطار العربية بتوزيع ثلاثة أعداد بعد اقتطاع صفحات منها.

ويبين القسم ثالثاً تفاصيل أوضاع المجلة.

د - يوشك المركز أن ينشر مجلة فصلية باللغة الإنكليزية، بالاتفاق مع دار نشر روتلج (Routledge) في بريطانيا، لعدم وجود مجلة باللغة الإنكليزية تصدر في الغرب ومتخصصة في الشؤون العربية (عدا المجلة التي تصدر في واشنطن عن القضية الفلسطينية)، ومن أجل أن يقرأ الغرب والعالم الخارجي عموماً عن الوطن العربي من خلال دراسات يعدها أبناء المنطقة، وعدم الاعتماد كلياً على الدراسات التي يعدها الغربيون فقط عن المنطقة العربية. ويتوقع أن يصدر العدد الأول منها خلال عام ٢٠٠٨، وستسمى *Contemporary Arab Affairs*.

هـ - اتفق المركز مع الجمعية العربية للعلوم السياسية؛ والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؛ والجمعية العربية لعلم الاجتماع والتي كان المركز قد بادر إلى إنشائها عام ١٩٨٣، على أن يتولى المركز نشر وتوزيع المجلات الفصلية التي من المفروض أن تصدرها كل من هذه الجمعيات والتي كانت تصدر بصورة متقطعة وغير منتظمة، وبصورة مشتركة باسم المركز وكل من هذه الجمعيات، مع تولي المؤسسة الثقافية العربية تمويل كلفة صدورها. وسيحقق ذلك أيضاً الاستفادة من المواد التي تردّ إلى مجلة المستقبل العربي والتي تفيض عن حاجتها، وكذلك الاستفادة من جهاز تحرير المركز وجهاز تسويقه ما سيساعد على انتظام صدورها. وقد صدرت حتى الآن ثلاثة أعداد فصلية من المجلة العربية للعلوم السياسية، ويتوقع صدور مجلتي الجمعيتين الآخرين خلال هذا العام (*).

و - وقد تمّ شراء بناية للمركز من خلال تبرعات يتم جمعها، وستستضيف البناية إضافة إلى المركز، المنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، إضافة إلى قاعة مشتركة للمحاضرات تتسع لمئة شخص، ومكتبة لبيع مطبوعات المركز، ويتوقع

(*) وقد صدر بالفعل عدد من مجلة بحوث اقتصادية عربية.

أن ينتقل المركز إلى المبنى الجديد في أوائل شهر أيار/ مايو المقبل (٢٠٠٧) (**).

ز - وبالنسبة إلى الندوات الكبيرة والصغيرة، فقد نظم المركز ندوة كبيرة واحدة وأربع حلقات نقاشية محدودة خلال عام ٢٠٠٦.

لقد نظم المركز ندوة كبيرة واحدة، عُقدت في بيروت - لبنان (***)، بعنوان: الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.

كما نظم المركز أربع حلقات نقاشية: الأولى بعنوان: موريتانيا إلى أين؟؛ والثانية بعنوان: مستقبل العراق ومستقبل دور أمريكا العالمي في ضوء الهزيمة المحتملة الأمريكية في الحرب الراهنة؛ والثالثة لمناقشة كتاب الدكتور سعدون حمادي بعنوان: مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟؛ والرابعة بعنوان: سياسة الولايات المتحدة في العراق ومستقبلها في ضوء أزمته الراهنة.

وقد نشرت وقائع الندوة الكبيرة في كتاب صدر عن المركز، كما نُشرت أوراق العمل وتقارير عن هذه الندوة في مجلة المستقبل العربي.

ح - نظم المركز خلال عام ٢٠٠٦ أربع محاضرات عامة: الأولى بعنوان: المحددات الاقتصادية والسياسية لعمليات الإقراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألقاها الدكتورة جين هاريغان رئيسة قسم الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (في جامعة لندن) بتاريخ ١٤/١/٢٠٠٦، والثانية بعنوان: أسباب الهزيمة الأمريكية في العراق وعواقبها ألقاها الدكتور توبي دودج الخبير البريطاني بالشؤون العراقية والعلاقات الدولية في عالم ما بعد الكولونيالية والسياسات المقارنة للشرق الأوسط بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦، والثالثة بعنوان: فلسطين.. إلى أين؟ ألقاها الدكتور عزمي بشارة السياسي والمفكر العربي من فلسطين بتاريخ ١٣/٦/٢٠٠٦، والرابعة بعنوان: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان ألقاها الدكتور عمرو حمزاوي الباحث المتميز في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بتاريخ ١٦/١١/٢٠٠٦.

ط - يخطط المركز لعدد من الندوات الكبيرة والحلقات النقاشية والمحاضرات خلال عام ٢٠٠٧.

(*) انتقل المركز فعلياً إلى مبناه الجديد في منتصف أيار/ مايو ٢٠٠٧.

(**) عقدت الندوة في ٣١ آب/ أغسطس - ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

وتتضمن الندوات الكبيرة ثلاث ندوات هي :

(١) مستقبل الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين والتي عُقدت في بيروت خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٢) الحوار الفكري القومي - الإسلامي وستكون استكمالاً للندوة التي عقدها المركز في القاهرة عام ١٩٨٩ حول الحوار القومي - الديني.

(٣) الدور النهضوي للسينما العربية.

(٤) كما قام المركز أيضاً بتنظيم حلقة نقاشية قدمتها مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي الأمريكية الدكتورة مارينا أوتاوي حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: التطورات الأخيرة. . والاحتمالات القادمة (مع إشارة خاصة إلى العراق، فلسطين، لبنان، وإيران)، وعقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر المركز في بيروت بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠٠٧.

(٥) كما سيقوم المركز بتنظيم حلقة نقاشية لمناقشة تقرير حال الأمة: ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ وستعقد في بيروت يوم ٢٦ / ٢ / ٢٠٠٧.

(٦) وسيقوم المركز بتنظيم عدد من المحاضرات خلال عام ٢٠٠٧ من قبل محاضرين من خارج لبنان، وفي الحدود التي تسمح بها إمكانيات المركز المالية.

ي - تنفيذ الدراسات المخطط لها سابقاً والدراسات الجديدة

يستمرّ المركز في تنفيذ بعض الدراسات المخطط لها سابقاً وأخرى جديدة، وتتضمن المشاريع التي يخطط لها المركز مجموعتين من الأبحاث: أولاهما: البحوث الجماعية، وثانيتهما: الدراسات الفردية.

المجموعة الأولى - البحوث الجماعية

وهي مشاريع تمتد إلى أكثر من عام، ويشارك في إنجازها أكثر من باحث، وتتضمن سلسلة من الأبحاث المتكاملة تحت عنوان عريض. وفي هذا السياق تندرج المشاريع البحثية الآتية:

١ - يقوم المركز باستكمال سلسلة الدراسات حول: كيفية صنع القرار في دول معينة في ما يتعلق بعلاقاتها وسياساتها العربية، ويتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد الدراسة الخاصة ببريطانيا ونشرها خلال العام ٢٠٠٧. وقد أصدر المركز كتاب الدكتور علي محافظة حول ألمانيا والوحدة العربية: ١٩٤٥ - ١٩٩٥، ومن المتوقع أن يصدر أيضاً خلال عام ٢٠٠٧ كتاب الدكتور علي محافظة حول موقف فرنسا من الوحدة العربية.

٢ - استمراراً لتحقيق الهدف نفسه من إعداد عدد من الدراسات حول صناعة القرار في الدول الكبرى في ما يتعلق بعلاقاتها العربية (والمشار إليها في البند رقم ١)، قام المركز بتكليف الدكتورة نيفين مسعد بإعداد مخطط يضم مجموعة من الدراسات حول كيفية صنع القرار في الوطن العربي، وقد تمت مناقشة المخطط وتم الاتفاق عليه بصيغته النهائية. وستشمل هذه الدراسة أحد عشر قطراً عربياً هي: مصر، السعودية، الكويت، سوريا، العراق، اليمن، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان والسودان. وقد قامت الدكتورة نيفين مسعد بتكليف باحث لدراسة كل من هذه الأقطار العربية. كما سيتم إعداد فصل مقارنة للأقطار العربية التي ستشملها الدراسة. وقد تسلم المركز حتى الآن تسع دراسات أولية ومن المتوقع تسلم دراستي الكويت والمغرب في وقت قريب، وعقد المركز ندوة للباحثين قبل بدئهم بدراساتهم للاتفاق على المنهجية الخاصة بالدراسات، وستُعقد ندوة أخرى للباحثين بعد تسلم الدراسات الأولى لكل من الكويت والمغرب لغرض مناقشة جميع هذه الدراسات القطرية.

ومن المتوقع صدور الدراسة خلال عام ٢٠٠٧.

٣ - لا يزال المركز مهتماً بتنفيذ مشروع إعداد دراسة شاملة عن الجاليات العربية في الخارج وكذلك تنظيم ندوة كبرى حول الموضوع بعد توفير التمويل اللازم لها. وقد صدر خلال عام ٢٠٠٠ أول كتاب في إطار هذا المشروع، بعنوان: العرب في الأرجنتين - النشوء والتطور، وفي عام ٢٠٠٣ صدر ثاني كتاب بعنوان: العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج، وفي عام ٢٠٠٥ صدر ثالث كتاب بعنوان: الجاليات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا - جنوب الصحراء، وصدر في عام ٢٠٠٦ رابع كتاب بعنوان: الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات: المكسيك - التشيلي - البرازيل - البيرو - الباراغواي - الأرجنتين، وسيجري أيضاً استكمال تنفيذ اثنتين من الدراسات الكبرى في إطار هذا المشروع، الأولى بعنوان: الجاليات العربية في أستراليا، والثانية بعنوان: العرب في ألمانيا.

٤ - نظراً إلى الفقر الكبير للموسوعات العلمية في المكتبة العربية، والمستوى العلمي المتواضع للموجود منها، إضافة إلى الحاجة - بعد قرنٍ من الإنتاج الفكري والثقافي ومن العمل السياسي - إلى موسوعة تضع حصيلة هذا القرن بين دفتيها: تدويناً له من جهة، وتسهيلاً على قارئه للتعرف عليه كلاً أو في مجال اختصاصه أو اهتمامه من جهة أخرى، من المتوقع أن ينتهي المركز خلال عام ٢٠٠٧ من إعداد مشروع موسوعة حصيلة الثقافة العربية في القرن العشرين التي أعد مخطوطها الدكتور عبد الإله بلقزيز ويشرف على التنفيذ. ويقع المشروع في جزئين، الأول يتعلق

بالثقافة، والثاني يتعلق بالسياسة. وتشرف على هذا المشروع لجنة توجيهية مؤلفة من (١٣) شخصاً، وقد عقدت اجتماعيها الأول والثاني، وتسلم المركز مجموعة من المساهمات وتم تقييمها من قبل أعضاء لجنة الإشراف، ومن المتوقع أن يتسلم المركز المساهمات المتبقية وأن يتم تقييمها أيضاً خلال عام ٢٠٠٧.

٥ - نظراً إلى مضي أكثر من (٢٥) سنة على الدراسة الميدانية التي كلف بها المركز حينذاك الدكتور سعد الدين إبراهيم، حول اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية، وحيث أجريت الدراسة الميدانية في عشرة أقطار عربية، ونشرت النتائج في كتاب صدر عن المركز حول الموضوع، فقد ارتأى المركز ضرورة إعادة إجراء هذا المسح الميداني لاتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية. وكلف لهذا الغرض الدكتور مصطفى الحمارنة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عمان الذي قدم مقترحاً أولاً حول الموضوع وتم الاتفاق عليه. ويجري الآن تنفيذ حلقة نقاشية حول الموضوع بتمويل من المركز. وسيتم تنفيذ الدراسة الميدانية بعد الحصول على التمويل اللازم لها من خارج ميزانية المركز.

المجموعة الثانية - الدراسات الفردية

وهي بحوث يجري إنجازها خلال عام في معظم الحالات، ويتولى إعداد كل دراسة باحث محدد. وفي هذا السياق تدرج الدراسات الآتية المتفق على إعدادها:

١ - د. أحمد الموصلي	الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي
٢ - د. أحمد مالكي	المغرب العربي الكبير: جدل الوحدة وبناء الدولة القطرية
٣ - الجمعية الفلسفية المصرية	ثقافة المقاومة
٤ - د. روزماري هوليس	Britain and The Middle East: The Contemporary Policy Agenda
٥ - د. صبحي أحمد زهير العادلي	النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي
٦ - أ. طارق البشري	حول توحيد التشريعات العربية
٧ - د. عبد الإله بلقزيز	الخطاب السياسي العربي المعاصر
٨ - د. عبد الإله بلقزيز	العرب والحداثة: دراسة في مقالات الحداثيين
٩ - د. عبد العزيز الدوري	دراسات في العصور العباسية المتأخرة
١٠ - د. عبد العزيز الدوري	تاريخ الأمة العربية
١١ - د. العربي الصديقي	البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل
١٢ - د. علي بوعنقة	الشباب ومشكلاته الاجتماعية: دراسة ميدانية
١٣ - د. علي محافظة	موقف فرنسا من الوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٩٥
١٤ - أ. عوني فرسخ	التحدي والاستجابة في الصراع العربي - الإسرائيلي

يتبع

تابع

الدولة العثمانية في المجال العربي : دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر) ما بعد الاستشراق : الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولناليات البيضاء	١٥ - فاضل البيات
الرواية العربية ومصائر الفكرة القومية : من وعود الاستقلال إلى تفكك المجتمع العربي المدينة الإسلامية في التاريخ	١٦ - أ. فاضل الربيعي
الوحدة العربية في نظم التعليم العربية	١٧ - د. فيصل دراج
إعادة البناء التربوي في العراق - استعادة للذات الوطنية عُمان : الوثائق السرية التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة) الأعمال القومية للمؤرخ العربي نبيه أمين فارس الحسن بن الهيثم : بحوثه وكشوفه البصرية الأعمال الكاملة للمفكر العربي الدكتور سعدون حمادي الكتاب التذكاري لمركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة مرور (٣٠) سنة على عمله.	١٨ - مجموعة من الباحثين (تحرير : د. سلمى الخضراء الجيوسي)
الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)	١٩ - د. محسن خضر ود. طلعت عبد الحميد فائق
التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (سيبري)، الكتاب السنوي ٢٠٠٧	٢٠ - د. محمد جواد رضا
تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة	٢١ - الشيخ محمد الحارثي
فضاء التواصل السياسي في المغرب ١٨٤٤ - ١٩٩٩	٢٢ - د. محمود الأشرم
أمريكا الخصم والحكم	٢٣ - أ. محمود حدّاد (تقديم وتحرير)
	٢٤ - د. مصطفى النظيف
	٢٥ - مركز دراسات الوحدة العربية
	٢٦ - مركز دراسات الوحدة العربية
	٢٧ - مركز دراسات الوحدة العربية
	٢٨ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)
	٢٩ - د. ناظم الجاسور
	٣٠ - د. ندير المومني
	٣١ - د. نصير عاروري

كما سيقوم المركز خلال عام ٢٠٠٧ بنشر أربعة من كتبه باللغة الإنكليزية، وهي على الشكل التالي :

- (١) كتاب مجموعة من الباحثين بعنوان : صورة الآخر : العربي ناظراً ومنظوراً إليه.
- (٢) كتاب الندوة التي عقدها المركز في بيروت بعنوان : الحرب الإسرائيلية على

لبنان : التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.

(٣) كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان : الدين والدولة وتطبيق الشريعة.

(٤) كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان : الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ك - استمر المركز خلال عام ٢٠٠٦ في تنفيذ وتنشيط مشروعه بتزويد الجامعات والمكتبات العامة العربية ذات الإمكانيات المالية المحدودة، بمجموعات كاملة من مطبوعات المركز الصادرة وبما يصدر عنه لاحقاً. كما وضع المركز خطة للتوسع في تزويد المكتبات العامة للمطالعة بمطبوعاته، مع إيجاد تمويل خارجي لهذا المشروع، وتمكن المركز خلال عام ٢٠٠٦ من الحصول على ما يزيد قليلاً على (٢٧) ألف دولار لهذا الغرض. وقد تمّ هذا العام تزويد (١٥) جامعة ومكتبة عامة ومؤسسة ثقافية بمجموعات كاملة من مطبوعات المركز (مجلة وكتب) و/ أو اشتراك سنوي، أو لمدي الحياة فيها، وتسجيل (١٦٤) اشتراكاً مجانياً في مجلة «المستقبل العربي» لعدد من الجمعيات والأشخاص من ضمن هذه التبرعات. واللجنة التنفيذية تسجل بكثير من التقدير ما قام به عضوا مجلس الأمناء : الأستاذ عبد القادر غوقة والأستاذ مصطفى الفيلاي في هذا المجال، حيث وقّر الأول (١٥٠) اشتراكاً والثاني (١٠) اشتراكات.

ل - وبالنسبة إلى التعاون مع المؤسسات العربية والأجنبية، فقد استمر تعاون المركز مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة الذي يديره الأستاذ جميل مطر، عضو مجلس أمناء المركز، وكذلك مع معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة الذي يديره الدكتور أحمد يوسف أحمد، عضو مجلس أمناء المركز. كما استمر التعاون مع المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، ومع المعهد السويدي بالإسكندرية، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. كما استمر التعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية والجمعية العربية لعلم الاجتماع والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. كما دخل المركز خلال عام ٢٠٠٦ في تعاون مع بعض دور النشر الأجنبية هي : I. B. Tauris و Pluto Press.

م - استمر الارتفاع بالعجز المالي للمركز خلال هذا العام، فقد بلغ العجز في ميزانية المركز حوالى (٨٥٠) ألف دولار قياساً بالعجز التقديري في ميزانية العام ٢٠٠٦ والبالغ (٣٦٠) ألف دولار وهو عجز قياسي لم يسجل مثيل له في تاريخ المركز. ويرجع الارتفاع الكبير بعجز هذه السنة إلى عدة عوامل لعل أبرزها الوضع الحرج الذي مرّ به لبنان هذا الصيف، حيث نتج من الحرب الإسرائيلية على لبنان انخفاض في مبيعات الكتب وزيادة في أكلاف الإنتاج لعل أبرزها الشحن والبريد، كما أثرت الحرب سلباً في استثمارات المركز بأسهم سوليدير ما خفض قيمتها السوقية، أضف إلى ذلك

انخفاض إنتاج المركز من الكتب بواقع ٢٠ في المئة عن العام ٢٠٠٥ من حيث عدد العناوين. كما إن معظم أعضاء مجلس الأمناء، في ما عدا ثلاثة فقط، لم يلتزموا بتوفير الاشتراكات في المجلة وفي مطبوعات المركز التي تقرر في الاجتماع الأخير لمجلس الأمناء، ولم يحل استمرار المركز في إجراءاته التقشفية التي خفضت من بعض مصاريفه دون الوصول إلى هذا العجز الخطير. وقد اضطر المركز بسبب هذا الوضع المالي الكارثي إلى الاستغناء عن عدد من العاملين في المركز، بالرغم من الحاجة إليهم، مع زيادة ساعات العمل في المركز للتعويض عن ذلك، كما بدأ مدير عام المركز العمل بشكل تطوعي ومن دون مقابل اعتباراً من أول عام ٢٠٠٧، وتم تخفيض راتب مدراء الأقسام في المركز وبقيّة العاملين في الفئة الخاصة والأولى بنسبة عشرة في المئة إلى حين تجاوز العجز المالي في المركز، وقد ارتأى المركز أن يبدأ بنفسه على أمل أن يقوم مجلس الأمناء بمبادرات تساعد في تدارك هذا الوضع المالي.

ن - وبالنسبة إلى المساعدات المالية للمركز خلال عام ٢٠٠٦، فقد بلغ مجموعها (٩٦٣) ألف دولار، موزعة كما يلي:

- (١) (٢٠٠) ألف دولار من الأستاذ عبد المحسن قطان ويمثل القسط الأول من مليون دولار لإنشاء وقفية أ. عبد المحسن قطان، للقضية الفلسطينية.
- (٢) (١٩٠) ألف دولار من المؤسسة الثقافية العربية لتمويل دراسات وأبحاث وندوات المركز والباقي لتمويل دراسات ونشر كتب معينة.
- (٣) (١٥٠) ألف دولار من الأستاذ جاسم القطامي ويمثل القسط الثاني من مليون دولار لإنشاء وقفية جاسم القطامي، للديمقراطية وحقوق الإنسان.
- (٤) (١٢٦) ألف دولار، تبرعات عامة غير مرتبطة بتمويل نشاط معين منها (١٠٠) ألف دولار تبرع من الأمير طلال بن عبد العزيز.
- (٥) (١٢٢) ألف دولار مرتبطة بتغطية نفقات ندوات ودراسات وخدمات طباعية وتدخل في حسابات مستقلة عن حساب ميزانية المركز العادية.
- (٦) (١٠٠) ألف دولار من الشيخ خالد بن تركي لإنشاء وقفية الشيخ خالد بن تركي، للتعليم والتربية.
- (٧) (٤٨) ألف دولار تبرعات مخصصة لشراء مقر للمركز.
- (٨) (٢٧) ألف دولار مخصصة لمشروع تزويد المكتبات العامة والجامعات العربية بمطبوعات المركز.

وسيتم في قسم لاحق من هذا التقرير بيان تفاصيل أكثر عن هذه التبرعات.

س - أثبتت الصيغة التي استحدثها المركز حول عضو مؤازر وعضو مشترك سنوي أو مدى الحياة وعضو مشترك مدى الحياة في المجلة جدواها المالية والثقافية.

وكانت حصيلة هذه العضويات خلال عام ٢٠٠٦ كما يلي :

(١) بلغ عدد الأعضاء الجدد من المؤازرين والمشاركين مدى الحياة في مطبوعات المركز خلال عام ٢٠٠٦ (٦) أعضاء ، وبلغت حصيلة اشتراكاتهم (٢٦) ألف دولار ، وهو أقل من المبلغ الذي تحقق من حصيلة هذه الاشتراكات خلال عام ٢٠٠٥ والذي بلغ (٦٤) ألف دولار بحوالى (٣٨) ألف دولار.

(٢) سجل خلال عام ٢٠٠٦ العضويات والاشتراكات الجديدة التالية : عضواً مؤازراً سنوياً (٢) ، عضواً مؤازراً مدى الحياة (٢) ، مشتركاً سنوياً (٧) ، مشتركاً مدى الحياة (٣) ، مشتركاً في المجلة مدى الحياة (٧) ، بالإضافة إلى (١٥٠) مشتركاً سنوياً في المجلة. وبذلك يكون قد بلغ عدد الأعضاء المؤازرين السنويين في نهاية عام ٢٠٠٦ (٨) أعضاء ، وعدد المؤازرين مدى الحياة (٦٦) عضواً ، وعدد المشاركين السنويين (٢٤) عضواً ، وعدد المشاركين مدى الحياة (٢٧١) عضواً ، وعدد المشاركين مدى الحياة في المجلة (١١٧) عضواً ، أي إنّ مجموع الأعضاء المشاركين والمؤازرين مدى الحياة (عدا المجلة) (٣٣٧) عضواً. وإذا ما أمكن وصول هذا العدد إلى (٥٠٠) اشتراك مدى الحياة (اشتراك في مطبوعات ومؤازر) ، فيمكن أن يساهم ذلك في تغطية جزء من العجز المالي وتحسين اقتصاديات المجلة والكتب ، بضمان تسويق (٥٠٠) نسخة كاشتراكات في المجلة دائمة وبيع (٥٠٠) نسخة من كلّ كتاب يصدر عن المركز ، إضافة إلى عدد النسخ التي ترسل إلى بعض وكلاء توزيع كتب المركز.

(٣) وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يزال هناك مجال كبير للتوسع في هذه العضويات ، وهي أحد المصادر المهمة الممكنة للتمويل ولانتشار مطبوعات المركز معاً. وتأمل اللجنة التنفيذية من الأخوة أعضاء مجلس الأمناء بذل الجهد لتعميم هذه الوسيلة التي تساعد على انتشال المركز من محنته المالية.

ع - كما في العام الماضي ، تناقص رصيد صندوق دعم الموارد المالية للمركز وهو وسيلة أساسية لتطوير الموارد المالية للمركز ، فقد كان رصيد الصندوق في آخر عام ٢٠٠٦ حوالى (١٩٣٣) ألف دولار ، أي بنقص حوالى (١٦٢) ألف دولار عن رصيده في أول العام ، حيث تمّ تخفيض رصيد الصندوق بعجز ميزانية المركز خلال عام ٢٠٠٦ والذي بلغ حوالى (٨٥٠) ألف دولار. وتدخل ضمن رصيد هذا الصندوق «وقفية جمال عبد الناصر الثقافية» بمبلغ (١,١٢٥) ألف دولار ، و «وقفية عبد الله الطريقي» ، بمبلغ

(٥٩٤) ألف دولار، ووقفية «جاسم القطامي» بمبلغ (٣٥٠) ألف دولار، ووقفية عبد المحسن قطان (٢٠٠) ألف دولار، ووقفية الشيخ خالد بن تركي (١٠٠) ألف دولار و«وقفية برهان الدجاني» بمبلغ (٦٢) ألف دولار. وكذلك صافي المبلغ المتراكم من اشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين مدى الحياة عن الأعوام ١٩٩٢ - ٢٠٠٦ والبالغة حوالى (٩٢٠) ألف دولار. كما إن رصيد هذا الصندوق لا يمثل حصيلة المبالغ النقدية المتوافرة لدى المركز، لأن قسماً من أموال الصندوق مستثمرة في المستودع والمبنى اللذين يملكهما المركز، وأن المبالغ النقدية المتوفرة لدى المركز في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ قد بلغت عجزاً حوالى (٩٦٥) ألف دولار، وأنه إذا استبعدنا وقفية جمال عبد الناصر الثقافية ووقفية عبد الله الطريقي ووقفية جاسم القطامي ووقفية عبد المحسن قطان ووقفية خالد بن تركي ووقفية برهان الدجاني والاشتراكات مدى الحياة، فإن المركز تنقصه السيولة النقدية بمبلغ (٤٣١٦) ألف دولار، علماً بأن لديه ديوناً على الآخرين (ذمم ومبيعات المركز) تبلغ حوالى (٥٤٥) ألف دولار.

ف - وقفية جمال عبد الناصر

أثبتت «وقفية جمال عبد الناصر الثقافية» أهميتها المعنوية والمادية للمركز؛ فإضافة إلى مساهمة الدخل منها في تغطية بعض نشاطات المركز الفكرية، فقد قدم المركز من خلال الدخل منها، وتنفيذاً لأهدافها، تمويلاً لعدد من النشاطات الفكرية والثقافية المختلفة.

ص - وقفية عبد الله الطريقي

أثبتت «وقفية عبد الله الطريقي» بدورها أهميتها المعنوية والمادية للمركز؛ فإضافة إلى مساهمة الدخل منها في تغطية بعض نشاطات المركز الفكرية، فقد قدم المركز من خلال الدخل منها، وتنفيذاً لأهدافها، تمويلاً لعدد من النشاطات الفكرية والثقافية المختلفة.

ق - وقفية جاسم القطامي

سبق وأن وافق الأستاذ جاسم القطامي، عضو مجلس الأمناء، على إنشاء وقفية باسمه بمبلغ مليون دولار تسدد على أقساط وأن تخصص لقضايا «الديمقراطية وحقوق الإنسان». وقد سدد الأستاذ جاسم القطامي قسطين من قيمة الوقفية (٣٥٠) ألف دولار أمريكي).

ر - وقفية عبد المحسن قطان

سبق أن وافق الأستاذ عبد المحسن قطان، عضو مجلس الأمناء، على إنشاء وقفية

باسمه بمبلغ مليون دولار على أن تُدفع على خمسة أقساط سنوية (٢٠٠ ألف دولار) اعتباراً من شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦، وتم الاتفاق على أن تخصص هذه الوقفية «للقضية الفلسطينية» وللقيام بدراسات ومشاريع ذات طابع عملي وتطبيقي. وقد سدد الأستاذ عبد المحسن قطان القسط الأول من قيمة الوقفية (٢٠٠ ألف دولار أمريكي).

ش - وقفية الشيخ خالد بن تركي

أنشئت هذه الوقفية بتبرع من الشيخ خالد بن تركي وقدره (١٠٠ ألف دولار أمريكي، سدده خلال العام ٢٠٠٦، لأغراض التربية والتعليم، على أمل أن يقوم بزيادة مبلغها. وقد تمّ الحصول عليها بجهود عضو مجلس الأمناء، الدكتور علي فخرو.

ت - وقفية برهان الدجاني

قام المركز - الذي كان المرحوم برهان الدجاني واحداً من مؤسسيه، وعضواً في مجلس أمنائه - بالمبادرة إلى إنشاء «وقفية برهان الدجاني»، وتولى مهمة جمع هذه الوقفية التي تقدر قيمتها مبدئياً بحوالى مليون دولار أمريكي، وإدارتها، والعمل على تنميتها. ولم تكن الاستجابة حتى الآن مرضية، وقد جمع المركز حتى الآن مبلغ (٦٢) ألف دولار منها جاء معظمها من تبرع الأخ عبد المحسن قطان، عضو مجلس الأمناء (٥٠ ألف دولار). ويستمرّ المركز بالاتصالات لجمع بقية الوقفية.

ث - إنشاء كراس فكرية وعلمية في المركز من عائد الوقفيات

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز، في اجتماعها بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٠، على إنشاء كراس فكرية وعلمية في المركز، وتمويلها من عائد الوقفيات التي يشرف المركز على إدارتها وتنميتها حالياً، بدلاً من منح جوائز تقديرية وتشجيعية، وبحيث يستخدم العائد نفسه في تمويل إنشاء عدد من الكراسي العلمية والفكرية في المركز؛ أولها «كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي» من عائد «وقفية جمال عبد الناصر»، وثانيها «كرسي عبد الله الطريقي للنفط» من عائد «وقفية عبد الله الطريقي»، وثالثها «كرسي عبد المحسن قطان للقضية الفلسطينية» من عائد «وقفية عبد المحسن قطان»، ورابعها «كرسي جاسم القطامي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان» من عائد «وقفية جاسم القطامي»، وفق نظام أساسي ليكلّ منها، إضافة إلى إنشاء كراس أخرى إذا توفر التمويل اللازم لوقفيات لها. ويستمرّ المركز بالاتصالات اللازمة من أجل توفير وقفيات أخرى لتمويل كراس فكرية وعلمية في المركز، وهو يحتاج إلى مساعدة بعض أعضاء مجلس الأمناء الذين لديهم المعرفة بأشخاص يمكن أن يمولوا هذه الوقفيات لإنشاء كراس باسمهم أو بأسماء آخرين. ولا يزال المركز بانتظار نتائج الجهود التي وعدت بها عضو مجلس الأمناء، الأستاذة ليلي شرف، للحصول على وقفية من الأردن.

٣ - الاقتراحات والتوصيات

أ - لا بدّ أن يسجل المركز تقديراً خاصاً للسادة من أعضاء مجلس الأمناء وهم الأخوة: عبد المحسن قطان، وجاسم القطامي على الجهود التي بذلها، من خلال إنشاء وقفيات للمركز وتبرعهما الشخصي بأشكال مختلفة. كما يسجل المركز بالتقدير الجهود التي بذلها الدكتور علي فخرو للحصول على تبرعين من الأمير طلال بن عبد العزيز (مئة ألف دولار) ومن الشيخ خالد بن تركي (مئة ألف دولار). كما يثمن جهود الأستاذ عبد القادر غوقة والأستاذ مصطفى الفيلاي لتوفير اشتراكات في المجلة لتوزيعها على أصدقاء المركز.

ب - إن المركز يقف أمام محطة مصيرية، وعلى مجلس الأمناء الذي من واجباته، إضافة إلى أمور أخرى، وبحسب الفقرة الأولى من المادة الثالثة من النظام الداخلي للمركز، تأمين موارد المركز. ولذلك أرجو أخذ الموضوع بالجدية الضرورية.

ج - ويمكن استخلاص الاقتراحات والتوصيات من تجربة المركز لكيفية معالجة أوضاعه المالية وتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء والاستقلال المالي له ليستمرّ في أداء رسالته، وهي أمور يستطيع مجلس الأمناء المساهمة في تحقيقها.

د - واضح من تجربة السنوات الخمس الأخيرة أنه لا توجد وسيلة واحدة لمعالجة أوضاع المركز المالية وتحقيق الحد الأدنى من استقلاله المالي، وذلك تدعيماً وصيانة لاستقلالته الفكرية. ولا بدّ من اللجوء إلى عدد من الوسائل المجتمعة تلخصها الاقتراحات التالية :

يمكن استخلاص الاقتراحات والتوصيات التالية من تجربة المركز لكيفية معالجة أوضاعه المالية وتحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء والاستقلال المالي له ليستمرّ في أداء رسالته :

(١) زيادة عدد الاشتراكات كعضو مؤازر ومشارك في المطبوعات مدى الحياة أو سنوياً، وصيغة مدى الحياة هي الأفضل، من عددها الحالي البالغ (٣٤٤) اشتراكاً إلى (٥٠٠) اشتراك، خلال السنوات الثلاث القادمة، أي زيادة (١٥٠) اشتراكاً وبمعدل (٥٠) اشتراكاً سنوياً، والذي سيحسن من اقتصاديات كتب المركز.

(٢) زيادة عدد الاشتراكات في المجلة من عددها الحالي البالغ (٨٦٣) اشتراكاً إلى (١٠٠٠) اشتراك خلال السنتين القادمتين وبمعدل حوالى (٧٠) اشتراكاً سنوياً، وهو أمر قابل للتحقيق. وسيمكن ذلك من تحسين اقتصادات المجلة وانهاء العجز فيها، وكذلك زيادة توزيع المجلة المباشر (عدا الاشتراكات) وتحمل خسارة أكبر في

توزيع المجلة في معظم الأقطار العربية التي فيها القوة الشرائية منخفضة ولا تستطيع تحمل سعر تجاري للمجلة.

(٣) شراء مجموعات كاملة من مطبوعات المركز السابقة والتي تضم أكثر من (٥٨٢) كتاباً ومجلدات (٢٨) سنة من المجلة، بمبلغ ستة آلاف دولار والتي ستساهم في زيادة مبيعات المركز، وهو أمر ممكن إذا ما تمّ التفكير والاتصال ببعض المؤسسات التي لعدد من أعضاء مجلس الأمناء علاقة بها.

(٤) التفكير بإنشاء وقفيات، متضمنة إنشاء جوائز وكراس فكرية وعلمية، بأسماء شخصيات فكرية وعلمية متميزة، عربية أو أجنبية والتي يحتاج كلّ منها إلى مليون دولار على الأقل، ويستخدم ريعها (الدخل منها) لتمويل النشاطات المقررة لهذه الوقفية، على أن يتم اختيار أسماء المتبرعين لهذه الوقفيات بشكل لا يؤثر في استقلالية المركز، حيث لا تكفي الرغبة والقدرة على الدفع فقط، بل لا بدّ أن يتحقق أيضاً توفر السمعة المناسبة للمتبرع وللأسم الذي سيتم إنشاء الوقفية باسمه.

(٥) هذه هي بعض الاقتراحات المتواضعة التي لا تشكّل اللجنة التنفيذية في أن العدد الأكبر من أعضاء مجلس أمناء المركز، وأعضائه المؤازرين والمشاركين حالياً، وأصدقاء المركز، قادرون على المساهمة في إنجازها بقدر قليل أو كبير، وتأمل اللجنة التنفيذية أن يشهد عام ٢٠٠٧ تقدماً متميزاً في تحقيق هذه الاقتراحات.

ثانياً: جهاز المركز

١ - المقر في بيروت

تحقيقاً لاستقرار المركز في مقر دائم، وعوضاً عن الاستمرار في استئجار شقتين للمركز، لم تعودا تكفيان حاجاته المركز، كان لا بدّ للمركز أن يفكر بشراء بناء خاص به، في بيروت، وهو ما تمّ فعلاً أواخر عام ٢٠٠٦، حيث تمّ شراء مبنى كامل ليكون مقراً جديداً للمركز ومستودعاته بمبلغ (١,٣٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي، وتمويل ذلك قام المركز بحملة تبرعات واسعة، لم يستجب إليها لغاية الآن سوى عدد محدود من الأشخاص، إضافة إلى أنه سيتم بيع مستودع المركز. وإذا ما نجح المركز في جمع التبرعات اللازمة لتغطية بقية كلفته، فسوف الإيجارات التي يدفعها حالياً. كما سيخصص المركز من تلك البناية طابقين، أحدهما للمنظمة العربية للترجمة، والثاني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، مقابل إيجار. كما ستتوفر للمركز في هذه البناية قاعة محاضرات تتسع لحوالي مئة شخص.

على الرغم من إشغاله لبعض الوظائف خلال عام ٢٠٠٦، لا يزال المركز

يعمل في بيروت بأقل من الحد الأدنى للجهاز اللازم لحجم الأعباء المكلف بها، وكما سبق ذكره، فقد اضطر المركز إلى الاستغناء عن عدد من العاملين فيه، بالرغم من حاجته إليهم، مقابل زيادة عدد ساعات العمل الأسبوعية في المركز، وتخفيض رواتب مدراء الأقسام في المركز والعاملين في الدرجات الخاصة والفئة الأولى بنسبة عشرة في المئة، إضافة إلى عمل مدير عام المركز بشكل تطوعي اعتباراً من أول عام ٢٠٠٧.

٢ - شراء بناية للمركز

أ - يعاني المركز من بعض المشاكل القانونية مع إدارة البناية الحالية للمركز التي يشغل المركز فيها كامل الطابق التاسع وثلثي الطابق الثالث، وقد رفضت إدارة البناية تمديد عقد إيجار الطابق الثالث للمركز الذي انتهى في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وأمكن من خلال الدعوى التي أقامها الدكتور فادي مغيزل، محامي المركز المتطوع، استمرار إشغال المركز لهذا الطابق حتى الوقت الحاضر.

ب - إضافة إلى ذلك، فإن المساحات التي يشغلها المركز حالياً لم تعد كافية لاستيعاب احتياجاته المتزايدة للمكان.

ج - وقد توافرت بناية مستقلة للبيع في منطقة الحمراء والملاصقة لفندق ماي فلاور (Mayflower)، وهي مكونة من ستة طوابق مع دور علوي (Pent House)، ب (١,٣) مليون دولار، مع الحاجة إلى حوالي (٢٠٠) ألف دولار للترميم والتحديث، وهي تتسع ليكُل احتياجات المركز، بما في ذلك مستودعات لحزن كتبه، وقاعة محاضرات تتسع لمئة شخص، ومكتبة لبيع مطبوعات المركز. كما سيخصص منها طابق مع الـ Pent House للمنظمة العربية للترجمة، وآخر للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، مقابل إيجار - وتكفي حصيلة هذه الإيجارات لتسديد نفقات الصيانة السنوية للبناية والتأمين عليها - .

د - وقد قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على شراء البناية، استناداً إلى الزيارة التي قام بها الدكتور علي فخرو، عضو مجلس الأمناء، إلى سمو أمير قطر، وموافقة الأخير على التبرع بمبلغ مليون ونصف مليون دولار لكلفة البناية والترميم، ولكنه لم يتم حتى الآن تسديد المبلغ للمركز.

إضافة إلى هذا الوعد، فقد قام المركز بحملة لجمع تبرعات بمبلغ مليون دولار لشراء البناية، تمّ حتى الآن جمع سبعين ألف دولار منها.

كما سيقوم المركز ببيع مستودعات مخازنه الحالية للكتب، بعد انتقاله إلى البناية

الجديدة التي تتوافر فيها مستودعات بديلة لخزن كتب المركز والتي تقدر قيمتها (المستودعات) بحوالى نصف مليون دولار.

هـ - وقد قام المركز بشراء البناية فعلاً من خلال قرض من البنك الذي يتعامل معه، بمبلغ مليون ونصف مليون دولار، إلى حين جمع التبرعات الخاصة بالبناية، وقد بدء العمل في الترميمات اللازمة لإعدادها لانتقال المركز، والمنظمات المشار إليها، ويتوقع الانتهاء من أعمال الترميم في أواخر شهر نيسان/ أبريل القادم (٢٠٠٧) والانتقال إليها في أول شهر أيار/ مايو.

و - كما استطاع المركز الاتفاق مع مالكي البناية الحالية التي يشغلها المركز، بالتنازل عن إيجار الأشهر الأربعة لعام ٢٠٠٧ للطابقين، إلى حين انتقاله إلى البناية التي اشتراها.

ز - وتبقى مهمة الحصول على تبرع دولة قطر، وكذلك متابعة حملة التبرعات التي قام بها المركز لهذا الغرض.

ح - هذا مع العلم أن قيمة البناية التي اشتراها المركز قابلة للبيع بسعر أعلى من السعر الذي اشتراها به.

٣ - مكتب المركز في لندن

يستمرّ المكتب المؤجر من قبل المركز في لندن بتأدية الخدمات المطلوبة منه للمؤسسة الثقافية العربية. ويقوم المركز بتأجير المكتب لبضعة أشهر خلال السنة لتغطية معظم الإيجار السنوي.

ثالثاً: مجلة المركز «المستقبل العربي»

١ - حافظ توزيع المجلة خلال عام ٢٠٠٦ على المستوى الذي حققه خلال عام ٢٠٠٥، ويبلغ ما يوزع منها حالياً حوالى (٨٨٠٠) ثمانية آلاف وثمانمئة نسخة شهرياً.

توزع المجلة حالياً بشكل مباشر من خلال وكلاء التوزيع في (١٨) قطراً عربياً بالإضافة إلى الضفة الغربية وغزة.

أما خارج الوطن العربي، فتوزع المجلة من خلال وكلاء توزيع في إيران وبريطانيا وفرنسا، إضافة إلى عدد محدود من الاشتراكات للأفراد والمؤسسات في أقطار أجنبية أخرى.

ويتبين من تفاصيل توزيع المجلة في نهاية عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بتوزيعها عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ أنه في ما يتعلق بالتوزيع المباشر للمجلة من خلال الوكلاء، وهو التوزيع الأساسي للمجلة، فإن الأقطار العربية الرئيسية التي توزع فيها المجلة هي: السودان الذي يحتل المرتبة الأولى ويوزع فيه شهرياً (١٠٠٠) نسخة (المبيعات الفعلية أقل من هذا المستوى)، يليه تونس (٩٠٠) نسخة، واليمن (٧٠٠) نسخة، وسوريا (٦٠٠) نسخة، ولبنان (٥٣٥) نسخة، والجزائر والعراق ومصر (٥٠٠) نسخة في كل منها، والسعودية والمغرب (٤٠٠) نسخة، والأردن (٢٢٥) نسخة، وليبيا (١٥٠) نسخة. أما باقي الأقطار العربية التي توزع فيها المجلة، فيوزع في كل منها (١٠٠) نسخة شهرياً أو أقل. أما خارج الوطن العربي، فيوزع (٧٠) نسخة من المجلة في إيران.

٢ - بلغ عدد الاشتراكات المدفوعة في المجلة في نهاية عام ٢٠٠٦ (٨٦٣) اشتراكاً، بالمقارنة بـ (٧٦٤) اشتراكاً في نهاية عام ٢٠٠٥، أي بزيادة (٩٩) اشتراكاً، ولقد تراجع عدد اشتراكات المؤسسات (الرسمية والخاصة) من (٤٤٥) اشتراكاً في عام ٢٠٠٥ إلى (٤٠٤) اشتراكات في عام ٢٠٠٦، بينما زادت اشتراكات الأفراد من (٣١٩) اشتراكاً في عام ٢٠٠٥ إلى (٤٥٩) اشتراكاً في عام ٢٠٠٦. ويعود الفضل في ذلك إلى عضو مجلس أمناء المركز الأستاذ عبد القادر غوقة الذي تمكن مشكوراً من تخصيص مبلغ (١٥) ألف دولار أمريكي لغرض زيادة اشتراكات المجلة، كما تمكن عضو مجلس أمناء المركز الأستاذ مصطفى الفيلاي من تأمين عدد من الاشتراكات أيضاً لهذا الغرض بمبلغ (٦٠٠) دولار أمريكي، ستستعمل خلال عام ٢٠٠٧.

هذا ويحتل لبنان المرتبة الأولى بالاشتراكات (٦٦ اشتراكاً) ومعظمها اشتراكات للأفراد (٦٠ اشتراكاً)؛ تليه السعودية (٦٠ اشتراكاً) ومعظمها اشتراكات للمؤسسات (٥٣ اشتراكاً)؛ ثم ليبيا (٢٨ اشتراكاً) وكلها اشتراكات للأفراد.

كما إن هناك اشتراكات خارج الوطن العربي بلغ مجموعها (١٠١) اشتراك موزعة بين (٤٠) اشتراكاً للمؤسسات و (٦١) اشتراكاً للأفراد. كما بلغت الاشتراكات في أوروبا وحدها (٧١) اشتراكاً موزعة بين (٢٤) اشتراكاً للمؤسسات و (٤٧) اشتراكاً للأفراد.

٣ - كانت مشاكل المجلة مع الرقابة محدودة جداً خلال عام ٢٠٠٦، حيث لم يُمنع أي عدد من المجلة في أي قطر عربي، باستثناء سماح السعودية بتوزيع الأعداد (٣٢٤ و ٣٣١ و ٣٣٣) بعد اقتطاع صفحات منها.

٤ - بالنسبة إلى اقتصاديات المجلة خلال عام ٢٠٠٦، فقد بقي مجموع إيرادات المجلة خلال عام ٢٠٠٦ التي بلغت حوالي (١١٩) ألف دولار، مساوياً لإيراداتها خلال

عام ٢٠٠٥ والتي بلغت أيضاً حوالى (١١٩) ألف دولار. بالمقابل، انخفضت مصروفاتها خلال عام ٢٠٠٦ التي بلغت حوالى (١٧٤) ألف دولار، عمّا كانت عليه في عام ٢٠٠٥ والتي بلغت حوالى (٢٠٣) آلاف دولار، بحوالى (١٤) في المئة. كما لا يزال هناك عجز في ميزانية المجلة لعام ٢٠٠٦ بحوالى (٥٥) ألف دولار، بالمقارنة بعجز بلغ (٨٤) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥. كما يلاحظ أن إيرادات المجلة خلال عام ٢٠٠٦ البالغة حوالى (١١٩) ألف دولار كانت أقل من تقديرات الإيرادات لهذا العام (١٥٥) ألف دولار) بحوالى (٢٣) في المئة. وتسجل المجلة هذا العجز للسنة الثالثة عشرة على التوالي، بعد أن كانت تغطي نفقاتها المباشرة غالباً وتحقق أحياناً وفراً أو عجزاً محدودين.

وأحد أسباب العجز في المجلة هو الارتفاع الكبير في أسعار الشحن خلال وبعد فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان، حيث بلغت هذه المصاريف (٦٩) ألف دولار مقارنة بالمقدر في الميزانية (٤٥) ألف دولار أي بعجز نسبته (٥٣) في المئة. كما يتعذر زيادة أسعار المجلة في معظم الأقطار العربية والتي تباع فيها بأقل من كلفتها، بسبب القدرة الشرائية المحدودة لمعظم القراء، ولأن رفع سعرها سيؤدي إلى تقليص بيعها وعدم تمكين الكثير من القراء من شرائها.

على أنه يجب التأكيد أن مصروفات المجلة تشمل المصاريف المباشرة فقط، أي ما يتعلق بالورق والطباعة والبريد والشحن والمكافآت وأجور ورواتب العاملين في قسمي التحرير والتسويق بقدر مساهمتهم فيها، ولكنها لا تشمل المصاريف الأخرى غير المباشرة مثل المصاريف الإدارية الأخرى كالإيجار وغير ذلك لأنها أجور يصعب احتساب نسبة ما يخص المجلة منها.

٥ - ويتبين من تلك الحسابات أيضاً أن حصيلة المبيعات المباشرة للمجلة من خلال الوكلاء قد بلغت خلال عام ٢٠٠٦ ما يزيد قليلاً على (٤٧) ألف دولار بالمقارنة بحوالى (٦٤) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥، وأن حصيلة الاشتراكات فيها خلال عام ٢٠٠٦ قد بلغت حوالى (٥٩) ألف دولار بالمقارنة بحوالى (٥١) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥.

كما بلغت حصيلة الإعلانات في المجلة خلال عام ٢٠٠٦ حوالى (١٢) ألف دولار بالمقارنة بـ (٤) آلاف دولار خلال عام ٢٠٠٥.

٦ - كان المركز قد استحدث في العام ١٩٩٤ صيغة جديدة للاشتراك في المجلة هي صيغة «مشارك مدى الحياة» بمبلغ (٥٠٠) دولار أمريكي للأفراد و(٧٥٠) دولاراً للمؤسسات، وذلك تخفيفاً لإجراءات تجديد الاشتراك وحرصاً على استمرارها. وقد بلغ عدد المشتركين لمدى الحياة في أواخر عام ٢٠٠٦ (١١٦)

مشتركاً موزعين بين (٨٥) اشتراكاً للأفراد و(٣١) اشتراكاً للمؤسسات.

٧- قام المركز من جديد من أجل تحسين اقتصاديات المجلة، بحملة واسعة للإعلان في المجلة، في الحدود التي تسمح بها طبيعتها، وحقق بداية محدودة متواضعة في هذا المجال، وحاول الاستعانة بأعضاء مجلس أمناء المركز وأصدقائه في هذا المجال. وبالرغم من النجاح المحدود الذي تحقق، إلا أن المركز يعتقد أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة هذا المورد، وهو يتطلب تعاون بعض أعضاء مجلس أمناء المركز وأصدقائه ودعمهم.

٨- وتبقى زيادة الاشتراكات في المجلة وزيادة الإعلان فيها هما الوسيلتان العمليتان لتحسين اقتصادات المجلة وتجاوز العجز، ولذلك تتوجه اللجنة التنفيذية إلى الاخوة أعضاء مجلس الأمناء للعمل على زيادة اشتراكات المؤسسات والأفراد في المجلة والحصول على إعلانات لها، وهي تعتقد أن لدى معظمهم القدرة على ذلك إذا ما وضعوا ذلك موضع اهتمامهم.

رابعاً: إصدار مجلة فصلية باللغة الإنكليزية

١- كما سبق أن أشير في تقرير اللجنة التنفيذية لمجلس الأمناء في اجتماعه في ٢١ و٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، فإنه آن الأوان لأن يقرأ الغرب والعالم الخارجي عموماً عن الوطن العربي من خلال دراسات يعدها أبناء المنطقة، وعدم الاعتماد كلياً على الدراسات التي يعدها الغربيون فقط عن المنطقة العربية، إضافة إلى عدم وجود مجلة باللغة الإنكليزية تصدر في الغرب ومتخصصة بالشؤون العربية، في ما عدا المجلة الفصلية التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية باللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة *Palestine Studies* وهي متخصصة بالقضية الفلسطينية فقط مبدئياً.

٢- وقد جرى بحث هذا الموضوع مبدئياً مع عدد من مراكز الدراسات العربية والشرق أوسطية في بريطانيا، كما أجريت اتصالات مماثلة في الولايات المتحدة، وانتهى الرأي إلى الحاجة لإصدار مجلة فصلية باللغة الإنكليزية، بالشكل التالي:

أ- أن تصدر من بريطانيا أو أمريكا.

ب- أن تكون فصلية ابتداءً.

ج- أن يكون هناك رئيساً تحرير (Editor-in-Chief) لها، أحدهما يمثل المركز، والثاني يمثل الجهة التي سترعاها في بريطانيا أو أمريكا.

د- أن يتضمن نصفها على الأقل ترجمة أو تلخيصاً لبعض الدراسات المنشورة أو التي ستُنشر في المستقبل العربي، وأن تكون فيها أيضاً مساهمات باللغة الإنكليزية من

باحثين عرب وأجانب ممن هم مهتمون بالمنطقة العربية، وأن تضم المجلة باباً خاصاً عن «يوميّات عربية» تلخص أهم الأحداث التي تجري في الوطن العربي خلال الفترة ما بين عديدين من المجلة؛ وكذلك «ببليوغرافيا عربية» تتضمن إشارة إلى ما نشر من كتب ومقالات باللغات المختلفة عن الوطن العربي؛ إضافة إلى ملحق إحصائي حول جانب أو أكثر عن الوطن العربي.

هـ - أن يكون لها مجلس تحرير (Editorial Board) من (٦ إلى ٧) أشخاص.

و - أن تتضمن باباً لمراجعة الكتب ذات العلاقة، يتولى مسؤوليته أحد أعضاء مجلس التحرير.

ز - أن يتولى المركز ترجمة المقالات المنشورة أو التي ستُنشر باللغة العربية، وبعضها أصله بالإنكليزية والبعض الآخر بالعربية، ويمكن أن يكون منشوراً سابقاً في مجلة المركز المستقبل العربي. كما يمكن إضافة مقالات جديدة من باحثين مهتمين بالمنطقة العربية باللغة الإنكليزية، أو مواد مقبولة ولم تنشر بعد من المركز سابقاً، وأن تنشر في وقت واحد باللغتين، إضافة إلى قسم إحصائي بالإنكليزية.

ح - أن يتولى مركز دراسات الوحدة العربية إعداد «ببليوغرافيا» ويوميّات ووثائق عن البلاد العربية باللغة الإنكليزية.

ط - أن يتم الاتصال مع ناشر جيد يتولى طباعة المجلة وتوزيعها في بريطانيا وأوروبا وأمريكا الشمالية على الأقل.

ي - وقد اقترح مبدئياً تسميتها بـ *Contemporary Arab Affairs*.

٣ - وبعد اتصالات واسعة مع الناشرين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلى مدى سنتين، توصل المركز إلى اتفاق مبدئي مع دار نشر مهمة في بريطانيا هي: روتلج (Routledge) على أن تتولى نشر المجلة (تحريراً وطباعة وتوزيعاً) وتحمل بالتالي جميع نفقات ذلك، وعلى أن تدفع حقوق تأليف للمركز مقدارها عشرة في المئة من حصيلة المبيعات، وأن تدفع سنوياً للمركز مبلغاً مقطوعاً مقداره خمسة آلاف جنيه استرليني (ما يعادل عشرة آلاف دولار أمريكي تقريباً) للصرف منه على ترجمة بعض المقالات إلى اللغة الإنكليزية.

٤ - وقد تبقت بعض النقاط التفصيلية التي لا تزال المفاوضات جارية بين المركز ودار النشر المذكورة للاتفاق عليها، وإذا ما تمّ ذلك قريباً، وهو متوقع، فمن المتوقع أن يصدر العدد الأول منها في صيف عام ٢٠٠٧، حيث ستصدر فصلياً في شتاء، وربيع، وصيف، وخريف كل عام.

٥ - ويتضح مما سبق أن المركز لن يتحمل أعباء مالية في إصدار هذه المجلة، في ما عدا إعداد اليوميات والبيولوجرافيا والملحق الإحصائي التي ستتولى إدارات المركز الحالية إعدادها، كما إن تكاليف ترجمة بعض المقالات إلى الإنكليزية سوف تدفع من المبلغ المخصص من الناشر إلى المركز، ومن حقوق التأليف التي ستدفع إلى المركز.

خامساً: إصدار مجلات مشتركة مع الجمعيات العربية المهنية

(أ) كان مركز دراسات الوحدة العربية قد بادر على هامش ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» التي عُقدت في ليماسول - قبرص (١٩٨٣)، إلى إنشاء لجان تحضيرية لقيام ثلاث جمعيات للعلوم السياسية وللاجتماع وللبحوث الاقتصادية. وبعد اتصالات من قبل هذه اللجان التحضيرية، تمت دعوة إلى مؤتمر تأسيسي لكلٍ منها، والذي قام بإقرار نظام أساسي وداخلي لكل منها، وتم انتخاب الهيئات المسؤولة عنها بحسب ما هو منصوص في نظامها الأساسي والداخلي. وللحفاظ على استقلاليتها النسبية ولتوفير الحد الأدنى من التمويل لها، فقد قامت المؤسسة الثقافية العربية بتوفير ما تحتاجه من الحد الأدنى للنفقات، وتطورت المساعدة في ما بعد إلى تمويل مشاريع محددة.

(ب) ونظراً إلى أن إصدار كلٍّ من هذه الجمعيات مجلة علمية متخصصة، هو موضوع مهم للغاية، ويعتبر أساساً لنشاط الجمعيات المهنية المماثلة، فقد اتجهت المؤسسة الثقافية العربية في السنوات الأخيرة إلى حصر مساعدتها لهذه الجمعيات في تمويل مجلاتها وعلى أساس الكلفة الفعلية، وخصصت لها في أغلب الأحيان ما يكفي لإصدار الأعداد التي تنوي هذه الجمعيات إصدارها سنوياً. ومع ذلك ظل إصدار هذه المجلات متعثراً، في ما عدا حالات استثنائية محدودة ولمدد قصيرة.

(ج) وبالمقابل، فإن لدى المركز مواد مقبولة من قبل الهيئة الاستشارية للمجلة للنشر، تزيد كثيراً على قدرة استيعاب مجلة المركز الشهرية، وغالباً ما ينتظر الكاتب بين ٦ و ١٢ شهراً لنشر مقالته أو دراسته، وتزيد أحياناً مدة الانتظار على ذلك. وقد تسبب ذلك في تدمير بعض الكتاب من تأخير نشر مقالاتهم وأبحاثهم في المجلة. هذا مع العلم بأن لدى المركز ما يكفي لإصدار مجلتين فصليتين في مجال العلوم السياسية والاجتماع من دون أن يؤثر ذلك في ما هو متاح للمستقبل العربي كمجلة شهرية والحفاظ على مستواها. وعندما حاول المركز أن يوجه بعض هذه المواد المقبولة لديه إلى مجلة الجمعيات العربية المتخصصة، اعترض معظم الكتاب على ذلك ورفضوا موافقتهم على نشرها، مفضلين النشر في المستقبل العربي على أن تنشر مقالاتهم في مجلة هذه الجمعيات وهي غير منتظمة الصدور وتوزيعها محدود.

(د) ومن أجل حلّ مشكلتي الجمعيات والمركز، طرح المركز على هذه الجمعيات فكرة أن يتم إصدار مجلة فصلية لكلّ منها بصورة مشتركة مع المركز، وأن يستفيدوا من المواد المتوافرة حالياً والتي ستتاح مستقبلاً، على أن يتولى المركز تحرير وطباعة مواد هذه المجلات الفصلية وتوزيعها، شرط أن يستفاد لهذا الغرض من مساعدة المؤسسة الثقافية العربية. وسيحقق هذا الاقتراح لهذه الجمعيات صدور مجلة فصلية متخصصة لكلّ منها بصورة منتظمة، كما سيتم الاتفاق على أن تُعطى هذه الجمعيات بحدود ١٠٠ إلى ١٥٠ نسخة مجاناً، وأن يتولى المركز إرسالها بالبريد إلى أعضاء كلّ جمعية في الخارج. وأما الدخل من مبيعات هذه المجلات من قبل الوكلاء فيخصص ٣٠ في المئة من سعر غلاف المجلة في كلّ بلد عربي للجمعية ذات العلاقة عن المبيعات الفعلية منها، والبقية للمركز.

(هـ) كما سيقوم المركز بإعداد بليوغرافيا، ويوميات للمجلة العربية للعلوم السياسية ومجلة بحوث اقتصادية عربية، وملحق إحصائي لمجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مع تحمل هذه الجمعيات كلفة إعدادها.

(و) وستوفر هذه الترتيبات دخلاً إضافياً للمركز، كما ستحقق إضافة عضوية للمركز.

(ز) وقد تمّ الاتفاق فعلاً مع هذه الجمعيات الثلاث، وتم حتّى الآن صدور ثلاثة أعداد فصلية من المجلة العربية للعلوم السياسية، ويتوقع صدور العدد القادم من مجلة بحوث اقتصادية عربية في ربيع عام ٢٠٠٧، وبعدها مجلة الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

سادساً: البحوث والدراسات والكتب

١ - نشر المركز خلال عام ٢٠٠٦ أربعين دراسة باللغة العربية، مبيّنة تفاصيلها أدناه، بالمقارنة بخمسين دراسة نشرها خلال عام ٢٠٠٥. كما أعيدت طباعة ستة عشر كتاباً من كتب المركز السابقة، بالمقارنة باثنين وعشرين كتاباً أعيدت طباعتها خلال عام ٢٠٠٦. وبلغ عدد صفحات الكتب التي نشرت خلال عام ٢٠٠٦ (١٨٥١٦) صفحة) بالمقارنة بـ (٢٠١١١ صفحة) للكتب التي نشرت خلال عام ٢٠٠٥.

٢ - بلغ عدد الكتب التي نشرها المركز منذ بداية عمله حتّى نهاية عام ٢٠٠٦ (٥٨٢) كتاباً، أصبحت تشكل نواة مكتبة جيدة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتوثيقية للوطن العربي، لا يستطيع أي باحث جاد في هذه الشؤون الاستغناء عنها.

٣ - استمر تسعير كتب المركز بالدولار، خوفاً من تقلبات سعر صرف الليرة اللبنانية، ولأن تسديد تكاليف معظم مكونات الطباعة (صف، طباعة وورق) في بيروت يتم بالدولار الأمريكي أيضاً.

٤ - شارك المركز في المعارض الرئيسية للكتب التي أقيمت في معظم الأقطار العربية خلال عام ٢٠٠٦، حيث اشترك بجناح مستقل في معارض الكتب التي أقيمت في القاهرة والدار البيضاء والرياض ومسقط والبحرين وأبو ظبي وتونس وصنعاء وجدة والجزائر والكويت والخرطوم والشارقة، ومن خلال وكيله في معرضي عمّان ودمشق، بالإضافة إلى غيرها من المعارض المحلية التي جرت في العواصم العربية. كما شارك المركز ولأول مرة في معرض لندن، بالإضافة إلى مشاركته للمرة الثانية في معرض طهران.

٥ - بلغ عدد النسخ المباعة من كتب المركز المختلفة خلال عام ٢٠٠٦ ما يزيد قليلاً على (٩٨) ألف نسخة، عدا سلسلة «ربوع بلادي» للناشئة التي بلغت مبيعاتها (٧٢) نسخة ومجلدات المجلة التي بلغت مبيعاتها (٦١٨) مجلداً سنوياً، بالمقارنة بمبيعاتها خلال عام ٢٠٠٥ التي بلغت ما يزيد قليلاً على (١٠٠) ألف نسخة، أي بتراجع نسبي بلغ حوالى (٧) في المئة. أما قيمة مبيعات كتب المركز خلال عام ٢٠٠٦، فقد كانت حوالى (٤١٩) ألف دولار، وهي تقل عن الإيرادات المقدرة لمبيعات الكتب خلال عام ٢٠٠٦ وقدرها (٦٥٠) ألف دولار بحوالى (٢٣١) ألف دولار، أي بنسبة (٣٦) في المئة، كما تقل عن مبيعات الكتب خلال عام ٢٠٠٥ التي بلغت حوالى (٥٦٤) ألف دولار بحوالى (١٤٥) ألف دولار أو بنسبة (٢٦) في المئة.

٦ - تبين من تفاصيل مبيعات كتب المركز خلال عام ٢٠٠٦ أن الكتب الأكثر مبيعاً خلال عام ٢٠٠٦ كانت على الشكل التالي:

أ - الكتب التي زادت مبيعات كل منها عن ألف نسخة خلال عام ٢٠٠٦

كتاب الدكتور أحمد يوسف أحمد. [وآخرون] حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير (١٥٩٥ نسخة)؛ وكتابتا الدكتور محمد عابد الجابري مدخل إلى القرآن الكريم: الجزء الأول: في التعريف بالقرآن (١٢٩١ نسخة) وفي نقد الحاجة إلى الإصلاح (١٢٧٤ نسخة)؛ وكتاب الدكتور عبد الغني عماد سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة (١٢٢٩ نسخة)؛ وكتاب الدكتور محمد الدعيمي الاستشراق: الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي (١٠٨٩ نسخة)؛ وكتاب هنري إم. روبرت الثالث [وآخرون] قواعد النظام

الديمقراطية قواعد روبرت التنظيمية للاجتماعات (١٠٨٨ نسخة)؛ وكتاب الدكتور عبد الإله بلقزيز تكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوة والسياسة (١٠٣٧ نسخة)؛ وكتاب سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٧) الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير (١٠٠٦ نسخ).

ب - أما الكتب التي تراوحت مبيعاتها بين ٧٥٠ و ١٠٠٠ نسخة، فلقد كانت على الشكل التالي:

كتاب الدكتور رضوان سليم نظام الزمان العربي: دراسة في التاريخيات العربية - الإسلامية (٩٩٩ نسخة)؛ وكتاب الدكتور محمد عابد الجابري نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي (٩٥٢ نسخة)؛ وكتاب الدكتور صباح ياسين الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة (٩٢٢ نسخة)؛ وكتاب أنتوني غيدنز علم الاجتماع (٩٢٢ نسخة)؛ وكتاب الدكتور محمد جواد رضا الإصلاح التربوي العربي: خارطة طريق (٨٨٨ نسخة)؛ وكتاب الدكتور محمد سعدي مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة السلام (٨٨٤ نسخة)؛ وكتاب الدكتور ظافر محمد العجمي أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية (٨٧٩ نسخة)؛ وكتاب الدكتور ياكوف م. رابكن المناهضة اليهودية للصهيونية (٨٧٧ نسخة)؛ وكتاب سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٨) الشباب العربي ورؤى المستقبل (٨٧٦ نسخة)؛ وكتاب الدكتور دريد محمود السامرائي الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية (٨٦٣ نسخة)؛ وكتاب الدكتور حليم بركات الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع (٨٤٤ نسخة)؛ وكتاب الدكتور حمد الوردى البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية (٨٢١ نسخة)؛ وكتاب سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٥٠) السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب . . . قبل السلام (٨١٣ نسخة)؛ وكتاب سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٩) استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية الوطنية - السياسات الاقتصادية) (٨١٣ نسخة)؛ وكتاب الدكتور ماجد الحاج تعليم الفلسطينيين في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت (٨٠٤ نسخ)؛ وكتاب الدكتور عبد العزيز الدوري العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي (٨٠٤ نسخ)؛ وكتاب الدكتور محمد عابد الجابري العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته (٧٩٤ نسخة) وبنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية (٧٩٣ نسخة)؛ وكتاب الدكتور سعدون حمادي مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟ (٧٧٧ نسخة)؛ وكتاب الدكتور عبد الإله بلقزيز أزمة المشروع

الوطني الفلسطيني: من فتح إلى حماس (٧٦٦ نسخة)؛ وكتاب ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية (٧٦٥ نسخة)؛ وكتاب الدكتور حافظ عبد الرحيم الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (٧٦٠ نسخة)؛ وكتاب مصطفى الفيلاي مجتمع العمل (٧٥٠ نسخة).

أما بقية الكتب، فقد كانت مبيعات كل منها خلال عام ٢٠٠٦ أقل من ٧٥٠ نسخة.

٧ - يقوم المركز كما هو معلوم بتسويق كتب المنظمة العربية للترجمة، ويحقق ذلك للمركز إيراداً، بلغ خلال عام ٢٠٠٦ مبلغ (٨٩) ألف دولار أمريكي (من دون احتساب المصاريف).

ألف - البحوث والدراسات الجديدة التي تمّ التعاقد عليها خلال عام ٢٠٠٦
تمّ التعاقد على البحوث والدراسات الآتية خلال عام ٢٠٠٦:

١ - إعادة البناء التربوي في العراق: استعادة للذات الوطنية

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على المخطط الأولي المقترح من الدكتور محمد جواد رضا حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على مكافأة مقطوعة من قبل المركز.

٢ - ثقافة المقاومة

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر أبحاث الندوة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية والتي قام بتحريرها الدكتور حسن حنفي حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصول الجمعية الفلسفية المصرية على ١٠٠ نسخة مجانية من الكتاب، إضافة إلى حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

٣ - اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على تبني المخطط الأولي المقترح من الدكتور مصطفى الحمارنة، على أن تُضاف أقطار عربية أخرى (سوريا والعراق إذا أمكن وسمحت ظروف الأخير بذلك)، وأن يمول المركز ورشة عمل وفي حدود لا تزيد على (١٠) آلاف دولار أمريكي. وعلى أن تشمل صحيفة الاستبيان، إضافة إلى أشياء أخرى، مقارنة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة (سنة ١٩٧٩)، وأن تُضاف الأسئلة التي لم تُسأل في الدراسات السابقة. وسيتم تنفيذ هذه الدراسة الميدانية بعد الحصول على التمويل اللازم لها من خارج ميزانية المركز.

٤ - التنمية الزراعية المستدامة : العوامل الفاعلة

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور محمود الأشرم حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

٥ - الدولة العثمانية في المجال العربي : دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور فاضل بيات حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

٦ - أزمة المشروع الوطني الفلسطيني : من فتح إلى حماس

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور عبد الإله بلقزيز حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

٧ - ما بعد الاستشراق : الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولناليات البيضاء

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الأستاذ فاضل الربيعي حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

٨ - الرواية العربية ومصائر الفكرة القومية : من وعود الاستقلال إلى تفكك المجتمع العربي

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور فيصل دراج حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على مكافأة مقطوعة من قبل المركز.

٩ - العرب والحداثة : دراسة في مقالات الحداثيين

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور عبد الإله بلقزيز حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

١٠ - موقف بريطانيا من الوحدة العربية : ١٩٤٥ - ٢٠٠٥

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على المخطط المقترح من الدكتور رؤوف عباس حامد لإعداد الدراسة المذكورة أعلاه خلال فترة زمنية تتراوح ما بين ٢٤ و٣٢ شهراً، وفقاً للميزانية المقترحة من الباحث.

١١ - الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الدكتور أحمد موصلي حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل حصوله على حقوق التأليف المقررة من قبل المركز.

١٢ - عُمان: الوثائق السرية

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على نشر مخطوطة الشيخ محمد الحارثي حول الموضوع المذكور أعلاه، وذلك مقابل الدعم المادي الذي قدمه الشيخ الحارثي لنشر المخطوطة.

١٣ - وحدة للتحليل السياسي والعصف الذهني

وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على المخطط الأولي المقترح للمشروع على أن يتم لاحقاً إعداد مخطط أكثر تفصيلاً وتحديد فيه الميزانية المقترحة للمشروع.

باء - البحوث والدراسات الجديدة التي نشرت خلال عام ٢٠٠٦

تمّ خلال عام ٢٠٠٦ نشر أربعين كتاباً، كما يلي:

١ - كتاب الدكتور ماجد الحاج: تعليم الفلسطينيين في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ويقع في (٣٣٥) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وترجمته.

٢ - كتاب الدكتور رضوان سليم: نظام الزمان العربي: دراسة في التاريخيات العربية - الإسلامية

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ويقع في (٢٠٨) صفحات مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٣ - كتاب مجموعة من الباحثين: الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٧) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ويقع في (١٧٢) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٤ - كتاب الدكتور محمد جواد رضا: الإصلاح التربوي العربي: خارطة طريق

وقد نشر هذا الكتاب في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع في (١٣٠) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٥ - كتاب الدكتور عبد الغني عماد: سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات. . من الحداثة إلى العولمة

وقد نشر هذا الكتاب في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع في (٣٦٣) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٦ - كتاب الدكتور محمد الدعيمي: الاستشراق: الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ العربي الإسلامي

وقد نشر هذا الكتاب في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع في (٢٤٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٧ - كتاب د. حمد الوردى: البيروقراطية والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمخصصات المالية

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة إطروحات الدكتوراه رقم (٥٥) في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع في (٢١٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف ترجمته وطباعته.

٨ - كتاب د. ياكوف م. رابكن: المناهضة اليهودية للصهيونية

وقد نشر هذا الكتاب في آذار/مارس ٢٠٠٦، ويقع في (٣٥٢) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وكلفة الترجمة.

٩ - كتاب د. دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية

وقد نشر هذا الكتاب في آذار/مارس ٢٠٠٦، ويقع في (٣٨٤) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٠ - كتاب د. ظافر محمد العجمي : أمن الخليج العربي : تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة إطروحات الدكتوراه رقم (٥٦) في آذار/ مارس ٢٠٠٦، ويقع في (٦٦٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

١١ - كتاب د. خيرية قاسمية (تحرير): أحمد الشقيري : الأعمال الكاملة (سنة مجلدات)

وقد نُشرت مجلدات الأعمال الكاملة تباعاً، وصدر المجلد الأول منها في آذار/ مارس ٢٠٠٦، وتقع الأعمال الكاملة في (٤٧٥٧) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي الأعمال الكاملة تكاليف طباعتها لأن عائلة المرحوم الشقيري قدمت دعماً لنشر هذه الأعمال.

١٢ - كتاب د. سعدون حمادي : مشروع الوحدة العربية : ما العمل؟

وقد نشر هذا الكتاب في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ويقع في (١٧١) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته، وقد تبرع الدكتور سعدون حمادي بحقوق التأليف للمركز.

١٣ - كتاب حال الأمة العربية ٢٠٠٥ : النظام العربي : تحدي البقاء والتغيير

وقد نشر هذا الكتاب في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ويقع في (١٤٣) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

١٤ - كتاب د. صباح ياسين : الإعلام : النسق القيمي وهيمنة القوة

وقد نشر هذا الكتاب في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ويقع في (١٧٢) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته، وقد تبرع الدكتور صباح ياسين بحقوق التأليف للمركز.

١٥ - كتاب د. محمد عابد الجابري : نحن والتراث : قراءات معاصرة في تراثنا

الفلسفي

وقد نشر هذا الكتاب في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع في (٤١٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه أربعة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٦ - كتاب مجموعة من الباحثين: الشباب العربي ورؤى المستقبل

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٨) في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع في (١٦٨) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

١٧ - كتاب د. سهيلا سليمان الشلبي: العلاقات الأردنية - البريطانية:

١٩٥١ - ١٩٦٧

وقد نشر هذا الكتاب في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ويقع في (٤٤٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٨ - كتاب د. محمد سعدي: مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة الإسلام

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة إطروحات الدكتوراه رقم (٥٨) في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ويقع في (٤١٤) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

١٩ - كتاب مجموعة من الباحثين: استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية الوطنية - السياسات الاقتصادية)

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٤٩) في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ويقع في (١٦٦) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٢٠ - كتاب د. عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي في العراق: الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية

وقد نشر هذا الكتاب في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ويقع في (٤٨٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٢١ - كتاب أ. مصطفى الفيلاي: مجتمع العمل

وقد نشر هذا الكتاب في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ويقع في (٦٠٨) صفحات مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته. وقد تبرع الأستاذ مصطفى الفيلاي بحقوق التأليف للمركز وقدم دعماً مالياً لطباعته.

٢٢ - المجلد الثالث من الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري : العصر العباسي الأول : دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي

وقد نشر هذا الكتاب في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ، ويقع في (٣٠٤) صفحات مع فهرس عام ، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٢٣ - كتاب د. حافظ عبد الرحيم : الزبونية السياسية في المجتمع العربي : قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة إطروحات الدكتوراه رقم (٥٩) في آب/ أغسطس ٢٠٠٦ ، ويقع في (٤٨٨) صفحة مع فهرس عام ، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٢٤ - كتاب ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية

وقد نشر هذا الكتاب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ويقع في (٨١٦) صفحة مع فهرس عام ، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٢٥ - كتاب مجموعة من الباحثين : السودان على مفترق الطرق : بعد الحرب . . . قبل السلام

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٥٠) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ويقع في (٢٨٧) صفحة مع فهرس عام ، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٢٦ - كتاب د. حليم بركات : الاغتراب في الثقافة العربية : متاهات الإنسان بين الحلم والواقع

وقد نشر هذا الكتاب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ويقع في (٢٢٦) صفحة ، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٢٧ - كتاب أ. رفعة الجادرجي : في سببية وجدلية العمارة

وقد نشر هذا الكتاب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ويقع في (٣٩٨) صفحة مع فهرس عام ، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٢٨ - كتاب د. عبد الإله بلقزيز: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من فتح إلى حماس

وقد نشر هذا الكتاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويقع في (١٥٩) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٢٩ - كتاب ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

وقد نشر هذا الكتاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويقع في (٤٥٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ولا يتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٣٠ - كتاب د. محمد عابد الجابري: مدخل إلى القرآن الكريم: الجزء الأول: في التعريف بالقرآن

وقد نشر هذا الكتاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويقع في (٤٥٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه خمسة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٣١ - كتاب د. خير الدين حسيب: العراق: من الاحتلال إلى التحرير (طبعة موسعة من كتاب مستقبل العراق)

وقد نشر هذا الكتاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويقع في (٤٨٧) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته، وقد تبرع الدكتور خير الدين حسيب بحقوق التأليف للمركز.

٣٢ - كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي (سييري)، الكتاب السنوي ٢٠٠٦

وقد نشر هذا الكتاب بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية وبدعم منهما لترجمته وطباعته. وقد صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (١٢٤٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألف وخمسمئة نسخة.

٣٣ - كتاب مجموعة من الباحثين: السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٥٢) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويقع في (٢٠٨) صفحات، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة.

ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٣٤ - كتاب مجموعة من الباحثين: المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة

وقد نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٥٣) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويقع في (١٦٧) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٣٥ - كتاب د. عبد الواحد أكميز (إشراف وترجمة): الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات: المكسيك - التشيلي - البرازيل - البيرو - الباراغواي - الأرجنتين

وقد نشر هذا الكتاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويقع في (٣٥٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته ومكافآت الباحثين.

٣٦ - كتاب د. عبد الإله بلقزيز: حزب الله: من التحرير إلى الردع (١٩٨٢ - ٢٠٠٦) (نسخة موسعة لكتاب المقاومة وتحرير جنوب لبنان)

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع في (١١١) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٣٧ - كتاب د. جورج ماكغفرن ود. وليام بولك: الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع في (١٣٦) صفحة، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته وكلفة الترجمة.

٣٨ - كتاب د. كرم الحلو: الفكر الليبرالي عند فرنسيس المراث: بنيته وأصوله وموقعه في الفكر العربي الحديث^(*)

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع في (٢٨٦) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

(*) وقد تنازل المؤلف د. الحلو للمركز عن حقوق تأليف هذا الكتاب.

٣٩ - كتاب أ. باسيل يوسف بجك: العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) - دراسة توثيقية وتحليلية

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع في (٦٦٢) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته.

٤٠ - كتاب د. جمال زهران: منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي - الإسرائيلي

وقد نشر هذا الكتاب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع في (٢٤٠) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الأولى من الكتاب تكاليف طباعته والمكافأة المقطوعة للباحث.

جيم - الكتب التي أعيدت طباعتها خلال عام ٢٠٠٦

أعيدت طباعة ستة عشر كتاباً من كتب المركز السابقة خلال عام ٢٠٠٦ كما يلي:

١ - كتاب د. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي

وهي الطبعة التاسعة من هذا الكتاب وصدرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٣٨٤) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. وكانت الطبعة الثامنة منه قد صدرت عام ٢٠٠٢ والسابعة عام ١٩٩٨ والسادسة عام ١٩٩٤ والخامسة عام ١٩٩١ والرابعة عام ١٩٨٩ والثالثة عام ١٩٨٨ والثانية عام ١٩٨٥ والأولى عام ١٩٨٤، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة التاسعة من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٢ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري: مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب وصدرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (١٩٧) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الثانية منه قد صدرت عام ١٩٩٧ والأولى عام ١٩٩٥، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثالثة من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٣ - كتاب ندوة: الفلسفة في الوطن العربي في مئة عام

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٦٤٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٢، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

٤ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري: العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٦٤٠) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠١، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٥ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري: مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي

وهي الطبعة السادسة من هذا الكتاب وصدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٤٧٧) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الخامسة منه قد صدرت عام ٢٠٠٢ والرابعة عام ١٩٩٨ والثالثة عام ١٩٩٤ والثانية عام ١٩٨٢ والأولى عام ١٩٧٦، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة السادسة من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٦ - كتاب الدكتور محمد جواد رضا: صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب وصدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (١٥١) صفحة، وطبع منه ألف نسخة. وكانت الطبعة الثانية منه قد صدرت عام ١٩٩٧ والأولى عام ١٩٩٢، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثالثة من الكتاب تكاليف طباعته.

٧ - كتاب ندوة: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٩٧١) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٤، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

٨ - كتاب الدكتور حسين سعد: الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النصّ الثابت والواقع المتغير

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في آذار/مارس ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٥٢٧) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ثلاثة آلاف نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

٩ - كتاب مجموعة من الباحثين : قراءات في الفكر العربي : التونسي - ابن أبي الضياف - الكواكبي - رشيد رشاً - طه حسين - قسطنطين زريق - زكي نجيب محمود العروي - شرابي - محمود إسماعيل - الجابري

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٢٨٨) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

١٠ - كتاب مجموعة من الباحثين : حال الأمة العربية ٢٠٠٥ : النظام العربي : تحدي البقاء والتغيير

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (١٤٣) صفحة، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٦، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

١١ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري : التراث والحداثة : دراسات ومناقشات

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب وصدرت في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٣٧٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الثانية منه قد صدرت عام ١٩٩٩ والأولى عام ١٩٩١، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

١٢ - كتاب الدكتور علي خليفة الكواري (تحرير): الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في أيار/ مايو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٥٧١) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته.

١٣ - كتاب الدكتور حسين عبد الله : مستقبل النفط العربي

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٥٥٩) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٤ - كتاب الدكتور اللواء ياسين سويد: الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج

وهي الطبعة الثانية من هذا الكتاب وصدرت في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٢٦٢) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ٢٠٠٤، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثانية من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٥ - كتاب الدكتور حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي

وهي الطبعة التاسعة من هذا الكتاب وصدرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٥١٦) صفحة مع فهرس عام، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الثامنة منه قد صدرت عام ٢٠٠٤ والسابعة عام ٢٠٠١ والسادسة عام ١٩٩٨ والخامسة عام ١٩٩٦ والرابعة عام ١٩٩١ والثالثة عام ١٩٨٦ والثانية عام ١٩٨٥ والأولى عام ١٩٨٤، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة التاسعة من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

١٦ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية في الوطن العربي

وهي الطبعة الثالثة من هذا الكتاب وصدرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ويقع الكتاب في (٣٠٤) صفحات، وطبع منه ألفا نسخة. وكانت الطبعة الثانية منه قد صدرت عام ١٩٩٩ والأولى عام ١٩٩٤، ويتوقع أن تغطي مبيعات الطبعة الثالثة من الكتاب تكاليف طباعته وحقوق التأليف.

دال - البحوث والدراسات التي ستكون جاهزة للطباعة والنشر خلال عام ٢٠٠٧
يتوقع أن تكون الكتب الآتية جاهزة للطباعة والنشر خلال عام ٢٠٠٧:

١ - د. أحمد الموصلي	الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي
٢ - د. أمحمد مالكي	المغرب العربي الكبير: جدل الوحدة وبناء الدولة القطرية
٣ - الجمعية الفلسفية المصرية	ثقافة المقاومة
٤ - د. روزماري هوليس	Britain and The Middle East: The Contemporary Policy Agenda
٥ - د. صبحي أحمد زهير العادلي	النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي
٦ - أ. طارق البشري	حول توحيد التشريعات العربية
٧ - د. عبد الإله بلقزيز	الخطاب السياسي العربي المعاصر
٨ - د. عبد الإله بلقزيز	العرب والحدثة: دراسة في مقالات الحداثين
٩ - د. عبد العزيز الدوري	دراسات في العصور العباسية المتأخرة

يتبع

١٠ - د. عبد العزيز الدوري	تاريخ الأمة العربية
١١ - د. العربي الصديقي	البحث عن ديمقراطية عربية : الخطاب والخطاب المقابل
١٢ - د. علي بوعنقة	الشباب ومشكلاته الاجتماعية : دراسة ميدانية
١٣ - د. علي محافظة	موقف فرنسا من الوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٩٥
١٤ - أ. عوني فرسخ	التحدي والاستجابة في الصراع العربي - الإسرائيلي
١٥ - فاضل البيات	الدولة العثمانية في المجال العربي : دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)
١٦ - أ. فاضل الربيعي	ما بعد الاستشراق : الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولنياليات البيضاء
١٧ - د. فيصل دراج	الرواية العربية ومصائر الفكرة القومية : من وعود الاستقلال إلى تفكك المجتمع العربي
١٨ - مجموعة من الباحثين (تحرير : د. سلمى الخضراء الجيوسي)	المدينة الإسلامية في التاريخ
١٩ - د. محسن خضر ود. طلعت عبد الحميد فائق	الوحدة العربية في نظم التعليم العربية
٢٠ - د. محمد جواد رضا	إعادة البناء التربوي في العراق - استعادة للذات الوطنية
٢١ - الشيخ محمد الحارثي	عُمان : الوثائق السرية
٢٢ - د. محمود الأشرم	التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)
٢٣ - أ. محمود حداد (تقديم وتحرير)	الأعمال القومية للمؤرخ العربي نبيه أمين فارس
٢٤ - د. مصطفى النظيف	الحسن بن الهيثم : بحوثه وكشفه البصرية
٢٥ - مركز دراسات الوحدة العربية	الأعمال الكاملة للمفكر العربي الدكتور سعدون حمادي
٢٦ - مركز دراسات الوحدة العربية	الكتاب التذكاري لمركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة مرور (٣٠) سنة على عمله.
٢٧ - مركز دراسات الوحدة العربية	الحرب على العراق : يوميات - وثائق - تقارير (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)
٢٨ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)	التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (سيبري)، الكتاب السنوي ٢٠٠٧
٢٩ - د. ناظم الجاسور	تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية : حقبة ما بعد الحرب الباردة
٣٠ - د. ندير المومني	فضاء التواصل السياسي في المغرب ١٨٤٤ - ١٩٩٩
٣١ - د. نصير عاروري	أمريكا الخصم والحكم

كما سيقوم المركز خلال عام ٢٠٠٧ بنشر أربعة من كتبه باللغة الإنكليزية، وهي على الشكل التالي:

- ١ - كتاب مجموعة من الباحثين بعنوان: صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه.
- ٢ - كتاب الندوة التي عقدها المركز في بيروت بعنوان: الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.
- ٣ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان: الدين والدولة وتطبيق الشريعة.
- ٤ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان: «الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وهناك عدد من المخطوطات وإطروحات الدكتوراه معروضة على المركز للنشر ضمن إصداراته، ولم يتم البت النهائي فيها بعد، كما يتوقع انتهاء التعديلات على الدراسات التي سبق للمركز أن كلف بها بعض الباحثين والتي يتوقع الانتهاء من إعدادها خلال عام ٢٠٠٧. ولذلك من المتوقع أن يتمكن المركز من نشر حوالي خمسين دراسة جديدة خلال عام ٢٠٠٧. كما يتوقع المركز إعادة طباعة حوالي عشرين كتاباً من كتبه السابقة في طبعات جديدة.

سابعاً: الندوات

ألف: الندوات الكبيرة التي عقدت خلال عام ٢٠٠٦

نظم المركز خلال عام ٢٠٠٦ ندوة كبيرة واحدة بعنوان: الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.

وقد عقدت هذه الندوة في بيروت - لبنان خلال يومي ٣١ آب/أغسطس و١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وشارك في أعمالها (٦٠) مشاركاً. وقد تضمنت مناقشة الأبحاث التالية:

- أ. معن بشور: التداعيات على لبنان
- د. زياد الحافظ: التداعيات على لبنان
- د. عزمي بشارة: التداعيات على إسرائيل
- د. أحمد يوسف أحمد: التداعيات العربية
- د. نيفين مسعد: التداعيات الإقليمية - إيران
- د. محمد نور الدين: التداعيات الإقليمية - تركيا
- د. حسن نافعة: التداعيات الدولية

ونشر المركز تقريراً عنها في العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) من مجلة المستقبل العربي، وصدر كتاب عن وقائع الندوة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

باء : الحلقات النقاشية التي عقدت خلال عام ٢٠٠٦

عقد المركز خلال عام ٢٠٠٦ أربع حلقات نقاشية، بيانا كما يأتي :

١ - حلقة نقاشية : موريتانيا إلى أين؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت، بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٢ - حلقة نقاشية : مستقبل العراق ومستقبل دور أمريكا العالمي في ضوء الهزيمة المحتملة الأمريكية في الحرب الراهنة

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت، بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٣ - حلقة نقاشية : مناقشة كتاب سعدون حمادي بعنوان : مشروع الوحدة العربية : ما العمل؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت، بتاريخ ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦.

٤ - حلقة نقاشية : سياسة الولايات المتحدة في العراق ومستقبلها في ضوء أزماتها الراهنة

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت، بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ثامناً : المحاضرات

نظم المركز أربع محاضرات عامة خلال عام ٢٠٠٦، الأولى للدكتورة جين هاريغان رئيسة قسم الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (في جامعة لندن)، بعنوان : المحددات الاقتصادية والسياسية لعمليات الإقراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أقيمت المحاضرة في قاعة الوسط هول في الجامعة الأمريكية في بيروت، بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. والثانية للدكتور توبي دودج الخبير البريطاني بالشؤون العراقية

والعلاقات الدولية في عالم ما بعد الكولونيالية والسياسات المقارنة للشرق الأوسط ،
بعنوان : أسباب الهزيمة الأمريكية في العراق وعواقبها. وقد أُلقيت المحاضرة في
فندق البريستول في بيروت ، بتاريخ ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ . والثالثة للدكتور عزمي
بشارة السياسي والمفكر العربي من فلسطين ، بعنوان : فلسطين . . إلى أين؟. وقد
أُلقيت المحاضرة في فندق البريستول في بيروت ، بتاريخ ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ .
والرابعة للدكتور عمرو حمزاوي الباحث المتميز في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة
كارنيغي للسلام الدولي ، بعنوان : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب
الإسرائيلية على لبنان. وقد أُلقيت المحاضرة في فندق البريستول في بيروت ، بتاريخ
١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ .

تاسعاً: المشاريع البحثية والندوات والمحاضرات التي يخطط لها المركز

يخطط المركز للبرنامج التالي خلال السنة القادمة ، والذي أقرته اللجنة التنفيذية
للمركز ، وهو في مراحل مختلفة من التنفيذ ، ويعتمد إنجازه على مدى توافر
الإمكانات المالية اللازمة لذلك.

ألف - المشاريع البحثية

تتضمن المشاريع التي يخطط لها المركز مجموعتين من الأبحاث : أولاهما البحوث
الجماعية ، وثانيتهما البحوث الفردية.

المجموعة الأولى - البحوث الجماعية

وهي مشاريع تمتد لأكثر من عام ، ويشارك في إنجازها أكثر من باحث ، وتضم
سلسلة من الأبحاث المتكاملة تحت عنوان عريض. وفي هذا السياق تندرج المشاريع
البحثية الآتية :

١ - إعداد دراسات حول كيفية صنع القرار في دول معينة في ما يتعلق بعلاقاتها وسياساتها العربية

أ - في ضوء ما تمّ عرضه على اجتماع مجلس الأمناء (١٩ - ٢٠ كانون الثاني/ يناير
١٩٩٨)، قام المركز بتمويل منه ، بإعداد عدد من الدراسات حول كيفية صنع القرار في
دول معينة (مثل الولايات المتحدة ، وروسيا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، وتركيا ،
وإيران) في ما يتعلق بعلاقاتها وسياساتها العربية ، لمساعدة صانع أو صاحب القرار
العربي على معرفة كيفية التعامل معها و/ أو التأثير في صنع القرار فيها ، في ما يتعلق

بقطر عربي معين أو مجموعة من الأقطار أو العرب ككل، وأن تنتهي كل من هذه الدراسات إلى عدد من التوصيات أو الاقتراحات لهذا الغرض (Policy Oriented)، وأن تكون كل دراسة منها موضوع حلقة نقاشية من خلال ورقة عمل يعدها كاتب الدراسة، ويساهم فيها عدد من المهتمين والمتخصصين بالموضوع، لإغناء الدراسة وإدخال ما قد يكون ضرورياً عليها من تعديلات، على أن تنشر ورقة العمل وتقرير عن الحلقة النقاشية حولها في ملف في المستقبل العربي وأن تنشر الدراسة المفصلة في كتاب مستقل.

ب - انتهى إعداد بعض هذه الدراسات، ونوقشت في حلقات نقاشية، ونشرت أعمال تلك الحلقات النقاشية في مجلة المستقبل العربي، كما ينتظر الانتهاء من بقية هذه الدراسات خلال عام ٢٠٠٧.

ج - أصدر المركز الكتب الآتية من هذه السلسلة:

(١) د. فوز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟

(٢) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية.

(٣) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية.

(٤) د. نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية.

(٥) د. محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهر، صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية.

د - كما أصدر المركز أيضاً كتاب الدكتور علي محافظة حول ألمانيا والوحدة العربية: ١٩٤٥ - ١٩٩٥، ومن المتوقع أن يصدر خلال عام ٢٠٠٧ كتاب الدكتور علي محافظة حول موقف فرنسا من الوحدة العربية.

هـ - يخطط المركز لاستكمال هذه السلسلة من الدراسات لتشمل دولاً أخرى هامة في سياساتها تجاه الوطن العربي، فضلاً عن علاقات العرب معها، ويجري حالياً إعداد دراسة عن كيفية صنع القرار في بريطانيا في ما يتعلق بعلاقاتها مع العرب، وتعد الدكتورة روزماري هوليس هذه الدراسة، ومن المتوقع صدورها خلال عام ٢٠٠٧.

٢ - إعداد دراسات حول كيفية صنع القرار في الوطن العربي

سبق أن أعد المركز عدداً من الدراسات حول صناعة القرار في الدول الكبرى في ما يتعلق بعلاقاتها العربية، وقد تمّ إعداد ونشر دراسات عن الولايات المتحدة،

روسيا، الاتحاد الأوروبي، تركيا وإيران، كما يتوقع أن يتم الانتهاء قريباً من الدراسة الخاصة ببريطانيا. والغرض من تلك الدراسات هو توفير المعلومات اللازمة لصانع القرار العربي من أجل ترشيده قراراته عند التعامل مع تلك الدول.

واستمراراً لتحقيق الهدف نفسه، اقترح المركز إعداد مجموعة من الدراسات حول «كيفية صنع القرار في الوطن العربي»، على أن تشمل هذه الدراسات عدداً من الدول العربية المهمة.

وقد قام المركز بتكليف الدكتورة نيفين مسعد إعداد مخطط للموضوع، وأجرى عدة مناقشات معها بهدف إدخال التعديلات اللازمة عليه. ويتضمن مشروع الدراسة ما يلي:

أ - ستشمل الدراسة أحد عشر قطراً عربياً هي: مصر، السعودية، الكويت، سوريا، العراق، اليمن، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان والسودان.

ب - تم تكليف باحث لدراسة كل من هذه الأقطار العربية.

ج - سيتم إعداد فصل مقارنة للأقطار العربية التي ستشملها الدراسة.

د - عُقدت ندوة للباحثين قبل شروعهم بإجراء دراساتهم وتم الاتفاق فيها على المنهجية الخاصة بالدراسات.

هـ - تسلم المركز حتى الآن تسع دراسات أولية ومن المتوقع تسلم دراساتي الكويت والمغرب في وقت قريب.

و - ستُعقد ندوة أخرى للباحثين بعد تسلم الدراستين الأوليتين ليُكلّف من الكويت والمغرب لغرض مناقشة هذه الدراسات القطرية.

٣ - إعداد دراسات حول الجاليات العربية في الخارج

لا يزال المركز مهتماً بتنفيذ مشروع إعداد دراسة شاملة عن «الجاليات العربية في الخارج»، وكذلك تنظيم ندوة كبرى حول الموضوع بعد توفير التمويل اللازم لها. وقد صدر خلال عام ٢٠٠٠ أول كتاب في إطار هذا المشروع، بعنوان: العرب في الأرجنتين: النشوء والتطور، وخلال عام ٢٠٠٣ صدر كتاب ثانٍ بعنوان: العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج. وفي عام ٢٠٠٥ صدر كتاب ثالث بعنوان: الجاليات العربية في أفريقيا: دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا - جنوب الصحراء، وخلال عام ٢٠٠٦ صدر كتاب رابع بعنوان: الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات: المكسيك - التشيلي - البرازيل - البيرو -

الباراغواي - الأرجنتين. وسيجري خلال العام ٢٠٠٧ تنفيذ اثنتين من الدراسات الكبرى في إطار هذا المشروع، الأولى بعنوان: «الجاليات العربية في أستراليا» والثانية بعنوان: «العرب في ألمانيا».

٤ - حصيلة الثقافة العربية في القرن العشرين

نظراً إلى الفقر الكبير إلى الموسوعات العلمية في المكتبة العربية، وتدني المستوى العلمي لما هو متوافر منها، بالإضافة إلى الحاجة - بعد قرنٍ من الإنتاج الفكري والثقافي ومن العمل السياسي - إلى موسوعة تضع حصيلة إنجازات هذا القرن بين دفتيها: تدويناً له من جهة، وتسهيلاً على قارئه للتعرف عليه كلاً أو في مجال اختصاصه أو اهتمامه من جهة أخرى، قام المركز بتكليف الدكتور عبد الإله بلقزيز بإعداد مخطط لمشروع موسوعة بعنوان «حصيلة الثقافة العربية في القرن العشرين»، ويقع المشروع في جزئين، الأول يتعلق بالثقافة، والثاني يتعلق بالسياسة. وتشرف على هذا المشروع لجنة مؤلفة من (١٣) شخصاً، وعقدت هذه اللجنة اجتماعيها الأول والثاني، وقد تسلم المركز مجموعة من المساهمات وتم تقييمها من قبل أعضاء لجنة الإشراف، ومن المتوقع أن يتسلم المركز المساهمات المتبقية وأن يتم تقييمها أيضاً خلال عام ٢٠٠٧.

٥ - دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية

نظراً إلى مضي أكثر من (٢٥) سنة على الدراسة الميدانية التي كلف بها المركز حينئذ الدكتور سعد الدين إبراهيم، حول اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية، وحيث أجريت الدراسة الميدانية في عشرة أقطار عربية، ونشرت نتائجها في كتاب صدر عن المركز حول الموضوع، فقد ارتأى المركز ضرورة إعادة إجراء هذا المسح الميداني لاتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة العربية. وكلف لهذا الغرض الدكتور مصطفى الحمارنة الذي قدم مقترحاً أولياً حول الموضوع. وسيتم تنفيذ الدراسة الميدانية بعد الحصول على التمويل اللازم لها من خارج ميزانية المركز.

المجموعة الثانية - الدراسات الفردية

وهي بحوث يجري إنجازها خلال عام واحد في معظم الحالات، ويتولى إعداد كل دراسة باحث محدد. وفي هذا السياق تدرج الدراسات الآتية:

١ - د. أحمد الموصلي	الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي
٢ - د. أحمد مالكي	المغرب العربي الكبير: جدل الوحدة وبناء الدولة القطرية
٣ - الجمعية الفلسفية المصرية	ثقافة المقاومة

يتبع

النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي
حول توحيد التشريعات العربية
الخطاب السياسي العربي المعاصر
العرب والحدثة: دراسة في مقالات الحدائين
دراسات في العصور العباسية المتأخرة
تاريخ الأمة العربية
البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل
الشباب ومشكلاته الاجتماعية: دراسة ميدانية
موقف فرنسا من الوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٩٥
التحدي والاستجابة في الصراع العربي - الإسرائيلي
الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في
الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية
حصراً (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)
ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة
الكولنياليات البيضاء
الرواية العربية ومصائر الفكرة القومية: من وعود
الاستقلال إلى تفكك المجتمع العربي
المدينة الإسلامية في التاريخ
الوحدة العربية في نظم التعليم العربية
إعادة البناء التربوي في العراق: استعادة للذات الوطنية
عُمان: الوثائق السرية
التنمية الزراعية المستدامة (العوامل الفاعلة)
الأعمال القومية للمؤرخ العربي نبيه أمين فارس
الحسن بن الهيثم: بحوثه وكشوفه البصرية
الأعمال الكاملة للمفكر العربي الدكتور سعدون حمادي
الكتاب التذكاري لمركز دراسات الوحدة العربية بمناسبة
مرور (٣٠) سنة على عمله.
الحرب على العراق: يوميات - وثائق - تقارير (١٩٩٠ -
٢٠٠٥)

٤ - د. روزماري هوليس
٥ - د. صبحي أحمد زهير العادلي
٦ - أ. طارق البشري
٧ - د. عبد الإله بلقزيز
٨ - د. عبد الإله بلقزيز
٩ - د. عبد العزيز الدوري
١٠ - د. عبد العزيز الدوري
١١ - د. العربي الصديقي
١٢ - د. علي بوعنقة
١٣ - د. علي محافظة
١٤ - أ. عوني فرسخ
١٥ - فاضل البيات
١٦ - أ. فاضل الربيعي
١٧ - د. فيصل دراج
١٨ - مجموعة من الباحثين (تحرير: د. سلمى الجيوسي)
١٩ - د. محسن خضر ود. طلعت عبد الحميد فائق
٢٠ - د. محمد جواد رضا
٢١ - الشيخ محمد الحارثي
٢٢ - د. محمود الأشرم
٢٣ - أ. محمود حداد (تقديم وتحرير)
٢٤ - د. مصطفى النظيف
٢٥ - مركز دراسات الوحدة العربية
٢٦ - مركز دراسات الوحدة العربية
٢٧ - مركز دراسات الوحدة العربية

تابع

٢٨ - معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) السنوي ٢٠٠٧	التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (سيبري)، الكتاب
٢٩ - د. ناظم الجاسور	تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة
٣٠ - د. ندير المومني	فضاء التواصل السياسي في المغرب ١٨٤٤ - ١٩٩٩
٣١ - د. نصير عاروري	أمريكا الخصم والحكم

كما سيقوم المركز خلال عام ٢٠٠٧ بنشر أربعة من كتبه باللغة الإنكليزية، وهي على الشكل التالي:

- ١ - كتاب مجموعة من الباحثين بعنوان: صورة الآخر: العربي ناظراً ومنظوراً إليه.
- ٢ - كتاب الندوة التي عقدها المركز في بيروت بعنوان: الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداخيلات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.
- ٣ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان: الدين والدولة وتطبيق الشريعة.
- ٤ - كتاب الدكتور محمد عابد الجابري بعنوان: الديمقراطية وحقوق الإنسان.

باء - الندوات

يخطط المركز لعقد ثلاث ندوات كبيرة خلال عام ٢٠٠٧، الأولى عن «مستقبل الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين»، والثانية عن «الحوار الفكري القومي - الإسلامي»، والثالثة عن «الدور النهضوي للسينما العربية».

١ - ندوة مستقبل الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين

وستتوزع أوراق الندوة على محورين مترابطين؛ وستكون - والتعليقات المكتوبة عليها - مادة مناقشات هذه الندوة، وفي ما يلي بيان ذلك:

المحور الأول: تصور إجمالي لبداية مستقبل الأمة العربية من خلال مناقشة متعمقة لصياغة أولية لمخطوطة: «عق أمة من الهوان إلى النهضة في الوطن العربي». ويضم هذا المحور الأبواب التالية:

الباب الأول: الرؤية الاستراتيجية للدراسة

الباب الثاني: مضمون الإصلاح المجتمعي اللازم لمسيرة النهضة

والمحور الثاني: بداية صياغة مشروع للنهضة في الوطن العربي من خلال مناقشة

متعمقة لصياغة أولية لمخطوطة: «المشروع الحضاري النهضوي العربي». ويضم هذا المحور الفصول التالية:

الفصل الأول: في ضرورة النهضة

الفصل الثاني: الوحدة

الفصل الثالث: الديمقراطية

الفصل الرابع: التنمية المستقلة

الفصل الخامس: العدالة الاجتماعية

الفصل السادس: الاستقلال الوطني والقومي

الفصل السابع: التجدد الحضاري

الفصل الثامن: آليات تحقيق المشروع

٢ - ندوة الحوار الفكري القومي - الإسلامي

وستوزع أوراق الندوة على ستة محاور؛ وستكون - والتعليقات المكتوبة عليها - مادة مناقشات هذه الندوة، وفي ما يلي بيان ذلك:

المحور الأول

١ - مفهوم الجماعة السياسية ونطاقها:

العلاقة بين الجامع الديني والجامع القومي في التاريخ والأطر الإقليمية، التكوين الثقافي، أوضاع الحاضر، ومتطلباته الاستراتيجية (تكتب الورقة من منظور جامع)

٢ - تحديات التجزئة والتفكك الإقليمي:

من واقع القرنين التاسع عشر والعشرين، دعاوى التوحيد وحركات التوحيد، سياسات التحدي وعوائق ذلك

٣ - الأقليات الدينية والقومية (والعرقية إن وجدت ذات أهمية)

وسائل التنسيق والتكامل مع التكوينات العالمية، دينية ولغوية وإقليمية وسياسات التجمع الوطني والقومي والديني.

كيفية بناء نظم سياسية وعلاقات اجتماعية وأطر ثقافية تهيئ إمكانات دعم علاقات المواطنة. مع احترام الخصائص الذاتية لكل من هذه الأقليات.

ملحوظة: إن كان من المناسب إفراد بعض الأقليات ببحث منفرد لأهمية ذلك في المرحلة الحاضرة فلا بأس، مثل «الأكراد» و«جنوب السودان» و«البربر».

المحور الثاني: مناطق الغزو والاحتلال المباشر أو التهديد به

١ - فلسطين: وقواها الداخلية، وما هو مطلوب عربياً وإسلامياً لدعم الحق العربي فيها.

٢ - العراق: وقواه ونطاق صموده، وما هو مطلوب عربياً وإسلامياً لدعم استقلاله.

٣ - أفغانستان: وقواها وأوضاعها الداخلية، وما هو مطلوب عربياً وإسلامياً لدعم مقاومتها.

٤ - دول الخليج: والقواعد العسكرية فيها، وإمكانات التجمع العربي الإسلامي لحمايتها.

ملحوظة: كل من هذه البنود يقدم من ورقة وحيدة ومنظور وحيد هو منظور الاستقلال ومقاومة التبعية، لأن هذه المسألة لا تتضمن وجهات نظر إلا من جهة إفراد مفهوم الاستقلال والتحرير والمقاومة.

المحور الثالث: العلاقات مع الخارج

١ - العلاقات العربية الإيرانية - الواقع والاحتمالات والآفاق.

٢ - العلاقات العربية التركية - الواقع والاحتمالات والآفاق.

٣ - العلاقات العربية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

٤ - العلاقات العربية الروسية - ومسألة الشيشان وآفاق العلاقة ومتطلباتها.

٥ - العلاقات العربية الصينية - ومسألة الإقليم الإسلامي، وآفاق العلاقة ومتطلباتها.

٦ - العلاقات العربية الأوروبية.

المحور الرابع: العولمة وآليات السيطرة التي تمارس من خلال هذا المفهوم

١ - التضحية الثقافية للحضارات غير العربية.

٢ - السيطرة الاقتصادية وأوجه الضغط الاقتصادي ووسائل مقاومة ذلك.

٣ - القوى العسكرية واستخدامها في مواجهة الاحتلال.

المحور الخامس

- ١ - وسائل التجميع الوطني الشعبي ، بين القوى السياسية ذات الوجود المؤثر.
- ٢ - العلاقات بين الجماعات الأهلية ، وبين الدول والحكومات.
- ٣ - إمكانات التنسيق ومجالاته في كلٍّ من الأقطار العربية.
- ٤ - دراسة مقارنة لنماذج الحكم المختلفة في البلاد العربية.

المحور السادس

المائدة المستديرة

٣ - ندوة الدور النهضوي للسينما العربية

ستُعقد هذه الندوة بعد الحصول على تمويل لها من خارج الميزانية العادية للمركز.

ستتوزع أوراق الندوة الواحدة والعشرون على عشرة محاور ؛ وستكون - والتعليقات المكتوبة عليها - مادة مناقشات هذه الندوة ، وفي ما يلي بيان ذلك :

المحور الأول : السينما العربية - التكوين والتطور

البحث الأول : نشأة السينما العربية وتطورها

يتناول بالعرض تاريخ ميلاد السينما العربية ومراحل تطورها منذ النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي : في مصر ابتداءً ، ثم في غيرها من الأقطار العربية لاحقاً ؛ ويتناول العوامل المختلفة التي ساهمت في قيام صناعة سينمائية عربية (الحاضنة الاجتماعية ، النهضة الثقافية) ، أو التي عرقلت نشوءها في بعض الأقطار إلى فترات قريبة ، مثلما يتناول الأدوار التي نهضت بها فنونٌ أخرى مثل الموسيقى والغناء في إحداث الانتقال من السينما الصامتة إلى السينما الناطقة.

البحث الثاني : خريطة تيارات السينما العربية ومدارسها

يتناول بالعرض والتصنيف مجمل خريطة الإنتاج السينمائي العربي الحديث والمعاصر في اتجاهاته الرئيسية ومدارسه المختلفة (الرومانسية ، الواقعية ، الدرامية ، الكوميديّة ، السورالية ، الملحمية ، الواقعية الجديدة) . ويتناول بالتحليل المقارن التأثيرات الثقافية والفنية التي أحدثتها المدارس السينمائية العالمية في نسيج الإنتاج السينمائي العربي ، فوجّهته في اتجاه الانتظام داخل هذه المدرسة أو تلك.

المحور الثاني: السينما والمجتمع العربي

البحث الثالث: صورة المجتمع العربي في السينما العربية

يتناول بالعرض والتحليل الموضوعات (أو التيمات Themes) الرئيسية التي اشتغل عليها الإنتاج السينمائي العربي كمادة (الأسرة، القيم، المرأة، الدين، الفقر والتهميش الاجتماعي، الحب، المنازع النفسية، العنف، الخير والشر. الخ)؛ كما يتناول الكيفيات المختلفة التي عالج بها الإنتاج السينمائي هذه الموضوعات، ويقدم حصيلة تلك المعالجة في صورة تقييمية نقدية.

البحث الرابع: الدور الاجتماعي للسينما

يتناول مختلف الأدوار التي تنهض بها السينما اجتماعياً: تنمية وعي الشرائح الاجتماعية المختلفة بقضايا المجتمع وهمومه ومشاكله؛ الانتصار للقيم النبيلة والدافعة نحو التقدم؛ تنمية الحس النقدي لدى الناس في نظرهم إلى الكثير من الظواهر الاجتماعية؛ تنمية الشعور بالانتماء المشترك لمنظومة وطنية واحدة أو لمنظومة قومية واحدة؛ المساهمة في تحرير الناس من ثقل قيود الخرافة والتواكلية والسلبية وإخراجهم من همومهم الفردية أو العائلية إلى الهموم الاجتماعية العامة؛ تصحيح نظرة المجتمع البطريركي (الأبوي، الذكوري) إلى المرأة وإعادة بناء صورتها في الوعي الجمعي كند للرجل متمتع بنفس الحقوق والحريات؛ إعادة بناء فكرة الدين في الوعي الجمعي بوصفه منظومة من العلاقات الاجتماعية العامة وليس مجرد شعائر وعبادات؛ رفع مستوى الإدراك للمشاكل الناجمة عن تزايد التهميش وانحيار أنساق القيم. الخ؛ ويتناول - أخيراً - الحاجة إلى ترشيد الإنتاج السينمائي العربي برفع مستواه من مجرد فرجة وترويح عن النفس وتنفيس عن الضغوط اليومية إلى إنتاج ملتزم بقضايا المجتمع والأمة.

المحور الثالث: السينما العربية والسياسة

البحث الخامس: السينما العربية وقضايا التحرر الوطني

يتناول بالعرض والتحليل الأشكال المختلفة لحضور قضايا التحرر الوطني العربي في الإبداع السينمائي العربي (الكفاح التحرري العربي ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والإسباني، الصراع العربي - الصهيوني وحروبه، القضية الفلسطينية والمقاومة، الثورة الجزائرية، الحرب على العراق واحتلاله وتجربة المقاومة.)، كما يتناول نمط المعالجة السينمائية لهذه القضايا ومستوى الإدراك والالتزام في تلك المعالجة.

البحث السادس : صورة السلطة في السينما العربية

يتناول بالعرض والتحليل موضوع السلطة (السياسية) في الإبداع السينمائي العربي، وأشكال تجليها فيه، وأنماط المقاربة النقدية السينمائية للنموذج السلطوي ورموزه (الحاكم، أجهزة القمع، رموز السلطة في القرى والأرياف)، ودرجة حضور المسائل المتصلة بهذه الموضوعة في ذلك الإبداع وعلاقتها بالنضال من أجل الديمقراطية.

البحث السابع : السينما العربية وقضايا الحرية

يتناول بالعرض والتحليل مسائل متعلقة بالحرية الفردية والعامّة وحقوق الإنسان في الإبداع السينمائي، وما تتعرض له من انتهاكات، ويدخل ضمن ذلك تناول ظاهرة الاعتقال والسجن كما عرضتها السينما العربية، والنضال من أجل الحرية على نحو ما جسّدته الأعمال السينمائية، وكيف جرت معالجة هذه المسائل جميعها سينمائيًا.

البحث الثامن : الرموز السياسية العربية في السينما العربية

يتناول بالعرض والتحليل صورة الرموز السياسية العربية الحديثة والمعاصرة (محمّد علي باشا، عمر المختار، جمال عبد الناصر، الحاج أمين الحسيني، فرحات حشاد، أنور السادات، ياسر عرفات...) في الإبداع السينمائي العربي، وكيفية معالجة سيّهم السياسية أو بعض لحظات فعلهم السياسي، واتصال ذلك بهاجس إعادة بناء صورة عن أدوارهم السياسية.

البحث التاسع : الدور السياسي للسينما العربية

يتناول بالدرس والاستطلاع الأدوار السياسية التي ينبغي على الإنتاج السينمائي العربي أن ينهض بها سواء على صعيد تنمية الوعي السياسي أو على صعيد التعبئة النضالية في مواجهة تحدّ خارجي (كالعدوان الأجنبي) أو تحدّ داخلي (كالاستبداد)، وترشيد الدور السياسي للسينما العربية لدفعها نحو المزيد من الالتزام بقضايا الوطن والأمة.

المحور الرابع : السينما والثقافة

البحث العاشر : السينما والفنون الأخرى

يتناول بالدرس كيف استفادت السينما من الفنون الأخرى (الموسيقى، الغناء، الرقص، المسرح) وكيف وظفتها في عملية الإبداع السينمائي، وما هي الآثار

الإيجابية (إغناء المشهد السينمائي بأدوات ومصادر جمالية مستقاة من فنون أخرى) **والآثار السلبية** (ابتذال معنى السينما إلى مجرد فرجة واستلذاذ بصريّ وسمعيّ كما في بعض الأفلام الاستعراضية والغنائية) لذلك التوظيف.

البحث الحادي عشر: السينما والرواية

يتناول الصلة بين النصّ السينمائي والنصّ الروائي الذي يشتغل عليه السيناريو، ونوعية ذلك الاشتغال، ومدى النجاح أو الفشل الذي أحرزته السينما العربية في مجال استثمار المادة الروائية، مع دراسة حالات لتلك العلاقة بين السينما والرواية العربيتين من أفلام عربية تعاملت مع روايات عربية شهيرة (أفلام صلاح أبو سيف وروايات نجيب محفوظ مثلاً أو غيرها).

البحث الثاني عشر: دور السينما الثقافي

يتناول الوظائف الثقافية للسينما كإشباع حاجة جمالية بصرية عند المشاهد، وكتنمية لحسّه الأدبي والفني، والأدوار التي تنهض بها في مجال تنمية إدراكه الثقافي وربطه بالواقع التاريخي والسياسي والاجتماعي وتوسعة معرفته بذلك الواقع، وبخاصة في مجتمع ترتفع فيه معدلات الأمية بحيث تصبح السينما - أو هكذا يُفترض - منهلاً من مناهل الثقافة بالنسبة إلى المجتمع.

المحور الخامس: الدولة والمال والسينما

البحث الثالث عشر: القطاع العام والسينما

يتناول الدور الذي نهضت به الدولة - بدءاً من الخمسينيات والستينيات - في رعاية الصناعة السينمائية وتمويل برامجها ومشروعاتها، والتشجيع على الإنتاج وتأمين شبكات توزيعه؛ ويدخل ضمن ذلك التفكير في ما إذا كان إشراف الدولة والقطاع العام على الصناعة السينمائية قد وُضع قيوداً على حرية التعبير السينمائي، أو فرض حدوداً للتعاطي السينمائي مع بعض المحرّمات أو الممنوعات السياسية والاجتماعية، أم أنه أفسح الهوامش والمساحات أمام حرية التعبير تلك.

البحث الرابع عشر: القطاع الخاص والسينما

يتناول بالعرض والدراسة تجربة الإنتاج السينمائي مع القطاع الخاص (أي بعد «تحريره» من إشراف الدولة) والتحويلات التي طرأت على الخيارات السينمائية نتيجة هيمنة منطق الربحية التجاري لدى المنتجين من قبيل التسليع المتزايد للقيم السينمائية، وطغيان الأفلام التجارية الرخيصة المعتمدة على الإثارة أو على الكوميديا

المبتذلة والريثة؛ ويتناول تجربة المقاومة الثقافية الشريفة التي يخوضها فنانون عديدون (مخرجون، ممثلون) أو بعض المنتجين النزيهين ضدّ هذا التسليع التجاري والإبتذال حفاظاً على نقاوة الرسالة الثقافية والاجتماعية والجمالية التي تؤدّيها السينما.

البحث الخامس عشر: النُفُط والسينما

يتناول تجربة توظيف بعض فوائض المال النُفُطِيّ في القطاع السينمائي من خلال تأسيس شركات إنتاج وتوزيع لهذا الغرض، والتحويلات التي طرأت على الموضوعات السينمائية وعلى مضامينها نتيجة ذلك، ونوع القيم الاستهلاكية البصرية التي أنتجها تدفق المال النفطي على الصناعة السينمائية من خلال تدخله في تكييف الكتابة السينمائية (السيناريو) وتكييف إخراجها المشهدي مع طلب «ثقافي» و«جمالي» مجافٍ للتقاليد التي رسّت عليها الخبرة السينمائية العربية: الحديثة والمعاصرة.

المحور السادس: عوائق السينما العربية وتحدياتها

البحث السادس عشر: عوائق وتحديات سياسية

يتناول ما يتعرض له الإنتاج السينمائي من عوائق ذات طبيعة سياسية من قبيل القيود المفروضة على حرية التعبير عن الموقف في موضوعات بعينها تبدو في عداد الممنوعات السياسية، أو من قبيل الرقابة التي تشدّ بخناق الإنتاج السينمائي، فتفرض عليه تعديلات في المشاهد، قد تكون جوهرية، للحصول على الترخيص بتوزيعه، أو من قبيل منع توزيعه في كثير من الأقطار العربية للأسباب نفسها؛ كما يتناول استراتيجية مقترحة لكفّ تدخل يدّ المنع السياسي عن الإنتاج السينمائي، وما يمكن أن يكون من دورٍ للمخرجين والفنانين ونقاباتهم في ذلك.

البحث السابع عشر: عوائق وتحديات اجتماعية

يتناول ما يتعرض له الإنتاج السينمائي من عوائق ذات طبيعة اجتماعية من قبيل انتصاب محرّمات اجتماعية (الدين، الجنس) أمام كلّ محاولة للمقاربة السينمائية لموضوعاتها، وما يستتبع خرقها من تبعات اجتماعية وسياسية ومنع المادة السينمائية من التداول، أو رفع سيف التهديد (وأحياناً سيف الفتوى) ضدّ المخرج أو الممثل أو المنتج وممارسة إرهاب ثقافي ضدّ الإبداع.

البحث الثامن عشر: عوائق وتحديات ثقافية

يتناول بعض ما يعترض الإنتاج السينمائي العربي من عوائق ذات طبيعة ثقافية، وبخاصة تلك المتعلقة باللغة، فمعظم الإنتاج السينمائي العربي بالعاميات المحكية (ما

خلا الأفلام والمسلسلات الدينية). ومع أن العامية المصرية باتت أوسع انتشاراً في الوطن العربي، إلا أنه قد يصعب على أفلام عربية بعاميات عربية أخرى (المغرب العربي أو الخليج العربي مثلاً) أن تجد لها انتشاراً خارج حدودها اللّسنيّة، ما يشكل عائقاً أمام تبادل سينمائية متوازنة بين المناطق والأقاليم العربية كافة. ويتناول أيضاً البحث في استراتيجية سينمائية جديدة تعتمد اللغة الجامعة الفصحى (كما فعلت الأغنيّة ذلك في قسم كبير منها) كلغة رئيسيّة في الأفلام السينمائية والتلفزيونية (ويمكن في هذا الباب تقييم تجربة المسلسلات اللبنانية بالعربية الفصحى في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات والشعبية الكبيرة التي كانت لها، أو الأفلام والمسلسلات الأمريكية اللاتينية المبدلجة بالفصحى).

البحث التاسع عشر: عوائق وتحديات تقنو – بصرية

يتناول بعض ما يعترض الصناعة السينمائية من عوائق ذات طبيعة تواصلية مثل منافسة الفيديو والتلفاز للسينما ودور السينما، وخاصة في سياق ثورة النظام البصريّ الفضائي واختراق النموذج الهوليوودي للذوق؛ ومن عوائق تقانية مثل منافسة الشبكة الدولية للمعلومات، والتدفق الهائل للصور فيها، للسينما والفيلم السينمائي، ومستقبل الصناعة السينمائية في ضوء ذلك.

المحور السابع: السينما العربية بعين مقارنة

البحث العشرون: نظرة مقارنة إلى السينما في الدائرة العربية

يتناول بالدرس والمقارنة الإنتاج السينمائي العربي في كلّ من المشرق والمغرب والخليج، مستطلعاً عناصر التشابه والتداخل بين معطياته وعناصر التباين والتمايز بينها: في الموضوعات وفي الحبكة الإبداعية، مع دراسة حالات، ومقيماً تجارب الإنتاج العربي المشترك في المجال السينمائي.

البحث الواحد والعشرون: السينما العربية والسينما العالمية

يتناول بالمقارنة التشابهات والتمايزات بين الإنتاج السينمائي العربي ومثيله في العالم (السينما الهندية، السينما الإيطالية، السينما الهوليوودية، السينما الأمريكية اللاتينية...)، ومدى قدرة المنتج السينمائي العربي على بلوغ العالمية.

المحور الثامن: السينما التسجيلية وسينما الأطفال

المحور التاسع: السينما العربية: حصيلة تجربة ونقد ذاتي

المحور العاشر: حلقة نقاش: السينما بعيون نهضوية

جيم - الحلقات النقاشية والندوات الصغيرة

كما يخطط المركز لعدد من الحلقات النقاشية والندوات الصغيرة خلال عام ٢٠٠٧.

دال - المحاضرات

نظراً إلى الظروف المالية للمركز، فسوف يقتصر برنامج المحاضرات على المحاضرين الذين لا يكلفون نفقات مالية كبيرة، والذين تصادف زيارتهم للبنان لأغراض أخرى.

عاشراً: الوقفيات

ألف - وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

أثبتت وقفية جمال عبد الناصر الثقافية أهميتها المعنوية والمادية للمركز، حيث يساهم الدخل منها في تغطية بعض نشاطات المركز الفكرية. لكن نتيجة ضغوطات العجز المالي، لم يتمكن المركز من تمويل أي من النشاطات الفكرية والثقافية المختلفة التي تهدف إليها الوقفية.

وقد تمّ تحديداً خلال عام ٢٠٠٦:

صيانة حديقة تثال جمال عبد الناصر في عين المريسة الذي ساهم المركز عام ٢٠٠١ بإعادة ترميمه، والمساهمة في مشروع إقامة نصب تذكاري لجمال عبد الناصر في بلدة سعدنايل في البقاع اللبناني.

باء - وقفية عبد الله الطريقي

أثبتت وقفية عبد الله الطريقي بدورها أهميتها المعنوية والمادية للمركز، فإضافة إلى مساهمة الدخل منها في تغطية بعض نشاطات المركز الفكرية، فقد قدم المركز خلال الدخل منها، وتنفيذاً لأهدافها، تمويلاً لعدد من النشاطات الفكرية والثقافية المختلفة. وقد أسفرت الاتصالات الجارية لجمع الوقفية، حتّى الآن، عن جمع حوالى (٥٩٤) خمسمئة وأربعة وتسعين ألف دولار أمريكي لهذه الوقفية، وهي تهدف إلى الوصول إلى مليون دولار. ولم تُصرف أية مبالغ من دخل «وقفية عبد الله الطريقي» خلال عام ٢٠٠٦.

جيم - وقفية جاسم القطامي

بناءً على قرار مجلس الأمناء في اجتماعه الأخير والمتعلق بتشكيل وفد من أعضاء مجلس الأمناء لزيارة الأستاذ جاسم القطامي لمفأخته بموضوع إنشاء وقفية باسمه، قام

الوفد بزيارة الأستاذ جاسم القطامي الذي وافق مشكوراً على إنشاء وقفية باسمه بمبلغ مليون دولار تدفع على أقساط وتخصص لموضوع «الديمقراطية وحقوق الإنسان». وقد سدد الأستاذ جاسم القطامي القسط الثاني من قيمة الوقفية (١٥٠ ألف دولار أمريكي)، لتصبح قيمة المسدد منها (٣٥٠) ألف دولار أمريكي لغاية الآن.

دال - وقفية عبد المحسن قطان

بناءً على قرار مجلس الأمناء في اجتماعه الأخير والمتعلق بتشكيل وفد من أعضاء مجلس الأمناء لزيارة الأستاذ عبد المحسن قطان لمفاته بموضوع إنشاء وقفية باسمه، قام الوفد بزيارة الأستاذ عبد المحسن قطان الذي وافق مشكوراً على إنشاء وقفية باسمه بمبلغ مليون دولار على أن تُدفع على خمسة أقساط سنوية (٢٠٠ ألف دولار) اعتباراً من شهر أيار/ مايو ٢٠٠٦، وقد خصصت الوقفية للقضية الفلسطينية لإعداد دراسات ذات طابع عملي وتطبيقي. وقد سدد الأستاذ قطان خلال العام ٢٠٠٦ (٢٠٠) ألف دولار قيمة القسط الأول من الوقفية.

هاء - وقفية الشيخ خالد بن تركي

تم إنشاء هذه الوقفية بتبرع قيمته (١٠٠) ألف دولار من الشيخ خالد بن تركي لأغراض التربية والتعليم، ويؤمل زيادة الوقفية.

واو - وقفية برهان الدجاني

قام المركز بإنشاء وقفية خاصة تحمل اسم «برهان الدجاني»، وتمويل كرسي باسم «كرسي برهان الدجاني للتنمية العربية»، وتولى مهمة جمع هذه الوقفية التي تقدر قيمتها مبدئياً بحوالي مليون دولار أمريكي، وإدارتها، والعمل على تنميتها.

وتمكن المركز حتى الآن من جمع (٦٢) اثنين وستين ألف دولار لهذه الوقفية، تبرع بمبلغ (٥٠) ألف دولار منها الأخ عبد المحسن قطان، عضو مجلس الأمناء. ويواصل المركز جهده لاستكمال جمع هذه الوقفية.

زاي - إنشاء كراسٍ فكرية وعلمية في المركز من عائد الوقفيات

١ - سبق أن وافق مجلس أمناء المركز واللجنة التنفيذية على إنشاء وقفيتي «جمال عبد الناصر» و«عبد الله الطريقي»، وكذلك على إنشاء جائزة خاصة بكل منهما، في إطار تحقيق الغايات المتوخاة من إنشائهما.

٢ - طبقاً للنظام الأساسي لكل من الجائزتين، قام المركز بتسليم «جائزة جمال

عبد الناصر»، في دورتها الأولى، إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل، في احتفال قومي كبير في بيروت بتاريخ ٢٦/٧/١٩٩٩. وتم أيضاً تسليم الجائزة في دورتها الثانية إلى الأستاذ جاسم القطامي في احتفال قومي كبير في بيروت بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠١. كما قام بتسليم «جائزة عبد الله الطريقي»، في دورتها الأولى، إلى الدكتور يوسف صايغ، في احتفال قومي مماثل في بيروت يوم ١٩/٣/٢٠٠٠.

٣ - لا شك في أن الإجراءات المرتبطة بكلّ من الجائزتين والتي تتابع على مدار عامين من الترشيح إلى الإعلان عن اسم الفائز إلى تسليم الجائزة، قد حققت حتى الآن رصيذاً إعلامياً كبيراً للمركز، بالإضافة إلى فوائدها الأخرى الهامة والمؤكدة، وينتظر أن يزيد هذا الرصيد على مدار العامين المقبلين.

٤ - إن موضوع الجوائز يخضع إجمالاً لمفعول «قانون الغلة المتناقصة»، بحيث تناقص الفوائد المتوخاة من منح جائزة، مع الاستمرار في تقديمها. ومن ثمّ يقتضي الأمر إعادة تقييم عوائد منح الجائزة مع تكلفتها، في ضوء البدائل الأخرى التي يمكن أن تكون لها عوائد أفضل.

٥ - من هذا المنطلق، واستجابة للاقتراحات التي قدمها عدد من أعضاء مجلس الأمناء في اجتماعات سابقة، اقترح المركز استخدام العائد نفسه في تمويل إنشاء اثنين من الكراسي العلمية والفكرية بالمركز؛ أحدهما «كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي»، من عائد «وقفية جمال عبد الناصر»، والثاني «كرسي عبد الله الطريقي للنفط»، من عائد «وقفية عبد الله الطريقي». وتم خلال عام ٢٠٠٥ إنشاء اثنين من الكراسي العلمية والفكرية بالمركز؛ أحدهما «كرسي عبد المحسن قطان للقضية الفلسطينية» من عائد «وقفية عبد المحسن قطان»، والثاني «كرسي جاسم القطامي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان» من عائد «وقفية جاسم القطامي» وبوضع نظام أساسي لكلّ منهما، إضافة إلى استحداث كراسٍ أخرى إذا توفر التمويل اللازم لها.

٦ - وسبق أن وافقت اللجنة التنفيذية للمركز على اقتراح الكراسي الفكرية، في اجتماعها بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٠، وبحيث تمّ توزيع هذه الكراسي على المجالات الآتية:

أ - الفكر القومي

ب - النفط

ج - التنمية العربية

د - القضية الفلسطينية

هـ - العلوم والتقانة

و - العلاقات العربية - الدولية

ز - الديمقراطية وحقوق الإنسان

حادي عشر: تزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة بمطبوعات المركز

نشط المركز المشروع الذي كان قد بدء به منذ سنوات حول تزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة والأهلية في العواصم والمدن الرئيسية في الأقطار العربية ذات الإمكانيات المحدودة، بمجموعة كاملة مما صدر وما سيصدر عن المركز من كتب ومجلة. ووجه نداء إلى عدد واسع من أصدقائه للمساعدة في تمويل و/أو إيجاد التمويل اللازم لذلك، كما قام بالاتصال أيضاً بعدد واسع من هذه الجامعات والمكتبات العامة والأهلية بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة عدد من أصدقائه لعرض المشروع عليهم وطرح إمكانية أن تتحمل هذه الجهات نسبة معينة من الكلفة، أو في حال عدم استطاعتها، فإن المركز على استعداد لمنحها مطبوعاته بشكل مجاني. ولقد أمكن الحصول على التبرعات التالية لهذا الغرض:

- الأستاذ عبد القادر غوقة - ليبيا (٢٧,٠٠٠) دولار

- المنتدى الثقافي الاجتماعي في البقاع - لبنان (٢٠٠) دولار

١ - تم تزويد (١٥) جامعة ومكتبة عامة ومؤسسة ثقافية بمجموعة كاملة من مطبوعات المركز (كتب ومجلة) و/أو اشتراك سنوي أو مدى الحياة فيها.

٢ - تم تسجيل و/أو تجديد (١٦٤) اشتراكاً مجانياً في مجلة «المستقبل العربي» لعدد من الجمعيات والأشخاص وفترات زمنية مختلفة.

هذا وسوف يستمر المركز في حملة إيجاد التمويل اللازم لتغطية تزويد الجامعات العربية والمكتبات العامة والأهلية الأخرى ذات الإمكانيات المالية المحدودة بمطبوعات المركز.

ثاني عشر: مكتبة المركز وأعمال التوثيق

ألف: المكتبة

- بلغ رصيد المكتبة من الكتب ١٥٣٠٦ كتاب، وردت على سبيل الشراء أو الإهداء أو التبادل مع مؤسسات أخرى، وتوزعت كالتالي:

- اللغة العربية: ١١٦٢٤ كتاباً

- اللغات الأجنبية: ٣٦٨٢ كتاباً

- بلغ رصيد مجموعة الدوريات في المكتبة ١٦٥٣ عنواناً من الدوريات باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية تمّ تصنيفها وترتيبها وتوزعت كالتالي:

- اللغة العربية: ١٠٨٠ دورية

- اللغات الأجنبية: ٥٧٣ دورية

إضافة إلى الصحف العربية والأجنبية التي يتم تزويد بها يومياً ومجموعة من التقارير والوثائق العربية والأجنبية تتعلق بشكل خاص بموضوع الحرب على العراق.

- استمرت المكتبة بتقديم خدمة تزويد الباحثين بالمعلومات، فقد زار المكتبة العديد من الباحثين أكثرهم من طلاب الجامعات والدراسات العليا، إضافة إلى عدد كبير من الباحثين العسكريين والصحافيين، وقد تمّ تزويدهم بقوائم ببليوغرافية انتقائية حول مواضيع الأبحاث التي يعدونها.

- أهدى الدكتور خير الدين حسيب مدير عام المركز مكتبته الخاصة إلى المركز وقد تمّ الانتهاء من فهرستها وتصنيفها وهي تضم ١١٣٥ كتاباً.

- شارفت المكتبة على الانتهاء من تحويل نظامها الإلكتروني من نظام ماكنتوش إلى نظام IBM تحضيراً لإتاحة قاعدة معلومات المكتبة لكافة الأقسام في المركز وبما يتلاءم مع التحديثات الإلكترونية في كافة أقسام المركز وتحضيراً لوضعها على موقع المركز على الإنترنت.

باء: أعمال التوثيق

انتهى قسم التوثيق من إعداد المشروع الذي بادر إلى إطلاقه حول: الحرب على العراق للفترة من العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٥، والمتوقع صدوره خلال عام ٢٠٠٧.

واصل قسم التوثيق إعداد ببليوغرافيا الوحدة العربية الشهرية التي تصدر في مجلة المستقبل العربي وموجز يوميات الوحدة العربية الشهرية. إضافة إلى ذلك، وضمن إطار إصدار المجلة العربية للعلوم السياسية (التي تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية) تولى قسم التوثيق إعداد ببليوغرافيا فصلية متخصصة لهذه المجلة، إضافة إلى إعداد يوميات فصلية متخصصة على غرار اليوميات التي تصدر في مجلة المستقبل العربي.

بعد توقف دام عشر سنوات، سوف يقوم قسم التوثيق (في حال تحسن الأوضاع المالية للمركز) بإعادة إعداد ونشر يوميات ووثائق الوحدة العربية التي توقف صدورها عام ١٩٩٦، لتصدر من جديد وفي كتاب واحد يغطي الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦، وتحت عنوان يوميات ووثائق عربية (١٩٩٧ - ٢٠٠٦).

كما من المتوقع استحداث قسم خاص في مكتبة المركز ليشمل مواد سمعية - بصرية (من أشرطة فيديو و CD).

ثالث عشر: التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

١ - يتعاون المركز بشكل وثيق مع «المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل» في القاهرة الذي يديره الأستاذ جميل مطر، عضو مجلس أمناء المركز، ويقوم مركز دراسات الوحدة العربية بتكليفه بتنظيم عدد من الندوات الصغيرة لحساب المركز في بيروت، كما يتولى هذا المركز في القاهرة متابعة ومساعدة المركز في كثير من أعماله في مصر.

٢ - يتعاون المركز مع «معهد البحوث والدراسات العربية» في القاهرة الذي يديره الدكتور أحمد يوسف أحمد، عضو مجلس أمناء المركز والذي يتولى تحرير «المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر».

٣ - استمر التعاون مع «المعهد الملكي للشؤون الدولية» في لندن، في مجال النشر المشترك وتبادل المحاضرين.

٤ - استمر واتسع التعاون مع «المعهد السويدي بالإسكندرية»، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، وأصدر المركز الترجمة العربية للكتاب السنوي (٢٠٠٦) لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. وسيتعاون المركز مع المعهد السويدي بالإسكندرية في تنظيم ندوة في الإسكندرية حول «الحوار الفكري القومي الإسلامي»، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

٥ - كما دخل المركز في عام ٢٠٠٧ في تعاون مع بعض دور النشر الأجنبية في بريطانيا وهي: I. B. Tauris و Routledge و Pluto Press، وذلك لغرض ترجمة ونشر بعض الكتب الصادرة عنها.

رابع عشر: الأوضاع المالية للمركز

ألف - المساعدات المالية للمركز

تلقى المركز المساعدات المالية التالية التي تمّ تصنيفها بحسب الغرض من التبرع.

١ - تبرعات عامة للمركز

- الأمير طلال بن عبد العزيز - السعودية (١٠٠) ألف دولار

- الأستاذ باسل الفيضي - العراق (٧) آلاف دولار

- الأستاذ رفعت النمر - فلسطين (٦) آلاف دولار
- تبرع من عضو مجلس أمناء فضل عدم ذكر اسمه (٥) آلاف دولار
- الأستاذ الحبيب اللمسي - تونس (٥) آلاف دولار
- الأستاذ حامد الحمود العجلان - الكويت (١) ألف دولار
- الدكتور مصطفى التير - ليبيا (١) ألف دولار
- أ. مصطفى الفيلاي - تونس (٣٠٣) دولار
- الدكتور عبد الحسين شعبان - العراق (٢٧٧) دولاراً
- ٢ - تبرعات لوقفية جمال عبد الناصر الثقافية
- أ - بلغ إجمالي قيمة الوقفية من محصلة التبرعات التي تلقاها المركز حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥، مبلغ (١,١٢٥) ألف دولار أمريكي.
- ب - لم يتلقَ المركز أية تبرعات للوقفية خلال عام ٢٠٠٦.
- ج - بلغ مجموع المبالغ التي صرفت من دخل الوقفية، للأغراض المختلفة خلال عام ٢٠٠٦، حوالى (٨) آلاف دولار أمريكي.
- ٣ - تبرعات لوقفية عبد الله الطريقي
- أ - بلغ إجمالي قيمة الوقفية من محصلة التبرعات التي تلقاها المركز حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥، حوالى (٥٩٤) ألف دولار أمريكي.
- ب - لم يتلقَ المركز أية تبرعات للوقفية، خلال عام ٢٠٠٦.
- ج - لم تصرف أية مبالغ من دخل «وقفية عبد الله الطريقي» خلال عام ٢٠٠٦.
- ٤ - تبرعات لوقفية جاسم القطامي
- أ - تمّ استحداث هذه الوقفية خلال عام ٢٠٠٥، مع استحداث كرسي لها عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان»، على أن تسدد قيمة الوقفية البالغة مليون دولار أمريكي على أقساط. وقد سدد الأستاذ جاسم القطامي القسط الأول من الوقفية وقدره (٢٠٠) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥.
- ب - سدد الأستاذ جاسم القطامي القسط الثاني من قيمة الوقفية (١٥٠) ألف دولار.
- ج - لم تصرف أية مبالغ من دخل وقفية «جاسم القطامي» خلال عام ٢٠٠٦.

٥ - تبرعات لوقفية عبد المحسن قطان

أ - تلقى المركز القسط الأول من قيمة الوقفية البالغ (٢٠٠) ألف دولار من الأستاذ عبد المحسن قطان.

ب - لم تصرف أية مبالغ من دخل «وقفية عبد المحسن قطان» خلال عام ٢٠٠٦.

٦ - تبرعات لوقفية الشيخ خالد بن تركي

أ - تلقى المركز تبرعاً من الشيخ خالد بن تركي (١٠٠) ألف دولار لإنشاء الوقفية.

ب - لم تصرف أية مبالغ من دخل «وقفية الشيخ خالد بن تركي» خلال عام ٢٠٠٦.

٧ - تبرعات لوقفية برهان الدجاني

أ - بلغ إجمالي قيمة الوقفية من محصلة التبرعات التي تلقاها المركز حتى ٣١/١٢/٢٠٠٦، (٦٢) ألف دولار أمريكي.

ب - لم يتلقَ المركز أية تبرعات للوقفية خلال عام ٢٠٠٦.

ج - لم تُصرف أية مبالغ من دخل «وقفية برهان الدجاني» خلال عام ٢٠٠٦.

٨ - مشروع تزويد الجامعات والمكتبات العامة

تلقى المركز التبرعات التالية لهذا المشروع خلال عام ٢٠٠٦ :

- الأستاذ عبد القادر غوقه (٢٧) ألف دولار

- المنتدى الثقافي الاجتماعي في البقاع - لبنان (٢٠٠) دولار

٩ - تبرعات لشراء مقر للمركز

- الأستاذ عبد القادر غوقه - ليبيا (٢٠) ألف دولار

- الأستاذ محمد زيان - مصر (١٦) ألف دولار

- الأستاذ عبد المحسن حمادة - الكويت (١٠) آلاف دولار

- الأستاذ محمد أبا الخليل - السعودية (١) ألف دولار

- الأستاذ مراد رشيد آل مراد - العراق (١) ألف دولار

١٠ - تبرعات لتمويل ندوات وأبحاث ونشر كتب محددة

أ - تبرعت المؤسسة الثقافية العربية بمبلغ (١٩٠) ألف دولار لتمويل الأبحاث والدراسات والندوات التي يقوم بها المركز.

ب - كما تسلم المركز التبرعات التالية :

(١) من المعهد السويدي في الإسكندرية :

- (٤٥) ألف دولار لدعم نشر الكتاب السنوي لمعهد السلام الدولي عن التسليح
(Sipri 2006) .

(٢) (٣٩) ألف دولار لدعم نشر الأعمال الكاملة لأحمد الشقيري ، وساهم بها
الأستاذ أياد الشقيري - الأردن.

(٣) (١٠) آلاف دولار من الأستاذ محمد الحارثي لدعم نشر كتاب عمان :
الوثائق السرية. وهي الدفعة الأولى من المبلغ الإجمالي البالغ (٩٠) ألف دولار.

(٤) (١٠) آلاف دولار من الشيخة الحميضي القطامي لدعم نشر كتاب الدكتور
عبد الإله بلقزيز عن خير الدين حسيب.

(٥) (٩) آلاف دولار من المؤسسة الثقافية العربية لدعم إصدار مجلة الجمعية
العربية للعلوم السياسية.

(٦) (٤) آلاف دولار من يعقوب رابكين لدعم نشر كتاب مناهضة اليهودية
للصهيونية.

(٧) (٢) ألفي دولار من الدكتور مصطفى الفيلاي لدعم نشر كتابه حول مجتمع
العمل.

(٨) (١٥٠٠) دولار من الدكتور متروك الفالح لدعم نشر كتاب البيروقراطية
والتمثيل البيروقراطي والتكافؤ في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية
للمخصصات المالية.

١١ - وهكذا يكون مجموع التبرعات للمركز لأغراض مختلفة خلال عام ٢٠٠٦
قد بلغ حوالى (٩٦٣) ألف دولار.

باء - عضوية «عضو مؤازر» و«مشارك» في المركز

١ - اشترك (٢٩) عضواً في مطبوعات المركز كـ عضو مشترك منهم (٢٤)
عضواً مشتركاً لمدة سنة واحدة، و(٥) أعضاء مشتركين مدى الحياة، حيث بلغ مجموع
مبالغ اشتراكاتهم حوالى (٣٤) ألف دولار.

٢ - اشترك (٩) أعضاء كـ عضو مؤازر للمركز منهم (٨) أعضاء باشتراك
سنوي، و(١) عضو واحد كعضو مؤازر مدى الحياة. وبلغ مجموع مبالغ اشتراكاتهم
حوالى (١٧) ألف دولار.

٣ - اشترك (٧) أعضاء في مجلة المركز لمدى الحياة، وبلغ مجموع اشتراكاتهم (٤) آلاف دولار.

٤ - وهكذا يكون عدد الأعضاء المؤازرين والمشاركين في مطبوعات المركز الجدد خلال عام ٢٠٠٦ قد بلغ (٤٥) عضواً، وبلغت حصيلة اشتراكاتهم حوالى (٥٥) ألف دولار، وهو يقل عن المبلغ الذي تحقق من حصيلة هذه الاشتراكات خلال عام ٢٠٠٥ والذي بلغ حوالى (٨٥) ألف دولار، أي بانخفاض قدره (٣٠) ألف دولار.

٥ - وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يزال هناك مجال كبير للتوسع في هذه الأنماط من العضوية، وهي أحد المصادر المهمة الممكنة للتمويل ولانتشار مطبوعات المركز معاً. وتأمل اللجنة التنفيذية من الاخوة أعضاء مجلس الأمناء وأصدقاء المركز بذل الجهد لتعميم هذه الوسيلة التي تساعد على انتشال المركز من محتته المالية.

٦ - وهكذا يكون عدد الأعضاء المؤازرين السنويين، في نهاية عام ٢٠٠٦، (٨) أعضاء، وعدد المؤازرين مدى الحياة (٦٤) عضواً، وعدد المشاركين السنويين (٢٤)، وعدد المشاركين مدى الحياة (٢٦٨)، وعدد المشاركين مدى الحياة في المجلة (١١٩). وبذلك يكون مجموع المشاركين مدى الحياة في مطبوعات المركز عدا المجلة (٣٣٢)، وإذا ما أمكن وصول هذا العدد إلى (٥٠٠) اشترك مدى الحياة (اشترك في مطبوعات ومؤازر)، فيمكن أن يساهم ذلك في تغطية جزء من العجز المالي، وتحسين اقتصاديات المجلة والكتب، بضمنان تسويق (٥٠٠) نسخة كاشتراكات في المجلة دائمة، وبيع (٥٠٠) نسخة من كل كتاب يصدر عن المركز، إضافة إلى عدد النسخ التي ترسل إلى بعض وكلاء توزيع كتب المركز.

جيم - صندوق دعم الموارد المالية للمركز

١ - كان مجلس الأمناء قد أقر في اجتماعه العاشر في تونس تأسيس «صندوق دعم الموارد المالية للمركز» على أن يكون مستقلاً عن حسابات المركز، وذلك لتحقيق الاستقلال المالي للمركز ولتتبع حسابات الإيرادات والمصروفات للمركز الوضع الحقيقي له. وقد كلف مجلس الأمناء اللجنة التنفيذية إعداد نظام خاص لهذا الصندوق، وقد قامت بذلك، وتم عرض النظام على أعضاء مجلس الأمناء وتمت الموافقة عليه، وتنفيذه اعتباراً من حسابات عام ١٩٨٦.

وتشمل موارد هذا الصندوق، بحسب التعديلات التي أقرها مجلس الأمناء، واعتباراً من أول عام ١٩٩٣ ما يلي:

أ - الوفر المتراكم من حسابات السنوات السابقة للمركز (إن وجد).

ب - التبرعات المختلفة التي ترد إلى المركز خلال كل سنة، ولا يشمل ذلك التبرعات التي تقدّم إلى المركز لتمويل نشاط محدد كندوة أو دراسة أو ما شابه ذلك .

ج - اشتراكات الأعضاء «المؤازرين» و«المشاركين» مدى الحياة .

د - الأرباح التي قد تتحقق من فرق أسعار تحويل العملة الخاصة بودائع المركز .

هـ - الأرباح الناتجة عن بيع بعض موجودات المركز .

و - الفائض أو العجز السنوي بين إيرادات المركز السنوية ومصروفاته .

٢ - ويتبين من تفاصيل حساب «الصندوق الخاص لدعم موارد المركز» في نهاية عام ٢٠٠٦، أن رصيد الصندوق المتراكم في أول عام ٢٠٠٦ كان (٢٠٩٥) ألف دولار، وأضيف إليه خلال السنة تبرعات عامة بلغت ما مجموعه حوالى (١٢٦) ألف دولار، وأضيف أيضاً إليه صافي اشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين مدى الحياة التي بلغت (٦٩) ألف دولار، كما أضيف إليه القسط الثاني من وقفية جاسم القطامي (١٥٠) ألف دولار والقسط الأول من وقفية عبد المحسن قطان (٢٠٠) ألف دولار ووقفية الشيخ خالد بن تركي (١٠٠) ألف دولار وتبرعات مخصصة لشراء مقر المركز (٤٨) ألف دولار، كما عدّل بفروقات عملة سلبية على إعادة تقييم الموجودات المالية للمركز بلغت حوالى (٥) آلاف دولار، وتم خصم عجز ميزانية عام ٢٠٠٦ والذي بلغ حوالى (٨٥٠) ألف دولار. وهكذا يكون رصيد هذا الصندوق في نهاية عام ٢٠٠٦ حوالى (١٩٣٤) ألف دولار - والذي ضمنه وقفية جمال عبد الناصر الثقافية البالغة (١، ١٢٥) ألف دولار، وكذلك وقفية عبد الله الطريقي، والبالغة (٥٩٤) ألف دولار، ووقفية جاسم القطامي والبالغة (٣٥٠) ألف دولار، ووقفية عبد المحسن قطان (٢٠٠) ألف دولار، ووقفية الشيخ خالد بن تركي البالغة (١٠٠) ألف دولار، ووقفية برهان الدجاني البالغة (٦٢) ألف دولار، وكذلك المبلغ المتراكم من اشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين مدى الحياة عن الأعوام ١٩٩٣ - ٢٠٠٦ والبالغ حوالى (٩٢٠) ألف دولار - أي إن رصيد الصندوق قد نقص بنهاية عام ٢٠٠٦ بما مجموعه حوالى (١٥٨) ألف دولار.

ومن المهم التوضيح والتنويه بأن رصيد هذا الصندوق لا يمثل جميعه مبالغ نقدية متوافرة لدى المركز، لأنّ قسماً من أموال الصندوق مستثمرة في المستودع ومبنى يملكهما المركز في بيروت، وأن المبالغ النقدية المتوافرة لدى المركز في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ قد بلغت عجزاً بحوالى (٩٦٥) ألف دولار. وبعبارة أخرى، فإذا استبعدنا «وقفية جمال عبد الناصر الثقافية» و«وقفية الشيخ عبد الله الطريقي» و«وقفية جاسم القطامي» و«وقفية عبد المحسن قطان» و«وقفية الشيخ خالد

بن تركي» و«وقفية برهان الدجاني»، فليس لدى المركز أية أموال سائلة (نقدية)، بل عجز بحوالى (٣,٢٩٦) ألف دولار، وإذا أضيف إليه مبلغ (٩٢٠) ألف دولار الذي يمثل رصيد الاشتراكات مدى الحياة للأعضاء المؤازرين والمشاركين، يتبين أن العجز بالسيولة النقدية للمركز هو (٤,٢١٦) ألف دولار، وهو عجز خطير ينبغي الوقوف عنده ملياً لوضع حدّ لتفاقمه.

وكان مجلس الأمناء في اجتماعه ما قبل الأخير قد قرر عدم سدّ أي عجز في المركز باستعمال الوقفيات، وحدد الرصيد النقدي الذي لا يجب الوصول إلى أدنى منه بالمتاح للمركز في ٣١/١٢/٢٠٠٤، وهو (١,٥) مليون دولار. ولكن استمرارية العمل في المركز أجبرت اللجنة التنفيذية على اتخاذ قرار باستئناف الصرف على ضروريات العمل لتفادي أي أثر سلبي على نشاط المركز من جراء إيقاف الصرف. وقد تخطت هذه المصروفات الرصيد المحدد من قبل مجلس الأمناء بمبلغ (٢٢٤) ألف دولار في العام ٢٠٠٣، وبمبلغ (٤٣٨) ألف دولار في العام ٢٠٠٤، وبمبلغ (٢٢١) ألف دولار في العام ٢٠٠٥، وبمبلغ (١,٥٨٢) ألف دولار في العام ٢٠٠٦.

دال - نتائج تدقيق الحسابات الختامية للمركز لعام ٢٠٠٥

١ - تمّ إعداد الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٥ ومراجعتها من قبل مراقب الحسابات الذي عيّنه مجلس الأمناء في اجتماعه السابق، وهو مكتب جورج سليمان عويضة الذي قام بتدقيق حسابات المركز لعام ٢٠٠٥.

٢ - تمت إعادة تقييم هذه الحسابات في جداول مستقلة مرفقة على أساس ما قرره مجلس الأمناء في اجتماعه الأخير في بيروت عند مصادقته على الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٥، حيث قرر ما يلي:

أ - اعتماد المصاريف التقديرية لعام ٢٠٠٥ كما وردت في الوثيقة (م أ/٢٢/٦) من جدول أعمال مجلس الأمناء السابق.

ب - اعتماد المصروفات مقدرة بالدولار الأمريكي.

٣ - يتبين من تلك الحسابات أن مصروفات المركز لعام ٢٠٠٥ قد بلغت حوالى (١,٦٨٠) ألف دولار، في حين بلغت الإيرادات حوالى (١,٢٨٣) ألف دولار، أي بعجز مقداره (٣٩٧) ألف دولار، علماً أن العجز الذي كان مقدراً في الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٥ والتي سبق أن صادق عليها مجلس الأمناء، كان يبلغ (٣٤٠) ألف دولار. هذا مع العلم بأن الإيرادات في هذا الجدول تشمل الإيرادات الذاتية للمركز ولا تشمل التبرعات واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين مدى الحياة التي فصلت عن

الإيرادات المباشرة للمركز وأصبحت ضمن الصندوق الخاص لدعم موارد المركز. إلا أنه يجب التوضيح أن مساعدة المؤسسة الثقافية العربية، والتي تدخل عادة ضمن «صندوق دعم الموارد المالية للمركز»، قد أدخلت هذه السنة وللسنة الثامنة على التوالي (١٩٠ ألف دولار) ضمن إيرادات المركز لأنها خصصت لتمويل نشاطات معينة للمركز، وأنه إذا ما استبعدنا هذا المبلغ، مثل ما كان يتم في السنوات الماضية، فإن عجز ميزانية المركز لعام ٢٠٠٥ سوف يبلغ (٥٨٧) ألف دولار، وهو عجز أكثر بكثير من المقدّر في الميزانية لعام ٢٠٠٥.

٤ - ويلاحظ كذلك من تلك الحسابات أن مصروفات المركز لعام ٢٠٠٥ التي بلغت (١,٦٨٠) ألف دولار، كانت أقل من المصاريف التقديرية التي اعتمدها مجلس الأمناء لعام ٢٠٠٥ (١,٦٩٨) ألف دولار بمبلغ (١٨) ألف دولار.

٥ - كما يلاحظ من تلك الحسابات أن إيرادات المركز لعام ٢٠٠٥ التي بلغت (١,٢٨٣) ألف دولار كانت أقل من الإيرادات التقديرية (١,٣٥٨) ألف دولار بحوالى (٧٥) ألف دولار. وإذا ما استثنينا من هذه الإيرادات مساهمة المؤسسة الثقافية العربية بقيمة (١٩٠) ألف دولار لتمويل أبحاث وندوات المركز، وعائدات ودائع واستثمارات المركز والتي بلغت (٢٧٤) ألف دولار عام ٢٠٠٥، لما تجاوزت الإيرادات (٨١٩) ألف دولار، وهي الموارد الذاتية الحقيقية للمركز، ما كان سينعكس عجزاً بقيمة (٨٦١) ألف دولار، وهو عجز خطير ينبغي الوقوف عنده ملياً للوصول إلى الحل الذي يضمن للمركز استمراريته.

٦ - ويلاحظ أيضاً أنه إضافة إلى المصروفات العامة للمركز، فقد تمّ الصرف من خارج الميزانية العامة للمركز على الدراسات المستقلة والخدمات الطباعية التي تمّ تمويلها من قبل مؤسسات عربية ودولية. وبلغ الصرف على هذه الدراسات خلال عام ٢٠٠٥ حوالى (٣٦٠) ألف دولار، وأما الرصيد غير المصروف لهذه الدراسات في نهاية عام ٢٠٠٥ فبلغ حوالى (٦٥) ألف دولار، فيما عدا مشروع تزويد المكتبات العامة بمطبوعات المركز، حيث بلغ الرصيد المصروف مقدماً منه (٦٥) ألف دولار. وإذا ما أضيفت هذه المصروفات من خارج ميزانية المركز إلى المصروفات من الميزانية، يكون مجموع مصروفات المركز الحقيقية لعام ٢٠٠٥ هو (١,٩٩٧) ألف دولار.

٧ - يتبين من تلك الحسابات الخاصة بإيرادات عام ٢٠٠٥ ما يلي:

إن الموارد الداخلية الذاتية للمركز قد ساهمت بالقدر الآتي في تغطية مصروفاته:

أ - ساهمت إيرادات مطبوعات المركز من مبيعات الكتب والمجلة (بعد استبعاد عمولة التوزيع) واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين السنويين وحقوق النشر

والتغير في المخزون لعام ٢٠٠٥ والتي بلغت حوالى (٧٨٣) ألف دولار، بتغطية حوالى (٤٧) في المئة من جميع مصروفات المركز لعام ٢٠٠٥، أي بانخفاض حوالى (٧) في المئة عن المستوى الذي ساهمت به هذه المبيعات في تغطية مصروفات عام ٢٠٠٤.

ب - غطت الخدمات الأخرى والتي بلغت (٩٥) ألف دولار حوالى (٦) في المئة، وهي تمثل وفراً وحصة المركز من بعض الخدمات الطباعية والدراسات الممولة التي قام بها المركز.

ج - مثلت اشتراكات أعضاء مجلس الأمناء خلال عام ٢٠٠٥ التي بلغت حوالى (٢٠) ألف دولار نسبة (١) في المئة من مصاريف المركز خلال عام ٢٠٠٥.

د - غطت مساهمة المؤسسة الثقافية العربية والصندوق القومي العربي، مقابل خدمات السكرتارية التي يقدمها لهما المركز سنوياً من خلال مكتبي لندن وبيروت والتي بلغت (٢٥) ألف دولار ما يقارب (١) في المئة من إجمالي مصاريف المركز لعام ٢٠٠٥.

هـ - مثلت فوائد ودائع المركز وعائدات استثماراته (بما في ذلك وقفيات المركز)، والتي بلغت (٢٧٤) ألف دولار أمريكي، حوالى (١٦) في المئة من إجمالي مصروفات المركز.

و - غطت مساهمة المؤسسة الثقافية العربية لتمويل أبحاث ودراسات وندوات المركز والبالغة (١٩٠) ألف دولار أمريكي ما يزيد قليلاً على (١١) في المئة من إجمالي مصروفات المركز.

ز - ونستنتج هنا أن الإيرادات الداخلية الذاتية للمركز مجموعة، بتعريفها الواسع، وبعد أخذ ما ورد في الفقرة الخامسة السابقة بنظر الاعتبار، غطت حوالى (٨٢) في المئة من مصروفات المركز لعام ٢٠٠٥ في حين كانت قد غطت (٨٤) في المئة من مصروفاته لعام ٢٠٠٤.

ح - يتبين من حسابات مصاريف المجلة وإيراداتها لعام ٢٠٠٥، أن مصروفات المجلة قد بلغت حوالى (٢٠٣) آلاف دولار، بينما بلغ مجموع إيراداتها حوالى (١١٩) ألف دولار، وأنها سجلت عجزاً بحوالى (٨٤) ألف دولار. على أنه يجب التأكيد على أن مصروفات المجلة المشار إليها في الجدول تشمل المصاريف المباشرة فقط، أي ما يتعلق بالورق والطباعة والبريد والشحن والمكافآت وأجور ورواتب العاملين في قسمي التحرير والتسويق بقدر مساهمتهم فيها، لكنها لا تشمل المصاريف الأخرى

غير المباشرة، مثل المصاريف الإدارية الأخرى كالإيجار وغير ذلك، لأنها أجور يصعب احتساب نسبة ما يخص المجلة منها. كما يلاحظ أن إيرادات المجلة لعام ٢٠٠٥ والبالغة (١١٩) ألف دولار كانت أكبر من إيراداتها لعام ٢٠٠٤ (١١١) ألف دولار بحوالى (٧) في المئة. ويلاحظ أيضاً أن مصروفات المجلة لعام ٢٠٠٥ البالغة (٢٠٣) آلاف دولار كانت أكبر من المصروفات المقدرة لها في ميزانية عام ٢٠٠٥ البالغة (١٨٥) ألف دولار بحوالى (١٠) في المئة.

ط - كما يتبين من تلك الحسابات أن إيرادات مبيعات الكتب قد بلغت حوالى (٥٦٤) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥، وأنها أقل من الإيرادات المقدرة لمبيعات الكتب (٦٠٠) ألف دولار بمقدار (٣٦) ألف دولار، أي بنسبة (٢٦) في المئة تقريباً.

ي - كما يتبين من أن إيرادات مطبوعات المركز جميعاً (كتب ومجلة) واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين السنويين وحقوق النشر والتغير في المخزون خلال عام ٢٠٠٥، قد بلغت حوالى (٧٨٣) ألف دولار، وهي أقل من الإيرادات التي تحققت خلال عام ٢٠٠٤ (٨٨٦) ألف دولار بحوالى (١٠٣) آلاف دولار أو ما يزيد على (١٣) في المئة.

ك - كما يتبين من تلك الحسابات، أن الرصيد النقدي في هذا التاريخ قد بلغ (٦١٧) ألف دولار، والذي من ضمنه وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، إضافة إلى وقفية عبد الله الطريقي، ووقفية برهان الدجاني، ووقفية جاسم القطامي، ورصيد اشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين ومشتري المجلة مدى الحياة *

ل - يتبين من تلك الحسابات أن الذمم المدينة الناتجة عن بيع مطبوعات المركز (كتب ومجلة) قد بلغت في نهاية العام حوالى (٥٤٣) ألف دولار، وهي أكبر مما كانت عليه في بداية العام بحوالى (٧٣) ألف دولار، حيث بلغت حوالى (٤٧٠) ألف دولار.

هاء - نتائج تدقيق الحسابات الختامية للمركز لعام ٢٠٠٦

١ - تم إعداد الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٦ ومراجعتها من قبل مراقب الحسابات الذي عينه مجلس الأمناء في اجتماعه السابق، وهو مكتب جورج سليمان عويضة الذي قام بتدقيق حسابات المركز لعام ٢٠٠٦.

٢ - تمت إعادة تقييم هذه الحسابات في جداول مستقلة مرفقة على أساس ما قرره مجلس الأمناء في اجتماعه الأخير في بيروت عند مصادقته على الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٦، حيث قرر ما يلي:

أ - اعتماد المصاريف التقديرية لعام ٢٠٠٦ كما وردت في جدول أعمال مجلس الأمناء السابق.

ب - اعتماد المصروفات مقدرة بالدولار الأمريكي.

٣ - يتبين من تلك الحسابات أن مصروفات المركز لعام ٢٠٠٦ قد بلغت حوالى (١,٦٩٦) ألف دولار، في حين بلغت الإيرادات حوالى (٨٤٦) ألف دولار، أي بعجز مقداره (٨٥٠) ألف دولار. علماً أن العجز الذي كان مقدراً في الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٦ والتي سبق أن صادق عليها مجلس الأمناء، كان يبلغ (٣٦٠) ألف دولار. هذا مع العلم بأن الإيرادات في هذا الجدول تشمل الإيرادات الذاتية للمركز ولا تشمل التبرعات واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين مدى الحياة التي فصلت عن الإيرادات المباشرة للمركز وأصبحت ضمن الصندوق الخاص لدعم موارد المركز. إلا أنه يجب التوضيح أن مساعدة المؤسسة الثقافية العربية، والتي تدخل عادة ضمن «صندوق دعم الموارد المالية للمركز»، قد أدخلت هذه السنة وللسنة التاسعة على التوالي (١٩٠ ألف دولار) ضمن إيرادات المركز لأنها خصصت لتمويل نشاطات معينة للمركز، وأنه إذا ما استبعدنا هذا المبلغ، مثل ما كان يتم في السنوات الماضية، فإن عجز ميزانية المركز لعام ٢٠٠٦ سوف يبلغ (١,٠٤٠) ألف دولار، وهو عجز أكثر بكثير من المقدّر في الميزانية لعام ٢٠٠٦.

٤ - ويلاحظ كذلك من تلك الحسابات أن مصروفات المركز لعام ٢٠٠٦ التي بلغت (١,٦٩٦) ألف دولار، كانت أقل من المصاريف التقديرية التي اعتمدها مجلس الأمناء لعام ٢٠٠٦ (١,٧٦٣) ألف دولار بمبلغ (٦٧) ألف دولار.

٥ - كما يلاحظ من تلك الحسابات أن إيرادات المركز لعام ٢٠٠٦ التي بلغت (٨٤٦) ألف دولار كانت أقل من الإيرادات التقديرية (١,٤٠٣) ألف دولار بحوالى (٥٥٧) ألف دولار. وإذا ما استثنينا من هذه الإيرادات مساهمة المؤسسة الثقافية العربية بقيمة (١٩٠) ألف دولار لتمويل أبحاث وندوات المركز، لما تجاوزت الإيرادات (٦٥٦) ألف دولار، وهي الموارد الذاتية الحقيقية للمركز، مما كان سينعكس عجزاً بقيمة (١,٠٣٧) ألف دولار، وهو عجز خطير ينبغي الوقوف عنده ملياً للوصول إلى الحل الذي يضمن للمركز استمراريته.

٦ - ويلاحظ أيضاً أنه إضافة إلى المصروفات العامة للمركز، فقد تمّ الصرف من خارج الميزانية العامة للمركز على الدراسات المستقلة والخدمات الطباعية التي تمّ تمويلها من قبل مؤسسات عربية ودولية، حيث بلغ الصرف على هذه الدراسات خلال عام ٢٠٠٦ حوالى (٢٨٣) ألف دولار، وأن الرصيد المصروف الذي يفوق

المساهمات الواردة لهذه الدراسات في نهاية عام ٢٠٠٦ يبلغ حوالى (١٣٠) ألف دولار، وضمناً مشروع تزويد المكتبات العامة بمطبوعات المركز، حيث بلغ الرصيد المصروف مقدماً منه (٩٧) ألف دولار. وإذا ما أضيفت هذه المصروفات من خارج ميزانية المركز إلى المصروفات من الميزانية، يكون مجموع مصروفات المركز الحقيقية لعام ٢٠٠٦ هو (١,٩٧٩) ألف دولار.

٧ - يتبين من تلك الحسابات الخاصة بإيرادات عام ٢٠٠٦ ما يلي :

إن الموارد الداخلية الذاتية للمركز قد ساهمت بالقدر الآتي في تغطية مصروفاته :

أ - ساهمت إيرادات مطبوعات المركز من مبيعات الكتب والمجلة (بعد استبعاد عمولة التوزيع) وإيرادات توزيع الكتب والمطبوعات الأخرى واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين السنويين وحقوق النشر والتغير في المخزون لعام ٢٠٠٦ والتي بلغت حوالى (٧٤٣) ألف دولار، في تغطية حوالى (٤٤) في المئة من جميع مصروفات المركز لعام ٢٠٠٦، أي بانخفاض حوالى (٣) في المئة عن المستوى الذي ساهمت فيه هذه المبيعات في تغطية مصروفات عام ٢٠٠٥.

ب - غطت الخدمات الأخرى والتي بلغت (٩٧) ألف دولار حوالى (٦) في المئة، وهي تمثل وراً وحصة المركز من بعض الخدمات الطباعية والدراسات الممولة التي قام بها المركز.

ج - مثلت اشتراكات أعضاء مجلس الأمناء خلال عام ٢٠٠٦ التي بلغت حوالى (١٢) ألف دولار نسبة (١) في المئة من مصاريف المركز خلال عام ٢٠٠٦.

د - غطت مساهمة المؤسسة الثقافية العربية والصندوق القومي العربي، مقابل خدمات السكرتارية التي يقدمها لهم المركز سنوياً من خلال مكتبي لندن وبيروت، والتي بلغت (٢٥) ألف دولار ما يقارب (١) في المئة من إجمالي مصاريف المركز لعام ٢٠٠٦.

هـ - غطت مساهمة المؤسسة الثقافية العربية لتمويل أبحاث ودراسات وندوات المركز والبالغة (١٩٠) ألف دولار أمريكي ما يزيد قليلاً على (١١) في المئة من إجمالي مصروفات المركز.

و - ونستنتج هنا أن الإيرادات الداخلية الذاتية للمركز مجموعة، بتعريفها الواسع، وبعد أخذ ما ورد في الفقرة الخامسة السابقة بنظر الاعتبار، غطت حوالى (٦٣) في المئة من مصروفات المركز لعام ٢٠٠٦ في حين كانت قد غطت (٨٢) في المئة من مصروفاته لعام ٢٠٠٥.

ز - يتبين من تلك الحسابات أن مصاريف المجلة وإيراداتها لعام ٢٠٠٦، قد بلغت حوالى (١٧٤) ألف دولار، بينما بلغ مجموع إيراداتها حوالى (١١٩) ألف دولار، وأنها سجلت عجزاً بحوالى (٥٥) ألف دولار. على أنه يجب التأكيد على أن مصروفات المجلة المشار إليها في الجدول تشمل المصاريف المباشرة فقط، أي ما يتعلق بالورق والطباعة والبريد والشحن والمكافآت وأجور ورواتب العاملين في قسمي التحرير والتسويق بقدر مساهمتهم فيها، لكنها لا تشمل المصاريف الأخرى غير المباشرة، مثل المصاريف الإدارية الأخرى كالإيجار وغير ذلك، لأنها أجور يصعب احتساب نسبة ما يخص المجلة منها. كما يلاحظ أن إيرادات المجلة لعام ٢٠٠٦ والبالغة (١١٩) ألف دولار كانت مساوية لإيراداتها لعام ٢٠٠٥ (١١٩) ألف دولار. ويلاحظ أيضاً أن مصروفات المجلة لعام ٢٠٠٦ البالغة (١٧٤) ألف دولار كانت أقل من المصروفات المقدرة لها في ميزانية عام ٢٠٠٦ البالغة (١٨٥) ألف دولار بحوالى (٦) في المئة.

ح - كما يتبين من تلك الحسابات أن إيرادات مبيعات الكتب قد بلغت حوالى (٤١٩) ألف دولار خلال عام ٢٠٠٦، وأنها أقل من الإيرادات المقدرة لمبيعات الكتب (٦٥٠) ألف دولار بمقدار (٢٣١) ألف دولار، أي بنسبة (٣٥) في المئة تقريباً.

ط - كما يتبين من تلك الحسابات أن إيرادات المركز من توزيع كتب المنظمة العربية للترجمة وبعض المطبوعات الأخرى قد بلغت (٩١) ألف دولار.

ي - كما يتبين من تلك الحسابات أن إيرادات مطبوعات المركز جميعاً (كتب ومجلة) وإيرادات توزيع كتب المنظمة العربية للترجمة وبعض المطبوعات الأخرى واشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين السنويين وحقوق النشر والتغير في المخزون خلال عام ٢٠٠٦، قد بلغت حوالى (٧٣٩) ألف دولار، وهي أقل من الإيرادات التي تحققت خلال عام ٢٠٠٥ (٧٨٣) ألف دولار بحوالى (٤٤) ألف دولار أو حوالى (٦) في المئة.

ك - كما يتبين من الحسابات الخاصة بالموجودات النقدية للمركز في البنوك بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٦، أن الرصيد النقدي في هذا التاريخ قد بلغ عجزاً (٩٦٥) ألف دولار والذي من ضمنه وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، إضافة إلى وقفية عبد الله الطريقي، ووقفية جاسم القطامي، ووقفية عبد المحسن قطان، ووقفية الشيخ خالد بن تركي، ووقفية برهان الدجاني، ورصيد اشتراكات الأعضاء المؤازرين والمشاركين ومشتركي المجلة مدى الحياة. ويعود النقص في السيولة إلى القرض الذي

حصل عليه المركز من مصرف فرست ناشونال بنك البالغ (١,٥٠٠) ألف دولار لتمويل شراء مبنى للمركز.

ل - كما يتبين من هذه الحسابات أن الذمم المدينة الناتجة من بيع مطبوعات المركز (كتب ومجلة) قد بلغت في نهاية العام حوالى (٥٤٥) ألف دولار، وهي أكبر مما كانت عليه في بداية العام بحوالى ألفي دولار، حيث بلغت حوالى (٥٤٣) ألف دولار.

واو - الميزانية التقديرية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

١ - تم إعداد الميزانية التقديرية للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أخذاً بالاعتبار العجز الكبير الذي تحقق في العام ٢٠٠٦ لضبط العجز المتزايد سنوياً.

وقد تم إعداد الميزانية التقديرية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ضمن إطار إلغاء العجز وتوازن الإيرادات والمصروفات وسيعتمد ذلك على تحقيق الشروط الآتية:

أ - أن يتحقق تبرع دولة قطر الموعود للمركز و/ أو أن يتم استكمال التبرعات لبنية المركز بمبلغ مليون دولار، والذي تم جمع (٧٠) ألف دولار منه فقط، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ب - عدم إشغال وتعيين أساتذة لكرسي وقفية جمال عبد الناصر وكرسي وقفية عبد الله الطريقي، وعدم منح الجوائز المقررة مرة كل سنتين ليكل منهما، إلى حين تحسن الوضع المالي بما يمكن المركز من تنفيذ ذلك.

٢ - وكما يتبين من تلك الحسابات، فقد قدرت مصروفات المركز لعام ٢٠٠٧ بمبلغ (١,٥٢٥) ألف دولار في حين قدرت الإيرادات بمبلغ (١,٥٢٥) ألف دولار، أي أن هناك توازناً مالياً في ميزانية عام ٢٠٠٧، بالمقارنة بالعجز الفعلي لعام ٢٠٠٦ والذي بلغ حوالى (٨٥٠) ألف دولار. أما مصروفات المركز لعام ٢٠٠٨، فقد قدرت بمبلغ (١,٥٥٥) ألف دولار في حين قدرت الإيرادات بمبلغ (١,٥٥٥) ألف دولار، أي أن هناك توازناً مالياً في ميزانية عام ٢٠٠٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الميزانية التقديرية للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لحظت مساهمة المؤسسة الثقافية العربية في تمويل أبحاث ودراسات وندوات المركز والتي قدرت بـ (٢٠٠) ألف دولار، وهو أمر غير مؤكد، كما يفترض الحصول على تبرعات بحوالى مليون دولار لتغطية بقية كلفة المبنى الجديد للمركز وهو غير مؤكد أيضاً.

٣ - وتبين تلك الحسابات، تقديرات إيرادات ومصروفات المجلة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويتبين أن مصروفات المجلة لعام ٢٠٠٧ قد قدرت بمبلغ (١٧٣) ألف دولار في حين قدرت إيراداتها بمبلغ (١٣٥) ألف دولار، أي أن هناك عجزاً مالياً في ميزانية المجلة عام ٢٠٠٧ مقداره (٣٨) ألف دولار. أما مصروفات المجلة لعام ٢٠٠٨، فقد قدرت بمبلغ (١٨٠) ألف دولار في حين قدرت إيراداتها بمبلغ (١٥٥) ألف دولار، أي أن هناك عجزاً مالياً في ميزانية المجلة عام ٢٠٠٨ مقداره (٢٥) ألف دولار.

زاي - نتائج تدقيق الحسابات الختامية لمكتب المركز في لندن لعام ٢٠٠٥

١ - بالنسبة إلى حسابات مكتب المركز في لندن لعام ٢٠٠٥، فقد قام بإعدادها قسم الشؤون المالية في المركز، بإشراف محاسب المركز في لندن.

٢ - يتبين من الحسابات أن مصروفات مكتب لندن قد بلغت خلال عام ٢٠٠٥ ما مجموعه حوالى (٢٩) ألف جنيه استرليني أو حوالى (٥٦) ألف دولار، بالمقارنة بحوالى (٣١) ألف جنيه استرليني خلال عام ٢٠٠٤.

٣ - يستخدم المركز مكتب لندن، لأننا بحاجة إلى عنوان لكل من مكتب المركز في لندن وللمؤسسة الثقافية العربية التي يقوم المركز بأعمال السكرتارية الخاصة بها مقابل مبلغ مقطوع سنوياً مقداره (٢٠) ألف دولار، وهو مبلغ يغطي جزءاً من نفقات مكتب لندن تقريباً.

حاء - نتائج تدقيق الحسابات الختامية لمكتب المركز في لندن لعام ٢٠٠٦

١ - بالنسبة إلى حسابات مكتب المركز في لندن لعام ٢٠٠٦ التي قام بإعدادها قسم الشؤون المالية في المركز.

٢ - يتبين من الحسابات أن مصروفات مكتب لندن قد بلغت خلال عام ٢٠٠٦ ما مجموعه حوالى (٢٨) ألف جنيه استرليني أو حوالى (٥٥) ألف دولار، بالمقارنة بحوالى (٢٦) ألف جنيه استرليني خلال عام ٢٠٠٥.

٣ - هذا وتجدر الإشارة إلى أن المصاريف الحقيقية للمكتب بلغت هذا العام حوالى (٢٠) ألف جنيه أو حوالى (٤٥) ألف دولار، حيث استفاد المركز من تأجير المكتب خلال بعض الأوقات بمبلغ (٦) آلاف جنيه استرليني أو ما يعادل (١٠) آلاف دولار أمريكي ولأسباب ضريبية لم يسجل هذا الدخل في ميزانية المكتب بل سجل على شكل تخفيض لمصاريفه ضمن ميزانية المركز الرئيسية.

٤ - يستخدم المركز مكتب لندن ، لأننا بحاجة إلى عنوان لكل من مكتب المركز في لندن وللمؤسسة الثقافية العربية التي يقوم المركز بأعمال السكرتارية الخاصة بها مقابل مبلغ مقطوع سنوياً مقداره (٢٠) ألف دولار ، وهو مبلغ يغطي جزءاً من نفقات مكتب لندن تقريباً. وفي محاولة لتغطية كافة مصاريفه تعاقد المركز مع شركة خاصة لتأجير المكتب في أوقات لا يحتاجه بها عمل المركز ما سيعود بدخل مناسب للمساهمة في تغطية نفقات المكتب.

خامس عشر : عضوية مجلس الأمناء

١ - سبق أن قرر مجلس الأمناء في جلسة سابقة تحديد الحد الأدنى لاشتراك عضو مجلس الأمناء بمبلغ (٣٠٠) دولار أمريكي سنوياً ، وترك تحديد الحد الأعلى لأعضاء المجلس ، وقد حدد عدد غير قليل منهم اشتراكه السنوي بأكثر من ذلك.

٢ - هناك عدد من أعضاء مجلس الأمناء ممن لم يسددوا اشتراكهم السنوي لأكثر من ثلاث سنوات ، على الرغم من التذكيرات المتكررة لهم بشأن ذلك.

ولذلك تقترح اللجنة التنفيذية تعديل الفقرة السادسة من المادة الأولى من النظام الداخلي للمركز لتصبح كما يلي :

« ٦ - تنتهي عضوية مجلس الأمناء بالاستقالة ، أو إذا لم يحضر العضو ثلاث جلسات متتالية للمجلس (شطب من دون عذر مقبول ومُبلغ للمجلس) أو إذا لم يسدد اشتراكه السنوي لأكثر من ثلاث سنوات (الإضافة) ، أو بقرار من ثلثي أعضاء المجلس عن الحالات التي يرى فيها أن بقاء العضو أصبح مضرراً بأهداف المركز».

٣ - ترجو اللجنة التنفيذية مناقشة هذا الموضوع واتخاذ ما ترونه مناسباً بشأنه.

٤ - الاشتراك السنوي لعضوية مجلس الأمناء

أ - سبق أن حدد مجلس الأمناء الحد الأدنى لاشتراك عضو المجلس بمبلغ (٣٠٠) دولار سنوياً ، وأن يترك للأعضاء تحديد الحد الأعلى لاشتراكهم بحسب رغبتهم ، وهو ما تمّ فعلاً من قبل بعض أعضاء المجلس.

ب - ونظراً إلى زيادة عدد الكتب التي يصدرها المركز سنوياً ، والتي أصبحت في حدود (٥٠) كتاباً إضافة إلى مجلة المركز والمجلات الجديدة التي ستصدر عنه بالتعاون مع بعض الجمعيات المهنية العربية ، وما تكلفه أجور البريد لإرسال هذه المطبوعات إلى أعضاء المجلس خارج لبنان بشكل خاص والتي تبلغ حوالى (٣٥٠)

دولاراً سنوياً. لذلك ، فقد ترون زيادة الحد الأدنى للاشتراك السنوي لأعضاء المجلس بمبلغ (٥٠٠) دولار أمريكي سنوياً بدلاً من (٣٠٠) دولار كما هو في الوقت الحاضر.

ترجو اللجنة التنفيذية مناقشة هذا الموضوع واتخاذ ما ترونه مناسباً حوله.

سادس عشر : خاتمة

تأمل اللجنة التنفيذية أن تكون قد استطاعت أن تضع أمام مجلس الأمناء صورة واضحة وموضوعية عن نشاط المركز خلال عام ٢٠٠٦ والنشاط المتوقع خلال عام ٢٠٠٧ ، وتأمل اللجنة التنفيذية من الأخوة أعضاء مجلس الأمناء أن يولوا المركز وأوضاعه بعض اهتمامهم وجهودهم والتي من دونها يصعب تصور استمرار المركز في نشاطه بالشكل الذي نتطلع إليه جميعاً.

فهرس

- أ -

- أبو المجد، أحمد كمال: ١٥٤
- أبو النجا، شيرين: ١٦٣
- الاتحاد الأوروبي: ٣٩، ٧٣، ١٣٤، ٣٦٢، ٣٦٠
- اتحاد المغرب العربي: ٢٩-٣١
- اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ٣١، ٣٥، ٣٨
- اتفاقية ١٩٧٥ (العراق/إيران): ٢٦
- الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ٢٧٣، ١١٤
- الأحادية القطبية: ٣٤
- الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ١٢، ٢٤، ٣٥-٣٧، ٧٦، ٨٠، ١٠٤-١٠٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٣-١٥٤، ١٧٠، ٣٦٩
- أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٣٩، ٨٠، ٣١٨
- أحمد، أحمد يوسف: ١١-١٢، ٢٣، ٢٨٣، ٣١١، ٣٢٧، ٣٤٢، ٣٥٨
- آل مراد، مراد رشيد: ٣٨١
- أبا الخيل، محمد: ٣٨١
- إبراهيم، سعد الدين: ١٦٩، ٢٥٥، ٢٥٨، ٣٢٥، ٣٦٣
- الإبراهيمي، الأخضر: ٢٨١، ٢٨٤
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٥٧-٥٨، ٦٢-٦٣، ٧٩، ٨٤، ١٦٨
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: ١٠٢، ١٦١، ١٦٨، ٢١٧، ٢٨٩
- ابن سهل، أبو سعد العلاء: ٢١٧
- ابن الهيثم، أبو علي محمد بن الحسن: ٢١٧
- أبو حجيلي، فادي: ١٢٩، ١٦٨
- أبو ستة، سلمان: ٢٠٩
- أبو سيف، صلاح: ٣٧١
- أبو عز الدين، حليم: ٢٤٩
- أبو عيسى، فاروق: ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٤-٢٦٦

- أحمد، جمال: ٢٨١
- أحمد، نازلي معوض: ١٦٣
- إدريس، سهيل: ٢٨٤، ٢٨١
- الأرسوزي، زكي: ٥٠
- الإرهاب: ٣٩، ١٧٤، ٢٣٠
- الاستعمار الفرنسي: ٦٧، ٧٠
- الاستقلال القومي: ١٨، ٤٦، ٥٣، ١٥٥، ١٩٤-١٩٥، ٢٨٧، ٢٩٩
- الاستقلال الوطني: ١٨، ٤٦، ٥٣، ١٥٥، ١٩٤-١٩٥، ٢٦٨، ٢٨٧، ٢٩٩
- أسعار النفط: ٤١
- الإسلام: ١٦، ١٩، ٤٣، ٤٧-٤٩، ٥١، ٥٦-٥٨، ٦٨-٦٩، ٧١-٧٣، ٧٥-٧٦، ٧٨، ٨٠، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٥، ١٥١-١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٨٨-١٨٩، ١٩٦، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٧، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٨٤، ٣٠١
- الإسلام السياسي: ٤٣، ٥٧، ٧٦
- أسواق العمل: ٢٥٤
- الاشتراكية: ٥٠، ٥٧، ١٥٠
- الاشتراكية الإسلامية: ٥٧
- الاشتراكية العربية: ٥٧
- الأشرم، محمود: ٣٤٥
- إشكالية التبعية: ٢٦٨
- الأصالة والمعاصرة: ٤٩، ٥١، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨
- الأطرش، محمد: ١٩٤
- أفاية، محمد نور الدين: ١٢٩، ١٥٥، ١٦٧
- الاقتصاد العربي: ٤٧، ٢٥٧، ٢٩٦-٢٩٧
- الأقليات الدينية: ٧٥، ٢٦٩
- أكمير، عبد الواحد: ٣٥٢
- الإمبريالية: ٢٢٦، ٢٧٨
- الأمم المتحدة: ٣٦، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٠٣
- الجمعية العامة: ٣٦
- مجلس الأمن الدولي: ٣٦-٣٧، ٩٧، ١١٩، ١٣١-١٣٣، ١٦٤، ٢٨٣، ٢٨٥-٢٨٦، ٢٩٧، ٣٠٢
- القرار رقم (١٤٨٣): ٣٧
- الأمن الاقتصادي القومي العربي: ١٩
- الأمن الغذائي: ١٥٧
- الأمن القومي العربي: ٣٣، ٣٧، ٤١
- الأمية: ١٩، ٢٦، ٤٧، ٥٦-٥٧، ٧٢، ٧٥-٧٨، ٨٠، ١٢٤، ١٣٣، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦-١٥٧، ١٦٦، ١٧١، ١٨٥، ١٨٧-١٨٨، ٢٠٠-٢٠٢، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٧١
- انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي (٢٠٠٦): ٤٠
- انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٣٥
- الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ٣١

البيطار، نديم: ١٤٣، ١٥٤، ٢٨١-
٢٨٢
بيلز، أليسون: ٣١٦

الأهواني، عبد العزيز: ٢٨١-٢٨٢
أوتاوي، مارينا: ٣٢٣

- ب -

باروت، محمد جمال: ١٢٩، ١٤٩،
١٥٤، ١٦٧

باريتو، فلوريدو: ٦٢

بحك، باسيل يوسف: ٣٥٣

بركات، حليم: ٦٢، ٦٥، ١٤٧،
٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٦

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(UNDP): ٣١٣

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٣١٣

بشارة، عزمي: ٣٢٢، ٣٥٨، ٣٦٠

بشور، معن: ٣٥٨

بلقزيز، عبد الإله: ١٢٩-١٣١،

١٤١، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٣-١٦٤،

١٦٧، ١٨٦، ١٩٠، ٢٧٣، ٢٨٣،

٣٢٤، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥١-٣٥٢،

٣٦٣، ٣٨٢

بليكس، هانز: ٣١٦

بهاء الدين، أحمد: ٢٨١

بورقية، الحبيب: ٦٧، ٧١

بوش (الابن)، جورج: ٤٢

بوقمرة، محمد هشام: ٦٨

بولك، وليام: ٣٥٢

بومدين، هوارى: ٦٧، ٦٩-٧١

بيات، فاضل: ٣٤٥

بيضون، عزة: ١٦٣

- ت -

التجدد الحضاري: ١٨، ٤٦، ٥٣،
١٥٥-١٥٦، ١٩٤، ٢٤٣، ٢٨٧،
٢٩٩

التدخل السوفياتي في أفغانستان
(١٩٧٩): ٢٨

التراي، حسن: ١٥٤

التطبيع مع إسرائيل: ١٤٢، ١٧٢

التعددية السياسية: ١٥٢

تعريب التعليم: ٦٧-٦٨، ٧٠-٧١

تعريب العلوم: ٢٤٠

التعليم الابتدائي: ٦٩

التعليم الثانوي: ٦٩

تعليم المرأة: ٥٨-٥٩

تقانة الحاسوب: ١١٠

التكريتي، بشينة: ١٦٣

التل، سهير سلطي: ١٦٣

التنمية الاقتصادية الاجتماعية: ٢٧٨

التنمية البشرية: ١٦٧، ١٩٨، ٢٢٥

التنمية العربية: ٨٠، ١٦٦، ١٩٥،

٢٠٥، ٢٩٧

التنمية المستدامة: ٢٤٣

التنمية المستقلة: ١٨-١٩، ٤٦، ٥٣،

١٥٥-١٥٦، ١٩٤-١٩٥، ٢٦٥،

٢٦٨، ٢٨٧، ٢٩٥-٢٩٦، ٢٩٩

جامعة الأمم المتحدة في طوكيو: ٢٢٣،

٣١٢

جامعة الدول العربية: ١٩، ٢٤-٢٥،

٢٧-٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٦-٣٨،

٧٣، ٨٧-٨٨، ١٣٤، ١٧٢،

٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٩-٢٣٠،

٢٥٠، ٢٨٣، ٣٠٦-٣٠٧

- مجلس الجامعة: ٣٣

- الميثاق: ١٩

جامعة صنعاء: ٢٨٤، ٣١٠

جامعة قطر: ٣١١

جامعة نواكشوط: ٣١٠-٣١١

جائزة جمال عبد الناصر: ٣٧٥

جائزة عبد الله الطريقي: ٣٧٦

جرجس، فواز: ٧٩، ٣٦١

جمعة، سلوى شعراوي: ١٦٢

الجمعية العربية لعلم الاجتماع: ١٣٤،

٢٩٩، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٧

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:

١٣٤، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٧،

٣٤١

الجمعية العربية للعلوم السياسية:

١٣٤، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٢٧،

٣٧٨

الجمعية الفلسفية المصرية: ٣٢٥، ٣٤٤

الجمال، مایسة: ١٦٢

الجمال، يحيى: ١٦٥

الجواهري، محمد مهدي: ٢٤١

الجيوسي، سلمى الخضراء: ١٦٢

تولستوي، ليو: ١٥٠

التيار الإسلامي: ١٥٢، ١٩٦

التيار القومي: ١٥٢، ١٩٦

التير، مصطفى: ٣٨٠

- ث -

الثقافة الأساسية: ٢٦٩

ثقافة البدو: ٢٦٩

الثقافة السياسية: ١٨١

الثقافة العربية: ٤٧، ٧٥، ٩١، ١٠١،

١٧٤، ١٨٤-١٨٦، ٢١٤، ٢١٧،

٢٢٨، ٣٦٣

الثقافة العربية الإسلامية: ٧٥، ٢١٧

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر):

٥٦

الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩):

٢٦، ٥٧

الثورة الجزائرية: ٦٩، ٣٦٩

الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١٥١

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٤٧، ٧٩،

١٠٢، ١٣٧-١٣٨، ١٦٨، ١٧٨،

١٩٠، ٢٤١، ٣٢٧، ٣٤٢-٣٤٣،

٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٥٨

الجادر، أديب: ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٢

الجادر جي، رفعة: ٣٥٠

الجامعة الأردنية: ٢٨٣، ٣١٠

جامعة إكستر: ١٧٠، ٣١٤

جامعة الإمارات العربية المتحدة: ٣١٠

- ح -

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣):

٢٣، ٢٥، ٤١، ٢٥٩

حركة حماس (فلسطين): ٥٧

الحركة الصهيونية: ١٠٤

حركة القوميين العرب: ٥٠

الحريات العامة: ٣٧٠

الحريات الفردية: ٣٧٠

حرية التعبير: ٣٧١-٣٧٢

حرية الرأي: ١٧

حزب الله (لبنان): ٤٠-٤١

حزب البعث العربي الاشتراكي: ٥٠،

٥٣، ٥٧، ١٥٠

حزب البعث العربي الاشتراكي

(سوريا): ٥٧

حزب البعث العربي الاشتراكي

(العراق): ٥٧

الحسن الثاني (ملك المغرب): ٧١،

١٢٩، ٢٨٣

حسيب، خير الدين: ١١١، ١٢٩-

١٣٠، ١٣٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤،

١٦٤، ١٦٩، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٣،

٢٣٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٨١، ٢٨٣،

٣٠٢، ٣٠٥، ٣٥١، ٣٧٨، ٣٨٢

حسين، طه: ٢٤١

الحسيني، أمين: ٣٧٠

حشاد، فرحات: ٣٧٠

الحص، سليم: ٢٣٣، ٢٨٦، ٣٠٣

الحصري، ساطع: ٥٠، ١٠٢، ١٤٣،

١٥٦، ١٧٨، ٢٤٩، ٢٩٤

الحاج، ماجد: ٣٤٣، ٣٤٦

الحارثي، محمد: ٣٤٦، ٣٨٢

حافظ، زياد: ٣٥٨

الحافظ، ياسين: ١٠١

حامد، رؤوف عباس: ٣٤٥

الحبابي، فاطمة: ١٦٣

الحداثة السياسية في الوطن العربي: ١٤٠

الحداثة الفكرية في الوطن العربي: ١٤٠

الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦):

١٢، ١٧، ٢٤، ٣٩-٤١، ٤٣،

١٠٤، ١١٤، ٣٢٧، ٣٣٧

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق

(٢٠٠٣): ٢٤، ٣٥، ٨٣، ١١١،

١١٤، ٢٩٢، ٣٦٩

الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٢،

٢٣، ١١٤، ١٣٠، ١٣٣، ١٥٦،

١٩٤، ٢٧٣

حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٣٠-

٣٥، ٤٢، ١٠٤-١٠٥، ٢٠٠،

٢٠٥

حرب السويس (١٩٥٦): ٨٣

الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ -

١٩٨٨): ٢٨، ٤٢، ١٣١

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨):

٨٣، ٢٥٩

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧):

٤٩-٥٠، ٥٦-٥٧، ٨٣، ٢٠٥،

٢٥٨-٢٥٩، ٢٧٧

الحضارة الإيرانية: ٢٥٣

الحضارة العربية: ٢٥٣

الحضارة العربية - الإسلامية: ٧٩،

١٧١، ٢١٧

حقوق الإنسان: ١٦، ٤٧-٤٨، ٥٠،

١٠٦، ١٣٤، ١٣٧، ١٦٠، ١٦٢،

١٦٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٧٦،

٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٧-٢٩٩، ٣٧٠،

٣٧٦-٣٧٥

الحكم الصالح: ٣٠٣

حلف بغداد (١٩٥٥): ٣٨، ٣٢،

الخلو، كرم: ٣٥٢

حماد، مجدي: ٣٠٢

حمادة، عبد المحسن: ٣٨١

حمادي، سعدون: ١٠٢، ٢٨١، ٢٨٣،

٣٢٢، ٣٤٣، ٣٤٨

الحمارنة، مصطفى: ٣٢٥، ٣٤٤، ٣٦٣

الحمد، عبد اللطيف: ٢٨١-٢٨٢

حمزاوي، عمرو: ٣٢٢، ٣٦٠

حنفي، حسن: ٣٤٤

الحوار القومي الإسلامي: ٢١٠

الحوث، شفيق: ٢٠٨

حيدر، بادية: ١٢٩، ١٦٢

- خ -

خالد بن تركي: ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٧٥،

٣٨١

الخالدي، وليد: ٢٨١-٢٨٢

الخطاب القومي التجانسي: ١٤٨

خلاف، حسين: ٢٩٧

الخلافات العربية - العربية: ٢٦، ٢٠١

خلف، منى: ١٦٣

الخولي، أسامة: ٣٠٢

الخولي، محمد: ١٣١

خياط، مريانا: ١٦٣

- د -

دار الحكمة (بغداد): ٢٤٢

دار نشر أي. بي. تورييس: ٣١٦، ٣٢٧

دار نشر بلوتو برس: ٣٢٧

دار نشر روتلدج: ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢١،

٣٣٩، ٣٢٧

الداعوق، بشير: ٨٧، ١٢٩، ٢٨١،

٢٨٣

الدجاني، أحمد صدقي: ١٣٢، ١٦٥،

٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٨

الدجاني، برهان: ١٣٢، ٢٨١، ٢٩٦-

٢٩٧، ٣٣١، ٣٧٥

دراج، فيصل: ٣٤٥

دروزة، محمد عزة: ٥٠، ١٤٣، ١٥٦،

٢١٧

درويش، محمود: ٢٠٤

الدعيمي، محمد: ٣٤٢، ٣٤٧

دمشقية، نهاد خليل: ١٦٢

دودج، توي: ٣٢٢، ٣٥٩

الدوري، عبد العزيز: ١٠١، ١٥٩،

١٦٢، ١٦٩، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣١٣،

٣٥٠، ٣٤٣

دول إعلان دمشق: ٣٣-٣٤

- ز -

زحلان، أنطوان: ١٢٩، ١٣١، ١٤٧،

١٥٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٨

زريق، قسطنطين: ٥٠، ٥٧، ١٠٢،

١٤٣، ١٥٦، ١٧٨، ٢١٧، ٢٤٩،

٣٠٩

زريق، هدى: ١٤٨

زهران، جمال: ٣٥٣

زيارة أنور السادات إلى القدس

(١٩٧٧): ٢٣، ٢٥

زيان، محمد: ٣٨١

الزبيدي، مفيد: ١٨٦

زين العابدين، هالة: ١٥، ١٠٩،

١٢٩، ١٣٨

الديمقراطية: ١٨-١٩، ٣١، ٣٨-

٣٩، ٤٦-٤٧، ٤٩-٥١، ٥٣-

٥٤، ٧٧-٧٨، ٨٠، ٩٩، ١٠٥-

١٠٦، ١٣٧، ١٤٤-١٤٥، ١٥٠-

١٥٢، ١٥٥-١٥٧، ١٦٤، ١٦٧،

١٨١، ١٩٤-١٩٥، ٢١٧، ٢١٩،

٢٢١-٢٢٢، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٥٣،

٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٨٣،

٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٧-٣٠٠، ٣١٧،

٣٧٦-٣٥٧

الديمقراطية الاجتماعية: ٥١

الديمقراطية السياسية: ٥١

الديوه جي، عبد الإله: ٣٠٢

- ذ -

الذوايدي، محمود: ١٣، ٥٥

- س -

السادات، أنور: ١٤، ٢٣، ٢٥، ٢٧-

٢٨، ٣٣، ٨٨، ١٥٢، ٣٧٠

ساعف، عبد الله: ١٢٩، ١٥٢،

١٦١، ١٦٥

السامرائي، دريد محمود: ٣٤٣، ٣٤٧

سبونيك، هانز: ٣١٦

سحاب، إلياس: ٨٩

سعد، حسين: ٣٥٤

سعد الدين، إبراهيم: ٢٤٧

السعداوي، نوال: ١٦٣

سعدي، محمد: ٣٤٣، ٣٤٩

سعودي، هالة أبو بكر: ١٦٢

سلطان القاسمي: ١٣١

- ر -

رابكن، ياكوف م.: ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٨٢

راشد، رشدي: ٢١٧، ٣١٤

رايس، كوندوليزا: ٤١

الربيعي، فاضل: ٣٤٥

رحمة، منى: ١٦٢

رشيد، عبد الوهاب حميد: ٣٤٩

رضا، محمد جواد: ١٦٩، ٢٤١،

٣٤٣-٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٤

روبرت الثالث، هنري إم.: ٣٤٢

روسو، جان جاك: ١٥١

رياض، محمود: ٨٧

صايغ، يوسف: ٢٨١-٢٨٢، ٢٩٥،
٣٧٦

الصباح، سعاد: ٢٠٤

الصحوة الإسلامية: ٥٦-٥٧

الصراع العربي - الإسرائيلي: ٢٧، ٣٣-

٣٥، ٤١، ٤٧، ١٣٧، ١٦٦،

١٩٥، ٢٠١-٢٠٢، ٢٦٦، ٣٦٩

صلاح، هدى عبد العزيز: ١٦٢

صندوق الأوبك: ٣٠٩

صندوق دعم الموارد المالية لمركز دراسات

الوحدة العربية: ٣٢٩، ٣٨٣-

٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٩

الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

٣١٢

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

والاجتماعي: ٢٨٢، ٣٠٧

الصندوق القومي العربي: ٣٨٧، ٣٩٠

صندوق النقد العربي: ٣٠٧

الصهيونية: ١٨، ١٠٤، ٢٣٦

- ض -

ضاهر، مسعود: ١٢٩، ١٦١

ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية

في تونس (١٩٨٥): ٢٦

- ط -

الطريقي، عبد الله: ١٠٢، ١٣٢،

٢٨١-٢٨٢، ٢٩٤-٢٩٦، ٢٩٨

طلال بن عبد العزيز (الأمير): ٣٢٨،

٣٣٢، ٣٧٩

سليم، رضوان: ٣٤٣، ٣٤٦

سليم، مريم: ١٦٣

السوق العربية المشتركة: ١٧٢

سويد، ياسين: ٣٥٦

السويدي، أحمد: ٢٨١

سيف الدولة، عصمت: ١٤٣

سيل، باتريك: ١٧٠

السينما العربية: ٣٢٣، ٣٦٨-٣٧٣

- ش -

الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى:

١٦٨

الشافعي، زكي: ٢٩٧

الشماسي، ميثاء: ١٦٣

الشباب العربي: ١٠٦، ١٩٩، ٢٥٤

شرابي، هشام: ١٤٧

شرف، ليل: ٣٣١

شرف الدين، فهمية: ١٦٣

الشريف، حسن: ٣٠٢

شعبان، عبد الحسين: ٣٨٠

الشفافية: ٣٠٣

شقيير، لبيب: ١٦٥، ٢٩٧

الشقييري، أحمد: ١٠٢

الشقييري، إياد: ٣٨٢

الشليبي، سهيلا سليمان: ٣٤٩

الشيخ، نورهان: ١٦٣، ٣٦١

- ص -

صايغ، أنيس: ١٤، ٨٧

- ع -

- عبد الله، ثناء فؤاد: ١٦٣
عبد الله، حسين: ٣٥٥
عبد الله، عبد الخالق: ٢٠٥
عبد الباقي، أحمد: ٧٩
عبد الدائم، عبد الله: ١٦٥، ١٦٩،
٢١٠، ٢٨٢-٢٨١
عبد الرحمن، أسعد: ٢٣٩
عبد الرحيم، حافظ: ٣٥٠، ٣٤٤
عبد الفضيل، محمود: ٦٣-٦٦، ٧٨
عبد اللطيف، كمال: ١٢٩، ١٣٩،
١٤٨، ١٥٤، ١٦١، ١٦٣، ١٦٨،
١٧١، ١٧٣
عبد الناصر، جمال: ٤٧-٤٨، ٥٠،
٥٦-٥٧، ١٠١، ١٣٢، ١٤٣،
١٧١، ٢٠٤، ٢٩٢-٢٩٤، ٢٩٨،
٣١٤، ٣٧٠، ٣٧٤
العتيبة، مانع: ٢٨١-٢٨٢
العجلان، حامد الحمود: ٣٨٠
العجمي، ظافر محمد: ٣٤٣، ٣٤٨
العدالة الاجتماعية: ١٨، ٤٦، ٥٣،
٨١، ١٥٢، ١٥٥-١٥٦، ١٩٤-
١٩٥، ٢٦٨، ٢٨٧، ٢٩٩
العراق
- مجلس الحكم الانتقالي: ٣٧-٣٨
العرضي، مؤيد الدين: ٢١٧
عرفات، ياسر: ٣٧٠
العروبة: ٤٩، ٥١، ١٣٧، ١٥٠-
١٥٢، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٤٢
- العصبية الثقافية: ٨٣-٨٤
عصر الإنترنت: ١١٠
العطار، محمد سعيد: ٢٨١-٢٨٢
العظمة، عزيز: ٧٩
عفلق، ميشيل: ٥٠، ٥٧
العقد الاجتماعي: ١٥١
العقول العربية المهاجرة: ٢٥٤
العلاقات العراقية - الكويتية: ٣٥
العلاقات العربية - الأوروبية: ٣٦٧
العلاقات العربية - الإيرانية: ١٤٦،
٢٥٣، ٣٦٧
العلاقات العربية - التركية: ١٤٦، ٣٦٧
العلاقات العربية - الروسية: ٣٦٧
العلاقات العربية - الصينية: ٣٦٧
العلاقات العربية - العربية: ١٢، ٣٥
العلاقات العربية مع جمهوريات آسيا
الوسطى: ٣٦٧
العلاقات المصرية - العربية: ٢٧-٢٨،
٤١-٤٢
العلواني، طه جابر: ٢٥٠
علوش، ناجي: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤
علي، حيدر إبراهيم: ٣١٧
عماد، عبد الغني: ١٢-١٣، ٤٥،
٣٤٢، ٣٤٧
العمالة العربية: ٢٥٤
العمل العربي المشترك: ١٨، ٨٨،
١٧٨، ٢٧٧
العولمة: ٤٧، ٥٠، ٨٠، ١٣٧، ١٤٦،
١٧٢، ١٩٦، ١٩٨، ٢١٥، ٢٢٦،
٢٣٦

عويضة، جورج سليمان: ٣٨٥،
٣٨٨
العيني، محسن أحمد: ٢٣٤

- غ -

غِدْنَز، أنتوني: ٣٤٣
غليون، برهان: ٢٥٥، ٢٦٢، ٢٦٦-
٢٦٧
غوقة، عبد القادر: ٢٨١-٢٨٣،
٣٣٢، ٣٣٦، ٣٧٧، ٣٨١

- ف -

فارس، نبيه أمين: ١٠٢
الفالح، متروك: ١٢٩، ١٣٦-١٣٧،
٢٨٤، ٣٨٢
فخرو، علي: ٢٨١-٢٨٣، ٣٣١-
٣٣٢، ٣٣٤
الفرانكوفونية: ١٦٨
فرجاني، نادر: ١٥١
الفرحان، حمد: ٢٣٦
فلسطين

- الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦):
٢٤

- حكومة حماس: ٢٤

فهد بن عبد العزيز آل سعود (ملك
السعودية): ٢٨
فولتير، فرانسوا ماري أرويه: ١٥١
فياض، منى: ١٦٣
فيبر، ماكس: ٦٢
الفيضي، باسل: ٣٧٩

الفيلاي، مصطفى: ٢١٦، ٢٨٤،
٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٤٩،
٣٨٠، ٣٨٢

- ق -

القادري، نهوند: ١٦٣
قاسم، رياض: ٢٥٢
قاسم، فاطمة: ١٦٣
قاسمية، خيرية: ١٦٣، ٣٤٨
قاعة «جمال عبد الناصر للمعلوماتية»
(جامعة نواكشوط): ٢٩٤، ٣١١
قزيبها، وليد: ٨٩
القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي
العراقي (١٩٨١): ٢٦
القضية الأمازيغية: ١٦٨
قضية التعريب: ٦٦، ٦٨-٧٢
القضية العراقية: ٤٧
القضية الفلسطينية: ٤٧، ٩٨-٩٩،
١٠٤، ١٤٥، ٢٠٩، ٢١٤-٢١٥،
٢٤٠، ٢٨٩، ٢٩٧-٢٩٨، ٣٢١،
٣٣١، ٣٣٨، ٣٦٩، ٣٧٦
قضية اللاجئين: ١٠٤
القطاع الخاص: ١٩
القطاع العام: ١٩
القطامي، جاسم: ١٩٨، ٢٨١،
٢٨٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٢٨، ٣٣٠،
٣٣٢، ٣٧٤-٣٧٦، ٣٨٠
القطامي، الحميضي: ٣٨٢
قطان، عبد المحسن: ٢٨١-٢٨٣، ٢٩٧،
٣٢٨، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٧٥، ٣٨١

القطبية الثنائية: ٣٤

قهوجي، حميد: ١٢٩

القومية العربية: ١٩، ٤٨، ٥٠، ٥٢،

٥٧، ٧٦، ١٤٥، ١٥١، ١٦٢،

١٨٦، ١٩٦، ٢١٠-٢١١، ٢١٥،

٢١٧، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٢٧-٢٢٨،

٢٥٠-٢٥١، ٢٦٠، ٢٩٣

القوهي، أبو سهل ويحيى بن رستم: ٢١٧

- ك -

كاتبي، غيداء خزنة: ١٦٢

كافكا، فرانز: ٢١٩

كرسي برهان الدجاني للتنمية العربية:

٣٧٥

كرسي جاسم القطامي لدراسات

الديمقراطية وحقوق الإنسان:

٣٣١، ٣٧٦

كرسي جمال عبد الناصر للفكر القومي:

٣٣١، ٣٧٦

كرسي عبد الله الطريقي للنفط: ٣٣١،

٣٧٦، ٣٩٢

كرسي عبد المحسن قطان للقضية

الفلسطينية: ٣٣١، ٣٧٦، ٣٩٢

كرم، سمير: ٩، ١٢٩، ١٣٥

كسروان، ربيع: ١٥، ١١٥، ١٢٩،

١٣٧، ١٦٧

كمال، محمد مصطفى: ٣٦١

كنعان، طاهر: ٢٨١-٢٨٣

الكواري، علي خليفة: ٧٩، ٢٨٣،

٣٥٥

الكواكبي، عبد الرحمن: ١٠٢، ١٦٨

الكويت

- الإدارة المركزية للإحصاء: ٣٠٦،

٣١٠

- الأمانة العامة للأوقاف: ٣٠٩

- تعليق الدستور (١٩٧٦): ١٣١

الكيخيا، منصور: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤

- ل -

لبيب، الطاهر: ١٢٩، ١٤٧، ١٦٠،

٢٨٣، ٣٠٣

لجنة أصدقاء مركز دراسات الوحدة

العربية (٢٠٠٣): ١٨٧

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

آسيا (الاسكوا): ٣١٢

اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة

العربية: ٨٧-٨٨، ٩٧، ١٣٢،

١٣٧، ١٦٤، ٢٦١، ٢٨٥-٢٨٦،

٢٨٨، ٣١٧، ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٧،

٣٢٩، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٤-

٣٤٦، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٩٥

اللمسي، الحبيب: ٣٨٠

- م -

ماركس، كارل: ٦١، ١٦١

الماركسية: ٦٤، ١٥٦

ماكغفرن، جورج: ٣٥٢

مالكي، أحمد: ١٢٩، ١٤١، ١٦٥،

٢٤٢

المأمون (الخليفة): ٢٤٢

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية:
٣٠٠

المجمع العلمي العراقي: ٣١٢
المجموعة الأوروبية: ٢٢٣، ٢٢٠
محافظة، علي: ٢٨٣، ٣٢٣، ٣٦١
محفوظ، نجيب: ٣٧١
محمد، زينب عبد العظيم: ١٦٢
محمد علي الكبير (والي مصر): ٣٧٠
المختار، عمر: ٣٧٠
المرأة العربية الحضرية: ٥٩
مراد، عبد الرحيم: ٢٠٢
مراياني، محمد: ٣٠٢
مركز البحوث العلمية والدراسات
الاستراتيجية حول الشرق الأوسط
(طهران): ٣١٥
مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة
الأردنية): ٣٢٥
مركز الدراسات الدولية (أوكرانيا):
٣١٥
مركز الدراسات السودانية: ٣١٧
مركز الدراسات العربية والإسلامية
(جامعة إكستر): ٣١٥
المركز الصومالي للبحوث والتوثيق:
٣١٧
المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل
(القاهرة): ٢٨٣، ٣١١، ٣٢٧
٣٧٩
مسألة التحرر/الاستقلال اللغوي
الثقافي: ٦٨

مبارك، حسني: ٢٣٦
مبدأ الاستقلالية: ٢٠٣، ٢٤٤
مبدأ التعددية: ١٩٣، ٢١٣، ٢٢٩،
٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٥٢
مبدأ حق تقرير المصير: ٥٠
مبدأ الخبز مع الكرامة: ١٣٣، ٢٧٤،
٣٢٠
مبدأ الشفافية: ١٣، ٦٩، ٧٧، ٩٣،
١٠٣، ١٥٨، ١٦٧، ١٨٦، ١٩٢،
١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٨،
٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٨،
٢٥١، ٢٥٣، ٢٧٦
المجتمع المدني: ٩٩، ١٣٣، ١٥٠،
١٥٤، ١٥٧، ١٦٧، ١٧١، ١٨٩،
١٩٦، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٧، ٢١٩-
٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٣،
٢٧٦، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٣
المجتمع المدني العربي: ١٦٧، ١٨٩،
١٩٦
مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة
العربية: ٩٧، ١١٩، ١٣١-١٣٣،
١٦٤، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٥-٢٨٦،
٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٩-
٣٢٠، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣٢-٣٣٣،
٣٣٦، ٣٣٨، ٣٦٠، ٣٧٤-٣٧٦،
٣٨٣، ٣٨٥-٣٨٧، ٣٩٠-٣٩٤
٣٩٥-٣٩٤
مجلس التعاون العربي: ٢٩-٣١
مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
١٩، ٢٨-٣١، ٣٣

- مسعد، نيفين: ١٦٢، ٢٨٤، ٣٢٤، ٣٥٨، ٣٦١-٣٦٢
- المسيحية العربية: ٥١
- المشاركة السياسية: ٩٩
- مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ١٧، ٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٩، ٢١٠، ٣٠٧، ٣١٢-٣١٣
- مشروع أيزنهاور (١٩٥٧): ٣٨
- مشروع التعريب في المجتمع التونسي: ٦٨
- المشروع الحضاري النهضة العربي: ١٧، ١٩، ٤٦، ٤٨-٤٩، ٥٣-٥٤، ١٠١، ١٣٣، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٧، ١٨٤-١٨٥، ١٩٤-١٩٥، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩٩
- مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٣٨-٣٩
- المشروع الشرق أوسطي: ٣٨، ٣٩، ١٤٦، ١٧٢، ١٩٥
- مشروع المستقبلات العربية البديلة: ٣١٢
- مشروع ندوة «الحوار الفكري القومية - الإسلامي»: ٣٢٣، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٧٩
- مشروع ندوة «الدور النهضوي للسينما العربية»: ٣٦٨، ٣٦٥
- مشكلة جنوب السودان: ٢٧٠
- مصر - جهاز تنظيم الأسرة: ٣٠٦، ٣١٠
- مصطفى، نادية محمود: ١٦٣
- مطر، جميل: ٢٥٥، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣١١، ٣٢٧، ٣٧٩
- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ٢٥، ٤٢، ٤٩
- المعهد الإيطالي للشؤون الدولية (روما): ٣١٤
- معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة): ٢٨٣، ٢٩٤، ٣١١-٣١٢، ٣٢٧، ٣٧٩
- معهد الدراسات السياسية والدولية بطهران: ٣١٥
- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI): ١٠٣، ٣١٥-٣١٦، ٣٢٧، ٣٥١، ٣٧٩، ٣٨٢
- المعهد السويدي بالإسكندرية: ١٠٣، ٣١٥-٣١٧، ٣٢٧، ٣٥١، ٣٧٩، ٣٨٢
- معهد العالم العربي (باريس): ٣١٣
- المعهد العالمي للفكر الإسلامي: ٢٥١
- المعهد العربي للتخطيط (الكويت): ٣٠٩
- المعهد الملكي للشؤون الدولية (لندن): ٣١٤، ٣٢٧، ٣٧٩
- معوض، جلال عبد الله: ٣٦١
- مغيزل، جوزيف: ٢٨١
- مغيزل، فادي: ٣٣٤
- مفهوم العروبة: ١٥١، ٢٤٢
- المقاومة الثقافية: ٣٧٢

- المقاومة العراقية : ٣٧-٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٣٦٩
- منظمة العمل العربية : ٣٠٦ ، ٣٠٩
- مؤتمر «الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي : مقاربات نظرية» (١ : ١٩٨٩ : القاهرة) : ٣١٢
- مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا (٣ : ١٩٩٩ : لندن) : ٣١٤
- المؤتمر الدولي للبيئة «إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال ، حال البيئة في العالم ١٩٧٢-١٩٩٢» : ٣١٣
- المؤتمر الفلسفي العربي (١ : ١٩٨٣ : عمان) : ٣١٠
- (٢ : ١٩٨٧ : عمان) : ٣١٠
- مؤتمر القمة العربية (١٩٦٧ : الخرطوم) : ٢٣
- (١٩٨١ : فاس) : ٢٧
- (١٩٨٢ : فاس) : ٢٧-٢٨
- (١٩٨٧ : عمان) : ٢٧
- (١٩٨٨ : الجزائر) : ٣١
- (١٩٨٩ : الدار البيضاء) : ٢٧
- (قمة الأقصى) (٢٠٠٠ : القاهرة) : ٣٥
- (٢٠٠١ : عمان) : ٣٥
- (١٤ : ٢٠٠٢ : بيروت) : ٣٥-٣٦
- (٢٠٠٣ : شرم الشيخ) : ٣٦
- المؤتمر القومي - الإسلامي : ١٦ ، ١٥٦ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٣٧
- المؤتمر القومي العربي : ١٦ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٣٧
- المقاومة الفلسطينية : ٣٣ ، ٤٠ ، ٢٠٢
- المقاومة في لبنان : ٢٤ ، ٤٠
- مكننة المعلومات : ١٣٨
- المنتدى الثقافي الاجتماعي في البقاع - لبنان : ٣٧٧ ، ٣٨١
- منتدى العالم الثالث (القاهرة) : ٢٢٤
- منتدى الفكر العربي (الأردن) : ٣١٢
- المنجد ، منى : ١٦٣
- منصور ، فوزي : ٢٢٦
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) : ٣٠٨
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) : ٢٢٣ ، ٢٥٥ ، ٢٨٢-٢٨٤ ، ٣١٣
- منظمة التحرير الفلسطينية : ٢٦ ، ٣١ ، ٨٧ ، ٢٣٠
- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) : ٢٩٥ ، ٣٠٩
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان : ١٦ ، ١٣٤ ، ١٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) : ٣٠٨
- المنظمة العربية للترجمة : ١٦ ، ٨٢ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠-٣٠٣ ، ٣٢٠-٣٢١ ، ٣٣٣-٣٣٤ ، ٣٩١
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد : ١٦ ،

- ن -

- نادي جان مولان الفرنسي: ٢٢٠
نادي روما: ٣١٤
النادي العربي في بريطانيا: ٣١٤
نافعة، حسن: ١٢٩، ١٥٨، ١٦٦، ٣٥٨
نتنياهو، بنيامين: ٣٥
ندوة «احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً» (٢٠٠٤: بيروت): ١٥٤
ندوة «أحمد الشقيري - بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله» (٢٠٠٥: القاهرة): ٣١١
ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» (١٩٨٣: ليماسول): ٧٧، ١٤٥، ٢٩٨، ٣٤٠
ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي خلال العقود الثلاثة القادمة» (١٩٨٧: تونس): ٣٠٧-٣٠٨
ندوة «إنشاء مؤسسة عربية للترجمة» (١٩٩٨: بيروت): ٣٠٩-٣١٣
ندوة «تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة» (١٩٨١: بيروت): ٣١٠
ندوة «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي» (١٩٩٣: بيروت): ١٩٥
ندوة «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي» (١٩٨٤: القاهرة): ١٤٥
ندوة «تطوير العلاقات العربية - الإيرانية» (٢٠٠٢: طهران): ٣١٥
- مؤسسات برتين وودز: ٩، ١١، ١٤، ١٦، ١٨-١٩، ٢٤، ٣١، ٥٠، ٥٤، ٥٨-٥٩، ٧٧، ٧٩-٨٠، ٨٩-٩٠، ٩٦، ١١٦-١٢٠، ١٢٣، ١٣٢-١٣٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٩-١٥٠، ١٥٤-١٥٨، ١٦٢، ١٦٤-١٦٧، ١٧٠، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦-١٧٧، ١٨٠-١٨١، ١٨٥-١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٠-٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦-٢٠٨، ٢١٢-٢١٣، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩-٢٤١، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٢-٢٦٣، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٧-٣٠١
المؤسسة الثقافية العربية: ١٧٠، ٣٠٠، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٤٠-٣٤١، ٣٨١-٣٨٢، ٣٨٦-٣٨٧، ٣٨٩-٣٩٢، ٣٩٣
مؤسسة روكفلر: ١٧٢
مؤسسة عبد الحميد شومان: ٣٠٩
مؤسسة فورد: ١٧٢
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: ٣٢٢، ٣٦٠
موسكا، جايطانو: ٦٢
موصلي، أحمد: ٣٤٦
موضوع الطفل العربي: ٢٥٤
الميثاق القومي (١٩٧٨) (سوريا/العراق): ٢٧
الميلي، محمد: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤

الندوة العربية حول «الذات والآخر»
(١٩٩٦: تونس): ٣١٢

ندوة «العلاقات العربية - الإيرانية :
الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل»
(١٩٩٥: الدوحة): ٣١١، ٣١٥

ندوة «العلاقات العربية - التركية»
(١٩٩٣: بيروت): ١٤٦

ندوة «العمالة الأجنبية في أقطار الخليج
العربي» (١٩٨٣: الكويت): ٣٠٩

ندوة «الفساد والحكم الصالح في البلاد
العربية» (٢٠٠٤: بيروت): ١٣٤،
٣٠٣، ٣١٦

ندوة «القطاع العام والقطاع الخاص في
الوطن العربي» (١٩٩٠: القاهرة):
٣٠٨

ندوة «القومية العربية في الفكر
والممارسة» (١٩٧٩: بيروت):
١٤٥

ندوة «القومية العربية والإسلام»
(١٩٨٠: بيروت): ٢٦٠

ندوة «اللغة العربية والوعي القومي»
(١٩٨٣: بغداد): ٣١٢

ندوة «متطلبات التكامل الاقتصادي
العربي في المجال النقدي» (١٩٨٠:
أبو ظبي): ٣٠٧

ندوة «مستقبل الوطن العربي في القرن
الحادي والعشرين» (٢٠٠٧:
بيروت): ٢٧٦، ٣٢٣، ٣٦٥

ندوة «من أجل إصلاح الجامعة العربية»
(٢٠٠٣: بيروت): ١٣٤

ندوة «جامعة الدول العربية: الواقع
والطموح» (١٩٨٢: تونس):
٣٠٦-٣٠٧

ندوة «الحرب الإسرائيلية على لبنان :
التداعيات اللبنانية والإسرائيلية
وتأثيراتها العربية والإقليمية
والدولية» (٢٠٠٦: بيروت): ١٧،
٣٢٢، ٣٥٨

ندوة «الحوار القومي - الديني» (١٩٨٩:
القاهرة): ٧٨، ١٥٤، ١٩٦، ٣٢٣
ندوة «دور التعليم في الوحدة العربية»
(١٩٧٩: بغداد): ١٤٥

ندوة «دولة الرفاهية الاجتماعية»
(٢٠٠٥: الاسكندرية): ١٠٣،
٣١٦

الندوة الدولية حول «صورة الآخر»
(١٩٩٣: تونس): ٣١٢

ندوة «ديمقراطية من دون ديمقراطيين»:
٣١٤

ندوة «الدين في المجتمع العربي»
(١٩٨٩: القاهرة): ٣١٢

ندوة «ساطع الحصري: ثلاثون عاماً على
الرحيل» (١٩٩٩: القاهرة): ٣١١

ندوة «العرب وأفريقيا» (١٩٨٣:
عمان): ٣٠٦، ٣١٢

ندوة «العرب والعمولة» (١٩٩٧:
بيروت): ١٩٦

ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل :
احتمالات المستقبل» (١٩٩٩:
بيروت): ١٤٦

ندوة «نحو مشروع حضاري نهضوي
عربي» (٢٠٠١: فاس): ١٣٣،
١٥٧، ١٨٥، ١٨٧

ندوة «نظام الوقف والمجتمع المدني في
الوطن العربي» (٢٠٠١: بيروت):
٣١٠، ١٨٩

ندوة «الوحدة العربية: تجاربها
وتوقعاتها» (١٩٨٨: اليمن): ٣١٠

نشابة، هشام: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤

نصر، مارلين: ١٤٨، ١٦٣، ٣١٣

النظام الاقتصادي الحر: ٥٧

النظام الطبقي: ٦٠-٦١

النظام الطبقي الطائفي: ٦١

النظام الطبقي القانوني: ٦١

نظرية الطبقة الاجتماعية: ٦١

النفط العربي: ٢٧٠، ٢٩٥، ٢٩٧-
٢٩٨

نقل التكنولوجيا: ١٩، ٢٤٠

النمر، رفعت: ٣٨٠

نهر، فؤاد: ٣٦١

نور الدين، محمد: ١٢٩، ١٥٥،
٣٥٨، ١٦٧

- ه -

هاريجان، جين: ٣٢٢، ٣٥٩

هلال، علي الدين: ٢٥٥-٢٥٦،
٢٦٠-٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧،
٢٧٠

الهندي، هاني: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤

هنتغسون، يان: ٣١٦

هوليس، روزماري: ٣١٤، ٣٦١

هويدي، فهمي: ١٥٤

هيكل، محمد حسنين: ١٣٢، ٢٨٤،
٢٩٤، ٣٧٦

الهيمنة الثقافية: ٢٢٩

- و -

الوحدة الثقافية: ٧٢-٧٤

الوحدة السياسية: ٧٤

الوحدة العربية: ١١، ١٣، ١٧-١٩،

٢٣، ٢٩-٣٠، ٤٥-٤٨، ٥٧،

٧٢-٧٥، ٨٠-٨١، ٨٣-٨٥،

٨٧، ٩١، ١١٠-١١٢، ١٣٠،

١٣٥، ١٤١-١٤٤، ١٤٩، ١٥٢،

١٥٤-١٥٦، ١٥٩-١٦٠، ١٦٦،

١٧١، ١٧٣، ١٨٤، ١٩١-١٩٢،

١٩٤-١٩٥، ١٩٧-١٩٩، ٢٠٢،

٢٠٤-٢٠٨، ٢١٠-٢١١، ٢١٤-٢١٥،

٢١٥، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٦،

٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٣،

٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥-٢٥٦، ٢٥٨-٢٦٠،

٢٦٠، ٢٦٢-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠،

٢٧٥، ٢٧٧-٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٨،

٢٩٠-٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٩،

٣٢٥، ٣٤٤، ٣٦٣

الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨-١٩٦١): ٣٢، ٢٥٩، ٢٧٨

الوحدة اليمنية (١٩٩٠): ٣١-٣٢

الوردي، حمد: ٣٤٧

الوعي القومي العربي: ٢٧٥

وقفية عبد الله الطريقي : ١٣٢ ،
٢٩٤-٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٢٩-٣٣١ ،
٣٧٤-٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ،
٣٩١

وقفية عبد المحسن قطان للقضية
الفلسطينية : ٢٩٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠-
٣٣١ ، ٣٧٥-٣٧٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ،
٣٩١

- ي -

ياسين، صباح : ١٤ ، ٩١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨
ياسين، نهلة : ١٦٢
يسين، سيد : ٢٥٥ ، ٢٦١
يماني، مي : ٣١٤

وقفية برهان الدجاني : ١٣٢ ، ٢٩٦ ،
٣٣٠-٣٣١ ، ٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٤-
٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٨٨ ، ٣٨٥

وقفية جاسم القطامي للديمقراطية
وحقوق الإنسان : ٢٩٧ ، ٣٢٨ ،
٣٣٠-٣٣١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ،
٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩١

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية : ١٣٢ ،
٢٩٢-٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣١٠-٣١١ ،
٣٢٩-٣٣١ ، ٣٧٤-٣٧٦ ، ٣٨٠ ،
٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩١

وقفية الشيخ خالد بن تركي للتعليم
والتربية : ٣٢٨ ، ٣٣٠-٣٣١ ،
٣٧٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩١

